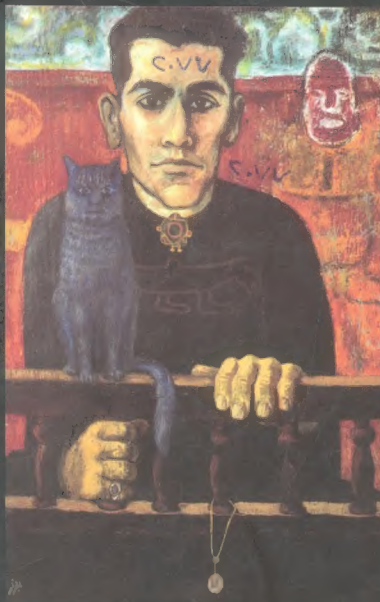


مختارات ميريت

# البحث عن الحداثة

رول ماير

ترجمة: شريف يونس



الفكر السياسي العلماني الليبرالي

واليساري في مصر [١٩٥٨ - ٤٥]

ميريت للنشر والمعلومات



رول ماير

## البحث عن الحداثة

الفكر السياسي العلماني (الليبرالي واليساري) في مصر

١٩٤٥ - ١٩٥٨

ترجمة شريف يونس

هذا الكتاب إهداء من  
مكتبة يوسف درويش

ميريت للنشر والمعلومات

القاهرة ٢٠٠٠

رول ماير

البحث عن الحداثة

ترجمة شريف يونس

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب ش قصر النيل

القاهرة

تليفون وفاكس:

(٠٢) ٥٧٥١٥٠٠

merit56@hotmail.com

المدير العام: محمد هاشم

الطبعة الأولى

القاهرة ٢٠٠٠

الغلاف للفنان:

محمد المباد

رقم الإيداع:

٩٩/١٧٦٢٢

... هذه ترجمة كاملة لرسالة الدكتوراه التي نوقشت في جامعة أمستردام

### **The Quest for Modernity**

Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt  
1945 -1958

By

**Roel Meijer**

إلى وفدى

الخامس من مارس عام ١٩٥٤..

العيد الوحيد القصير العمر للحقوق الديمقراطية في مصر في هذا القرن

الذى لم تلوثه أيديولوجيات الهوية

والى كل من شاركوا في صنع ذلك اليوم الفريد

الذى لا يجب أن ينسى

أهدى .. بتواضع لا نهاية له..

هذه الترجمة التي تحكى قصة جانب مهم من ملايسات ذلك اليوم..

الترجم



## المحتويات

٩	• تصدير المترجم
١٩	• مقدمة
٣٢	هوامش المقدمة

### • الفصل الأول

حدود الليبرالية: الفكر السياسي في مصر بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٤٥

٣٦	١ - مدخل
٣٩	٢ - ثورة ١٩١٩
٤٥	٣ - التطورات الفكرية بعد ثورة ١٩١٩
٥٣	٤ - الأزمة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٥
٦٧	٥ - إحياء خطاب الحداثة
٧٠	هوامش الفصل الأول

### • الفصل الثاني

الإصلاح الليبرالي: جماعة النهضة القومية

٧٦	١ - مدخل
٧٩	٢ - التاريخ المبكر لجماعة النهضة القومية
٨٦	٣ - برنامج الإصلاح السياسي
٩٦	٤ - برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي
١٠٣	هوامش الفصل الثاني





## • الفصل الثالث

معضلات الاشتراكية: فكر راشد البراوى السياسى

- ١ - مدخل ١٠٨
- ٢ - المؤثرات الفكرية والخلفية النظرية ١١٢
- ٣ - تفسير راشد البراوى للتاريخ ١٢٠
- ٤ - برنامج راشد البراوى فى الإصلاح الاجتماعى ١٢٨
- ٥ - برنامج راشد البراوى فى الإصلاح السياسى ١٣٤
- الخلاصة: مساهمة راشد البراوى فى خطاب الحداثة ١٣٧
- هوامش الفصل الثالث ١٣٨

## • الفصل الرابع

نحو ثورة وطنية ديمقراطية: الحركة الشيوعية بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠

- ١ - مدخل ١٤٤
- ٢ - الكومتون والجبهتين المتحدة والشعبية ١٤٦
- ٣ - الحركة الشيوعية المصرية وغوذج الجبهة ١٥١
- ٤ - الثورة الوطنية البرجوازية وغوذج الجبهة ١٦١
- ٥ - الأزمة الداخلية وتغير التوجه الأيديولوجى ١٦٩
- الخلاصة ١٨٠
- هوامش الفصل الرابع ١٨٢

## • الفصل الخامس

زوال خطاب الحداثة الديمقراطى: ثورة يوليو: ١٩٥٠-١٩٥٤

- ١ - مدخل ١٩٠
- ٢ - نهاية النظام القديم ١٩٥٠-١٩٥٢ ١٩١
- ٣ - ثورة يوليو ١٩٥٢ ٢٠٥

٢٢٢	٤ - أزمة مارس ١٩٥٤
٢٢٥	الخلاصة
٢٢٧	هوامش الفصل الخامس

## • الفصل السادس

هيمنة مذهب الحداثة السلطوية : تغير اتجاه الليبراليين ١٩٥٥-١٩٥٨

٢٣٤	١ - مدخل
٢٣٧	٢ - التخطيط
٢٤٤	٣ - فى دعم النظام
٢٤٩	٤ - مجتمع يقوم على المبادئ
٢٥٩	هوامش الفصل السادس

## • الفصل السابع

نحو حضارة جديدة: تغير اتجاه الشيوعيين ١٩٥٥-١٩٥٨

٢٦٤	١ - مدخل
٢٦٥	٢ - تغير الاتجاه
٢٧١	٣ - هيمنة النظام أيديولوجيا
٢٧٨	٤ - مصر حضارة جديدة
٢٩٥	هوامش الفصل السابع
٣٠١	• الخاتمة
٣٠٥	هوامش الخاتمة
٣٠٧	• ثبت المصادر والمراجع

## تصدير المترجم

تناول هذه الدراسة المهمة فترة عصيبة في تاريخ مصر السياسي الحديث، فقد شهد النصف الأول من المدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٨ حركة احتجاج متصاعدة ضد النظام القديم، القائم على دستور ١٩٢٣، بتناقضاته.. أفضت في النهاية لانتهاره. غير أن القوى السياسية التي هدمته فشلت مع ذلك في الحللول محله.. لتزول السلطة إلى العسكريين الذين نجحوا عبر صراعات امتدت على مدى عامين في تأسيس الحكم المطلق والإطاحة بكل القوى المعارضة، سواء كانت معارضتها جزئية أو كلية. وتقدم هذه الدراسة خريطة واضحة لاتجاهات الفكر السياسي العلماني الحدائي في تلك الفترة وتطوراته، وتهتم بصفة خاصة بتتبع تناقض أساسي بين ميلين تنازعا جميع فصائله، هما الميل الديمقراطي والميل السلطوي. ويعزو الكتاب انتصار السلطوية الناصرية إلى هذا التناقض، أو يقول بالأحرى بأن الميل السلطوي الكامن بدرجات مختلفة في جميع اتجاهات الفكر السياسي الحدائي التي تناوها بالتحليل لعبت دورا مؤثرا في تحقيق ذلك الانتصار، لأنه يفسر التحولات التدريجية من جانب الكتاب العلمانيين للائحياز إلى الجانب السلطوي من الفكر السياسي الحدائي الراديكالي، وبالتالي الدور المهم الذي لعبوه في تزويد النظام بأيدولوجيا مناسبة.

والباحث الهولندي رول ماير، الذي تمثل هذه الدراسة رسالته لئيل درجة الدكتوراه، باحث متخصص في تاريخ مصر الفكرى المعاصر، ومسبق أن تُرجم له عمل سابق إلى العربية، تناول بالتحليل الدراسات التاريخية المصرية باتجاهاتها المختلفة<sup>(١)</sup>، وله دراسات أخرى في نفس المجال منها دراسة عن طارق البشرى، المؤرخ المصرى المهم.

(١) رول ماير، الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦-١٩٥٢: بحث في الطابع العلمى والسياسى للمنهج، ترجمة أحمد صادق سعد، دار شهدي للنشر، القاهرة، د. ت. (١٩٨٦).

ويرمي هذا التصدير إلى تناول بعض القضايا الأساسية التي نالقتها الدراسة<sup>(١)</sup>، بهدف إلقاء مزيد من الضوء عليها، وخصوصاً فرضيتها الأساسية، التي تمثل وفقاً لتعبير ماير "الخييط الناظم" لها، وهي التوتر بين النزعتين الديمقراطية والسلطوية في الفكر السياسي العلماني المصري، بشقيه اليساري والليبرالي.

وبداية يبدو من سياق الدراسة أن ماير يقيس الميلين الديمقراطي والسلطوي بما إذا كان الفكر السياسي المعنى يتضمن القبول بتعدد الاتجاهات السياسية من عدمه.. وما إذا كان التحديث سيكون بالاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني أم الدولة. وقد يبدو ذلك التعريف الضمني يديها لا غبار عليه.. ومع ذلك فقد استلقت نظري أن هذا الافتراض واجه عقبات مهمة في تطبيقه على الفكر السياسي الماركسي المصري في تلك الفترة. فقد اعتبر أن الميل الديمقراطي يتجسد في فكرة "الجهة الوطنية الديمقراطية"، التي حمل لواءها كل من منظمي "حدثو" و"طلعة العمال"، وبرنامج الحد الأدنى الذي يؤجل ديكتاتورية البروليتاريا إلى مرحلة لاحقة، على أساس أن فكرة الجهة تنطوي بحد ذاتها على الاعتراف بتعدد الاتجاهات المتحالفة في الجهة، وبالتالي مشروعيتهما؛ بينما كان شعار "الثورة الاشتراكية" وتكتيك الاستقطاب الطبقي (طبقة ضد طبقة) عند "الراية" يعني تغلب الميل السلطوي.

والمشكلة هنا أن ماير نفسه فوجئ بأنه "من سخرية الأقدار أن انتصار برنامج الحد الأدنى" (داخل الحركة الشيوعية عام ١٩٥٧، والمفروض أنه ديمقراطي) "كان إيذاناً بنهايته في نفس الوقت، لأن التغير التدريجي في الاتجاه نحو الميل إلى النظام كان يعني... تبنى العناصر المركزية من خطاب الحدالة السلطوية" (الفصل السابع). ويرجع ذلك ببساطة إلى أن مغزى شعار "الجهة الوطنية الديمقراطية" تقول في تلك اللحظة، فأصبح معنى إقامة جهة مع النظام السلطوي على غير أساس ديمقراطي، وهو الجبار الذي انتهى عام ١٩٦٥ إلى ذوبان الحركة الشيوعية في النظام بغير حتى هذه "الجهة" المقيدة المحدودة. وبكلمات أخرى لا يبدو أن برنامج الحد الأدنى وشعاراته ديمقراطي بالضرورة.

وكمحاولة لتفسير هذه المفارقة يبدو لي أنه إذا كان الجانب السلطوي من الحركة الشيوعية المصرية يتمثل في منظمة "الراية"، باعتبارها حاملة لواء برنامج الحد الأقصى، فإن ذلك لا يعود إلى هذا البرنامج بالذات، وإنما إلى ما يمكن أن أسميه نظرية "المهام التاريخية الموضوعية". وبموجبها فإن

(٢) حصلت على إذن صريح من دكتور رول ماير لكتابة هذا التصدير، لأنني وجدت أن عادة قيام المترجم بكتابة مقدمة أو تصدير يتجاوز مجرد عرض مشكلات الترجمة أمر مشكوك في مشروعيته ويفتقر إلى أساس واضح.

ثمة مهام معينة يليها التاريخ على مصر في لحظة بعينها، كان على رأسها آنذاك مهمة تحقيق التحرر الوطني. ويترتب على ذلك أنه عند ثبوت "وطنية" النظام، أى تحقيقه لـ "المهام التاريخية" يكون التنظيم مضطرا للاستسلام فكريا، ليصل فيما بعد - قبيل الاستقرار على خيار الذوبان فى النظام- إلى القول بأن النظام "محكوم عليه بالوطنية"<sup>(٣)</sup>، أى أن تحليله "موضوعيا" يقضى إلى التسليم بتحقيقه هذه "المهام التاريخية"، وبالتالي تصبح معارضته عملا رجعيا، لا يليق - بالطبع - بمثلئى الطبقة العاملة. أخلص من ذلك إلى أنه إذا كانت المنظمة تظن أن المهام التاريخية "ملقاة على قارعة الطريق" تبحث عنّ يقوم بتحقيقها، تنتفى الديمقراطية بمجرد أن "يعنى" طرف ما ليلتقطها، لأنه يصبح ممثلا للتاريخ ذاته. ومن ذا الذى يستطيع أن يقف أمام أحكام آهة التاريخ؟ وبالعكس فإن إدراك المنظمة السياسية لاستقلاليتها على أسس مبررة وفقا لأفكارها السياسية، وتصميمها بالتالى على أهمية حرية حركتها السياسية تعتبر شرطا أوليا من شروط الميل الديمقراطي لديها. ولعله مما يدعم هذا الافتراض أن راشد البراوى بدوره، وكان مفكرا مستقلا باحثا عن سلطة تحقق مشروعه، كان بدوره يتبنى نظرية "المهام التاريخية الموضوعية"، على نحو ما أوضحت دراسة ماير تفصيلا (الفصل الثالث)، ولذا كان هو المفكر الأكثر اقربا من سلطة الضباط منذ البداية.

وبالمقابل فإن منظمة "طلعة العمال"، كانت هى - فيما أرى - الأكثر جذرية فى محاولة الاحتفاظ باستقلالية الحركة الشيوعية، لأنها تمسكت لفترة طويلة بمقاومة مصادرة النظام لحيات الطبقة العاملة النقابية، وحيات الحركة الشيوعية التى تمثل، فى عرف نفسها، الطبقة العاملة. وبالتالي فإنها طرحت فكرة "الجهة الوطنية الديمقراطية" مع النظام، حين أيده، بلهجة أكثر تشديدا على فكرة الحقوق الديمقراطية للطبقة العاملة واستقلالها عن النظام<sup>(٤)</sup>. وأخلص من ذلك إلى أن مشكلات الحركة الشيوعية مع الديمقراطية ترتبط بما هو أعمق من برنامجى الحدين الأقصى والأدنى، وأرجح فى هذا الصدد على وجه التحديد ذلك الميل العلموى "الموضوعى" فى تحليلاتها التاريخية والسياسية، المتعلق بـ "المهام التاريخية"، حين تغلب على فكرة أهمية الحركة المستقلة للطبقة العاملة لتحقيق المشروع السياسى للمنظمة.

(٣) فخرى ليبب، الشيوعيون وعبد الناصر، التحالف والمواجهة (١٩٥٨ - ١٩٦٥)، ج ١، شركة الأمل، القاهرة ١٩٩٠، ص ٦٨.

(٤) يختلف هذا الرأى عما أورده ماير. للتفاصيل: شريف يونس، "اليسار الماركسى فى ظل الناصرية" فى : سؤال الهوية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ٢٢٣ - ٢٦٦.

أما موقف حدتو فكان موقفاً وسطاً، ولكن لسبب آخر يرتبط أيضاً بآطروحات ماير في دراسته، وهو الذى يفسر فيما أظن انتهاء جميع المنظمات الشيوعية المصرية الكبرى إلى حل نفسها عام ١٩٦٥. ذلك أن ماير يرى أن الفترة التى تناولتها دراسته "برغم تميزها بجدّة النزعة القومية، فإن هذه النزعة كانت خاضعة إجمالاً لمذهب الحدائنة وللتحديث" (المقدمة). ويؤكد مجدداً أنه "برغم أن نجاح النظام [الناصري] فى سياسته المعادية للاستعمار قد ماعده بلا شك على توطيد شرعيته، غير أن هذه السياسة يجب أن تُدرج ضمن مفهوم الحدائنة الأشمل حتى تكسب أبعادها الصحيحة" (الختاتمة).

غير أنه يبدو فى ضوء المناقشة السابقة لفكر الحركة الشيوعية أن النزعة الوطنية لم تكن مجرد عامل مساعد للنظام، ولا كانت خاضعة إجمالاً لمذهب الحدائنة - اللهم إلا بقدر استخدامها من جانب الحدائين فى مواجهة خطاب الأصالة الإسلامى. بينما تكشف الصراعات الأيديولوجية بالمقابل عن أن النزعة الوطنية كانت بحد ذاتها معياراً أساسياً فى إدارتها، أو مكوناً أساسياً من مكونات اللغة السياسية السائدة - بتعبير مكينز. فكما رأينا، كان مرور استسلام "الراية" للنظام، أن ذلك الأخير "محكوم عليه بالوطنية". أما "حدتو"، الأبعد عن مقولة "المهام التاريخية" فاستسلمت أيضاً على أساس أن النظام وطنى، برغم محاولاتها للاحتفاظ بقدر من حرية الحركة بموافقة النظام، دون جدوى. أما "طلبة العمال"، فإن استسلامها، على لسان أحد أهم زعمائها ومفكرها، أحمد صادق سعد، يرجع إلى "الخط الفكرى القومى الأساسى فى الفكر الماركسى المصرى منذ الأربعينات". فمع أنه "كان أضعف كثيراً فى تيارنا" (أرى منظمة طلبة العمال)، فإنه "ازداد قوة شيئاً فشيئاً تحت ضغط الأحداث... وجعل التمايز بين الشيوعية المصرية وبين الناصرية (منذ الستينات) يتلاشى"<sup>(٥)</sup>. كذلك كانت الحركة الشيوعية تدافع عن الطبقة العاملة بالقول بأنها أكثر الطبقات وطنية، بينما كان أعداء الحركة الشيوعية يصفونها بأنها عميلة للسوفييت، أى معادية للهوية الوطنية.

ولا يقتصر ثقل الأيديولوجيا الوطنية على إدارة الصراعات الأيديولوجية داخل الحركة الشيوعية ومعها. فأيديولوجيا التخطيط والتنمية ذاتها كانت تبرز عن طريق التأكيد على ضرورتها لتحقيق نهضة وطنية، ولذا صاحبها هذا الكلام الكثير عن الاستقلال الاقتصادى. ومن هنا أيضاً

---

(٥) أحمد صادق سعد، رد بخط يده على أسئلة موجهة إليه عن حياته ونشاطه السياسى وبعض المسائل الخاصة بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية، وعنوانه "رد على الأسئلة"، مؤرخ أكتوبر ١٩٨٨ ويقع فى ٢١ صفحة فولسكاب، الأصل مودع عند أخته منى صادق سعد، ص ٢١.

نستطيع أن نفهم بروز ما أطلق عليه ماير "عودة الأصالة على هيئة نزعة عقلانية جديدة أعلى، وليس كرفض للحداثة ومذهب التنوير الحداثي" (الحاققة، والفصل السابع) - مشيراً بذلك إلى فكرة أن مصر تبني حضارة جديدة أعلى من الحضارة الغربية في أيديولوجية النظام. فهذه "العودة" تنفيذ متحديدا في ربط الحداثة السلطوية بالأيديولوجيا الوطنية.. التي كانت تعتبر (وما تزال) بديهيّة ومعياريّة. وكان ما صاحب هذه "العودة للأصالة" من تأييد للتحالف مع المعسكر الشرقي مرتبطاً أيضاً بالتشديد على تأييد ذلك المعسكر للتحرر الوطني، بينما كان أعداء هذا التحالف يشككون في نوايا ذلك المعسكر، ويشددون على أن الوطنية تتطلب التمايز عنه (عبد المغيى سعيد مثلاً).

كذلك نلاحظ أن هجوم خطاب الحداثة على أيديولوجيا الأصالة كان يستخدم أيضاً مفردات الأيديولوجيا الوطنية، فكان يتهمها بالعمالة لقوى أجنبية رجعية ومعادية للوطن (راجع مثلاً الدعاية المصاحبة لقمع الإخوان عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥). ومعنى آخر فإنه وفقاً للمحددات المنهجية التي أخذ بها ماير بشأن اللغة السياسية (تقلاً عن بوكوك وسكينر - أنظر المقدمة)، فإن صراعات الحداثة الداخلية، وصراعاتها مع الأصالة، كانت تدار بلفة سياسية تهمين عليها أيديولوجيا الهوية. فبرغم احتوى الحداثي الذي أبرزه ماير وكان له فضل لفت الانتباه إليه، فإن هذا احتوى كان مضطراً للاندماج في سياق أيديولوجي هوياتي: أي "تفصيل لغته المعيارية" في صونها - إذا استخدمنا مصطلحات سكينر.

وليس المقصود من هذه الملاحظات نفى إنجاز ماير المهم في إبراز ثقل أيديولوجيا الحداثة، وذلك لأن فكرة الوطنية المهمة في حد ذاتها لا تصلح لرسم خريطة الصراعات الأيديولوجية في تلك الفترة، على الأقل لأنها قاسم مشترك أعظم بين الأطراف المتصارعة، ولأن الهوية بحد ذاتها لن تفسر ذلك الحدث المحوري في تلك الفترة، وهو أزمة مارس ١٩٥٤، التي دارت حول قضية الديمقراطية أساساً. وإنما تهدف الملاحظات بالأحرى إلى إبراز دور أيديولوجيا الهوية الوطنية في إدارة صراعات الحداثة. ويبدو في ضوء هذه المناقشة أن أيديولوجيات الهوية كانت نوعاً من البؤرة الأيديولوجية التي تدور حولها الصراعات بين مدارس الفكر السياسي المختلفة التي رصدها ماير. فالكمل يحرص على امتلاكها، أو احتكاكها والتماهي معها، ليصل إلى القول بأن فكره وحده هو الذي يتفق مع الوطنية و"الصالح الوطني العام". وفي ضوء ذلك نستطيع أن نفهم تقدم خطاب الحداثة السلطوية وسط بحر من الاتهامات والانتهاكات المضادة للعمالة والخيانة بين مجمل أطراف الصراع الأيديولوجي.

غير أن هذا لا يعنى أن أيديولوجيا الهوية الوطنية كانت مجرد وسيط أو بؤرة محايدة أو غنيمة سلبية يسعى كل طرف لامتلاكها.. فقد لعبت دورا مهما فى دعم الميل السلطوى على حساب الميل الديمقراطي لخطاب الحداثة. فالحادثة مأخوذة بحد ذاتها يمكن أن تعنى أشياء من قبيل رفاهية السكان وحقوقهم السياسية ومشاركتهم فى صنع مستقبلهم. ولكنها حين تفسر فى ضوء أيديولوجيا الهوية فإن الثقل داخل خطاب الحداثة ينتقل من "السكان" إلى "الوطن"، فتصبح القضية هى التحرر الوطنى، لا الحريات العامة، ورفاهية الوطن وتقدمه بلغة الأرقام التكنوقراطية، لا حق المواطنين فى الدفاع عن حقوقهم لتحقيق مصالحهم... وقس على ذلك. فادجلة الوطن تعنى أن يصير "الكل فى واحد".. وذلك ببساطة لأن الوطن المؤدج له بالباداهة مصالح واحدة وهدف واحد ومصير واحد... إلى آخره من "الواحد"، وبالتالي فإنه لا يتمثل سوى أيديولوجيا واحدة، يكون عليها تأكيدا لمشروعيتها فى تمثيل الواحد أن تقصى الآخرين باعتبارهم "يخرفون الوطن عن أهدافه" أو "يعملون خدمة أعدائه"، أو "يفتتون الصفوف"... الخ. وبكلمات أخرى فإن الخطاب الوطنى حين يصبح اللغة السائدة للصراع الأيديولوجى يحول مشهد التعددية الأيديولوجية إلى ما يشبه الدائرة المكونة من أطراف عديدة تتحلق حول "الوطن" لتحاول أن تستزع شرف التعبير "المخلص" عن مصالحه من الآخرين. وبالتالي ينشأ وضع تتفق فيه كل الأطراف فى الإقرار بأن الحقيقة واحدة، وأن الفعل السياسى يكون بالضرورة خاضعا لسيادة أحادية.



وترتبط مسألة أهمية أيديولوجيا الهوية فى تلك الفترة بقضية أخرى عرضت لها هذه الدراسة، وهو دور الفئة الاجتماعية التى يسميها ماير أحيانا "الطبقة الوسطى"، وأحيانا أخرى "الطبقات الوسطى". فيبدو لى أن المتعلمين أو "الأفندية" بمصطلح العصر هم المقصودون بهذه المصطلحات فى دراسة ماير.. فقد كانوا يشكلون معظم أعضاء وجمهور المنظمات السياسية والشبكات الأيديولوجية التى ازدهرت فى الأربعينات واثارت على الليبرالية المقيدة وقوضت النظام القديم، لعجز مؤسساته عن إدماجها. فى حين أن مفهوم الطبقات الوسطى يشير عادة إلى خليط من الفئات الاجتماعية ذات الوضع الوسطى فى المجتمع الرأسمالى، منها البرجوازية الصغيرة التى تشمل صغار أصحاب الأعمال من كل نوع: أصحاب ملكيات أو حيازات الأرض الصغيرة وأصحاب الدكاكين والورش.. ولم يكن هؤلاء ممن لعبوا دورا مهما فى أحداث تلك الفترة أو فى دراسة رول ماير لها.

أما وجه ارتباط صعود الإنجليجنسيا بازدهار أيديولوجيات الهوية فيتمثل فى أن الإنجليجنسيا



(أى الأفندية) - وهى تلك الفئة الاجتماعية التى تعمل بصفة خدم لدى الدولة أساسا (فى مصر) ولدى القطاع الخاص، فضلا عن أصحاب المهن الحرة - كان تميزها الاجتماعى مرتبطا فى تلك الفترة بقضايا ثقافية من قبيل اللغة الرسمية واللغة المستخدمة فى الأعمال، وقضايا قصير الوظائف. يضاف إلى ذلك أنها ليست طرفا مباشرا فى الإنتاج الاجتماعى، وبالتالي تميل تصوراتها عن العالم إلى التجريد، أو إقامة "جماعات متخيلة"، بتعبير بندكت أندرسون<sup>(٦)</sup>. كما أن الأيديولوجيات القومية التى تقوم على الولاء لكيان غير ملموس، عقيدى أساسا، هو الأمة أو الدولة القومية (ويمكن أن نضيف: أو الدين من حيث هو هوية.. أى بعد تحويله فى العصر الحديث لأيديولوجيا حديثة) تتناسب تماما مع ارتباطها الشديد بجهاز الدولة الحديثة الذى يقوم هو ذاته على فكرة مجردة، هى الخدمة "العامة". وفى الفترة محل الدراسة لا شك أن هيمنة الخطاب التكنوقراطى رفع أسهمها وعظم أهميتها؛ لأنه إذا كان حل المشكلات العامة يقوم على جهود الخبراء، وإذا كانت التعبئة السياسية مخططة، فإنهم هم القديرون على القيام بهذه المهمة "الوطنية" بحكم تخصصهم كـ "خبراء". ولعل خطاب راشد البراوى، ومن قبله خطاب سلامة موسى، يمثلان أوضح تعبير عن هذه النزعة وتلك المصالح.

ويرصد ماير صعود هذه الفئة (الإنتليجنسيا) وارتفاع صوتها، فيما يُعرف بالرأى العام. وربما تجدر هنا ملاحظة أن ظهور الرأى العام و"رأسمالية عصر الطباعة" بتعبير بندكت أندرسون (انظر المقدمة)، لم يرتبط فى مصر دائما بأن يكون الجمهور الكبير الغفل من المعلمين قادرا على جعل طباعة الكتب والصحف مجزية ماديا. ففى ضوء ظاهرة حصول صحف كثيرة على "مصرفات سرية"، يمكن القول بأن الصحف وإن كانت طباعتها مجزية فعلا بفضل وجود هذا الجمهور النشط من المعلمين عالى الصوت والتأثير، فإن ذلك لم يكن دائما بسبب قدرة ذلك الجمهور على توفير نفقات وأرباح الصحف من جيبه الخاص، وإنما إلى ثقله السياسى الذى جعل جهات عديدة ترغب فى توجيهه. ومع ذلك فإن نجاح "روز اليوسف" الكبير فى تلك الفترة إنما يدل على أن ذلك الجمهور الغفل من "الأفندية" كان قد أصبح واعيا بمصالحه الخاصة وتميزه والفرصة المتاحة أمامه لنقد النظام لحساب قيمه الخاصة ومصالحه بحيث أقبل على تمويل الحملات المعبرة عنه.

وإذا كانت هذه الملاحظات تؤكد على أهمية الإنتليجنسيا المصرية فى تلك الفترة ودورها

(٦) راجع: Benedict Anderson, Imagined Communities, Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. وقد صدرت له ترجمة سنية مؤخرًا: بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩.

في الإطاحة بالخطاب الليبرالي المقيد، ثم بالخطاب الديمقراطي كلية، فإنها لا تفسر كيفية انقسام هذه الإنتليجنسيا وتبنيها خطابين متنازعين - على الأقل - هما خطاب الأصالة وخطاب الحداثة الراديكالي، في إطار اللغة السياسية الهوياتية. وهي مسألة جذرية بالدراسة.



أما بالنسبة لمنهجية الدراسة.. فقد حرص ماير على تبرير اختياره للدراسة الفكر السياسي بالتشديد على أهميته في تفسير تاريخ مصر الحديث، وانتقد الدراسات التي ترجع التحولات السياسية إلى تغيرات اقتصادية، وتهمل دور الفكر السياسي وتعتبره تابعا (المقدمة). غير أن دراسة ماير لا تقول بالقطع بأن الفكر السياسي يشكل العامل الوحيد وراء التغيرات السياسية في تلك الفترة الحرجة، ولا حتى أنه عامل مستقل تماما. ومعنى آخر فإن ماير ليس من القائلين بأن الفكر يحكم العالم، على النمط الليبرالي القديم. فهو يرصد عوامل اجتماعية - اقتصادية مهمة لعبت دورها في تقويض خطاب الليبرالية المحدودة وصعود خطاب الحداثة الراديكالية. غير أن ما يعينا هنا أساسا هو تناول مفهوم مهم ذكره ماير مرارا في سياق تفسير التطورات السياسية والفكرية للفترة، وهو مفهوم الإدماج integration. فـ: "بحلول الثلاثينات كانت الليبرالية المحدودة (في ظل دستور ١٩٢٣) تمر بأزمة عميقة. فقد ضمت جانبا كبيرا من السكان في الأمة من الناحية الاقتصادية بغير أن يحصلوا مع ذلك على حقوق سياسية حقيقية أو يدمجوا في النظام البرلماني" (الفصل الأول). وعندما تناول هذا الجانب، أكد ماير بصفة خاصة على عدم إدماج "الطبقة الوسطى" - أي الإنتليجنسيا فيما أرى - والعمال في النظام، كسبب لتحويلهم إلى تبنى أيديولوجيات متمردة على الليبرالية المحدودة ونظامها السياسي، تتمثل في خطاب الحداثة الراديكالية وخطاب الأصالة. كما استخدم نفس المفهوم عندما تناول الفكر السياسي الشيوعي في مصر وسياسة الجبهة الشعبية المضادة للأنجماوات الفاشية في فرنسا.

وينطوي مفهوم الإدماج، فوق أهميته في تفسير ظهور خطاب الحداثة الراديكالي وخطاب الأصالة في مصر، على جوانب مهمة تجدر الإشارة إليها.. تتبع جميعا من أنه مفهوم ديناميكي تاريخي وليس مفهوما حقيقيا ساكنا. فهو أولا يفرض أن الدولة الحديثة، التي تعتبر من الناحية الدستورية والنظرية مستوعبة لسكانها منذ نشأتها، ليست على هذا النحو في الحقيقة التاريخية، وإنما تمر بصيرورة من الإدماج التدريجي لسكانها، فتتولى أولا تفكيك الروابط العضوية في المجتمع التقليدي (روابط الحرفة والمشركات القروية)، وتشق الفرد الحديث وتستخدم عمله. وفقط بعد الوصول إلى تلك المرحلة، يبدأ النزاع حول مدى إدماجه في النظام السياسي. ويتضح من ذلك أن

الدولة الحديثة هي في واقع الأمر مشروع معين، يشمل جزءاً من السكان ولكنه يدعى في ذات الوقت أنه يعبر عن الكل. فهي مشروع ينشأ في ظروف تاريخية معينة ويبنى تدريجياً وفق صراعات اجتماعية معينة ولصالح فئات اجتماعية معينة. وتتوقف عملية الإدماج على عوامل متعددة، وتستغرق عقوداً أو قروناً من الصراعات. وبالتالي فإن فكرة الوطنية والمواطنة، بل فكرة "الصالح العام" ذاتها، لا تنتمي إلى عالم الأفكار الأزلية السرمدية، والبدئية، ولا هي مستمدة من مثل عليا، وإنما هي أحداث أيديولوجية تاريخية لها سياقها الصراعى والمؤسسى الذى يوجدها.

وعلى ذلك فإن المجتمع القومى أو فكرة الأمة وحقوق أفرادها وانتمائهم لها إنما تُصنع صنعا، وعلى نحو تدريجى، على حساب المجتمع التقليدى، وليست معطى سلفاً منذ الأزل. ويمكن القول أيضاً، بناء على ذلك الربط بين القومية والحداثة، أن الحداثة وإن كانت "غريبة" فى نشأتها، فإنها ليست "قضية حضارية" حسب التعبير الشائع لدينا، أى ليست مسألة خاصة بـ "استعمار حضارى".. وإنما هي ظاهرة عالمية، من شأنها أن تجلب معها هذه المقولات القومية المستحدثة. فقبل أن تدهش أوروبا الحداثة فى البلدان المتخلفة، سواء بالاستعمار المباشر أو التأثير غير المباشر (إصلاحات محمد علي وإسماعيل مثلاً<sup>(٧)</sup>)، فإنها سبق وأن "استعمرت" ما أصبح يعرف فيما بعد بأنه "بلادها"، بمعنى أن الدولة الحديثة قُضت هناك أيضاً على روابط السكان التقليدية وتولت إدماجهم عبر صيرورة طويلة المدى. فالمواطن الفرنسى، مثلاً، منتج تاريخى، تكون عبر صيرورة من الإدماج والقهر ونحو اللغات واللهجات المحلية.. على نحو ما حدث عندنا أيضاً، وليس معطى طبيعياً يسفر عن "ذاته" حين "يكشفها"، كما تقول أيديولوجيات الهوية.

وفضلاً عن مفهوم الإدماج.. فإن الدارسة فى تناولها للفكر السياسى العلماني فى مصر لم تلجأ خض رواية تاريخ الأفكار، أو تحليلها فى حد ذاتها، وإنما وضعتها فى سياق من حركة ونمو المؤسسات الأيديولوجية من صحف ودور نشر وعلاقات بنخب سياسية معينة.. فضلاً عن تحالقات بعينها بين هذه المؤسسات. فنزعت بذلك عن تاريخ الفكر السياسى طابعه الأسطورى السائد، حيث كثيراً ما تمجى دراسة تاريخ الأفكار كإبداعات نابغة من عبقریات فردية متتالية. كذلك تجنب ماير المدخل "التمثلي" فى دراسة تاريخ الأفكار.. الذى يعتبر الأفكار - السياسية خصوصاً - تعبيرات أو انعكاسات مباشرة عن قوى اجتماعية وأوضاع اقتصادية، أى كنوع من الانبعاثات التلقائية التى تنتج عن هذه القوى والأوضاع مع إهمال أى سياق خاص بالأفكار.

(٧) راجع الدراسة المهمة للغاية ليموثى ميتشل: استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، مينا للنشر، القاهرة ١٩٩٠.

وإجمالاً فإن دراسة ماير تطرح بالفعل إشكاليات عميقة ومهمة في دراسة الفكر السياسي والحركة السياسية في مصر في تلك الفترة الانتقالية العصيبة. ولعل أكثر هذه الإشكاليات إثارة، هو توضيح كمون النزعة السلطوية داخل خطاب الحداثة ذاته، الذي يحرص دوماً على تبرئة نفسه من ذلك الميل، ليلقي اللوم في شأن السلطوية إما على خطاب الأصالة وإما على العسكريين المستبدين "بطبيعتهم"، أو كلاهما. ولا يقل عن ذلك أهمية تأكيده على أن الانقسام بين خطابي الأصالة والحداثة modernism لا يعني أن خطاب الأصالة لا ينتمى للحداثة modernity وأنه - على العكس - ينشد تحقيق الكثير من جوانب الحداثة.. على خلاف الادعاءات الكثيرة الرائجة عن خطاب الأصالة عندنا في المارك "الفكرية".



أخيراً تبقى ملاحظة بشأن ترجمة هذه الدراسة. فقد ترجمت اللاحقة الإنجليزية "ism"، إما إلى كلمة "مذهب" أو "نزعة"، حسب السياق، للتمييز بين التيار أو الوضع وبين أيديولوجيته. فـ: modernity هي الحداثة، أما modernism فهي مذهب الحداثة. وقد حرص ماير في مقدمته على التفرقة بينهما بدقة، فاتبعَ هذه القاعدة فيما تبقى من مصطلحات مشابهة، فتصبح nationalism مثلاً هي النزعة القومية أو الوطنية... وهكذا. أما عندما كانت هذه المفردات تأتي كوصف لكلمة discourse: خطاب، فكنت أحذف كلمة "نزعة" أو "مذهب"، على أساس أن تعبير مثل "خطاب الحداثة" مثلاً سيغني بالغرض في التمييز بين الوضع والأيدولوجيا.

وقد أمدني رول ماير بصور من معظم النصوص العربية الأصلية التي استشهد بها، ونقبت عن بعضها الآخر. أما النصوص العربية القليلة التي لم أستطع العثور عليها فقد أشرت في هامشها إلى أنني قمت بإعادة ترجمتها عن الإنجليزية. وأقدم أيضاً شكرى الجزيل للمصديق العزيز بشير السباعي، الذي لجأت إلى خبرته الواسعة في كل ما غمض عليّ من النص الإنجليزي. أما ما قلنا: أكون قد أخطأت فيه فهو مسئوليتي وحدي.



## مقدمة

### • الأفكار العامة:

هذه الدراسة لها أربعة أهداف مترابطة. أولها عرض الفكر السياسي لأفراد من جيل المفكرين المصريين الذين وُلدوا بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٢٠، وتمتعوا بالسلطة والنفوذ في الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الخمسينات. وإذا كانت دراسة الفكر السياسي لهذا الجيل مهمة بمحد ذاتها، فإنها أيضا تمكّن من عقد مقارنات مع الجيل السابق له والذي حظى باهتمام أكبر بكثير.

أما هدفها الثاني فهو البرهنة على أهمية الفكر السياسي في تفسير تاريخ مصر الحديث، الذي تنقسم الدراسات عنه إلى دراسات مبنية على الاقتصاد السياسي تهمل إلى حد كبير تأثير الفكر السياسي في حد ذاته، ودراسات للحركة الإسلامية لم تضعها ضمن سياق فكري أوسع برغم الطاقة الهائلة التي بُذلت فيها. أما هذه الدراسة فتسعى عن طريق التأكيد على أهمية الفكر السياسي بمحد ذاته والفكر السياسي العلماني خصوصا، إلى تجنب هذين الخيارين؛ فتجنب السقوط في فخ الطابع الاختزالي للنظريات البنيوية للاقتصاد السياسي وتقدم في ذات الوقت السياق الفكري الذي استطاع الإسلام الراديكالي أن ينمو فيه.

وقد جرت هذه الدراسة على وصف الفكر السياسي بأنه خطاب وأيديولوجيا، بمعنى أنه خطاب يحدد قامومه إمكانيات بعينها ويستبعد أخرى. وهي تزعم أن بناء الخطاب السياسي الذي كان سائدا في فترة بعينها يسمح بتفسير الإجراءات السياسية بشكل أفضل من تفسيرها بأنها "انعكاس" لظروف اقتصادية - اجتماعية محلية، أو تفسيرها بأفكار ضبابية من قبيل "إرادة النخبة"<sup>(١)</sup>.

وأهداف الثالث هو تبصير الفكر السياسي بمعنى أضيق من المعتاد. وقد يبدو هذا غريبا إذا سلطنا باتساع موضوع الفكر السياسي بينما تركز أغلبية الدراسات عن جيل العشرينات وأوائل

الثلاثينات برغم ذلك على الظواهر الثقافية العامة المرتبطة بمشكلة الهوية<sup>(٢)</sup>، فهذه الدراسات لم تتناول الأفكار السياسية المتعلقة بتقسيم السلطة وبناء الدولة ومفهوم الأمة والعلاقة بين المواطنين والدولة إلا جزئيا. وينطبق نفس الوضع على الدراسات الاقتصادية: فالدراسات التي تناولت الاقتصاد المصرى بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٢ هى وحدها التى مست الفكر الاقتصادى<sup>(٣)</sup>، أما الفكر الاقتصادى من حيث هو جزء من أيديولوجيا مهيمنة فقد أغفل إلى حد كبير، كما أهملت موضوعات حرجة أخرى فى الفكر السياسى مثل مفهوم التاريخ.

أما الموضوع الرابع لهذه الدراسة فهو التوتر بين النزعتين الديمقراطية والسلطوية فى الفكر السياسى المصرى. ويبدو أنه فى تلك الفترة التى شهدت تصاعد الاهتمام بالمتجمع المدنى جرى اعتماد نظرة جديدة للسماة الديمقراطية والسلطوية فى الفكر السياسى المصرى<sup>(٤)</sup>. وستحاول هذه الدراسة أن تثبت أن الفكر السياسى المصرى بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٨ كان أقل سلطوية بكثير من الزعم السائد<sup>(٥)</sup>. وسوف تشكل مسألة كيفية عمل النزعتين الديمقراطية والسلطوية داخل الفكر السياسى المصرى، وكيفية حل هذا التوتر بينهما خيطا ناظما للقصة التى تحكيها هذه الدراسة.

### • الخلفية النظرية العامة والمنهج:

استلهمت الدراسة فى جوانبها النظرية والمنهجية الإجمالية نظريات الخططاب السياسى والنظريات المتعلقة بمذهب الحدالة modernism. وقد قدم كل من كوينتين سكينر Quentin skinner وبروكوك Pocock خصوصا تصورا نظريا ثاقبا وقيما لدراسة الأيديولوجيات ودورها فى المجتمع. حيث انتقد أولهما فى مقال شهير، عنوانه "المعنى والفهم فى تاريخ الأفكار"، المؤرخين الذين يعتبرون استقلال النص "المدخل الوحيد الضرورى للتوصل إلى معناه" وأولئك الذين يعتقدون أن سياق العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية له أهمية مطلقة وأنه يوفر "الإطار النهائى" لأى محاولة لفهم النص<sup>(٦)</sup>. ويرفض سكينر بصفة خاصة المناهج السياقية contextual التى تعتقد أن النص يجب أن يفهم، حصرا، بمصطلحات سياقه الاجتماعى، لأنها تختزل بذلك الأفكار إلى محض انعكاسات ومحاولات لعقلنة بنية للسلطة معطاة سلفا بغير أن يكون لها أى دور مستقل فى تفسير حركة السلطة ذاتها<sup>(٧)</sup>.

ويمثل حل سكينر لهذه المعضلة فى البحث عن مقصد نص ما، أو فاعل ما، يُعد فى ذاته غير قابل للاختزال، وإن كان التمكن من فهمه ضروريا إذا أردنا تفسير الفعل تفسيرا صحيحا. وهو

يذكر في كتابه "أسس الفكر السياسي الحديث" أنه "من الواضح أن طبيعة القاموس المعيارى الناتج وحدوده سوف تساعد على تحديد الطرق التى يجرى بموجبها تمييز قضايا بعينها ومناقشتها"<sup>(٨)</sup>. فتاريخ الأيديولوجيات يوفر وسيلة لبناء الإطار العام القادر على التخلص من النظرية الأدائية للفعل السياسى التى تفسر السلوك السياسى بطريقة ارتجائية ex post facto [أى فى ضوء الأحداث التالية، وبالتالي بطريقة تعتبر النتائج مقصودة منذ البداية -م]<sup>(٩)</sup>. فى سكينر أن أى قاموس معيارى [متاح فى لحظة معينة -م] يحدد إلى حد كبير الفعل السياسى وقيم مجال الإمكانيات التى يستطيع فاعل سياسى ما أن يسعى إليها، والأهم من ذلك أنه يوفر للفاعل بنية لإضفاء الشرعية على أفعاله: "وعلى ذلك يستحيل أن تكون المشكلة التى تواجه فاعلا ما، يرغب فى إضفاء الشرعية على ما يفعل ويحصل فى ذات الوقت على ما يريد، فى مثل بساطة تلك المشكلة الأدائية الخاصة بتفصيل لفته المعيارية بحيث تتطابق مع مشاريعه، فلا بد أيضا أن تكون جزئيا مشكلة تتعلق بتفصيل مشاريعه بحيث تتطابق مع اللغة المعيارية المتاحة"<sup>(١٠)</sup>.

ولكن حتى إذا كانت المشكلة هى تفصيل اللغة المعيارية [وفقا لأهداف الفاعل - م] فإن سكينر يرى أن هذه العملية تكون غالبا عملية ضبط ومتابعة وحذرة وعقوفة بالمخاطر فى تعاملها مع المصطلحات الأساسية فى القاموس المعيارى القائم فى المجتمع المعنى، كما أنها تحاول إدخال مصطلحات جديدة لبناء قاموس جديد يفضى الشرعية على السلوك الاجتماعى أو الفعل السياسى<sup>(١١)</sup>. وتكتسب الكلمات الأساسية فى أى قاموس معناها من موقعها داخل مخطط مفهومي كامل، كما تقوم بتدعيم فلسفات اجتماعية كاملة<sup>(١٢)</sup>.

وأضاف بوكوك مساهمة نظرية قيمة لنظريات سكينر، حيث وصف اللغة السياسية بأنها نموذج paradigm يعكس ويحدد توزيع السلطة، فكريا وسياسيا، بين كل البشر الفاعلين فى نظام اجتماعى ما. وهو يقول أن نظم اللغة تقوم بتشكيل كل من العوالم المفهومية conceptual وبنى السلطة أو العوالم الاجتماعية التى ترتبط بها. وتعتبر العوالم المفهومية سياقاً بالنسبة للعوالم الاجتماعية، والعكس.. وبذلك يُنظر إلى الفكر الفردى كحدث اجتماعى، أى كعمل اتصال واستجابة داخل نظام - نموذج<sup>(١٣)</sup>. وعلى ذلك يمكن أن تختلف النماذج اختلافًا واسعًا، ويكون للمجتمع نماذج متعددة للغة السياسية تعمل فى سياقات عدة وعلى مستويات متعددة فى ذات

(\*) سوف يكون فهم هذه الفقرة أسير كثيرا على القارئ إذا استبدل بعبارة "اللغة المعيارية" كلمة أيديولوجيا أو القيم السائدة، والذي قد يخل قليلا بالدقة ولكنه يوصل المعنى العام المقصود (الترجم).

الوقت. ولا تمارس هذه النماذج المتعددة السلطة داخل مجتمعاتها الفرعية فحسب، بل تستحدث أيضا تعريفات وتوزيعات للسلطة داخل المجتمع السياسى ككل<sup>(١٣)</sup>. ويعد مثال النموذج التكنوقراطى [لغة السياسة - م] مثالا فائق الأهمية لكل ذلك الانتقال من النموذج الفرعى للعلم والاقتصاد إلى السياسة ككل، وهو النموذج الذى أصبح جزءا أساسيا فى الخطاب السياسى المصرى فى المدة التى تناولتها هذه الدراسة.

ويؤدى إدراك بوكوك لتعدد نظم اللغة والنماذج إلى التقليل من التشديد على "مقاصد" مؤلف النص بالمقارنة بسكينر، فهو يرى أن هذه المقاصد تخضع للنماذج التى يتعامل معها المؤلف: "لأننا لن نستطيع أن نفهم ما قصد [المؤلف] قوله، أو نحج فى قوله، أو ما نسلم بأنه قاله، أو آثار قوله فى تخوير أو تحويل بنى النماذج القائمة، إلا بعد أن نفهم الوسائل التى توافرت لديه ليقول شيئا ما"<sup>(١٤)</sup>. وعلى ذلك يدعى بوكوك أن معانى أى نطق معطى لا يمكن تبنيها إلا بوضع هذا النطق ضمن نسج نموذجى paradigmatic، أو ضمن كثرة من السياقات التى لا يمكن للقوة اللفظية للنطق بمحد ذاتها أن تحددتها تحديدا كاملا<sup>(١٥)</sup>.

#### • مذهب الحدائث:

إذا كانت نظريات سكينر وبوكوك اللغوية تقدم الوضع العام للخطاب السياسى الذى تتبعه هذه الدراسة فإن مذهب الحدائث modernism هو الإطار التصورى العام للفكر السياسى العلمانى فى مصر. وتعتبر هذه الدراسة مذهب الحدائث طريقا خاصا للوصول إلى الحدائث modernity، ظهر فى أوروبا الغربية أولا، ويقوم على مركب معقد من العناصر الأيديولوجية. أما الحدائث فى حد ذاتها فهى وضع تم الوصول إليه عن طريق مذهب الحدائث، ولكن بطرق أيديولوجية أخرى أيضا. ومن ثم فإن الحدائث تصور أكثر حيادية بكثير من مذهب الحدائث. وقد وصف يورجن هابرماس<sup>(١٦)</sup> Jorgen Habermas الحدائث فى شكلها الغربى الخاص بأنها مشروع ولده جهد غير عادٍ من جانب مفكرى التنوير "لتطوير علوم موضوعية وأخلاق كونية وقانون كونى وفن مستقل، وفقا لمنطقها الداخلى"<sup>(١٧)</sup>.

والسمة المميزة لمذهب الحدائث هى العقلانية. كما يعتبر التمرد على الأعراف والتقاليد محوريا فى مفهوم مذهب الحدائث<sup>(١٨)</sup>. ويتضمن مبدأ سيادة علوم الطبيعة المميزات التحررية والتقدمية

(١٩) فيلسوف ألماني معاصر يعتبر مثالا للحيل الثاني من مدرسة فرانكفورت التى أسهمت فى نقد الحدائث (المترجم).



لمذهب الحدأة، لأنه قدم وعدا بالتحرر من النذرة والحاجة واعباطية الكوارث الطبيعية. كما تطلب تطور أشكال التنظيم الاجتماعي العقلانية وأنماط التفكير العقلانية التحرر من لا عقلانية الأسطورة والدين والخرافة ومن الاستخدام الاعباطى للسلطة<sup>(١٨)</sup>. ومن الناحية السياسية عبرت مبادئ المساواة والحرية والإيمان بالذكاء الإنسانى عن هذه القيم، على حساب الولاء والوصاية patronage. ويشدد مارشال برمان Marshall Berman على الجانب الديناميكى للحياة الحديثة بالاقتراس من البيان الشيوعى: "كل ما هو صلب يلوب فى الهواء، وكل المقدمسات تُتهك، وأصبح البشر عجيزين أعيرا على مواجهة ظروف حياتهم وعلاقاتهم بمس والقوى"<sup>(١٩)</sup>. ويمكن أن نعتبر إرنست جلنر Ernest Gellner نموذجاً للحدائى الأوربى المعاصر وهشام شرابى نموذجاً لنظيره الشرق أوسطى<sup>(٢٠)</sup>.

وإذا كان مركب العقلانية والحرية يطلق العنان لهذه الصفات التحريرية، فإن لمذهب الحدأة أيضاً جوانبه المعتمدة التى عززت الإمكانيات القمعية الكامنة فى السياسة تعزيرها هائلا من خلال رابطة المعرفة/ السلطة الجديدة<sup>(٢١)</sup>. ولاشك أن ذلك الجانب القمعى السلطوى لمذهب الحدأة حاضر أيضاً بشكل واضح فى الفكر السياسى الحدائى المصرى، وداخل فى صراع مستمر مع الجانب التحررى الديمقراطى. ويشير زيجمنت بومان Zygment Bauman إلى أن رابطة المعرفة/ السلطة الحدائية قد أدت فى التاريخ الأوربى إلى وسائل تحكم أكثر فعالية بكثير، حيث خلق التنوير إمكانية تصميم أو تخطيط المجتمع ولقا لمعرفة "موضوعية". وهو يرى أن رابطة المعرفة/ السلطة قد أسست حين احتاجت دولة الحكم المطلق إلى مثقفين للمساعدة فى إدارة وتنظيم وتوجيه مجتمع أصبحت فيه العادات هذا للتشريع وأعيد فيه رسم الحدود بين الخاص والعام. كذلك أصبحت العلاقة بين الدولة والمواطن أكثر مباشرة مع استبعاد الوسائط بين الدولة والسكان تدريجيا، فاختزقت السلطة المجتمع بشكل أعمق وأدجت فى كيانها عددا أكبر من الناس. ويرى بومان أن السلطة المطلقة قد أصبحت، فى هذه الظروف، تنظر للمجتمع كأرض فضاء يجب أن يتم استعمارها وتنظيمها<sup>(٢٢)</sup>. كذلك اكتسبت المعرفة "الكونية" صفة سلطوية هيمنت على كل ما كان "جزئيا" و"متموضعا" و"محدود الأفق"<sup>(٢٣)</sup>. وتعززت سلطة المثقفين بانفصالهم عن السكان.. فبوقرفهم فوق المصالح المتنازعة استطاعوا أن يحاطبوا الأمة باسم العقل<sup>(٢٤)</sup>.

أما فى مصر فقد بدأ تشكّل رابطة المعرفة/ السلطة مع تأسيس دولة الحكم المطلق فى عهد محمد على، الذى استدعى السان سيمونين لإدارة وتنظيم المجتمع. وعلى مدى القرن التاسع عشر مدت الدولة أنشطتها لتعيد تنظيم المجتمع وفق أنماط حدائية<sup>(٢٥)</sup>. وبصفة خاصة ساعد المثقفون

المستغربون الدولة في تطبيق القوانين واتخاذ التدابير الضرورية التي حولت مصر إلى مزرعة قطن لأوروبا. ومع ذلك كان تأثر الجيلين الأولين من المثقفين المستغربين بمذهب الحدائث محدودا، ولم يصبح هذا المذهب أكثر راديكالية وشمولا في الحياة السياسية المصرية إلا في عهد الجيل الثالث الذي بدأ يلعب دورا متزايدا الأهمية في ثلاثينات القرن الحالي. وقد اقترن الطور الراديكالي لمذهب الحدائث بتطورين آخرين معاصرين له؛ أولهما تعاطف سيادة الدولة التي تمت بشكل أبرز مع تسارع عملية التحرر من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية؛ والآخر هو ظهور السياسة الجماهيرية. -mass politics حين أصبحت الطبقات الوسطى التي تعرضت للتحديث عاملا سياسيا فاعلا.

كان هذا المركب من مذهب الحدائث وظهور الأيديولوجيات الجماهيرية علامة دخول مرحلة جديدة في تاريخ مصر. وكان ظهور الرأي العام أحد آثار التنوير.. فمع ذبول العادات والتقاليد بدأ المفكرون في خلق الرأي العام الذي صار يقرر أمور السياسة بشكل متزايد، وأصبح المشرعون يفكرون في التشريع بمصطلحات المبادئ بدلا من الدواعي العملية، وحل إجماع الآراء محل المعرفة الدينية المطلقة للمؤسسة الدينية السابقة للحدائث<sup>(٢٦)</sup>. لقد خلق الرأي العام وظهرت الطباعة الرأسمالية - print-capitalism بتعبير بندكت أندرسون Benedict Anderson - في نهاية القرن التاسع عشر. غير أن الرأي العام لم يخلق سوق المعنى market of meaning إلا بحلول ثلاثينات هذا القرن. وذلك لأن الطباعة الرأسمالية تفرض مسبقا - كما يوضح أندرسون - وجود سوق حر إلى جانب تكنولوجيا الطباعة، أي وجود الإنتاج الرأسمالي ووجود جمهور متعلم كبير الحجم بما يكفي لجعل طباعة الكتب والصحف مجزية<sup>(٢٧)</sup>. فضلا عن أن ظهور الطبقة البرجوازية يُعد شرطا مسبقا لتأسيس أشكال تضامن مبنية على قاعدة متخيلة<sup>(٢٨)</sup>. والحال أن مصر لم يوجد بها جمهور متعلم غُفل anonymous كبير بالفعل إلا في الثلاثينات، حين أنتجت الجامعة الوطنية خرجيها وتم تقصير البيروقراطية.. علما بأن أيديولوجيات السياسة الجماهيرية لا يمكن أن تظهر إلا في حالة وجود جمهور غُفل كبير.

ويرى ألفن جولدنر Alvin Gouldner في كتابه عن الأيديولوجيا أن أيديولوجيات الحدائث جزء لا يتجزأ من الخطاب العقلاني الحديث، مثلها مثل العلوم الاجتماعية التي ظهرت في القرن التاسع عشر. فقد واصل كلاهما مشروع التنوير عن طريق تحدى صحة التأكيدات القديمة التي تأسست على السلطة العامة للمتكلم وتحويلها إلى إشكاليات محل تساؤلات؛ ويرى كذلك أن الأيديولوجيات، مع أنها لا تسعى للمعرفة لذاتها وليس عليها بالضرورة أن تكون "صحيحة"، تقدم خريطة "بما هو قائم" في المجتمع، و"تقريراً" عن كيفية عمله مدعما بشكل تجريبي<sup>(٢٩)</sup>. ذلك أن

الأمر الأساسى فى الأيديولوجيات هو وحدة النظرية والممارسة، والتي تتحقق بواسطة الخطاب العقلانى، وليس بتوسط التقاليد والبلاغة وحدهما.

ويتفق جولدنر مع بوكوك وسكينر فى اعتبار الأيديولوجيات أنماطا لغوية تخلق، فى حدود قدرتها هذه، هويات وتشكيلات اجتماعية جديدة فى عالم حديث تُحمى فيه الولاءات ووسائل المشروعية التقليدية، وتُحمى معها الشفرات اللغوية الضيقة التى تدعمها. وهو يؤكد أن الروابط التعاقدية القائمة على العاطفة أو الولاء قد أذيت أو تحولت وتركزت فى مقولات جديدة مجردة مثل "الطبقة" أو "الأمة"<sup>(٣٠)</sup>. وبذلك أصبحت الأيديولوجيات مركزا للهِوية الجديدة التى تتبنى الأدوار التى تلعبها هذه الأيديولوجيات فى المجتمع، وتؤثر بذلك على شخصيتها<sup>(٣١)</sup>. ويعتبر آخر يعرف جولدنر التغير الأيديولوجى بأنه "تحويل لغوى يحمل معه إعادة تنظيم للمدات"<sup>(٣٢)</sup>.

كان من نتائج ظهور الأيديولوجيات الجماهيرية فى مصر انقسام الخطاب السياسى إلى قسمين كبيرين: خطاب الحدائث الراديكالى الذى واصل مشروع التنوير وخطاب الأصالة الذى تمركز حول الهوية وحفاظة على القيم المحلية. وبرغم أن كلاهما يطمح إلى الحدائث، اختلف تصور كل منهما عما تعنيه الحدائث اختلافا تاما. فخطاب الحدائث الراديكالى كان يطمح إلى تأسيس مجتمع صناعى يقوم على التجانس الثقافى وتساوى الفرص والحراك الاجتماعى، وعلى جماعات مجهولة متساوية من البشر وتقسيم عمل متطور، والتطور السريع وروح العمل والتعلم، وكذلك على تصور عن العالم يعتبره عالما متجانسا خاضعا لقوانين منتظمة لا تقوم على التمييز، ومفتوحا بلا نهاية للاكتشاف والاختراع. وإذا كان خطاب الأصالة يطمح بالمثل إلى كثير من هذه الجوانب إلا أنه يضعها فى إطار قيم محافظة بعينها مستمدة من الدين ويقي على العلاقات المراتبية القائمة عادة على الوصاية. ونستطيع أن نقارن من عدة نواح بين هذا الانقسام والحالة التى يصلها أنتونى سميث Anthony Smith بأنها انقسام بين القومية "المدنية" والقومية "العرقية" .. حيث تقوم الأولى على مبدأ الإقليم ومفهوم المواطن بينما تقوم الثانية على مفهوم النسب<sup>(٣٣)</sup>.

ولا يقل عن ذلك أهمية فى هذا السياق تأكيد بارثا شاترجى Partha Chatterjee على تنافر مذهب الحدائث مع النزعة القومية إلى حد معين<sup>(٣٤)</sup>. وترجع أهمية عرض شاترجى للنزعة القومية إلى أنه أحد المؤرخين القلائل الذين ركزوا جهودهم على دراسة النزعة القومية فى العالم الثالث، وإلى أنه وضع مسألة الهوية فائقة الأهمية فى مواجهة الحدائث. وفى روايته التاريخية المفصلة للنزعة القومية الهندية أعاد صياغة أحد التناقضات الأكثر أهمية فى العالم الثالث، وهو كيف يمكن للمرء وهو بناضل من أجل الاستقلال أن يأخذ عن الغرب مفهوم الجماعة السياسية، بما فى ذلك التصور

الغربي الملازم له عن التاريخ والتطور، ويظل مع ذلك محتفظاً بهويته؟ وبكلمات أخرى: كيف يمكن لمن خضع للقمع الاستعماري أن يعنى الحداثة وعقلايتها بغير أن تصبح هذه الحداثة جزءاً من بناء السلطة الكولونيالي أو ما بعد الكولونيالي الذي تحكمه النزعة العقلانية الغربية؟<sup>(٢٣)</sup>. يشير شاترجي بهذا التساؤل لقضية الدعاوى الكونية التي يرفعها التوير ومذهب الحداثة، ويقرر أن الخطاب القومي لا يمكن أن يُشتق بشكل بسيط من الفكر الغربي الحديث أو يتطابق معه، فعليه هنا أن يكون انتقائياً إذا أراد أن يؤسس نفسه كخطاب قومي أصلاً. وتتمتع هذه القضية في التحليل الأخير بأهمية حاسمة رغم أنها ليست موضوعاً محورياً لهذه الدراسة. فسوف نحاول الدراسة أن تبرهن على أن مذهب الحداثة الراديكالي قد أصبح الخطاب المهيمن في ظل النظام الناصري بعد عام ١٩٥٥، وأن ذلك كان أساس سقوطه النهائي وإعداد المسرح لانبعاث خطاب الأصالة في السبعينات.

### • مذهب الحداثة والفكر السياسي المصري:

يتبع الفصل الأول من هذه الدراسة تاريخ مذهب الحداثة المصري المبكر، من نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٤٥. وقد قيل أن ثلاثينات هذا القرن كانت نقطة تحول في تاريخ مصر، حيث اتضح فيها عجز البنية الاقتصادية والسياسية الليبرالية المقيدة التي شيدت بعد ثورة ١٩١٩ عن إدماج قطاعات متزايدة الأهمية من السكان في مؤسساتها، مع استمرار تأثيرها عليهم بالفعل تأثيراً سلبياً. وتقدم الدراسة وصفاً لمذهب الحداثة المقيد لتلك الفترة بتناول أفكار اثنين من قادة المفكرين من الجيل الثاني (ولدا بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٠٠)، هما سلامة موسى وعبد حسين هيكل، وتحليل المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي أقيمت في تلك الفترة. ويوضح الفصل كيف أدى فشل النظام الليبرالي - النخبوي والشعوي على حد سواء - في تحقيق الانتقال إلى مجتمع صناعي أكثر عقلانية إلى زوال هذا النظام. وذلك لأن الفشل في إصلاح المجتمع المصري أدى إلى إقصاء قطاعات كبيرة من السكان [خارج مؤسسات النظام -]، مما أدى بدوره إلى ظهور أيديولوجيات سياسية جديدة أكثر راديكالية وأبعد شمولاً، تطلبت من أنصارها تفانياً وولاءاً، على النمط الذي يصفه جولدنر. وكان قادتها من جيل جديد من المفكرين، ممن ولدوا بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٠، لا تربطهم روابط مباشرة بالأحزاب السياسية السابقة التي قامت إلى حد كبير على الوصاية والمواولة. وقد جرى تجنيد معظم أفراد هذا الجيل الجديد - الذي تلقى تعليمه في جامعة فؤاد الأول التي أقيمت حديثاً آنذاك - من الطبقات الوسطى الأكثر راديكالية.

ومع ظهور الطباعة الرأسمالية أصبح الصراع حول المعنى أكثر حدة، بحيث انشطر الخطاب السياسي المصرى تماما إلى خطابين، هما الخطاب (الراديكالى) للمذهب الحدائى وخطاب الأصالة. ويمكن الفارق بينهما فى أن الأول قد عمق مذهب الحدائى المقيده الذى ينتسب إلى الجيل السابق عن طريق تبني مصطلحات تستلزم تغير المجتمع المصرى تغيرا كاملا وفق مبادئ عقلانية، بينما تركز الخطاب التقليدى الجديد للأصالة حول الحفاظ على الهوية وقضية القيم الأصيلة. وبرغم أن المدة التى تناولها الدراسة تميزت بموجة النزعة القومية فإن هذه النزعة كانت خاضعة إجمالا لمذهب الحدائى وللحديث. ففى نهاية الأمر كان تحرير المجتمع من السيادة البريطانية فى خدمة عقلنة المجتمع ورفع كفاءته الاقتصادية وزيادة المساواة فى بنائه الاجتماعى وجعل قوانينه أكثر عدالة. وعلى ذلك ليس هناك مبرر للرأى السائد الذى يقول به بعض الباحثين، ومؤداه أن الفكر السياسى المصرى قد سادته، بعد أزمة الليبرالية فى الثلاثينات، عوامل غير عقلانية مثل النزعات الوطنية والعربية والإسلامية<sup>(٣٦)</sup>. وفوق ذلك فإن السمة العقلانية للمذهب الحدائى وجانبه الديمقراطى، وكذلك تقويض البنى القائمة على الوصاية تدريجيا، كل ذلك يبرر القول بأنه كان باستطاعة مصر أن تبدأ مسارا أكثر ديمقراطية فى تلك الفترة.

لم تقم هذه الدراسة بكتابة وصف مشوش لجيل من المفكرين على غرار كتاب جرشونى ويانكوفسكى Gershoni & Jankowski<sup>(٣٧)</sup>، بل درست أعمال جماعة، هى جماعة النهضة القومية، وفرد، هو راشد البراوى، وحركة، هى الحركة الشيوعية، ومجلة أسبوعية، هى روز اليوسف، وجريدة مصرى.. كنماذج للقوى التى شكلت خطاب الحدائى بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٨، واستطاعت بهذه الطريقة أن تحلل أفكارها المميّزة وتطورها، مع التركيز على إسهامها فى خطاب الحدائى الراديكالى ككل. وفى تحليل هذا المذهب أولت الدراسة عناية خاصة للتناقض بين جانبيه الديمقراطى والسلطوى. فوضح الفصول من الثانى إلى الرابع أن كل ما تناوله من جماعات وأفراد وتيارات سياسية، خاض بطريقة أو بأخرى صراعا مع هذا الوجه المزدوج للمذهب الحدائى. فبين الفصل الثانى أن جماعة النهضة القومية كانت تتمزق بين نيتها فى إصلاح المجتمع المصرى من أعلى وبين أفكارها الديمقراطية. لقد كانت هذه الجماعة، برغم انتماء غالبية أعضائها إلى النخبة واحتفاظها بروابط قوية مع الأحزاب الأكثر تقليدية، تنتمى بوضوح إلى تيار الحدائى الجديد فى مصر، لدرجة أن نشاطاتها تعد بمجد ذاتها دليلا على وجود تيار ليبرالى حديث فى مصر.

ويتناول الفصل الثالث الفكر السياسى لراشد البراوى، الذى واجه بدوره معضلة العلاقة بين النحل الديمقراطى وضرورة الإصلاح. وبعد راشد البراوى، ربما، التجسيد الأنقى لانحياز النظرية

والممارسة الذى يشير إليه جولدنر كأمر مُمَيِّز للأيديولوجيات الحديثة.. فقد انتهت مشكلته، كواحد من القادة الإصلاحيين فى الأربعينات، حين طُلب منه بعد انقلاب ٢٣ يوليو أن يضع مشروع قانون الإصلاح الزراعى. فبعد ذلك مارس نشاطه فى المؤسسات "الثورية" التى ساهم أصلا فى تشكيلها وساهم من خلال هذه المؤسسات ومن خلال كتاباته عن التخطيط والتصنيع فى وضع أسس هيمنة مذهب الحدائى السلطوى الذى استمد الكثير من محتوى خطابه مما قد يسميه بوكوك نموذج paradigm خطاب التكنولوجيا. كذلك يمكن عن طريق تتبع فكر راشد البراوى وحمايه العملية تكوين فكرة عن الطريقة التى تأسست بها رابطة المعرفة/ السلطة بعد الثورة، وكيفية صنع عناصر مذهب الحدائى السلطوى. وجدير بالملاحظة أن فكر راشد البراوى السياسى قد تأسس على المصادر الغربية بالكامل تقريبا، على خلاف القضية الرئيسية التى طرحها شاترجى.

ويتناول الفصل الرابع الحركة الشيوعية ومساهمتها فى خطاب الحدائى. ويتمثل الإسهام الأيديولوجى الكبير للحركة الشيوعية فى الفكر السياسى المصرى فى مفهوم "الجهة الوطنية الديمقراطية". وعلى غرار البراوى، استمدت الحركة "نموذج الجهة" بأكمله تقريبا من نموذج الكومونز، وأقامته على منوال الجهة الشعبية الفرنسية والجهة المتحدة الصينية. وقد عمّق هذا النموذج عند تكيفه مع الوضع المصرى الصدى القائم بين خطاب الحدائى وخطاب الأصالة بتصوير الحركة الإسلامية كمنظمة فاشية، كما دعم من جهة أخرى الميول الديمقراطية التى ساندت تطور مجتمع مدنى فى مصر.

وينتقل الفصل الخامس من النظرية والأيدىولوجيا إلى الممارسة، بتحليل طريقة تفاعل الجماعات والأفراد والتيارات المختلفة التى أيدت خطاب الحدائى مع الأحداث السياسية وتأثيرها فى هذه الأحداث. ويتضمن الفصل تحليلا لـ "روز اليوسف" الأسبوعية وجريدة "المصرى"، اللذان وُصفا بأنهما يمثلان تيار الجناح الليبرالى اليسارى فى مذهب الحدائى. كما يبين كيف التحق إصلاحيون من أمثال راشد البراوى بالنظام الجديد بينما أبعد عنه فى نهاية المطاف صحافيا روز اليوسف البارزان: إحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين، وكذلك الحركة الشيوعية. فقد رأى معارضو النظام أنه لا يمكن تحقيق أهداف الحدائى الراديكالية بغير الوسائل الديمقراطية.

أما الفصلان الأخيران فيتناولان التحليل عملية تأسيس هيمنة مذهب الحدائى السلطوى، والتى تحققت بإليات أن الوسائل السلطوية وحدها هى القادرة على تحقيق الأهداف الوطنية. فينصب الفصل السادس على دراسة الدور الكبير لقاموس التخطيط الاقتصادى فى الخطاب السياسى العام، حتى قبل تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ودور راشد البراوى فى تعزيز هذا

الخطاب، وبين الفصل أيضا كيف تغفل خطاب الحداثة السلطوية تدريجيا في قاموس روز اليوسف.

أما الفصل السابع فيصف العملية ذاتها، ولكن بالنسبة للحركة الشيوعية.. ويحاول أن يبرهن على أن الميل السلطوي في الفكر السياسي الليبرالي والشيوعي قد أضعف مقاومتهما للمذهب السلطوي الذي تبناه النظام. وعندما التحق مفكرو الحركة الشيوعية بمذهب الحداثة السلطوي ساعدوا في النصف الثاني من الخمسينيات في صياغة المفهوم القائل بأن مصر تتجاز عبء حضارة جديدة. فإلى جانب إقامة مجتمع حدائي جديد يقوم على الصناعة انحازت مصر مرة أخرى إلى الشرق منذ مؤتمر باندونج، ولكنها لم تعد تعتبر الشرق مستودع النقاء والمذهب الروحي على غرار المذهب الشرقي عند الجليل السابق، وإنما اعتبرته مستودعا للعقل ومذهب الحداثة. ذلك أن نظرية الحضارة الجديدة قد لارنت بين الغرب الرأسمالي المضطلع بالتعفن والشرق الشيوعي المشرق الذي اعتبرته وريثا للعقلانية الغربية.

#### • المصادر الأولية والأدبيات الثانوية:

اعتمدت هذه الدراسة اعتمادا كاملا تقريبا على النصوص. فقد استخدمت مادة أولية عبارة عن كتب وكتيبات وبيانات ومنشورات، واعتمدت بدرجة أليل على اللقاءات الشخصية، واستخدمتها لتعزيز المادة المكتوبة وليس كمصدر مستقل للمعلومات. أى أننى حاولت أن أجمع وأقرأ أكبر كم ممكن من أعمال المفكرين الذين تناولتهم الدراسة. وقد استطعت أن أطلع على كل الكتابات الأساسية لجماعة النهضة القومية بفضل مساعدة الأستاذ الدكتور رءوف عباس الكرمية.. وقرأت كل أعمال راشد البراوى التى جمعتها من باعة الكتب المستعملة.. أما ترجماته لأعمال أجنبية فقد أهملتها حيث أن تناولها صعب للغاية ومشكوك فى قيمته. وللأسف الشديد توفى راشد البراوى حين بدأت بحثى، ولم تسمح لى أسرته بالإطلاع على مكتبته أو مجموعات أوراقه الخاصة.

وبالنسبة للحركة الشيوعية لجأت إلى المقالات المجموعة فى كتب منشورة، نظرا لخطر الإطلاع العام على الصحف الشيوعية فى دار الكتب فى مدة بحثى فى مصر.. واعتقد أننى برغم هذا القصور استطعت أن أتبع الأفكار الأساسية للحركة من خلال هذه الكتب. وجدير بالذكر أن أعمال رفعت السعيد عن الحركة الشيوعية لا تقدر بثمن إذا ما تم تحليلها بحذر - نظرا

لانحيازها لمنظمة حدوت<sup>(٣٨)</sup>؛ فهي تحوى على اقتباسات طويلة وعظيمة الفائدة من بيانات وكتابات الحركة الشيوعية غير متاحة بطريقة أخرى. وقد استطعت أن أضيف إلى هذه المصادر مجموعتى أوراق أبو سيف يوسف وصلاح عيسى<sup>(٣٩)</sup>. وبالنسبة لما ورد فى الفصل السابع عن تغير اتجاه الحركة الشيوعية نحو النظام الحاكم، كان من حظى أن سُمح لى بالإطلاع على مجموعة البيانات والأوراق المخفوفة فى "أرشيف هنرى كوربيل" الفنى، الموجود الآن بالمعهد الدولى للتاريخ الاجتماعى بامستردام. وقد استطعت برغم عدم توافر منشورات وكراسات الحركة الشيوعية بدءاً من الأربعينات أن أجمع وأقرأ أغلب الكتب الشيوعية الأساسية المطبوعة حتى عام ١٩٥٩.

وقد استعنت كذلك بالمطبوعات الدورية مثل الصحف: الأهرام والمصرى والأخبار والجمهورية؛ والمجلات الأسبوعية: المصور؛ والنشرات: الاقتصاد والمخاسة. كما قرأت بعناية كاملة واستمتع كبير كل أعداد مجلة روز اليوسف الأسبوعية بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٩.

وقد استعنت بالطبع بالأدبيات الثانوية بشكل كبير، خصوصاً بالنسبة للفصل الأول الذى يعتمد عليها اعتماداً كاملاً، وذلك لأن فترة العشرينات والثلاثينات قد درسها الباحثون دراسة شاملة على عكس الفترة اللاحقة لها. أما مقالات إسرائيل جرشونى فليست مجرد مصدر للمعلومات عن هذه الفترة، وإنما مصدر إلهام لكل باحث فى تاريخ الفكر المصرى. وقد استعنت بأعماله وبأعمال آخرين فى تفسير ظهور مذهب الحدائة الراديكالى. أما بالنسبة للكتب الصادرة عن الحركة الشيوعية فقد رجعت الدراسة إلى الأجزاء التى تناولت أبديولوجية الحركة، إلا فى الأحوال التى تعرض فيها لقضية منفصلة مثل كتاب جول بينن Joel Beinin عن الموضوع الذى يتناول المسألة الصهيونية<sup>(٤٠)</sup>.

هناك أيضاً كتب ممتازة مست الموضوع الذى أدرسه، ولكن من منظور مختلف عادة، مثل كتاب جول جوردان Joel Gordan عن قيام النظام العسكرى، والذى يتناول الأحداث كمحضر صراع على السلطة السياسية<sup>(٤١)</sup>، أو كتاب كيرك بيتى Kirk Beattie الصادر حديثاً<sup>(٤٢)</sup>، الذى يعتمد بالكامل على المقابلات الشخصية والسير... ولم أستطع الاستعانة به بسبب حداثة صدوره. وقد تناولت هذه الدراسة الحركة الشيوعية نظراً لأن الكتب الحديثة عنها تركز على بنائها التنظيمى، مثل كتاب سلمى بوتمان Selma Botman<sup>(٤٣)</sup>، أو على حركة النقابات العمالية، مثل كتاب جول بينن وزخارى لوكمان Zachary Lockman<sup>(٤٤)</sup>.



وقد استعنت أيضا بالمراجع العربية بكثافة وأفادتني إفادة كبيرة. فقد أثرت الكتابات التاريخية المبكرة لطارق البشري على أفكارى عن تاريخ مصر بصفة عامة<sup>(٥)</sup>. وبصفة خاصة استفدت من كتاب رءوف عباس عن جماعة النهضة القومية<sup>(٦)</sup>. ولكن برغم أنه ألهمنى إدراج فصل عن الجماعة فى الدراسة إلا أننى تبنت وجهة نظر مختلفة تماما، فتناولت بالتحليل عمل الجماعة من منظور مذهب الخداثة بدلا من منظور الإصلاح الاجتماعى. أما الكتابات العربية الأخرى فقد أشارت إليها فى حينه.



## هوامش المقدمة

- John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of Two Regimes (Princeton: Princeton University Press) 32-35. - ١
- Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1852 (Cambridge, M. A. Harvard University Press, 1961); Charles D. Smith, "The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s." International Journal of Middle Eastern Studies 10 (1979) 453-479; Israel Gershoni and James P. Jankowski, Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930 (Oxford University Press, 1986). - ٢
- Eric Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941 (Princeton: Princeton University Press, 1983; Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952 (Princeton: Robert Mabro, The Egyptian Economy, 1962-1974). ويستقى من ذلك: (Princeton University Press, 1983). وهناك استثناء حديث يأخذ الأيديولوجيا في الاعتبار بطريقة أكثر تنظيماً، Mourad Magdi Wahba, The Role of the State in the Egyptian Economy, 1945-1981 (Houndsmill, MacMillan Press, 1993). - ٣
- أنظر على سبيل المثال المقالات المنشورة عن هذا الموضوع في عدد خاص من Middle East Studies، رقم 47 (1993)، وهي: "Society in the Middle East," Augustus Richard Norton, 205-216; Raymond A. Hinnebusch, "State and Civil Society in Syria," 243-257; Mustafa Kamil al-Sayyid, "A Civil Society in Egypt," 229-243. - ٤
- يقدم فاتيكوتس أبرز مثال لوجهة النظر القائلة بأن مصر كانت منساققة حتماً نحو الديكتاتورية بعد الحرب العالمية الثانية: P. J. Vatikiotis, The History of Egypt from Muhammed Ali to Sadat (1969; London. Weiden fold and Nicolson, 1980); P. J. Vatikiotis, Nasser and His Generation (London: Croom Helm, 1978). - ٥
- Quentin Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," History and Theory, 8 (1969) 3. - ٦
- Ibid., 42-43. - ٧
- Quentin Skinner, The Foundations of Modern Political Thought, vol. I (Cambridge: Cambridge University Press, 1978). التشديد أحاطه المؤلف. - ٨
- Ibid., xii and xlii. التشديد أحاطه المؤلف. - ٩
- Quentin Skinner, "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action," Meaning and Context, Quentin Skinner and His Critics, ed. James Tully (London: Polity Press, (1988) 97-118. - ١٠
- Quentin Skinner, "Language and Political Change," Political Innovation and Conceptual Change, eds. Terence Ball, James Farr, and Russel L. Hanson (Cambridge: Cambridge University Press, 1989) 6-23. - ١١
- J. G. A. Pocock, Politics, Language and Time, Essays on Political Thought and History (New York: Atheneum, 1971) 14-15. - ١٢

- Ibid., 22. - ١٣
- Ibid., 25. - ١٤
- Ibid., 29. - ١٥
- David Harvey, *the Condition of Postmodernity: An Inquiry into the Origins of Cultural Change* (Oxford: Blackwell, 1989) 12. نقلًا عن: - ١٦
- Ernest Gellner, *Reason and Culture, The Historic Role of Rationality and Rationalism* (Oxford: Blackwell, 1992). - ١٧
- Harvey, *Condition* 12. - ١٨
- Marshall Berman, *All That is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity* - ١٩
- "Marx, Modernism and Modernization" *أنظر فصل:* (London: Verso 1991) 89, 97-129. - ٢٠
- Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988). - ٢١
- Barry Smart, *Postmodernity* (London: Routledge, 1993) 26. - ٢٢
- Zygmunt Bauman, *Legislators and Interpreters: On Modernity, Postmodernity and Intellectuals* (Cambridge: Polity Press, 1987) 28. - ٢٣
- Ibid., 3. - ٢٤
- Ibid., 21. - ٢٥
- Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (1988; Cairo: The American University in Cairo Press, 1989). - ٢٦
- Bauman, *Legislators* 34-35. - ٢٧
- Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1993) 43-45. - ٢٨
- Ibid., 77. - ٢٩
- Alvin Gouldner, *The Dialectic of Ideology and Technology: The Origins, Grammar and Future of Ideology* (New York: The Seabury Press, 1976) 30 - ٣٠
- Ibid., 24-25. - ٣١
- Ibid., 47. - ٣٢
- Ibid., 84. - ٣٣
- Anthony D. Smith, *National Identity* (London: Penguin Books, 1991) 9-13. - ٣٤
- Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse?* (London: Zed Books, 1986). - ٣٥
- Jan Nederveen Pieterse, *Empire and Emancipation: Power and Liberation on a World Scale* (London: Pluto Press, 1990) Ch. Three; "Enlightenment and Emancipation," 47-72. *وكذلك:* - ٣٥
- Jan Nederveen Pieterse, "Dilemmas of Development Discourses: The Crisis of Developmentalism and the Comparative Method," *Development and Change* 22 (1991) 5-29.

- ٣٦ - أنظر بصفة خاصة: Safran, Search, وانظر أيضا: Israel Gershoni, "Egyptian Intellectual History and Egyptian Intellectuals in the Interwar Period," *Asian and African Studies* 19 (1985) 333-364.
- ٣٧ - Gershoni and Jankowski, Egypt.
- ٣٨ - رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠-١٩٥٠، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦؛ رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر، ١٩٥٠-١٩٥٢، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢؛ رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري، ١٩٥٠-١٩٥٧، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣؛ رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة الانقسام، الحبل، ١٩٥٧-١٩٦٥، القاهرة: شركة الأمل، ١٩٨٦.
- ٣٩ - من المصادر المهمة للمقالات التي نُشرت في مجلة "الفجر الجديد" كتاب المقالات المختارة لأحمد صادق سعد: صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥ - ١٩٤٦، تقديم عبد العظيم رمضان (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٦).
- ٤٠ - Joel Beinin, *Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and Arab-Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965* (London: I. B. Taurus, 1990).
- ٤١ - Joel Gordan, *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution* (New York: Oxford University Press, 1992).
- ٤٢ - Kirk J. Beattie, *Egypt During the Nasser Years: Ideology, Politics & Civil Society* (Boulder: Westview press, 1994).
- ٤٣ - Selma Botman, *The Rise of Egyptian Communism, 1939-1970* (Syracuse: Syracuse University Press, 1988).
- ٤٤ - Joel Beinin and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954* (Princeton: Princeton University Press, 1988).
- ٤٥ - طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٥٢-١٩٤٥، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢؛ طارق البشري، المسلمون والأقليات في إطار الجماعة الوطنية (١٩٨٠؛ بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢؛ طارق البشري، دراسات في الديمقراطية السياسية القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧؛ طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢-١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧).
- ٤٦ - وعوف عباس، جماعة النهضة القومية (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦).

## الفصل الأول

### حدود الليبرالية

الفكر السياسى فى مصر بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٤٥

## ١ - مدخل

فى بداية القرن العشرين أصبحت بنية مصر بنية كولونىالية نموذجية.. فقد اندمج الاقتصاد المصرى تماما فى السوق العالمى بفعل زراعة القطن لصالح صناعة النسيج البريطانية فى لانكشاير Lancashire، وحكم البريطانىون مصر منذ هزيمة عرابى عام ١٨٨٢ وشغلوا جميع الوظائف البيروقراطية العليا تقريبا، بينما أدار الأوروبيون والسوريون معظم موارد الاقتصاد. أما الشركاء المصريون للحكم البريطانى غير المباشر فكانوا يحصلون على ثروتهم وسلطتهم من الأرض الزراعية ومن نظام الوصاية الناتج عنها. كذلك أشعرت الطبقة الوسطى المصرية الصاعدة المجتمع بوجودها آنذاك، حيث حصلت على تعليم غربى فى المدارس والمعاهد الأوروبية القليلة. وعند سفح المجتمع عاش تسعون بالمائة من السكان فى فقر مدقع.. فثلاثة أرباع العائلات الريفية لم تكن تملك من الأرض ما يكفى لإعاشتها، وعشرون بالمائة منها لم تكن تملك أرضا على الإطلاق، فكانت مضطرة لبيع عملها<sup>(١)</sup>. وقد بدأت مقاومة السيطرة الأجنبية فى نهاية القرن التاسع عشر مع تزايد الوعى بأن الاقتصاد منظم بشكل منحاز للمصالح الأجنبية، وعززت هذا الوعى أزمة ١٩٠٧ التى أكدت هشاشة الاقتصاد المصرى فى مواجهة تقلبات السوق العالمى.

وفى ذات الوقت تقريبا حدثت تغيرات فى المناخ الفكرى. فخلال القرن التاسع عشر ظهرت من داخل الإسلام اتجاهات جديدة تهدف إلى إصلاح حدائى على أساس عقلانى، وكان محمد عبده (١٨٤٨ - ١٩٠٥) أهم شخصية فى هذه الحركة فى مصر. ولكن عند وفاته ثبت فشل محاولاته لإبقاء هذه التطورات الفكرية داخل حدود الإسلام.. فقد التجذب عدد متزايد من المصريين ذوى التعليم الغربى والاهتمامات الغربية إلى الفكر السياسى العلمانى الغربى، وانقسم الجيل الثانى إلى فرقتين برغم محاولات محمد عبده لإصلاح الإسلام وإعادة توطئه المركزى فى المجتمع. تبنى الفريق الأول موقفا علمانيا قوميا ليس للإسلام فيه من دور سياسى، وارتبط الفريق الآخر بمسار الجامعة الإسلامية، وتداخل هذان الاتجاهان السياسيان تداخلا لصيقا فى السياسة المصرية والبناء الاجتماعى الصاعد. دافع الليبراليون الذين تقللوا فى طبقات ملاك الأراضي أو المفكرين المرتبطين بها عن الاستقلال التدريجى والتعاون مع البريطانيين. أما حركة الجامعة الإسلامية التى جذبت معظم أنصارها من الطبقات الوسطى المصرية فقد حرضت على الاستقلال

الفوري وتوثيق الروابط مع الإمبراطورية العثمانية. وفي عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ انتظم التياران في حزبين سياسيين، فأنشأ الليبراليون بقيادة أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) حزب الأمة عام ١٩٠٦، وأداته مجلة الجريدة، وأسس معارضوهم بقيادة مصطفى كامل الحزب الوطني عام ١٩٠٧، الذي ساندته صحيفة اللواء التي أنشئت عام ١٩٠٠.

وقد عكست الموضوعات التي أسهبت فيها الجريدة اهتمامات الطبقة التي تمثلها، فلم يعد المفكرون الليبراليون يشغلون أنفسهم بالإسلام وأسباب اضمحلاله ووسائل إحيائه، بل أصبحوا شغوفين بقضية صعود والحدار الحضارات بصفة عامة. لقد انفتحت البرجوازية المصرية بالدفاع شديد انحاط حياة مثلثها الأوروبية بسبب ثقافتها الغربية ووضعها الاجتماعي المشابه للغرب، ولو على أساس كولونيالي، وجذبتها نظريات التطور ومفاهيم القومية والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع الذي نشأ آنذاك في أوروبا.

ولوق ذلك نشأ جمهور، وبالتالي طلب، على المعلومات والأفكار مع ظهور البرجوازية المحلية. ففي تلك اللحظة تم تأسيس ما يسميه بنديكت أندرسون وأسمالية عصر الطباعة<sup>(٢)</sup>، وبدأت عملية العقلنة والتحديث، ودخلت أفكار جديدة، وبدأت مصر تشارك في دورة التداول الدولي للمفاهيم والأيدولوجيات. وقد لعب المسيحيون السوريون دوراً قاتماً في نشر الفكر السياسي الغربي في مصر، لأنهم لم يكونوا مرتبطين بالإسلام كمصدر للهوية. وكانت الدوريات السورية العامة المتوافرة في مصر هي صحيفتي الأهرام والمقطم ومجلتي الهلال (التي أسسها جورجى زيدان عام ١٨٩٢) والمقتطف (التي أصدرها يعقوب صروف وفارس غر منذ عام ١٨٧٦)<sup>(٣)</sup>.. ونشرت المجلتان أحدث إنجازات أوروبا العلمية، مع المقارنة غالباً بين تقدم الغرب والمخاطط الشرق، فانتقد محمراً المقطم - وهما من أتباع هيربرت سبنسر والداروينية الاجتماعية - الشرق بسبب انحطاطه وقصوره فيما يتعلق بالعدل والأخلاق والعقلية العلمية والسياسة الصناعية، واعتقداً، بوصفهما رائدين للحدثة الحقيقية، أن الأمة لا تتقدم إلا باكتساب المهارة العلمية. وكانت بريطانيا بالذات هي نموذجها في التقدم والتطوير<sup>(٤)</sup>.

غير أن هذه الأفكار لم يتم تكييفها بطريقة منهجية لتتفق مع الأوضاع المصرية إلا بعد تأسيس حزب الأمة ومجلة الجريدة عام ١٩٠٧. أصبح أحمد لطفي السيد، محرر المجلة وقائدها السياسي، أهم المتحدثين باسم البرجوازية الليبرالية العلمانية، فوضع بصمته على الليبرالية المصرية خلال السنوات الثماني بين تأسيس الجريدة واحتجاجها عام ١٩١٥، وأصبح، كما يطلق عليه المعجبون به، أستاذ الجيل.. جيميل من السياسيين الليبراليين الذين سيسودون المسرح السياسي والثقافي

(٢) صدرت في تلك السنة في لبنان ثم انتقلت إلى مصر (المزجم).

المصرى حتى الثلاثينات. وتكمن قيمة أحمد لطفى السيد في قيامه بصياغة طبعة مصرية من الليبرالية ناسبت كبار الملاك، فهي لا تستبعد الأقليات والأجانب الذين حافظ كبار الملاك على روابط ثقافية واقتصادية معهم. وقد اقتبس أحمد لطفى السيد معظم أفكاره من جون ستوارت ميل John Stuart Mill وأوجست كومست Auguste Comte وهيربرت سبنسر Herbert Spencer وجوستاف لوبون Gustave Le Bon.

كان تعريف لطفى السيد للأمة المصرية ممزجا لموقف الجماعة التى ينتمى إليها ومصالحها الكوزموبوليتانية. فلم يعرف الأمة بمصطلحات اللغة أو الدين أو الانتماء العرقى، ولكن عرفها وفقا للمفهوم "المدنى" للأمة، الذى يشدد على الانتماء لإقليم وفكرة مساواة المواطنين أمام القانون<sup>(٩)</sup>. ولا يقتصر معنى هذا المفهوم المدنى للأمة الذى أيسه النخبة على احتواء الأمة للجماعة القبطية، بل يشمل أيضا السماح للشرقيين وحتى للأوروبيين بالانتماء إليها.. وذلك لأن معيارها الرئيسى للمواطنة المصرية هو الولاء الأعلى لمصر. وبناء على ذلك يرفض التعريف الولاء المزجى لمصر والإمبراطورية العثمانية، الذى دعا إليه الحزب الوطنى<sup>(١٠)</sup>. ويتساوى مع ذلك فى الأهمية رفض الإسلام كنظام سياسى ورفض السماح للعلماء الدينيين بوضع إرشادات أخلاقية والتأثير على السياسة الوطنية. وكان مرمر التغلى عن الإسلام كنظام قانونى وكأخلاق اجتماعية مبنيا على أساس أن تعاليمه قد أوقفت التقدم<sup>(١١)</sup>. ويخلص ألبرت حوراني Albert Hourani عقيدة لطفى السيد الحدادية فى أن "المجتمع البشرى يتجه بفعل قانون طبيعى للتقدم تستجيب مقاومته إلى حالة مثالية، من بين معالمها سيادة العقل واتساع الحرية الفردية وتزايد التمايز والتعقد وإحلال العلاقات القائمة على التعاقد الحر والمصلحة الفردية محل العلاقات القائمة على الأعسراف والمكانة"<sup>(١٢)</sup>. وبناء على ذلك فإن مفتاح النجاح هو محاكاة الغرب فى كل جوانبه. ففى مقال له بعنوان "سر تطور الأمم"، نشر عام ١٩١٣، قال: "نحن نهمل من الحضارة الحديثة لتسلح بقوتها فى الصراع على البقاء، وناخذها فى أحدث أشكالها". فأساس قدمنا هو ببساطة نقل أساس الحضارة إلى بلادنا"<sup>(١٣)</sup>.

غير أن الليبرالية العلمانية لجماعة الجريدة - الأمة كانت فى الممارسة أقل شولا وليبرالية من تصوير حوراني لها. فكما أوضح وليد كزيبها Walid Kazzuha كان تصور الأمة والقومية عند جماعة الجريدة - الأمة محدودا إلى حد كبير بالنخبة والعائلات الكبيرة لكبار الملاك والأعيان التى ظهرت بفضل التوسع فى إنتاج القطن. وبالفعل طابق لطفى السيد بين رفاهية الأسرة ورفاهية المجتمع. ولم تكن الأمة عنده مشكلة من المواطنين المتساوين وإنما من أعضاء العائلات البارزة<sup>(١٤)</sup>. فكانت الأمة، وبالتالي مسئولية الحكم، محصورة فى "أصحاب المصالح الحقيقية فى المجتمع".



كانت الليبرالية بهذا المعنى انعكاساً للآثار التذكيرية لإدخال الأيديولوجيات والاقتصاديات الغربية، بينما كان تكيفها مع الأوضاع المصرية بهذا الشكل يحافظ على تماسك نظم الوصاية والمؤالة. كان ملهب العقلاية محصوراً في المقام الأول في النخبة، وكان مضمونه السياسي موجهاً ضد الحديوى، حاكم مصر الرسمي، الذى كان من المفروض تقليص ادعاءاته بالحق المطلق (التي قيدها البريطانيون) بوضع دستور<sup>(١١)</sup>. وقد انعكس هذا الموقف النخبوى لجماعة الجريدة - الأمة أيضاً في تأكيدها على التدرج وفي تأييدها للتعليم كبديل عن التبعة السياسية للشعب.. لقد اعتقدت الجماعة - على غرار تحليل إدمون ديمولان Edmond Demolin لأسباب الضوق البريطانى في كتابه "سر تفوق الأنجلو سكسون"، والذي ترجم إلى العربية وحظي آنذاك بشعبية كبيرة - أن التعليم هو الذى سيحل مشاكل مصر، وأن بإمكان نظام مناسب من المدارس أن يخلق أمة متحدة أخلاقياً وعقلياً حول العلوم الحديثة<sup>(١٢)</sup>.

## ٢ - ثورة ١٩١٩

### • احتواء الثورة:

دخلت مصر بعد الحرب العالمية الأولى عصر الحركات القومية بسبب عدد من التطورات. ففي ديسمبر ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ثم حلت الجمعية التشريعية، وهى عبارة عن مجلس استشارى أقيم عام ١٩١٣ بغرض منح الفرصة لجماعة الجريدة - الأمة للمشاركة فى حكم البلاد. وتتابع التدابير القمعية مثل تعطيل الصحافة الوطنية. غير أن التأثير الاقتصادى للحرب العالمية الأولى كان الأكثر فعالية فى إثارة المقاومة ضد البريطانيين، حيث نجحت السياسات الاقتصادية البريطانية نجاحاً كبيراً فى إثارة نفور كل الطبقات المصرية عند نهاية الحرب<sup>(١٣)</sup>. وحين نادى الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون بحق تقرير المصير فى نقاطه الأربع عشرة فسرتة النخبة المصرية بأنه إشارة لها لتقديم مطالبها.

فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ التقى ثلاثة من أعضاء النخبة المصرية بالمندوب السامى البريطانى وطالبوا بالاستقلال التام وبالسماح لوفد مصرى بالسفر إلى لندن للمفاوض فى هذا الشأن مع حكومة جلالة الملك. وشهدت الأعيان التالية صعود الوفد ليصبح أول حزب جماهيرى فى مصر، يُفرض أنه يتكلم بالتيابة عن الأمة المصرية كلها. وكان من بين الوسائل التي لجأ إليها الوفد تحشد السكان تنظيم جمع توكيلات تتضمن الموافقة على دور الحزب بوصفه نائباً عن الأمة، بعدما منع البريطانيون أعضاءه من السفر إلى الخارج<sup>(١٤)</sup>. وبمجرد أن وجدت مظالم السكان متفهماً لها فى

حركة التوكيلات ثبت صعوبة كبهجها.. فحين قرر البريطانيون نفى قائد الوفد، سعد زغلول، وزملائه إلى الماطلة فى ٨ مارس ١٩١٩ انطلق عنان الغضب المكظوم على الإنجليز. وكان لكل طبقة أهداف مختلفة وفقا لمدى اندماجها<sup>(١٥)</sup>. فالفلاحون الذين انتفضوا فى قلب الدلتا، ولم يكونوا قد اندمجوا لا فى الحركة الوطنية ولا فى الاقتصاد العالمى، ثاروا ضد الدولة دفاعا عن الجماعة القروية التقليدية. أما إخوانهم على أطراف الدلتا فكانوا أكثر ثورية، لأنهم خيروا اندمجا أكثر شمولاً فى السوق العالمى، ولكن ليس فى الحركة الوطنية، حيث فقد معظمهم أرضه وأجبروا على قبول وضع المستأجر أو العامل فى عزبة، فثاروا ضد ملاك الأراضى والبنية الرأسمالية، وتجاوزوا بذلك حدود البرنامج الوطنى. وأخيرا فإن العمال الذين كانوا مندجين مثل الأفندية فى الحركة الوطنية أضربوا من أجل شروط عمل أفضل ومن أجل أهداف وطنية<sup>(١٦)</sup>. وقد أدرك كبار الملاك خطورة نتائج الانتفاضة وعملوا سريعا على احتوائها من خلال لجان الوفد التى انتشرت فى البلاد. وتم قمع مظاهرات المدن بسهولة، ووضعت بريطانيا حدا للانتفاضة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه فى ٧ إبريل والسماح بسفرهم إلى مؤتمر الصلح فى فرساي، بعد أن فقد حوالى ثمانمائة مصرى حياتهم على يد الجيش البريطانى.

#### • حدود الوطنية النخبوية والوطنية الشعبية :

لم تغب دروس ثورة ١٩١٩ عن النخبة المصرية، بل عبرت عنها تقلبات الوفد السياسية. فالصراعات بين أعضاء الوفد، والتى كانت غالبا شخصية، عكست أيضا اختلافا فى وجهة النظر السياسية والمنهج، خصوصا فيما يتعلق بالسياسة الجماهيرية.. وأصبح الصدام بين العناصر الشعبية والنخبوية داخل الوفد محتوما حين أدعى سعد زغلول أنه تلقى تفويضا مقدسا من "الإرادة الشعبية" للحصول على الاستقلال التام، لأن أعضاء الوفد المحافظين الليبراليين كانوا أكثر ميلا لمساومة البريطانيين خوفا من الإمكانيات الثورية للفلاحين والعمال، إلى حد الاستعداد لقبول الحكم الذاتى فى حدود الحماية<sup>(١٧)</sup>. وفى النهاية اضطر بعض من أهم المفكرين إلى ترك الوفد فى ٢٨ إبريل ١٩٢١ بسبب نزعة سعد زغلول الشعبية وتصلبه فى المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى يوية - أغسطس ١٩٢٠، وأسس أحمد لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على علوبة وآخرون حزب الأحرار الدستوريين، بدعم بريطانى، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢. كما استقال من الوفد خلال هذا النزاع عدد آخر من السياسيين البارزين، هم إسماعيل صدقى وحافظ عفيفى وعلى ماهر، وبقي مع سعد زغلول من أعضاء الوفد الأصليين مصطفى النحاس والأعضاء الأقباط: وبسا وأصف وصنوت حنا وأصف غالى<sup>(١٨)</sup>.

كان حزب الأحرار الدستوريين الوريث الأيديولوجى والاجتماعى لحزب الأمة، فكانت

غالبية أعضائه من كبار الملاك الذين يعتمدون في ممارسة السلطة على نفوذ عائلاتهم أكثر مما يعتمدون على لجان ممثلة للجان الوفد، وعكس برنامجه من الناحية الأيديولوجية تدرجية أكثر لطف السيد، أى الزعم بأنه لا يمكن الحصول على الاستقلال إلا حين يصبح السكان أكثر تعليمًا<sup>(١٩)</sup>. غير أن الأحرار الدستوريين وروثوا أيضا عن حزب الأمة، كراهية السلطة الملكية المطلقة، فكان أهم إسهام لهم في تحديث وتفريب مصر صياغة دستور ١٩٢٣. وكان البريطانيون قد مهدوا الطريق آنذاك لإقامة نظام برلماني في مصر بإصدار تصريح الاستقلال من جانب واحد في ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

ويكشف دستور ١٩٢٣ عن مزيج التقاليد والحدادة الذى ميز الأحرار الدستوريين، فقد صاغوه وفقا لعقيدة مؤداهم أنهم هم الذين يمثلون الأمة، باعتبارهم أعيان البلاد والعائلات الأكثر نفوذا فيها، وأنهم لذلك مؤهلون للحكم. فلكى يضمنوا لأفئدتهم داخل البرلمان وضعت لجنة الدستور قانونا للانتخاب على درجتين دافعت عنه بحجة أن "مستوى التعليم لا يسمح للجماهير بفهم الأفكار السياسية بشكل يقارب الحقيقة". ويدل تركيز الثقل في هذا الدستور على السلطة التنفيذية في مقابل السلطة التشريعية على شكوك الليبراليين في الحكومة التمثيلية وفكرة أن يكون الشعب المصدر النهائي للسلطة<sup>(٢٠)</sup>. غير أن المسودة الأصلية كانت برغم كل هذه التحفظات وثيقة ليبرالية صيغت على غرار الدستور البلجيكي... أما التعديلات التى أدخلت لصالح الملك كسلطة تنفيذية فقد وضعت في مرحلة لاحقة ضد رغبات اللجنة.

وضع الدستور قيودا شاملة على إقامة المؤسسات الليبرالية، فالمستولية الوزارية كانت محدودة برغم نص المادة ٢٣ من الدستور على أن الأمة مصدر السلطات، فالملك يمارس السلطة التنفيذية من خلال مجلس الوزراء وله حق الاعتراض على القوانين (المادتين ٣٣ و ٣٤) وسلطة حل البرلمان (المادة ٣٦)، وتعيين وإعفاء رئيس الوزراء والوزارة (المادة ٤٥). كذلك تعززت سلطته بالنص على حقه في تعيين الأفراد في الوظائف المدنية والقوات المسلحة والسلك الدبلوماسي، وفوق ذلك كان الملك هو القائد الأعلى للجيش. وأخيرا منحه الدستور حق السيطرة على المؤسسات الدينية والأزهر، فحصل بذلك على وسيلة يحيط بها معارضي الليبراليين<sup>(٢١)</sup>. وعلى ذلك اختزلت سلطات الملك الواسعة مدى النفوذ السياسى الليبرالى الذى كان قصيرا أصلا، وحدث من إمكانية فرض خطاب التحديث الليبرالى على المجتمع، حتى في طبيعته المقيدة. وبصفة خاصة كانت سلطة الملك على الأزهر عائقا مهما في وجه نشر الفكر العلماني في مصر.

ومع ذلك لم تكن ثغرات دستور ١٩٢٣ مستولة في حد ذاتها عن سقوط النظام الليبرالى بعد ذلك، وإنما يلام على ذلك في المقام الأول المدافعون الليبراليون عن دستور ١٩٢٣. فعلى خلاف

توقعات الأحرار الدستوريين فاز الوفد في انتخابات يناير ١٩٢٤ بأغلبية ساحقة. وحين اتضح أن الوفد سوف يفوز في كل انتخاب حر في ظل الدستور تحرر الأحرار الدستوريون من سحر النظام الليبرالي الذي أقاموه ومالوا تدريجيا خلال العشرينات إلى التغلّي عن مبادئهم ومساندة الملك ضد الوفد، فأسفر ذلك الموقف عن تشكيل حكومات أقلية جاءت بمراسيم ملكية أو بانتخابات مزيفة. وقد دعم البريطانيون سلوكهم غير الدستوري بعدما أصبحوا يعادون الوفد بعد فشل المفاوضات بين حكومة الوفد والحكومة البريطانية عام ١٩٢٤، التي كانت بريطانيا تهدف منها إلى توفير أساس قانوني للعلاقة بين البلدين. فظالما ظل الوفد يرفض الاعتراف بالتحفظات الأربعة التي قلصت السيادة المصرية بشدة، ظل البريطانيون يحتضنون ميول الملك الاستبدادية والاتجاه المعادي للديمقراطية بين الليبراليين<sup>(٢٢)</sup>.

أصبح الوفد بسبب هذه التطورات مناديا للديمقراطية الليبرالية ومدافعا عن دستور ١٩٢٣، ونجح في البداية في توحيد الأمة وحشد السكان للكفاح من أجل الاستقلال، وكانت أعظم إسهاماته في ذلك توحيد الأقباط والمسلمين خلف المثال العلماني للمساواة أمام القانون والمواطنة المتساوية وإدماج الأقلية القبطية في المفهوم المدني للأمة. كذلك أنجز الوفد تأسيس التحالف بين الأقباطية ومتوسطي كبار الملاك<sup>(٢٣)</sup>. لقد اعترف الوفد، عن طريق توسيع نطاق الحقوق الدستورية، بمجماعات الأقلية هذه كجزء من الأمة.

ومع ذلك كان إسهام الوفد الإجمالي في تحديث الفكر السياسي المصري طفيفا. فباستثناء القضية الوطنية لم يُكسب الوفد المصريين مهارات سياسية، فكان تأثيره من الناحية التنظيمية ضعيفا في تنظيم السكان وتعليمهم السياسات الليبرالية، فلم يكن أنصاره يخضعون لعقيدة حزبية رسمية، وانفقر تنظيمه للعضوية الرسمية ونظام الاشتراكات، ولم تكن كوادره محجرة على حضور اجتماعات الحزب أو المشاركة في رسم سياسته، وكان البناء الديمقراطي الداخلي غالبا تقريبا حيث كانت قيادة الحزب وهيئة العليا تتخذ كل القرارات وتنطقي أعضاؤها الجدد، فحافظ الوفد بذلك على نظام الوصاية داخل الحزب بدلا من تحديث الحزب وفقا للنموذج الديمقراطي. كذلك كان الوفد، على خلاف الأحزاب الأوربية، عاجزا عن إدماج التأييد الشعبي الذي كان يؤلده خلال الحملات الانتخابية المتباعدة تنظيميا، ومن ثم كان إسهام الوفد في الديمقراطية وتغيير بنية مصر محدودا برغم أهميته في تسييس قطاعات معينة من السكان ونشر المفاهيم الجديدة<sup>(٢٤)</sup>.

وربما كانت علاقة الوفد بحركة النقابات العمالية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى نهاية الثلاثينات أوضح تعبير عن شخصيته السياسية. وقد درس جول بينن وزخاري لوكمان كيف حررت النقابات العمالية نفسها تدريجيا وبصعوبة بالغة من أبوية ووصاية الطبقات الوسطى والوفد. وترجع

هذه الهيمنة جزئيا إلى محدودية تطور مصر الاقتصادى قبل ظهور صناعات النسيج الضخمة فى الثلاثينات، حيث كانت أغلبية العمال حتى ذلك الحين تنتمى إلى طبقة حرفية مستقلة وشبه مستقلة، وتقوم نظرتهم للعالم على أساس وحدات صغيرة متساوية بدرجة أو بأخرى، ترتبط عضويا بجماعة مشتركة وثقافة مشتركة ونمط حياة<sup>(٢٥)</sup>. فكانت الوطنية هى البؤرة الأولى للهوية الاجتماعية، وكانت الحقوق والالتزامات المتبادلة بين العامل وصاحب العمل راسخة<sup>(٢٦)</sup>. ولما كانت معظم الشركات ملكا للأجانب اختلط الصراع الطبقي بالانتماء الوطنى، وتمتعت النزعة الوطنية البرجوازية بالنفوذ الأعظم على حركة العمال، سياسيا وأيديولوجيا وتنظيميا<sup>(٢٧)</sup>.

لقد استمدت حركة النقابات العمالية سلطتها وشرعيتها المحدودتين، اللتين اكتسبتهما بعد الثورة، من الحركة الوطنية التى قادها الوفد. وبرغم استفادة العمال وقادة الوفد معا من هذه العلاقة، إلا أن الحركة العمالية أعيقت على المدى الطويل بينما تأكدت شعبية الوفد باحتوائه هذه الحركة. فقد أحكم الوفد قبضته الأيديولوجية والتنظيمية على الحركة العمالية بواسطة مستشاريه القانونيين وبتأسيس "الاتحاد العام للعمال"، الوفدى، فى مايو ١٩٢٤. وطولب العمال بمواصلة قبول الإرشاد الحكيم ممن يعلنونهم اجتماعيا، واحترام حقوق الملكية الخاصة وتجنب العنف والشيوعية. كما حثهم الوفد على الاجتهاد فى العمل عند مخدوميهم واحترام النظام القائم وعدم إثارة المتاعب والاعتماد على من هم أفضل منهم فى رفع المظالم، وحثهم فوق ذلك على الوقوف على أهبة الاستعداد لطاعة أوامر قيادة الوفد كلما دعت الحاجة<sup>(٢٨)</sup>.

### • حدود المؤسسات الاقتصادية الليبرالية :

إذا كانت المؤسسات السياسية الليبرالية لم تحقق سوى نجاح محدود فى تحديث المجتمع، فإن ذلك ينطبق بالأحرى على المؤسسات الاقتصادية الليبرالية التى أقيمت بعد ثورة ١٩١٩. ففى بداية العشرينات أقيمت ثلاث مؤسسات مثلت مصالح مختلف الطبقات والجماعات العرقية التى هيمنت على التطورات الاقتصادية فى مصر حتى عام ١٩٥٢. ففى عام ١٩٢٠ أقيم بنك مصر بسبب رغبة الحركة الوطنية فى تحقيق التصنيع، وتأسس اتحاد الصناعات المصرى عام ١٩٢٢ كمثلا للبرجوازية الأجنبية المقيمة، بينما دعمت البرجوازية الزراعية المصرية النقابة الزراعية العامة التى أقيمت عام ١٩٢١. وقد وضع تقرير اللجنة الحكومية عن التجارة والصناعة، الذى نُشر عام ١٩١٨، الأساس الأيديولوجى لهذه المنظمات. وعكست العضوية المختلطة لهذه اللجنة من الأجانب والأهالى الأمل فى الوصول إلى خطة مشتركة لتطور مصر تجاريا وصناعيا على يد المقيمين الأجانب والمصريين الأصلاء. ورأس اللجنة إسماعيل صدقى (وُلد حوالى عام ١٨٧٥) الذى سيصبح فيما بعد أحد أقوى السياسيين قبل ثورة يوليو، وأعلى المدافعين صوتا عن التعاون

## الاقتصادى الأوروبى - المصرى.

كان هدف التقرير تنظيم وتنويع الاقتصاد عن طريق إقامة بنية مؤسسية تحثية لتزاحم رأس المال الأجنبى الدولى أو تحل محله ، وتطلب ذلك إنتاج بضائع جديدة للتصدير وإنشاء بنك للتنمية الصناعية لتمويل برنامج تصنيع يقوم على إحلال الواردات. وطالب التقرير الدولة بوضع تعريفات جمركية هائلة ونظام ضريبى مشجع وشراء البضائع المنتجة محليا. وإلى جانب القضايا الاقتصادية عكس التقرير اهتمام البرجوازية بتأثير التصنيع السلبى على الاستقرار الاجتماعى. وتوازن هذا الشعور مع إدراك ضرورة التصنيع بسبب غو السكان الذى يتجاوز محدودية الأراضي والمصادر الزراعية. وقد عبّر إسماعيل صدقى عن غموض موقف البرجوازية الصاعدة بتحليله من النمو الصناعى السريع، على أساس أن التصنيع القسرى سوف يكون - بتعبيره - "عملا مشنوما" (بالفرنسية)<sup>(٢٩)</sup>.

وعكست المؤسسات الاقتصادية التى أقيمت آنذاك كلا من اتجاه التجديد الاقتصادى والميل الاجتماعى المحافظ اللذان يميزان البرجوازية المصرية. فالبرجوازية لن تستطيع أن توصل إلى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا عاتت السكان فى الحركة الوطنية وأدجمتهم سياسيا واقتصاديا فى نظام جديد.. غير أن نزعتها المحافظة وخبوتها أعاقها هذه المحاولة أيديولوجيا، كما أعاقها انقسامها إلى قسم أجنبى مستوطن وقسم أهلى. ووفق ذلك كان هناك عائق اقتصادى حاسم فى وجه التكامل، هو سيطرة كبار الملاك التى أعاقته تطور السوق الداخلى وأبقت على خضوع سكان الريف سياسيا للرعاية والمواولة.

وتعتبر النقابة الزراعية العامة أحد الأمثلة التى تكشف دور هذه العوامل.. فقد سيطر عليها كبار منتجى القطن الذين حاولوا احتكار السوق لصاغ طبقته<sup>(٣٠)</sup>.. أما اتحاد الصناعات فلم يتمكن حتى من تشكيل قوة متحدة. فبرغم أنه كان يستطيع أن يطور مصر اقتصاديا بتأسيس صناعات جديدة وتصميم خطة للتطور الاقتصادى، إلا أن طبيعته ذاتها حالت دون اضطلاعها بدور باني الأمة، حيث كان جميع أعضائه يتمتعون بحماية الامتيازات الأجنبية والحاكم المختلطة. ومعنى ذلك أن قسما كبيرا من القوة الاقتصادية المصرية كان خارجا عن نطاق التشريع الوطنى ولا تخضع ثروته للضرائب. كذلك لم يكن بمقدور الاتحاد أن يلعب دورا وطنيا لأن علاقاته بالرأسمال الدولى كانت أقل توترا من علاقاته بالرأسمال المصرى. وفى واقع الأمر عززت معظم الشركات الأجنبية المميز بين جناليات المجتمع بتوظيف الأجانب وحدهم فى الوظائف العليا. وكانت محاولة إسماعيل صدقى لتوحيد الرأسمال الأجنبى المستوطن مع الرأسمال المصرى تعتمد من أحد جوانبها على الضغط على البرجوازية الأجنبية المستوطنة للتخلي عن امتيازاتها.

وكان ضيق القاعدة التي استند إليها بنك مصر أكثر تدميرا للنموذج الليبرالي من ذلك كله. وهو أمر ملفت للانتباه نظرا لأن بنك مصر قد صُوِّر كمشروع وطني، يكمل استقلاله الاقتصادي الاستقلال السياسي التام الذي ينادى به الوفد. فبعد تقي سعد زغلول للمرة الثانية إلى جزيرة سيشل في صيف عام ١٩٢١ نظم الوفد مقاطعة اقتصادية للمنتجات البريطانية وطالب المصريين بسحب ودائعهم من البنوك البريطانية وإيداعها في بنك مصر. فانخفض متوسط الإيداع في حسابات بنك مصر من ٤٠٩ جنيهات عام ١٩٢٠ إلى ٢٣٦ جنيها للإيداع الواحد عام ١٩٢١ ثم إلى ١٢١ جنيها عام ١٩٢٢ [نظرا لتزايد عدد المودعين، خاصة صغارهم - المرجع<sup>(٢١)</sup>]. ومع ذلك سرعان ما دمر موقف طلعت حرب السياسي المحافظ شعبية بنك مصر عند السكان. فبينما سعى الوفد إلى تحقيق الاستقلال الفوري رأى الاقتصاديون المحافظون أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي شرط أساسي للاستقلال السياسي، ومن ثم يسبقه. ومعنى ذلك أن طلعت حرب ظل وفيها للنزعة التدريجية المحافظة كما طرحها الأحرار الدستوريون اللذين كان وثيق الصلة بهم<sup>(٢٢)</sup>. وبعد عام ١٩٢٣ تبدد ادعاء بنك مصر بأنه يمثل مصالح السكان ككل<sup>(٢٣)</sup>، وأصبح منذ ذلك الحين معتمدا بالكامل تقريبا على البرجوازية الزراعية<sup>(٢٤)</sup>.

### ٣ - التطورات الفكرية بعد ثورة ١٩١٩

#### • جيل المفكرين الجديد في العشرينات:

كانت إقامة المؤسسات السياسية والاقتصادية الليبرالية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ نتاج تطورات اقتصادية - اجتماعية وسياسية، وتطورات أيديولوجية أيضا. وإذا كانت العوامل الاقتصادية والسياسية وضعت حدودا معينة لهذه المؤسسات ووفرت لها فرصا سياسية معينة فإن التطورات الأيديولوجية هي التي حددت اتجاه المحصلة. فيستحيل أن نفسر إنشاء هذه المؤسسات، وخصوصا الشكل التقليد الذي مُنح لها، إذا لم نضع في الاعتبار صياغة المشاركين في هذه العملية لموقفهم في تصور معين. فإذا كانت عوامل غير أيديولوجية، مثل التدخل البريطاني، قد لعبت دورا أساسيا في حرمان المؤسسات الليبرالية من الدعم القانوني، فإن عدم قدرة أو عدم رغبة جيل أحمد لطفي السيد وطلعت حرب وإسماعيل صدقي في دفع المؤسسات الليبرالية للأمام وإدماج كل السكان فيها قد تسبب في إضعاف الحدالة المؤسسية بشدة في تلك المرحلة من تاريخ مصر.

عادة يعتبر الجيل الثاني من المفكرين المصريين، الذي برز في العشرينات أهم الأجيال في تاريخ مصر الحديث، حيث أنه يُعتبر الجيل الذي تمكن من تأسيس النظام الليبرالي، لأنه كان جيلًا

علمانيا وليبراليا وميدعا<sup>(٣٥)</sup>. ويوصف أيضا بأنه جيل الطليعة التي وجدت رسائلها في تحديث مصر، وظهرت حدائهم، علارة على ذلك، في قدرتهم على ابتداع صور جديدة وتشكيل حقائق جديدة<sup>(٣٦)</sup>. لقد آمن هذا الجيل بأن ثورة ١٩١٩ لا يجب أن تقتصر على التغيير السياسى، بل يجب أن تمتد إلى الاقتصاد والمجتمع، وإلى حقن الثقافة قبل كل شيء، وأن الثورة الثقافية سوف تحول نظام القيم وعقلية الشعب المصرى الجماعية.. وتصبح مهمة المفكرين التاريخية، بوصفهم طليعة، وضع الأسس الفلسفية والروحية التى تتيح للثورة أن تغير مصر تغيرا كاملا<sup>(٣٧)</sup>.

وسيحاول هذا القسم أن يحدد مدى الاختلاف الفعلى لجيل العشرينات عن الجيل السابق له فى تصويره للحدادة، ومدى دعمه للمؤسسات الليبرالية التى أقيمت، أو محاولته لتوسيعها أو إحلالها محل مؤسسات أخرى. وأهم أعضاء هذا الجيل محمد حسين هيكل (١٨٨٨-١٩٥٦) وسلامة موسى (١٨٨٧-١٩٥٨) وطه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣) وعباس محمود العقاد (١٨٩٩-١٩٦٤) وعبد القادر حمزة (١٨٨٠-١٩٧٣) وإسماعيل مظهر (١٨٩١-١٩٦٢) وأحمد أمين (١٨٨٦-١٩٥٤)<sup>(٣٨)</sup>. وسوف يرسم هذا القسم مسار التطور الفكرى لاثنين منهم، هما محمد حسين هيكل وسلامة موسى، ليس فقط لأنهما يعتبران أهم مفكرى هذه الفترة، بل أيضا لأنهما يمثلان اتجاهين ثقافيين وسياسيين مختلفين يميزان العشرينات والثلاثينات، ولأن سيرة الحياة والفكر لكل منهما تسلط الضوء على خلافات جيل المفكرين اللاحق الذى تابع خطواتهما مع تعديل فلسفتيهما فى اتجاه حدائى أكثر راديكالية.

وُلد محمد حسين هيكل فى أسرة من ملاك الأرض فى الدلتا، أما سلامة موسى، القبطى، فقد انحدر من الطبقة الوسطى ونشأ فى مدينة الزقازيق. وأُرسل كلاهما إلى العاصمة بعد المدرسة الابتدائية للالتحاق بالمدرسة الحديوية الثانوية التى كانت واحدة من ثلاثة مدارس ثانوية حديثة آنذاك. وقد تخرج منها محمد حسين هيكل عام ١٩٠٥، وتخرج سلامة موسى بعده بعامين، واتصلا خلال مدة الدراسة بجامعة أحمد لطفى السيد. وبالنسبة لمحمد حسين هيكل كان هذا الاتصال أثر دائم عليه، حيث تبنى تصورات الجماعة الرئيسية وبدأ يكتب مقالات للجمعية، وأصبح فيما بعد رئيسا لتحرير صحيفة السياسة، الصحيفة الحزبية للأحرار الدستوريين. أما سلامة موسى فلم يتأثر بمحلقه أحمد لطفى السيد إلا من حيث الأفكارها عن العلمانية والوطنية، التى أتاحت له كقبطى أن يكون عضوا كامل العضوية فى المجتمع المصرى<sup>(٣٩)</sup>. ومن خلال مجلتي المقتطف والاهل اكتسب سلامة موسى حماسة للعلم الذى صعبه طوال عمره، وإيمانه بالدور الذى يستطيع أن يلعبه العلم والقيم العقلانية الغربية فى إحياء الشرق<sup>(٤٠)</sup>. لقد غرست فيهما هاتان المجننان وجماعة الجريدة - الأمة القناعة بأن أوروبا العلمية - العقلانية تمثل أعلى مراحل الحضارة، وأنها



بلغت هذه المرحلة من خلال إحداث قطيعة مع نظام اجتماعى سابق صادته المؤسسات الدينية والفكر الدينى.

ومع ذلك فقد اختلفت النتائج السياسية التى استخلصها كل منهما من هذه القناعة. فبينما اكتسب الفكر السياسى عند سلامة موسى طابعا جماعيا وراдикаليا، فإنه أخذ عند محمد حسين هيكل اتجاهها أكثر فردية، تطور بشكل مترابط مع فلسفة اجتماعية محافظة. وبينما توصل سلامة موسى إلى الإيمان بأن إصلاح المجتمع المصرى لى محمله يجب أن يكون بإشراف الطبقة الوسطى التى تكونت حديثا، مواصلا فى ذلك طريق المفكرين الاشتراكيين فرح أنطون وشبلى شميل، اقتنع محمد حسين هيكل بعد قراءة كتاب كارليل Carlyle: الأبطال وعبادة البطولة، بأن الرجل العظماء هم وحدهم القادرون على تبنى أوامر العقل وقيادة الجماهير المحافظة الفارقة فى الدين والتقاليد والجهل<sup>(١)</sup>. وأثناء سفرهما إلى أوروبا زادت أفكارهما تباعدا.

#### • قابلية سلامة موسى:

سافر سلامة موسى إلى فرنسا عام ١٩٠٧ وبقى فيها لمدة سنتين، ثم رحل إلى لندن واستقر فيها حتى عام ١٩١٣ وانضم للجمعية القابلية. وبفضل كتابات سلامة موسى أصبح للاشتراكية القابلية تأثير ملموس على الفكر السياسى والاقتصاد المصرى، وانتقل جانب كبير من تراثها الفكرى إلى مصر. وتكمن جاذبية الجمعية القابلية بالنسبة لسلامة موسى فى عقلانياتها ومذهبيها الاشتراكى الذى كان يخطب الطبقات الوسطى الصاعدة، أى الرجال والنساء "الجدد" الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى المهنية الصاعدة من الأطباء والمهندسين والموظفين والمعلمين والصحفيين. فقد اعتبرت الجمعية هذه الطبقة المهنية نخبة جديدة أكثر أهلية للحكم من النخبة الدينية أو الطبقات المالكة للأراضي أو البرجوازية الناشئة، لأنها تدرست على العلوم الطبيعية والاجتماعية الحديثة، ولأنها لا تمك. وبالتالي ستقوم سياسة الحكومة فى ظل الطبقة الجديدة على التجرد والعقلانية، لا على مصالح الملاك (فى حالة حكم الطبقات المالكة)<sup>(٢)</sup>. والحال أن مصر كانت تشهد خلال العشرينات تشكل طبقة وسطى مماثلة يستطيع سلامة موسى أن يخطبها بهذه الأفكار.

كان أثر الفكر الاشتراكية القابلية ثوريا إلى أبعد الحدود حين نُقلت إلى مصر. وكان اهتمام سلامة موسى الخاص بعلم الأحياء والتطور سببا لاشتداد الجدل حول أفكاره. والواقع أن مصر شهدت آنذاك اهتماما بنظرية النشوء والارتقاء، وكانت البرجوازية تستخدم الداروينية الاجتماعية فى تفسير صعودها وتبرير مطالبتها فى الحكم. غير أن سلامة موسى استخدم هذه النظرية هدف مختلف كلية، فقد انطلق من المبدأ البيولوجى لعلم تحسين النسل eugenics، ليصل إلى تناول عقلنة

المتجمع كنوع من الهندسة الوراثية توجب التخلص من طبقات ملاك الأراضي باعتبارهم عقبة أمام التقدم، نظرا لأنهم يتزوجون من أجل الملكية ويستخفون بأكثر الصفات الشخصية نبلا. وتكررت في كتابات سلامة موسى فكرة تمجيد سيطرة القوى على الضعيف والتخلص من القيم الأخلاقية بوصفها عقبات أمام عمل قوانين الطبيعة. ففي كتيب "مقدمة السوبرمان"، الذي استلهمه من برنارد شو Bernard Shaw، قال أن الإنسان الحديث هو سيد نفسه، وأن التحكم في مصيره بيده وحده، وأن عليه إذن أن يعتمد على أنانيته الغريزية وأن يتخلص من المؤسسات الاجتماعية القائمة ولنظم القيم التي تكبح هذه الغريزة<sup>(٤٣)</sup>.

وقد احتوت اشراكية سلامة موسى السمة النخبوية لنظرياته عن النشوء والارتقاء البيولوجي وخففت منها جزئيا. ففي مقدمة السوبرمان أكد سلامة موسى على خلق "جيل كامل من السوبرمانات"، وأعلن أن تكوين النخبة يتطلب أن يكون بمقدور أفضل أعضاء المجتمع أن يتزوجوا بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية<sup>(٤٤)</sup>. وفي كتيب "الاشراكية"، الذي نشره عام ١٩١٣ - وكان أول كتاب عن الاشراكية في الشرق الأوسط - وصف سلامة موسى الفكرة الاشراكية القامية عن تكافؤ الفرص بأنها وسيلة لضمان عدم إعاقلة الانتخاب الطبيعي. وعلى وجه التحديد يدين سلامة موسى الرأسمالية لأنها تعيق عملية الانتخاب الطبيعي هذه بفعل تركيز ملكية رأس المال والبنوك والحيازات الضخمة للأرض والمصانع والناجم والمواق العامة. وقد اعتبر سلامة موسى كلا من الدين وملكية الأرض عقبتين متساويتين في الخطورة أمام التغيير الاجتماعي وازدهار الموهبة والطموح، وبالتالي أمام التقدم في مصر<sup>(٤٥)</sup>. وعلى ذلك لم يكن برهانه على الاشراكية يستند إلى نداء العدل أو الفضيلة، وإنما إلى مصلحة الأمة في تطوير جنس قوى قادر على مواجهة تحديات العالم الحديث<sup>(٤٦)</sup>.

وتتبع أفكار سلامة موسى عن الاستعمار من نفس الحجج الداروينية الاجتماعية. فبرغم نقده الشديد للاحتكارات الأوروبية في مصر، فقد آمن مثل كثير من مفكرى جيله بأن المصريين يستحقون الغزو إذا لم يبرهنوا على قمتهم بمزايا "متحضرة". وبالتالي برر سلامة موسى الاستعمار بمصطلحات حدائية مؤداها أن الاستعمار طور البشرية بتدمير البنية الاجتماعية القائمة<sup>(٤٧)</sup>.

• **مذهب محمد حسين هيكل النخبوي ونزعتة الاجتماعية المحافظة:**

برغم تأثر محمد حسين هيكل أيضا بالداروينية الاجتماعية فإن مساره الفكري اختلف عن مسار سلامة موسى اختلافا كبيرا. ترك هيكل مصر عام ١٩٠٩ وأمضى في باريس ثلاث سنوات حصل أثناءها على درجة الدكتوراه من السوربون، وطور فكرته عن المذهب الفردي وربطه بمسألة

الدين والتقدم. آمن هيكل بأن "روح العصر" تطالب بالعقلانية، وأن الأديان يجب فهمها بمصطلحات علم الاجتماع كظواهر تعكس مراحل محددة في التاريخ، تتجاوزها مراحل أرقى يسودها العقل. وادعى أن الفرد الممتاز يستطيع أن يقود هذه العملية الارتقائية بالإفلات من التقاليد ومن الأنماط الخاطئة لفكر العامة، واعتبر نفسه جزءاً من هذه العملية الارتقائية التي سبقت أوروبا الآخرين في الوصول إلى مرحلتها النهائية. وآمن بأن مصر تمتلك آنذاك فرصة دخول هذه المرحلة التي سيضطلع فيها الشباب من أمثاله بالأدوار التي سبق أن لعبها أدباء الحضارة الأوروبية وسياسيوها العظماء<sup>(٤٨)</sup>.

وبوصفة عضواً في النخبة الحاكمة استخدم هيكل الداروينية الاجتماعية في دعم وضع طبقة ملاك الأراضي. فالبقاء للأصلح لم يكن يعنى عنده خلق جنس أقوى بصرف النظر عن أصول الاجتماعية كما رأى سلامة موسى، وإنما كان يعنى ضمان تعاظم ثروة ومكانة الأعيان الذين سيتقلدون المجتمع للحدثة. ففي عام ١٩١٢ كتب مقالاً في الجريدة هاجم فيه قانون الخمسة المئذنة الذي سنه البرلمانيون لحماية صغار الملاك، على أساس أنه يعرقل "الصراع من أجل البقاء"، لأن القانون حين حاول أن يجمي الفلاحين من المرابين ومن مسقوط حق فك رهن الأرض ساند "الحمقى" وقد طاعة الأفراد الممتازين، كما أن توسيع ملكية الفلاحين للأرض يؤدي في رأيه إلى تضيق دائرة الأغنياء الذين يعتبرهم "أساس قوة البلاد الاجتماعية... فهم وحدهم الذين يعرفون كيف تعمل قوانين الوجود والبقاء للأصلح ويستجيبون لها"<sup>(٤٩)</sup>.

وانعكس المزيج الذي صنعه هيكل من المذهب الفردي الحدائي والفلسفة الاجتماعية المحافظة في غموض تصور مجموعة الجريدة - الأمة للإصلاح التعليمي. فبينما كان هدف إصلاحات الجماعة تعليم الأفراد لتكوين قسم من السكان كبير بما يكفي لأن يشارك في الحكم الذاتي، فإنها تخوفت من الأثر المحتمل للتعليم في نشر الوعي بين السكان بالفوارق الاجتماعية - الاقتصادية بين الطبقات، وبالتالي تزايد إمكانية تهديد الاستقرار الاجتماعي. ولذلك تناقض هيكل مع مبادئه وأكد على الوظيفة الإيجابية للدين وضرورة الحفاظ على سلطته "إلى أن يتقدم العلم بين غالبية الشعب... (بحيث) لا توجد فيه جماعة ساخطة على ظروفها (الاجتماعية - الاقتصادية) العسة". ونفس السبب دافع هيكل عن تقليص التعليم الابتدائي وشجع التعليم العالي لضمان خلق أرسقراطية علمية قادرة على توجيه التطور الوطني<sup>(٥٠)</sup>.

#### • مقارنة الأحداث :

بعد الحرب العالمية الأولى أصبح كل من هيكل وسلامة موسى جزءاً من النخبة الفكرية. فتولى سلامة موسى تحرير مجلة الهلال الشهرية، وبعدها مجلة كل شيء، وأصدر هيكل بالاشتراك مع طه

حسين وعلى عبد الرازق مجلة "المفكر" من ١٩١٥ إلى ١٩١٨، وتولى في مارس ١٩٢٢ رئاسة تحرير "السياسة"، وهي الصحيفة السياسية للأحرار الدستوريين. ومن الصحف المهمة أيضا في تلك الفترة صحيفة البلاغ الوفدية التي شارك عباس محمود العقاد في تحريرها.

ومع تزايد انغماس سلامة موسى وعبد حسين هيكلي في السياسة زادت أفكارهما السياسية تباعدا، بشأن دور الفرد مقابل الجماهير، وطبقات ملاك الأراضي مقابل الطبقات الوسطى، والدولة مقابل المبادرة الخاصة. ويتضح هذا التباعد أيضا من الأحزاب التي أيدها كل منهما.. فبينما ساهم سلامة موسى في تأسيس الحزب الاشتراكي المصري عام ١٩٢١ انضم هيكلي إلى الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢. وزاد تناقض أفكار هيكلي بعد الاضطراب السياسي الذي أحدثته ثورة ١٩١٩، حيث تذبذب فكره بين شؤجه المحافظ للاستقرار الاجتماعي وفكرته عن نفسه كمفكر وقائد سياسي وداعية إلى التحديث العلمي. فبينما ربطت عقلية العقلانية والنظام بحكم ملاك الأراضي ارتباط الثورة واللاعقلانية و"الفوضى" عنده بالوفد وما ناله من تأييد جماهيري، واعتبر الانتخابات المباشرة أمرا خطيرا، وقال أن إجراء الانتخابات على مرحلتين "سيؤثر للبلاد تمهيدا حقيقيا من خلال اختلاف وجهات النظر والمبادئ"، فذلك وحده، فيما قال، "ستكون الأحزاب والحياة الحزبية والنظام الحزبي عقلانية حقا"<sup>(٥٢)</sup>.

كانت أفكار هيكلي السياسية مشتقة من مثله الاجتماعي الأعلى. فقد كان النظام الاجتماعي الذي يتوق إليه ويسعى للمحافظة عليه بالتشريع هو نظام الجماعة القروية التي تجسد مفهوم الجماعة *Gemeinschaft* الرومانسي الألماني وتستطيع أن تضمن الانسجام بين الطبقات المختلفة ووحدتها العضوية، ووضع هذه الجماعة القروية في تعارض مع المدنية الحديثة التي تتدفق عليها مؤسسات وأفكار غريبة تحفز الصراع الطبقي. ومع ذلك كان هيكلي مقتنعا بضرورة التحديث. وتغل حل هذا التناقض عنده في تخصيص دور القيادة للأعيان والمفكرين الملياليين الذين يجسدون العقلانية والعلمانية والتقدم، أي "روح العصر". فبذلك يمكن الحفاظ على كل من الحرية الفردية والنظام الاجتماعي الضروريان للتقدم. لقد آمن هيكلي بإمكانية تحديث المجتمع المصري مع الحفاظ على بنيتة الاجتماعية. ذلك أنه في العشرينات كان لا زال بمقدور مفكرين من أمثال هيكلي ألا يعتبروا قيام المجتمع الجماهيري الحديث أمرا حتميا، وإنما محض خطر محتمل على التقدم<sup>(٥٣)</sup>.

من جهة أخرى كان سلامة موسى مثالا نموذجيا للمفكر التحديثي. ولا يعني ذلك أنه كان ديمقراطيا.. فلاشك أنه كان يعتقد مثل هيكلي أن الجماهير غير عقلانية وتحتاج إلى إرشاد نخبة حتى لا تنفجر في نوبات "بربرية"، كما حدث في ثورة ١٩١٩ والثورة البلشفية<sup>(٥٤)</sup>. ولكن سلامة

موسى كان يقبل التغير الاجتماعي والحدائق على خلاف هيكل، بل ينادى بهما. فحين كانت سرعة الإصلاح "التطوري" بطيئة للغاية أكد سلامة موسى على الحاجة إلى "قفزات"، بل وإلى "لورة". وكان يرى أن النخبة التي ستقود الثورة يجب أن تكون من طبقة المهنيين الحديثة التي لا تتميز فحسب بالتجرد من الروابط الفكرية التقليدية، بل وبفقدان روابطها الاجتماعية السابقة<sup>(٥٥)</sup>. إن جسارة برنامج الإصلاح الاجتماعي عند سلامة موسى غالبا ما تجعله شبيها بالمشايخ الطوباوية، حتى إذا أغضينا النظر عن برنامج البيولوجي. فعلى سبيل المثال حين تحداه هيكل أن يشرح برنامج الحزب الاشتراكي المصري بشأن نظام حيازة الأرض أجاب قائلا أن ملكية الأرض يجب أن تنتقل إلى الدولة وتُحمى الحدود بين قطع الأرض لتصبح مصر ضيقة واحدة ضخمة تسمح بمكنة الزراعة. وكان سلامة موسى على خلاف هيكل نصيرا متحمسا للتصنيع وثقافة الجماهير، وكان يعتبر المدن مراكز التجديد والتغير، أما التصنيع فهو ظلمة العلم والعقلانية والتفتيات الجديدة وصعود طبقات جديدة والتخلص من أشكال الفكر والتنظيم القديمة. وبالإضافة إلى ذلك كان التصنيع شرطا مسبقا للاشتراكية في مخططة التطوري للتاريخ<sup>(٥٦)</sup>.

مع كل ذلك كان سلامة موسى أيضا مقيدا بالظروف السياسية التي عاش فيها. ربما كانت قيود عصره قد شجعت جموح خياله على القيام بهذه الفقرات المأثلة.. إلا أن سياسته، في الممارسة، كانت محدودة. فقد رفض تحويل الحزب الاشتراكي المصري إلى حزب شيوعي عضو بالأمية الثالثة، لأنه اعتبر ديكتاتورية البروليتاريا والثورة العنيفة بمثابة انحراف عن التدرج الفايبة والتحول الموجه<sup>(٥٧)</sup>. وبدلا من ذلك دفعته نزعة النخبوية وخلفيته الفكرية المستغربة إلى الاعتماد على الصناعيين من أمثال إسماعيل صدقي وطلعت حرب في تنفيذ إصلاحاته السياسية.

### • النزعة الفرعونية كتعبير عن مذهب الحدائق:

انسجاما مع جسارة الجيل الجديد الفكرية أنشئت صورة شاملة جديدة تتضمن رفضا كاملا لمفهوم المجتمع الإسلامي. وشارك كل من سلامة موسى وهيكل برغم اختلاف منطقتيهما في إنشاء هذا المفهوم الإقليمي للوطنية المصرية في شكلها الفرعوني، وأصبحت النزعة الفرعونية بمثابة الأيديولوجية الوطنية السائدة عند مجمل المفكرين المستغربين المصريين في العشرينات، واحتلت مكانة بارزة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٣<sup>(٥٨)</sup>.

استقصى جرشوني ويانكوفسكي عدة تيارات فكرية أثرت على تطور مفهوم الوطنية المصرية الإقليمية. ومن أهم هذه المؤثرات المذهب الطبيعي والمذهب الخمتي عند المفكر الفرنسي هيوليت تين Hypolite Taine (١٨٢٨ - ١٨٩٣)، الذي قال بوجود ثلاث قوى، هي "العرق" أو (روح الشعب) Volksgeist و"الوسط" أو (البيئة الطبيعية) و"اللحظة" أو (روح العصر)

Zeitgeist، تقوم سوريا بتشكيل الثقافة والأدب والفن ونظم العقائد والمعايير الاجتماعية والتصورات الجماعية، والفرض أن تحليل هذه القوى يضمن التوصل إلى معرفة "كاملة" و"موضوعية" بمجمل سلوك الإنسان العقلي وثقافته. وبصفة خاصة أثرت أعمال تين التاخرة تأثيرا عظيما على هيكل. ووفق ذلك شقت نظريته طريقها إلى المفاهيم المشتركة لهذا الجيل من المفكرين والصورة الإيجابية الجديدة التي رسموها لمصر<sup>(٥٩)</sup>. وترجم مصطلح Volksgeist فى مصر إلى "الشخصية" أو "العقلية"، وأكد المفكرون المصريون أن مفتاح فهم شخصية أية أمة يكمن فى معرفة الخصائص الطبيعية والمناخية والجغرافية للبيئة التى تشكلت فيها هذه الشخصية. وتأثر هذا الجيل أيضا بأعمال إرنست رينان Ernest Renan (١٨٢٣-١٨٩٢) ونظريته عن الجنس السامى Semitic. ويرجع ترحيب المفكرين بهذه النظرية إلى أنهم طبقوها على العرب الذين اعتبروهم ساميين، بينما ادعوا أن "الشخصية" المصرية تستند إلى التراث الفرعونى بولوجيا وثقافيا<sup>(٦٠)</sup>. وأخيرا فإنهم أحيوا نفوذ جوستاف لوبون (١٨٤١-١٩٣١) بترجمة كتاب "الخصائص الأولى" (١٨٨٩) إلى العربية عام ١٩٢٤.

توصل مفكرو العشرينات إلى تعريف "شخصية" الأمة عن طريق البدء بتعريف "الآخر" أو الغريب الذى حلقوه مسئولية تأخر مصر. وفى العشرينات كان هذا الآخر هو العربى، فأصبح بناء صورة مضادة صلبة للعربى مطلباً حيويًا لتكوين صورة إيجابية عن مصر "الجديدة"، فطور المفكرون المصريون ما اعتبروه عناصر أصيلة وتقدمة للنزعة المصرية بالتأكيد على أجنبية وتقليدية ورجعية العناصر العربية<sup>(٦١)</sup>، واعتقدوا أن تحرير البلاد وشعبها من كل العناصر العربية "الأجنبية" التى خلقت بالشخصية المصرية عبر أجيال شرط مسبق للتقدم. فاستند هيكل إلى نظرية القوى الثلاث، وهى العرق والوسط واللحظة، فى إرجاع الثقافة والأدب العربيين المتخلفين إلى البدو الرحل (العرق) وصحراء شبه الجزيرة الجرداء (الوسط) و"روح العصر" الجاهلى السابق على الإسلام<sup>(٦٢)</sup>.

واعتبر المفكرون المصريون الفتح العربى لمصر والعصر الإسلامى الذى تلاه كارثة تاريخية نكبت مصر وشعبها ثقافيا واجتماعيا، وأحسوا أن العرب والإسلام قد نزعا عن مصر هويتها المصرية الطبيعية التى يجب أن تتركز على وادى النيل وحده، وبالتالي اعتبروا العقلية العربية عاملا مبطئا للنهضة المصرية الطبيعية وتطورها. لهذا أدان سلامة موسى أية محاولة لإحياء التراث السياسى العربى - الإسلامى، ووصف مؤسساته بأنها "مفارقة تاريخية" ونظمه بأنها "فاسدة واستبدادية" على مدى تاريخها، قائلا أنه تراث متناقض تماما مع أى موقف يتجه نحو العرب والتقدم والقيم الحديثة<sup>(٦٣)</sup>.

لقد شعر هؤلاء المفكرون بأن اسداد المصريين لـ "شخصيتهم" الخاصة، أى "جوهرهم"، هو الطريق الوحيد الذى يتيح لهم اللحاق بالعصر الحديث. ووضع أنصار نظرية البيئة إقليم وادى النيل فى مرتبة العامل الأساسى فى تطور مصر<sup>(٦٤)</sup>، فقالوا أنه أساس "الشخصية المصرية"، وأن الاستمرارية - وليس التغير - هى جوهر تاريخ مصر. ولما كانت البيئة تتمتع بأهمية مطلقة يصعب من الممكن تخطى الزمن واستعادة جوهر الماضى، وبالتالي يمكن استعادة "العصر الذهبى" بإضفاء الحيوية على الماضى من جديد. وادعى المفكرون المصريون بناء على ذلك أن وادى النيل قد حوّل تاريخ مصر إلى كل متحد وحيد برغم تنوع العصور المتابعة<sup>(٦٥)</sup>.

يرى البنى أن العرق واللغة ليسوا مهمين فى خلق الهوية الوطنية، ويستبعد الدين كعامل حاسم، إما بسبب طبيعته العالمية وإما لأنه يعتبره مفارقة تاريخية، وبالتالي فإنه ليس مؤهلاً ليكون بؤرة الهوية الجماعية. وكان سلامة موسى بصفة خاصة معارضا لمنح الدين بعدا وطنيا، فكان يعتبر كل مزج بين الدين والنزعة الوطنية مفارقة تاريخية وأمرًا خطيرا: "نحن أبناء القرن العشرين أكثر تقدما بكثير من أن نعتمد على الدين كرابطة [وطنية] توحدا". فإذا كان للدين أن يلعب دورا، فليكن ذلك فقط كشأن فردى<sup>(٦٦)</sup>.

#### ٤. - الأزمة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية

من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٥

##### • فشل الليبرالية:

فى نهاية المطاف لم يقدر النصر لمفهوم سلامة موسى أو محمد حسين هيكل عن الحداثة، فانهارا على تخوم الليبرالية ولكن لأسباب متناقضة. فأمام ظهور المجتمع الجماهيرى ونسجس الجماهير استسلم مذهب هيكل الأبوى للتحديث المحكوم، الذى يحافظ على النظام الاجتماعى مع الدفاع عن النزعة الفردية وحرية الفكر بالنسبة للمصفوة. أما التحديث الدولى الذى يقوده المتخصصون الذى دافع عنه سلامة موسى فقد خسر مصداقيته بسبب ارتباطه بديكتاتوريات الثلاثينات. وأخيرا أفسحت النزعة الفرعونية، كبؤرة سائدة للهوية الوطنية، المجال للعروبة والإسلام السياسى، واختفى نفوذها تماما تقريبا، باستثناء مفهوم "الشخصية المصرية" الحاسم. وواجهت المفاهيم الليبرالية المحدودة عن الحداثة التحدى وانهزمت فى الثلاثينات على يد مفاهيم أقوى فى الحشد والتوجيه السياسيين.

هناك أربعة تطورات أدى تفاعلها إلى جعل تأثير المذهب الليبرالى فى تلك الفترة متناقضا

ومتفاوتا في المجتمع : ١) برغم أن التوسع الاقتصادي كان لمصلحة النخبة وعلى حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى، إلا أنه تسبب في زيادة إدماج الطبقات الوسطى والعمال في الاقتصاد الرأسمالي وتزايد عددهم وأهميتهم ؛ ٢) ومع ذلك حال التطور الديمقراطي المقيد دون اندماج هذه القطاعات من السكان في النظام الرأسمالي سياسيا، وبالتالي فإنه استبعدهم ؛ ٣) برغم أن محدودية توسع التعليم العلماني أكدت استمرار أهمية الدين، فإن انتشاره كان مع ذلك كافيا لتأسيس الطبقات الوسطى وإدماجها في سوق الطباعة الرأسمالية؛ ٤) وأخيرا فإن المجتمع ظل يعاني من التمييز العنصري واحتفظت المصالح الاقتصادية الأجنبية بقوة طاغية برغم تزايد سيادة مصر خلال صيرورة التخلص من الاستعمار.

لقد أدت محدودية الإدماج السياسي التي اقترنت بتفاوت الاندماج الاقتصادي وتوسع التعليم العلماني إلى تدمير الروابط الاجتماعية الهرمية السابقة وطرق التفكير التقليدية بغير بديل، وظلت النزعة التقليدية قائمة، كما كانت دائما، في قلب المجتمع الأخذ في التحديث دون أن ينجح في امتصاصها وتقليلها. وحين أدى ذلك إلى ثورة ضد المجتمع القائم تمثلت خيارات المصريين إما في الرجوع نحو نماذج للأصالة والجماعة غير غربية وغير عقلانية، مثل أعضاء مصر الفتاة والإخوان المسلمين، أو في محاولة تجاوز مذهب الليبرالية المقيدة الذي ميز الفكرة السابقة وتوسيع مجال النزعة العقلانية، وهو ما فعله كل من مذهب الأربعينات الليبرالي والاشراكية والشيوعية.

كان قيام التحالف بين الجناحين الزراعي والصناعي للنخبة الحاكمة هو الذي حدد شكل التوسع الاقتصادي واتجاه مصر السياسي في الثلاثينات. وكان السبب المباشر لهذا التحالف تزايد تمتع مصر بالسيادة الاقتصادية بعدما حصلت على استقلال تعريفها الجمركية عام ١٩٣٠. ونتج التحالف عن تفاهم المؤسسات الاقتصادية المركزية الثلاث التي أنشئت في أوائل العشرينات، وهي اتحاد الصناعات المصرية والنقابة الزراعية العامة وبنك مصر. وكان بنك مصر قد فقد جاذبيته الوطنية تدريجيا بعد أن أصبح طلعت حرب عضوا في اتحاد الصناعات المصرية وعُيِّن خبراء أجانب في المناصب المهمة في البنك. وكان التحالف عبارة عن اتفاق بين المصالح الصناعية والزراعية، أو "القطن والنسيج"، على حماية السوق الداخلي من الواردات الأجنبية برفع الرسوم على واردات المنسوجات والدقيق والقمح وتخفيضها على المواد الخام اللازمة للصناعة والمعدات الزراعية والأسمدة<sup>(٧)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك أقيمت الاحتكارات والتكتلات بهدف ضمان الأرباح.

كان تأثير هذا التحالف هائلا على البناء الاقتصادي والسياسي للمجتمع المصري. فساندت الدولة المصالح الزراعية خلال أزمة الثلاثينات الاقتصادية على نفقة مصادر دخلها العظمى، فأنفقت مبالغ ضخمة لتحمي كبار ملاك الأرض الذين تعرضوا لخطر فقدان أراضيهم على أيدي



شركات الرهن العقاري، الأجنبية في معظمها<sup>(٦٨)</sup>. ومع أن الدولة فازت في نهاية المطاف في صراع السلطة مع هذه الشركات، ووسعت بالتالي سيادة مصر الاقتصادية، فإن طبقات ملاك الأراضي هي التي امتصت هذه السلطة. وينطبق نفس الوضع على المصالح الصناعية.. فقد احتكرت المصالح الأجنبية القيمة والمصالح الصناعية الوطنية سلطة الدولة المتنامية على حساب السكان ككل وعلى حساب استقلالية الدولة.. فقد موّل السكان نمو الصناعة في الثلاثينات، وخصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية، بإجبارهم على تعويض التعريفات الجمركية الحماية بشراء الطعام والمنسوجات بأسعار أعلى.. وأدت الطريقة السلطوية التي طبّقت بها هذه الإجراءات إلى زيادة نفور الطبقات الوسطى والطبقة العاملة الصاعدة.

عاد الوفد إلى السلطة عام ١٩٣٦ وتولى الحكم خلال العقد التالي اثنين وخمسين شهرا (من يناير ١٩٣٦ إلى ديسمبر ١٩٣٧ ومن فبراير ١٩٤٢ إلى أكتوبر ١٩٤٤)، وكان في فترات حكمه يعيد ضبط السياسات بما يتناسب مع مصالح البرجوازية المحلية والمصالح الأوسع للسكان برغم حفاظه على سلامة التحالف ككل<sup>(٦٩)</sup>. واتسعت سيادة مصر السياسية اتساعا إضافيا بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونرو عام ١٩٣٧. وفي عام ١٩٣٩ تم إدخال تعديل شامل على الضرائب حول عبئها عن كامل الطبقات المالكة للأراضي لقع على اكتاف ملاك الثروة الصناعية والتجارية.. ومنذ هذه اللحظة بدأ الانقسام المتزايد بين المصالح الصناعية والزراعية، الذي أدى إلى ظهور خطط الإصلاح الزراعي فيما بعد. وفي ذات الوقت تمترزت العلاقات بين الرأسمال الصناعي الأجنبي ونظيره المحلي حين أسس بنك مصر صناعيين بالتعاون مع اثنين من أكبر شركات النسيج البريطانية، هما كاليكو Calico لطباعة الأقمشة وصباغي برادفورد Bradford Dyers<sup>(٧٠)</sup>. وسوف تظهر أهمية هذه البنية بعد الحرب العالمية الثانية حين يتم إحياء تحالف إسماعيل صدقي<sup>(٧١)</sup>.

يمثل أوضح تعبير عن أزمة الليبرالية في تآكل شعبية الوفد. ففي الثلاثينات شب جبل جديد من المتفجرين متحررين من الأوهام، ليس فقط بشأن عدم قدرة الوفد على تحقيق الاستقلال التام والدفاع عن الديمقراطية، بل أيضا بشأن سياسة الحزب التي تتجه إلى مزيد من التدريجية والحفاظية. ويعود هذا التغير في موقف الحزب جزئيا إلى تحوله الاجتماعي التدريجي، حيث تزايد ثقل ملاك الأرض تدريجيا في قيادته، وتقل رمز هذا التغير في صعود نجم فؤاد سراج الدين الذي انتخب عضوا بالبرلمان عام ١٩٣٦ وأصبح أقوى رجال الوفد في عهد زعيمه مصطفى النحاس، وتضخمت سلطته تضخما مثيرا بعدما ترك مكرم عبيد، الخافي الشعبي ووزير المالية، الوفد عام ١٩٤٢، وتوطدت بتوليّه منصب سكرتير عام الوفد عام ١٩٤٨<sup>(٧٢)</sup>. أصبح الوفد يخسر أعضاء

من الطبقات الدنيا ويجذب أعضاء من الطبقة العليا وبدأ التحالف القديم بين متوسطى ملاك الأراضي وكبارهم وبين فئة الأندية المدنية فى التحلل<sup>(٧٣)</sup>.

كانت الطريقة التى أجبر بها الطلبة، عام ١٩٣٥، حزبى الوفد والأحرار الدستوريين على التعاون من أجل استعادة دستور ١٩٢٣ وتكوين "الجهة الوطنية" للتفاوض مع البريطانيين مؤشرا على التحرر العام من النظام السياسى الليبرالى<sup>(٧٤)</sup>. ذلك أن مظاهرات الطلبة فى نوفمبر ١٩٣٥ سجلت صعود جيل جديد من المثقفين الذين ولدوا بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٢٠ وخرجوا من تحت وصاية الوفد وكل الأحزاب الأخرى التى أصبحت تُعتبر تقليدية، وأدانوا سياسة الوفد فى اسرءاء خصومه السابقين، الملك والبريطانيين، فى الثلاثينات والأربعينات. وقد تضمنت معاهدة ١٩٣٦ مع البريطانيين اعترافا رسميا بالوجود البريطانى فى مصر، واحتفاظهم بقاعدة عسكرية ضخمة على طول قناة السويس، وتسهيلات أخرى، وهو ما اعتبره الجيل الجديد خيانة لأهداف الحركة الوطنية وليس علامة على الاستقلال كما أدعى الوفد. لقد بقى الوفد قوة مرهوبة الجانب حتى عام ١٩٥٢.. إلا أنه كان يفقد تدريجيا قدرته على تجميع قطاعات كبيرة من المجتمع كان اندماجها فى النظام السياسى ضعيفا. ولما أثبتت المؤسسات الليبرالية عدم ديمقراطيتها سياسيا، وأنها تسبعد قطاعات من المجتمع التصاديا، لم تعد شعبية الوفد كافية.

#### • صعود أيديولوجيات السياسة الجماهيرية :

كانت الثلاثينات نقطة تحول فى تاريخ مصر اجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا. فمن الناحية الاجتماعية شهد ذلك العقد صعود الطبقات الوسطى التى تزايدت قوتها فى المهن الحرة والجامعة والبيروقراطية. فكان "المصير"، كجزء من عملية التخلص من الاستعمار، فى مصلحة الطبقات الوسطى فى الجهاز البيروقراطى. ولا يقل صعود الطبقة العاملة المصرية أهمية. فقد زاد عدد العمال زيادة كبيرة فى النصف الثانى من الثلاثينات، وبصفة أخص خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب إقامة مصانع كبرى للنسيج فى المحلة الكبرى فى الدلتا وكفر الدوار فى محافظة الإسكندرية وشبرا الخيمة فى القاهرة. وكان معنى انحدار الوفد وفقدانه الجاذبية فى أعين الطبقات الوسطى والطبقة العاملة، التى أصبحت نقاباتها أكثر استقلالا، أن السياسات التقليدية فقدت فعاليتها. وكانت النتيجة انحدار الوصاية والموالة، سواء بشكلها الليبرالى النخبوى القيد أو بشكلها الرفدى الأكثر شعبية، لتبني الطبقات الصاعدة أنواعا أخرى للتنظيم السياسى. وأسفرت هذه التطورات عن استحداث الأيديولوجيات الراديكالية التى وضعت نماذج سياسية بديلة تقوم على تصورات مختلفة تماما عن الهوية والتكوين الاجتماعى والتضامن والولاء. واكتسبت الأيديولوجيات فى هذه الفترة طابعا أكثر شمولاً ومطالبة بإعادة صياغة البشر.. بمعنى أنها أصبحت تشكل هوية أنصارها،

وبالتالى أصبح الصدام بين الأيديولوجيات شاملا وشرسا.

ومما أسهم فى اشتعال النزعة الراديكالية فى النصف الثانى من الثلاثينات ولى الأربعينات التقاء صعود السياسات الجماهيرية مع الانقسام بين خطابين، هما خطاب الأصالة وخطاب الحداثة. ولا يعنى وصف التطورات السياسية فى الثلاثينات والأربعينات بأنها صدام بين الحداثة والأصالة أن الحداثة حديثة والأصالة تقليدية. فكلا الخطابين حديث بمعنى أنهما يتضمنان إقامة مفاهيم جديدة، ويشق كل منهما هوية وبرنامج سياسى يعينهما من هذا البناء الفكرى الحديث<sup>(٧)</sup>. ويمكن بمصطلحات علم الاجتماع أن نعتبر هذين التيارين الأيديولوجيين نتيجة للتمدن وتزايد المعرفة بالقراءة والكتابة والتأثير التآكلى لنمو الأسواق. وقد قبل التياران العلم الحديث واعتبراه صحيحا ومفيدا، وأقرت الحركات التى استخدمت خطاب الأصالة بأهمية العقلانية التى تعتبر السمة الأساسية المميزة للحداثة. ويمكن الفارق الأساسى بين التيارين فى أن مؤيدى خطاب الأصالة اعتبروا أن المذهب الليبرالى المقيد وتأثيره على المجتمع المصرى هو ذاته مذهب الحداثة الغربى بوصفه كذلك، وأرادوا بالتالى التخلّى عن مشروع التنوير... بينما اعتقد أنصار خطاب الحداثة أن إخفاق echec<sup>(٨)</sup> للمذهب الليبرالى المقيد لا يمكن التغلب عليه إلا بتطبيق برنامج مذهب الحداثة الراديكالى المستمد أساسا من الغرب. وأدى الاختلاف فى التحليل إلى سلسلة كاملة من القرارات المختلفة بشأن المسارات المطلوبة لحل المشكلات السياسية التى واجهتها مصر. فقد تلمس مؤيدو خطاب الأصالة الحل فى احتواء العقلانية الحديثة بإخضاعها إلى أخلاقيات وفضائل محافظة، اعتبروها صالحة لكل زمان ومكان. ومن جهة أخرى اعتقد المدافعون عن خطاب الحداثة أن الحل يكمن فى تحقيق شمول العقلانية وتوسيعها، بإخضاع الجوانب التى ساهم المذهب الليبرالى المقيد فى إيجادها فى المجتمع ووجعها تحت سيطرة المذهب العقلانى. لقد فضلوا، بكلمات أخرى، اتجاها هادفا مؤسسا على العقل الإنسانى.

سوف نناقش قضية مدى عقلانية مذهب الحداثة فى فصول قادمة. أما النقطة التى نعتينا هنا فهى أن خطاب الحداثة، على خلاف خطاب الأصالة، هو لغة العقل التى تجد مشروعيتها فى لغة "العلم الموضوعى" التى تسمح للخطاب بمد سلطته وطلب ولاء الشعب لها. ويعتمد التحليل فى هذا الخطاب، أكثر من خطاب الأصالة، على "ما هو كائن"، واستخدام "تقارير" عن كيفية عمله مبنى على علم مُقلَم. كذلك اعتبر هذا الخطاب أن التحرر من قيود التراث والتاريخ شرطا مسبقا للتطور والتقدم. وبهذا المعنى يتضمن خطاب الحداثة قطيعة مع الماضى وإحساسا مختلفا بالزمن، واعتقادا بأن الحرية الشخصية تتحقق بالتحرر من القيود والروابط العائلية والقيم "العتيقة"

(٧) بالفرنسية فى الأصل (المترجم).

التي تعوق الإبداع. وعلى ذلك يتحقق تحرر المجتمعات عن طريق التغلب على قيود الماضي، سواء كان شكلها انخفاض مستوى المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي أو الانقصار إلى الرخاء الوطني. كان خطاب الحدادة خطابا علمانيا في جوهره يتضمن تفريقا بين الدين والمجتمع، لأنه اعتبر الدين بصفة عامة عقبة أمام تطور التاريخ. أما خطاب الأصالة فعلى العكس، يركز على المعايير والقيم. فقد آمن أنصاره بأن الجنس البشري يستطيع أن يزدهر ويتقدم إذا تمسك بمعايير وأخلاقيات معينة لا زمنية، وليس باكتشاف قوانين "علمية" لحركة تطور البشرية. ومع ذلك كان الفارق بينهما فارقا في الدرجة.. فيستطيع خطاب الأصالة أن يسمح بانتشار النزعة العقلانية، بينما لا يستطيع مذهب الحدادة أن يواصل طريقه بغير تصور عن الهوية، مهما كان هزليا. وقد مال كلا الفريقين في الثلاثينات، وخصوصا في الأربعينات، إلى التطرف.

أسفر الصدام بين الحركتين عن نتائج هائلة في تاريخ مصر. ففي الثلاثينات والأربعينات اتسعت تلك الفجوة التي ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر بين المذهب العلماني وخطاب الأصالة الذي يستوحى الدين، وأصبح عبورها مستحيلا بسبب ظروف مصر السياسية آنذاك. وصوف يقدم ما تبقى من هذا الفصل عرضا موجزا لخطاب الأصالة، ليبين كيف رسم هذا الخطاب حدودا واحتكر موضوعات وقواميس معينة ليميز نفسه عن خطاب الحدادة العلماني، وكيف ترك محوى أيديولوجيته، في ذات الوقت، فراغا كبيرا مفتوحا استطاعت الاتجاهات الراديكالية الحديثة بدورها أن تحتكره في الأربعينات.

### • خطاب الأصالة:

ثبت خطاب الأصالة ثلاث مجموعات مختلفة لا تنفك أساسا في أهدافها السياسية. ومع ذلك فقد اتفقت على تصور معين للمجتمع وتطابقت قواميسها، وبالتالي انجذبت لبعضها البعض. فالتيار الأول الذي يمثل الليبراليون السابقون كان محافظا، يحاول أن يحتوي صعود السياسة الجماهيرية وينظمها للدفاع عن المؤسسة الحاكمة<sup>(\*)</sup>، وكان محمد حسين هيكل أحد أبرز المتحدثين باسمه. وقد تلقى هذا التيار المحافظ دفعة جديدة حين توج فاروق الشاب ملكا وحاولت الملكية أن تحشد حولها المنظمات الجماهيرية الجديدة ضد الوفد. أما التيار الثاني فتمثله مصر الفتاة التي كانت أساسا حركة راديكالية، إلا أن حدود خطاب الأصالة كبحت نزوعها الراديكالي، وبالتالي خضعت لنظام الوصاية الذي تدعمه النخبة الحاكمة، التي استخدمت الحركة لتحقيق أغراضها الخاصة زمتا طويلا. أما التيار الثالث فهو الإخوان المسلمون الذين اختلفت أهدافهم أيضا عن أهداف المؤسسة

(\*) يقصد مؤسسة النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة (المؤجم).

الحفاظة، إذ كان هدفهم إقامة دولة إسلامية. إلا أن معارضتهم المتواصلة لمذهب الحدالة حرمتهم لمدة طويلة من القدرة على تحرير أنفسهم من قيود خطاب الأصالة التي سلبتهم القدرة على صياغة برنامج للتغيير. وفي الثلاثينات وجد الإخوان في المؤسسة الملكية المحافظة حليفهم في رفض مذهب الحدالة.

أصبحت النزعة الشرقية عنصرا مهما في خطاب الأصالة في الثلاثينات. وقد حدد إسرائيل جرشوني معالمها الأساسية، وأهمها تقسيم العالم إلى كيانين حضاريين كاملين ومُحَدَّدَيْن ومتميزين، هما "الشرق والغرب". واكتسبت النزعة الشرقية محتوى راديكاليا من التصور القائل بأن كلتا الحضارتين لا تقبلان امتصاص أجسام غريبة، ويستحيل أن يقوم بينهما تفاعل مفيد. كذلك يقرر جرشوني أن النزعة الشرقية تعبر العلاقات بين الشرق والغرب نزاعا بين حضارة غربية "مادية" وحضارة شرقية "روحية"، وتتهم الغرب باحتوائه على نزعة عدوانية لا تلتجئ تجاه الشرق ترجع إلى عصر الحروب الصليبية، واتخذت حديثا شكل الاستعمار. ويرى جرشوني أن النزعة الشرقية أصبحت - وهي تعكس ثقة الشرق الجديدة في نفسه - تصف الحضارة الغربية بأنها متصدعة بطبيعتها. وتفترض أنها بوصفها حضارة مادية ولا أخلاقية وعدوانية محكوم عليها بالاضمحلال والمهزلة في صراعها مع الحضارة الشرقية<sup>(٧٦)</sup>. أما مشكلات مصر الجارية فيرى خطاب الأصالة أنها نتجت عن إتباع مصر للنماذج الغربية، حيث تخلت مصر بذلك عن جوهرها الحقيقي من أجل نزعة غربية "غريبة" و"ضارة". ويكمن الحل في استرداد مصر لهويتها الأصلية، بحيث تستطيع العثور على طريق متميز مستقل وغير غربي للحدالة. وارتبطت النزعة الشرقية من الناحية السياسية برفض الديمقراطية البرلمانية ونظم تعدد الأحزاب، ومن الناحية الاقتصادية برفض القصاد السوق الحر والرأسمالية، ومن الناحية الاجتماعية برفض كفاح الطبقات والشقاق. لقد دشت النزعة الشرقية نهاية ميادة القومية المصرية التي ميزت العشرينات، خصوصا النزعة الفرعونية، واستبدلها بعد ذلك بالنزعة العربية والإسلامية.

ارتبط تحول محمد حسين هيكل إلى النزعة الشرقية بتخلية عن التصور الديمقراطي النخبوي لصالح تأييد ضمنى للديكتاتوريات المساعدة في أوروبا ومصر نفسها. فحسب بصمود الحكام الديكتاتوريين الأوروبيين واعتبرهم عوامل ضرورية لاستعادة النظام وخلق الظروف المناسبة لإعادة إدخال النظام الديمقراطي. فمع اعترافه، مثلا، بأن استيلاء موسوليني على السلطة لم يكن شرعا، فإنه آمن بأن الدكتاتور الإيطالي قد "خلق النظام والهدوء"، على عكس الصراع الحزبي السابق له الذي ترك "كل شيء نهبا للفوضى". وأكد أن القاشية أصلحت الحياة الإيطالية وحذتها ونشرت "روح النظام والجديية بين كل الطبقات". وظهر هذا الاندفاع نحو السلطوية في مصر في سياسات

محمد محمود رئيس حكومة الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٩، حيث عطل انعقاد البرلمان لمدة ثلاث سنوات وحاول أن يصيغ دستوراً أكثر تقييداً<sup>(٧٧)</sup>.

ومن الناحية الأيديولوجية اتخذ تحول هيكل شكل رفض النموذج التمثيلي المتأثر بالغرب الذى دافع عنه فى العشرينات، حين كان يتبنى النموذج الوضعى الذى يعتبر أن العلم والدين، وبالتالى التقدم والدين، أمران لا يتفقان، واعتبره غوذجاً عالمياً. أما الآن، فقد أصبح يرى أن الاحتفاظ بالإسلام شرط أساسى للتقدم فى الشرق، لأن جوهر الحضارة هو روحها وإيمانها. وأمن بان الحضارة التى تتبنى نماذج أجنبية تفصل نفسها عن جوهرها النشاط الذى لا يمكنها أن تستمدّه إلا من ماضيها. وأصبح هيكل نصيراً لخطاب النزعة الشرقية الراديكالى، لدرجة أنه اعتبر التدخل الثقافى الأوروبى فى مصر محاولة متعمدة لتقويض الحضارة الإسلامية ولقوتها<sup>(٧٨)</sup>، وحل التوجه الثقافى محل خطاب العلم الذى ساد كتاباته المبكرة<sup>(٧٩)</sup>. ومع ذلك لم يرفض هيكل العلم فى ذاته، وإنما أصبح يعادله بالإسلام. فأكد أن الإسلام باعتباره دين الشرق العربى يمتلك الروح الضرورية لربط الماضى بالحاضر بحيث يكمن تحقيق التقدم على أساس علمى<sup>(٨٠)</sup>.

وقد بلور هيكل موقفه السياسى المحافظ داخل خطاب النزعة الشرقية فى عصر الثلاثينات الشمولى فى مفهوم "الاشراكية الإسلامية"، الذى لا يعنى "الاشراكية" بالمعنى الأوروبى للكلمة، وإنما يشير إلى أخوة إسلامية تتضمن مساواة الناس جميعاً أمام الله فى الأمور الروحية ورضاهم بالقسمة والنصيب كما شاءت إرادة الله من الناحية الاقتصادية. وحين تولى وزارة المعارف عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ غير رأيه القديم فى مخاطر تعليم الجماهير، ودافع بدلاً من ذلك عن إدخال تعليم أولى إجبارى فى الريف. غير أن سياسته كانت أساساً إجراءً وقائياً جرى تصميمه للحفاظ على الوضع القائم عن طريق إيجاد شعور بالحب بين الطبقات، وربط هذا الحب بـ "إيمان مستتر بالله"، يمكنه أن يخلق الشعور بالاحترام المتبادل بين كل قطاعات المجتمع<sup>(٨١)</sup>.

غير أن شجب الأفكار السابقة لم يشمل كل المثقفين الليبراليين، فمثلاً تصدى طه حسين للدفاع عن قيم الليبرالية الغربية، فصرح فى كتاب "مستقبل الثقافة فى مصر" (١٩٣٨) بأن "العقل المصرى" ليس "عقلاً شرقياً"، بل هو "عقل غربى" يستمد إلهامه الأساسى من "العقل الإغريقى". كما رفض أية محاولة لخلق انقسام بين روحانية الشرق ومادية الغرب. وآمن بأن مصر جزء لا يتجزأ من حضارة البحر المتوسط، وبالتالي من الحضارة الغربية. وواصل التأكيد على مثل حلقة الجريدة - الأمة القائلة بأن وحدة اللغة أو الدين لا تصلح كأساس لوحدة سياسية، وأن "السياسة شئ والدين شئ آخر". كما أعاد التشديد على المبدأ الإقليمى الوطنى، وفحواه أن وادى النيل هو اتحاد الأوطان للهوية المصرية الحديثة<sup>(٨٢)</sup>.

كذلك لم يتبن سلامة موسى خطاب النزعة الشرقية. بل استبق النقد الاقتصادى والاجتماعى الحدائى اللاحق للوضع القائم، فهاجم الطبقة الحاكمة المصرية واستهلاكها الاستغزائى للواردات من البضائع الزخفية الغربية<sup>(٨٣)</sup>، وأعلن غضبه على أوضاع الريف التى تسحق الناس<sup>(٨٤)</sup>، وأمس جمعية "مصر للمصريين" بهدف تشجيع إقامة مجتمع صناعى بتنظيم مقاطعة المنتجات البريطانية وتشجيع البضائع المحلية. وطالبت الجمعية باتخاذ عدة إجراءات لحماية الصناعة المصرية الوليدة، منها زيادة التعريفات الجمركية<sup>(٨٥)</sup>، كما دافعت عن حق الاعتراف القانونى بالنقابات العمالية وسن قوانين الضمان الاجتماعى التى يتمتع بها العمال فى البلاد الصناعية المتقدمة. وجدير بالذكر أن سلامة موسى حاول أن يقنع الطبقات الوسطى والعليا من الأمة بدعم حركة النقابات، على أساس أن تنظيم العمال فى نقابات سوف يعلمهم المسؤولية واحترام الذات وآداب السلوك.

ومع ذلك سعى سلامة موسى، مثل هيكل، إلى إقامة علاقة جديدة مع الجماهير. غير أنه لم يتجه اتجاه إسلاميا ولم يتبن خطاب الأصالة بسبب أصوله الاجتماعية وقبطيته. لقد تحرر مثل هيكل من أوهام النظام السياسى المصرى القائم والتفت بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٨ إلى إيطاليا الفاشية، وألمانيا النازية خصوصا. غير أنه، بخلاف هيكل، لم يتطلع للديكتاتوريات حبا فى النظام وحده، وإنما لأنه اعتبرها - متعجلا للغير الراديكالى - شكلا للحكم الوحيد الذى يستطيع أن يضمن تحقيق التصنيع وإقامة مجتمع جديد تماما<sup>(٨٦)</sup>.

### • السياسة الراديكالية لمصر الفتاة :

كانت مصر الفتاة أول منظمات الثلاثينات السياسية التى تجمع بين برنامج اقتصادى وسياسى حدائى وفلسفة سياسية واجتماعية محافظة. وقد وُلد قائدها أحمد حسين عام ١٩١١ فى القاهرة، وكان أبوه موظفا فى أحد الوزارات، وبدأت دراسته فى كلية الحقوق عام ١٩٢٩. وذاع صيته فى طول البلاد وعرضها عام ١٩٣١ حين بدأ مشروع القرش، الذى استهدف لفت انتباه المصريين إلى الحاجة إلى التصنيع. وفى عام ١٩٣٣ أسس جمعية مصر الفتاة بالاشتراك مع فتحى رضوان ونور الدين طراف، وتحولت الجمعية عام ١٩٣٦ من جمعية وطنية إلى حزب سياسى. وكان من سمات مصر الفتاة البارزة منظمة القمصان الخضراء شبه العسكرية التابعة لها، وكذلك صغر سن أعضائها. وخلال الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ نشطت الجمعية فى الدفاع عن السراى سياسيا، وأقامت روابط قوية مع على ماهر، مستشار السراى، الذى استخدم مصر الفتاة ضد الوفد. وقبل ذلك أقام أحمد حسين وفتحى رضوان علاقات طيبة مع حزب الأحرار الدستوريين. ومنذ نشأتها عام ١٩٣٣ ساهمت مصر الفتاة فى خطاب الأصالة والنزعة الشرقية، وتمثلت

مساهمتها في إضفاء طابع شعبي على مفاهيم المفكرين المحافظين من أمثال هيكل، بتبسيطها وجعلها أكثر راديكالية. وبذلك تحول الكثير من الأفكار المعادية للديمقراطية والفرب إلى دعاية جماهيرية. كان مفهوم مصر الفتاة عن الانقسام بين الحضارة "المادية" الأوروبية والحضارة "الروحية" الشرقية أكثر أشكال النزعة الشرقية تطرفا، حيث أسفر الجمع بينهما وبين التصور الدارويني عن البقاء للأصلح عن مقولة الصراع بين الحضارتين على السيادة<sup>(٨٧)</sup>.

لقد أرجع أحمد حسين المحدار مصر إلى زمن بداية علاقتها بأوروبا في القرن التاسع عشر، واتهم البريطانيين بالمسؤولية عن تخلف مصر: "نحن، سادة العالم في العصور العابرة، نحن الذين علمنا البشرية العلوم والمعرفة، نحن الذين حملنا مشعل الثقافة، ها نحن الآن أمة متخلفة بسبب أعمال الإنجليز"<sup>(٨٨)</sup>. وفي ضوء ذلك اعتبر أحمد حسين المقيمين الأجانب طابورا خامسا اخترق الحياة المصرية بحضارة "مادية"، وآمن بأن الوجود البريطاني في مصر يقوض الأخلاق التي تعتبر فضيلة الشعب المصري. فبريطانيا، كقوة عدوانية "حرمته [الشعب المصري] من روحه كلها.. وغرست فيه الشك في قدراته نفسها وفي قدرات البلاد"<sup>(٨٩)</sup>.

وقد نجد أحمد حسين السلوكيات والأخلاق المصرية التقليدية وهو يدين نظيرتها الغربية. وأضفى مثل هيكل طابعا مثاليا على المؤسسات المصرية التقليدية وعلى رأسها العائلة الممتدة<sup>(٩٠)</sup> التي كانت الرأسمالية تقوضها. فالعائلة المصرية التقليدية من وجهة النظر هذه وحدة متضامنة داخليا، يلقي فيها الضعيف الحماية، والمريض الرعاية، والعاطل المساعدة<sup>(٩١)</sup>.

ففي مقابل الحضارة الغربية الفاسدة أخلاقيا هناك حضارة تستطيع أن تحيي "مجدها" الماضي بالاعتماد على قدرتها على غرس "الإيمان" و"التصميم" و"الفة بالنفس" في السكان<sup>(٩٢)</sup>. وكان هدف مصر الفتاة، كما جاء في برنامج الحركة عام ١٩٣٣ هو أن تصبح "مصر فوق الجميع، إمبراطورية قوية تتشكل من مصر والسودان وتتخالف مع الدول العربية وتقود الإسلام". فليس من الغريب إذن أن تصبح مصر الفتاة أحد أشد مؤيدي العروبة والجامعة الإسلامية حماسا.

اتخذت مصر الفتاة تجاه بنية مصر السياسية الداخلية موقفا ناقدا.. فرفضت نظام تعدد الأحزاب وهاجعت بعنف حملات الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية "لأنها لم تدّر في أي وقت حول المبادئ والبرامج، بل كانت حملات يحركها وينشئها الحزب للقبيلة والولاء للعائلة". غير أن البديل لم يكن إصلاح البرلمان وإنما حله بوصفه خطرا على وحدة الأمة ومضيعة للوقت. وبالنسبة لمصر الفتاة بوجود فوارق هائلة بين الطبقات وانتقدها في نهاية الثلاثينات، ولكنها

(\*) العائلة الممتدة: هي العائلة التي تشمل الأبناء وزوجاتهم والأحفاد وزوجاتهم والخدم وفقراء العائلة وأتباعها.. يعيشون معا في بيت واحد (المزوجم).



نسبت أصل البنية الاجتماعية إلى السيادة الأجنبية: "حقوق الفلاحين في هذا البلد قد اغتصبتها وسرقها زمرة من الأجانب". وشعر أعضاء مصر الفتاة أن على الدولة أن تقلل الفوارق بين الطبقات، فعملها أن تعرف بالنقابات وتضع حدا أدنى للأجور وتنفذ الضمان الاجتماعي. أما بالنسبة للفلاحين فعلى الدولة أن تنظم الإيجارات الزراعية وتشرف على الصحة العامة وتحسن حالة الطرق وتساعد الفقراء. غير أن أعضاء مصر الفتاة لم يدافعوا عن أى إصلاح يرمى إلى إعادة توزيع حقيقية للثروة، ولم يرفضوا مطلب الإصلاح الزراعى إلا فى النصف الثانى من الأربعينات<sup>(٩٢)</sup>.

### • الأصولية الإسلامية وقيود خطاب الأصالة:

مع أن الأصولية الإسلامية ليست موضوع هذه الدراسة، وبالتالى لن تتناولها بعوسم، إلا أنه هناك عدد من الملاحظات الضرورية لوضع الأصولية الإسلامية ضمن منظور الدراسة، من حيث رد فعلها على المذهب الليبرالى العلمانى فى العشرينات ونوعية المجتمع الذى أسفر عنه هذا المذهب، ومن حيث الطريقة التى حاولت بها حركات الحدالة الراديكالية فى الأربعينات صياغة رد على أيديولوجية الإخوان المسلمين وسياساتهم.

ينضح من مذكرات حسن البنا أن تنظيم الإخوان المسلمين قد أنشئ فى البداية لحماية الأخلاق والمعنويات المحافظة. فقد وصف البنا فى مذكراته هذه اصطدامه بمذهب الحدالة من سن السادسة عشرة حين التحق بدار العلوم بالقاهرة عام ١٩٢٣ فى ذروة صعود الحركة العلمانية المصرية، وظهور آثار الطاعة الراسمالية وبداية الانقسام بين الوفد والأحرار الدستوريين. فقد صدمه ما اعتبره تأثيرا غربيا مدمرا وكومة مربكة من الخيارات التى يجب اتخاذ قرار بشأنها:

وعقب الحرب الماضية، وفى هذه الفترة التى قضيتها بالقاهرة، اشتد تيار موجة التحلل فى النفوس وفى الآراء باسم التحرر العقلى، ثم فى المسالك والأخلاق باسم التحرر الشخصى... وظهرت كتب وجرائد ومجلات كل ما فيها ينضح بهذا التفكير الذى لا هدف له إلا إضعاف أثر أى دين، أو القضاء عليه فى نفوس الشعب... جبهة الشعب حينذاك كانت إما من الشباب المثقف وهو معجب بما يسمع من هذه الألوان، وإما من العامة الذين انصرفوا عن التفكير فى هذه الشئون لقلّة المتبهيّن والموجهين... فيها أنذا أرى أن الأمة المصرية العزيزة تتأرجح حياتها الاجتماعية بين إسلامها العالى العزيز، الذى ورثه وحجته، وألقته وعاشت به واعتز بها أربعة عشر قرنا كاملة، وبين هذا الغزو الغربى العنيف المسلح مجهز بكل الأسلحة الماضية الفتاكة من المال والجاه، والمظهر والمتعة والقوة ووسيلة الدعاية

... واشتد بي القلق حتى انى لأذكر اننى قضيت نحواً من نصف رمضان هذا العام فى حالة أرق شديد... فاعتزمت أمراً إيجابياً وقلت فى نفسى: لماذا لا أحل هؤلاء القادة من المسلمين هذه التبعة وأدعهم فى قوة إلى أن يتكاتفوا على صد هذا التيار؟<sup>(١٣)</sup>

بعد ذلك بخمس سنوات أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين بهدف الاضطلاع بهذا العمل الإيجابى. وفى البداية كان الإخوان أساساً رابطة دينية تشبه روابط أخرى كثيرة. وسرعان ما توسعت عن طريق إقامة فروع لها فى مختلف أنحاء البلاد، خصوصاً فى المدن الإقليمية بين الطبقات الوسطى وأصحاب الدكاكين والمدرسين والموظفين، وأيضاً بين الطلاب فيما بعد. وكان الإخوان بالنسبة لهذه المجموعات مصدرًا للإرشاد. وقد أسهم القلق السياسى فى الثلاثينات إسهاماً هائلاً فى تعاطف أهميتها كمنظمة قادرة على شن هجمة مضادة على التيارات العلمانية السياسية وإعادة غزو سوق الأفكار الذى سادته المذهب العلمانى. وفى عام ١٩٣٣، بعد المؤتمر العام الأول، أسس الإخوان مجلتهم الأسبوعية الأولى، مجلة الإخوان المسلمين، وبعدها مجلة التلدير. أما فى المؤتمر العام الثانى الذى عقد فى ذات العام، فكانت الأولوية الكبرى للدعاية. وأخيراً شهد المؤتمران اللذان عُقدا عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٩ وضع معايير العضوية والبناء الهرمى للحزب وتأسيس منظمات شبه عسكرية مثل الجلالة والكتائب<sup>(١٤)</sup>.

وفى عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ جاءت أزمة فلسطين لتمنح الإخوان دفعة كبيرة، حيث دفعتهم لتنظيم حملة قومية لدعم فلسطين، رفعت شهرتهم إلى المستوى القومى. وبسط حسن البنا أفكاره عن "الدائرة الإسلامية القومية" و"الدائرة العربية القومية" عام ١٩٣٥، محاولاً الاستفادة من التحول الأيديولوجى من الخطاب الوطنى العلمانى إلى خطاب الأصالة العربى الإسلامى. وبعد ذلك بثلاث سنوات أعلنت منظمة الإخوان أنها منظمة سياسية، وصدق المؤتمر الخامس على هذا الاتجاه عام ١٩٣٩<sup>(١٥)</sup>.

وتكمن الطبيعة المعقدة لتنظيم الإخوان فى طريقة جمعه بين النزعة العقلانية والنزعة الإصلاحية. ومن هذه الناحية كان يختلف عن النزعة الإسلامية الإصلاحية التى طورها محمد عبده ورشيد رضا، والتى تعتبر عادة سلفاً لهذا التنظيم. كانت النزعة الإسلامية الإصلاحية قد أصبحت نزعة شعبية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكانت متأثرة بشدة بالاحترام العام للقوة والثقافة الأوربيين، اللتان نسبتا إلى تماسك أوروبا اجتماعياً وسيادة العلم والمقلاقنة والإيمان بالتقدم فيها. وكان هدف الإصلاح الإسلامى محاكاة الحضارة الغربية بتحويل الإسلام من دين مدرسى إلى القرون الوسطى إلى مبدأ ديناميكى مرن قابل للتكيف. وكان مأمولاً إذن أن يستطيع الإسلام أن يستعيد مكانه المهمين فى مجتمع كان يفقد صبغته الإسلامية تدريجياً بسبب

إدخال القانون الوضعي الغربي والتعليم العلماني وأنماط الحياة الغربية. وعن طريق التركيز على القرآن والسنة استمد الإصلاحيون مبادئ تصلح كخطوط إرشادية، مع الاحتفاظ بالقيم المعنوية والأخلاقية الأساسية للإسلام. وكان هدفهم صنع - أو، من وجهة نظرهم، استعادة - السمة العقلانية للإسلام التي فقدوها خلال المصور الوسطى، وحققوا هذا الهدف عن طريق إضفاء الشرعية على التفسير الفردي للنصوص الأساسية (الاجتهاد)، وتوسيع المجال المخصص للفكر العقلاني. وقد وسعوا هذا المجال بالتفريق بين المعاملات والعبادات، فاعتبروا الأولى خاضعة للضبط العقلاني والقوانين العلمانية التي يضعها البشر إذا لم تكن الشريعة تغطيها أو تتناقض معها<sup>(٩٦)</sup>.

لقد انقذ الإصلاح الإسلامي، كما يؤكد جلندر، الإسلام من الانقراض ومنحته مكانا في العالم الحديث، عالم المدن والتمركز السياسي والاقتصاديات السوق. ويضيف جلندر أنه عزز الصفات الاجتماعية الضرورية لعملية إعادة الضبط هذه بالتشديد على الجوانب البيوريتانية والمساواتية والنصية scripturalist للإسلام، وما يتصل بها من انضباط ونظام اجتماعي واقتصادي<sup>(٩٧)</sup>.

وفي ظل حسن البناء أنجح الإسلام أيضا في التحول إلى أيديولوجية. فقد قُدِّم الإخوان المسلمون في الثلاثينات خريطة "بما هو قائم" في المجتمع، و"تقريبا" عن كيفية عمله، استطاع بوصفه "بيانا شاملا" أن يقدم تحليلا للعالم ويخلق تضامنا يتجاوز محيط الأسرة والانتماءات المحلية.

ومع ذلك فهناك جوانب عديدة غير عقلانية عند الإخوان المسلمين، ولذلك فإن تقريرات جلندر شديدة الاتساع والعمومية. فحقيقة الأمر أن الإخوان قد ساروا بطرق عديدة في عكس الاتجاه الذي بدأه المصلحون الإسلاميون. لقد حاول محمد عبده عضو النخبة المنفتحة على النظام الليبرالي والثيقة الارتباط بالبريطانيين أن يوسع مجال النزعة العقلانية داخل الإسلام في نهاية القرن التاسع عشر. أما الإخوان المسلمون في الثلاثينات فقد مَلَّوْا الطبقات الوسطى التي أصابها الركود الاقتصادي، والتي انطلقت من اعتبارات مختلفة تماما بسبب معاناتها من البنية الاقتصادية - الاجتماعية القائمة<sup>(٩٨)</sup>. وعلى ذلك كان الهدف الرئيسي للإخوان في تلك الفترة الدفاع عن هوية محاصرة<sup>(٩٩)</sup>. ففى مواجهة انقضا مذهب الحدائث لم يوسع الإخوان المسلمون النزعة العقلانية للإصلاحية الإسلامية، وإنما طوروا نزعة تقليدية جديدة داخل أطر خطاب الحدائث المحافظ الذي حاول أن يسد أبواب المجتمع في وجه امتداد مذهب الحدائث إلى الحركات الجماهيرية.

لقد حاول الإخوان المسلمون من خلال ما يسميه إسرائيل جرشوني "منهج إبراز التضاد" أن يخلقوا صورة سلبية للغرب كصورة - مقلوبة لصورة مثالية عن الإسلام. فادعوا أن الثقافة المادية "العدوانية" "الأثانية" الغربية التي ولدت انتشار العلمانية والقومية قد أدت إلى شيطنة الإنسان وتخريده من إنسانيته. ولكنها ستؤول في النهاية إلى الدمار لتظهر بعد ذلك الثقافة الإسلامية الجيدة.

كما آمنوا بأن العلمانية والمادية تنبذ في شكل الاستعمار، الذى يهدف، وفقا لحسن البناء، إلى "تحويل العالم الإسلامى إلى عالم للحرقة والإثم والخزى والمعجز، مهمل فى دينه المقتصب، متوقف عن تلاوة دينه الذى حماه، والذي كان يدافع عنه"<sup>(١٠٠)</sup>.

كانت العقلانية الأداة أحد أنواع العقلانية التى بناها الإخوان المسلمون فى الثلاثينات والأربعينات وطبقوها أولا على منظمهم، حيث أقاموا نظامها وفق نموذج الحرم الذى يحتل فيه البناء موقع القائد العام، وحصلوا بالتالى على القدرة على فرض نظام غير مسبوق فى الدقة، وتحكم بعيد المدى فى الأعضاء. كان تغفل المراقبة والتحكم كاملا، لأن الأساس المنطقى الرئيسى للإخوان كان الدفاع عن الفرد والأخلاق الخاصة، وبالتالى إخضاعها للتفتيش السياسى. وفى الثلاثينات والأربعينات تعززت سلطة التحكم بسبب الطريقة التى بنى بها الإخوان دولة داخل الدولة، استباقا للتأسيس النهائى لدولة إسلامية. وساهمت كفاحية الإخوان المسلمين فى هذا النظام الانضباطى الصارم، فكانت منظماتهم من قبيل جند الصدام، والجواله، والكتائب، لم منظمهم الإرهائية: "الجهاز السرى"، جيدة التنظيم طالما ظلت القيادة السياسية قادرة على السيطرة عليها<sup>(١٠١)</sup>.

وترتب على عقلنة التنظيم وقاية الإخوان من الاعتداء الخارجى، وكذلك احتواء النقاش الداخلى للسياسة والعقيدة والحد منه. ولما كانت وحدة الجماعة الإسلامية إحدى العقائد المركزية عند الإخوان، لم يكن النقد الداخلى واردا. وبالتالى ظلت أيديولوجية الإخوان بالغة الغموض فى كل جوانبها تقريبا، وظلت نزعتهم العقلانية مقيدة للغاية. لقد ادعوا أن الطريق الإسلامى "كامل وشامل"، يقوم على أسس "عملية وروحية"، وعزوا مشاكل مصر إلى ضعف القلب والروح، وبحسبها عن حلها فى "صحوة روحية"، وآمنوا بأن "القوة المادية" تالية لحشد "القوة الروحية"، وبالتالى أعلنوا أن الخلاص يتوقف على عودة المسلمين إلى ما سبق أن أهم المسلمين الأوائل<sup>(١٠٢)</sup>. ومن هذه الناحية كان تطبيق الشريعة ملحا، لأن إخضاع المصريين لقوانين غريبة عن تاريخهم وتقاليدهم وروحهم قد أضعف معنوياتهم عموما. وستكون مهمة الدولة الإسلامية تطبيق الشريعة الإسلامية. أما كيفية تنظيم هذه الدولة وتوزيع السلطة فيها، فظلت من الأمور غير الواضحة. كان البناء يرى، على أساس مفهوم الشورى، أن يكون المنتخبون للمجلس الاستشارى من حملة الشريعة الذين لديهم "معلومات عامة"، ومن القادة المحربين من رؤساء العائلات والقبائل والجماعات المنظمة الأخرى<sup>(١٠٣)</sup>. وحرية القول والتعبير والتعليم مكفولة، ولكنها تخضع لتعاليم وأخلاق الإسلام. وبالتالى تقوم النشاطات الاقتصادية على الأوامر الأخلاقية، مع حظر الاحتكار والربا. وفى رأى الإخوان المسلمين فإن الفرد المستقيم أخلاقيا هو حجر الزاوية فى المجتمع.

وعلى ذلك حال خطاب الأصالة المحفوظ الذى تبناه الإخوان دون تقديم تحليل للاقتصاد والبنية الاجتماعية لمصر، أو للوضع الدولى، على أساس عقلانى. ولم يستطع الإخوان أن يتكبروا برنانجا للتغيير إلا عندما أعاد المفكرون الإسلاميون الأصوليون إدخال النزعة العقلانية فى نهاية الأربعينات بعد موت حسن البنا، حيث أقرت الأصولية الإسلامية مفاهيم مقبسة من الخطاب الشيوعى عن الثورة البرجوازية الديمقراطية فى طبعة معدلة<sup>(١٠٤)</sup>. وأخيرا وجد المزيج المتفجر من البيوريتانية والنزعة العقلانية مفكره فى شخص سيد قطب<sup>(١٠٥)</sup>. قبله، فى الأربعينات، كان تهديد الإخوان للنظام من النوع الإرهابى أساسا. أما فى الثلاثينات فكان الإخوان على صلة بالسراى واستخدموا ضد الوفد والتيارات الحداثية الراديكالية.

## ٥ - إحياء خطاب الحداثة

### • خلفية إحياء خطاب الحداثة :

إذا كانت الثلاثينات قد شهدت صعود خطاب الأصالة كرد فعل على فشل المذهب الليبرالى المحدود، فإنها شهدت أيضا إحياء خطاب الحداثة. فقد أعاد كل من المذهب الليبرالى المكامل، والمذهب الاشتراكى، وفوقهما المذهب الشيوعى، التأكيد على فشل العشرينات العلمانية، ولكن فى شكل أكثر شولا، لا يشهد مواجهة ظاهرة السياسة الجماهيرية بالراجع إلى الأصالة والبنى الهرمية التى كانت تحمى مجتمعا مصرية أصيلا، ولكن بالقفز إلى الحداثة التى يفترض أن تسود فيها العقلانية ويستتر اجتماع فى ظلها بالعلم. وسوف يختصر هذا القسم كيف حدث هذا التطور، ويتعرف على القوى التى عززت خطاب الحداثة، ليصبح خطابا - مضادا قويا فى مواجهة خطاب الأصالة، بحيث نجح فى إعداد المسرح لهيئته النهائية فى الخمسينات.

إحدى هذه القوى كانت تسارع التصنيع فى الثلاثينات والأربعينات، وخصوصا خلال الحرب العالمية الثانية حين كانت مصر معزولة عن الواردات الأجنبية واضطرت للإنساج من أجل السوق الداخلى الذى كان يتسع بسبب وجود قوات الحلفاء. وتغيرت طبيعة الطبقة العاملة بمحدة، من طبقة يغلب عليها الحرفيين إلى طبقة عاملة واعية بذاتها، وساعد على ذلك تزايد التضخم وامتلاك الأجانب والمتصرين لعدد كبير من الشركات التى تعمل بها الطبقة العاملة.

أيضا كان استمرار تحكم الشركات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى من أسباب صعود خطاب الحداثة. فقد استمرت سيادة الشركات الأجنبية والمتحصرة على الاقتصاد المصرى حتى أزمة السويس عام ١٩٥٦ حين صودرت الأصول البريطانية والفرنسية أو مَصُرت. وتمتع عدد من

أصحاب الامتيازات الأجانب باحتكار فعلي لأسواق ومناطق معينة. وإذا كانت شركة قناة السويس أشهر هذه الاحتكارات فإن الاحتكارات الأخرى كانت أشد تأثيراً على الحياة اليومية. حيث كانت تدير شركات الطاقة والزراعت وتزود المدن بالماء العذب وتبنى الإحياء السكنية. وإذا استبعدنا بنك مصر منجد أن البنوك الغربية قد سيطرت على غالبية موارد البلاد المالية، ومنها كريدى ليونيه وكومينوار ناسيونال دسكوموت وباركليز (دى سى أو)، حيث بلغت إيداعاتها عند تأميمها عام ١٩٥٦ مائة مليون جنيه مصرى، وهو ما يعادل حوالى نصف إيداعات البنوك التجارية التى كانت تعمل فى مصر وقتها<sup>(١٠٦)</sup>. وكانت شركات الرهن العقارى مملوكة للأجانب، وكذلك شركات التصدير والاستيراد، وغزل القطن، والدخان، والبجائر، والبريد، والأغذية<sup>(١٠٧)</sup>.

بعد الحرب العالمية الثانية راجعت الحكومة المصرية قوانين الامتيازات، وحددتها بمدة معينة، وأصلحت شروط الامتياز بالنسبة للمستقبل. والأهم أنها اشترطت فى قانون الشركات الجديد أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجالس الإدارات من المصريين، وأن يمتلك المصريون ٥١٪ من رأسمال الشركات الأجنبية، وأن يكون ٧٥٪ من الموظفين و ٩٠٪ من العمال مصريين، وأن يحصل العمال على ٨٠٪ من الأرباح. ومع ذلك وجدت وسائل كثيرة للالتفاف حول هذه المعايير ولم تستفد الطبقات الوسطى المصرية شيئاً يذكر منها<sup>(١٠٨)</sup>. وشعر الكثير من أفراد الطبقات الوسطى والطلبة والعمال أن هذه القوانين بدلا من تخفف لهم الميز من فرص العمل، لم تحقق فعليا سوى تدعيم تركيز وتشابك مصالح الرأسمال الدولى والأجانبى المقيمين مع الرأسمال المصرى المحلى، نظرا لتعيين عدد متزايد من أعضاء النخبة المصرية فى إدارات الشركات الأجنبية.

أما فى السياسة، فقد حفزت خسارة الأحزاب التقليدية لجاذبيتها تدريجيا صعود مذهب الحداثة المتكامل. ذلك أن الانشقاقات المستمرة عن الوفد - الانشقاق السعدى أولا عام ١٩٣٧ لم مجموعة الكتلة الوفدية بعد خروج مكرم عبيد من الوفد خلال الحرب - عززت تراجع سيطرة الأحزاب التقليدية على الجمهور المصرى. وبصفة خاصة كان التحالف مع البريطانيين خلال "أزمة فبراير" عام ١٩٤٢ مدمرا للوفد<sup>(١٠٩)</sup>، الذى أجبر على الانزواء عام ١٩٤٤ إلى أن أعيد انتخابه عام ١٩٥٠ كمحاولة أخيرة لإنقاذ النظام القديم.

وفى ذات الوقت عجزت أحزاب الأقلية وأنصار خطاب الأصالة على حد سواء عن إثبات قدرتهم كبديل حقيقى. فقد فقدت قوى المؤسسة التى حملت خطاب الأصالة مصداقيتها بهزيمة دول الحور، برغم اجتياح روح الكراهية للديكتاتوريات الأوربية أجواء السياسة المصرية بحلول نهاية الثلاثينات<sup>(١١٠)</sup>. أما مشروع إقامة دولة كوربوراتية (نقابية) لصالح السراى، وفقا لرؤية عدد

من الساسة المستقلين مثل على ماهر، فقد أصبح مستحيلا تدريجيا بسبب تدهور شعبية الملك فاروق بعد الحرب العالمية الثانية وارتباط حاشيته بالفساد والممارسات المشبوهة. وإذا كان الإخوان المسلمون ومصر الفتاة قد حافظا على علاقتهما بالسراى لبره، فإنهما تباعدا عنها تدريجيا، بحيث أصبحت السراى ترى فى الإخوان تهديدا لوجودها، فأعلنت عدم شرعية منظمتهن فى ديسمبر ١٩٤٨، وقوض العنف الذى أعقب ذلك كلا من السراى والإخوان الذين فقدوا مرشدهم حسن البنا باغتياله فى فبراير ١٩٤٩.

ويوجد سببان رئيسيان لصعود مذهب الحداثة المتكامل، أحدهما عدم قدرة الأحزاب التقليدية على حل المسألة الوطنية. فقد أدى فشل مفاوضات صدقي - بيغن فى شتاء عام ١٩٤٦ ورفض مجلس الأمن التوسط بين بريطانيا ومصر عام ١٩٤٧ ورفض البريطانيين للانسحاب من قاعدة قناة السويس خلال الحرب الباردة، إلى اضطراب النظام الجديد للتفاوض مرة أخرى مع البريطانيين عام ١٩٥٤. أما السبب الآخر الكثير لانهايار النظام القديم فهو إهماله العناية للمسألة الاجتماعية. ففى عام ١٩٥٢ كان ١٧٥٨ مصرياً يملكون وحدهم ٦٥٦,٦٤٠ فدانا، أى حوالى عشر أرض مصر الزراعية. وكان الملك فاروق نفسه يملك أكبر مساحة زراعية، تصل إلى ٢٨,١٠٩ فدادين، بينما تملك ثلاث عائلات أخرى ما يزيد على ١٠,٠٠٠ فدان. وبالمقابل كان عدد من يملكون أقل من خمسة ألدنة مليونان ونصف، بالإضافة إلى ٣,٤٤٢,٠٠٠ عامل زراعى لا يملكون أرضا أصلا<sup>(١١)</sup>. وانخفض متوسط دخل الفرد من بداية القرن إلى منتصفه من ١٢ جنيه سنويا إلى ٩ جنيهات. وأخيرا، لم يكن الجيل الجديد الذى تعلم غالبا فى الجامعات الحديثة يتذكر ثورة ١٩١٩، ولم يكن مرتبطا بالوفد. ومع ذلك لم يكن أيضا ميالا إلى الإخوان المسلمين وخطاب الأصالة. كان ظهور هذا الجيل سببا آخر لصعود مذهب الحداثة المتكامل.



## هوامش الفصل الأول

- Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* - ١  
(London: Methuen, 1981) 216-243.
- Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on Origins and* - ٢  
*Spread of Nationalism*, 4<sup>th</sup> ed. (London: Verso, 1993) 36.  
الدراسة.
- Vernon. Egger, *A Fabian in Egypt: Salamah Musa and the Rise of the* - ٣  
*Professional Classes in Egypt* (London: University Press of America,  
1986) 13-14.
- Ibid., 381. - ٤
- Anthony Smith, *National Identity* (London: Penguin Books, 1991) 9-13. - ٥
- Israel Gershoni and James P. Jankowski, *Egypt, Islam, and the Arabs: The* - ٦  
*Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930* (Oxford: Oxford University  
Press, 1986) 14.
- Charles Smith, *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A* - ٧  
*Biography of Husayn Haykal* (Albany: SUNY Press, 1983) 29.
- Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (Oxford: - ٨  
Oxford University Press, 1962) 173.
- Smith, *Islam* 24. (نص احمد لطفي السيد أعيدت ترجمته عن الإنجليزية - المرحوم) - ٩
- Walid Kazziha, "The Jaridah-Umma Group and Egyptian Politics," - ١٠  
*Middle Eastern Studies*, 13 (1977) 381-82.
- Smith, *Islam* 28. - ١١
- Ibid., 182. - ١٢
- Robert L. Tignor, "The Egyptian Revolution of 1919: New Directions in  
the Egyptian Economy," *Middle Eastern Studies* 12 (1976) 42-45. - ١٣
- Marius Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939* - ١٤  
(London: Ithaca Press, 1979) 41.
- Reingard Schulze, *Die Rebellion der ägyptischen Fallahin 1919* (Berlin: - ١٥  
Baalbek Verlag, 1981) 130-50.
- Joel Beinin and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism,* - ١٦  
*Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1945*  
انظر أيضا: (Princeton, Princeton University Press, 1988) 91-107.
- Roots of Nationalism: Workers and the National Movement in Egypt,  
1908-1919," *Middle Eastern Studies* 24: 445-59.
- Deep, Party 50. - ١٧
- Afaf Lutfi, *تجدد روايات تفصيلية عن ثورة ١٩١٩ والكفاح السياسي داخل الحركة الوطنية في* - ١٨  
*al-Sayyid Marsot, Egypt's Liberal Experiment 1922-1936* (Berkeley:  
University of California Press, 1977); Janice Terry, *The Wafd 1919-1952:*  
*Cornerstone of Egyptian Political Power* (London: Third World Center,



- (1982) ؛ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦  
القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣).
- Deep, Party 78-79. - ١٩
- Smith, Islam 73. - ٢٠
- Elie Kedourie, Chapter "The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923," The Chatham House Version and Other Middle Studies  
106-107. (Hannover: University Press of New England, 1984) ، أنظر أيضا :  
طارق البشري ، "صراع على السلطة" ، دراسات في الديمقراطية المصرية (القاهرة: دار الشروق،  
١٩٨٧) ٥٥ - ٧٧.
- ٢٢ تضمن التصريح البريطاني من جانب واحد باستقلال مصر ، عام ١٩٢٢ ، أربعة تحفظات ، هي  
المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر وحماية مصالح الأجانب والأقليات والسودان ، كفضائها  
يجب أن تحسم وديا عن طريق التفاوض .
- Deeb, Party 150-52. - ٢٣
- Selma Botman, Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952 (New  
York: Syracuse University Press, 1991) 58-60. - ٢٤
- Beinin and Lockman, Workers 37-93. - ٢٥
- Ibid., 67-70. - ٢٦
- Ibid., 81. - ٢٧
- Ibid., 160-62. - ٢٨
- Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in  
Egypt, 1918-1952 (Princeton, Princeton University Press, 1983) 56-57. - ٢٩
- Tignor, State 59. - ٣٠
- Eric Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian  
Industrialization, 1920-1941 (Princeton: Princeton University Press, 1983)  
116. - ٣١
- Ibid., 121 - ٣٢
- Ibid., 128. - ٣٣
- Ibid., 108. - ٣٤
- Nadav Safran, Egypt in Search of : أنظر : هذه هي أطروحة ناداف صفران الرئيسية .  
Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political  
Evolution of Egypt, 1804-1952 (Cambridge Mass: Harvard University  
Press, 1961) ، وأنظر أيضا : Lutfi al-Sayyed Marsot, Experiment 217-43.
- Gershoni and Jankowski, Egypt 80. - ٣٦
- Ibid., 87. - ٣٧
- Safran, Egypt 125-40. ، وأنظر أيضا : Ibid., 93. - ٣٨
- Ibrahim A. Ibrahim, "Salama Musa: An Essay on Cultural Alienation,"  
Middle East Studies 15 (1979) 346-47. - ٣٩
- Egger, Fabian 14-15. - ٤٠
- Smith, Islam 38. - ٤١

Egger, Fabian xii and 24-25.	- ٤٢
Ibid., 43-45.	- ٤٣
Ibid., 46.	- ٤٤
Ibid., 52-54.	- ٤٥
Ibid., 49.	- ٤٦
Ibid., 60.	- ٤٧
Smith, Islam 42.	- ٤٨
Ibid., 46. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم) .	- ٤٩
Ibid., 45. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم) .	- ٥٠
Egger, Fabian 70. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم) .	- ٥١
Smith, Islam 74. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم) .	- ٥٢
Charles Smith, "The Intellectual and Modernization: Definitions and Reconsiderations," Comparative Studies in Society and History 22 (1980) 525-28.	- ٥٣
Egger, Fabian 91.	- ٥٤
Loc. cit.	- ٥٥
Ibid., 80.	- ٥٦
Ibid., 84-85.	- ٥٧
Gershoni and Jankowski, Egypt 95.	- ٥٨
Ibid., 35-38.	- ٥٩
Ibid., 102-3.	- ٦٠
Ibid., 96.	- ٦١
Ibid., 116.	- ٦٢
Ibid., 112-4.	- ٦٣
Ibid., 135.	- ٦٤
Ibid., 148.	- ٦٥
Ibid., 139-40. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم)	- ٦٦
Tignor, State 109-11.	- ٦٧
عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥) ١٧٤-٢١٠ .	- ٦٨
Tignor, State 149.	- ٦٩
Ibid., 159-62.	- ٧٠
Ibid., 176.	- ٧١
Donald Reid, "Fu'ad Siraj al-Din and the Egyptian Wafd," Journal of Contemporary History 15 (1980) 721-44.	- ٧٢
Alaa al-Din al-Hadidy, "Mustafa al-Nahas and Political Leadership," Contemporary Egypt through Egyptian Eyes: Essays in Honor of P. J. Vatikiotis, ed. Charles Tripp (London: Routledge, 1993) 72-88.	- ٧٣

- Haggai Erlich, Students and University in the Twentieth Century Egyptian - ٧٤  
 Ahmed Abdalla, The : أليخا . Politics (London: Frank Cass, 1989) 116-23.  
 Student Movement and National Politics in Egypt (London: Saqi Books, 1985) 39-43.
- Bruce B. Lawrence, Defenders of God: The Fundamentalist Revolt - ٧٥  
 : وانظر أيضا : Against the Modern Age (London: I. B. Taurus, 1990) 1-10.  
 Aziz al-Azmeh, Islams and Moderniteis (London: Verso, 1993) ch.2:  
 "The discourse of cultural authenticity: Islamist revivalism and enlightenment universalism," 39-59.
- Israel Gershoni, "Imagining the East: Muhammad Haykal's Changing - ٧٦  
 Representation of East-West Relations, 1928-1933," Asian and African  
 Studies 25 (1991) 218-9.
- Smith, Islam 81-83. - ٧٧
- Gershoni, "Imagining" 237-41. - ٧٨
- Charles Smith, "The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian - ٧٩  
 Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s," International Journal of  
 Middle East Studies 4 (1973) 399.
- Smith, Islam 104. - ٨٠
- Ibid., 153. - ٨١
- Israel Gershoni, "Egyptian Intellectual History and the Egyptian - ٨٢  
 Intellectuals in the Interwar Period," Asian and African Studies 19 (1985)  
 358-59.
- Egger, Fabian 185. - ٨٣
- Ibid., 190. - ٨٤
- Ibid., 172-75. - ٨٥
- Ibid., 196-200. - ٨٦
- James P. Jankowski, Egypt's Young Rebels : "Young Egypt" 1933-1952 - ٨٧  
 (Stanford, California: Hoover Institution Publications, 1975) 56.
- Ibid., 46. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم). - ٨٨
- Ibid., 48. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم). - ٨٩
- Ibid., 49. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم). - ٩٠
- Ibid., 51. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم). - ٩١
- Ibid., 68. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرحوم). - ٩٢
- حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٠) ٦٥ - ٦٧ . - ٩٣
- Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (London: Oxford - ٩٤  
 University Press) 13-14.
- Israel Gershoni, "The Muslim Brothers and the Arab Revolt in Palestine, - ٩٥  
 1936-39," Middle Eastern Studies 22 (1986) 367-97.

- Hamid Enayat, *Modern Islamic Political Thought: The Response of the Shi'i and Sunni Muslims to the Twentieth Century* (London: Macmillan, 1982). - ٩٦
- Ernest Gellner, *Postmodernism, Reason and Religion* (London: Routledge, 1992) 17-21. - ٩٧
- Eric Davis, "The Concept of Revival and the Study of Islam and Politics," *The Islamic Impulse*, ed. Barbara Freyer Stowasser (Beckenham: Croom Helm, 1987) 46-47. - ٩٨
- Ellias Goldberg, "Bases of Traditional Reason: A Look at the Muslim Brothers," *Peuples Méditerranéens* 14 (1981) 79-93. - ٩٩
- Israel Gershoni, "Rejecting the West: The Image of the West in the Teachings of the Muslim Brotherhood, 1928-1939," *The Great Powers in the Middle East 1919-1939*, ed. Uriel Dann (New York, London: Holmes & Meier, 1988) 373-81. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - المرجع). - ١٠٠
- Mitchell, *Society*, Chapters VI and VIII, "Organization", and "Communication and Indoctrination", 163-208. - ١٠١
- Ibid.*, 233-4. - ١٠٢
- Ibid.*, 248. - ١٠٣
- Joel Beinin, "Islamic Responses to the Capitalist Penetration of the Middle East", *The Islamic Impulse*, ed. Barbara Freyer Stowasser (Beckenham: Croom Helm, 1987) 96-104. - ١٠٤
- Ellis Goldberg, "Smashing Idols and the State: The Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism", *Comparative Study of Society and History* 1991: 3-35. - ١٠٥
- Robert L. Tignor, *Egyptian Textiles and British Capital, 1930-1956* (Cairo: The American University in Cairo Press, 1989) 92-94. - ١٠٦
- Robert L. Tignor, "Decolonization and Business: The Case of Egypt", *The Journal Of Modern History* 3 (1987) 480. - ١٠٧
- Mourad Magdi Wahba, *The Role of the State in the Egyptian Economy: 1954-1981* (Houndsmill: Mac Millan, 1993) 61-62. - ١٠٨
- Charles D. Smith, "4 February 1942: Its Influence on the Egyptian Politics and on the Future of the Anglo-Egyptian Relations, 1937-1945", *International Journal of Middle Eastern Studies* 19 (1979). - ١٠٩
- Ami Aylon, "Egyptian Intellectuals Versus Fascism and Nazism in the 1930s", *The Great Powers in the Middle East 1919-1939*, ed. Uriel Dann (N.Y., London: Holmes & Meier, 1988) 395-402. - ١١٠
- Robert L. Tignor, "Equity in Egypt's Recent Past: 1945-1952", *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*, eds. Gouda Abdel-Khalek and Robert L. Tignor (New York: Holmes & Meier, 1982) 22-23. - ١١١

## الفصل الثاني

الإصلاح الليبرالي:  
جماعة النهضة القومية

## ١- مدخل

شهدت فترة الحرب العالمية الثانية إحياءً للفكر الليبرالي في مصر، حيث تم توسيعه وبالتالي احتوى على نقد ضمنى للمذهب الليبرالي المقيّد لفترة العشرينات، فظهر تيار فكري ليبرالي في الثلاثينات والأربعينات يتضمن محاولة إقامة مجتمع حديث. وقد أعاد جيل الليبراليين الجديد التأكيد على معتقدات العلمانية والديمقراطية البرلمانية الليبرالية في مواجهة ديكتاتوريات أوروبا والحركات المعادية للديمقراطية في مصر التي آذرت خطاب الأصالة، وتجد بالمقابل الديمقراطيات الأوروبية، خصوصا بريطانيا العظمى وفرنسا، كنماذج يجب أن تتخذى في مصر، واعتبر مسارها التاريخي قدوة، وأكد أن إقامة مؤسسات ليبرالية على النمط الأوربي شرط مسبق للتطور نحو الحداثة.

غير أن ليبرالي هذا الجيل اختلفوا مع سابقيهم في موضوعات حاسمة بسبب اختلاف الخلفية الفلسفية والتعليمية، وبسبب مواجهتهم لخطر الحركات غير الديمقراطية التي دافعت عن مفهوم مختلف عن المجتمع. وتبدى حداثة هذا الجيل في المقام الأول في تبنيه نظرة شاملة للمجتمع، حيث تخلّى عن الإضافات الغربية عن الليبرالية التي ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر (مثل التصور التخبيوي عن الفرد الأعلى أو الحقوق العليا للعائلات التي دافعت عنها جماعة الجريدة - الأمة، ثم محمد حسين هيكل)، واستبدل بها التصور الديمقراطي للمواطن وتساوى الفرص لكل أعضاء المجتمع.

وبالنظر لهذا الجيل الداروينية الاجتماعية ومفهوم البقاء للأصلح، الذي كان عنصرا قويا للغاية في فكر سلامة موسى، واستبدل به مفهومًا وظيفيًا للمجتمع، فيه تعتمد الطبقات والجماعات الاجتماعية المختلفة على بعضها البعض وتشكل معا أمة موحدة. وبذلك احتضنوا مفهوم المجتمع الفردي الحديث Gesellschaft بدلا من مفهوم الجماعة العضوية Gemeinschaft، الذي يتميز بتصور محافظ رومانتیکی عن الأمة فيعتبرها ماثلة للجماعة القروية Community. ولا يقل عن ذلك أهمية رفض العوامل المحددة للشخصية الوطنية التي كانت أساس النزعة الفرعونية، وهي البيئة الجغرافية (milieu) والعرق (Volksgeist) والزمن (Zeitgeist)، وتبنى الجيل الجديد

بالمقابل النظريات التي تعتبر أن البيئة الاجتماعية هي العامل المحدد للثقافة ونظم العقيدة والمعايير الاجتماعية والتصورات الجماعية.

كان الخافز وراء هذا التغير النظري الوعي بالحد بإمكان سقوط المجتمع الليبرالي في هوة العنف والفوضى إذا لم يتم دمج السكان فيه. ذلك أن استبقاء قطاعات كبيرة من السكان لريسة فقر مدقع لن يؤدي فحسب إلى استبعادهم من البنية الليبرالية السياسية والاقتصادية، ولكنه أيضا يشكل استنزافا للمجتمع بحرماته من تطوير إمكانياته الاقتصادية والبشرية، فلن يتمكن النظام الليبرالي من الاتساع والحياة إلا بمنح السكان نصيبا في المجتمع.. بمعنى أن يكون للمواطنين حقوق أيضا، لا واجبات فقط.

وعلى ذلك حاول الليبراليون للمرة الأولى أن يضعوا على كاهل الدولة مسئولية تجاه السكان. وسيكون على العدالة الاجتماعية، تلك الفكرة الرئيسية المذكورة في الأربعينات، أن تضفي الشرعية على دولة تزداد تدخلا في حياة السكان، وتنفذ الإصلاحات لتقلل من الفوارق الفاضحة في الثروة وفرص التطور الشخصي. لقد عكس البرنامج الليبرالي المتكامل لحقبة الأربعينات الوعي بتفسيخ النظام السياسي والاجتماعي - الاقتصادي، الذي قام على أساس المفهوم الليبرالي التقليدي على نحو ما تأسس في العشرينات.

وقد اتاحت الخلفية المهنية والفلسفية لليبراليين الجدد أن يتبنوا موقفا أكثر عملية تجاه المجتمع من أسلافهم. فلما كان أغلبهم من دارسي القانون والاقتصاد والاجتماع، أو حصلوا على معرفة شاملة بهذه المناهج في مدرسة الإدارة الفرنسية (مثل مريست بطرس غالي) فإنهم آمنوا بالمعالجة العلمية للمجتمع المبني على المعطيات الموضوعية والمناهج الحديثة، بدلا من الاعتماد على علم الإحياء أو مناهج التطور الأخرى الأقل عقلانية. ولم يكن النموذج الذي بنوا عليه آمالهم هو الفرد المختار الذي يتمتع بتعليم رفيع، الذي يتخذ شكل الأديب [بالفرنسية]، ولكن المهندس الاجتماعي الحديث. كذلك ساعدهم تعاظم سلطة الدولة وسيادة الأمة في تلك الفترة، بسبب توقيع معاهدة ١٩٣٦، على تعميق وتوسيع نظرتهم، لأن ذلك من شأنه أن يمكّن المصلحين من تنفيذ سياسة أكثر طموحا. ويتضح أثر هذين العاملين: خلفيتهم التقنية والعلمية "الحمايدة" وتعاظم سلطة الدولة، في ميلهم الواضح لإناطة تنفيذ السياسات بالمؤسسات البيروقراطية "المتخصصة". إذ يفرض في هذه المؤسسات أنها متحررة من تقلبات السياسة وتدخل جماعات المصالح التي لا تخلو أهدافها من قيم معينة. ومع ذلك تمثلت ديمقراطية موقفهم أساسا، من الناحية النظرية، في إناطة المسئولية الأخيرة بالبرلمان دائما.

كان محتما على الليبراليين الجدد، نظرا لموقفهم الحدائي العقلاني وتسليحهم بأدوات تحليل

وإصلاح المجتمع، أن يغيروا ما اعتبروه أساسا غير عقلاني للمجتمع، وإراثا من فترة سابقة سادت فيها التقاليد والسلطة والامتيازات والمحسوبية. وليس معنى هذا أنهم أرادوا أن يدمروا الثقافة الوطنية أسوة بالجيل السابق الذى أراد تحقيق ذلك بإدخال النزعة الفرعونية.. إذ اتجهوا على العكس إلى عرض عناصر من الثقافة الوطنية بحيث تبدو متفقة مع قيمهم، بعد تجريبها من جوانبها اللاعقلانية، وتسخيرها - كلما اعتبروها ذات قيمة - للأهداف الاجتماعية العقلانية الجديدة.

وربت هذه العملية برغم طابعها الذى يكاد أن يكون عرضيا نتائج حاسمة بعيدة المدى. فقد آمن الليبراليون بأن التحديث يتطلب بنية مختلفة تماما للشخصية، تقوم على الانضباط الذاتى والاعتدال والولاء للأفكار مجردة مثل الأمة والديمقراطية والملكية. وبالنسبة لهم كان التطور يشترط مسبقا كلا من التعميط والتجانس. واعتبروا التنظيم المؤسسى أكثر فعالية من الطاعة التى تقوم على التقاليد والهرمية الاجتماعية. وجدير بالذكر أن هذه الفكرة تفسر تناقضا ظاهريا مهما فى برنامج الإصلاح الليبرالى، وهو القول بضرورة ضبط المجتمع إذا ما أردنا تحقيق الانضباط الذاتى والاعتدال، وهما الشرطان المسبقان للحضارة الحديثة. لقد كان مفهوم الحدائث الجديد، بوصفه إقامة بنية حديثة للشخصية، أجرا وأجل من المفهوم الذى تحلله أعضاء الجيل السابق مثل محمد حسين هيكل وسلامة موسى.

وفى المنظور التاريخي يسجل المذهب الليبرالى الجديد لجماعة النهضة القومية تحولا فى بناء الأمة من طور إلى آخر. فالمذهب القومى العلماني الذى أسسه الوفد خلال ثورة ١٩١٩ لم يمتد إلى مجمل المجتمع. كانت مصر آنذاك تغلب عليها الزراعة والصفات التى يعزوها جلسن إلى المجتمع الزراعى: التفرقة الثقافية والفوارق الاجتماعية الحادة ومستوى التعليم المنخفض، مع وجود شريحة مغفلة من الموظفين المتخصصين الذين يتكبرون التعليم والثقافة<sup>(١)</sup> (بما فيهم، بمعنى ما، المثقفون المستغربون فى نهاية القرن). أما فى الثلاثينات، فكانت مصر مجتمعا أكثر حداثة بكثير، تتمتع بصناعة متنامية وبرولتاريا صناعية وطبقة وسطى تزداد تعلما وبحراك اجتماعى أنشط وبنية أساسية واسعة. وآمنت جماعة النهضة القومية بأن المجتمع يحتاج فى هذا الطور إلى إصلاحات كبرى حتى يستطيع أن يواجه مشاكله بكفاءة ويتحول بحق إلى أمة، وأن التجانس الثقافى والمساواة القانونية والحراك الاجتماعى والتغير التكنولوجى ضرورية جميعا لتطور المجتمع، وأن على الدولة أن تعمم التدريب وتلرب الشباب المصرى على مهارات معينة مشتركة. وباختصار أن يتم تميمت الثقافة وجعلها خبرة مشتركة. وفوق ذلك كله يجب أن تُنشر التصورات العقلانية الأساسية مثل التماسك والانظام والكفاءة، والتى ستؤدى بالتالى إلى المساواة وتجانس اللغة والثقافة.



## ٢- التاريخ المبكر لجماعة النهضة القومية

### • تأسيس الجماعة وحياة محمد زكى عبد القادر:

ترجع أصول جماعة النهضة القومية إلى الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة، حين بدأت مجموعة من الليبراليين واسعى النفوذ في الالتقاء بانتظام لمناقشة الوضع السياسي المقلق محليا ودوليا. وتكونت هذه المجموعة من قسمين، أحدهما من الجيل الأقدم من الليبراليين ممن فقدوا اقتناعهم بالنظام السياسي المصري، ومع ذلك أرادوا إصلاحه في الإطار الليبرالي، ومن آمنلهم أجد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) الذى أوجد الليبرالية في مصر بتأسيس مجلة الجريدة في مطلع القرن، ومنهم أيضا بهى الدين بركات وعلى الشمسى<sup>(١)</sup>.

أما القسم الآخر فكان من أعضاء الجيل الأحدث من الليبراليين الذين كانوا في مستهل حياتهم العملية، ومنه الثان، هما مريت بطرس غالى (١٩٠٨ - ١٩٩١) وإبراهيم بيومي مذكور، أخذوا زمام المبادرة وكانا بمثابة القوة الدافعة للتيار الليبرالي الجديد وتأسيس جماعة النهضة القومية. ومن بين الأعضاء المهمين في هذا الجيل محمد زكى عبد القادر رئيس تحرير مجلة "الفصول" الشهرية، ووحيد رآلت أستاذ القانون الدولى بجامعة فؤاد الأول (القاهرة). وقد حافظ الجيلان على علاقتهما الوثيقة برغم عدم انضمام الجيل الأكبر للجماعة، اكفاء بدور الناصح والمعلق على إصداراتها.

كان كل أعضاء ومؤيدى الجماعة من النخبة، إما بالميلاد وإما بالزماله والمهنة. بعضهم من كبار ملاك الأرض، وغيرهم من الأعضاء القيادين للدائرة المالية والصناعية المصرية - مثل على الشمسى الذى أصبح رئيسا للبنك الأهلى وأهم إصدارات الجماعة فى الموضوعات الاقتصادية. وحصل عدد كبير منهم - حتى من الجيل الأصغر - على عضوية البرلمان. ويتسمى مريت بطرس غالى إلى عائلة بطرس غالى القبطية الشهيرة.. ومنها عم والده بطرس غالى الذى اغتيل عام ١٩١٠ حين كان رئيسا للوزراء، ووالده نجيب الذى تولى منصب وزير الزراعة.. كما دخل مريت بطرس غالى ذاته البرلمان مرتين<sup>(٢)</sup>. أما إبراهيم بيومي مذكور فإنه أصبح عضوا فى مجلس الشيوخ فى الأربعينات. ومن خلال مواقعهم فى هذه المؤسسات كان بمقدور الليبراليين الجدد أن يصيخوا القوانين ويحاولوا إصلاح المجتمع من خلال البنى السياسية القائمة. وعلى ذلك كانت الجماعة أداة إصلاحية تعمل من داخل المؤسسة [الحاكمية - المالكية: الموجم]. ولكن هذا كله لا يكفى لتفسير دور الجماعة الناقد وتطويرها لبرنامج نقدى إصلاحى سيوفر فيما بعد أساسا جديدا للسياسة المصرية. فهذا يتطلب أيضا دراسة كيفية حصول الجماعة على وضعها وتماسكها ومحافظتها

عليهما، وكذلك برنامجها، مع الإشارة إلى أسباب فشلها النهائي.

ومن حسن الحظ أننا نستطيع أن نتبع التاريخ الفكرى والمهنى والاجتماعى لواحد من أعضاء الجماعة، هو محمد زكى عبد القادر، في مذاكرته الشاملة المشوقة للغاية. كانت الفكرة الرئيسية فى هذه المذكرات هى البحث عن الاستقلال. فقد أدرك محمد زكى عبد القادر فى فترة مبكرة من حياته أن الاستقلال الشخصى سيوفر له مجالا لتطوير أفكاره والتعبير عنها بحرية. كان عليه، وقد ولد عام ١٩٠٨ فى أسرة عمدة أصابها الفقر، أن يستخدم علاقاته الاجتماعية لبدء حياته العملية، وهى علاقات متحد فى ذات الوقت من حريته الفكرية. أقام محمد زكى عبد القادر علاقات وثيقة بأعضاء من النخبة وجيل المفكرين الأسبق طوال حياته العملية المبكرة. ففى عام ١٩٢٥، بعدما درس القانون، أصبح واحدا من صغار المحررين فى السياسة، التى وصفها بأنها الجريدة الأفضل فكريا وثقافيا وسياسيا فى تلك الفترة. وقدمه رئيس تحريرها محمد حسين هيكل، الذى يحرمه محمد زكى عبد القادر كثيرا - إلى قادة حزب الأحرار الدستوريين الآخرين، مثل حافظ عفيفى ومحمد محمود. ومع ذلك اختلف محمد زكى عبد القادر تدريجيا مع حزب الأحرار الدستوريين، ولكنه حرص على التفرقة بين مفكره الذين اعتبرهم أصدقاءه وبين آرائهم السياسية، وخصوصا بينهم وبين سياسى الحزب المحرفين.

وفى يونيو ١٩٢٨ تحولت حياة محمد زكى عبد القادر تحولا كبيرا حين تولى محمد محمود رئاسة الوزراء واتضح المول الديكتاتورية المعادية للديمقراطية فى الحزب. لم يوافق محمد زكى عبد القادر على قرار حل البرلمان لمدة ثلاث سنوات، كما احتج على موقف محمد محمود من جريدة السياسة، إذ شعر بأنه يعتبر الجريدة ملكا له يستطيع أن يتصرف فيها كما يشاء، مثلما يتصرف فى أراضيه الواسعة فى الصعيد. ومنذ هذه اللحظة آمن محمد زكى عبد القادر بأن الحزب أصبح حكرا على "البيوتات" الكبيرة التى هيمنت على نخبة الثقافة المكونة من طه حسين وأحمد لطفى السيد ومصطفى عبد الرزاق. واتخذ موقفا تقديما متشددا من طبقة عائلات كبار ملاك الأراضى ومن تصورها السياسى القائم على الوصاية، والذى قوض التجربة الديمقراطية التى بدأها سعد زغلول عام ١٩١٩ .. إذ أدت مفاهيمها المعادية للديمقراطية إلى اتجاهها لدعم القصر ومعاداة الوفد<sup>(٦)</sup>. وفى ذات الفترة تنبه محمد زكى عبد القادر أيضا إلى تدنى المحتوى السياسى فى الصحافة المصرية، إذا استغرقت السياسات الحزبية والثارات الشخصية، بدلا من أن تقدم أفكارا وأطروحات محددة<sup>(٧)</sup>. وبرغم هذه الانتقادات العنيفة استمر محمد زكى عبد القادر مرتبطا بحرية السياسة، بل وتولى تحرير السياسة الأسبوعية بعد انسحاب محمود عزمى منها محتجا.

خلال السنوات التالية بدأ أن محاولات محمد زكى عبد القادر للحصول على استقلاله قد

انتهت إلى الفشل. لمعد توقف جريدة السياسة مؤقتا، انتقل للعمل في جريدة "الشعب"، جريدة إسماعيل صدقي الذي أقام حكم القبضة الحديدية عام ١٩٣٠. وهو يقول أن الحصول على الرزق كان السبب الرئيسي لهذا القرار. ومع ذلك احتفظ محمد زكي عبد القادر بعلاقات ودية مع إسماعيل صدقي، وكانا منسجمين من الناحية الشخصية، لطفى مساعدته في الحصول على درجة الدكتوراه.

وفي عام ١٩٣١ أسس مجلة الفصول الشهرية، وقرر أن يجعلها مستقلة تماما عن الضغوط السياسية، لغرضه جزئيا عن خضوعه الشخصي لنظام الوصاية. وحصل لمشروعه هذا على دعم معاصريه: حافظ محمود ومحمود عزت موسى ومحمود تيمور. ولم يطرأ جديد على مصر محمد زكي عبد القادر إلا عام ١٩٣٦ حين أغلقت جريدة الشعب أخيرا، وكان مسرورا بتركها بعدما شهد صراعا للسيطرة عليها، بين عبد الفتاح يحيى وإسماعيل صدقي. وفي تلك الفترة بدأ يشعر أيضا ببلوغه مرحلة التضج الفكري، حيث حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي وعمره ثمانية وعشرون عاما.

وبرزت جرأته الفكرية الجديدة وسخطه المتزايد على النظام السياسي القائم حين أسس جمعية الفلاحين ونادى بإصلاح بنية مصر السياسية والاجتماعية - الاقتصادية إصلاحا كاملا. وهو المشروع الذي استقى كتاب مريت بطرس غالي، "سياسة الغد"، وبرنامج جماعة النهضة القومية. رأى محمد زكي عبد القادر أن الطور الذي افتتحته ثورة ١٩١٩ قد وصل إلى نهايته بتوقيع معاهدة ١٩٣٦، وأن مصر قد دخلت طوراً جديداً مستقل فيه أهمية النضال من أجل الاستقلال، وأن الانتباه السياسي يجب أن يوجه إلى الإصلاح الداخلي. كما يجب أن تلوب الأحزاب السياسية الكبيرة مثل الوفد، التي تجمع مختلف الطبقات والجماعات الاجتماعية، لنشأ أحزاب سياسية تمثل مصالح طبقات اجتماعية وجماعات ضغط معينة. ويجب أيضا أن يقوم النشاط السياسي من الآن فصاعداً على برامج سياسية وقضائية محددة، لتحل محل البلاغة الوطنية والتراعات الشخصية. وكان محمد زكي عبد القادر متحمسا صراحة للتصير والتقدم باعتبارهما شرطا أساسيا للحياة<sup>(٧)</sup>.

أصبح محمد زكي عبد القادر قادرا على تحقيق حلمه في الاستقلال وتنفيذ أفكاره الخاصة حين بدأ يعمل صحافيا بالأهرام في أغسطس ١٩٣٧، ويكتب عموده الشهير "لحو النور". فبذلك أصبح يعمل في جريدة سياسية غير حزبية وصار مستقلا ماليا ومهنيا وحرًا في التعبير عن آرائه<sup>(٨)</sup>. وأصبحت علاقته بأعضاء الأحزاب السياسية التقليدية أكثر فاكتر توترا، فانتقد على سبيل المثال الحزب السعدي الذي أقيم آنذاك بسبب موقفه السياسي غير المبذئي<sup>(٩)</sup>. وكان هدله من الانضمام

لجماعة النهضة القومية تأمين استقلاله الذى اعتبره شرطاً مسبقاً لتقديم برنامج ليبرالى إصلاحى.

على أية حال ظلت جماعة النهضة القومية حزباً صغيراً مغلقاً ونخبوياً برغم موقفها المتكامل والحدائى. فاقصرت عضويتها طوال الحرب العالمية الثانية على أعضائها المؤسسين التسعة الذين كانوا يلتقون بشكل غير منتظم. وحين انتهت الصفة غير الرسمية للجماعة وأصبحت منظمة لها أسس منتظمة توسعت عضويتها بالاختيار لتصل إلى ٢٣ عضواً. عقدت الجماعة جلساتها الافتتاحية الرسمية فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٤، ولكن إقرار اسمها الرسمى تطلب ستة أشهر أخرى. فأعلن فى ١٩ إبريل ١٩٤٥. واقتصر نشاط الجماعة على وضع برنامج للإصلاح الليبرالى مبنى على مسح شامل للمجتمع المصرى. وكانت تأمل فى إنقاذ المؤسسات الليبرالية التى قامت عام ١٩٢٣ عن طريق نشر نتائج دراساتها من خلال دار نشرها: دار الفصول، وعن طريق استخدام أعضائها لصالحاتهم اليرمانية، وإقناع الليبراليين الذين يشاركونهم فى تفكيرهم بتنفيذ إجراءاتهم الإصلاحية. وأكدت الجماعة على طابعها المستقل الخايد فى لانتحتها التى قصرت العضوية على الذين ليست لهم علاقات رسمية بالأحزاب السياسية القائمة، وأحطت لمحاولات بعض أعضائها لتوسيع أهدافها باقتراح تأسيس حزب سياسى عام ١٩٥٠. كما رفضت بالمثل اقتراحاً بمجذب أعضاء من كل طبقات المجتمع<sup>(١١)</sup>. وكانت عزلتها هى التى أدت إلى توقفها فى النهاية. إلا أنها برغم مناوراتها لتجنب اضطرابات الأربعينات السياسية اقترنت كثيراً من الحزب السعدى الحاكم وزعيمه محمود فهمى النقراشى. وفى النهاية دفعها فشلها فى تنفيذ برنامجها الإصلاحى، وبوادر الانتصار الوضيك لحزب الوفد فى يناير ١٩٥٠، إلى حل نفسها فى ربيع عام ١٩٤٩<sup>(١٢)</sup>.

#### • برنامج جماعة النهضة القومية :

يتضح مدى جدية الجماعة فى القيام بمهمتها، وهى وضع برنامج ليبرالى إصلاحى، من عدد الجلسات التى قطعتها فى مناقشة مختلف الأطروحات، ومن اتساع نطاق البرنامج وكثرة تفاصيله، ومن قائمة إصدارات دار الفصول التى تشرح البرنامج<sup>(١٣)</sup>.

فى ٨ يولية ١٩٤٤ أصدرت الجماعة أول برنامج برلمانى لها، بعنوان برنامج الدراسات الاجتماعية، ومن بين ٦٢ اجتماعاً عقدت بين أكتوبر ١٩٤٤ وفبراير ١٩٤٧، أى فى ذروة نشاطها، خصصت ثلاثة وعشرين منها لمجرد مناقشة وصياغة الصورة النهائية للبرنامج الليبرالى. وفى أكتوبر ١٩٤٥ صدر أخيراً برنامج من أربع عشرة صفحة، وتلاه إعلان اللاتحة رسمياً فى ديسمبر ١٩٤٦.

وتكشف اللاتحة عن الموقف العلمى المنعزل المستقل و"الخايد" الذى تغلف فى الجماعة.

فالمادة الأولى منها تعلن أن الجماعة سوف "تعمل على خلق رأى عام مستير وتوجيه الانتباه القومى إلى فهم صحيح لمشاكل الأمة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأنها سوف تقدم حلولاً لهذه المشكلات من خلال الدراسة والبحث وتقدم آراء لا يشوبها التحيز الحزبى". وتنص المادة الثانية على أن الجماعة تنسئ "صياغة برنامج يحقق آمال الأمة فى تحقيق النهضة والتقدم، ويستكمل الاستقلال السياسى والاقتصادى ويرفع مستويات المعيشة". وأخيراً نصت اللائحة على أن "الجماعة مستقلة عن الأحزاب السياسية وأن المناقشات السياسية محظورة" (١٧).

على أية حال لن يكفى تلخيص نقاط برنامج الجماعة الإصلاحى لاستخلاص نطاق منطقتها الداخلى وأهدافها النهائية وأزقها. فالهدف الذى وضعته الجماعة لنفسها هو إقامة مجتمع برجوازى فى مصر، وينبع تفرد جهدها من إشارتها للمبادئ التى تمثل جذور هذا المجتمع. فإصلاحاتها جميعاً تدور حول هدف واحد هو تحويل الشخصية المصرية بأن تفرس فى السكان الشعور بالنظام وسلوك يضاهى السلوك البرجوازى فى أوروبا الغربية. ورأت الجماعة أن هذا السلوك يقوم على الانضباط الذاتى والتنظيم الذاتى، بالإضافة لقيم الاعتدال والاجتهاد والفردية التى تصاحبها. وبكلمات أخرى تهدف الإصلاحات إلى تحويل المصريين إلى مواطنين عقلانيين فريدين، الأمر الذى يعنى من الناحية الاقتصادية أن يعملوا بكد واجتهاد فى مهن مربحة، ويمسحوا مخاطرهم ويقيموا مشروعات خاصة. ومن الناحية السياسية يتطلب هدف الجماعة أن تقوم الأحزاب السياسية بمناقشة القضايا العامة مناقشة عقلانية تركز على الموضوعات المهمة وتحقق تقدم البلاد. وبالتالي يجب أن تغلب الإجراءات الديمقراطية على الوصاية والتسلط. وبالنسبة للمجتمع ككل يجب القضاء على السلطة والتسلط بوصفهما نقيضين للعقلانية واستبدالهما بآليات ضبط أخرى أكثر شمولاً وإخلاقاً للمجتمع، وأقدر بالتالى على تحويل الشخصية بفرس هذه القيم فيها.

وإذا كانت مساهمة الجماعة فى الفكر السياسى فى مصر تتمثل فى إدراك أن المؤسسات الليبرالية والآليات الاقتصادية لن تعمل على نحو صحيح إلا بعد تحويل الشخصية المصرية، فإن هذه المساهمة كانت تتضمن مأزقاً عظيماً. فالإصلاحات التى اعتبرت ضرورية لفرس مواقف سياسى مختلف فى نفوس السكان لا يمكن أن تنفذ إلا عن طريق الدولة، وبالتالى يكون من شأنها تعزيز سلطة الدولة. وكلما زادت الإصلاحات المطلوبة كلما تضخم نطاق تدخل الدولة، وبالتالى انكمش المجال المروك لتطور المجتمع المدني. وتزداد خطورة هذه العملية فى مجتمع بدأت فيه المؤسسات المدنية بالكاد فى التمتع بقوة مستقلة. وكان من شأن إيمانهم بأن الدولة نفسها تحتاج إلى إصلاح أن يزيد تعقيد هذا المأزق، ولكنه فى ذات الوقت يقدم حلاً له. فلابد من إصلاح

مؤسسات الدولة، التي تتخللها المفاهيم العتيقة للحكم والسلطة المغروسة داخل الأمة السياسية. وبأمر الحل الليبرالي لهذه المشكلة بأن يصبح البرلمان هو المؤسسة الحكومية المركزية. فعن طريق نقل مركز ثقل السلطة من سلطة السراى الاستبدادية غير العقلانية إلى الهيئة التشريعية، كانت الجماعة تأمل فى كبح سلطة الدولة وإدماج السكان فى المجتمع وتقديم البرلمان كمرکز للعقلانية ومركزها.

وعلى ذلك يتكون برنامج التحديث الليبرالي من سلسلة من الإصلاحات التي تتفاعل فى مجالات النشاط المختلفة التي يجب (أن يُعاد) تنظيمها لضمان غرس السلوك البرجوازي. ومن حيث المبدأ لا يبدو أن الجماعة تقدم أى من جوانب المجتمع أو بقيه معزولا. فباسم التطور والتحديث اعتبرت الجماعة افتتاح المجتمع و"تنويره" (الذى يُفهم حرقا أحيانا مثل حالة الإسكان الحديث)<sup>(١)</sup> أمرا طبيعيا ومشروعا. على أساس ضرورة التعرف على السلوك التخلف فى كل دوائر الحياة وتحليله حتى يمكن إصلاحه واستبداله بسلوك مبنى على التنظيم الذاتى وقيم الجديدة والاجتهاد والمسئولية والاعتدال التي لصاحبه.

كانت محاولة تحديد الخط الفاصل بين الدولة والمبادرة الخاصة فى تحديث المجتمع أحد العناصر الأساسية المثيرة للاهتمام فى برنامج الجماعة. وترى الجماعى أن على الدولة أن تحرق المجتمع وتفتحه وتفرض عليه الانضباط والنظام بحيث يتحقق إدماج السكان فى المجتمع على مستويات الاقتصاد والتعليم والجيش. وبمجرد أن تنجح فى إخضاع السكان للانضباط الأساسى والتعليم، الأمر الذى سيمكنهم من المشاركة فى المجتمع، تتولى المبادرة الخاصة إدماج السكان فى المجتمع عن طريق المؤسسات السياسية والمشروعات الاقتصادية. ويجب أن يضمن هذا التوازن الدقيق بين المؤسسات الخاصة والعامة تأهيل السكان للبيئة الاجتماعية على نحو يضمن ترتيب وعقلنة المجتمع. غير أن نطاق البرنامج يتجاوز بكثير مجالات الحياة القديمة. كما انتقدت الجماعة المؤسسات الليبرالية القائمة بعنف لأنها لا تعمل وفقا لمعاييرها ولأنها فشلت فى إنجاز مهمة إدماج السكان وعقلنتهم، ورات الجماعة أنها أصبحت تشكل عقبة أمام تطور المجتمع بسبب تشبعها بالمعايير والعادات العتيقة السابقة للعصر وقيم الوصاية والتسلط الآفلة التي أنتجت سلوكا غير اقتصادى.

ولتحقيق فعالية الإصلاح فى مجالات الحياة المختلفة هذه. بُنيت هذه المجالات على هيئة هرم من المستويات، لكل مستوى نظمه ووظائفه التي تفرض القيم والنماذج التي تؤدى للتقدم. وتتكون قمة الهرم من المؤسسات السياسية المركزية والسياسيين الليبراليين. فهم المطالبون بنشر القيم الليبرالية بين السكان، وأن يكونوا نماذج تحذى للسلوك الليبرالي الحديث. ويحتل الفلاحون قاعدة الهرم، فهم الذين سيدمجون فى نظام القيم الجديد عن طريق بناء قرى نموذجية. وكما

(١) يشير المؤلف إلى اهتمام الجماعة بتصميم صحى لبيوت الريف بحيث يدخلها الضوء (المترجم).

وضعت الجماعة قواعد محددة للبرلمانيين والأحزاب السياسية تتعلق بتقنية النقاش وصياغة القوانين، وضعت قواعد أخرى على مستوى أدنى للفلاحين، تتعلق بإرشادهم في أمور الصحة العامة وقيمة الملكية وقواعد النظام الأساسية.

### • المؤثرات الفكرية:

لم يتضح على وجه الدقة من هم المفكرون الذين أثروا على العضوين الأكثر بروزاً في جماعة النهضة القومية، وهما مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مذكور. وبصفة عامة يمكن أن نلمس تأثير جون ستوارت مل John Stuart Mill وفيلسوف المنفعة جرمي بنتام Jeremy Bentham. ولكن ربما كان علم اجتماع إميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨ - ١٩١٧) الذي كان يدرس في جامعة فزاد الأول منذ عام ١٩٢٥ له تأثير مباشر. ولا بد أن مريت بطرس غالي قد اتصل بالفكر دوركايم إما في مصر أو في فرنسا حيث درس علم السياسة والقانون الدولي<sup>(١٦)</sup>. ومن المحتمل أن كلاهما قد أخذ عن دوركايم رفض العوامل البيولوجية والفردية والجغرافية<sup>(١٧)</sup> كمحددات للمجتمع، لصالح مدخل وظيفي سوسيولوجي يرتبط فيه كل جانب من جوانب المجتمع بكل أكبر منه<sup>(١٨)</sup>. ويحتمل أنهما أخذاً عنه أيضاً تصور المؤسسات الوسيطة التي يجب أن ينظم فيها المواطنون، لينحوا حياتهم معنى ولتبع الدولة من سحق المبادرة الخاصة، برغم أن هذه أيضاً عقيدة ليبرالية عامة<sup>(١٩)</sup>. وقد حوّل مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مذكور تصور الوعي الجماعي conscience collective الذي يعتبر حاسماً عند دوركايم في حفظ تماسك المجتمع<sup>(٢٠)</sup> إلى مفهوم "الوعي القومي"، الذي كان ارتباطه بالأخلاق والالتزامات الأخلاقية أحد الثيمات المركزية في برنامج الإصلاح الليبرالي، ولا شك إذن أن المصلحين المصريين يتفقان تماماً مع دوركايم في قوله بأن تناقص السلطة الجماعية هو أحد مصادر الفوضى الأخلاقية والاجتماعية التي تميز المجتمعات الحديثة، وأن الصراع الطبقي وعدم الاستقرار الاجتماعي يمكن أن جزئياً انهيار السلطة الأخلاقية التقليدية.. حيث تدل مثل هذه الظواهر على فشل المجتمعات في إقامة ضوابط تنظيمية جديدة تحل محل السلطة التقليدية التي قوضها التمايز الاجتماعي. وبالتالي يتميز العصر الحديث بفوضى أخلاقية واجتماعية مزمنة بسبب فشل المجتمعات بوجه عام في إقامة هذه القوى التنظيمية الجديدة<sup>(٢١)</sup>.

سوف نتفحص الأقسام التالية المنطق الداخلي لبرنامج جماعة النهضة الوطنية لتحقيق الإصلاح الليبرالي. وسوف نرى أولاً كيف اعتبرت الجماعة البرلمان نموذجاً للسياسة وتجسيدا للنظام العقلاني. وسوف تصف ثانياً الخطوط الفاصلة بين الدولة والمبادرة الخاصة، ثم مهمة الدولة في فرض الانضباط الاجتماعي وبعد ذلك ستصف طريقة خلق هوية قومية ووعي قومي. وينتهي

الفصل برنامج الجماعة لتحقيق الإصلاح الاجتماعي. ومن الأهداف المهمة لهذا الفصل تتبع تطور هذا التيار الفكري السياسى الليبرالى من نهاية الثلاثينات إلى نهاية الأربعينات. لذلك ركزت على أعمال مريت بطرس غالى، الذى كان كتابه "سياسة الغد" أول مقال سياسى ليبرالى، والذى راجع آراءه تدريجيا، خصوصا فيما يتعلق بدور الدولة<sup>(٢٠)</sup>.

### ٣- برنامج الإصلاح السياسى

#### • البرلمان كنموذج للحدثة:

يُعد كتاب مريت بطرس غالى "سياسة الغد" الصادر عام ١٩٣٨، وكتاب "الأداة الحكومية: نظام جديد وحياة جديدة"، الذى كتبه بالاشتراك مع إبراهيم بيومى مذكور، أهم كتابين لجماعة النهضة القومية عن المؤسسات السياسية. ويعتبر الكتاب الثانى مكملا للأول وتوسيعا له. وقد وُزِعَ أولا فى طبعة محدودة على السياسيين عام ١٩٤٣، ولم يمكن نشره إلا فى عام ١٩٤٥ حين رُفِعَت الرقابة على النشر، فأصدرته دار الفصول. ويقدم كلا الكتابين مفهوما للبرلمان كنموذج للسلوك الحديث.

يصف مريت غالى فى "سياسة الغد" ما يعتقد أنه مشكلة مصر السياسية الرئيسية، وهى أن المؤسسات العامة كالدمستور والإدارة الحكومية والمحاكم لا يمكن أن تعيش بغير مساندة من روح الجماعات التى أقيمت هذه المؤسسات من أجلها، ولا يمكن أن تؤدى وظيفتها إلا بتعاون هذه الجماعات ومشاركتها الفعلية<sup>(٢١)</sup>. ويحاول الكتاب أن يشرح الفجوة بينهما بالإشارة إلى أنها مؤسسات مفروضة على الجماعة لأنها مأخوذة من أوروبا الغربية وتفتقر إلى جذور أهلية. ولكن هذا لا يعنى أن المؤسسات الغربية فى حد ذاتها ليست عالمية. ففريقها فى مصر راجعة إلى أن مصر لم تكن متقدمة مثل أوروبا حين فُرضت: "وبما أن التطور التاريخى الذى حول الأحكام المطلقة إلى النظام الديمقراطى لم يكن على وجهه الكامل فى مصر، أصبح هذا النظام نظاما غريبا بيننا ومنقولا إلى وسط لم يستعد له، لم تتوفر فيه العناصر اللازمة لتغذيته". ويمكن التغلب على هذا التفاوت بخلق "رأى عام سياسى" و"منهج المصريين" "تربية سياسية واجتماعية صحيحة"<sup>(٢٢)</sup>. فلا يمكن أن تصبح الأمة متحضرة إلا بنضوج رأى العام السليم وحسن الإدراك والتربية القومية. ويؤمن مريت غالى بأن رأى العام الناضج والتربية القومية، مع قوة النظام الاجتماعى وثباته وتوفير الثروة وتنوع المرافق الاقتصادية، تشكل جميعا أسس المجتمعات الديمقراطية الحديثة مثل بريطانيا العظمى



وفرنسا<sup>(٢٣)</sup>. أما مصر فتفتقر إلى مثل هذه الأسس، وهو نقص يرجع جزئيا إلى قصور أداء النظام البرلماني.

ويتنقد مريت غالى بمحدة الأحزاب السياسية المصرية لفشلها في إدماج السكان في النظام البرلماني وفي رفع وعيها السياسي، ويتهمها بأنها "ضعيفة" و"قليلة الخبرة في الأمور العملية والديمقراطية". ويقول أنه باستثناء حزب الوفد "لا نستطيع أن نتحدث عن أحزاب مصرية حقيقية، فلا تُعرف لها نظرية معينة في دعائم الوطنية، ولا فكرة ثابتة في أساليب الحكم، ولا خطط واضحة في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي". فبدلا من ذلك يقوم النظام السياسي في مصر على "سياسة الأشخاص والأغراض"<sup>(٢٤)</sup>.

وتعكس لا مبدئية الأحزاب السياسية المصرية أيضا في اختيار مرشحين سياسيين غير مؤهلين، يُختارون عادة من الأقارب والأصدقاء، وتستخدم كلمة "الجمالة" في المؤسسات الحكومية لتدل على هذه الظاهرة. فهذه الكلمة التي تعني حرفيا الأدب واللفظ والمعاملة تتضمن الاقتدار إلى المبادئ والاستعداد للرشوة والفساد. ويعتبر المؤلفان "الجمالة" خطيرة بحيث أنها "تكاد تقضي على كل شيء في حياتنا العامة وخاصة"<sup>(٢٥)</sup>. وهي تعني في مجال السياسة الحزبية أن اختيار المرشحين (للاتخابات) يكون اعتبارا غير قائم على معايير واضحة مثل الكفاءة والشخصية والخبرة.. ذلك أن التقاليد والمؤسسات القديمة استمرت واكتسبت شكلا خارجيا جديدا وغرست نفسها داخل إطار دستور ١٩٢٣ وفي جوانب أخرى كثيرة من الحياة الحاضرة، لتقوض صفتها ووظيفتها الحديثة. وتقوم صيرورة الفساد عند المؤلفين على الدمج بين العصبية (أى العلاقات التي تقوم على القبلية) والحزبية (أى العلاقات التي تقوم على نظام تعدد الأحزاب الحديث). ويترب على تغلغل المواقف القديمة وقيم الوصاية والتبعية في الأشكال الجديدة تآكل الإجراءات العقلانية الديمقراطية الحديثة. فمثلا غالبا ما تحول روابط الدم القوية والمصالح الخاصة مناظرات المرشحين في الانتخابات إلى صدامات عنيفة، وتحول المؤتمرات الجماهيرية إلى استعراض للقوة البدنية، ويتحقق الفوز في الانتخابات بوسائل التهديد، بدلا من سيادة العقل وتوفير إمكانية الاختيار العقلاني بين خيارات مختلفة<sup>(٢٦)</sup>، ويسود التطرف والإسراف والعلو حين يكون الاعتدال مطلوبا. ويدعم الإسراف في شكل الهدايا والحشود الضخمة والاستهلاك المنافي للذوق المداهنة والوعود الخيالية بغير نية في احترامها أو وضعها في الحسبان<sup>(٢٧)</sup>. ويقول مريت غالى أن هذا الانقراض للروح العامة وعدم التقيد بالمبادئ المجردة يؤثر أيضا على الإدارة الحكومية التي تخضع لأهداف السياسيين الشخصية، بحيث تبدو كما لو كانت "ملكا للأحزاب السياسية". ولا توجد إجراءات وقواعد واضحة لاختيار وتعيين الموظفين العموميين، ولا يبدو أن أحدا يشعر بالمسئولية الاجتماعية. ولا

تقدم الإدارة الحكومية أية خدمات خلال الانتخابات، لأن "الأمر العامة والأعمال الإدارية ظل للسياسة الحزبية". وأصبح الجمهور مقتنعا بأن الحق لا قيمة له في ذاته، وأن "كل ما يعتد به هو الوساطة الشخصية والجاه العظيم". ويستخلص مريت غالى من ذلك أن "الاستبداد وعدم الاستقرار في الشئون الإدارية هما من العوامل التي تبطئ بورية الأمة السياسية وتعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادى" (٢٨).

وفى مقابل هذا النظام الليبرالى الفاسد يضع مريت غالى وإبراهيم بيومى مذكور نظاما سياسيا يقوم على ملامح واضحة محددة. فتنفصل مهمات الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحدد بوضوح، ويعتلى البرلمان القمة كاعلى مؤسسة منضبطة وضابطة. وتعتمد السياسة على الجدل العقلاني والسلوك الحديث. وفى هذا النظام يجب على عضو البرلمان بوصفه أداة المجتمع المركزية والمعبر عن إرادة السكان ألا يكتفى بإرشاد الناس وتعليمهم الإجراءات القومية والسلوك الأخلاقى (٢٩)، بل يجب أيضا أن يكون نموذجاً للسلوك: "فيسهر على مصالح العامة دون أن يدعى إليها ويرفض المطامع الشخصية مهما كان مصدرها، وينشر ألوية العدالة والسلام في دائرته، كما يدعو إلى تحقيق ذلك في البلاد كلها تحت قبة البرلمان" (٣٠). ويجب على البرلمان بالإضافة لوظيفته الأخلاقية أن يستخدم صلاحياته في الإشراف والرقابة على السلطة التنفيذية والبروقراطية.

ويتطلب قيام البرلمان بوظيفته كنموذج وأداة للتحديث أن يكتسب المكانة والسلطة التي لمثله في الديمقراطيات الأوروبية الغربية. فركز السلطة في يد البرلمان بوصفه المؤسسة الوحيدة التي تمثل السكان هو الإصلاح المركزى الذى يتوقف عليه مجمل برنامج مريت غالى وإبراهيم بيومى مذكور، وهذا بدوره يتطلب مبدأ المسئولية الوزارية مقرونا بالتخلص من غموض العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية الذى يسيئ الملك استخدامه لمصلحته الخاصة (٣١). ويدين المؤلفان هؤلاء الذين يدعمون سلطة الملك بأنهم متأثرون بالماضى وحرىصون على أن يحتفظوا ببعض "الأشكال والتقاليد وإن لم تتفق مع النظام الجديد" [الدستورى]. ويصرح المصلحان بأن هذا الوضع يعد مثلاً ممتازاً يوضح كيف أن "سلطان الماضى لم يقف عند الأشكال والتقاليد، بل جاوزها إلى المبادئ والنصوص الدستورية التى كان الأصل فيها أن تنور على هذا الماضى وتحرره من قيوده" (٣٢). ويرفض المؤلفان تعبيراً عن ثقتهما فى الديمقراطية "الأسلحة القوية عادة فى إنكار [حقوق] الأغلبية وعدم التسليم بها [وهى] ما يعلن من أن الرأى العام لم ينضج بعد" (٣٣)، ويؤكدان أن أمية الناخبين لا تكفى بمحد ذاتها سبباً للحط من قدر الديمقراطية، وأن انتهاك الديمقراطية كان دائماً خطأ الساسة الذين يمثل واجبهم فى الدفاع عنها.

ومع ذلك لن تستطيع الإصلاحات القانونية وحدها أن تحدث تغييراً عظيماً، لأن بقاء النظام البرلماني كنموذج عقلاني للسياسة يعتمد قبل كل شئ على إصلاح الأحزاب السياسية نفسها.

ليقرر مريت غالى في "سياسة الغد" أنه "لا أمل في أن تسير [الأمة] إلى الأمام ما لم يكن سيرها على ضوء البرامج المستوفاة في الأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يكون هذا العمل من صنع الأحزاب السياسية"<sup>(٣٤)</sup>. وعلى ذلك يجب أن تحل المبادئ والقواعد الواضحة محل الانتهازية والمحسوبية. فالخزنية هي الوسيلة العقلانية الوحيدة لتصريف النشاط السياسي، حيث يستطيع المتحمسون إلى حركات مختلفة أن ينظموا أنفسهم حول المبادئ والبرامج السياسية المشتركة التي يجب أن توجه نحو الإصلاح والنهضة. ولا غنى عن المرونة والتكيف "وفقا لاحتياجات الأمة" في تحقيق هذه الأهداف. وبهذا المعنى يجب أن تكون الخزنية مدرسة يتشكل فيها الوعي العام وتُبَحِّث المشاكل.

وتتضح حدائث مريت غالى وإبراهيم بيومى المذكور في تناولهما لنموذج الرجل السياسي. فعندهما "لا توجد وسيلة للشقاء سوى الخيرة"<sup>(٣٥)</sup>، وبالتالي يجب أن تكون الخيرة معيارا مهما في اختيار مرشحي الأحزاب السياسية في الانتخابات. ويدعيان أن الخيرة تحور المرشحين من التأثيرات الخارجية من قبيل التقاليد أو الوصاية، وتمكنهم من التوصل إلى قرارات أكثر عملية وحيادا، تكون بالتالي متفقة مع الصالح العام. ويجب أن تُستحدث إجراءات لتحديد مؤهلات المرشحين: "ما الرشح إلا شهادة وتزكية، شهادة أمام محكمة الرأي العام لتأييد مرشح ومساعدته على كسب قضيته الانتخابية، وتزكية من زعيم أو حزب سياسي لمن يعرض خدماته على الشعب ويعلم حسن استعداده لها"<sup>(٣٦)</sup>.

والانتخابات هي أهم وسائل غرس المثل الديمقراطية في الشعب. ويستخدم المؤلفان كلمة "المدرسة" مجازا، كما فعلا عند تناول الأحزاب السياسية، لشرح هذه العملية: "الانتخابات هي مدرسة الشعب ووسيلة تربية الرأي العام"، وهي الرهان النهائي على عقلانية النظام البرلماني. ويرى المؤلفان أن الاحترام المتبادل بين المرشحين وشعورهم بالكرامة الشخصية والاستقلال صفات ضرورية لعمل الديمقراطية، وأن الانتخابات الحرة النزيفة وحدها هي التي تستطيع أن تمنح المواطنين الشعور بمصوهم على حقوق متساوية، وبأنهم يختارون السياسة التي تنفذ. كذلك فإن الانتخابات تقوى الشعور القومي، فهي استعراض للنزعة القومية وتمثل "حجا إلى كعبة الأمة" - بعبارة المؤلفين<sup>(٣٧)</sup>. وبالتالي ليس انتهاك العملية الانتخابية مجرد جريمة موجهة لحزب معين فحسب، ولكن جريمة في حق فضيلة وأخلاق ومقومات الأمة<sup>(٣٨)</sup>.

### • تحديد مجالى النفوذ العام والخاص:

بعد تأسيس الوظيفة المركزية للنظام البرلماني كنموذج يتجه المصلحان إلى تحديد الخطوط الفاصلة بين الحكومة والمجتمع المدني وتعيين المهمات الخاصة التي يجب أن تضطلع بها الحكومة في

المجتمع. وعند هذا المصطلح بالذات تنكشف التوترات الكبرى في البرنامج الليبرالي، برغم صفته الليبرالية وتشديده على خلق مواطنة ناشئة وحكومة مسئولة. فإذا كان المشروع يعتبر إقامة مجتمع مدنى حقيقى وجماعة أخلاقية جديدة نقطتها الأساسيات، وإذا كان الانضباط الذاتى والمسئولية هما قاعدة النظام الأخلاقى الجديد، إلا أن دور الدولة إزاء المواطن المسئول بقى غامضا فى أغلب كتابات أعضاء الجماعة. فبينما طالبوا الدولة بتنفيذ الإصلاحات من أجل إقامة المجتمع المدنى إدراكا منهم لتخلف المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، حاولوا فى ذات الوقت أن يحاصروها ويحدوا من نطاق نشاطاتها.

وقد ظهر هذا المأزق قبل ذلك فى الفكر الليبرالى الاقتصادى فى تقرير بنك مصر عن الصناعة لعام ١٩٢٩. فالصناعة لم تكن تريد أن تقع تحت سيطرة الدولة بالكامل برغم اعتمادها عليها بالنسبة للحماية الجمركية والائتمان<sup>(٣٩)</sup>. وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ زاد هذا المأزق حدة نظرا لتوسع سلطة الدولة ونمو مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية. فسادت الجماعات الراديكالية مثل مصر الفتاة بتدخل الدولة بنبرات كانت تزداد ارتفاعا، وأصبح نقدها للسياسة الاقتصادية النخبوية أكثر شراسة.

ويقفز المأزق الليبرالى إلى المقدمة فى "سياسة الغد"، حين يتساءل مريت غالى عن المهمات التى يمكن أن تتولاها الحكومة. فهو يدافع عن البديهة الليبرالية القائلة بأن الدولة يجب أن تقصر دورها على تشجيع مبادرات الأفراد والجماعات الخاصة، بينما يبدو أنه يدرك فى ذات الوقت ضرورة "تدخل الحكومة فى كل مظاهر الحياة الوطنية - لا سيما إذا لحظنا تعقد الأعمال الجديدة المفروضة على الأمة وقلة مرافقتها الاقتصادية وضعف الإقدام لدى أغلب أفرادها على الشئون العامة"<sup>(٤٠)</sup>. وهو يرفض تدخل الدولة لسببين، أولهما أنه "من تلك الأوهام الشائعة... أن الحكومة إذا ما أجادت فى تصرفاتها وأصلحت طرائقها إصلاحا تاما تصبح قادرة على أن تعالج جميع نتائج الفقر الاقتصادى التى تواجهنا اليوم"<sup>(٤١)</sup>. ولثانيهما أنه من أنصار الرأى القائل بأن مطلب إعادة توزيع الدخل الذى أصبح أحد أهم دواعى تدخل الدولة غير قابل للتطبيق إلا فى أوروبا، لأن "ثروة تلك البلاد تكفى لضمان المستوى المعقول للمعيشة لجميع السكان". وهو ما لا ينطبق على الأوضاع المصرية: "فليست مصاعبنا الاقتصادية إلا نتيجة لقلة المرافق الوطنية وعجزها عن سد احتياجات الأمة"، وبالتالى "لم يكن لمسألة التوزيع إلا أثر ضئيل فى إيجاد تلك المصاعب". ويقرر مريت غالى، مسلما بتحليل كبار الملاك الإجهالى لأسباب أزمة مصر، أن "المشكلة الاقتصادية المصرية هى مع خطورتها فى غاية البساطة، إذ تنشأ عن مجرد المقارنة بين ازدحام السكان وقلة المرافق الاقتصادية"<sup>(٤٢)</sup>. والحال أن كبار ممثلى المصالح الصناعية والزراعية كانوا قد تخلوا قبل

ذلك بكثير عن الدفاع عن اقتصاديات دعه يعمل<sup>(٢)</sup>. إلا أن مريت غالى ظل ينادى، متمسكا بليبرالية القرن التاسع عشر، بأن الاقتصاد حكر على المجتمع المدني، "ولا نقترح إلا فى النادر القليل تدابير تستند إلى تدخل الحكومة فى دولاب الاقتصاد، ولا سيما فى قانون العرض والطلب، أو إذا اقترحنا هذا التدخل بفجائية الحذر والتعقل. وتجنب على الأخص الاقتراحات غير المحكمة أو السابقة لأوانها تماما"<sup>(٣)</sup>.

وبناء على هذه المقدمات ينقسم كتاب "سياسة الغد" إلى قسمين، أولهما عن مشكلات مصر العامة التى ينوى مريت غالى جذب اهتمام الجمهور إليها، مدعيا أن المبادرة الخاصة سوف تحلها. وفيه يصف ما ظلت الطبقات الحاكمة والبريطانيون يعتبرونه منذ مطلع القرن قلب مشكلة مصر الاقتصادية: التباين بين معدل نمو السكان ومحدودية موارد مصر الاقتصادية، خصوصا فى الزراعة. ويوضح الكتاب تراجع متوسط الإنتاج ومتوسط المساحة المنزرعة (بالنسبة للفرد) بسبب زيادة السكان التى يضاعف أثرها تدهور التربة وانتشار أمراض القطن والافتقار إلى نظام للصرف، ويشير علاوة على ذلك إلى انخفاض مستوى معيشة السكان منذ بداية القرن باستمرار، الأمر الذى أدى إلى تدهور صفاتهم العقلية والروحية، حيث "يبدو الاستهلاك المصرى ضئيلا إلى درجة لا تُصور" بالمقارنة بمتوسط استهلاك المواد الغذائية الأساسية فى البلاد الأخرى<sup>(٤)</sup>، فضلا عن الأمراض، كاللهاوسيا التى أصابت ٧٠٪ من مجمل السكان، فزادتهم ضعفا. ويقترح الكتاب حلا يتمثل فى زيادة إنتاج الغذاء وتحسين الإنتاجية وتشجيع توسع نظم الري والصرف وتحسين تقنيات تربية الحيوان.

والغريب أن مريت غالى، وهو عضو الطبقة البرجوازية والمصلح الحدائى، يهمل قضية التصنيع فى الثلاثينيات، ويحذر صراحة من الآمال المبالغ فيها التى يضعها البعض على الصناعة، لأنه يخشى من انعدام إمكانية التصدير بسبب المنافسة الدولية، وبالتالي لن تعوض الحكومة الخسارة الحاصلة فى دخلها بسبب تقلص استيراد المنسوجات. إلا أنه مع ذلك يدرك وجود تناقض أساسى بين انخفاض الإنتاج الزراعى ومستوى معيشة السكان وبين السوق المحلى الضيق للغاية أمام المنتجات الصناعية المصرية. ومع ذلك تتضح خصائص فكره فى هذه المرحلة فى أنه لم يستخلص من هذا الوضع أية نتيجة سوى أن "النهوض بالمرافق الزراعية هو عقدة المشاكل المصرية"<sup>(٥)</sup>، ولم يضطر المصلحان الليبراليان إلى إعادة النظر فى سياسة عدم التدخل هذه، بشأن هذه الرابطة الحرجة بين الزراعة والصناعة إلا فى النصف الثانى من الأربعينات. ففى "سياسة الغد"، كان مريت غالى

(٢) Laissez-faire, Laissez-passer: شعار الليبرالية المتطرفة، ومضمونه عدم فرض أى قيود على حركة رأس المال (المترجم).

مكتفيا باقتراح قائمة من الصناعات لتطويرها، وهى البناء والأغذية وصناعات القطن والبرزول والفوسفات والحديد<sup>(٤٦)</sup>، ولم ير للدولة دورا فى أى من هذه القطاعات الاقتصادية، نفاذاً منه بقدرة المبادرة الخاصة على تطويرها.

وإذا كان واجب الدولة فى هذا النموذج الليبرالى للتطور أن تكتفى بالقطاعات غير الاقتصادية فى المجتمع، فإن هذا لا يعنى أن تكتفى بالحفاظ على القانون والنظام. ذلك أن أحد الاختلافات المهمة للجماعة عن جيل السياسيين الليبراليين السابق، هو تكليفها للدولة بأن تلعب دورا فى خلق مواطنة مسئولة، كشرط مسبق للتطور الاقتصادى والاستقرار السياسى. فتتسع مجالات اهتمام الدولة إلى "الشئون الاجتماعية والثقافية مثل التربية القومية وإنماء الروح الوطنية التى قد تزيد أهمية وخطورة فى الواقع على المسائل الأخرى [الاقتصادية] وإن كانت لا تلفت الأنظار ولا تستوجب الاهتمام أحيانا"<sup>(٤٧)</sup>. وتأكيدا لذلك، يجب على الحكومة أن تسعى إلى مشاركة الجمهور لها، فبذلك "تساعد على تكوين الروح القومية بين الجمهور" وتدع الموظفين يفرغون لمهامهم. وحين يطبق برنامج الإصلاح الحكومى، يكون هدف برنامج الإصلاح الليبرالى قد تحقق، فـ "يقدم كل فرد واجبه الوطنى عن طيب خاطر ودون حاجة إلى إزاع أو رقيب"<sup>(٤٨)</sup>. وعلى ذلك تتبع أهمية التدخل الحكومى من ضرورته لإقامة مجتمع ليبرالى منظم ذاتيا.

#### • الانضباط الاجتماعى:

أفرد مريت غالى ثلاثة مجالات لدور الدولة: الصحة العامة والتعليم العام والسكن. والمجال الأخير هو الأكثر إثارة للانتباه، لأن الصحة والتعليم كانا بالفعل محل اهتمام العناصر الأكثر وعيا فى جيل الليبراليين الأكبر سنا منذ نهاية الثلاثينات، وخصوصا التعليم<sup>(٤٩)</sup>. ومع ذلك تختلف أهداف مريت غالى فى شأنهما عن الجيل السابق، فهو يعنى بالصحة والتعليم كسبيلين يؤديان إلى "التقدم الاجتماعى" وحفز "الروح القومية" عند كل السكان - وخصوصا الطبقات الدنيا بالطبع - وهى المهمة التى أصبحت عندهما مسئولية الحكومة الأولى. ففى مجتمع وظيفى تعتمد فيه كل الأطراف على بعضها البعض، يجب أن تُدمج هذه الطبقات الأدنى فى المجتمع، بإدماج مجالات الحياة الخاصة هذه، وأن "تنحضر". فعلى التعليم أن يفتح أذهان السكان لمهام سياسية معينة ويدمجهم عقليا فى المجتمع، كما تُعد الصحة شرطا مسبقا للتطور الاقتصادى والاجتماعى. أما السكن فهو وسيلة لتربية السكان على التصورات الأساسية للسلوك الحدائى إلى جانب توفير المأوى. ويمكن أن تستخدم هذه المجالات معا لتحقيق إدماج السكان اقتصاديا واجتماعيا فى الإطار الليبرالى البرجوازى.

ويُعد القسم الذى يتناول السكن فى كتاب "سياسة الغد" أكثر أقسامه إثارة وجدة، ففى مقدمته تتلاقى بمجمل أهداف البرنامج الليبرالى. فالسكن بوصفه رأس الخربة فى تحقيق أهداف الحكومة التمديدية "هو أحد المشكلات ذات الأولوية التى يجب أن تجذب انتباه سلطات الدولة وتلقى رعايتها". ويعدد مريت غالى - مؤكداً بالبنط الأسود - أسس سياسة السكن الليبرالية كالآتى: ١ - "السكن عنصر أساسى فى معيشة الإنسان وعلامة حقيقية على ثروة السكان ورعايتهم". وهو بالإضافة إلى ذلك: ٢ - "رمز لا يخلد لمستوى معيشة الشعب الاجتماعى ودرجة حضارته القومية". وفوق ذلك: ٣ - "يُعتبر إصلاح شئون السكن وسيلة قوية التأثير لتغذية الشعور القومى فى صفوف الأمة عامة وعند أهل الريف بوجه خاص". والأكثر من ذلك: ٤ - "أن الدار إذا ما عزت على المرء وكانت موضع اهتمامه وفخره ساعدته على إدراك النظام الاجتماعى واحترام حقوق إخوانه ومواطنيه". وبذلك: يُوجد السكن "فى نفسه الروح القومية". وأخيراً: ٦ - "لا ريب أن الأمة المصرية تخطو خطوة واسعة فى سبيل الرقى والثبات الاجتماعى لو تمكنت من تجنيد أحوال المعيشة المنزلية فى المدن والقرى مع مراعاة شروط الصحة والراحة فيها".<sup>(٥٠)</sup>

لغند مريت غالى تعكس ظروف السكن السائدة تأخر المجتمع المصرى التقليدى. لطبيعة السكن المفلقة تحول دون مشاركة الفلاحين فى مجتمع حدائى وتُعوّلهم إلى مواطنين حدائيين بتأثير جهود النحضر التى تقوم بها الدولة: "تتكون ألوف القرى والغرب التى تعيش فيها أغلبية الشعب العظمى من منازل ضيقة، واطنة، مبنية بالطين، وأحياناً باللبن بغير لياسة ولا دهان، خالية من الأثاث، محجوبة عن أشعة الشمس المنيرة المظهرة. ويخصص جزء من المنزل على ضيقة للبهائم فىنام الفلاح وأسرته بالقرب منها ومن روثها. وتتلاصق المنازل بعضها إلى جانب بعض بدون نظام ولا تخطيط ولا مرافق"<sup>(٥١)</sup>. ولا يقتصر نقد مريت غالى على الريف، بل يمتد إلى إدانة ظروف السكن فى الأحياء الفقيرة فى المدن الكبرى وعواصم المديرىات والمراكز الصناعية<sup>(٥٢)</sup>.

وكالعادة لا تُعتبر الإدارة الحكومية "خبر أداة للقيام بالعمل الإنسانى الذى أضحى ضروريا لرفع مستوى المعيشة المنزلية فى المدن والقرى"، تُسند مهمة تخطيط وتنفيذ برنامج إعادة البناء إلى "أداة مستقلة"، هى "المعهد الوطنى للبناء والتجديد" الذى يجب أن يتمتع باستقلال عن الإدارة الحكومية يماثل استقلال مصلحة السكك الحديدية، تشرف عليه لجنة من ممثلى الوزارات وملاك الأراضي والشركات والجمهور. وبذلك "يستقل" - بتعبير مريت غالى - المعهد وخطه عن "قلب السياسة"، كما يضمن تشكيله أعلى مستوى للكفاءة، حيث أنه "لا يلزمه عدد كبير من غير الفنين". ويكشف مريت غالى طبيعته كمهندس اجتماعى حدائى حين يؤكد على أن "الصفحة

البضاء التي يخلقها الحريق" تشكل أفضل فرصة لتنفيذ خطط المعهد؛ فيقول أن على المعهد أن يتنزه فرصة احتراق بعض القرى كل عام، ليتولى "إنشائها على طراز حديث يتفق وحاجة التقدم الاجتماعي في بلادنا". وتقدم مشروعات استصلاح الأراضي فرصة مماثلة<sup>(٥٣)</sup>.

ويتضح مدى اتساع ملطة مؤسسة شبه حكومية مثل المعهد الوطني للبناء والتحديد في التدخل في أدق تفاصيل حياة القرية اليومية من عرض مريت غالى للقرية الحديثة التي يجري تصميمها بهدف التحكم والنظام. فالقرية النموذجية - حتى تتجنب التصميم المثل القائم على شبكة المربعات - يجب أن تتجمع حول ميدان صغير "تتفرع منه شبكة الشوارع والمنازل". ويجب أن يكون هذا الميدان "مركز الحياة في القرية أو العزبة"، باحتوائه على الخدمات العامة الأساسية مثل طلمبة الماء النقي ومفصل عام لغسل الأبواب والحرق المختلطة وحوض لسقي الماشية. وبهذا يؤدي الميدان دوره كمكان "لواصله الإرشاد الاجتماعي ومراقبة النظافة والنظام [وهي أمور] من شأنها أن توجد في مكان تلك القرية المجددة شيئاً من شعور الفخر بقريتهم ومنازلهم وتحملهم على الاهتمام بنظافتها ونظامها". ويهدف هذا الإشراف إلى المساعدة على "إنماء الروح القومية والشعور بالواجب الاجتماعي". ولذلك لا ينتهي عمل المعهد بانهاء بناء القرية، إذ يجب أن تشمل واجباته مراقبة المعيشة المنزلية والحياة الاجتماعية، بل يهتم أيضاً "بأثاث المنازل القروية ويسهل على أهالي الريف الحصول عليه وعلى الأدوات المنزلية اللازمة لهم". ويجب أن يطبق ذات النهج على الأحياء الصناعية. فعلى الشركات الصناعية، بعد تشجيعها على بناء وحدات سكنية للعاملين، أن تنشئ "عزب المصانع" وفقاً للقواعد الحديثة، بحيث تشمل مفسلاً عاماً وصيدلية وساحة للرياضة، وأن تكون على مثال الضواحي، وتخطط وفقاً لنموذج "المدن الحديقة". وبذلك، يقول مريت غالى، "تتجنب عزل أهل العمل وزحامهم في الأحياء الخاصة بهم، مما يولد عندهم الشعور بالتفريق بين طبقات الأمة، ويحملهم على عدم الرضا بالنظام الاجتماعي"<sup>(٥٤)</sup>.

### • تربية الشعور القومي:

إلى هنا، رأينا كيفية عمل برنامج مريت غالى الإصلاحى بدءاً من مستوى تحديد المفاهيم المجرد إلى مستوى التنفيذ التفصيلي الدقيق. ورأينا كيفية تقسيم مجالات النفوذ بين الدولة والقطاع الخاص بترك الحقل الاقتصادي للمبادرة الخاصة ومنح الدولة المستولية عن تحضر السكان، وكيف أوكلت بعض القطاعات مثل السكن إلى الدولة، وكيف سُمح لمؤسسات شبه حكومية بالتدخل بدرجة كبيرة في حياة الفقراء اليومية في الريف والمدينة، بهدف إخراجهم إلى العراء وإدماجهم في الحياة القومية. وتكتمل مهمة الدولة في إدماج السكان بتأسيس الإجماع القومي واكتساب السكان "للشعور القومي" الذي يُعد أحد المكونات الرئيسية للرأى العام الناضج، والسلوك



الديمقراطي أيضا. ويؤكد مريت غالى أن الشعور القومي "يعتمد على اتحاد ملايين الأشخاص في روح واحدة وغايات مشتركة فيلتف حوله [أى الشعور القومي] الأفراد والأسر والطبقات والطوائف وتكون كتلة متحدة وجسما واحدا؛ لتتحول الجماهير من كتيبة غير منتظمة إلى مجموعة ذات نظام خاص"<sup>(٥٥)</sup>.

ويشير مريت غالى إلى أن مشكلة مصر هي عدم تطور مفهوم وحيد للأمة وعدم مشاركة قطاع واسع من السكان في مثل هذا المفهوم الذى يعد أساس الشعور القومي. فعلى بعد ثورة ١٩١٩ "لم تنتشر الروح الوطنية انتشارا كاملا بين جميع طبقات الشعب وأفراده". وبصفة خاصة لا يشارك أهل الريف في الحياة الوطنية للبلاد، "ولا يتفعون بما قد يعثه الشعور القومي في القلوب من النشاط والحماس، وكان لا وجود لهم في الواقع من ناحية الحياة القومية الصحيحة. أما حق التصويت السياسى المعترف به للجميع فإنه لم يقد كثيرا حتى اليوم في تربية عقلية الشعب... وفي الحقيقة لا تساعد كثرة الأمين على نشر الأفكار الوطنية بين أهل الريف... وانخفاض مستوى معيشتهم وفقرهم وسوء حالهم الصحية تدعهم غير قادرين على الاهتمام بالشئون العامة". كذلك لا يساعد ضعف الروح العسكرية ولا الانقياد إلى روح الخدمة بين أعضاء الطبقات المتعلمة على نشر الشعور القومي"<sup>(٥٦)</sup>.

ويشارك بذات القدر في تدمير تطور الشعور القومي التباعد الشديد بين مفاهيم الوطنية المختلفة عند الإنتليجنسيا المصرية، بدرجة قد "تمس دعامة المستقبل القومي". وبصفة خاصة يهدد هذا التباعد المؤسسات الليبرالية "مع انتشار التعليم، لأنه سينقل هذا التباين إلى الأمة جمعا، ويمتد الاختلاف الموجود بين المثقفين إلى دائرة أوسع هي دائرة الشعب بأسره". ويدين مريت غالى كل الأيديولوجيات السياسية القائمة لأنها تهدد تأسيس الشعور القومي ويرى أن خللها الأساسى يتمثل فى أحادية الجانب والانقائية، لأنها تركز على جانب واحد من جوانب تاريخ وشخصية مصر على حساب الكل"<sup>(٥٧)</sup>.

لم تكن هذه المرة الأولى أو الأخيرة فى تاريخ مصر السياسى والثقافى التى يتجه فيها البحث عن حل للصراعات الأيديولوجية إلى تكليف "مؤرخ قادر كفاء" بإعادة كتابة التاريخ الوطنى وتقديمه إلى القارئ فى "قالب واضح دقيق"<sup>(٥٨)</sup>. وها هو مريت غالى يقرر، انسجاما مع المنحنى الموضوعى العلمى لجماعة النهضة القومية، أنه "يجب علينا [إذن] أن نحدد العوامل المختلفة التى تؤثر فى الشعور القومي، وأن نرسم فى جلاء الغاية التى يرمى إليها". وللوهلة الأولى سوف يبدو الأمر وكأن مريت غالى يراجع إلى التقليد التاريخى عند الجيل السابق، والذي يجعل المؤرخ يعرف الخصائص الأساسية للمصريين باعتبار أنها متجسدة فى الشخصية المصرية الخالدة. ولكنه فى الواقع الأمر لا يراجع على نحو بسيط. إلى هذه التصورات المستهلكة لأنه واع تماما بحاجة الليبرالية الملحة

إلى صياغة تفسير شامل للعلاقات التاريخية بين مصر وأوروبا الغربية بحيث يقدم بديلا مقنعا للنزعين الوطنية والإسلامية عند مصر الفتاة والإخوان المسلمين. فيتحه، على العكس، إلى تفسير العلاقة المعقدة بأوروبا الغربية و"خطر فقدان العزيمة الروحية والقومية" بحالة الانحطاط المادى والأدبى فى مصر خلال الغزو الأجنبى فى بداية القرن التاسع عشر. ومع أنه يقر بأن تبنى الفكر الغربى بشكل غير نقدى قد "صرفنا إلى حد ما عن ماض لا نستطيع تجاهله"، فإن يرى أن النفوذ الأوروبى ليس ضارا بحد ذاته، وإنما ترجع قوة تأثيره فى بداية الاحتكاك بالغرب إلى ضعف أحوال مصر. ويقارن ذلك بحالة "الجسم السقيم الذى لا يستطيع أن يتعرض للشمس والهواء والحركة لأن تأثيرها قد يضره، فى حين أنها تفيد حياته وغوه فى الأحوال العادية". وبالتالي يستنتج أنه "يجب إذن مساعدة الأمة وتشجيعها على إدراك الفكرة الوطنية بأكملها كى تصبح قادرة على الانتفاع بالتقاليد الأجنبية وتقبل أثرها بغير خطر ولا خوف من زوال أوصالها القومية أو ضعفها... أما المقاومة العمياء لكل ما يهيننا من الخارج، فلا نال منها شيئا سوى الأحوال بعجزنا والانقطاع عن سير العالم وحركته" (٩٩).

وفى السجام كامل مع نزعه العقلية ومع كوزموبوليتانية النخبة المصرية، جاء تعريف مريت غالى لشخصية مصر الوطنية عرضا وكان فاقدا لأى جوهر، وتوضح غرابة ذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن المقصود بهذا التعريف تعبئة السكان ووضع بديل لأيديولوجيات الحركات ذات النزعات القومية والإسلامية فبرغم تأكيد على وجود الأمة المصرية كما تتمثل فى التاريخ واللغة والدين والأدب، وبرغم تصريحه بأننا "لا نعرف فى جوهر شعورنا الوطنى بالانتماء إلى شرق أو غرب"، فإن مصر تتميز عنده بأنها متفحة، وهذله هو:

أن تعمل دائما على أن تكون فى المستقبل كما كانت فى الماضى نقطة اتصال ومزج للمملكتين التى لها صلة بشواطئ البحر الأبيض المتوسط. ورسالتها إلى العالم أن تذكر موقعها الفريد وتجد فى تقريب البلاد وربط الشعوب، وتبذل كل ما فى وسعها لدوام الابد للنظامى والفكرى بين أوروبا وآسيا وأفريقيا (١٠٠).

## ٤- برنامج الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى

### • نظام اجتماعى جديد:

لأشك أن أطروحة الإصلاح الزراعى هى أشهر أقسام برنامج جماعة النهضة القومية الإصلاحى. فحين صاغت الجماعة برنامجها الإصلاحى الإجمالى عام ١٩٤٥ كانت الأوضاع السياسية والاجتماعية المتدهورة قد أوضحت لأغلب الليبراليين استحالة قصر الإصلاحات على

"تخضر المجتمع عن طريق تقديم نماذج تحتذى للسلوك ومراقبة الطبقات الأدنى وغرس الشعور القومي. فالآن يجب أن يشمل الإصلاح البناء الاجتماعي للمجتمع إذا أريد تحقيق النشال الليبرالي للمجتمع المنظم ذاتياً. وقد جرت العادة على دراسة خطة الإصلاح الزراعي للجماعة على حدة، أو بالمقارنة مع خطط الإصلاح الزراعي الأخرى"<sup>(٦١)</sup>، إلا أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف الحدائث الذي ميّز مواقف معظم أعضاء الجماعة، وخصوصاً موقف مريت غالي. فمن حيث المعنى يتبدى هذا الموقف في فكرة ضرورة تغيير العلاقات السائدة في الريف طبقاً "للحاجات الجديدة للأمة"، بنفس طريقة تغيير الدستور أو قانون العقوبات للوفاء بهذه الحاجات. فالجمع المصري لا يستجيب لمعايير التطور (الكونية / الغربية) وبالتالي يجب أن يجعله "أكثر انسجاماً مع روح العصر ومتطلباته"<sup>(٦٢)</sup>. ولا ترمي هذه العبارة إلى نزع الشرعية عن النظام الحاكم، لأن الجماعة تعتقد أن المؤسسات الليبرالية ستقام عن طريق مدها داخل السياق القائم، ولكنها تسجل بالفعل المرة الأولى التي اتهم فيها الليبراليون النظام الاجتماعي وطالبوا بإصلاحه وناشدوا الدولة أن تقوم بمسئوليتها في "تحقيق العدالة الاجتماعية"<sup>(٦٣)</sup>. كذلك تؤدي هذه العبارة، عن غير قصد، إلى تضام التوتير الأساسي في برنامج الإصلاح الليبرالي بين نموذج النظام الأخلاقي الذي يقوم على المبادرة الخاصة والإجراءات الديمقراطية العقلانية وبين الدولة كمؤسسة تنظيمية وتدخلية. فمع النمو المتواصل لسلطة الدولة ينتج تنفيذ النموذج الليبرالي للديمقراطية البرلمانية واللعب الحر لقوى السوق إلى التقهقر أكثر فأكثر نحو المستقبل.

لقد أعلن كتاب مريت غالي: "الإصلاح الزراعي: الملكية، الإيجار، العمل"<sup>(٦٤)</sup> الذي نشر عام ١٩٤٥ ضرورة إصلاح البنية الاجتماعية - الاقتصادية الزراعية. وتعتبر أفكار الكتاب عن مجمل أعضاء الجماعة، حيث أنهم ناقشوا مناقشة مستفيضة واعتقوا ما ورد به. وهذه مسألة في غاية الأهمية، لأن غالبية أعضاء الجماعة ينتمون إلى طبقة كبار الملاك التي اعتبرها الكتاب العقبة الأساسية أمام التقدم، حيث أدانهم الكتاب لضعف سيطرتهم على المناطق الريفية وتراجعهم عن أداء "رسالتهم التي هي واجب كل مالك أرض في البقاء بين أهله والمشاركة في حياتهم وثقافتهم"<sup>(٦٥)</sup>. لقد أصبحوا ملاكاً غائبين يتعاملون مع أراضيهم كمجرد نوع من أنواع الاستثمار وفقدوا اهتمامهم بالمجتمع الريفي ذاته، وبالتالي فإنهم لا يساهمون في تخضر السكان، بل أصبحوا عقبة أمام تقدم سكان الريف اجتماعياً، بالحيلولة دون استفادتهم من إجراءات التخضر التي تقوم بها الدولة. كذلك فإن وجودهم ذاته يمنع تطور الطبقات الاجتماعية الأخرى: "إن ملكية الأرض الكبيرة هي شكل للملكية لا يستجيب لظروفنا الخاصة، فالعزبة الكبيرة الواحدة تجرد مئات الأسر الريفية من حقها في الاستقلال الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي"<sup>(٦٦)</sup>. ويتطلب الأمر إقامة بنية

اجتماعية ريفية جديدة تستطيع أن تحفظ النظام الاجتماعى وتسمح بإدماج السكان فى مجتمع ليبرالى جديد. وترى الجماعة أن تحقيق ذلك يعتمد على تكوين طبقة وسطى ريفية جديدة تكون بمثابة "العمود الفقري" للمجتمع وتدعم مبادئ الديمقراطية الأساسية.

ويربط الكتاب صراحة بين التفاوت فى مستوى المعيشة والفقر والتطور الاقتصادى وبين التطور المشوه للملكية الأرض، الذى يتبعه مريت غالى خلال نصف القرن السابق على صدور الكتاب، والذى يمكن تلخيصه كالآتى:

١- استقرت ملكية الأرض الكبيرة (أكثر من خمسين فداناً)<sup>(٦٧)</sup>، بين عامى ١٨٩٦، و ١٩٤٢ حول رقم ٢,١٦٢,٠٠٠ فدان (أى ٣٧٪ من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية).

٢- وخلال نفس الفترة تضاعفت المساحة الكلية للملكية الأرض الصغيرة (أقل من خمسة أفدنة) من ٩٩٣,٠٠٠ إلى ١,٩٢٩,٠٠٠ فدان، أى من ٢٠٪ إلى ٣٣٪ من مجمل مساحة الأراضى الزراعية.

٣- كانت النتائج أسوأ من ذلك، لأن مساحة ملكية الأرض الصغيرة التى تقل عن فدان واحد ازدادت من ٣٦٤,٠٠٠ فدان عام ١٨٩٦ إلى ٧٢٤,٠٠٠ فدان عام ١٩٤٢، كما زاد عدد الفلاحين المالكين لهذه الرقع الصغيرة فى ذات الفترة من ٧٨٢,٠٠٠ فلاح إلى ١,٧٧٩,٠٠٠ فلاح.

٤- انكمشت ملكية الأرض المتوسطة (٥-٥٠ فداناً) قليلاً فى هذه الفترة، من ١,٨١٦,٠٠٠ إلى ١,٧٦٥,٠٠٠ فدان.

٥- زاد الضغط على الأرض بسبب نمو السكان من ٩,٥٠٧,٠٠٠ نسمة عام ١٨٩٦ إلى ١٧,٨٢٧,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٢، بينما كانت الزيادة فى مساحة الأرض الزراعية قليلة؛ من ٥,٥٥٥,٠٠٠ فدان إلى ٥,٨٥٨,٠٠٠ فدان<sup>(٦٨)</sup>.

ومن خلال هذه الأرقام يستنتج مريت غالى أن الفقر قد تزايد بدرجة تنذر بالخطر، على أساس أنه اعتبر كل قطع الأرض التى تقل عن ثلاثة أفدنة عاجزة اقتصادياً عن إعالة أسرة من ستة أفراد. وكان الضغط الشديد على الأرض لصالح كبار الملاك، حيث رفعوا الإيجارات إلى مستويات غير مسبوقة، بينما اضطر سكان الريف المتزايدون ممن لا يملكون أرضاً إلى بيع عملهم مقابل أجر زهيد.

وربما كان التطور الأكثر أهمية فى الفكر الليبرالى هو الربط المباشر الذى أقامه مريت غالى بين الإصلاح الزراعى والتطور الصناعى، والذى لم يستطع أن يتبينه حين كتب "سياسة الغذاء". فهو

يدرك الآن ضرورة تكامل الصناعة والزراعة وتكيفهما معاً لتحقيق تطور اقتصادى واجتماعى متوازن. وبالتالي تهدف الإصلاحات عموماً إلى الحد من ملكية الأرض الكبيرة وحفز انتقال رأس المال من الزراعة إلى الصناعة وخلق فرص عمل فى الصناعة لاستيعاب فائض سكان الريف وضمان إيجارات وأجور معقولة بتقليل الضغط على الأرض. ويقرر مريت غالى أن تدخل الحكومة ضرورى لتحقيق أى من هذه الأهداف<sup>(٦٩)</sup>.

ويبقى التساؤل عن الإجراءات التى يجب أن تتخذها الحكومة وما إذا كان المجتمع المدنى سيظل يحفظ بقدر من الاستقلال الذاتى. وهناك تساؤل آخر لا يقل أهمية عن وضع كبار الملاك، لأنهم يشكلون الطبقة الحاكمة فى مصر برغم وصمهم بأنهم عقبة فى وجه النمو. ويجب مريت غالى مؤكداً على خصوصية الشخصية المصرية وضرورة إتباع مدخل عملى<sup>(٧٠)</sup>. فالإصلاح الزراعى يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن "الأرض تلعب دوراً مهماً فى الحفاظ على النظام الاجتماعى وتعزيز وترقية النهضة القومية فى كل جوانبها"<sup>(٧١)</sup>. وبالتالي يناشد مريت غالى شعور الطبقات المالكة للأرض بالمسئولية الاجتماعية: "على جيلنا أن ينشغل بذلك ويضحي بنفسه أحراراً للأمة وتنفيذاً لواجباتنا"<sup>(٧٢)</sup>. وفوق ذلك يجذ التعاون بين الحكومة والمبادرة الخاصة محطلة فى شركات استصلاح الأراضى<sup>(٧٣)</sup>. كما يجب أن تكون الإصلاحات تدريجية، فهو يتصور تحولاً اجتماعياً ينفذ خلال فترة زمنية طويلة تكفى كمهلة لتكيف خلالها الطبقة الحاكمة وتصلح نفسها وفقاً لخطوط النموذج البرجوازى الذى وضعته لها الجماعة. فبدلاً من أن تكون طبقة كبار الملاك عبئاً اقتصادياً لتبذيرها وإسرافها، وعبئاً اجتماعياً بذات القدر بإعاقة أداء الديمقراطية البرلمانية، أمامها أحد خيارين: إما أن يصبح كبار الملاك مستثمرين زراعيين حقيقيين، يقولون رفع كفاءة وإنتاجية الزراعة، وإما أن يستثمروا أموالهم فى الصناعة ويتحولوا إلى برجوازية صناعية<sup>(٧٤)</sup>.

إلا أن الجماعة برغم جرائها الشديدة فيما أوردته من حجج، تقدمت بإصلاحات طفيفة للغاية. ف فيما يخص إعادة توزيع الأرض تتلخص الإصلاحات فى الآتى:

- ١- ستوفر برامج استصلاح الأراضى الحكومية ٧٥٠,٠٠٠ فدان بحلول عام ١٩٧٠، منها ١٥٠,٠٠٠ فدان مستصلحة بالفعل وجاهزة للتوزيع و ٣٠٠,٠٠٠ مستصلحة سنوياً.
- ٢- ١٠٠,٠٠٠ فدان تمتلكها شركات استصلاح الأراضى يجب أن توزع على الفلاحين.
- ٣- ٥٠,٠٠٠ فدان سيوفرها إلغاء الوقت الأهلئ.

ويبلغ مجموع ذلك ١,٠٥٠,٠٠٠ فدان يمكن أن توزع على ٣٥٠,٠٠٠ من صغار الحائزين لمساحات تقل عن خمسة أفدنة. ويعنى ذلك أن "يحصل مليون إلى مليون ونصف المليون من سكان الريف (تكون العائلة من خمسة أفراد) على الاستقلال الاقتصادى والمعايير الضرورية للاستقرار

الاجتماعى لتكوين طبقة متماسكة من صغار الفلاحين<sup>(٧٨)</sup>.

على أية حال، كان الإجراء الأكثر أهمية وإثارة للخلاف هو توزيع أراضي العزب الكبيرة. فقد اقترح مريت غالى وضع حد أقصى للملكية يبلغ مائة فدان. ولما كان يعتبر المصادرة "تديبرا عنيفا" جدا، فإنه أسند تحقيق الهدف إلى الوسائل الطبيعية، أى قوانين الميراث... فكل من يملك أكثر من مائة فدان لا يُسمح له بشراء الأرض، وبذلك يعمل الميراث على تقسيم العزب الكبيرة بمرور الوقت. كما تشجع الضرائب التصاعدية كبار الملاك على بيع أراضيهم واستثمار أموالهم فى الصناعة. ويستند كل ذلك إلى مقدمة منطقية تقول "إننا نريد إصلاحا وتحويلا وليس ثورة واستبدال النظام".

وإذا كانت قوانين الميراث تستخدم فى شأن كبار الملاك لتنفيذ الإصلاح الزراعى، فيجب تحييد آثارها بالنسبة لصغار الملاك نظرا لميلهم لطغيان حيازاتهم. فهناك ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان، تصل إلى خمس مساحة الأرض الزراعية، مفتة بالفعل إلى ملكيات تقل عن ثلاثة أفدنة وبالتالي يدعو مريت غالى الدولة إلى إتباع المزارعين بيع هذه المساحات غير الاقتصادية أو تجميع الحيازات الصغيرة إذا كانت مفتة فى قطع متباعدة، كما يدعوها إلى شراء أنصبة الورثة الذين تقل حيازاتهم الموروثة عن ثلاثة أفدنة، وإنشاء صندوق لهذا الغرض، ومطالبة الورثة الكثرين الذين سيفقدون الأرض بالاستقرار فى الأرض المستصلحة حديثا<sup>(٧٩)</sup>. ويؤكد مريت غالى أن هذه الإجراءات تخدم الصالح العام، لأن "واجب الحكومة فى الاهتمام بالمتجمع هو توفير أرض زراعية لأكثر عدد ممكن من المزارعين<sup>(٨٠)</sup>".

وربما كان الإجراء الحاسم، والذي ربما كان أكثر الإصلاحات الليبرالية أهمية، هو وضع حد أقصى للإيجارات و/أو أدنى للأجور. لأنه يجد بشكل فعال من سلطة كبار الملاك على سكان الريف. فلا يجب أن يتجاوز إيجار الأرض ضعف ضريبتها، ويجب أن تُحدد الأجور بنسبة من الإنتاج<sup>(٨١)</sup>. ويقترح مريت غالى أن يمنح القانون تأجير أكثر من عشرة أفدنة لشخص واحد لمواجهة تغيب كبار الملاك واستخدام الوسطاء بتأجير مساحات كبيرة لهم ليعيدوا تأجيرها إلى حائزين صغار<sup>(٨٢)</sup>. كما يجب ألا تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات لتسكين الحائز من التخطيط وتحسين خصوبة التربة<sup>(٨٣)</sup>. ويقدر مريت غالى المدة التى تحتاجها الإصلاحات حتى تؤتى ثمارها بخمسة وعشرين عاما. ستزيد أثناءها الحيازات الصغيرة بنسبة ١٢٠٪ وتقلص الحيازات الكبيرة إلى النصف وتظل الحيازات التى تقل عن ثلاثة أفدنة على حالها<sup>(٨٤)</sup>. غير أن الأثر الأخطر هو تكوين طبقة وسطى جديدة وتشجيع الصناعة التى سيفتح لها هذا الإجراء سوقا جديدة.

### • نفوذ جماعة النهضة القومية:

يعد برنامج جماعة النهضة القومية بالدرجة الأولى محاولة من جانب قطاع صغير من الطبقة الحاكمة لتغيير المجتمع من أعلى عن طريق توسيع قنوات الديمقراطية الليبرالية القائمة حتى تدمج المجتمع وتتم السيطرة عليه من خلالها. واستخدمت الجماعة لغة خطاب القانون الوضعي وحكم القانون العقلاني. فالتغيير سيقُود بطريقة منظمة من خلال البرلمان وباستخدام الخطاب العقلاني القائم على الحجج والحجج المضادة. وتكمن راديكالية الجماعة في إدراكها أن إيجاد المجتمع الليبرالي يتطلب إصلاح المجتمع المصري إصلاحاً شاملاً. ولذلك رفضت النمط السياسي القديم القائم على الوصاية والموالة. وإذا كان مريت غالي (وغيره) قد دعم الجماعة القبطية وتقاليدها، فإنه شجب تماماً خطاب الأصالة وعواقبه الاجتماعية والسياسية الضمنية المحافظة.

وتمكن نقطة ضعف الجماعة في تمويلها على قيام النخبة الحاكمة بتحويل نفسها. واضطرت بسبب عجزها عن تأسيس حزبها السياسي الخاص واستخدام الضغط السياسي. إلى الاعتماد على سلطة حججها في إقناع كبار الملاك ورجال الصناعة بضرورة تغيير المجتمع، بينما كان هؤلاء يلهثون خلف خطاب الأصالة ويتطلعون إلى وسائل سلطوية لاحتواء صعود الطبقات الجديدة. وفي هذا الصدد أهملت الجماعة مسائل مهمة. فمن ناحية أهمل برنامجها تماماً صعود الثقات العمالية المستقلة، ولم تشارك في أي وقت في عملية تجذر الحركة الوطنية التي تلت الحرب العالمية الثانية. لدرجة أن مريت غالي اعتبر عام ١٩٤٦ الذي شهد أعنف صدام بين النظام والحركة الوطنية الراديكالية عامًا ضائعًا، لأنه شد الانتباه إلى المسألة الوطنية على حساب الإصلاح الداخلي<sup>١٤٤</sup>. فالجماعة لا تربط هاتين القضيتين ببعضهما، لأن الاستعمار لم يكن له عندها مضمون سلبي من الناحية الاقتصادية. إذ التفتي أعضاؤها خطي الجيل الليبرالي السابق في الإيمان بالأهمية الحاسمة للاستثمارات الأجنبية في تغيير المجتمع المصري. وعلى أية حال، كان من شأن فشل الإصلاح الليبرالي اتجاه السياسة المصرية المتزايد إلى التجذر وإبراز ضعف الإصلاح الليبرالي العقلاني بأشد الوضوح.

وتتطلب أية محاولة لتحديد مدى نفوذ جماعة النهضة القومية البدء بالتمييز بين نفوذها العسلي في مختلف المجالات السياسية من خلال ممارسات أعضائها وأنصارها، وبين نفوذ البرنامج الليبرالي ككل في الفكر السياسي آنذاك. ففي الناحية العملية لم تتمتع الجماعة بنفوذ كبير في صفوف النخبة قبل عام ١٩٥٢، بدليل ردود الفعل السلبية تجاه اقتراحاتها بشأن الإصلاح الزراعي. ففي عام ١٩٤٤ قدم محمد خطاب قانوناً للإصلاح الزراعي شديد الشبه بقانون مريت غالي الذي صيغ بعد ذلك بعام. فقد عارضته الحكومة برغم موافقة لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عليه

في البداية، وصوتت غالبية أعضاء المجلس لصالح إعادته إلى لجنة الشئون الزراعية. وفي ١٦ يونية ١٩٤٧ رفض المجلس الاقتراح بقانون نهائياً<sup>(٨٥)</sup>. حينئذ قدم إبراهيم بيومي مذكور اقتراحاً آخر بقانون للإصلاح الزراعي في ٢٣ فبراير ١٩٤٨. يتحدث مباشرة كتيب مريت غالي، الذي أيد المشروع في مجلة الفصول، ولكن هذا الاقتراح رُفض بدوره<sup>(٨٦)</sup>.

كان نفوذ الجماعة أكبر من ناحية أفكارها الليبرالية العامة التي تتمحور حول الإصلاح البرلماني. وربما كان تأثيرها في هذا الشأن أكبر من الظن الشائع. فكما قررنا من قبل كانت جماعة النهضة القومية جزءاً من حركة إصلاحية أكبر يقوم برنامجها المشترك على النزعة القومية الإدماجية وخطاب عقلنة المجتمع المصري. وتعد تيارات هذه الحركة من التيار الليبرالي إلى أقصى اليسار، وربما كان التأثير الأعظم للجماعة منصبا على المثقفين الذين وقفوا بين هذين التطرفين. فإذا كانت الشخصيات والجماعات الليبرالية والإشراكية الديمقراطية تفتقر إلى منظمة رسمية، فإنهم بالمقابل تمتعوا بنفوذ ملموس في الصحافة التي كانوا يملكون فيها بشكل جيد، لجريدة المصرية برئاسة أحمد أبو الفتوح كانت أحد مصادر اقتراحات الإصلاح الليبرالي، وكذلك مجلة "روز اليوسف" الأسبوعية. وينتمي أيضاً إلى هذه الحركة الطلبة الوفدية - الجناح اليساري للوفد - وجريدة الوفد المصري، برغم اتجاهها سياسياً إلى اليسار<sup>(٨٨)</sup>.

وقد تُرجمت لجماعة النهضة القومية أن تتمتع بنفوذ معتبر على هذا الاتجاه مجمله من خلال مجلته الشهيرة "الفصول"، التي أصبحت مجلة شعبية في الأربعينات والخمسينات، وقضى عديد من الصحفيين الذين اشتهروا لاحقاً مدة تلمذتهم في "الفصول". حيث تعرضوا للتأثير الليبرالي لـ محمد زكي عبد القادر رئيس تحريرها، ومنهم صناع الرأي في "روز اليوسف"، مثل أحمد بهاء الدين وفتحي غانم وعادل ثابت. وتبنت "روز اليوسف" عديداً من التصورات الديمقراطية للنزعة الليبرالية الإصلاحية، وكان لها - مثل جماعة النهضة القومية - تاريخ طويل في النضال من أجل الاستقلال عن الأحزاب التقليدية في الثلاثينات<sup>(٨٩)</sup>. إلا أنها، على عكس الجماعة، نجحت في أن تصبح قوة مرهوبة الجانب بلدياتها، وكان أكثر جذرية منها بمراحل. فبمجرد تعيين إحسان عبد القدوس رئيساً للتحرير والتحاق أحمد بهاء الدين وفتحي غانم بهيئة التحرير أصبحت "روز اليوسف" أحد القوى الشديدة التأثير، المناهضة عن الإصلاح الليبرالي، في الخمسينات، فذالعت - ومعها جريدة المصري والمثقفين الليبراليين والإشراكيين - الديمقراطيين مثل وحيد رافت - عن دستور ١٩٢٣ والحقوق الليبرالية ضد الديكتاتورية العسكرية خلال أزمة مارس ١٩٥٤. فقط بعد هزيمتهم ونجاح سياسة ناصر الحارضية المستقلة بعد عام ١٩٥٥، أصبح حلول برنامج آخر محل برنامج الإصلاح الليبرالي أمراً ممكناً.



## هوامش الفصل الثاني

- ١ Ernest Gellner, Nations and Nationalism (Oxford: Basil Blackwell, 1983).
- ٢ لم أستطع أن أتبع ترايخ ميلاد ووفاء بعض من ذكرتهم في هذه الدراسة - المؤلف.
- ٣ للإلمام بمشاركة مريت بطرس غالي في الشئون القبطية أنظر الورقة التي قدمها Donald Malcolm Reid بعنوان "Archaeology, Social Reform and Modern Identity Among the Copts. في مؤتمر "La Réforme Sociale en Egypte" الذي عقد بالقاهرة في المدة من ١٠ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٩٢.
- ٤ محمد زكي عبد القادر، أقدام على الطريق (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للكتابات والنشر، ١٩٩٧) ١٠٤.
- ٥ نفسه، ١٧٥، ٢٢٦-٢٧.
- ٦ نفسه، ٢٥٠.
- ٧ نفسه، ٣٢٠-٢٤.
- ٨ نفسه، ٣٣٤ - ٣٥.
- ٩ نفسه، ٣٥٦-٥٧.
- ١٠ رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٨٦، ٥٠.
- ١١ نفسه، ٧٥.
- ١٢ نفسه، ٦٥ - ٦٩. وقد أصدرت دار الفصول الكتب الآتية: مريت بطرس غالي، الإصلاح الزراعي: الملكية، الإيجار، العمل (القاهرة ١٩٤٥)؛ مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مذكور، الأداة الحكومية: نظام جديد، حياة جديدة (القاهرة ١٩٤٩)؛ سناء لقاني، أرصدة إسرائيلية (القاهرة ١٩٤٩)؛ وحيد رالت، مصر والنظام الدولي (القاهرة ١٩٤٩)؛ وديع فرج، مصر والاتفاقات الدولية (القاهرة ١٩٤٩).
- ١٣ رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، ٥٠.
- ١٤ خطاب من السيدة جرتروود بطرس غالي إلى المؤلف مؤرخ ٣٠ يناير ١٩٩٣.
- ١٥ Ernest Wallwork, Durkheim: Morality and Milieu (Cambridge MA: Harvard University Press, 1972) 31.
- ١٦ Robert E. Nisbet, The Sociology of Emile Durkheim (London: Heinemann Educational, 1975) 16-17, 32 and 67.
- ١٧ Ibid., 135; Wallwork, Durkheim, 116.
- ١٨ Wallwork, Durkheim, 37-38.
- ١٩ Ibid., 83.
- ٢٠ مريت بطرس غالي، سياسة البد، برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي (القاهرة، مطبعة الرسالة ١٩٣٨). وفي عام ١٩٤٤ أعادت دار نشر مكتبة النهضة المصرية طباعة "سياسة البد" بمصر تعديلات، برغم أن مريت غالي لم يذكر فيه الإصلاح الزراعي الذي اقتنع بضروره بعد ذلك بسنة واحدة. وقد ترجم العمل إلى الإنجليزية فيما بعد: Mirrit Boutros Ghali, The Policy of Tomorrow, trans. Ismail R. El Farouqui (Washington D.C., American Council of Learned Societies, 1953). وقد استعملت الترجمة الإنجليزية في هذا الفصل. بهذه الترجمة نحوي على نصوص الأصل العربي - الموزج.
- ٢١ نفسه، ١١.

- ٢٢- نفسه، ١٤.
- ٢٣- نفسه، ١٧.
- ٢٤- نفسه، ١٤-١٥.
- ٢٥- مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مذكور، الأداة الحكومية: نظام جديد، حياة جديدة (القاهرة، دار القصور ١٩٤٥) ٦٦.
- ٢٦- نفسه، ٦٩.
- ٢٧- نفسه، ٧٠-٧٣.
- ٢٨- مريت بطرس غالي، سياسة النقد، ٢٠-٢٢.
- ٢٩- مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مذكور، الأداة الحكومية، ٧٤.
- ٣٠- نفسه، ٤٨.
- ٣١- نفسه، ٣٤.
- ٣٢- نفسه، ٣٦.
- ٣٣- نفسه، ٣٦-٣٧.
- ٣٤- مريت بطرس غالي، سياسة النقد، ١٥.
- ٣٥- مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مذكور، الأداة الحكومية، ٨٢. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م).
- ٣٦- نفسه، ٦٦.
- ٣٧- نفسه، ٦٢-٦٣.
- ٣٨- نفسه، ٧٤.
- ٣٩- Roger Owen, "The Ideology of Economic Nationalism in its Egyptian Context", in: Intellectual life in the Arab East, 1890-1939, ed. M.R. Buheiry (Beirut: American University of Beirut Press, 1981) 6.
- ٤٠- مريت بطرس غالي، سياسة النقد، ٢٧.
- ٤١- نفسه، ٧٣-٧٤.
- ٤٢- نفسه، ٧٣.
- ٤٣- نفسه، ٧٤-٧٥.
- ٤٤- نفسه، ٥٧.
- ٤٥- نفسه، ٩٣.
- ٤٦- نفسه، ٩٤-٩٥.
- ٤٧- نفسه، ٢٧.
- ٤٨- نفسه، ٢٨.
- ٤٩- طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر [عن الترجمة الإنجليزية].
- ٥٠- مريت بطرس غالي، سياسة النقد، ١٠٠. انظر أيضا: Michel Foucault, Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977, ed. Colin Gordon (New York: Pantheon Books, 1988) 103-106.
- ٥١- مريت بطرس غالي، سياسة النقد، ١٠١.
- ٥٢- نفس المصدر والصفحة.
- ٥٣- نفسه، ١٠٣.

- ٥٤- نفسه، ١٠٧-١٠. ٥٥- نفسه، ١٤١. ٥٦- نفسه، ١٤٣ - ٤٦ - التشديد في الأهل. ٥٧- نفسه، ١٥١ [بتصرف يسو - المرحوم]. ٥٨- نفسه، ١٥٠. ٥٩- نفسه، ١٥٠ - ٥٤. ٦٠- نفسه، ١٥٧ - ٥٨. ٦١- Gabriel Baer, "Egyptian Attitudes Towards Land Reform 1922-1955". The Middle East in Transition, Studies in Contemporary History, ed. Laqueur (London: RKP, 1958) 92. ٦٢- مريت بطرس غالى، الإصلاح الزراعى: الملكية، الإنجاز، العمل (القاهرة، دار الفصول ١٩٤٥) ٣. ٦٣- نفسه، ٧٢. ٦٤- نفسه، ٣. وقد نشرته دار الفصول، وهى دار نشر جماعة النهضة القومية، وأعيد نشره بالفرنسية لى: L'Egypte Contemporaine. Merrit Ghali Bey, Un Programme de Reforme Agraire Pour L'Egypte", L'Egypte Contemporaine 38 (January-February 1947) 3-66.. ٦٥- نفسه، ٤. ٦٦- نفسه، ٥٧. ٦٧- الفلدان يعادل ٤٢,٠ هكتارا. ٦٨- نفسه، ٧-٩. ٦٩- نفسه، ٧٢-٧٣. ٧٠- نفسه، ١٤. ٧١- نفسه، ١٥. ٧٢- نفسه، ٢٢. ٧٣- نفسه، ١٣. ٧٤- نفسه، ٢٩. ٧٥- نفسه، ٥٨. ٧٦- نفسه، ٣٣. ٧٧- نفسه، ٧٠. ٧٨- نفسه، ٥١ - ٥٢. ٧٩- نفسه، ٥٨. ٨٠- نفسه، ٨٠، ٨٣. ٨١- نفسه، ٧٤. ٨٢- نفسه، ٧٥. ٨٣- نفسه، ٩١. ٨٤- طارق البشرى، الحركة الميامية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (القاهرة، دار الشروق ١٩٨٢) ١٨٤. ٨٥- Baer, "Attitudes", 91.

- 
- ٨٦- رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، ١٠٦-١٠٩. وللإطلاع على الاقتراح بقانون أنظر : ٢٢١ - ٤٧. وبالنسبة لتأييد مريت غالى للاقتراح، أنظر : "الإصلاح الزراعى"، القصول ٤٤ (فبراير ١٩٤٨) ٢٦ - ٢٨.
- ٨٧- أنظر الفصل الخامس.
- ٨٨- إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة الولدية والحركة الوطنية ١٩٤٥-١٩٥٢ (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١).
- ٨٩- للإطلاع على وصف للصراع بين الوفد وروز اليوسف، أنظر: فاطمة اليوسف، ذكريات (القاهرة، كتاب روز اليوسف ١٩٥٣) ١٥٥-٢١٦.

## الفصل الثالث

معضلات الاشتراكية  
نقد راشد البراوي السياسي

## ١ - مدخل

يصعب أن نجد مفكرا سياسيا فردا يضارع راشد البراوى فى تأثيره على تطور الفكر السياسى فى مصر فى العقد الممتد من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ ، فقد أصبح خلال تلك الفترة أحد كبار المتحدثين باسم الطبقة الوسطى التى كبرت بسرعة شديدة آنذاك بالوضع السياسى - الاقتصادى القائم وتطلعت إلى تحقيق قطيعة مع الماضى مع تجنب السير فى طريق الجناح اليمىى السلطوى أو الاندراج فى ثورة الجناح اليسارى الشيوعى. فقد عبّر راشد البراوى عن إحساسها بالإحباط من النظام القائم الذى انتج الامتيازات والفوارق الشاسعة فى الدخل ونقص فرص العمل وتزايد الصراع الطبقي بعد الحرب العالمية الثانية. أما إصلاحات جماعة النهضة القومية فكانت بالنسبة للطبقة الوسطى محدودة ومعدلة للغاية برغم نواياها الحسنة، وفى أفضل الأحوال تحتاج إلى عملية تحول طويلة المدى. وفوق ذلك أوضحت هزيمة مشروعات الإصلاح الزراعى التى اقترحتها جماعة النهضة القومية ومحمد خطاب عدم مرونة الطبقات المالكة للأرض وعدم رغبتها فى إقامة مجتمع أكثر انفتاحا. وبالمقابل احتوى تحليل راشد البراوى وبرنامجه الإصلاحى على بديل أكثر عقلانية وإغراء بالنسبة للطبقات الوسطى من برنامج الإصلاح التدريجى للبرجوازية العليا التى ينتمى إليها مريت غالى. فالجماعة كانت تفضل إصلاحات أخلاقية وتحضرية تؤدى إلى إقامة مجتمع ديمقراطى برجوازى منظم ذاتيا يهدف فى النهاية إلى حفز المبادرة الخاصة. بينما قدم البراوى مقترحات إصلاحية واضحة ومحددة قابلة للتنفيذ فى مدى زمنى محدود وتضمن تحولا كاملا للمجتمع يحقق المصالح المباشرة للطبقة الوسطى. وبهذا المعنى قدم برنامج راشد البراوى الإصلاحى بديلا للنهج السياسى الشيوعى الذى يركز دور الطليعة إلى الطبقات العاملة فى تحالفها مع الطبقات الوسطى. وأخيرا كان فكر البراوى السياسى مختلفا عن خطاب الأصالة فى الثلاثينات، حيث أهمل تماما كل القضايا الثقافية وحلّ المجتمع بمصطلحات عقلانية. على أية حال يختلف فكر البراوى عن سلامة موسى، فهو لم يشر إلى نظريات الارتقاء البيولوجى والداروينية الاجتماعية واستبدل بها التركيز الضيق على الاقتصاد بوصفه العامل الحادّ للتاريخ والارتقاء، لتجد فيه التكوّن قراطية فيما بعد استباقا مبكرا للنظام الناصرى وأول المتحدثين باسمها فى الأربعينات وأكثرهم أهمية.

كان الشغل الشاغل فى كتابات البراوى السياسية هو الدولة ودورها كأداة للتغيير. وزاد من

تعاطف مكانة الدولة عنده إدانته الاشتراكية للرأسمالية بوصفها نظاما غير عقلاني يعوق التقدم التاريخي، خصوصا في طورها الاستعماري. وبالنسبة للقطاع الأوسع من السكان، ممن أفزعهم كل من إرهاب الإخوان المسلمين في الأربعينات والطابع التمردى للحركة الشيوعية، فقد جذبتهم فكرة الثورة من أعلى، وبصفة خاصة العقلنة التكنوقراطية من خلال تخطيط الاقتصاد، وكذلك النظر إلى السياسة كـ"إدارة". ومع ذلك لم يكن مجرد تقديم الدولة كوسيلة سلطوية للتغيير هو الذى جذب الانتباه لكتابات الراوى. وإنما ترجع شعبية هذه الكتابات وقابليتها للاستخدام السياسى إلى استخدامها لقاموس الحداثة الاشتراكية المتطرفة الذى عبر به الراوى عن إيمانه المطلق بالقوة التقدمية للعلم والخبرة والكفاءة وفاعلية الأرقام وقابلية الحساب الإحصائي. فكان راشد الراوى واحدا من أوائل المصريين الذين صاغوا أيديولوجية التحديث الاشتراكي التى أصبحت مكونا رئيسيا في خطاب الحداثة السلطوى، الذى قُدِّرَ له أن يهزم خطاب الحداثة الديمقراطية. فقد أدخلت أعماله قاموس مذهب الحداثة السلطوى في خطاب الحداثة المصرى، أو، على الأقل أثرته بالكثير من مفردات هذا القاموس. فالعديد من الكلمات العربية التى شكلت هذا الخطاب، مثل الإشراف والتنسيق والتوجيه أو التخطيط، كانت إما منقولة عن أعمال راشد الراوى أو مستوحاة منها.

وتوضح سيرة راشد الراوى ذاتها الأهمية التى اكتسبتها نظرية التحديث الاشتراكي داخل خطاب الحداثة. فبفضل مشاركته في الأربعينات، كمؤرخ واقتصادي ومصلح، في تأسيس ونشر أيديولوجية التحول الحدائى العقلاني تم تكليفه بصياغة قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر في سبتمبر ١٩٥٢ بعد ثورة يوليو مباشرة. ومنذ هذه اللحظة امتزجت سيرته كصانع للرأى العام بحياته فى المؤسسات "الثورية" الجديدة التى أقامها النظام العسكرى، مثل المجلس الدائم للإنتاج القومى والبنك الصناعى. كانت هذه المؤسسات بمثابة رموز لمهد الثورة الجديد، وتطبيق لأيديولوجية التحديث التى استمد منها النظام جانبا كبيرا من شرعيته. وكان الراوى إلى حد كبير تجسيدا لهذه السياسة الجديدة حتى إلقاء القبض عليه عام ١٩٥٨، سواء بالدعاية لأيديولوجيتها فى مقالاته وكتبه وكتباته أو بتطبيقها مستخدما موقعه البارز فى هذه المؤسسات الجديدة، أو بإضفاء الشرعية على النظام الجديد بوضع سياساته فى إطار تحليله الحدائى التطورى للتاريخ. فقد اقتنع الراوى بأن الثورة وإجراءات النظام الجديد حتمية وقدرية بالإضافة إلى ضرورتها تاريخيا، ولذلك قدمها كتجسيد لمسيرة العلم والتقدم عبر التاريخ، وادعى أن إجراءات الثورة قد أوصلت المجتمع المصرى إلى مرحلة تاريخية أعلى بعقلنتها المتزايدة للمجتمع. وفى هذا الصدد يمثل كتاب "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر" اتجاهها سينسج على منواله مؤرخو النظام فيما بعد، كما سنرى

## فى الفصل السابع.

إلا أن حماس راشد البراوى للتحول الدولى لا يمنع وجود تناقض أو توتر كبير فى أعماله، مماثل للتوتر الذى شهدناه فى البرنامج الإصلاحى لجماعة النهضة القومية. وإذا كان راشد البراوى لم يعان بوصفه اشراكيا من إشكالية تمارض العدالة الاجتماعية وتدخّل الدولة مع النزعة الفردية والحقوق الفردية والحرية، فإن عمله تضمن توترا آخر بين المذهب التكنوقراطى السلطوى والاشراكية الليبرالية الديمقراطية. ويرجع هذا التوتر إلى بنية خطاب التحديث الذى يحوى فى سياق النضال القومى ضد كل من السراى والبريطانيين على النزعتين الديمقراطية والسلطوية، اللذان أمكن، على أية حال، تجنب الاختيار بينهما إلى أن قامت الثورة.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل فكر راشد البراوى قبل الثورة. وبعد مناقشة موجزة لحياته وكتاباته وتأثيره حتى عام ١٩٥١ سوف يتناول القسم الأول مصادر أفكار راشد البراوى وتناقضاتها الداخلية. والافراض الأساسى هنا هو أن أفكاره مشتقة من الاشراكية الأوربية رأى اشراكية الأحزاب الاشراكية الديمقراطية - المروج]، ويرجع استقرار راشد البراوى فى نهاية المطاف على خيار تطبيق الاشراكية بالطريقة السلطوية إلى نفاذ صبره على النظام السائد وضيقه من حدوده الاجتماعية - الاقتصادية التى أعاقته التغيير الديمقراطى، غير أن هذا التوجس الديمقراطى كان موجودا دائما بشكل مضمحل فى فكره السياسى. وسوف ينصب القسم الثانى من الفصل أساسا على فكر راشد البراوى نفسه ويكشف عن المفاهيم السلطوية الكامنة فيه والمصطلحات السلطوية التى تعبر عنها.

## • حياة راشد البراوى وكتاباته وتأثيره حتى عام ١٩٥١:

وُلد راشد البراوى يوم السابع من مارس عام ١٩٠٧ فى عائلة تنتمى للطبقة الوسطى الدنيا بميت غمر، إحدى المدن الكبيرة فى الدلتا. وبعد انتهاء دراسته الثانوية التحق بكلية للمعلمين وتخرج منها معلما للمرحلة الابتدائية عام ١٩٢٧، وتقل فى عمله كمدرس من طنطا عام ١٩٣٣ إلى الزقازيق عام ١٩٣٤. ودفعه سخطه على تواضع مركزه الاجتماعى كمدرس ابتدائى إلى تعلم اللغة الإنجليزية فى "المجلس البريطانى" British Council بالقاهرة، واستطاع بفعل ارتفاع دخله من الدروس الخصوصية أن يسافر كل صيف إلى إنجلترا، حيث التحق بالدراسات الصيفية بجامعة لندن وحصل منها على درجة البكالوريوس فى التاريخ عام ١٩٣٩<sup>(٢)</sup>، وكان قد عُين خلال العام السابق مدرسا للغة الإنجليزية فى مدرسة الخديوى إسماعيل المتميزة فى القاهرة. وفى عام ١٩٤٠ حصل البراوى على درجة الماجستير فى التاريخ من جامعة لندن، وتولى عام ١٩٤٢



وظيفة مُحاضر فى جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول آنذاك)، وبدأ عمله كمؤرخ اقتصادى، وربما يرجع ذلك جزئيا إلى سعيه للحلول محل أساتذة الاقتصاد الأجانب مع تدمير الجامعة. وفى عام ١٩٤٤ كتب راشد البراوى رسالته عن "حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين"<sup>(٧)</sup>، وهو موضوع مثير للدهشة بالنسبة لشخص كان يهتم بالدرجة الأولى بالسياسات المعاصرة والتنمية الاقتصادية.

وبمجرد استكمال هذه الرسالة انتقل البراوى إلى كلية التجارة، وبدأ يحاضر بها عام ١٩٤٨. وكانت أحوال كلية التجارة آنذاك - بعد الحرب العالمية الثانية - مضطربة بشكل دائم بسبب الصدام بين الطلبة الشيوعيين والطلبة الملتحقين للإخوان المسلمين. وعبرت مجلة الكلية عن التوجه الاشتراكي الذى قُدر له أن يصبح معلما بارزا فى الفكر السياسى بعد الحرب العالمية الثانية، فطالبت المجلة بالإصلاح الاجتماعى، وحاولت أن تربط المشكلات الاجتماعية بالاقتصاد<sup>(٨)</sup>. وفى هذا المناخ السياسى أصبح البراوى كاتب اجتماعيا وداعية معروفا للأفكار الاشتراكية، فساهم برجاته لكلاسيكيات الفكر الاشتراكي والكتابة عن تاريخ المذهب الاشتراكي وتطبيق الأفكار الاشتراكية على الأوضاع المصرية فى خطاب الحدائة الراديكالية الصاعد. وكان راشد البراوى رائدا فى عديد من هذه المجالات؛ فإلى جانب كتابة تاريخ الاقتصاد لمصر بعنوان التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث<sup>(٩)</sup>، ترجم كتاب لينين "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية"<sup>(١٠)</sup>، وكتاب ماركس "رأس المال"<sup>(١١)</sup>، و"الاقتصاد السياسى" لليونيف<sup>(١٢)</sup>، و"كتابات مختارة" لفريدريك إنجلز<sup>(١٣)</sup>، وكتاب الفرد بوليه، بعنوان "الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط"<sup>(١٤)</sup>، كذلك نشر كتابين عن المذهب الاشتراكي، أحدهما بالاشتراك مع أحمد نظمى عبد الحميد، زميله بكلية التجارة، بعنوان "النظام الاشتراكي: عرض وتحليل ونقد"<sup>(١٥)</sup>، والآخر هو "النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية"<sup>(١٦)</sup>. وفوق ذلك كتب أول كتاب مصرى عن التخطيط الاقتصادى، هو "مشروعات السنوات الخمس من الناحيتين النظرية والتطبيقية"<sup>(١٧)</sup>.

واستطاع راشد البراوى أن يواصل عمله فى المناخ السياسى الاستقطابى القمعى الذى ساد الأربعينات وأوائل الخمسينات، ويدافع عن إصلاحات داخلية سياسية واقتصادية فى كتابيه: "مشكلاتنا الاجتماعية: الفقر - الفلاح - التأميم - العمال"<sup>(١٨)</sup>، و"آراء حرة"<sup>(١٩)</sup>. الأمر الذى يشهد على قدرته على الاحتفاظ بمسافة تفصله عن السياسات الحزبية وتجذب العمل مع أى زمرة سياسية بعينها، برغم أنه اجتذب بالفعل انتباه البوليس بسبب الاجتماعات السياسية بالكلية<sup>(٢٠)</sup>. وربما ساهم أيضا فى مناعة وضعه ميله "للموضوعية"، الذى كان يلازم تصويره التكنوقراطى الفوقى عن السياسة. وبحلول نهاية الأربعينات أصبح راشد البراوى أبرز دعاة برنامج الإصلاح

الاشراكي الديمقراطي، وخيرا معروفا به في الاشراكية غير الثورية. ومن بين كتاباته الأخرى التي ساهمت في شهرته كتاباته عن السلام العالمي<sup>(١٧)</sup> التي أتاحت له شرح نظريته في التاريخ والتطورات الدولية<sup>(١٨)</sup>. وفي بداية الخمسينات زادت شهرته بدرجة جعلت جريدة الزمان الملكية تعينه كمحرر منظم فيها، على الأرجح في إطار جهودها لاكتساب صورة أكثر عصرية بعد فساد علاقاتها بمؤيدي خطاب الأصالة.

## ٢ - المؤثرات الثقافية والخلفية النظرية

### • تأثير الاشتراكية البريطانية:

تطلب محاولة فهم فكر راشد البراوى البدء بفك التشابك بين مكوناته الرئيسية وتتبع مصادر كل منها. ولما كانت الاشتراكية البريطانية هي المؤثر الأعظم على فكر البراوى، يمكن أن نسمح لأنفسنا بتقديم الخطوط العريضة لتاريخها ومختلف تياراتها بإيجاز. كانت الاشتراكية البريطانية منذ تأسيسها يسودها مبدآن متميزان متعارضان. وإذا نظرنا إلى وضعها في زمن البراوى نستطيع أن نميز بين تيارين فكريين فيها، قام أولهما على التنظيم والكفاءة وآمن أنصاره بأن الإشراف والتحكم مطلوبان للمجتمع حتى يتم تنظيمه بشكل صحيح وعلى أساس علمي، مع التخلص من كل تبديد ومن كل العيوب التي سادت الحياة الاقتصادية والسياسية البريطانية. أما التيار الثاني فقام على مُنل الحرية والإنجاز الفردي والاجتماعي والتجديد الأخلاقي، ولا يفرض هذا التيار أن صعود سلطة عامة تحكمية أمر ضروري لتحقيق هذه المثل، بل يرى هذه السلطة عواقب سلبية، بل ربما كانت أسوأ من الظلم الذي تعالجه<sup>(١٩)</sup>.

وقد وقع راشد البراوى أثناء فوات إقامته في بريطانيا العظمى في الثلاثينات تحت تأثير كلا التيارين: التقليد الاستبدادي متمثلا في الزوجين سيدني وبياتريس وب Sidney & Beatrice Webb، والتقليد الديمقراطي عن طريق هارولد لاسكي Harold Laski أساسا. وكان للتقليد الوئبي Webbian التأثير الأكبر على البراوى<sup>(٢٠)</sup>، الذي ربط هذا التقليد بصعود دولة الرفاهية welfare state، برغم إطلاعه التام على التقليد الديمقراطي لحزب العمال والمجتمع البريطاني. وسوف يتناول هذا الفصل أيضا اثنين من المفكرين كان لهما أثر مباشر على فكر راشد البراوى. فقد استمد البراوى معظم تحليلاته التاريخية ومفاهيمه من ماركس، بينما قدم له لينين نظرية عن الاستعمار. ويهدف القسم الأول من الفصل إلى وصف تأثير هذه التيارات الرئيسية الأربعة على البراوى، بينما سيتناول القسم الثاني طريقة البراوى في تطبيق هذه الأفكار على الأوضاع المصرية.

## • المذهب الاشتراكي السلطوي:

أشار عدد من الباحثين إلى أن صيغة الزوجين وب تعتبر صيغة غير تقليدية للاشتراكية البريطانية لأنها لا تتحدر من تقاليد المذهب البروتستانتي المنشق على الكنيسة، وتستلهم بدلا منه الروح العلمية للمذهب جبرمي بنثام Jeremy Bentham النفعي ومذهب أوجست كومت Auguste Comte الوضعي<sup>(٢١)</sup>. ويمثل المبدأ النفعي عند بنثام في الفكرة القائلة بأن كل نشاط يهدف إلى الوصول إلى أقصى سعادة فردية واجتماعية، ويجب أيضا أن يهدف إلى ذلك، وأن المنفعة تشكل القوة الدافعة للعقلانية. وهو مفهوم يزيح مفهوم "المصالح الشريفة" الذي يقدمه الوضع السائد في القانون العام والكنيسة والمهنات والأعراف الخلية والامتيازات الأرستقراطية<sup>(٢٢)</sup>. فبرغم أن هذه النظرية كانت مرتبطة أصلا بالنزعة الفردية فإن أوجست كومت شق طريقا للجمعية القابية يجمع بين العقلانية والجماعية.

ارتبطت شعبية الوضعية في إنجلترا باتحاد "دين الإنسانية" مع تمجيد العلم بوصفه المرحلة النهائية في تطور الفكر البشري ضد اللاهوت والميتافيزيقا<sup>(٢٣)</sup>. وزادت جاذبيتها بفعل الفكرة القائلة بأن التحول إلى المرحلة الوضعية يجب أن تديره صفوة من علماء الاجتماع الذين يفترض فيهم أن "يعيدوا إنشاء" النظام الاجتماعي للترسل إلى مرحلة علمية صناعية أعلى، وهي فكرة عززها مفهوم هربرت سبنسر Herbert Spencer عن المجتمع بوصفه "كائنا عضويا اجتماعيا". فقد استلهم الزوجان وب صيغتهما للتطور الاجتماعي من تفسير سبنسر التطوري للتاريخ، الذي يعتبر التاريخ صيرورة للتمايز والتكامل المتزايدين. ولكن رفضهما لتحيز سبنسر لشمار دعه يعمل<sup>(٢٤)</sup> وتأسيس التقدم على النزعة الفردية المتطرفة أدى بهما للقول بأن التطور يتطلب تنسيقا وسيطرة جماعية لضمان "التكيف الوظيفي"، وأن العلم والإدارة هما وسيلتا التحكم في هذه العملية. واستخدما لصالح أهدافهما الجماعية مفهوم سبنسر عن المجتمع بوصفه "آلة هائلة"، و"شديدة التعقيد لها عجلات ودواليب مستنة وأجزاء مختلفة متعاونة". ومن مؤشرات هذا التطور الأخرى إحلال إدارة لا شخصية محل المستثمرين الأفراد وإقامة "تنظيم هرمي يتمتع بأجور عالية"<sup>(٢٥)</sup>.

فالاشتراكية لا تقتضي عند الزوجين وب أكثر من التحول من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة. وأصبحت الاشتراكية عندهما تعني - بعد قبول التساميم كأداة لإقامتها - "تحرير الأرض ورأس المال الصناعي من ملكية الفرد والطبقة وتحويلها إلى الجماعة للصالح العام"<sup>(٢٦)</sup>. ويمثل التبرير العقلي الأساسي للملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الإيمان بأن الدولة أقدر بكثير من

(\*) Laissez faire - Laissez Passer: شعار الليبرالية المتطرفة، ومضمونه عدم فرض أى قيود على حركة رأس المال (المزجم).

المبادرة الشخصية على إحداث التطور. فهي تستطيع عن طريق إقامة مؤسسات تقنية متخصصة "للإدارة العلمية" تكون تحت تصرفها أن توجه المجتمع وتقوده، "كجيش إنتاج ضخم". وتعتبر الكفاءة الدافع الأساسي لبرنامج الرفاهية الاجتماعية الذى طرحه الزوجان وب، فلم تكن الأحوال المزرية لحياة الطبقات العاملة هي التى شددت انتباه الفايين، وإنما "السقوط والانهيار الاجتماعيين" اللذان قوضا إنتاجية بريطانيا العظمى الصناعية وهددا وضعها الدولى. وبصرف النظر عن الدوافع، كان برنامج الحد الأدنى الوطنى الذى طرحاه فى بداية هذا القرن من بين أسس دولة الرفاهية البريطانية. فقد أصبحت المطالبة بمحد أدنى من التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعى ومحد أدنى للأجور المنهاج السياسى لحزب العمال البريطانى<sup>(٢٦)</sup>.

يتضح من ذلك أن الفلسفة السياسية العقلانية للزوجين وب، التى تتطلع للكفاءة أولاً، سلبية من حيث أثرها على الديمقراطية. فالتصور الميجلى للدولة كتجسيد وحيد للعقلانية لا يكاد يضع حدوداً لتوسعها، وبالتالي آمن الزوجان وب بأنه "لم تعد الحكومة المثلى هي الحكومة التى تحكم أقل ما يمكن. ولكن التى تستطيع أن تدير أكثر. بأمان وبصورة مفيدة"<sup>(٢٧)</sup>. ويتألف تحديث الحياة العامة من عقلنة "بنى ووظائف" الدولة وتبنى المناهج الأكفأ. كذلك فإن تنصيب الدولة "كخبر بلا مصالح خاصة" ومحايد يُخضع السياسة تماماً لآراء الخبراء وعلماء الاجتماع الذين سيتخذون القرارات بشأن القضايا السياسية الرئيسية، بينما يصبح دور البرلمان ثانوياً، ليكون مجرد مؤسسة من بين مؤسسات عديدة تختص الآراء السياسية للخبراء<sup>(٢٨)</sup>. كذلك فإن المطابقة بين مصالح الدولة ومصالح الأفراد وإنكار حقوق المواطنين الطبيعية الأصلية يطيح بـ [مشروعية - م] أى شكل من أشكال مقاومة الدولة<sup>(٢٩)</sup>، وأخيراً، يقضى المدخل العلموى التكنوقراطى للزوجين وب إلى تفادى أى تصوير لدور الطبقة العاملة على أنها محرك التاريخ.. فقد رفضا الحركة النقابية بوصفها عقبة أمام عقلنة المجتمع، سواء بسبب صلاحياتها كممثل "لمصالح طبقية ضيقة"، أو لكونها حركة تقوض الخضوع والنظام<sup>(٣٠)</sup>.

وقد أخذ راشد البراوى معظم الجاناب الدولى من خطابه الحدائى من اشراكية الزوجين وب والفايين. فنشبت كتاباته بمعايير الكفاءة، والنزعة العقلانية الآداتية، والجماعية، والعداء للرأسمالية، والتحمس للتصنيع، والتكنوقراطية المجسدة فى "الخير". وفى هذا الإطار تحتل ثلاثة موضوعات أهمية متميزة فى تدعيم ميول الاشراكية الاستبدادية الشاملة فى فكر البراوى. أولها نظرية سيدنى وب عن "الريع"، التى تقوم على النقد النفعى الريبكاردى - البنتمانى للوضع التميز لطبقة ملاك الأرض البريطانيين، الذين سُموا "الطبقة العاطلة". وترجع هذه النظرية من حيث الجوهر إلى هجوم مالتوس فى القرن التاسع عشر على الطريقة التى تريح بها الطبقات المالكة

للأرض من الضغط المتزايد للسكان على المقدار المحدود من الأراضي الزراعية المتاحة. وتشكل نظرية الريع "حجر الزاوية للاقتصاد الجماعى" عند الزوجين وب، لأنها تحير كل دخل يزيد عن حد معين، سواء من الأرض أو العمل أو رأس المال أو المهارة (التعليم) "ريعا"، وبالتالي دخلا غير مبرر. وبرغم أن الطبقة العاطلة ظلت هي العدو الأساسى عند الزوجين وب، فإن نظريتهما انطوت ضمنا على القول بأن كل الطبقات تشارك إلى هذا الحد أو ذاك فى نظام الاستغلال. وبالتالي نسخت هذه النظرية نظرية ماركس عن الصراع الطبقي والاستقطاب المزدوج للطبقات، ووفرت أيضا المشروعية لتوسع الدولة بوصفها مؤسسة التنسيق المحيدة الوحيدة، والتي اكتسبت الآن سلطة هائلة فى فرض الضرائب<sup>(٣١)</sup>. وقد راقبت هذه النظرية لعدد من المصلحين المصريين لفظوها على مصر فى الأربعينات. فاستعان مريت غالى بنظرية ريكاردو عن الريع فى نقد ملكية الأرض الكبيرة فى مصر حين كتب برنامج الإصلاح الزراعى. وكذلك فعل راشد البراوى، غير أنه، ببنى ما قام به الفايون من مد نظرية الريع الريكاردية لتشمل كل أقسام المجتمع الاقتصادية، وضع أساس برنامج إصلاحى عام تكون فيه الدولة عامل التحديث.

أما دائرة الاهتمام الثانية التى تأثر فيها البراوى تأثرا عظيما بالزوجين وب فهى موقفه المتبس من الماركسية. لم يكن البراوى ماركسيا برغم قيامه بترجمة كتاب "رأس المال" لماركس، وكان احترامه لماركس يتصل أساسا بمفهومه الجدلى للتاريخ، حيث يحل طور أعلى أكثر تقدما محل كل طور أسبق من أطوار التاريخ<sup>(٣٢)</sup>. كما قبل التصور المادى والاقتصادى للتاريخ الذى يعكس فيه البناء الفوقى ظروف المجتمع الاقتصادية وتحدد فيه علاقات الإنتاج طبيعة المجتمع<sup>(٣٣)</sup>. غير أنه رفض التصور القائل بأن التناقض بين قوى وعلاقات الإنتاج لابد أن يصل إلى توازن جديد من خلال الثورة العنيفة بالضرورة. فقد آمن وفقا للمذهب الفايى بأن الدولة تستطيع أن تجرى إصلاحات للاتفاف حول الثورة. وتمتعت الإنجليجيسيا والخيلاء والطبقات الوسطى عنده بأهمية تساوى أهمية الطبقة العاملة بالنسبة للمجتمع، فهى تمثل قوى العقلانية فى مواجهة نزعة الطبقة العاطلة غير العقلانية. كذلك رفض البراوى مفهوم القيمة - العمل الماركسى واعتمد بدلا منه المذهب الكلاسيكى القائل بأن تفاعل العرض والطلب هو الذى يحدد سعر المنتجات ورمجها، لا قيمة العمل<sup>(٣٤)</sup>.

أما التأثير الثالث والأكثر أهمية للزوجين وب على البراوى فهو مذهبهما الاشتراكى العقلانى الجماعى الذى تطور إلى مفهوم الاقتصاد المخطط. فعندما تزايدت غيرة أمهلهما فى إمكانية إصلاح الرأسمالية من خلال البرلمان خلال أزمة الثلاثينات الاقتصادية استدارا إلى الاتحاد السوفيتى الذى رأوا فيه حضارة جديدة تماما، وبدت لهم خطة السنوات الخمس التى طُبقت أول مرة عام ١٩٢٨

نموذجاً للمجتمع العقلاني التكنوقراطي الذي دافعوا عنه طويلاً. ففي عام ١٩٣٥، بعد زيارتها للاتحاد السوفيتي في أوائل الثلاثينات، نشرت واحداً من أشهر التقارير التي كانت متاحة في الغرب آنذاك عن الاتحاد السوفيتي، وهو كتاب: "الشيوعية السوفيتية: حضارة جديدة"<sup>(٣٥)</sup>. وزاد من اهتمام الراوي بالاتحاد السوفيتي، واجتماع المخطط خصوصاً، ذلك السيل من الكتب التي صدرت في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، وعبرت عن الإعجاب بالاتحاد السوفيتي. وقد استخدم راشد الراوي ما ورد في هذه الكتب من معلومات في كتابه عن الاقتصاد المخطط، فقدم بذلك مساهمة هامة محكمة في تقديم الاتحاد السوفيتي كنموذج بديل للتنمية<sup>(٣٦)</sup>.

### • المذهب الاشتراكي الديمقراطي:

وإذا كان مفهوم الراوي عن الحداثة، القائم على الكفاءة والنظام تحت مظلة الدولة باعتبارها عامل التغيير والسلطة، قد تأثر كثيراً بتكنوقراطية الزوجين وب، فإن تعددية هارولد لاسكي (١٨٩٣ - ١٩٥٠) كبحت هذا الميل عنده واسوعبته، حتى ثورة يوليو. ذلك أن الراوي استقى من عمل لاسكي الأصول "قواعد السياسة" A Grammar of Politics<sup>(٣٧)</sup> مفاهيم أكثر أخلاقية ومبدئية للاشتراكية، تميز فيها العقلانية للتوازن مع هدف تحقيق الإمكانيات البشرية.

وتظهر عدة جوانب من فكر هارولد لاسكي في كتابات راشد الراوي قبل ثورة يوليو. ففي مقالته المعنونة "آراء حرة"<sup>(٣٨)</sup>، يبدو الراوي كما لو كان يقف على النقيض من النزعة الدولتية للزوجين وب، فينحاز إلى قدر كبير من اللامركزية وإلى تقوية الجماعات الخاصة، وخصوصاً الجمعيات الاقتصادية مثل النقابات العمالية والمهنية، وآمن - محتذياً لاسكي - بأن المجتمع يجب أن يكون فيدرالياً وتعددياً وغير هرمي. غير أنه لم يصل في ذلك على أية حال إلى حد الدفاع عن توزيع السلطة الاقتصادية، ولم ترتبط "الديمقراطية الاقتصادية" عنده - على خلاف لاسكي - بتركيز السلطة في النقابات العمالية<sup>(٣٩)</sup>، وإنما اتحدت مع سياسة الرفاهية الاجتماعية التي تتولاها الدولة. ومن جهة أخرى اتفق الراوي مع لاسكي في الاعتقاد بأن الإنسان يجب أن يفعل ما يعتبره صحيحاً من الناحية الأخلاقية<sup>(٤٠)</sup>.

وإذا كان كتاب "قواعد السياسة" يعتبر الدولة المؤسسة الوحيدة القادرة على تلطيف عدم المساواة الاجتماعية وإلغائها، ويصفها بالتالي بأنها "حجر أساس البناء الاجتماعي" و"عامل التنسيق في الجماعة"، فإن مبادئ هارولد لاسكي الأساسية إنما تتمثل في تأكيد كيان الفرد الذي تنتهك الرأسمالية حقوقه الأساسية<sup>(٤١)</sup>، وأن مهمة الدولة هي الدفاع عن هذه الحقوق وإنفاؤها. وبالتالي

يرى لاسكى أن "الدولة ليست غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لغاية هي إثراء الحياة البشرية. فنحن، بعبارة أخرى، رعايا للدولة ولكن ليس من أجلها ولكن من أجلنا نحن... وبالتالي يكون على السلطة أن تسعى إلى أوسع توزيع ممكن لهذه السعادة"<sup>(١٦)</sup>. وبالنسبة للبراوي، لم يزوده مبدأ حقوق الإنسان الأساسية بوسيلة لتقد الدولة المصرية والنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ساندته قبل عام ١٩٥٢ فحسب، بل ساعده أيضا في صياغة برنامجه الإصلاحى الخاص فى نهاية الأربعينات، حيث مكّنه من تجاوز حدود ليبرالية الجليل السابق، ووضع أساس أقوى للإصلاح الاجتماعى الديمقراطى بالمقارنة بما قدمه الليبراليون الجدد من أمثال مريت بطرس غالى.

### • دولة الرفاهية:

لم يقتصر تأثر راشد البراوي بالاشتراكية البريطانية على الجدالات النظرية، بل كان شديد الاهتمام أيضا بنتائج العملية حين أتيح لحزب العمال أن يطبق أفكاره بعد انتصاره الانتخابى عام ١٩٤٥ ويضع أسس دولة الرفاهية [دولة الضمان الاجتماعى - م]. فاهتم البراوي بالموضوعين الشهيرين آنذاك: خطة بفردج Beveridge وبرنامج التأمينات الذى وضعه الحزب. ذلك أن البراوي كان قد درس فى مدرسة لندن الاقتصادية فى الثلاثينات، حين كان وليم بفردج يتولى إدارتها. ولاشك أن معرفته الشخصية بالمعهد الذى أسسه سيدنى وب قد حفز اهتمامه بالضمان الاجتماعى والخدمات المشتركة، أو ما يسمى بخطة بفردج التى كتبها مدير المعهد عام ١٩٤٢. وفيها وضع بفردج إطار الضمان الاجتماعى كأساس للدولة الرفاهية المقبلة. وكان بفردج نموذجاً نقياً للموظف التكنوقراطى اللا سياسى الذى يؤمن، مثل الزوجين وب، بأن "المصلحة الوطنية" يجب أن تملأ على المصالح الفردية والفئوية، وينفرد أيضا من مبادئ الصراع الاجتماعى والديمقراطية المباشرة، ويغلب على مفهومه عن الحكومة الإيمان بالصفوة العادلة الخيرة المتعلمة<sup>(١٧)</sup>. ولم يكن مصدر إلهامه الأساسى هو الاتحاد السوفيتى، وإنما سياسة الصفقة الجديدة (النوديل) New Deal التى اتبعها ورزقت، فوضع فى عام ١٩٣٤ تصورَه الخاص لصفقة مشابهة، تتضمن سيطرة الحكومة على الائتمان، والملكية العامة للصناعات الثقيلة، وسياسة سكانية قوية، بالإضافة إلى التخطيط الاقتصادى لضمان أقصى تشغيل للعمالة. وقد اعترف فى محاضرة ألقاها فى نفس العام، بعنوان "طوبويى"، بأنه يفضل مجتمعا يستبدل بالريالونات والديكتاتوريات مديريين متورين محترفين يصححون البيئة النفسية والمادية من خلال التعليم والإسكان والنقل وتخطيط المدن<sup>(١٨)</sup>. أما بالنسبة للبراوي، فقد مثلت خطة بفردج والضمان الاجتماعى الشامل للمرض والعاطلين والمسنين ذروة الحضارة، وعززت فكرته عن الدولة كعامل للتغيير والسلام الاجتماعى، وخصوصا بسبب شعبية الخطة الجارفة فى بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية، وطريقة تنفيذها، والأفكار

التي توجّهها. لقد حظيت خطة بفردج بمكانة كبيرة عند كل المصلحين الاجتماعيين في مصر آنذاك<sup>(٤٥)</sup>، وبمكانة أكبر عند البراوى بالذات، حيث خص بأمانة النقاط الرئيسية في برنامج حزب العمال للضمان الاجتماعي، الذي طبقته حكومته بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥١<sup>(٤٦)</sup>.

ويستند حماس راشد البراوى للدولة كعامل للتغيير والضبط الاجتماعي إلى مصدر آخر، وبما كان أكثر أهمية، هو برنامج التأمينات الذي وضعه حزب العمال. كان التأمين هو الموضوع المحوري في انتخابات ١٩٤٥، وبطبيعة الحال كانت الكفاءة أحد الأسباب الرئيسية التي استخدمت لتبرير تأمين الصناعات القديمة "التي خذلت الأمة"، مثل مناجم الفحم والسكك الحديدية. وفي غير هذه الحالات، في حالة بنك إنجلترا والتلفراف واللاسلكي، استند التأمين إلى فكرة التخطيط، على أساس أن هذه المؤسسات يجب أن تُدمج في سياسة استثمار وإعادة بناء قومية جديدة<sup>(٤٧)</sup>. وفي كل هذه الحالات تقريبا وضع حزب العمال نموذجاً يوفق بين العمل ورأس المال corporate، وحدّثاً تماماً من القرطة الداخلية [في المؤسسات المؤتمنة - م]<sup>(٤٨)</sup>. وفي بلد كمصر يسيطر فيه الأجانب أو كبار الملاك "الطفيلين" والاحتكارات على الاقتصاد سيطرة تامة، كان وقع هذه الإجراءات مهولاً. وبالنسبة للقوى السياسية الأكثر راديكالية أضفى هذا البرنامج الشرعية على تأمين الشركات الأجنبية، واعتبرت إنكار حكومة حزب العمال البريطاني لحق الحكومة الإيرانية في تأمين صناعة البترول نفاقاً فاضحاً. فوق ذلك، لم يكن من شأن البنية غير الديمقراطية للشركات المؤتمنة شد أزور خطاب الحداثة الديمقراطية، الذي كان التقليد الديمقراطي فيه ضعيفاً أصلاً.

#### • نظرية الاستعمار عند لينين :

من هنا نصل إلى المؤثر الفكري الرابع والأخير في فكر راشد البراوى، وهو كتاب لينين : "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية"، الذي ترجمه البراوى عام ١٩٤٥<sup>(٤٩)</sup>. فبينما زود الزوجان وب البراوى ببناء نظرى للتمرد على النظام القائم ونموذج بديل للتطور يعتمد على الدولة، وفر له كتاب لينين الصغر ما كان يفتقده، وهو نظرية عن الاستعمار. وبما زاد جاذبية نظرية لينين عند البراوى تدعيمها لخطاب الحداثة في مواجهة خطاب الأصالة، لأنها تزود أتباعها بتفسير أكثر "عقلانية" لنهب مصر من الفكرة ذات النزعة الثقافية القائلة بأن الاستعمار يهدم هوية مصر. وبالتالي لا يُعتبر الشرق والغرب متنافران، وإنما ينتميان إلى إنسانية عالمية واحدة، كما يسمح هذا العمل بتفسير الفوارق المهمة في اللاحق بالحداثة بمصطلحات اقتصادية. فبالنسبة للحداثيين من أمثال البراوى يوفر كتاب لينين نظرية ذات رؤية سلبية للتدخل الاقتصادى الغربى فى مصر، مع الإبقاء فى ذات الوقت على النماذج الأوروبية الأخرى فيما يتعلق بالتاريخ والاقباس من الغرب



والتطور والفن. ولم يظهر الأثر الكامل للتحليل اللينينى للاستعمار والتحليل الماركسى الاجتماعى والتاريخى فى أعمال راشد البراوى إلا عندما نشر كتابه: "حقيقة الانقلاب الأخرى فى مصر"، فقبل ذلك كان أثر هذه الأفكار ضعيفا وغامضا، ومتوار فى كنبه النظرية.

لاشك أن كتاب "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية" كان أكثر الكسب تأثيرا على صعود الحركة الوطنية الراديكالية وصعود الميل العلمانى الاقتصادى فيها، والذى كان راشد البراوى من شخصياته القيادية. فبرغم تحليله التاريخى الناقص عند إصداره عام ١٩١٧<sup>(٥١)</sup>، فإنه زود الطبقات الوسطى المعلمنة والإنتلجنسيا المصرية بتفسير مقنع لتاريخ التدخل الغربى فى مصر، يشابه بغرابة مع واقع الحياة اليومية. ففي مصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، التى لم تعد تتخذه بالأحزاب السياسية الحاكمة والنظام الاقتصادى القائم، منح كتاب "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية" أساسا نظريا للميل المتزايد للتوحيد بين الرأسمالية والاستعمار، وإرجاع تأخر الاقتصاد المصرى إلى سيادة الشركات الأجنبية فى مصر. وبدت مصر، باعتبارها أحد البلاد التى تتميز بأعلى نسب للاستثمار الأجنبى فى العالم، وكأنها تقدم إثباتا غوذجيا لنظرية لينين عن التطور الاستعمارى الرأسمالى الاحتكارى، الذى يندمج فيه الرأسمال البنكى مع الرأسمال الصناعى لتكوين "رأس المال المالى". لقد كان تاريخ مصر محكوما إلى حد كبير بتحركات رأسمال البلاد الأوروبية الغربية، وأدى تصدير "فائض" رأس المال إلى الإفلاس والاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢<sup>(٥٢)</sup>. والأهم من ذلك أن اقتصاد الأربعينات ظهرت عليه بشكل متزايد أعراض الاحتكار والاندماج بين الشركات. وفقا للحالة النموذجية فى وصف لينين، وهى الاندماج بين رأس المال البنكى والصناعى. وبصفة خاصة اتفقت نظرية لينين عن المخططات وتعفن الرأسمالية مع النزعة العقلانية اليسارية عند الراديكاليين المصريين. ويصف لينين الطبيعة المنحطة للاستعمار فى الفصل الثامن من كتابه كالتالى:

الاحتكار الرأسمالى... ككل احتكار، يولد حتما الميل إلى الركود والتعفن. فيقدر نجاح الاحتكارات فى فرض أسعارها، ولو لزم من محدود، تزول للدرجة معينة بواحث التقدم التقنى، وبالتالي كل تقدم آخر وكل حركة إلى الأمام، ومن ثم تظهر الإمكانية الاقتصادية لإعاقة التقدم التقنى بصورة مصطنعة<sup>(٥٣)</sup>.

وفوق ذلك تفرض الرأسمالية الاحتكارية طبقة من "حملة الأسهم" (أو الرعيين)، أى أناس يعيشون على "قص الكوبونات"، ولا يضطلعون بأى جانب من عملية الإنتاج أيا كان، فمهمتهم هى الفراغ. ويرتب لينين على ذلك أن "الدولة الرعية هى دولة الرأسمالية الطفيلية المتعقنة"<sup>(٥٤)</sup>. وقد

(\*) يشار هنا إلى ديون الحديو إسماعيل، باعتبارها من جانب أوروبا عملية تصدير لرأس المال الفائض (المترجم).

واصل راشد البراوى واقتصاديون آخرون من جيله التشديد على هذه الفكرة التى تعتبر الرأسمال الاحتكارى قوة رجعية. فمثلا أذان على الجريتلى الاندماج التجارى فى مقال بعنوان "The Structure of Modern Industry in Egypt" (بنية الصناعة الحديثة فى مصر) على أساس أنه "يعوق المزيد من التصنيع ويعارض مصالح الشعب"، كما يقرر أنه يؤدى لجمود البنية الصناعية ويؤخر بنى التفتيات الجديدة، حتى لا تقلل قيمة الاستثمارات القائمة". ويواصل الجريتلى مؤكداً أن "فى ظروف مصر الخاصة تزداد الاتهامات ضد الاحتكار قوة، كما تصبح مساوى للاستغلال فاضحة، بسبب الفقر الغالب والا مساواة البشعة فى الثروة"<sup>(٥٣)</sup>.

### ٣ - تفسير راشد البراوى للتاريخ

#### • تفتح قوى التاريخ وإعاقتها:

سيحلل هذا القسم الحيرة بين شكلى المذهب الاشتراكى، السلطوى والديمقراطى، فى فكر البراوى السياسى. ومن المسلم به أن البراوى بنى خطابا سلطويا قويا للمذهب الحديث فى نظريته عن التاريخ، حيث اعتبره عملية عقلنة وتحكم مستمرة ومتزايدة. وكانت العناصر الأساسية للتقدم عنده هى التطور العلمى والنمو الاقتصادى وتزايد التحكم والتنظيم، وعثر عن هذا التزايد فى العقلنة والتحكم بكلمات تدل على التقدم مثل الإشراف والتنسيق والتوجيه أو التخطيط، فهى تشكل المكونات الأساسية لخطابه الحديث السلطوى الذى أخذه عن المذهب الاشتراكى السلطوى. غير أن خطابه يحوى أيضا تيارا يعادل الميل السلطوى، وكلاهما يندرج فى نظريته عن التاريخ وفى برنامج الإصلاح.

كان البراوى أول من أدخل فى مصر المفهوم العلمى عن التاريخ، القائم على فكرة وجود "قوانين" تاريخية كونية محايدة تملئ على كل بلد تطوره داخل تاريخ العالم. وكان من شأن قوانين التطور التاريخى الاقتصادية أن جعلت مسألة الحفاظ على الهوية غير ذات موضوع، لأن الشكل الوحيد للهوية الذى يستحق الكفاح للوصول إليه هو الهوية الكونية للحداثة. وغالبا ما يتم تعريف هذا المفهوم باستخدام مصطلحات تقنية واقتصادية. وقد آمن البراوى بأن قوانين التاريخ التى لا تقهر سوف تؤدى فى النهاية إلى هوية كونية حديثة واحدة، يجب أن تكون عالية ومرنة وبراهمية برغم تمايزاتها القومية، وإن أى محاولة لمقاومة هذه الصيرورة الطبيعية محاولة رجعية بالضرورة.

إلى حد كبير استمد البراوى مفهومه العام عن التاريخ من التاريخ الأوروبى الغربى، ومن الإيمان المتفائل بالتطور الذى يتضمنه الفكر الماركسى والاشتراكى، فاعتبر التاريخ عملية من التطور المستمر، وتكشف جدلى للإمكانات الإنسانية، بمعنى أن كل مرحلة من مراحل التاريخ

تجاوزها مرحلة أعلى. فالإقطاع تلتها الرأسمالية، التى تلتها بدورها، بعد تمرغها فى حضيض الرأسمالية الاحتكارية، المرحلة الاشتراكية. وكان محرك التاريخ فى هذا السيناريو الحدائى التطورى هو التغير التفضى، الذى وصل إلى أعلى مراحله، مؤقتا، فى الرأسمالية الصناعية<sup>(٩٤)</sup>. ومن الناحية الثقافية واكب هذا التطور الاقتصادى بروز أشكال جديدة أعلى للحضارة مع النهضة والتنوير، اللذان يشكلان حذين تاريخيين فاصلين عظيمين، وعلامتين على التحول إلى مراحل تقدمية أعلى فى صيرورة تحرر الإنسانية من ظلامية الكتيمة وأصفاد القنانة. وردد البراوى الأسطورة العامة للتنوير. فقال أنها سلاح البرجوازية ضد الحكم المطلق وامتيازات الأرستقراطية وسلطة الكتيمة<sup>(٩٥)</sup>، وأن الاشتراكيين قد ورثوا النزعة العقلانية وطبقوها فى شكل الاقتصاد المخطط عندما فشلت البرجوازية فى تطوير المجتمع.

التبس البراوى أيضا مفهومها حاشيا آخر من التفسير الماركسى للتاريخ، وهو أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التاريخ يحدث عندما تتحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، أو، بكلمات أخرى، حين يتجاوز نمو قوى الإنتاج حدود علاقات الإنتاج. وتتعاكس حتمية التطور الاقتصادى فى مفهوم الصراع الدائم بين الطبقات، وبين القوى المؤيدة للتقدم والتطور والقوى التى تقاوم التغير وتحقق التاريخ. ونتيجة هذا الصراع مُقَدَّرَة سلفا لأن التاريخ يتطور دائما إلى مرحلة أعلى. وبالنسبة للبراوى يعنى هذا أن اشتراكية الدولة ستسود فى النهاية، ولا يبقى سوى السؤال عن كيفية حدوث هذا التحول، هل بثورة شيوعية أم سيهندسها خبراء على نحو ديمقراطى بدرجة أو بأخرى وفقا للنموذج الاشتراكي البريطانى.

ويميز البراوى بين ثلاثة مستويات فى تاريخ العالم، ظهر فيها الصدام بين قوى التقدم والرجعية منذ صعود الرأسمالية فى القرن الثامن عشر. أولها المستوى الاقتصادى حيث تعارض الرأسمالية المطلقة العنان التى تطورت إلى رأسمال احتكارى فى القرن التاسع عشر مع القوى الديمقراطية التى حاولت تقييدها وتحويلها لمصلحة الخير العام. وعلى المستوى الأيديولوجى يدور الصراع بين قوى النظام والتحكم والتوجيه والعقلانية وقوى الفوضى والاضطراب. أما المستوى الثالث للصراع فيتشكل من صراع القوى الرجعية التى تدعم النزعة القومية مع القوى التقدمية التى تؤيد مبادئ النزعة الدولية أو الأثمية international.

ويؤكد هذا التقسيم الثلاثى ميول راشد البراوى الأثمية والعالمية. وهو يرى أن النزعة الأثمية قد نشأت فى زمن الثورة الفرنسية، التى كانت علامة على خطوة عظيمة للأمام فى تقدم الإنسانية، ويدعى أن مبادئ "الحرية الإخاء، المساواة" لا تنطبق فقط على الأمم، ككل على حدة، ولكن على المجتمع الدولى أيضا، مؤكدا أن هذه المبادئ يجب أن تنظم العلاقات بين الأمم :

"فالتعاون الدولي إذن إيمان بأن للجنس البشرى غاية هي التقدم والحرية، وعلى كل شعب أن يساهم بما يملك من جهد وقوة في سبيل إدراكها"<sup>(٥٦)</sup>. كما أن التطور الاقتصادي، وخصوصا التصنيع والتطور الذي لا يقهر لوسائل الاتصال، سوف يجعل البشرية كلها تتقارب: فهي قد "قربت البعيد ووحدت الصفوف وألفت القلوب وأوجدت في العالم رأيا عاما وثقافة عامة ومبادئ عامة". والحق، أننا في أشد الحاجة وأمسها إلى تكوين هذا الرأي العام الذي يبحث المسائل والمصالح المشتركة"<sup>(٥٧)</sup>.

وعلى خلاف العقيدة الماركسية أصر البراوى على أن الحروب، لا صراع الطبقات، هي مصدر التحولات العظمى في التاريخ من مرحلة لأخرى، مشيراً إلى دور الحروب النابوليونية في نشر مبادئ الثورة الفرنسية في بقية أوروبا. كما أدعى أن الحربين العالميتين تمثلان مراحل مهمة في تاريخ العالم، حيث شهدتا حل التناقضات الرئيسية للرأسمالية. غير أن محاولات تجاوز حدود الرأسمالية لم تكن جميعاً ناجحة. فالفاشية الإيطالية والنازية الألمانية كانتا عند البراوى محاولتين للهرب من فوضى الرأسمالية، وفشلنا بسبب حكمهما الخاطئ على قوى التاريخ. ويفسر البراوى فشل هذه النظم السياسية في البقاء، برغم تسيد الدولة وتنظيم المجتمع وفقاً لخطوط عقلانية وانتشار التعليم وتوجيه الاقتصاد، بإيمان النازيين والفاشينيين بقدرة الاستعمار على حل مشكلات السكان، وبتجليلهم للحرب كعبر كامل عن الإرادة القومية، وكذلك اعتمادهم على الديكتاتورية والنزعة القومية المتعصبة والعرقية كوسائل للتغلب على المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية التي ابتليت بها الأمم الرأسمالية: "أصبحت القومية نوعاً من فلسفة للحياة، أو دين مقدس: تُبجِّل الدولة ورُفعت إلى أعلى مكان ... أصبحت الدولة هدفاً في حد ذاتها"<sup>(٥٨)</sup>.

### • أهمية الثورة الروسية:

آمن راشد البراوى بأن الاتحاد السوفيتي كان أنجح من ألمانيا وإيطاليا في تسخير قوى التاريخ للتغلب على التناقضات الرئيسية للعالم الرأسمالي، وكان يمثل بالنسبة له نموذجاً يحتذى لبقية العالم من نواح عديدة"<sup>(٥٩)</sup>. وجدير بالاهتمام أن البراوى استخلص قواعد عامة من النموذج السوفيتي. حيث اعتبر بنيتة المتأخرة في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [قبل الثورة البلشفية] شبيهة ببنية العديد من المستعمرات وأشباه المستعمرات الأخرى. وفوق ذلك أضفى البراوى قيمة عالمية على الحلول التي صاغها الاتحاد السوفيتي. فإذا كان الاتحاد السوفيتي رائد تطبيق التخطيط الاقتصادي، وكانت حكومة حزب العمال في بريطانيا العظمى تتبع نفس المبادئ، ولكن في ظل قاعدة رأسمالية وديمقراطية، يكون على مصر حتماً بوصفها شبه مستعمرة أن تتطلع إلى التخطيط لحل مشكلاتها.

وتجذب نظرية التأخر عند البراوى فى تحليله لأصول الثورة الروسية. وهو يؤكد بصفة خاصة على الدور السلبى للطبقات الحاكمة:

لم يقف الأمر بالطبقات الحاكمة [فى روسيا] عند حد إبقاء الفلاحين فى حالة من الخضوع الدائم والتأخر الثقافى والحرمان من كافة الحقوق السياسية، ولكنهم نظراً لأن صالح الأعيان يقوم على العمل الرخيص والحالات القريبة من العبودية فى القرى، عملوا على عرقلة تقدم القوى الإنتاجية للزراعة، ووضعوا العقبات فى سبيل استخدام أساليب أكثر رقياً وتقدماً<sup>(١١)</sup>.

وقال البراوى أن الاستثمارات الغربية الرأسمالية زادت البنية الاقتصادية - الاجتماعية سوءاً. فالاستثمار الأجنبى الذى تم تشجيعه على أساس تمجده بالخبرة الفنية لم يكن قادراً على حفز تطور حقيقى للبلاد لأنه كان قد دخل بالفعل مرحلة رأس المال المالى الطبقية، فأعاد تصدير الأرباح وزاد العمال فقراً على فقرهم، ولم تتم التجارة بين الريف والمدن بشكل كاف، وظلت روسيا القيصرية من الناحية الأساسية بلداً مُصدراً للمواد الخام ومستورداً للمنتجات الصناعية رغم التصنيع السريع.

ويعتبر البراوى غياب صعود البرجوازية أو تأخره علامة أخرى على التأخر. ولم تظهر البرجوازية على المسرح التاريخى فى روسيا قبل نهاية القرن التاسع عشر، وظلت سلطتها السياسية بعد ذلك محدودة للغاية بسبب سيادة الأرستقراطية الإقطاعية المالكة للأرض، وحكم القيصر المطلق، وظلامية الكنيسة الأرثوذكسية. أما المستثمرون الأجانب فتحالفوا مع القيصر واعتمدوا بشدة على الدولة الروسية وعارضوا الليبرالية فزادوا من إضعاف البرجوازية المحلية<sup>(١٢)</sup>. ففى عام ١٩٠٥ حين احتفلت البرجوازية الروسية بأول انتصار حصلت عليه بانتزاع أول دستور لبرالى من الحكومة، وقف الرأسمال الأجنبى إلى جانب معارضيه:

رأى رأس المال الأجنبى أن من صالحه تأييد القيصرية وأنصارها فى كبت الآراء الحرة (هكذا<sup>(١٣)</sup>) وتحطيم النظام الدستورى، خوفاً من أن انتقال الحكم إلى أيدي ممثلى الشعب، وبخاصة ممثلى الطبقة الوسطى الوطنية، قد يؤثر فى المصالح الأجنبية، ويحول دون أن تظل روسيا مصدر أرباح عالية لأرباب الأموال الأجانب<sup>(١٤)</sup>.

ويقول البراوى أن الطبقات الوسطى قد أدركت بعد فشل التجربة الليبرالية أنها يجب أن توجه نضالها ضد كل من القيصر والرأسمال الأجنبى، إلا أن ضعفها حال دون إتباع الثورة الروسية للنموذج التاريخى للثورات البرجوازية فى إنجلترا وفرنسا، وحلت الحرب العالمية الأولى تناقضات الرأسمالية المتأخرة فى روسيا من خلال التغير الثورى.

ويظهر البراوى فى وصفه للثورة الروسية كمدافع مخلص عن جهود الدولة فى دعم المركزية،

ويقدم الحكام الشيوعيين الجدد كتجسيد للحدثة، ويمتدح صلابة عزمهم على تنوير المجتمع في كل جوانبه: "[لقد] وضعوا نصب عينيهم هدفا واحدا واضحا وهو قطع الصلة بالماضي بما انطوى عليه من فلسفة سياسية، وأنظمة اقتصادية، وأوضاع اجتماعية، وقيم معنوية وأدبية، وتقاليـد ترجع إلى القرون الخالية"<sup>(٦٤)</sup>. وعلى سبيل المثال يتضح تأييد البراوى الكامل للميول المركزية للدولة فى إدانته للقوة القصيرة التى سيطر فيها العمال على الصناعة بعد الثورة مباشرة، فيصفها، مقتضا الزوجين وب، بهدف توضيح الطريقة التى يمكن بها للمصالح الأناثية أن تجعل العمال عاجزين عن الوفاء باحتياجات المجتمع ككل، وكيف أدى إشرافهم على الإنتاج إلى التعسف وانهيار الانضباط، وأن الصناعات التى سيطر عليها العمال عجزت عن تحقيق التنسيق والتخطيط وتوفير النظام. وبالمثل انحدر إنتاج الفلاحين بعد انقسامهم لأملاك الكولاك<sup>(٦٥)</sup>، وبالتالي خُرمت المدن من الطعام وانهار الاقتصاد إلى درجة التوقف<sup>(٦٦)</sup>. ويتضح من هذا الوصف أن عناصر التقدم الحاسمة، وهى الإشراف والتنسيق والنظام، بالإضافة للتوجيه - بمعنى التخطيط - تؤدى إلى الفوضى حين تقع فى أيـد غير مناسبة. وبالنسبة للبراوى كانت الدولة محيرة فى هذه الظروف على تأمين الصناعات، لأن "التاهل [أى التأميم]"، إلى جانب إدارة احتكارات الأجانب، "كفيل كذلك بتعويد العمال النظام وطاعة الأوامر وتنفيذ القواعد التى ترسمها الدولة لتنظيم الصناعة"<sup>(٦٧)</sup>. أيضا كان التحكم، وهو شرط مسبق للتخطيط، ضروريا فى الزراعة (التجميع) والأعمال البنكية والتجارة الأجنبية (التأميم).

غير أن البراوى يدخر طاقته فى المديح للفترة التالية لعام ١٩٢٨، حين طُبقت خطط السنوات الخمس، وهى الفترة المعروفة باسم "الإشراكية فى بلد واحد"، حين جرت عقلنة الإنتاج والمجتمع وفقا لأفضل وصفات الزوجين وب فى تنظيم المجتمع، باعتباره "آلة هائلة" لها "عجلات ودواليب مسننة وأجزاء مختلفة متعاونة". فحل الإنتاج فى خدمة التعاونيات محل الربح كحافز رئيسى، وتخلصت الحياة من الجوانب السلبية للحياة الرأسمالية، خصوصا فى طورها الاحتكاري، والتى يذكر منها البراوى التبديد والإسراف والملا مساواة والتأخر [أى التخلف - م]<sup>(٦٨)</sup>. فقد أُنشئت الجوسبلان<sup>(٦٩)</sup> تخطيط الاقتصاد السوفيتى والتنسيق بين إنتاج مختلف البضائع، وتنظيم الإنتاج، مما أدى إلى تحقيق توازن الاستهلاك مع الإنتاج. ويدعى البراوى أن الرأسمالية التى تقوم على الفوضى والقرارات الشخصية قد حل محلها خطة نظمت الإنتاج مثل "سلسلة واحدة متصلة الحلقات"<sup>(٧٠)</sup>،

(٦٤) الكولاك هم كبار ملاك الأرض فى روسيا قبل الثورة (المترجم).

(٦٥) الجوسبلان هى خطة الدولة التنموية، وهى أيضا المؤسسة التى كانت تضع خطط التنمية الخمسية، فى الاتحاد السوفيتى (المترجم).

وتم توجيه الجهد الجماعى الجديد للصنيع، وفى قلبه الصناعة الثقيلة، باعتبار أن التصنيع هو قوة التحديث الرئيسية وتجسيد الاشتراكية. صار الإنتاج الآن قائما على المهارة والعلم والبحث، كما توطد السلام الاجتماعى بسبب ضمان حد أدنى للدخل ومستوى الرعاية الصحية.

وقال البراوى أن إعادة التنظيم الاقتصادى المذكورة انعكست فى تحول سياسى مواز لها، فأصبحت الديمقراطية الاقتصادية، "بمعنى أن الجماعة كلها تشترك فى إدارة التنظيم الاقتصادى ولصالح أعضائها جميعا"، البداء الرئيسى للتنظيم السياسى، وبالتالي يشترك كل الأفراد القادرين فى الإنتاج وفى الإشراف عليه وتوجيهه<sup>(٧٩)</sup>. ولا تطبق مبادئ التخطيط على الاقتصاد والسياسة وحدهما، فيجرى أيضا تخطيط وتوجيه الثقافة والمجتمع. ونجحت الخطط الخمسية الأولى نجاحا هائلا فاق كل التوقعات<sup>(٨٠)</sup>. واتساقا مع المثل العليا للاشتراكية الحكومية يسود البراوى إحصائيات شاملة لبشت تفوق المجتمع السوفيتى المخطط.

### • أصول تخلف مصر:

كان البراوى بالاشتراك مع زميله فى كلية التجارة محمد حمزة عيش أول من كتبوا من المصريين تاريخا اقتصاديا شاملا لمصر، فى كتابهما "التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث"<sup>(٧٩)</sup>، المنشور عام ١٩٤٤. فالكب السابقة عن الموضوع كتبها أجانب مثل كروشىلى Crouchley<sup>(٧٩)</sup> وفرانسوا شارلرو François Charles-Roux<sup>(٧٩)</sup> ممن كانوا يعملون فى الحكومة المصرية أو يرتبطون بالشركات الأجنبية فى مصر. ولم تكن دراساتهم أيضا تعنى بالنظرية أو التفسير. وكان المصرى الوحيد الآخر الذى كتب فى التاريخ الاقتصادى هو محمد فهمى هبيلة، الزميل الأكبر لراشد البراوى، ذو نزعة ملكية، فحضر كتابا فى مدح الملك فؤاد الأول<sup>(٧٩)</sup>، ولم يعكف على أبحاث أكثر جرأة إلا عندما انتهت الملكية<sup>(٧٥)</sup>. وفى مجال التاريخ كان المؤرخ المحافظ محمد شفيق غربال يهيمن على الدراسات التاريخية الرسمية التى أخرجتها الجامعة<sup>(٧٦)</sup>. وقد شجع غربال على الجريئى على إنجاز بحث تاريخى فى تاريخ مصر الاقتصادى خلال فترة محمد على<sup>(٧٧)</sup>، ولكنه كتب بنفسه سيرة صغيرة الحجم عن محمد على، امتدحه فيها هو وعائلته، نشرت فى ذات الوقت الذى نشرت فيه دراسة راشد البراوى<sup>(٧٨)</sup>. أما المحاولة الأخرى الوحيدة لكتابة تاريخ اقتصادى وفقا للتفسير الماركسى فصدرت عن أعضاء فى الحركة الشيوعية مثل أحمد رشدى صالح (أنظر الفصل الرابع).

كان كتاب التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث محاولة من جانب البراوى لتطبيق نظرياته العامة عن التطور على مصر، التى تشكل أيضا أساس اقترحاته التى عرضها فى فصل

بعتوان "بعض مشكلات الغد"، الذي أضافه للطبعة الثانية التي نُشرت عام ١٩٤٥<sup>(٧٩)</sup>. وقد وسع البراوى هذه الأفكار في أعماله اللاحقة التي كتبها في أواخر الأربعينات، مع الإشارة لمصبرى أفكاره الأساسيين، وهما الزوجين وب وهارولد لامسكى. ويصرح البراوى فى مقدمة كتابه عن تاريخ مصر الاقتصادى بأن الاقتصاد هو مفتاح نهضة مصر ويهتم بتحليل أسباب استمرار انتشار الفقر والمرض والجهل فى بلاده.

لم يكن توسع الغرب واختراقه للبلاد غير الغربية مدانا فى حد ذاته فى نموذج راشد البراوى الكونى الغربى للتاريخ. وفى واقع الأمر وصف البراوى الوضع الاقتصادى قبل احتلال فرنسا لمصر عام ١٧٩٨ بأنه مؤسف وراكد ويضاهى وضع أوروبا فى العصور الوسطى. فقد تسبب نظام الالتزام فى تأخير التطور الاقتصادى، وأعالت الفوضى السياسية لأمرء المماليك التجارية، بينما كانت القرى مكتفية ذاتيا ومستقلة. وفى ضوء هذه الظروف يعتبر البراوى الحملة الفرنسية "نقطة تحول فى التاريخ المصرى على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى"<sup>(٨٠)</sup>، فقد أخضعت مصر للمرة الأولى لدولة غربية متورة، الأمر الذى يشكل حافز نهضتها فى القرن التاسع عشر. فبعدها حاول محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) - الذى يعتبره البراوى مؤسس مصر الحديثة - تقليد الطريقة التى مسح بها علماء الحملة الفرنسية أوضاع مصر ووضعوا خطط تطويرها. غير أن دفاع البراوى عن محمد على يوضح أيضا موقفه المزدوج من أوروبا الغربية. فمع أنه يسلم بضرورة تعلم البلاد غير الغربية المتأخرة من أوروبا حتى تتطور، فإنه يؤكد أن هذه البلاد لا تستطيع أن تقضى مراحل التطور الأوروبية. وبالتالي رفض نقد الرحالة الأجانب لنظام محمد على الاحتكارى، واعتبره نقدا يندم مصالحهم الخاصة. فلما كانت إنجلترا وفرنسا قد اجتازتا بالفعل الثورة الصناعية عند أربعينات القرن الماضى، فإن تطبيق رأسمالية "دعه يعمل" على مصر لن يكون فى صالح أحد سوى الأمم الأوربية المتطورة. أما نظام الاحتكار فقد مكّن الدولة من إقامة صناعة مصرية ومد الطرق وتطوير التجارة<sup>(٨١)</sup>.

ويؤمن راشد البراوى بأن ما قام به محمد على من تغيير لمصر تحت سيطرة الدولة ثبتت صحته حين أصبحت الدولة عاجزة عن الدفاع عن المصالح المصرية ضد القوى الأجنبية بعد فرض نظام التجارة الحرة عام ١٩٤٠، فقد أصبح الحديويون مثقلون بديون متزايدة برغم النمو الملحوظ للاقتصاد الذى يظهر فى التوسع الكبير فى إنتاج القطن ومد السكك الحديدية وارتفاع مستوى معيشة الفلاحين. ولاشك أن راشد البراوى فى إدانته لمضاربة الغرب المالية بمصر ليس رائدا، بل مقتفيا إلى حد كبير للكتابة التاريخية القومية فى أوائل هذا القرن، واعتبر حفر قناة السويس، مثل هؤلاء القوميين الأوائل، "أعظم كارثة حلت بهذا البلد"، لأنه أدى إلى الاحتلال البريطانى



لمصر<sup>(٨٢)</sup>. وبالمثل يدعى البراوى أن المحاكم المختلطة قد أقيمت أساساً لحماية أرباح الأجانب الفاحشة. كذلك ليست إدانته لدفع مصر للتخصص فى الإنتاج الزراعى، والقطن أساساً، جديدة. ويقول البراوى أن الاحتلال البريطانى كان النتيجة المنطقية لهذه التطورات الاقتصادية.

إن أصالة راشد البراوى إنما تكمن أساساً فى وصفه الدقيق لهذه التطورات وفى استنتاجاته. فهو يدين دفع مصر للتخصص فى إنتاج القطن لأنه يرى أنها قد فقدت فرصة حاسمة للتصنيع فى نهاية القرن التاسع عشر، وهى فرصة هائلة بقدر هول الفارق بين أن تكون مصر دولة متطورة غنية تقارن بالبلدان الأوربية وأن تكون دولة متأخرة. وبالتالي بقيت مصر واقفة فى منتصف المسافة بين مرحلتى تطور تاريخيتين، بل وانتكست من عدة نواح، كالصناعة. ويقول البراوى أن هذا كان نتيجة لسياسة مقصودة من جانب بريطانيا، التى حالت دون تطور مصر اقتصادياً باستخدام التعريف الجمركية وأدوات سياسية واقتصادية أخرى، وبالتالي تشوهت بنية مصر الاقتصادية والاجتماعية. فله يقتصر الأمر على تركيز توزيع البشر والمال فى مجال الزراعة، بل وكادت الزراعة أيضاً وانتكست من بعض النواحي بسبب التوسع فى زراعة القطن على حساب القمح. لدرجة جعلت مصر تستورد المواد الغذائية<sup>(٨٣)</sup>. كما أحبط الاستثمار الصناعى عمداً بحيث أفلست الصناعات القائمة، وبالتالي كان النمو الصناعى فى فترة معينة بالسلب، وفقدت مصر مهاراتها التقنية<sup>(٨٤)</sup>. كذلك تقلص التعليم وأعيد توجيهه بهدف تدريب أفراد يصلحون لتولى الوظائف العامة، وظلت القرى متخلفة اجتماعياً واقتصادياً، وزاد هذا الوضع سوءاً بسبب عجز استصلاح الأراضى عن مواكبة نمو السكان. أما القطاعات التى جرى تطويرها فكانت تديرها البنوك وشركات الاستثمار والبيوت التجارية وشركات المرافق العامة، الأجنبية جميعاً. ومن ذلك يستنتج البراوى أن السياسة البريطانية أعادت تشكيل مصر لمصلحتها الخاصة بتطوير بعض القطاعات الاقتصادية وتبسيط قطاعات أخرى، لتجعل مصر تعتمد كلياً على إنتاج القطن والاستثمار الأجنبى<sup>(٨٥)</sup>.

وعند منعطف القرن كانت البنية الاقتصادية التى أقيمت فى مصر تشبه فى قول البراوى الوضع فى روسيا فى ذات الفترة، وهو يربطها بكتاب لينين: "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية". غير أن البراوى أغفل التعرض للفوارق الطبقية المتزايدة فى مصر وتطور العلاقات بين الطبقات المحلية السائدة، وهى الأعيان والبريطانيون، ويذكر فقط، وبشكل عابر، خلق ملكية الأرض الكبيرة وإفقار الفلاحين. ويدعى البراوى، اتفاقاً مع تصورهِ لدور الحرب كعامل تغير، أن الحرب العالمية الأولى كانت علامة على تغير نحو الأفضل، يتمثل فى طبع تقرير لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٨ وتأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠. كذلك يعتبر الإصلاح الجمركى عام ١٩٣٠ نقطة

تحول حقيقة لأنه مكن الدولة من تشجيع الصناعة بشكل فعال وجعل النهضة الاقتصادية في حيز الإمكان<sup>(٨٦)</sup>. غير أن الاعتماد المفرط على تصدير القطن حد من إمكانيات حدوث تطور حقيقي. واتضح ذلك في أزمة الثلاثينات الاقتصادية العالمية التي أصابت مصر بضربة شديدة. كذلك كان إنهاء حقوق الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونتريو عام ١٩٣٧ حافزا آخر للتطور الاقتصادي لم تتحقق إمكانياته إلا جزئيا. أما الضرائب فلم يطرأ عليها تعديل يذكر، وبقي عبؤها الأساسي والعا على كاهل الفقير.

ويرى البراوى أن الحرب العالمية الثانية كانت فرصة حاسمة لتطوير إمكانيات مصر، فمثلما حدث في الحرب العالمية الأولى، توسعت الصناعات توسعا هائلا وزادت نسبة السكان العاملين بالصناعة ونمت سيطرة الدولة. كذلك بينت الحرب بوضوح لا مزيد عليه عجز النظام السياسى القائم عن الوفاء بمتطلبات هذا الوضع. فتنقذ البراوى الحكومة لعدم كبحها لجماح التضخم ولاهمالها مسألة تنظيم توزيع الاحتياجات الأساسية على الفقراء، ولتركها للأرباح تنفلت لحساب الأغنياء. ويعبر البراوى في الفصل المضاف بعنوان "بعض مشكلات القد" عن اعتقاده في ضرورة إحداث تغيرات إذا أريد للنظام أن يستمر، ويحذر من "أن التحول من الحرب إلى السلام يتطلب بغير شك انتباه لعدم حدوث أخطاء يصعب إصلاحها ولا يبدو ولو للحظة أن المسئولين يدركون هذا"<sup>(٨٧)</sup>. وعلى ذلك يتطلب الأمر إصلاحات أساسية إذا أراد النظام أن ينجح فى إنعام التحول إلى طور تاريخى أعلى.

## ٤ - برنامج راشد البراوى فى الإصلاح الاجتماعى

• مدخل:

أصبح راشد البراوى بعد الحرب العالمية الثانية مصلحا اجتماعيا معروفا وشارك فى مناقشات كبرى عن الإصلاح. وفى هذه الفترة تحكم البراوى فى راديكاليته التى عبر عنها فى كنبه الأمليل للطابع النظرى، واستطاع أن يكتب فى صحف أكثر احتراماً مثل الأهرام ومجلة الفصول الأسبوعية، بفضل التزامه بحدود القانون والامتناع عن الدعوة إلى الإطاحة بالنظام، بغض النظر عن أفكاره الخاصة عن مدى قدرة السراى على تنفيذ الإصلاح.

كان برنامج البراوى يقوم على مفهوم الدولة كعامل للتغيير. فالدولة، بمصطلحات الحدادثة، عليها أن تجعل مصر "أكثر توافقاً مع روح العصر". والحال أن المذهب الدولوى فى حد ذاته نظرية سياسية محايدة لا يتضمن بالضرورة الإطاحة بالنظام القائم، بل ويجوز تماماً من الناحية النظرية أن

ينفذه النظام الملكى ذاته، كما حدث فى بروميا، حيث أعيد تنظيم بنية البلاد الاقتصادية مع الاحتفاظ بالقاعدة الاجتماعية التى تستند إليها طبقة ملاك الأرض<sup>(٨٨)</sup>. غير أن إمكانية تفسير أطروحات البراوى بهذه الطريقة أمر مشكوك فيه لأن مركز الطفل فى نظريته يتجه نحو ضرورة الثورة الجذرية.

ويتأكد الطابع العقلانى لبرنامج البراوى الإصلاحي بخلوه من أية نظرية عن هوية مصر كأمة، وهو الموضوع الذى استبعد الجيل السابق الذى ساند خطاب الأصالة. وكانت المرة الوحيدة التى أشار فيها البراوى إلى سمة قومية، تتعلق بالإسلام. غير أن إشارته كانت بمعنى سلبى، كتحذير من إضفاء أية أهمية اجتماعية أو سياسية عليه<sup>(٨٩)</sup>. كذلك لم يقدم البراوى أبدا أى تحليل للسمات والبنى الاجتماعية كأمور يجب الإبقاء عليها، على غرار العائلة الممتدة التى آمنت مصر الفتاة بأنها جزء أساسى من نهضة مصر<sup>(٩٠)</sup>، ولا يظهر الطابع القومى لبرنامجهم إلا فى القول بأن الإصلاحات هى فى الأساس طرق عقلانية لمواجهة الاستعمار. وفى مفهومه المادوى materialistic التطورى للتاريخ يقتصر تجسيد المسار التقدمى للتاريخ على توالى مراحل أعلى من النظم والمنظمات الاقتصادية. ولما كانت مصر مازالت فى مرحلة متأخرة، يكون على الإصلاحات أن تزيل كل السمات التى أعاققت التاريخ، ولهذا السبب احتل التصنيع تلك الأهمية الكبرى فى برنامج البراوى الإصلاحي.

### • الإصلاح الزراعى :

تنبه البراوى مثل أعضاء جماعة النهضة القومية إلى أن البنية الاجتماعية للمجتمع الريفى تشكل العقبة الأساسية أمام التحديث، حيث حالت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى الريف دون مشاركة الطبقات الريفية الدنيا فى المجتمع، وحرمتهم من التعليم والخدمات الصحية والفرص الاقتصادية. ففى الريف كانت المصائب الكلاسيكية الثلاث فى ذلك الوقت، وهى الجهل والفقر والمرض، أكثر بروزا منها فى أى مكان آخر. وقدم البراوى فى الفصل المضاف لكتابه : "التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث"، برنامجا قصيرا للإصلاح الزراعى يشكل - مع برنامج مريت بطري غالى - أوائل الكتابات التى أثارت القضية فى مصر<sup>(٩١)</sup>. وفيه يقدم البراوى إحصائيات تكاد تتطابق مع الإحصائيات التى أوردها مريت غالى، وكلاهما يستند إلى إحصائيات وزارة الزراعة فى الأربعينات<sup>(٩٢)</sup>.

مساحة الأرض المملوكة	عدد الملاك	مجموع المساحة المملوكة
أقل من فدان	١,٨٦٥,٧٠٢	٧٢٤,١٥٦
١-٥ أفدنة	٥٧٠,٤٤٩	١,١٧١,٣٢١
٥-١٠ أفدنة	٧٥,٦٢٢	٥٧٣,٠٣٨
١٠-٢٠ فدان	٤١,٤٥٥	٥٥٨,٧٩٠
٢٠-٣٠ فدان	١٩,٩٠٧	٢٧٧,٦٥٤
٣٠-٥٠ فدان	٩,١٧٩	٣٥٦,٥٢٨
أكثر من ٥٠ فدان	١٢,١٣٢	٢,١٦٨,٥١٤

غير أن البراوى توصل من هذه الأرقام إلى استنتاجات مختلفة عما توصل إليه مريت غالى. فقد كانت إحصائياته أكثر مأسوية بكثير بسبب إضافة عدد الملاك لها، إذ كشفت بذلك، بالإضافة إلى فقر الريف، عن التفاوت الهائل فى الثروة: فتحق ٠,٨٪ من الملاك يملكون نصف الأرض. ويستنتج البراوى من ذلك استحالة استمرار وضع اللا مساواة هذا حالما يصبح الفلاحون أكثر تعليما ووعيا بهذا الوضع الشنيع، ويناقش بمجرى اقترحات الإصلاح المختلفة، ولكن يبدو أنه كان منحازا لمصادرة الأراضى التى تزيد عن مائة فدان للفرد. وبالنسبة للباقي يقترح إجراءات مساعدة، هى فرض حد أدنى للملكية الأرض وتشجيع التعاونيات الزراعية واستصلاح الأراضى ... إلى آخره.

وقد تعرض البراوى للإصلاح الزراعى مرة ثانية عام ١٩٤٨، فى كتيب صغير بعنوان: "مشكلاتنا الاجتماعية: الفقر، الفلاح، التأميم، العمال"<sup>(١٣)</sup>، قدم فيه برنامجا فى الإصلاح الزراعى بتفصيل أكبر، وربطه بجوانب أخرى من برنامج الإصلاح الكلى. وفى هذه المرة يجهر البراوى صراحة بالتحيزه إلى الإصلاح الزراعى، ويضع حدا أقصى للملكية الأرض قدره ٥٠ فدان للفرد، ومصادرة ما يزيد على ذلك. وبعد عرض إحصائيات لعام ١٩٤٤، أجرى البراوى الحساب البسيط الآتى لطريقة توزيع الأرض: هناك ١٢,١٣٢ مالكا يملكون إجمالا ٢,٤٣٠,٠٨٤ فدان [هكذا الرقم فى الأصل - المرجع]، سيجرد كل منهم من الملكية التى تزيد على ٥٠ فدان. وبطرح  $١٢,١٣٢ \times ٥٠ = ٦٠٦,٦٠٠$  من ٢,٤٣٠,٠٨٤ يتبقى ١,٨٢٣,٤٨٤ فدان متاحا للتوزيع، يضاف إليهم ٣٠٠ ألف فدان تستصلح على مدى السنوات الخمس التالية، وأراضى وزارة الأوقاف التى تبلغ ١٨٠ ألف فدان. وبالتالي يمكن توزيع مساحة إجمالية قدرها ٢,٣٠٣,٤٨٤ فدان، وهو ما يساوى تقريبا نصف مساحة الأراضى الزراعية فى مصر، ومقدارها

٥,٨٧٣,٢٠٦ أفدنة. ويجب أن توزع هذه الأراضي على ثلاثة أرباع مليون شخص من الفئتين الأفقر من ملاك الأرض، خصوصا الذين يملكون أقل من فدانين<sup>(٩٤)</sup>.

ولا يوضح البراوى بدقة كيفية إجراء هذا التوزيع، ولا لماذا اختار رقم ثلاثة أرباع المليون من أفقر ملاك الأراضي لتمليك كل منهم أربعة أفدنة، برغم أنه يسلم بأن عدد من يملكون أقل من فدان يصل وحده إلى ١,٧٩٢,٥٣٠ فردا. ولكن بصرف النظر عن هذا، كان برنامج البراوى فى الإصلاح الزراعى راديكاليا بالمقارنة مع اقترحات مريت بطرس غالى. فخطته تعنى توزيع ما يزيد على مليونى فدان خلال سنوات قليلة، بينما لا تحدد خطة مريت غالى جدليا مساحة الأرض المتاحة للتوزيع على الفئات الأفقر من ملاك الأرض ولا تضع جدولاً زمنياً، ولم يكن موقفها محددا تجاه أى جزء من أراضي الإصلاح عدا استصلاح الأراضي، الذى يوفر ما يزيد قليلا على مليون فدان، ويحتاج إلى عقود من الزمن لتنفيذه.

وعلى غرار اقترحات الزوجين وب الإصلاحية، لم يكن دافع راشد البراوى لاقتراح الإصلاح الزراعى هو العدالة الاجتماعية، برغم الأهمية الأكيدة لقضية الإصلاح الاجتماعى. فبدلاً من ذلك يبدو أن البراوى يستلهم مُثل تحديث المجتمع، وهو ما يتضح من تكراره الدائم لمقولات الكفاءة واقتصاديات الحجم الكبير، والى تحتل مكانة مركزية فى عمله. فهو يؤكد مثلاً على أهمية مؤسسة الخيرة فى لبنان فى وزارة الزراعة، وينسب القيمة العقلانية للخبرة إلى الأسس الموضوعية التى يقوم عليها قرار مبنى على إحصائيات محايدة. بنفس اللهجة كان التحسين التقنى هو البرر العقلانى للإصلاح الزراعى، فقد آمن البراوى بأن مخاطر تفتت الأرض الزراعية وعدم كفاءة القطع الصغيرة اقتصادياً، سوف تغلب عليها التعاونيات بتجميع قطع الأرض الصغيرة فى تعاونيات زراعية كبيرة وفقاً للنموذج السوفيتى الروسى (واسقط مطلب تأميم الأرض ليكون إصلاحه مقبولا من جانب الطبقات الوسطى). فالمساحات ذات الخمسة أفدنة، بعد ضمها معا لتكوين مساحات تبلغ الواحدة منها ألف فدان سوف يتم التعامل معها كوحدة واحدة، الأمر الذى سيسمح باستخدام أحدث الآلات وأكثر أشكال التنظيم كفاءة، كما فى المنع، وسوف لها الدولة المساكن والمستشفيات والمدارس. كذلك يعتبر البراوى المزرعة التعاونية فرصة ممتازة لإكساب أعضائها خبرة فى الإجراءات الديمقراطية، لأنهم سيحملون على عاتقهم مسؤولية الإدارة واختيار مجلس إدارتهم، ويضيف أنه "إذا كان الفلاح لا يهتم بالتدقيق فى اختيار عضو السواب أو الشيوخ، فإنه سيدقق كثيراً فى اختيار أقرب الناس اتصالاً بحياته اليومية والمادية"<sup>(٩٥)</sup>.

وفى عام ١٩٥١ عاد البراوى مرة أخرى لمسألة الإصلاح الزراعى، والغريب أنه لم يقدم فى تلك المرة اقتراحه الخاص، وإنما ذكر اقترحات مريت غالى الأقل راديكالية بكثير<sup>(٩٦)</sup>. وفى ذلك الوقت كان الإصلاح الزراعى قد جذب اهتمام الأمم المتحدة وحكومة حزب العمال، وساهم

وصف دورين وارينر Doreen Warriner المثير لفقر مصر في كتابها: "الأرض والفقر في الشرق الأوسط" <sup>(٩٧)</sup>، مساهمة كبيرة في وضع الإصلاح الزراعي على جدول الأعمال السياسي للبلدان الغربية، خصوصا خلال الحرب الباردة. وكانت أطروحتها الرئيسية - مثل أطروحات جميع المصريين ذوي التوجه الإصلاحى - أن مصر قد أصبحت بلدا يعاني من الانفجار السكاني. حيث بدأ نمو السكان بعد الحرب العالمية الأولى يفوق نمو الإنتاج الزراعي. ففي الفترة من ١٩٢٤ أو ١٩٢٨ إلى ١٩٤٠ كان الإنتاج الزراعي يلاحق بالكاد زيادة السكان، ثم بدأ الإنتاج الزراعي للفرد في التدنّي. كما تراجع مستوى المعيشة خلال أزمة الثلاثينات بسبب هبوط قيمة المنتجات الزراعية وتزايد تكلفة المعيشة.

وتوصلت دورين وارينر باستخدام أرقام كلياند W. Cleland <sup>(٩٨)</sup>، إلى أن الحفاظ على الحجم الجارى للإنتاج لا يحتاج إلا لخمس قوة العمل المتوفرة، فيمكن أن تقتطع مليونى عامل زراعي وخمسة ملايين من سكان الريف دون أن يتراجع الإنتاج، فإذا أدخلت المكنة، سيستطيع عشر فلاحي مصر القيام بذاات العمل. ويزداد وضوح الفقر في الريف بفضل عدم المساواة في توزيع الأرض، وهو ما يتضح من خلال مجموعة من الإحصائيات. وتصف دورين وارينر كيف أن هبوط الدخل الحقيقي للفرد وتزايد تكاليف المعيشة وبؤس السكن أدى إلى نقص التغذية والمرض وجعل حياة الفلاح "جحима لا يطاق" و"دركا أخلاقيا" <sup>(٩٩)</sup>.

وتشبه حلول دورين وارينر الحلول التي طرحها البراوى: استصلاح الأراضى والتصنيع، وقبل ذلك الإصلاح الزراعي. لأن تدعيم السوق الداخلى، وهو شرط أساسى للتصنيع، يعتمد على الإصلاح الزراعي: "من وجهة نظر الحكومة فإن القيام بإصلاح ملكية الأرض أسهل في مصر منه في أى بلد آخر... ولكن ما من بلد يفوق مصر في العقوبات السياسية، فباشواتها، وهم لوردات قطن ورجال أعمال يسيطرون على ثروات كبيرة، يضعون البلاد في قبضتهم ويعارضون تماما أى إجراء يمكن أن يرفع مستوى المزارعين" <sup>(١٠٠)</sup>. ولاشك أن كتاب دورين وارينر بتأثيره الواسع النطاق، والذي يشترك مع البراوى في الأصول الفكرية، قد دعم في مصر وبلاد أخرى الذهنية الأيديولوجية العقلانية التي دافعت عن الإصلاح الزراعي في الأربعينات والخمسينات.

#### • التخطيط والتحديث:

يحتل التخطيط مكانة محورية في فلسفة راشد البراوى. فقد آمن بأنه، إلى جانب كونه أداة لإدماج السكان في بنية سياسية واقتصادية جديدة، يعد الوسيلة الوحيدة لضمان الاستقلال عن الاستعمار، وبالتالي تحقيق التطور الاقتصادى. كما أنه، بعيدا عن هذه الاعتبارات السياسية، يمتلك قيمة أيديولوجية عالية، ليس فقط لأنه يشكل مع التصنيع طريقة لتوليد الثروة والحصول على

الاستقلال، ولكن لأنه يشكل أيضا العمود الفقري لأيدولوجية التحديث:

الصناعة من أكبر الدوافع على التخلص من الآراء والنظم العتيقة، وتعمل فى طياتها عناصر الجراة والعمل على مسايرة التقدم، وتقضى على أمراض اجتماعية خطيرة منها الخسوية والرشوة وفساد الإدارة والإسراف والخمول، بل إنها لتحفزنا إلى إصدار التشريعات الاجتماعية لرفع مستوى الطبقات، والقيام بالإصلاحات اللازمة فى النواحي الاجتماعية وغيرها<sup>(١٠١)</sup>.

وكما أوضحنا سابقا، يعطى البراوى الدولة دورا مركزيا فى حفز التصنيع والتحديث، ويرى أن عليها أن توفر للصناعة الائتمان الضرورى ونعميها من المنافسة الأجنبية وتحفز التصدير والتعدين وتنسق بين المشروعات المختلفة، وتبنى أيضا البنية التحتية الضرورية. وسوف تقوم بذلك لجنان خاصة تقدم النصح للحكومة بشأن الإجراءات السياسية، وترسم الخطط الخمسية. ويمثل الوضع النموذجى فى إشراف الحكومة الدائم على التصنيع، وحفز الصناعات الأكثر أهمية والتأكد من أنها تطبق أكثر التقنيات تقدما. وعلى الدولة أيضا أن تقيصر الصناعات الأجنبية، بفرض معدل أسرع فى تقيصر مجالس الإدارة والكوادر الفنية والعمالة، وبعدم مد الامتيازات، وتشجيع المصريين على شراء الأسهم الأجنبية<sup>(١٠٢)</sup>.

ويعتبر البراوى التأميم وسيلة أخرى أساسية لتحقيق الإشراف على الصناعات الأساسية وعقلنة الاقتصاد، ويورد أمثلة تدعم رأيه، مثل تأميم بنك إنجلترا وصناعات الحديد والصلب البريطانية. وهو يعتبر التأميم مرحلة جديدة للتقدم الاقتصادى تتجاوز الطور الاحتكارى للرأسمالية، وذلك لعدة أسباب، أولها أنه يلغى المنافسة بين الشركات، وبالتالي يُسقط الحرب التى تنتهى إليها المنافسة، وثانيها أنه يسخر الإنتاج للحاجات الوطنية بدلا من الحاجات الخاصة، وثالثها أنه يضمن استخدام أحدث التقنيات، كما أنه، رابعا، يتيح التخلص من الأزمات الاقتصادية الدورية، لأن الدولة ستحل بذلك تناقضات الرأسمالية. وأخيرا سيؤمن التأميم سيادة البلاد. ويختتم البراوى حججه بملاحظة تحذيرية تقول أن الاحتكارين وكبار ملاك الأرض وأصحاب المصالح المالية وكبار الصناعيين هم الذين تحالفوا مع النازيين الألمان<sup>(١٠٣)</sup>.

أما على مستوى السياسات اليومية الأكثر عملية، فيؤرخ البراوى الحكومة باستمرار على عدم إتباع سياسة قائمة على التخطيط، ويوضح، كمثال، كيف أن الحكومة أقرت عام ١٩٤٦ خطة خمسية تستثمر ٢٦،٢ مليون جنيه مصرى فى البنية التحتية والصحة والإسكان، ولم تنفق الأموال المخصصة فى هذه المشروعات. ويُرجع البراوى فشلها إلى الافتقار إلى التنسيق والتخطيط الداخلى، فهى لم تضع أهدافا واضحة ولم تحدد وسائل تحقيقها، لأن الخطة لم تقم على دراسة

شاملة<sup>(١٠٤)</sup>. أما مشروع البراوى المدلل، فهو توسيع صلاحيات البنك الصناعى، الذى أسس عام ١٩٤٧ لحفز الصنيع على نطاق واسع، ولكن بغير الإمكانيات المالية الكافية. فقد آمن البراوى بأن البنك الصناعى، كمؤسسة شبه حكومية، هو أهم أداة لتنفيذ سياسة صناعية مستقلة، لأن بنك مصر كان تحالفه مع المصالح الاستعمارية الأجنبية وثيقا، وبالتالي لا يستطيع أن يضطلع بهذه المهمة وكان على البراوى أن يغير كل هذا حينما دخل مواقع السلطة بعد ثورة يوليو.

## ٥- برنامج راشد البراوى فى الإصلاح السياسى

### • الديمقراطية والحداثة:

نشر راشد البراوى كتيبه المشهور "آراء حرة" قبل الانتخابات العامة الأخيرة فى مصر، التى أجريت فى ديسمبر ١٩٤٩. وكانت مصر قد ثورت وقت نشره بسلسلة طويلة من الأزمات؛ ففى شتونها الخارجية لم يحدث أى تقدم فى مفاوضاتها من أجل الاستقلال. وفى الداخل فقدت أحزاب الأقلية، مثل الأحرار الدستوريين والسعديين، التى حكمت مصر منذ إقالة حكومة الوفد عام ١٩٤٤، ولاء السكان، وقوت بالتالى أن تقلد النظام القديم بالسماح لحزب الوفد بالفوز فى الانتخابات العامة، وهو الحزب الذى يحل عند كل المثقفين المؤيدين للحركة الوطنية العريضة والمنزعجين من الوضع المذتر بالثورة الفرصة الأخيرة للتغيير الديمقراطى الشرعى.

كتب البراوى "آراء حرة" بنية تبيه الوفد إلى ضرورة إقامة دولة الرفاهية إذا أراد النجاة من الثورة، أما من الناحية الفكرية فكان الكتيب قائما على أفكار هازرلد لاسكى الأساسية الواردة فى كتاب "قواعد السياسة"، مع تكييفها مع الوضع القائم فى مصر عام ١٩٤٩. فالكتيب يؤكد على حقوق المواطنين فى علاقتهم بالدولة، ويعين حدود مسئولية الدولة أمام مواطنيها. ويفصح هذا المصل - ومعه المقالات التى نشرت آنذاك، خصوصا تلك المنشورة فى الفصول والأهرام<sup>(١٠٥)</sup> - عن التأثير المضمحل للتيار الديمقراطى فى الاشرافية البريطانية على البراوى. غير أن هذا التأثير كثيرا ما كانت تكبحه مباشرة نزعا الحداثة والعقلنة اللذان تنتميان إلى النزعة السلطوية فى حزب العمال.

يبدأ البراوى كتيبه بوضع تعريف للديمقراطية، والغريب أن العناصر الثلاثة التى يعتمدها مبادئ الديمقراطية الأساسية أميل لأن تشكل تعريفا للحداثة لا للديمقراطية. فالعصر الأول، المقدم على الجميع، هو ضمان السعادة، التى تعتبر بنفس القدر علامة على التقدم وعلى المعيشة الطيبة حقاً. فمثلا يعتبر البراوى العلاج فى المستشفيات علامة على التقدم لأنه يعبر عن اهتمام الدولة بمواطنيها. ونفس الأسباب يطرح البراوى الضمان الاجتماعى والتعليم الإجبارى والمنافع العامة



كأفكار عامة، وليس كسياسات عينية لها برنامج محدد.

أما السمة الثانية للديمقراطية فهي المساواة بين كل المواطنين، التى يعرفها باستخدام مصطلحات الاشتراكية الديمقراطية، أى المساواة المضمونة فى الفرص. أيضا طرح هذا المصطلح كتجريد يعبر عن أحد جوانب الحدائق ويرمى إلى القضاء على القيم والتقاليد القائمة.. فمثلا ينطبق مبدأ المساواة فى الفرص على الجنسين. ويشدد البراوى فى تناول هذا المبدأ على مضمونه الإنتاجى إلى جانب العدالة والحقوق الأساسية. فالعمل الأنشوى ضرورى لبناء أمة مستقلة. وفى كل الأحوال تنجس القوة الدافعة للحجج الأساسية ضد التقاليد التى يرفضها البراوى على أساس أنها رجعية ومعيقة للتقدم، ومن الأمثلة التى يقدمها البراوى للنظم التقليدية نظام الالتزام الذى حلت محله أدوات أكثر تطورا فى القطاع الضرائب والإدارة<sup>(١٠٦)</sup>. ويرى البراوى بنفس اللهجة أن الإصلاح يجب أن يطبق على مجالات أخرى من مجالات الحياة : "تلك كانت تقاليد اقتضت سنة التطور أن تزول، فهل يراد بنا العودة إليها. إن من أكبر الأخطاء أن نحارب كل رأى جديد تحت ستار التقاليد، بينما الواجب أن يناقش على أساس من العلم والرغبة فى الكشف عن الحقيقة"<sup>(١٠٧)</sup>. وعلى هذا النحو تحرق المساواة، كشيء مجرد، المقولات التقليدية.

وأخيرا، تمثل الحرية المفهوم الأساسى الثالث للديمقراطية عند البراوى. وهو يعرف الحرية فى مفهومها المجرد بأنها حرية العمل والحركة والتعبير والسماح للمرء بتكوين حزب سياسى وطباعة ما يشاء. غير أن هذه الحرية تتحدد بتبعيتها لمصلحة الجماعة والسعادة العامة والرفاهية<sup>(١٠٨)</sup>. والمنفعة الاجتماعية الجماعية هى معيار تقرير الحدود التى لا يجب أن تتجاوزها الحرية. ومن الواضح أن عناصر الديمقراطية الثلاثة هذه تناسج جميعا على حق المواطنين فى قيام مجتمع حديث، يتمتعون فيه بالحرية فى مطالبة الدولة بتغيير سياساتها وشرح أهدافها. وهى ليست حقوقا ثابتة ولا خالدة، فهى تتغير مع الزمن وتقبل التكيف مع أوضاع جديدة، فيجب أن تعدل "وفقا لمقتضيات الزمان"، ولكنها حين تحوز القبول العام، يجب أن تدافع عنها حتى نقيم نظاما عقلانيا قانونيا. ويقول البراوى أن الغرض من هذه الحقوق هو تحقيق السعادة<sup>(١٠٩)</sup>.

ومن ثم فنصور راشد البراوى للديمقراطية مشروط فى مجمله. فهو يعتبر المناقشة العقلانية وسيلة مهمة لقرية الناس على المواقف الحديثة، ويعتبر الحقوق الأساسية ضرورة لوضع حدود للقمع (فهو يدافع مثلا عن حرية الصحافة، ويسمح بحرية تنظيم الأحزاب السياسية، ويعتبر الفصل بين السلطات مسألة أساسية، وبالتالي يؤمن بأن تحويل السلطة إلى البرلمان يجعل الوزراء مسئولين أمامه مسألة حيوية)<sup>(١١٠)</sup>. ومع ذلك يجعل البراوى الديمقراطية مشروطة بالتقدم المادى. وتزداد هذه الفكرة الأصلية بروزا بفعل أفكار أخرى، وهى تزايد أهمية دور الدولة، وتطبيق مشروعات على نطاق واسع مثل الإصلاح الزراعى وبرنامج التصنيع الواسع النطاق، وإقامة دولة

الرفاهية أيضا. وفي ضوء ذلك يدافع البراوى عن الحق في التعليم الذى قال به لاسكى، كشرط ضرورى لتحويل أى شخص إلى "عضو نافع فى الجماعة"، ومواطن واع سياسيا وديمقراطى النزعة. فالتعليم سيخلق "رأيا عاما متورا ومستترا"، غير أن الغرض من توفيره، وهو إقامة "أكبر دعامة من دعائم الهدوء والاستقرار"، إنما يخضع الديمقراطية والحرية إلى مفهوم الحدائق الجماعى الذى يقول به البراوى<sup>(١١١)</sup>.

ولعل أكثر فصول الكتيب كشافا عن أفكار البراوى هو الفصل المخصص للنظام الحزبى فى مصر، خصوصا عند مقارنته بأفكار مريت غالى فى الموضوع. فكلاهما ينتقد النظام البرلمانى المصرى لأنه غير عقلانى، نظرا لأن السياسات الحزبية لا تقوم على برامج سياسية تمنح المواطن فرصة القيام باختيار عقلانى. غير أنهما يختلفان فى تعريف السياسة والغرض من النظام السياسى القائم على البرامج. فيعتقد مريت غالى أن إنقاذ النظام البرلمانى سيتمحقق إذا أقيمت الانتخابات على أساس البرامج السياسية والمناقشات العقلانية بين الأحزاب<sup>(١١٢)</sup>. أما البراوى فيعرف السياسة، مقنيا هارولد لاسكى، بأنها وسيلة "لخلق الظروف التى تجعل كل فرد يبرز أسمى ما لديه من قوى ومواهب لتحقيق الخير العام أو السعادة المشتركة للجميع". وعلى السياسة الليبرالية أن تتجه إلى الإصلاح إذا أرادت أن تبقى وتنجح. وعليها أيضا أن توضح ما هى الطبقات والطوائف المختلفة الموجودة فى المجتمع وما هى المصالح المختلفة التى تمثلها. وبناء على القول بأن الشعب يختار بطريقة عقلانية، وأن الأحزاب السياسية عقلانية أيضا، يرى البراوى أن هذه هى الطريقة الوحيدة لتحقيق التقدم، ويقارن - مستخدما المجاز الذى يعتبر المجتمع كائنا عضويا - الأحزاب السياسية بالأجسام الحية التى يجب أن تنمو وتكيف مع ضرورات العصر إذا أرادت الحياة<sup>(١١٣)</sup>.

وبمثل الحل الذى يطرحه البراوى فى تحويل التنظيمات السياسية القائمة إلى أحزاب سياسية حقيقية، لها لجنة تصمم البرامج، وجهاز تنفيذى يديرها بشكل يومى وفروع إقليمية مشكّلة من أعضاء يدفعون اشتراكات. ويجب أن تعلن قوائم مرشحي الحزب للبرلمان، وأن تجرى مناقشات منتظمة حول القضايا الوطنية الكبرى. فبذلك وحده ستمكن الأحزاب من التعبير عن المشاعر السائدة فى البلد وتحقيق التقدم. وجدير بالاهتمام أن البراوى شرح نظريته فى التعدد الحزبى والتقدم فى الفصول؛ المجلة الشهيرة لجماعة النهضة القومية. ففى مقاله فيها يقدم حزب العمال البريطانى كأهم نموذج للحزب الديمقراطى الناجح فى التكيف مع الأزمنة المختلفة، ويقول أن فوز الحزب فى انتخابات عام ١٩٤٥ يرجع إلى امتلاكه لبرنامج تقدمى يقوم على أفكار سدنى وب عن الحد القومى الأدنى، الذى تتمثل مفاهيمه الأساسية فى التأميم وقيام الدولة بتنظيم الإنتاج والإصلاح الضريبى، الذى يستند إلى نظرية "الريع"، وخصوصا فكرة "امتصاص الثروة الفائضة". ويدعى بالإضافة إلى ذلك أن خطة بفرج تشكل القسم الآخر من البرنامج الذى ساهم فى تحقيق

الانتصار الانتخابى لحزب العمال. ويقول البراوى أن ديمومة التقدم فى النظام الديمقراطى العقلانى تتضح من إعلان الحزب التورى Tory أنه لن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء ولن يلقى أغلبية الإصلاحات إذا فاز فى الانتخابات التالية، ويضيف إن الإمكانية الواقعية لخسارة حزب العمال للانتخابات تضمن أن الديمقراطية يمكن أن تحقق كلا من الاستقرار والنظم<sup>(١١٤)</sup>.

## الخلاصة

### مساهمة راشد البراوى فى خطاب الحداثة

أصبح راشد البراوى خلال النصف الثانى من الأربعينات واحدا من كبار ممثلى خطاب الحداثة، ودخلت من خلال أعماله مفاهيم جديدة تبرز الفكرة القائلة بأن مصر يجب أن تصبح جزءا من العالم الحديث وأنها تستطيع أن تحقق ذلك. وأكد على كونية المفاهيم الغربية من حيث الأساس. وإحلال أن هذه المفاهيم برغم صياغتها بمصطلحات تكنوقراطية محايدة، تقوم على مفهوم علمانى غربي للتاريخ، يعكس الإيمان بالتقدم المستمر، الذى تعبر عنه كفاءة العلم، والسيطرة المتزايدة دوما على الطبيعة والناس، وقوة النمو الاقتصادى. ويكمن تماسك هذه الأيديولوجيا البديلة فى تحليلها للمجتمع كوحدة اقتصادية خصوصا. وتجل مصطلحات الكفاءة والعقلانية محل مصطلحات الهوية والثقافة فى تحليل السياسة، كما يتضمن خطاب الحداثة، كالعادة، إدانة للتبديد والإسراف والتأخر، وتمجيда للتنظيم والتنسيق والتوازن والإشراف، وقبلها جميعا: التخطيط (ويسميه البراوى التوجيه)، الذى يتضمن كلا من السيطرة والتوجيه. وكما سنرى لاحقا، وجد صعود التكنوقراطية فى الخمسينات، كأحد الاتجاهات السائدة فى أيديولوجيا الحداثة، تعبيرا عنه فى إدخال مصطلح الرشيد الذى يتضمن معنى الإرشاد بشكل أقوى من مصطلح التوجيه الذى يشبهه.

وقد اكتسبت هذه الكلمات قيمتها من قيام البراوى بربطها بمصائب مصر الثلاث، وهى الفقر والمرض والجهل. فالحجة الأساسية التى تتخلل جميع أعماله هى أن الدولة المستقلة القوية وحدها هى التى تستطيع أن تطبق سياسة التخطيط وتقضى على هذه المصائب التى جعلت من مصر بلدا متأخرا. وزادت قوة جاذبية أيديولوجية برنامج التحديث الدولى، بفعل قدرتها على إدماج السكان فى دولة الرفاهية التى تمثل مرحلة أعلى فى التاريخ، يجب أن تحل محل المرحلة التاريخية الرأسمالية الاستعمارية المتعفة التى ترتبط بها المصائب الثلاث.

## هوامش الفصل الثالث

- ١- راشد البراوى: حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢).
- ٢- تم الحصول على المعلومات الجغرافية من مجلات جامعة القاهرة ومن حوار أجرى مع صلاح الدين نامق فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩.
- ٣- نشرتها عام ١٩٤٨ مكتبة النهضة المصرية التى نشرت معظم كتابات راشد البراوى.
- ٤- كانت مجلة "الاقتصاد والاجتماع" المجلة الرسمية لكلية التجارة، وكتب فيها، إلى جانب راشد البراوى وغيره من الاقتصاديين الإصلاحيين الشباب مثل عبد الرزاق حسن، شخصيات أكبر مكانة مثل محمد فهمى هبة. أنظر هذه المقالات عن الإصلاح فى العديدين ١١ و ١٢ من "الاقتصاد والاجتماع"، ١٩٤٥.
- ٥- بالإشتراك مع محمد حمزة عيش (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥).
- ٦- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥).
- ٧- الجزأين الأول والثانى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧). (استكمل البراوى عمله بترجمة الجزء الثالث الذى صدر أيضا عن مكتبة النهضة المصرية - المبرمج).
- ٨- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦).
- ٩- بعنوان: التطور الاشتراكي للتاريخ، مختارات من فريدريك إنجلز، ترجمة وتقديم راشد البراوى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧).
- ١٠- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠). وعنوانه الأصلي: A. Bonnet, State and Economics in the Middle East. A Society in Transition.
- ١١- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦).
- ١٢- ١٩٥١، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٦).
- ١٣- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).
- ١٤- بالإشتراك مع على دلاور (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨).
- ١٥- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).
- ١٦- حوار شخصى مع صلاح الدين نامق فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩.
- ١٧- نحو عالم جديد أو تطور الفكرة الدولية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥). وكذلك: الطريق إلى السلام، بحث فى تنظيم العلاقات الدولية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).
- ١٨- مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)؛ حرب البؤل فى الشرق الأوسط (تحرير راشد البراوى)، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨)؛ دراسات فى شئون واقتصاديات الشرق الأوسط (تحرير راشد البراوى)، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١).
- ١٩- W.H. Greenleaf, "Laski and British Socialism", History of Political Thought 2 (1981): 577.
- ٢٠- يعتقد لويس عوض أن هارولد لاسكى والماركسية هما القوتان اللتان أثرتا فى راشد البراوى: "يصعب تحديد ماذا أراد راشد البراوى، الداعية الاقتصادية، فبينما تترجم رأس المال، دافع عن هارولد لاسكى ودولة الرفاهية". Lois Awad, "Cultural Intellectual Development in Egypt since 1952", Egypt Since the Revolution, ed. P.J. Vatikiotis (London, George Allen and Unwin, 1968): 154

- E.J. Hobsbawm, *Laboring Men, Studies in the History of Labour* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1964): 252-55. And Peter Wittig, *Der Englische Weg zum Sozialismus. Die Fabier und ihre Bedeutung für die Labour Party und die Englische Politik* (Berlin: Duncker und Humbolt, 1982): 252. See also Peter Beilharz, *Labour's Utopias. Bolshevism, Fabianism, Social Democracy* (London: Routledge, 1992): 51-92. -٢١
- W.H. Green leaf, *The British Political Tradition*, vol. I (London: Menthuen, 1983): 248 and 252. -٢٢
- Cited in Wittig, *Weg* 90. -٢٣
- Ibid., 166. -٢٤
- Ibid., 141. -٢٥
- Ibid., 215-19. -٢٦
- Ibid., 161. -٢٧
- Ibid., 277. -٢٨
- Ibid., 202. -٢٩
- Ibid., 176. -٣٠
- A.M. للإطلاع على تحليل لنظريتي الربيع، الريكرادية والقابية، انظر: Ibid., 135-38. وكذلك: Briar, *Fabian Socialism and English Politics 1884-1918* (Cambridge: Cambridge University press, 1966) 29-47. -٣١
- أنظر المقدمة التي كتبها راشد البراوى لوجهته للجزء الأول من رأس المال. وللإطلاع على ترجمة إنجليزية لهذه المقدمة، ومعلومات أخرى عن ترجمات رأس المال إلى العربية، انظر: Stefan Wild, "Das Kapital in Arabischer Übersetzung", Festgabe für H. Wehr (Weisbaden: Otto Harrassowitz, 1969). وللإطلاع على تحليل راشد البراوى للماركسية، انظر: البراوى، نظام ٢٢-٤٩. -٣٢
- نفسه، ١٠٣. -٣٣
- نفسه، ١٢٢. -٣٤
- Sidney and Beatrice Webb, *Soviet Communism: A New Civilization* (London, New York: Longmans, 1935). -٣٥
- يشير راشد البراوى في كتابه "مشروعات السبرات الخمس" إلى الأعمال الآتية عن الاتحاد السوفيتي: Maurice Dobb, *Soviet Planning and Labour in Peace and War* (1942); Christopher Hill, *Lenin and the Russian Revolution* (1947); G.D.H. Cole, ed., *Our Soviet Alley* (1945). كتاب: -٣٦
- (London: George Allen and Unwin, 1925). -٣٧
- البراوى، آراء حرة. وتتناول فقرة "الديمقراطية والحدود" من هذا الفصل محتوى هذا الكتيب وعلاقته بكتاب لاسكى. -٣٨
- Laski, *Grammar* 55-56. -٣٩
- Ibid., 23-47. -٤٠
- Ibid., 72 and 82. -٤١
- Ibid., 88. -٤٢

- ٤٣ - José Harris, William Beveridge, A Biography (Oxford: Clarendon press, 1977)  
Harriet Jones, "Beveridge's Trojan Horse", History Today : أيضا : 374-15.  
(1992): 44-49.
- ٤٤ - Jones, op. cit., 326-28.
- ٤٥ - مقابلة شخصية مع عبد الرزاق حسن في ٢ أكتوبر ١٩٨٩. (وقد نُشرت ترجمة كاملة لحظتها  
يُفردج في مجلة الشؤون الاجتماعية الحكومية آنذاك - المُرجم).
- ٤٦ - الراوى، نظام ١٤٧-٨١.
- ٤٧ - K.O. Morgan, Labour in Power, 1945-51 (Oxford: Clarendon Press, 1984) 95.
- ٤٨ - Ibid., 97-108.
- ٤٩ - ف. أ. لينين، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية.
- ٥٠ - B. Warrden, "About-Turn: Lenin's نقد لنظرية لينين عن الاستعمار، أنظر: Imperialism Pioneer of Capitalism, Chapter Three (London: Verso, 1980) 48-83.
- ٥١ - نفلا يتصرف عن الزجّة العربية الصادرة في موسكو: لينين، المختارات في ثلاثة مجلدات، المجلد ١،  
الجزء ٢ (موسكو : دار التقدم، ١٩٧٦) ٤٠٤ - المُرجم.
- ٥٢ - نفسه، ٤٠٧ (يتصرف) - المُرجم.
- ٥٣ - A.A. El-Ghiti, "The Structure of Modern Industry in Egypt", L'Egypte  
Contemporaine 38 (1948) 525-27.
- ٥٤ - الراوى، نظام ٢٢-٧٤.
- ٥٥ - الراوى، تفسير ١٨-١؛ الراوى، طريق ٩-١١، ٢٨-٢٩.
- ٥٦ - الراوى، طريق ٧٩.
- ٥٧ - نفسه ٨٠. (يلاحظ أن الجزء الواقع بين القوسين المربعين نقله الراوى عن حسين كامل سليم:  
تاريخ أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر، ص ٢٥٢ - م).
- ٥٨ - للإطلاع على تحليل راشد الراوى، أنظر: الراوى، نحو ١٤١-٥٧، بالإضافة إلى : الراوى،  
طريق ١٠٨، ٩-١٦٢.
- ٥٩ - الراوى، مشروعات ١١.
- ٦٠ - نفسه ٢٨. (هنا ينقل الراوى عن: H. Johnson, The Socialist Sixth of the World, P. 92: للمُرجم).
- ٦١ - نفسه ٢٩-٥٩.
- ٦٢ - جدير بالذكر أن الراوى كتب كتيباً بنفس العنوان: "آراء حرة"، عام ١٩٤٩.
- ٦٣ - الراوى، مشروعات ٦٠.
- ٦٤ - نفسه ٦٤.
- ٦٥ - نفسه ٨٤-٩٦.
- ٦٦ - نفسه ١٠٦.
- ٦٧ - نفسه ١٩٩.
- ٦٨ - نفسه ١٩٦.
- ٦٩ - نفسه ٧٢-٧٣.
- ٧٠ - نفسه ٢٢٨-٥٦.

- ٧١- يعتبر المؤرخ الاقتصادى المصرى على بركات كتاب "التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث" واحدا من أوائل الأعمال التحليلية الاقتصادية التاريخية [فى مصر]: على بركات، "فى الطريق إلى مدرسة اجتماعية فى كتابة تاريخ مصر الحديث"، كتاب الفكر ٥ (١٩٨٥) ٥٨.
- ٧٢- A. E. Crouchley, *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public Debt* (Cairo: Government press, 1936); A.E. Crouchley, *The Economic Development in Modern Egypt* (London: 1938). وقد ظلت أعمال كروخلى تحت مكانتها الرائدة إلى أن نشرت أطروحة على الجريلى عام ١٩٤٨: A.A. El-Gritly, "The Structure of Modern Industry in Egypt", *L'Egypte Contemporaine* 38 (1948): 363-582.
- ٧٣- François Charles-Roux, *La Production du Coton en Egypte* (Paris: Colin, 1908).
- ٧٤- كان محمد فهمى هبطة واحدا من أوائل الأساتذة المصريين فى كلية التجارة، وبدأ نشر كتاباته عام ١٩٢٢. وأهم أعماله التى كتبها فى المدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢: تاريخ فزاد الأول الاقتصادى، مصر فى طريق التوجيه الكامل، ثلاثة أجزاء نشرت فى مكتبة النهضة المصرية عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦.
- ٧٥- محمد فهمى هبطة، النظام النقدى بين الرأسمالية والإشواكية، جزءان (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠).
- ٧٦- Youssef M. Choucri, "Mohammad Ali على أنظر: Arab History and the Sphinx: Shafiq Ghorbal's Histories of Egypt", *Arab History and the Nation State. A Study in Modern Arabic Historiography 1820-1980, Chapter Four* (London: Routledge, 1989) 65-114.
- ٧٧- على الجريلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٢).
- ٧٨- شفيق غريبال، محمد على الكبير (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٤).
- ٧٩- راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، "بعض مشكلات الغد"، الفصل الأخير من كتاب التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (١٩٤٤؛ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥) ٢٨٩ - ٣٠٩.
- ٨٠- البراوى، تطور ٢٤.
- ٨١- نفسه ٢٩-٦٣.
- ٨٢- نفسه ٨٣.
- ٨٣- نفسه ١٠٦-١٢٧.
- ٨٤- نفسه ١٤٨-٩.
- ٨٥- نفسه ١٧٣-٩. وهناك تشابه ملحوظ بين نظرية التخلف عند راشد البراوى ونظريات مدرسة التنمية. أنظر: Bjorn Hettne, *Development Theory and Three Worlds* (Burnt Mill: Longman, 1990) 82-87.
- ٨٦- نفسه ٢٤٢.
- ٨٧- نفسه ٢٨٩ [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م].
- ٨٨- Barrington Moore Jr., "Revolution from Above and Fascism", *Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World, Chapter Eight* (Boston: Beacon Press, 1967) 433-52.
- ٨٩- البراوى، كتلة.

- ٩٠- أنظر فقرتا "خطاب الأمثلة" و"الديكالية السياسية لمصر الفتاة" في القسم الرابع من الفصل الأول.
- ٩١- الراوى، تطور ٢٨٩ - ٩٦: Gabriel Beer, "Egyptian Attitudes Towards Land Contemporary reform, 1922-1955", The Middle East in Transition. Studies in History, ed. W. Laqueur (London: R.K.P., 1958) 93.
- ٩٢- الراوى، نفسه ٢٩٠.
- ٩٣- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨).
- ٩٤- الراوى، مشكلاتنا ٣٠-٣١. وترجم جميع الاختلافات بين أرقام إحصائيات عام ١٩٤٠ والأرقام الواردة في كتيب "مشكلاتنا"، إلى أن الأخيرة تستند إلى الإحصاء القومى لعام ١٩٤٤.
- ٩٥- نفسه ٣٢-٣٨؛ الراوى، مشروعات ٤٤٨ - ٥٢.
- ٩٦- Rashed El-Barawy, "The Agrarian Problem in Egypt", Middle Eastern Affairs 2 (1951): 65-84.
- ٩٧- Doreen Warriner, Land and Poverty in the Middle East (London, New York: Royal Institute of foreign Affairs, 1948).
- ٩٨- W. Cleland, "A Population Plan for Egypt", L'Egypte Contemporaine 30 (May 1939) 941-484.
- ٩٩- Warriner, Land 39.
- ١٠٠- Ibid., 48-49.
- ١٠١- الراوى، تطور ٢٩٧.
- ١٠٢- الراوى، مشروعات ٤٥٢ - ٤.
- ١٠٣- الراوى، مشكلاتنا ٤٨-٥٦.
- ١٠٤- راشد الراوى، "مشروع السنوات الخمس المصرى، هل كان خدعة وغرافة؟"، الأهرام ٢٢ سبتمبر ١٩٥٠.
- ١٠٥- راشد الراوى، "هذا صوت الشعب فاستمعوا إليه"، الأهرام ١١ يناير ١٩٥٠.
- ١٠٦- الراوى، آراء ١١.
- ١٠٧- نفسه ١١-١٢.
- ١٠٨- نفسه ١٢-١٣.
- ١٠٩- نفسه ١٥.
- ١١٠- نفسه ٤٠-٤٤.
- ١١١- نفسه ٢٣.
- ١١٢- أنظر الفقرة المعنونة "البرنامج كنموذج للحداثة" في القسم الثالث من الفصل الثانى.
- ١١٣- نفسه ٤٥-٤٧.
- ١١٤- راشد الراوى، "الحزب المسيطر على أقدار بريطانيا وعخطه في تطبيق الاشتراكية". الفصل ٧٨ (مارس ١٩٥١): ٢٩-٢٤.



## الفصل الرابع

# نحو ثورة وطنية ديمقراطية

(الحركة الشيوعية بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠)

## ١- مدخل

بعد فشل الموجة الأولى للحركة الشيوعية المصرية فى نهاية العشرينات، بدأت تنشط مرة أخرى فى النصف الثانى من الثلاثينات وأصبحت أحد أنشط قوى مذهب الحدائة وأكبر معارض لخطاب الأصالة. ولأنها ظلت حركة صغيرة عدديا وعاجزة تماما عن التحول لحركة جماهيرية، تمثل تأثيرها الأعظم فى نشر مفهوم معين لمذهب الحدائة. وتمثل إسهامها الرئيسى فى الفكر السياسى فى مصر فى تزويد الحركة الوطنية للمرة الأولى بأيدىولوجيا متماسكة تربط بين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما منحتها، عن طريق الربط بين الاستعمار والعلاقات الطبقية المحلية، دفعة راديكالية ووجهت نضالها من أجل التحرر الوطنى إلى كل من البريطانيين والطبقات الداخلية الحاكمة التى اعتبرت متحالفة مع المصالح الأجنبية الاستعمارية. وزادت جاذبية الأيدىولوجيا الشيوعية بفعل تصورهما الغائى للتاريخ، الذى يقول بأن التاريخ يتحرك وفقا لنمط دياكتيكى نحو مرحلة أعلى يمكن فيها التوصل إلى الاستقلال وتحقيق الذات. وستحل هذه المرحلة "الحديثة" محل مراحل التاريخ الأدنى المتأخرة التى ارتبطت بالإقطاع وسيادة الاستعمار. وتشكل الطبقة العاملة فى هذا المفهوم للتاريخ طليعة الحركة الوطنية، وستنجح، بالتحالف مع طبقات ثورية أخرى، فى دفع تاريخ مصر الوطنى إلى مرحلة أعلى من مراحل التطور. وبسبب هذه الأيدىولوجيا كانت الحركة الشيوعية الأكثر حماسة لحلق مؤسسات مستقلة، والأشد معارضة للنظام السياسى التقليدى القائم على الوصاية والموالة.

ومثل كل الشركاء الآخرين فى خطاب الحدائة احتوت الحركة الشيوعية على ميلين أيدىولوجيين متضادين، هما الميل الديمقراطى والميل السلطوى، اللذان ارتبطا خصوصا بفكرتها عن وسائل التوصل إلى إقامة مجتمع حديث. وكان مفهوم الجبهة الوطنية الذى يقوم على فكرة الثورة الوطنية الديمقراطية محوريا فى المساهمة الشيوعية فى خطاب الحدائة الديمقراطى. فبرغم عدم ديمقراطية تنظيم الحركة الشيوعية المصرية، وبرغم شدة غموض مفهومها عن الجبهة الوطنية، إلا أن هذا المفهوم احتوى على عناصر ديمقراطية كثيرة أفادت فى توسيع المجتمع المدنى فى مصر. فقد اتجه هذا المفهوم إلى توسيع الحقوق الديمقراطية وإقامة منظمات مستقلة مبنية على "مبادئ" سياسية واضحة، وتدعيم البرلمان وتكوين ائتلافات مع أحزاب وطبقات أخرى، وخصوصا ضم

"البرجوازية الوطنية" كقوة تقدمية. وبذلك شجع مفهوم الجبهة الوطنية إدماج السكان في مكان سياسي واقتصادي ديمقراطي أكثر انفتاحاً. وسوف نطلق على ذلك مسمى "برنامج الحد الأدنى" للجبهة الوطنية، الذي كان عميق الأثر على تحليل الحركة الشيوعية للوضع السياسي والاقتصادي والظافى المصرى. فمنه استمدت نظرتها لحركة تاريخ مصر والمرحلة التى يمر بها، ودور الطبقات الزراعية التى اعتبرت "إقطاعية"، والطبقة الصناعية "الاحتكارية"، واعتبار الإخوان المسلمين ومصر الفتاة منظمين "فاشيتين"، وأيضاً ضرورة الثورة البرجوازية الديمقراطية. ويشكل هذا كله "نموذج" paradigm الجبهة. وفوق ذلك عادة ما كانت الثورة على مرحلتين - أى الثورة البرجوازية ثم الاشتراكية البروليتارية بعد ذلك - تعتبر جزءاً من برنامج الحد الأدنى ونموذج الجبهة.

أما الميل السلطوى فى الحركة الشيوعية، والذي سنسميه "برنامج الحد الأقصى" الذى يرتبط عادة باستراتيجية "الثورة على مرحلة واحدة"، فيتجسد فى فكرتى "ديكتاتورية البروليتاريا" و"طبقة ضد طبقة"، وكلاهما يعتبر أن مرحلة الثورة البرجوازية قد انقضت. واستند الميل السلطوى إلى نقاط كثيرة فى برنامج "التحديث" العام للحركة الشيوعية - بالإضافة إلى هذه الاستراتيجية التى استبعدت أى تدعيم للحقوق البرجوازية الديمقراطية - مثل التصنيع المركزى والتجميع الزراعى وتأييد التخطيط وغلبة القطاع العام. وفى النصف الأخير من الخمسينات سوف تندفع الحركة الشيوعية إلى أحضان الديكتاتورية بفعل تلك العناصر الحدائية التى تدعم برنامجاً دولتياً للتحديث، بالإضافة إلى التصور الغائى للتاريخ. وزاد هذا الميل السلطوى قوة بفعل مفهوم الطليعة والنخبة التى تعرف "قوانين التاريخ".

وقد وُجد كلا الميلين الديمقراطى والسلطوى فى الحركة الشيوعية جنباً إلى جنب، فأضفى على شخصيتها طابع الغموض العميق. ولما كانت الحركة تتكون من جماعات كثيرة مختلفة، فقد اتخذت الاختلافات الشخصية والسياسية شكل التشديد على أحد الميلين أو الآخر داخل الحركة ككل. وعموماً ساد برنامج الحد الأدنى من نهاية الثلاثينات وحتى عام ١٩٤٧، فبعدها زاد رواج برنامج الحد الأقصى، وأصبح الاتجاه الأكثر سلطوية محسوساً. ورغم نفوذ برنامج الحد الأقصى، ظل برنامج الحد الأدنى سائداً أغلب الوقت، ولم يبرز الاتجاه الأكثر سلطوية إلا فى أوقات الأزمات.

ولشرح سبب غلبة برنامج الحد الأدنى على الحركة الشيوعية المصرية سوف يضع هذا الفصل الميلين الرئيسيين للحركة الشيوعية داخل الإطار الأكبر لاستراتيجية الكومون<sup>(١)</sup> فى

(١) الكومونون : هو الأمية الشيوعية (منظمة عالمية من الأحزاب الشيوعية) التى أسسها الحزب البلشفي بعد وصوله إلى السلطة فى روسيا القيصرية وإقامة الاتحاد السوفيتى. وقد أسسها فى مواجهة الأمية

الثلاثينات. كذلك سيصف الفصل ظروف مصر الداخلية التي أدت إلى مفهوم الجبهة، والطريقة التي طبقت بها العناصر الأساسية في خطاب الكومنتون وغُذِّلت لتناسب حالة مصر لتشكيل نموذج الجبهة. وسيقدم الفصل تعليلاً لفشل استراتيجية الجبهة في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ورد الفصل السلطوى على هذا الفشل، والذي تجسد في صعود الحزب الشيوعي المصري بقيادة فؤاد مرسى. وأخيراً سيناقد الفصل باختصار وجهات النظر الشيوعية والاشتراكية المنشقة.

## ٢- الكومنترن والجبهتين الشعبية والوحدة

• برنامج "الحد الأدنى" وبرنامج "الحد الأقصى":

كان الميل الديمقراطي في الحركة الشيوعية الدولية، أو "برنامج الحد الأدنى" مأخوذاً عن مؤتمر الكومنتون السابع والأخير الذي عُقد عام ١٩٣٥، وقبله كانت اليد العليا لبرنامج الحد الأقصى. ويرتبط الفارق بينهما إلى حد كبير بموقف الحركة الشيوعية من البرجوازية. وكانت الحركة الشيوعية المصرية في موجتها الثانية شديدة التأثر باستراتيجية الكومنتون برغم أنها لم تكن عضواً به. وقد توافرت العناصر الفكرية للجبهة الوطنية ونموذج "الجبهة" عن طريق الجبهة الشعبية في فرنسا والجبهة المتحدة في الصين.

أقر الكومنتون في مؤتمرات السبعة التي عقدت بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٥ سياسات مختلفة تجاه البرجوازية (الوطنية) فدعا خلال مؤتمره الأول إلى سياسة أكثر تسامحاً، ولكنه أيد موقفاً أكثر تشدداً من البرجوازية الوطنية في أطروحات مؤتمره الرابع (١٩٢٢)، تتفق مع موقف الشيوعي الهندي م. ن. روى M. N. Roy النقدي من البرجوازية الوطنية، والذي صرح بأن "الطبقات الحاكمة في المستعمرات وشبه المستعمرات لا تستطيع ولا تريد أن تقود الكفاح ضد الاستعمار كلما اتخذ هذا الكفاح شكل حركة جماهيرية ثورية"<sup>(١)</sup>. وللمرة الأولى نصّح "بروليتاري المستعمرات الشباب" بالنضال من أجل بناء وكسب موقع مستقل داخل "الجبهة المتحدة المعادية للاستعمار"، والتحول إلى قوة قائدة فيها. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية ضمن "مهمتين مزدوجتين" للأحزاب الشيوعية، أولاهما "النضال من أجل تحقيق أكثر الحلول راديكالية لمهمات الثورة البرجوازية الديمقراطية التي ترمي إلى الظفر بالاستقلال السياسي"، وثانيهما "تنظيم الجماهير العمالية والفلاحية للنضال من أجل مصالحها الطبقيّة الخاصة، والقيام أثناء ذلك باستغلال كل

الثانية التي كان ينتمى إليها وأدانها لينين قبل الاستيلاء على السلطة لتحالف أحزابها الاشتراكية كل مع برجوازيته القومية في الحرب العالمية الأولى (المترجم).

التناقضات في المعسكر الوطني البرجوازي - الديمقراطي" (٢).

وأُسفر المؤتمر السادس للكومنتون (١٩٢٨) عن مزيد من التشدد تجاه أى تحالف مع منظمات سياسية أو طبقات أخرى، فى كل من أوروبا والمناطق المستعمرة التابعة. ودشن هذا المؤتمر فى أوروبا ما يسمى بتكتيكات الحقبة الثالثة، التى تقع ضمن برنامج الحد الأقصى. فقد رُؤى أن الاقتصاد العالمى قد دخل، بعد حقبتى الثورة العالمية (١٩١٩-١٩٢٣) وتثبيت الرأسمالية (١٩٢٣-١٩٢٨)، حقبة ثالثة تتميز بتأزم الرأسمالية، وبالتالي تجذر الجماهير. وتتلخص النتيجة السياسية الطبيعية لهذا التشخيص فى ثلاثة شعارات: "طبقة ضد طبقة"، وتسمية الاشتراكيين الديمقراطيين بـ "الاشتراكيين الفاشيين"، و"الجهة المتحدة من أسفل"، وتعنى إقامة جبهة متحدة من العمال الاشتراكيين والشيوعيين بغرض توقيع اتفاقيات تحالف مع القادة الاشتراكيين. وقد أسفرت هذه السياسة - سياسة مواجهة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية - عن نتائج كارثية فى تطور التاريخ الأوروبى. ففى ألمانيا سهلت هذه السياسة صعود هتلر إلى السلطة فى يناير ١٩٣٣ (٣)، وفى فرنسا تراجع نفوذ الحزب الشيوعى الفرنسى PCF وأصبح حزبا هامشيا. أما فى البلدان التابعة فضغفت الحركة الشيوعية بسبب رفضها للحركة الوطنية.

#### • الجبهة الشعبية فى فرنسا:

ساعدت عدة عوامل على تغير سياسة الكومنتون خلال المؤتمر السابع الذى عُقد فى يوليو ١٩٣٥، وتبنى "برنامج الحد الأدنى". فقد ارتفعت الأصوات داخل الكومنتون ذاته لتسد بتكتيكات الحقبة الثالثة لصالح إقامة تحالف مع الاشتراكيين الديمقراطيين. وقد لعب جورجى ديميتروف Georgi Dimitrov الشيوعى البلغارى (٤) بطل محاكمة الرايخستاج، والذى أصبح عضوا فى الأمانة السياسية للجنة التنفيذية للكومنتون عام ١٩٣٤، دورا مهما فى إحداث هذا التغير. فقد اعترض فى يوليو عام ١٩٣٤ على "القيم الجزافية للاشتراكية الديمقراطية كاشتراكية فاشية"، ووصفها بأنها "الركيزة الاجتماعية الرئيسة للبرجوازية" ودعا بدلا من ذلك إلى إقامة "جبهة متحدة من أعلى ومن أسفل" (٥).

وفى ذات الوقت عجلت تطورات فرنسا السياسية التغير. وفى ٦ فبراير ١٩٣٤ انتهت مسيرة يمينية بصدام دموى مع الشرطة أسفر عن ١٥ قتيلًا، واعتبر اليسار هذا الحدث تهديدا مباشرا للجمهورية وعلامة على غزو النزعة الفاشية فى فرنسا. وفى ضوء ذلك أخضع النضال من أجل الثورة الاشتراكية تدريجيا للدفاع عن الديمقراطية وإقامة أكبر كتل شعبي ممكن ضد الخطر

(٢) ديميتروف ومحاكمة الرايخستاج.

الفاشستي. وفي ٢٧ يوليو ١٩٣٤ وقع الحزبان الاشتراكي والشيوعي اتفاقا للعمل المشترك ضد الفاشية والدفاع عن الحقوق الديمقراطية، وفي أكتوبر اقترح أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي في لجنة التنسيق برنامجا يهدف إلى إقامة "جبهة واسعة"، عتد إلى "نقابات العمال والجماهير المنتمية إلى تعاونيات الفلاحين والحرفيين وصغار التجار وعناصر أخرى من الطبقات الوسطى".

وفيما بعد دُعيت البرجوازية أيضا للانضمام للجبهة<sup>(٦)</sup>. وفي ١١ يناير ١٩٣٦ وقعت ثلاثة أحزاب، هي الاشتراكي والرايكاكي والشيوعي. اتفاقا لدخول الانتخابات على أساس برنامج الجبهة الشعبية، بعد موافقة مؤتمر الكومنترن السابع الذي عقد في يوليو ١٩٣٥ على استراتيجية هذه الجبهة. وحقت أحزاب الجبهة الشعبية نجاحا ساحقا خلال الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في مايو ١٩٣٦ وتشكلت للمرة الأولى في تاريخ فرنسا حكومة يرأسها اشتراكي، هو ليون بلوم Leon Blum. في يونيو ١٩٣٦، واستمرت حتى عام ١٩٣٧. ودغم الحزب الشيوعي الفرنسي الحكومة ولكنه لم يشترك فيها.

لم يكن الأمر الوحيد الجدير بالملاحظة في الجبهة الشعبية هو تعبير الحزب الشيوعي الفرنسي عن رغبته في التحالف مع الاشتراكيين، بل أيضا إدخال البرجوازية الصغيرة في شكل "الحزب الراديكالي" ضمن الاستراتيجية الواسعة ضد الفاشية، حيث أدرك الكومنترن أن الطبقات الوسطى قابلة للتأثر بالدعاية الفاشية وبالتالي يجب كسبها إلى الجانِب الديمقراطي الجمهوري<sup>(٧)</sup>. ومن حيث المبدأ كان مسموحا لكل القوى بالانضمام للجبهة بقدر معاداتها للفاشية: "يفتح النضال من أجل السلام أوسع الفرص للأحزاب الشيوعية لإقامة أوسع جبهة متحدة، ويجب جذب كل المهتمين بحفظ السلام إلى هذه الجبهة"<sup>(٨)</sup>.

وهناك تغير مهم آخر في الموقف الشيوعي أثر على الحركة الشيوعية المصرية، وهو ما يسميه جوليان جاكسون Julian Jackson "إعادة الاستحواذ على رموز الثورة"<sup>(٩)</sup>. ففي فترة الجبهة الشعبية اعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي نشيد المارسييز والشارة الملطلة الألوان و ١٤ يوليو<sup>(١٠)</sup> جزءا من التراث الوطني الذي يشارك فيه الحزب ويدافع عنه ضد الفاشية، وكان قبل ذلك يعتبر هذه الرموز شوفينية. وكان هذا التحول وسيلة جديدة لإدماج الحزب الشيوعي الفرنسي في المجتمع الفرنسي<sup>(١١)</sup>.

والأهم من ذلك أيضا صياغة برنامج الجبهة الشعبية. فقد كان بلا لِس برنامجا للحد الأدنى، صاغه سبعة ممن شاركوا في مظاهرة يوليو ١٩٣٥، الذين كانوا منظمين في "لجنة التجمع

(٦) كلها من رموز الثورة الفرنسية العظمى عام ١٧٨٩ (المترجم).

الشعبى". احتفظ كل حزب باستقلاله، ولكنهم وافقوا على برنامج مشترك يضمن: أ) الحريات السياسية وحل الروابط الفاشية وإصلاح الصحافة؛ ب) السلام من خلال عصبة الأمم واتفاقيات الأمن الجماعى؛ ج) إنهاء الساسة الانكماشية التى اتبعتها الحكومات السابقة وتنفيذ المشروعات العامة. أما العدو الرأسمالى الرئيسى فقد أعيد تعريفه على أضيق نطاق، فاقصر على المائتى أسرة التى تمتلك بنوك البلاد الكبرى واحتكاراتها، كما انتهت المزايدات على الثورة الاشتراكية أو خفت صوته<sup>(١٠)</sup>.

### • الجبهة المتحدة فى الصين:

إذا كان الشيوعيون المصريون المتحدثون بالفرنسية فى الثلاثينات والأربعينات قد أخذوا فكرة الجبهة الشعبية الواسعة المضادة للفاشية عن الحزب الشيوعى الفرنسى، فإنهم بنوا فكرة الجبهة المتحدة الواسعة المعادية للاستعمار نقلا عن الحزب الشيوعى الصينى. فقد أثرت الثورة الصينية على الشيوعية المصرية تأثيرا كبيرا منذ أوائل الأربعينات وحتى أواخر الخمسينات. وكانت علاقة الشيوعية الصينية الشديدة القلب بالرجوازية الوطنية هى التى شددت انتباه الشيوعية المصرية وأثرت بشكل ملحوظ على موقفها المزدوج تجاه حزب الوفد بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(١١)</sup>. وكانت مذبحه عمال شائغهاى على يد شيانج كاي تشيك<sup>(١٢)</sup> فى إبريل ١٩٢٧ قد حظيت باهتمام بارز فى النقاشات التى دارت حول طبيعة الرجوازية الوطنية، الأمر الذى انعكس على سياسات الكومنتون. ففي ذات الوقت الذى أقرت فيه استراتيجية "الفاشية الاشتراكية"، و"طبقة ضد طبقة" فى أوروبا أعدت اللجنة التنفيذية للكومنتون مسودة تقرير تنص على أن الرجوازية الوطنية فى المناطق المستعمرة "قد عبرت بالفعل إلى معسكر الثورة المضادة الصريحة، أو فى طريقها إلى ذلك"، وبالتالى يجب على منظمات العمال والفلاحين أن "تتحرر من نفوذ الرجوازية الوطنية"<sup>(١٣)</sup>. وبعد "خيانة" شيانج كاي تشيك استعبدت "كتلة الطبقات الأربع" (طبقات العمال والفلاحين والرجوازية الصغيرة والرجوازية الوطنية)، وحل محلها "كتلة الطبقات الثلاث" (أى الطبقات الاجتماعية السابقة عدا الرجوازية الوطنية)<sup>(١٤)</sup>.

وفى وقت ظهور الحركة الشيوعية المصرية الثانية أقرت سياسة جديدة لأشياء المستعمرات دعمت برنامج الحد الأدنى داخل الحركة الشيوعية المصرية، دون أن تستبعد الموقف المزدوج من الرجوازية. فالى جانب الموافقة على الجبهة الشعبية نادى مؤتمر الكومنتون السابع عام ١٩٣٥ بتكوين "جبهة متحدة مضادة للاستعمار". ويتضح اهتمام الشيوعيين المصريين بالجبهة المتحدة من

(\*) قائد حزب الكومنتانج الرجوازى ورئيس الجمهورية الصينية قبل الثورة الشيوعية (الزجم).

قيام منظمات شيوعية مختلفة بترجمة كتيب ماوتسى تونج : "عن الديمقراطية الجديدة"، الذى يشرح أفكاره عن الثورة البرجوازية<sup>(١٤)</sup>. ووُزعت هذه الترجمات فى كراسيات مطبوعة بالرونيو، ولم تُنشر علنا إلا فى عام ١٩٥٧، خلال ما يسمى حقبة باندونج، عن طريق دار النديم الشيوعية<sup>(١٥)</sup>. ونُشرت معه سلسلة كاملة من الكتب عن الصين، منها كتاب "الصين الشعبية"، وهو تاريخ مثير للاهتمام للصين كنه محمد عودة<sup>(١٦)</sup>. وتمتص وصف ماوتسى تونج للصين بأنها مجتمع شبه كولونىالى شبه إقطاعى بأهمية خاصة فى التنظير المصرى للمرحلة التاريخية التى تمر بها مصر. فقد ادعى ماوتسى تونج على أساس هذا الوصف أن على الصين أن تمر بالمرحلة الأولى للعمليات الثورية، وهى مرحلة الثورة الديمقراطية، برغم أن تغير الظروف قد عدل الشكل الكلاسيكى لهذه الثورة.

برغم أن هذه الثورة فى بلد مستعمر أو شبه مستعمر مازالت أساسا ثورة برجوازية - ديمقراطية فى طبيعتها الاجتماعية خلال المرحلة أو الخطوة الأولى، وبرغم أن مهمتها الموضوعية هى تمهيد الطريق لتطور الرأسمالية، فإنها لم تعد ثورة من النوع القديم، أى ثورة تفقدها البرجوازية بهدف إقامة مجتمع رأسمالى ودولة تحت حكم ديكتاتورية البرجوازية، وإنما أصبحت تنتمى إلى النوع الجديد للثورة التى تفقدها البروليتاريا وتهدف فى المرحلة الأولى إلى إقامة مجتمع ديمقراطى جديد ودولة تحت حكم الديكتاتورية المشتركة لكل الطبقات الثورية<sup>(١٧)</sup>.

ويرى ماوتسى تونج، مقتفيا ستالين، أن الثورة البرجوازية الديمقراطية من "النوع القديم" أصبحت مستحيلة منذ ثورة أكتوبر وصعود البروليتاريا الصينية. ولم يكن هذا الطريق "مغلقا" فقط بسبب حتمية سقوط الرأسمالية وصعود الاشتراكية، ولكن أيضا بسبب الاستعمار اليابانى الذى لم يسمح بإقامة مجتمع رأسمالى ناضج فى مستعمرة أو شبه مستعمرة لأنه استعمار تابع من "رأسمالية مختضرة". وهناك عقبة أخرى، هى ازدواج موقف البرجوازية من التحرر الوطنى والتغيير الاجتماعى. فالبرجوازية الصينية برغم "ثوريتها فى أوقات معينة ولدرجة معينة لأن الصين بلد مستعمر وشبه مستعمر ضحية للعدوان"، لها فى قول ماو طبيعة أخرى أيضا:

فلأن البرجوازية الوطنية الصينية طبقة برجوازية فى بلد مستعمر وشبه مستعمر، وبالتالي لأنها ضعيفة اقتصاديا وسياسيا، فإنها.. تميل إلى التصالح مع أعداء الثورة. وحتى إذا شاركت فى الثورة، فإنها لا ترغب فى قطع علاقاتها مع الاستعمار بالكامل، كما أنها شديدة الارتباط باستغلال المناطق الريفية من خلال ريع الأرض؛ وعلى ذلك فإنها لا ترغب ولا تستطيع أن تطيح بالاستعمار، والقوى الإقطاعية من باب أولى، إطاحة تامة. وبالتالي لا يمكن حل أى من



مشكلتي أو مهمتي ثورة الصين الرجوازية - الديمقراطية أو إنجازها عن طريق الرجوازية الوطنية<sup>(١٨)</sup>.

واستنتج ماو من هذه التطورات أن البروليتاريا والإتليجنسيا وقطاعات أخرى من الرجوازية الصغيرة تشكل بلا جدال العمود الفقري للنضال ضد الغزو الياباني ومن أجل الثورة المقبلة : "بغير العمال والفلاحين وقطاعات من الرجوازية الصغيرة لا يمكنكم أن تخطو خطوة واحدة إلى الأمام. وإذا جرؤ أى إنسان على استبعادهم موف يتعرض هو ذاته للسحق"<sup>(١٩)</sup>.

### ٣ - الحركة الشيوعية المصرية ونموذج الجبهة

#### • الموجة الثانية للحركة الشيوعية المصرية (\*)

بدأت الحركة الشيوعية المصرية الثانية فى النصف الثانى من الثلاثينات بعد حل الحزب الشيوعى المصرى [على يد الوفد عام ١٩٢٤ م]. وكانت الحركة الثانية فى بدايتها منحصرة فى الأجانب والمصريين، وتقوم أساسا على أفراد يتحدثون بالفرنسية ويهود مقيمين فى مصر ويدرسون فى مدرسة اللبسيه الفرنسية، حيث تأثروا بعدد من المدرسين المتعاطفين مع الشيوعية. وفى أواخر عام ١٩٢٨ تكونت مجموعة تسمى ليز إسايسيت (جماعة المحاولين) Les Essayistes، أصبح الشاعر جورج حنين (١٩١٤-١٩٧٣) الملع أعضائها وارتبط بها الشاعر أنور كامل ورمسيس يونان والمصوران كامل التلمساني وفؤاد كامل. وأصدرت الجماعة مجلة باسم آن ايفور (محاولة) Un Effort، وكانت لها روابط قوية بحركة أنلريه بريتون André Breton السريالية. وبعد قيام جورج حنين بتأسيس جماعة مستقلة تسمى آرت إيه ليبرتيه (الفن والحرية) Art et Liberté، ساهمت الجماعة فى إصدار مجلة تصدر بالفرنسية تسمى دون كيشوت Don Quichotte، ساهم فيها أيضا كل من هنرى وراؤول كورييل Henri & Raoul Curiel، اللذان أصبحا من القادة الشيوعيين فيما بعد. وأخيرا فى عام ١٩٤٠ أصدرت هذه الجماعة أول مجلة اشتراكية عربية اسمها "التطور". وقد لعبت الجماعة المتحلقة حول جورج حنين دورا ثانويا فى النصف الثانى من الأربعينات، برغم تميزها بمستوى عال من الإبداع فى الأدب والفن أساسا، ولكنها أيضا كانت منبرا لنقد الميول السلطوية الستالينية الخداثية فى الحركة الشيوعية المصرية نظرا لميلها إلى اتجاه الأقلية فى الحركة الشيوعية [العالمية] (الاتجاه المثائر بالروتسكية)<sup>(٢٠)</sup>.

(\*) تُعرف فى الأدبيات اليسارية الحديثة باسم الحركة الشيوعية الثانية، ومنستخدم هذا المسمى من الآن فصاعدا (الموجم).

وهناك مصدر آخر للحركة الثانية، هو ليج باسيفيست (الرابطة السلمية) Ligue Pacifiste، وهي منظمة أقامها السويسري بول جاكو دى كومب Paul Jocot Descombes عام ١٩٣٤، وتنسب إلى التجمع العالمى من أجل السلام. وهو تنظيم يقتدى بالجهة الشعبية فى فرنسا. وقد ضمت هذه المنظمة جميع اليهود الذين أصبحوا فيما بعد قادة للحركة الشيوعية، تقريبا. ولما كانت الرابطة قد أهملت الوضع المصرى الداخلى فإنها حصرت اهتمامها فى التطورات السياسية الدولية وغزو إيطاليا للحبشة. ورفضاً لهذا التوجه أسس راعول كوريل ومارسيل إسرائيل Marcel Israel وهليل شفارتز Hillel Schwartz عام ١٩٣٩ جماعة مستقلة أكثر اهتماما بمصر، هى ديموكراتيك يونيون (الاتحاد الديمقراطى) Democratic Union. وخلال الحرب انقسمت هذه المجموعة بدورها إلى ما سوف يصبح لاحقا ثلاثة تنظيمات شيوعية منفصلة، لعبت دورا مهما فى الحركة الشيوعية، هى الحركة المصرية للتححر الوطنى (حتو) بقيادة هنرى كوريل، وإيسكرا<sup>(١)</sup> بقيادة هليل شفارتز، وجماعة أصغر سُميت تحرير الشعب بقيادة مارسيل إسرائيل. وفى نفس هذه الفترة تكونت منظمة رابعة عُرفت باسم الفجر الجديد، لأنها أصدرت مجلة بهذا الاسم، وكان يرأسها ثلاثة يهود هم أحمد صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك<sup>(٢)</sup>.

وتدل هذه الغلبة لليهود من كانوا يحملون غالبا جوازات سفر أجنبية وينحدرون من أصول كوزموبوليتانية [متعددة القوميات] ثرية على التوجه الإدماجى للحركة<sup>(٣)</sup>. أما الأقليات التى تمتعت بدعم الأحزاب السياسية التقليدية، فلم تكن ممثلة بقوة فى الحركة الشيوعية. فمثلا لم يلتحق من الأقباط بالحركة الشيوعية إلا عدد قليل، منهم جورج حنين ورمسيس يونان وفوزى جرجس وأنور عبد الملك<sup>(٤)</sup>. وبرغم أن اليهود سوف ينشطون فيما بعد فى التنظيمات الشيوعية الأكثر راديكالية مثل صوت المعارضة، إلا أن هذه الطائفة ككل تبنت من بين برامج الحد الأدنى للكومنترن أكثرها إدماجية، وهو أمر ربما لا يثير الدهشة، فقد أبدوا استعدادهم لبناء مجتمع يُدمج جميع عناصره بقدر إيمانهم بأن مجتمعا كهذا سيوفر مكانا للأقليات، برغم ما كان لهم فى الماضى من صلات بالمصالح الأجنبية.

ومع ذلك أصبحت النزعة الوطنية مشكلة منذ البداية ذاتها، بحيث شكل الموقف منها أحد الثباينات الرئيسية بين المنظمات الشيوعية المختلفة. أما "حتو" فقد أقرت النزعة الوطنية

---

(١) إيسكرا كلمة روسية تعنى الشرارة، وتشير إلى جريدة حزب العمال الاشتراكي الديمقراطى الروسى (الذى سُمى فيما بعد الحزب الشيوعى السوفيتى). (المراجع).

(٢) التوجه الإدماجى هو عكس التوجه الانفصالى، أى التوجه النابع من الرغبة فى الاندماج داخل المجتمع المصرى، لا الخروج منه على نط الحركة الصهيونية (المراجع).

كأيدولوجيا وكمبدأ تنظيمي أيضا. فقد أدرك هنرى كوريل فى السجن أن الحركة الشيوعية لن يكون لها مستقبل فى مصر إذا لم تحصر بالكامل. ولما كان قد أقر مبدأ التمصير بالإضافة إلى مبدأ التعميل (البلدة، أى العمل على تحقيق غلبة العمال فى عضوية التنظيمات الشيوعية - م)، فقد أنشأ فى عزبة أبيه مدرسة للكاكر، وجند عناصر من المثقفين المصريين، كما جذب قادة النقابات العمالية للحركة الشيوعية. أما منظمة إيسكرا فقد رفضت التمصير واعتبرته شعارا "شوليفيا"، وكان أغلب أعضائها ينتمون إما إلى المجتمع الأجنبى أو إلى الإيتليجنسيا المصرية، مثل شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك. ولما كانت منظمة تتميز بارتفاع مستواها الثقافى، انصب تركيزها على إدارة النقاشات وتكوين معرفة ماركسية نظرية بدلا من تنظيم العمال المصريين، كانت أشهر مؤسساتها دار الأبحاث العلمية التى نظمت حلقات دراسية ومحاضرات ولعبت دورا مهما فى جذب المثقفين المصريين للماركسية وفى نشر الأفكار الماركسية. واتخذت مجموعة القجر الجديد موقفا وسطا، فحذت من عدد الأجانب ليقترن على المؤسسين الأصليين الثلاثة ونشرت الأفكار الماركسية من خلال مطبوعاتها إلى جانب تنظيم حركة النقابات العمالية على أساس مستقل.

كانت الجرائد والمواد المطبوعة الأخرى هى الوسيط الأكثر شيوعا لنشر الأفكار. ونظرا لصعوبة الحصول على رخصة لإصدار جريدة يسارية لجأ الشيوعيون غالبا إلى تأجير جريدة قائمة وتحويلها تدريجيا، مثل حالة جريدة أم درمان، التى كانت جريدة سودانية تماما ثم أصبحت لسان حال حمز. واستطاع أحمد رشدى صالح أن يصدر مجلة القجر الجديد بسبب ارتباطه الوثيق بحائز رخصتها. وبالمثل لم تكن منظمة إيسكرا تملك رسميا جريدة الجماهير المعيرة عنها، بل كانت الرخصة ملكا لأحد المتعاطفين معها. وإلى جانب هذه الصحف الكبيرة التى تراوح توزيعها بين بضعة آلاف و ٣٠ ألف نسخة صدرت نشرات عديدة ذات توزيع محدود بالإضافة إلى نشرات داخلية توزع داخل التنظيمات.

كما افادت ترجمة الأدبيات الماركسية الكلاسيكية فى نشر الأفكار اليسارية، وبُذِلَ فى البداية جهد ضخم فى ترجمتها عن الفرنسية والإنجليزية. وكانت سلسلة الكتب الخضراء التى نشرتها حتى مصدرا مهما لنشر ترجمات لينين وستالين<sup>(٢٤)</sup>. أما دار القجر التى تنسب لنظمة تحرير الشعب فركزت اهتمامها على ترجمة الأدبيات الماركسية الشعبية التى يسهل على الجمهور العام فهمها، وترجم مالك هذه الدار، مصطفى منيب، أغلب الأعمال بنفسه<sup>(٢٥)</sup>. وقامت دار القجر أيضا برفع مستوى الوعى بحركات تحرر أخرى، فنشرت كتبين عن الحركتين الوطنيتين فى الهند وإندونيسيا<sup>(٢٦)</sup>، وشتت بقلم سلامة موسى هجمة قوية على مراقبة المطبوعات الصحفية فى مصر، ونظام الرخص الذى حد من إصدار جرائد وصحف مستقلة<sup>(٢٧)</sup>.

إلا أن نشر أدبيات سياسية يسارية عن مصر ذاتها كان الوسيلة الأولى لتأسيس خطاب حدائى يسارى، وتميزت فى هذا الجانب مجموعة الفجر الجديد، حيث أصدرت دار النشر التابعة لها، دار القرن العشرين، سلسلة من الكتب عن تاريخ مصر<sup>(١٨)</sup>، والمسألة الزراعية<sup>(١٩)</sup>، والاقتصاد السياسى<sup>(٢٠)</sup>، والثقافة<sup>(٢١)</sup>، وحاولت الجماعة فى هذه الأعمال أن تطبق المفاهيم الماركسية على المجتمع المصرى وتشكل خطابا ماركسيا مصريا<sup>(٢٢)</sup>. ولم تنتج إيسكرا أية دراسات تطبق النظرية الماركسية على الواقع المصرى، رغم مستواها الثقافى المرتفع، واشراطها توفر نصاب محدد من المعرفة الماركسية فى عضويتها.

أما مساهمة إيسكرا الكبرى فى دعم الخطاب الماركسى فهى بيانها، وعنوانه "أهدافنا الوطنية"، بقلم شهيدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبلى، والذي ربما كان المحاولة الأكثر إحكاما لتكييف برنامج الكومونون للجهة الشعبية/ المتحدة ليتفق مع حالة مصر، فكان هذا البيان يعكس أفكار الحركة الشيوعية بأكملها فى ذلك الوقت<sup>(٢٣)</sup>.

#### • نقد خطاب الأصالة:

ربما كان مذهب الحدائى اليسارى أهم تيار سياسى فى مصر فى الأربعينات والخمسينات، حيث أصبح خطابا سائدا آنذاك برغم القلة النسبية للأنتصار للذين جندتهم الحركة الشيوعية المصرية. فقد نجح الشيوعيون فى الأربعينات عن طريق الاتصال بالحركة الوطنية فى انزعاج قطاعات كبرى من الحركة الوطنية من تأثير خطاب الأصالة ونفوذ النزعة الليبرالية المحافظة وإدماجها فى خطاب التحرر الوطنى الراديكالى.

وبشكل نقد الحركة الشيوعية للأيديولوجيا المحافظة أحد إسهاماتها الكبرى فى خطاب الحدائى، حيث قدمت له أفكار الوعى والزائف والأيديولوجيا بطريقة أكثر تماسكا، ومنحه محتوى جديدا قويا يربط الأيديولوجيا بالمصالح الطبقية، بدلا من اعتبارها بشكل مبسط تعبيرا عن التقاليد التى يمكن التغلب عليها بالخطاب العقلانى والتطور الاقتصادى. وقد أصبح النقد الأيديولوجى سلاحا معتبرا فى ترسانة الهجمة الحدائية على كل من الخطاب الليبرالى المحافظ وخطاب الأصالة، حيث اعتبرهما وسائل تُستخدم عمدا لتضليل المجتمع وحرله عن التوجه إلى التحرر الوطنى والطبقى.

ويقدم أبو سيف يوسف (ولد عام ١٩٢٠) أفضل مثال على النقد السياسى الثقافى للجيل الأقدم، فى كتابه "حول الفلسفة الماركسية: رد على العقاد". ويتمى العقاد إلى نفس جيل محمد حسين هيكل، ولقد مثله مساهمة مهمة فى خطاب الأصالة، بكتابة سلسلته الشهيرة عن الصحابة.

ويبدأ أبو سيف يوسف هجومه بنقد دور عباس العقاد السياسي، الذي كان وطنياً وفليدا ذات يوم، ولكنه "يا للأسف - تنكب عن طريق الحرية"<sup>(٣٤)</sup>. وينطلق خط الهجوم الثاني من القول بأن "أخلاق الطبقة السيدة [كذا] تسود في كل مجتمع طبقي"، مؤكداً أن الأخلاق أداة في أيدي الطبقة الحاكمة تحكمها من تصوير النظام الاجتماعي القائم كما لو كان نظاماً طبيعياً، وبذلك تدافع عن مصالحها، لينتهي إلى ربط خطاب الأصالة بالحافظة على البنية الاجتماعية - الاقتصادية في مصر<sup>(٣٥)</sup>: "هنالك نرى الطبقة السيدة تبكي وتتوجع لضعف الأخلاق وانهايارها، وبشرع الكتاب الذين يخدمون مصالح البرجوازية أقلامهم لتمثيل دور 'المثاليين' المنزهين"<sup>(٣٦)</sup>.

ويتضح المجال الواسع الذي يشملته نقد أبو سيف يوسف حين يربط خطاب الأصالة بمصر الفتاة والإخوان المسلمين، اللذان يعتبرهما منظمتين "فاشيتين" اتساقاً مع طرحه، تحملان لكونهما حركتين جماهيريتين مسئولية ثقيلة في الدفاع عن النظام الرأسمالي القائم، وتضللان الشعب - كما يؤكد - عن طريق الدين والادعاءات المسرحية بدلاً من تقديم تحليل للمجتمع. ويتضح إدراك أبو سيف يوسف للأثر القوي للمعركة الفكرية بين الحداثة والنزعة التقليدية الجديدة في دفاعه عن العلم:

على أننا نعود فنكرر أن قولنا بأن التغيرات الأخلاقية إنما تقضى بوجودها في الغالب لتغيرات اقتصادية لا يعنى أبداً أن للمبادئ والأفكار دوراً سلبياً في تطور المجتمع، بل على العكس من ذلك: عندما تبدأ التحولات الاقتصادية بالفعل، فإن هذه المثل الأخلاقية - عن العدالة والمساواة الخ - تعود لتقوم بعملية الدفع والتوجيه، وتسرع بإحداث التطور المطلوب.

نستخلص من هذا أن حل المشكلات الأخلاقية مرتبط أوثق الارتباط بحل المشكلات الاجتماعية والسياسية. فإن تنظيم الحياة الواقعية تنظيماً يقوم على العقل والعلم هو الشرط لكل تجديد روحي وأخلاقي<sup>(٣٧)</sup>.

وهكذا يكتب، متمسكاً بالتراث الكلاسيكي للتنوير والعقلانية، أنه كلما فهم المرء "تطور الوضع الإنساني واكتشف قوانين الطبيعة كلما كان أقدر على فهم الوضع الاجتماعي وعلى تحرير نفسه"<sup>(٣٨)</sup>. ويضع في المقابل سلبية الدين والإيمان بالقوى غير العقلانية، التي تدعم في نهاية المطاف السيادة الأجنبية والقهر.

#### • المحاولات الأولى في الكتابة التاريخية الماركسية:

من العناصر الأساسية في الخطاب الحداثي الجديد القائم على "العلم" بناء قراءة بديلة للتاريخ المصري تقوم على مفهوم خطي، يتكشف فيه التاريخ تدريجياً في سلسلة من أشكال متتابعة للتطور، كل منها أكثر تقدماً مما سبقه، وتحدد هذه الأشكال عناصر يمكن التعرف عليها علمياً،

وبالتالى التحكم فيها. ويضع أحمد رشدى صالح فى مقدمة كتابه: "كرومر فى مصر، صفحات من تاريخ مصر الحديث"<sup>(٣٩)</sup>، إطارا لمهمة المؤرخ اليسارى عند كتابة تاريخ قومى. ويعد برنامجا القاعدا التى قام عليها تقليد طويل من الكتابة التاريخية اليسارية المصرية التى ازدهرت فى الخمسينات والستينات<sup>(٤٠)</sup>. وتبدأ المقدمة بنقد التفكير الشيوعى السائد، فتتهمه بأنه مستعار ويصعب تطبيقه على تاريخ مصر الذى اتبع مساره الخاص: "لن يوجد هذا التراث [المصرى الحر عند الفكر اليسارى المصرى] ماداموا مكفين بزعمة الأفكار ونقل الآراء الصادرة فى بلاد مختلف وضعيتها عن وضعيتها وتختلف درجة نضج طبقاتها عن نضج طبقاتنا"<sup>(٤١)</sup>.

وتكشف طريقة قيام أحمد رشدى صالح بكتابة أول تاريخ شيوعى لمصر عن الفراغ الأيديولوجى الذى كان الشيوعيون المصريون غارقين فيه، فقد اضطر بسبب الافتقار إلى تقليد محلى فى الكتابة التاريخية المادية إلى البحث عن أدبيات أجنبية عن الموضوع، ووجدها فى الأدبيات البريطانية المعادية للاستعمار التى كتبت فى بداية القرن، وهى كتاب ولفرد سكاون بلنت Wilfred Scawen Blunt عن ثورة عرابى وكتاب تيودور روثشتاين Theodore Rothstein: "خراب مصر، سجل مالى وإدارى"<sup>(٤٢)</sup>، بالإضافة إلى كتاب إلينور بارنز Elinor Burns: "الاستعمار البريطانى فى مصر"<sup>(٤٣)</sup>، الذى ترجمته ونشرته دار الفجر الجديد<sup>(٤٤)</sup>. وقد استخدم أحمد رشدى صالح هذه الكتب كنماذج للكتابة واستمد منها المادة الضرورية، أما نظرية لينين عن الاستعمار فكانت مؤثرا آخر ذا طابع نظرى أعمق.

ومن الطبيعى أن يجعل رشدى صالح فكرة الكتاب الرئيسية تدور حول التأكيد على أن الرأسمالية العالمية، فى شكل الاستعمار، هى التى رسمت تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، وأن يخصص جانبا كبيرا لمسألة استدانة سعيد باشا والحديوى إسماعيل. أما تحليله لثورة عرابى، فإنه يعتبرها كفاحا طبقيا قام به الإقطاعيون ضد الاحتلال الأجنبى المتمثل فى نظام المراقبة الثنائية، كما اعتبر البرلمان ماحة للصراع الطبقي. أما الرأسمال الاحتكارى - وخصوصا رأس المال المالى - فكانا الموضوعين الرئيسيين للنصف الأول من الكتاب، واستند فيهما خصوصا إلى كتابى "خراب مصر" و"الاستعمار البريطانى"<sup>(٤٥)</sup>. ويصف أحمد رشدى صالح فى النصف الأخير من الكتاب كيف جرى تغيير مصر تدريجيا لتتاسب أوضاعها مع المصالح الرأسمالية البريطانية، وذلك فى عهد اللورد كرومر (١٨٨٢ - ١٩٠٧) الذى شجع الاستثمار الأجنبى فى إنتاج القطن والبنية التحتية وصناعة البناء، وفى ذات الوقت ضمن تحطيم الصناعة المصرية تخصيص السوق لتصدير منتجات بريطانيا الصناعية.

وبرغم هذا الاستغلال الذى حدث فى عهد كرومر لم يكن تقييم أحمد رشدى صالح

للاستعمار البريطاني سلبيا بشكل مطلق، لأن مذهب الخدانة اليسارى يشارك مذهب الخدانة الليبرالى فى فكرة مركزية، وهى أن البريطانيين قد ساهموا فى تطور مصر بشدها إلى التيار الرئيسى للتاريخ العالمى، وأنهم بذلك تاريخا طويلا من الركود والانحطاط. فيعترف أحمد رشدى صالح بأن "الإصلاحات العمرانية والانتعاش المادى والتقدم الشكلى [كانت] ذات فوائد إيجابية لا ننكرها فى تطور مصر ... لتأخذ مكانها المتقدم نوعا بالنسبة للبلاد المجاورة، التى لم يكن من نصيبها أن يتفاعل كيانها الاقتصادى والاجتماعى مع الرأسمالية الأجنبية المتطورة"<sup>(٤٦)</sup>. وعلى ذلك يرى أحمد رشدى صالح أن الاستعمار أدمج مصر فى الرأسمالية العالمية، وأنهى "عزلتها الإقطاعية" و"اعتمادها على ذاتها". والأهم من ذلك أنه استدعى نقضه الخاص بطريقة جدلية صحيحة، حيث أنتج برجوازية وطنية وتسبب فى صعود الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل فى بداية هذا القرن.

ولاشك أن كتاب كرومر فى مصر بوصفه أول تحليل ماركسى مصرى عمل مرموق لعمقه وجدته. فيه يبين أحمد رشدى صالح، معتمدا فى تحليله على تقارير كرومر السنوية، كيف كان المندوب السامى عاجزا عن احتواء القوى التى أوجدتها سياسته ذاتها. فمن نتائج هذه السياسة صعود البرجوازية اghلية ونشأة طبقة عاملة وإدخال أفكار جديدة، وكل ذلك وضع مصر على مسار التحرر الوطنى. لقد نجح أحمد رشدى صالح فى كتابه "كرومر فى مصر" فى مزج الفكر الماركسى بالحركة الوطنية، وأنجز إحدى المهمات التى وضعتها جماعة الفجر الجديد على عاتقها، وهى تكييف الفكر الماركسى بما يتناسب مع الظروف اghلية. وبرغم أن هذا الكتاب لم يرضخ لنظرية المراحل الغاشمة التى عانت منها المؤلفات ذات النزعة المادية التى كُتبت فيما بعد، فإنه احتوى على نفس الفكرة القائلة بالكشف التدريجى للتاريخ نحو مستقبل مجيد.

### • الإقطاع والمسألة الزراعية :

بمعنى ما، يلتقط عمل أحمد صادق سعد، "مشكلة الفلاح"<sup>(٤٧)</sup>، الخيط من حيث تركه أحمد رشدى صالح، حيث أنه يصف تاريخ العلاقات الزراعية من بداية هذا القرن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعتبر هذا العمل الدراسة الماركسية الواسعة الوحيدة فى الأربعات لأحوال الريف، وهو أمر مثير للدهشة حين يأخذ المرء فى الاعتبار أحوال الفلاحين الشنيعة وإمكاناتهم الثورية. غير أن كتاب صادق سعد يوضح لماذا أهمل الشيوعيون فى مصر، باستثناءات قليلة، مشكلة الفلاح، ويرجع هذا الإهمال، بصرف النظر عن مشكلة صعوبة تنظيم الفلاحين فى بلد يتحكم فيه الإقطاعيون والدولة تحكما تاما، إلى أسباب أيديولوجية. ذلك أن كتاب "مشكلة الفلاح" مشبع بموقف حدائى مطلق. فهو يعكس القاعدة المبدئية للمثقفين الشيوعيين المصريين

ويعجد بالتالى المدينة وحياء المدينة باعتبارها خلاصة الحضارة ومستودع القيم الحديثة، كما يعتبر الطبقة العاملة، وليس الفلاحين، رائد الحداثة:

فى المدن صناعة وتجارة قد توفران للمتصل فرصا للعمل بينما لا تتوفر هذه الفرص فى الريف على الإطلاق. وبالتبعة نشطت فى المدن حركة فكرية وسياسية واجتماعية تساعد الفرد على إنشاء وعيه والمطالبة بحقوقه والاشراك فى الحياة العامة اشراكا فعليا، فى حين أدى ضعف التجارة وانعدام الصناعة فى الريف إلى ركوده الذى لا يقطعه إلا النزاع بين العائلات من وقت لآخر، والمشادات بين الملاك والمستأجرين<sup>(٤٨)</sup>.

وتوفر المدن لسكانها التسلية بفعل "نشاطها" و"حركتها"، أما الفلاح فىأرى إلى مخدعه بعد غروب الشمس بقليل. ويزداد ضيق أفق الفلاح بفعل تبعته للمرابين وكبار ملاك الأرض ويقل اعتماده على نفسه<sup>(٤٩)</sup>. لقد كتب كتاب "مشكلة الفلاح" ليقدم تفسيراً لمنع الفلاح من المشاركة فى المجتمع وإبقائه فى حالة تأخر مطلق، وهو يقترح أيضا وسائل لإدماجه فى المجتمع وجعله واعيا اجتماعيا وسياسيا عن طريق تغير شامل للمجتمع الزراعى.

وفى سياق أوسع يعكس هذا الكتاب سياسة جماعة الفجر الجديد فى دعم الثورة البرجوازية الوطنية واسراتيجية الجبهة. ويتضح ذلك فى تعليق أحمد صادق سعد على كتاب مريت بطرس خالى: الإصلاح الزراعى، واقتراحات محمد خطاب الإصلاحية فى مجلس الشيوخ، فقد اعتبرها "تمبرا صادقا عن قلق بعض المثقفين من الطبقة الوسطى بينا إزاء المآزق الظاهر"، ولكنه اعتبرها بالمقابل محدودة للغاية، لينتهى إلى التأكيد على أن هدف "المثقفين الأحرار" (يقصد اليساريين) هو تأييد هذه الآراء وتطويرها إلى "مستوى أعلى وأكمل". ويعتقد أحمد صادق سعد أن ما يتقص هذه الاقتراحات هو وضع المسألة الزراعية ضمن أفق نظرى أوسع يأخذ فى الاعتبار سياق المسألة الزراعية السياسى والاقتصادى<sup>(٥٠)</sup>، ويضيف أن المصلحين الليبراليين "لا يدركون أن المجتمع المصرى لا تعتمد فيه استقامة الخواص فقط بل أن أسسه مريضة واهنة، سيدفع بها هذا الزهن وذلك الضعف إلى الخراب والدمار الوشيك"<sup>(٥١)</sup>.

ويتمثل التجديد والتوسيع النظرى الذى يعرضه أحمد صادق سعد فى وضع التطور الاقتصادى والاجتماعى الزراعى داخل سياق التدخل الرأسمالى والاستعمارى فى مصر، ويتمثل زعمه الأساسى فى أن الاستعمار قد كرّس تحلف الزراعة ومنع النهضة الاقتصادية والديمقراطية المصرية، وأن المصدر الرئيسى لتأخر الزراعة هو احتكار كبار ملاك الأرض اللذين اكتسبوا هذا الوضع الاحتكارى منذ عهد محمد على. ويرى صادق سعد، مستخدما نظرية ريكادو عن الربح ونقده لـ "الطبقة العاطلة"، أن كبار ملاك الأرض "طبقة طفيلية" قادرة على زيادة دخلها بغير



مشاركة في تطور البلاد الاقتصادى<sup>(٥٢)</sup>.

وبرغم أن جماعة الفجر الجديد انفردت بالقيام بدراسة واسعة للمسألة الزراعية، إلا أن المنظمات الشيوعية جميعها أقرت طاقم المصطلحات ذاته في وصف البنية الزراعية. فقد وصفت مجموعتي الفجر الجديد وإيسكرا العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية الزراعية المصرية بأنها "إقطاعية"، وقد عرّف صادق سعد الإقطاعية تعريفاً فضفاضاً بأنها "نظام اقتصادى متأخر زال عن الوجود في معظم البلاد ولم تبق آثار منها إلا في البلاد التى لم تنهض نهضة كافية، مما أضر حياة هذه البلاد الاقتصادية تأخيراً عاماً"<sup>(٥٣)</sup>. ويدعم مصطلح الإقطاع، اتساقاً مع نموذج الجبهة، أسس الاعتقاد بأن مصر يجب أن تمر أولاً بتطور رأسمالى ديمقراطى، كما يتضمن المصطلح أن ملكية الأرض الكبيرة أحد أكبر أعداء الحركة الوطنية:

ملكىة الأرض الكبيرة هى إحدى بقايا الإقطاع والقبضاء على سلطتها شرط مسبق للاستقلال التام، لأن معظم الناس الذين يتعاونون مع الاستعمار ينتمون للطبقة الإقطاعية ... وهم أكثر الناس خوفاً من الحركة الشعبية وأكثرهم رغبة في بقاء الاستعمار<sup>(٥٤)</sup>.

ولما كانت اقتراحات الإصلاح الشيوعية قد وُضعت بحيث تلائم تشجيع الرأسمالية، كمرحلة نحو الاشتراكية، فإنها كانت أكثر راديكالية من برنامج مريت بطرس غالى. وكانت الإصلاحات الزراعية التى اقترحتها جماعة الفجر الجديد وإيسكرا تنصب أساساً على تحويل الاقتصاد الفلاحى الصغير إلى اقتصاد حديث كبير يقوم على تطبيق أحدث التقنيات والآلات الزراعية. وهى إصلاحات حديثة مثل إصلاح راشد البراوى الزراعى، تتبع نموذجى نظام الكوخوز<sup>(٥٥)</sup> فى الاتحاد السوفيتى والزراعة الواسعة فى الولايات المتحدة، اللذان يعتبران عند المنظمتين أشكالا "علمية" ولا تقوم على الاستغلال أو الاستغلال - الذاتى اللذان يُجبر عليهما الفلاح المصرى. أما الهدف النهائى للإصلاح الزراعى فهو كسر شوكة الإقطاعيين الرجعيين الذين هيمنوا على السياسة المصرية، وتكوين شريحة وسطى من الفزارعين<sup>(٥٥)</sup>.

كانت جماعة الفجر الجديد هى المنظمة الوحيدة التى وضعت علناً حداً أقصى لملكىة الأرض يبلغ ٥٠ فداناً، واعتقدت أن المستفيدين من توزيع الأرضى الزائدة عن هذا الحد سيبلغ ما يولى فلاح، ولن يحصل كبار الملاك على تعويض عن الأرضى المصادرة، حيث اعتبر أن الدخل المحصّل من خمسين فداناً - ما يصل إلى حوالى ألف جنيه مصرى سنوياً - كافياً لعيش عليه أسرة. ويجب أن يطبق النظام التعاونى للحد من عدم كفاءة الحياة الصغيرة، ويتم توفير حوالى ألف فدان لكل

(٥٢) الكوخوز: المزرعة التعاونية الواسعة فى الاتحاد السوفيتى (المرجم).

تعاونية : " تتكون من مجموعة من صغار ومتوسطى الحائزين من الفلاحين يخضعون لنظام تقنى واحد يحدده مجلس إدارة زراعى منتخب"<sup>(٩٦)</sup>. وتشدد إيسكرا، اتساقا مع برنامج الحد الأدنى، على عدم ثورية إصلاحها الزراعى، فتشير إلى أن فرنسا وبلدانا رأسمالية أخرى قد طبقت نفس الإجراءات<sup>(٩٧)</sup>.

### • الرأسمالية الاحتكارية والبرجوازية الصناعية :

كان من شأن التحليل الشيوعى للرأسمالية والبرجوازية الصناعية، فى مجمله، تعزيز نموذج الجبهة ومفهوم الثورة البرجوازية الديمقراطية، فقد اعتنقت جماعة الفجر الجديد، فى تكيفها لخط الكومنتون مع أوضاع مصر، الرأى القائل بأن مصر قد شهدت تطورا فى القطاع الصناعى يميز البلدان غير المتطورة يتكون من ثلاثة عناصر، أولها أن رأس المال المالى أصبح يسود رأس المال الصناعى منذ إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠، وثانيها أن رأس المال والمصالح المالية المهيمنة قد أدجعت تدريجيا فى الرأسمالية الاحتكارية العالمية خلال الثلاثينات، الأمر الذى انعكس فى موقفها الرجعى من الحركة الوطنية<sup>(٩٨)</sup>. أما العنصر الثالث فهو أن المصالح المحلية، الزراعية والصناعية/ المالية، تجدد تمثيلها السياسى فى الحكومات الائتلافية بين حزب الأحرار الدستوريين الذى يمثل المصالح الإقطاعية والحزب السعدى الذى يدافع عن مصالح البرجوازية الصناعية/ المالية.

لقد ساهمت الحركة الشيوعية مساهمة كبيرة فى نشر المفاهيم الأساسية لكتاب لينين: "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية"، وعززت بذلك الفكرة القائلة بأن الرأسمالية نظام اقتصادى "طفيلى". فقد وجد أحد صادق سعد أن عشر الاستثمارات الأجنبية فقط اتجه للصناعة، واستثمر الباقي فى بنوك الوهن العقارى والنقل والزراعة والبرول<sup>(٩٩)</sup>. كما حافظت الاحتكارات والتكتلات التجارية وحماية الحكومة للصناعة المحلية على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل مصطنع. ويعبر أنور كامل اتفاق السكر والحماية الجمركية للنسيج الأمثلة الرئيسية على الاستغلال<sup>(١٠٠)</sup>، كما أثيرت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وسيلة عسكرية لحماية هذه المصالح المتشابكة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لاحتجاج الحركة الشيوعية العنيف على محاولة إسماعيل صدقي للإبقاء على التحالف العسكرى مع البلدان الرأسمالية الغربية عام ١٩٤٦.

كانت السياسة الصناعية لجماعة الفجر الجديد وإيسكرا لينة للغاية بالمقارنة مع نقدهما القاسى للائتلاف المثلث المضاد للتطور، حيث اتجهت هذه السياسة، اتساقا مع برنامج الحد الأدنى للجبهة، إلى كسب البرجوازية الوطنية، وهى فئة لم يتم قط تعريفها أو التعرف عليها بوضوح. كانت إيسكرا التى تجنبت بقدر الإمكان استخدام مصطلح الرأسمالية الاحتكارية حريصة على تقديم برنامجها بشأن التصنيع كبرنامج متعارف عليه نُفذ أيضا فى بلدان رأسمالية، وفعلت نفس

الشيء بالنسبة لبرنامجها الزراعى. كما أشارت المنظمات إلى أن تأميم الشركات الأجنبية مثل قناة السويس والسكك الحديدية والتزام امتيازات الغاز والكهرباء لا يعنى إلغاء المبادرة الخاصة. وفى ضوء ذلك كان الأمر الحاسم هو شكل الحكومة الذى سيؤدى، فقد أكد بيان إيسكرا أن "النظام الرأسمالى فى مصر يستطيع أن يلعب دورا كبيرا فى نهضتها [الاقتصادية] بشرط أن توجهه وتشرف عليه حكومة ديمقراطية صحيحة"<sup>(١١)</sup>.

وتبرز النوعية الحدائية لبرنامج الحركة الشيوعية الاقتصادى بأوضح شكل فى الدعاية للصناعة الثقيلة. فقد اعتبرت الحركة تأسيس الصناعة الثقيلة شرطا أوليا مطلقا للنهضة الاقتصادية، فهى وحدها "التي يمكن أن نحررنا حقا من الاستعمار ومن ارتباط اقتصادنا به"<sup>(١٢)</sup>. وأسندت إيسكرا للدولة مهمة وضع برنامج صناعى شامل يقيم التوازن بين الصناعات الثقيلة (مثل الكيماويات والصلدين والحديد والصلب) والصناعات الخفيفة مثل المنسوجات وصناعة الأحذية، كما آمنت جماعة الفجر الجديد بأن على الدولة أن تطور سياسة صناعية تعيد هيكلة الاحتكارات القائمة وتصلحها لصالح المجتمع ككل<sup>(١٣)</sup>، وأن تشجع الصناعات المتوسطة والصغيرة بمخاطبتها من الشركات الاحتكارية الكبيرة<sup>(١٤)</sup>. وبشكل أكثر تحديدا نادت جماعة الفجر الجديد بإعادة تنظيم البنك الصناعى المنشأ حديثا ليكون هيئة تتولى تنفيذ السياسة الصناعية الوطنية<sup>(١٥)</sup>.

ولم تعرض المنظمات الشيوعية على الاستثمار الأجنبى بشرط تولى الدولة السيطرة على الاقتصاد وتحديد الشروط. بل أن جماعة الفجر الجديد اعتبرت الاستثمار الأجنبى ضرورة، فحذر أحمد صادق سعد من شعار "الجلاء الاقتصادى" الذى رفعت مجموعات أكثر راديكالية، على أساس أن مصر تفقر إلى الوسائل المالية لتطوير صناعاتها وتوسع البنية التحتية على نفقتها<sup>(١٦)</sup>. وحين زار وقد تجارى بريطاني مصر فى ديسمبر ١٩٤٥ حدد أحمد صادق سعد شروط التعاقدات التجارية مع بلدان رأسمالية كالاتى: أ) حل مسألة الأرضة الإمبريالية؛ ب) استقلال الجنيه المصرى؛ ج) تأميم البنك الأهلى الذى يجب أن يتحول إلى بنك مركزى<sup>(١٧)</sup>. وفى المرحلة التفاوضية للحركة الشيوعية وصلت إيسكرا إلى حد الموافقة على الحصول على أموال للتنمية من البنك الدولى<sup>(١٨)</sup>.

## ٤ - الثورة الوطنية البرجوازية ونموذج الجبهة

### • مقترضة المجتمع:

كان مطلب المقرطة democratization من المكونات الجهورية لنموذج الجبهة، فهى فى واقع الأمر مرادف من الناحية النظرية للحركة الوطنية التى كانت الحركة الشيوعية تعتبر نفسها طليعتها. ذلك أن الديمقراطية كانت وثيقة الارتباط بالاستقلال. فتزداد درجة الاستقلال بقدر

زيادة حقوق الشعب الديمقراطية، لأن الشعب يشكل حاجزا أمام الاختراق الأجنبي. كما يعتبر التاريخ القومي، اتساقا مع التصور الغائي للتاريخ، عملية مستمرة من نحو الحركة الوطنية والتوسع الديمقراطي الذي يصاحبها. وكان معنى ذلك في الطور الجديد للحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٥ هو ضرورة إقامة جبهة من كل القوى التقدمية لتطبيق البرنامج الوطني الاديكالي.

أما حكومات الأقلية فقد اعتبرت "السلاح المصري الذي اتخذ الاستعمار للقضاء على ثمار الجهاد الوطني بإيقاف الدستور في عام ١٩٢٨ وبفرض ديكتاتورية مقنعة تحت ستار دستور زائف كما حدث في عام ١٩٣٠-١٩٤١". وتضع جماعة القجر الجديد المسألة على الوجه الآتي: "الضمان الوحيد لتحقيق غاياتنا الوطنية هو أن تتوفر الديمقراطية"<sup>٧٠</sup>. وعبر بيان إسكرا عن نفس المشاعر: الاستقلال الحقيقي معناه حكومة ديمقراطية تستند إلى الشعب وتحرس كل الحرص على أن يكون هذا الاستقلال وسيلة للارتفاع بمستوى المعيشة للجماهير وزيادة تقدمها ورفاهيتها.

فإذا لم تستند الحكومة فعلا إلى الشعب على أساس برنامج ديمقراطي ينسج نطاقه باستمرار.. فمعنى هذا انفصالها عن الشعب وفقدانها لبقته واستحالة بقائها في الحكم إلا بالاستناد إلى قوى خارجية وبذا يفتح الباب على مصراعيه للمؤامرات والمكائد الاستعمارية"<sup>٧١</sup>.

وبصفة عامة دافعت المنظمات الشيوعية المصرية في هذه الفترة عن الحقوق الديمقراطية وزيادة سلطة المجلس التشريعي على حساب الهيئة التنفيذية"<sup>٧٢</sup>. وقد تبين بوضوح أن الديمقراطية البرلمانية تسير في خط تاريخي نحو التقدم:

غير أن علاقتنا ببريطانيا العظمى قد تغيرت في الواقع خلال السنين سنة التي استغلنا فيها الاحتلال الأجنبي.. وأهم هذا التغير إكدا أن الاستعمار البريطاني لم يعد يحكمنا حكما مباشرا ولم يعد يفرض أحكامه علينا فرفضنا استبداديا لا استئناف فيه ولا مقاومة. فلنا الآن برلمان بمجلسيه نستطيع عن طريقه أن نفصح مقاصد الرجعية والاستعمار البريطاني. بن نستطيع به - في بعض الأحيان القليلة - تحسين حالتنا الداخلية - إلى حد ما.. ولا شك أن حصول مصر على دستور ديمقراطي يعد انتصارا على الاستعمار الأجنبي بشكل رئيسي لأنه كان العقبة الأساسية التي تقاوم هذا الاستعمار وتعارضه"<sup>٧٣</sup>.

وإذا كانت الحركة الوطنية الاديكالية قد اتفقت، على أية حال، مع الوفد في إدانة أحزاب الأقلية، إلا أنها اعتبرت المفهوم الوفدي عند الديمقراطية بالغ الضيق: "إنه خطأ فاحش أن تصور أن النظام الديمقراطي في الحكم إنما يقتصر على مجرد قيام نظام لائ. فالنظام البرلماني وحده ديمقراطية مبتورة ناقصة أن لم تصبحها ديمقراطية في كافة ألوان الحياة"<sup>٧٤</sup>.

وبهذه الطريقة تم الربط بين كل من الاستقلال والديمقراطية وإدماج جماعات أكبر من السكان. وظلت جماعة الفجر الجديد تعتقد حتى عام ١٩٤٦ أن المنظمات الجديدة مثل لجنة العمال للتحرر الوطني واللجنة الوطنية للطلبة والعمال يمكن أن تندمج في النظام البرلماني<sup>(٧٥)</sup>، ورأت أن النظام البرلماني القائم برغم قصوراته هو الوسيلة الوحيدة لزيادة نصيب العمال: "جهاز الدولة الحالي يخضع للطبقات الحاكمة وتحاول الطبقات الشعبية أن يكون لها نصيب فيه، عن طريق الكفاح السياسى والحزبى، وعليه فإن إلغاء الأحزاب يعنى إبقاء الحالة الاجتماعية والسياسية كما هى وإخضاع الشعب بالقوة"<sup>(٧٦)</sup>. ويرتب على ذلك القول بأن الحركة الشعبية تستطيع من خلال الإصلاح أن تصبح القوة السائدة<sup>(٧٧)</sup>. وبرغم هذه الطموحات أثبتت مناورة إدماج أقسام أكبر من السكان أنها أكثر صعوبة بكثير من المتوقع، وكان ذلك جزئيا بسبب اعتماد الحركة الشيوعية على الوفد.

#### • الوفد والجميعة الوطنية:

كانت علاقة المجموعات الشيوعية المختلفة بالوفد حافلة بالغموض والتناقضات بسبب عدم تحديد نوعية مفهوم البرجوازية الوطنية. فمن جهة ظلت الحركة الشيوعية ترى فى الوفد الحزب التقليدى الوحيد الذى يدعم الديمقراطية ويستطيع أن يعطى القوى الاجتماعية والسياسية العديدة فرصة المشاركة السياسية وإعلان مطالبها. فقد ظل الوفد هو الحزب الجماهيرى الوحيد الذى يستطيع أن يفوز فى انتخابات حرة، وبالتالي كان عرضة للضغط الشعبى. وكان مأمولا أن يساهم دعم الوفد وإقامة حكومة وطنية فى الظروف الجديدة بعد الحرب فى تدشين ثورة وطنية ديمقراطية. ومن جهة أخرى كانت الحركة الشيوعية واعية تماما بتزايد دور الجناح المحافظ داخل الوفد، وكذلك دور طبقة كبار ملاك الأرض الرجعية، فى نظرهم، ممثلة بفؤاد الدين، الذى كان تنامى سلطته مقياسا لرغبة الوفد فى التوصل إلى مساومة تفاوضية مع البريطانيين والحفاظ على سيادة الفلسفة الاجتماعية المحافظة التى تقوم على الانسجام [بين الطبقات - م] والوصاية.

وكان الغموض واضحا فى موقف جماعة الفجر الجديد، التى كانت أكثر رغبة فى العمل مع حزب الوفد ومن داخله لأنها كانت ترى أن الوقت ليس متناسبا بعد لإقامة حزب شيوعى مستقل. واستهدفت استراتيجيتها تقوية الجناح اليسارى للوفد، المسمى الطليعة الوفدية، بقيادة محمد مندور، رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى ثم جريدة صوت الأمة. وكانت تأمل عن طريق ذلك فى ربط الوفد بالحركة الوطنية الراديكالية، وأيضا فى إيجاد طريق لإدماج الحركة الشيوعية فى حركة وطنية تاريخية أوسع لتحول برنامجها من الداخل<sup>(٧٨)</sup>.

ويحتل الموقف من الوفد الصدارة في مقال كتبه محمد أمين (الاسم الحركي لربيعون دويك) في مجلة الفجر الجديد في يوليو ١٩٤٥، أي قبل بضعة شهور من نهوض الحركة الوطنية. وفيه يكرر القول بأن الوفد يساهم في الحركة الوطنية عن طريق ربط الاستقلال بالحقوق الديمقراطية<sup>(٧٩)</sup>. إلا أنه ينتقد في ذات الوقت قيادة الوفد التي "لا تمثل تمثيلا حقيقيا صادقا بين الطبقات والطوائف ونحصر بالذكر طبقة العمال والفلاحين الإجراء وطائفة طليعة الديمقراطيين من المثقفين المصريين". كما يضم الوفد عددا من الشخصيات القيادية التي لا يمكن أن تعتبر ديمقراطية. ويستنتج ربيعون دويك من ذلك أن مصالح الوطن "تتطلب ديمقراطية أكثر من التي يقدمها الوفد"، ويرى أن وعى السكان المتزايد سيؤدي على المدى الطويل إلى تكوين الأحزاب العمالية والشعبية.

ومن الناحية العملية كانت مساندة الجماعة للوفد عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ تستند إلى موقفه السياسي المباشر من حكومتى الأقلية برئاسة محمود فهمى النقراشى وإسماعيل صدقي. فالجماعة ظلت تساند الوفد طالما ظل يطالب بانتخابات جدية ويرفض معاهدة ١٩٣٦، أما حين طالب بالاشراك في الوفد الذى شكله إسماعيل صدقي للتفاوض مع البريطانيين، انتقدته الجماعة نقدا شديدا<sup>(٨٠)</sup>، كذلك تقلصت مساندة الوفد تدريجيا مع تزايد مؤيدى نقد "الرأسمالية الوطنية"<sup>(٨١)</sup>.

وتكشف إيسكرا عن موقف مزدوج مشابه تجاه الوفد، ففي "أهدافنا الوطنية" يوصف الوفد بأنه "أقل الأحزاب الحالية تهادنا مع المستعمر وأكثرها استنادا إلى الشعب"<sup>(٨٢)</sup>. ولكن الوفد لم يعد تجسيدا للحركة الوطنية، فقد أوصلته الحركة الوطنية - كما تقول إيسكرا - للسلطة عام ١٩٢٤، وفي عام ١٩٤٢ جعلت الظروف الدولية مصطفى النحاس رئيسا للوزراء، وفي عام ١٩٣٦ ضمن العاملان معا انتصار الوفد الانتخابي. إلا أن الوفد خيب آمال الشعب في كل مرة وصل فيها إلى المسئولية الحكومية، وترتب على ذلك ظهور صراع بين الوفد والشعب، واتاح الاتساع المتزايد لهذا الصدد الفرصة للاستعمار ليستخدم أحزاب الأقلية لأغراضه. وترى إيسكرا بناء على ذلك أن الاستقلال الحقيقى لا يمكن تحقيقه إلا بحكومة ديمقراطية تستند دائما إلى الشعب<sup>(٨٣)</sup>. وتختلف الاستنتاجات المستخلصة من هذا التحليل عن استنتاجات مجموعة الفجر الجديد، فقد حافظت إيسكرا على مسافة أبعد عن الوفد ككل برغم إدراجها للوفد في استراتيجية الجبهة الوطنية وتعاونها مع الطليعة الوفدية في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦.

وأخيرا، لم تكن استراتيجية حشو بشأن الجبهة واضحة أيضا فيما يتعلق بالوفد. فيصف هنرى كوريل في مذكراته الوفد بأن قوة ديمقراطية صمدت للفاشية. ويوصف موقف حشو من الجبهة عموما بأنه "خط وطنى ديمقراطى"، وتعرف سلمى بوتغان هذا الخط بأنه:

يعنى أساما أنه يدعم التحرر الوطنى من الاحتلال وتدشين نظام ديمقراطى حقيقى... وكانت

فكرة كوريل هي تأسيس جبهة متحدة يكون مركزها الطبقة العاملة، غير أن أنصارها يشملون أعضاء المنظمات الاشتراكية - الديمقراطية والإصلاحية. وكان يأمل بهذه الطريقة في جذب متعاطفين من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية<sup>(٨٤)</sup>.

كما أكد جول بين Joel Beinin وزخاري لوكمان Zachary Lockman ذلك، حيث قال أنه "وفقا لحمتو، كانت المهمة المباشرة للشيوعيين في مصر هي تنظيم جبهة وطنية عريضة من العمال و"طبقات وطنية أخرى" (تشمل البرجوازية الوطنية)"<sup>(٨٥)</sup>.

### • الجبهة الوطنية الديمقراطية في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ :

كانت كل المنظمات الشيوعية، برغم غموض علاقاتها بالوفد، تضع برامج متشابهة تؤيد مفهوم الجبهة الوطنية، الذي تمثل فكرته المركزية في أن تشكل الطبقة العاملة والمثقفين التقدميين طبقة الحركة الوطنية. وأكدت مجلة الضمير التي كانت مجلة جماعة الفجر الجديد الموجهة للعمال أن:

العمال وطنيون قبل كل شيء لأنهم يفهمون معنى الوطنية الحقيقية ولذلك تجدهم دائما في طبعة الحركات التحريرية، يبذلون جهودا جبارة من أجل حرية بلادهم واستقلالها من نير الاستعمار الأجنبي<sup>(٨٦)</sup>.

وأكدت أيضا على استقلال العمال عن المنظمات السياسية التقليدية :

إن العمال لم يقبلوا تدخل السلطات والتسييس في نشاطهم النقابي فحاربوا كل محاولة لوضعهم تحت لواء هيئة من الهيئات السياسية التي لا تكون منهم وتحت رقابتهم المتواصلة ... فالطبقات العاملة ترفض أن يقودها غيرها في معركة التحرير القومي ولا تثق إلا في نفسها لقيادة تلك الحركة<sup>(٨٧)</sup>.

وأصدرت جماعة الفجر الجديد يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٥، وهو اليوم التالي لرفع الأحكام العرفية، برنامج قطاع العمال بها، المسمى "لجنة العمال للتحرير الوطني"، شرحت فيه مفهومها عن تحالف الطبقة العاملة مع الطبقات الشعبية في جبهة وطنية عريضة تحت القيادة السياسية للطبقة العاملة. وطالب البرنامج بالجلء الكامل لكل القوات البريطانية عن مصر وتحرير اقتصادها من النفوذ الأجنبي وتوزيع الأرض، مع إجراءات أخرى لزيادة نصيب الفلاحين، وإصلاحات في مجال الصحة والتعليم، وتأميم جميع الاحتكارات، وتنمية الاقتصاد الوطني، وإصلاحات ديمقراطية داخلية مثل توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء، وإلغاء سلطة الملك في حل البرلمان، وإنشاء البوليس السياسي، وتوسيع الحقوق المدنية<sup>(٨٨)</sup>.

وعرضت حدوتها برنامجها قبل ذلك بثلاثة أيام. وتمثلت استراتيجيتها حقو في تشكيل "جبهة الهيئات الشعبية"، فأعلنت في جريدتها أم درمان أنه في ذلك اليوم "تألفت في مصر جبهة من عدد كبير من الهيئات الشعبية احتفظت فيها كل هيئة بذاتها واتفقت على وجهة نظر واحدة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية لوادي النيل"، ومن بينها اتحاد خريجي الجامعة واتحاد الفنون والهندسة التطبيقية وأصدقاء الفجر الجديد. وكان البرنامج المشترك "مطالب بالحقوق الوطنية والجللاء عسكريا وسياسيا واقتصاديا عن مصر والسودان"<sup>(٨٩)</sup>. وفي ذات الشهر أصدرت إيسكرا "أهدافنا الوطنية" الذي قام على ذات الشعار، واعتبرت "العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين" قاعدة الحركة الوطنية<sup>(٩٠)</sup>. ويتحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري بالجللاء الفوري ومصادرة الأسهم البريطانية في الشركات الاحتكارية كصويص عن دين بريطانيا لمصر (أي الأرضة الإستراتيجية - م) وتحرير الجيش والشرطة والثقافة من الاستعمار. كما طالبت إيسكرا بعقد اتفاق دولي بشأن قناة السويس بحيث تستعد مصر سيادتها على القناة وإلغاء بقية الامتيازات الأجنبية وتوقيع معاهدات مع القوى العظمى، وبالنضال المشترك لمصر والسودان ضد الاستعمار، ودعم الجامعة العربية ومساندة وحدة العرب واليهود في فلسطين<sup>(٩١)</sup>.

وفي خريف عام ١٩٤٥ شكل الطلبة الذين ينتمون لحمتو وإيسكرا والطلبة الوفدية ومنظمات يسارية أخرى لجانا طلابية أصبحت فيما بعد اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة. وفي نفس الوقت نظمت المنظمات الشيوعية نشاط النقابات، فنظمت جماعة الفكر الجديد ولجنة العمال للتحرر الوطني وحمتو وإيسكرا مؤتمرات نقابات القطاع الخاص. واندمجت حركتا العمال والطلبة في جبهة واسعة للطلبة والعمال حين قمعت الحكومة اتحاد عمال نسيج شبرا الخيمة واحتلت بالقوات العسكرية شبرا الخيمة. واندلعت شرارة هذا التحالف بفعل المذكرة التي قدمتها الحكومة المصرية لبريطانيا تقترح فيها التفاوض بشأن معاهدة ١٩٣٦ على أساس استمرار التحالف العسكري بين البلدين. ففي ٩ فبراير ١٩٤٦ عقدت لجان الطلبة مؤتمرا عاما بجماعة القاهرة أقرت فيه قرارات تطالب بإيقاف المفاوضات مع بريطانيا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجللاء القوات البريطانية فوراً عن مصر والسودان. وتحركت مسيرة طلابية نحو قصر عابدين فحاول البوليس إغلاق الطريق بفتح كوبري عباس، فخرج كثير من المشاركين في المسيرة.

ووصلت راديكالية الطلبة وإضرابات شبرا الخيمة إلى الذروة يومي ١٨ و ١٩ فبراير حين تشكلت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، التي مثلت فيها النقابات التي تهمين عليها حدوتو وإيسكرا تقريبا. ودعت اللجنة للإضراب العام يوم ٢١ فبراير، الذي اعتُبر "يوم الجللاء"، واحتشد في ذلك اليوم ما بين أربعين ومائة ألف في ميدان الأوبرا بالقاهرة. وأسفر القمع



البريطاني عن ٢٣ قتيلا و١٢١ جريحا. ودُعي إلى إضراب عام جديد في ٤ مارس، ولكنه كان أقل تأثيرا من الأول. وكانت النتيجة المباشرة للمظاهرات حلول إسماعيل صدقي محل النقراشي في رئاسة الوزارة. وواصل صدقي تشكيل وفد للتفاوض مع البريطانيين، وفي ١١ يوليو حظر نشاط مجمل الحركة اليسارية المصرية، وأصبحت كل منظمات اليسار منحلة قانونا، مثل دار الأبحاث العلمية التابعة لإيسكرا ولجنة نشر ودار نشر الثقافة الحديثة التابعين لجماعة الفجر الجديد، وكذلك دار نشر القرن العشرين. وأوقفت صحف عديدة مثل الوفد المصري جريدة الطلبة الوفدية، وأم درمان جريدة حتى، والفجر الجديد والضمير، مجلنا جماعة الفجر الجديد<sup>١٩١</sup>.

### • اعتبار الإخوان المسلمين ومصر الفتاة منظميتين فاشيتين:

كانت النتيجة المباشرة لاصطدام الحركة الوطنية الراديكالية بالحكومة تعزيز بعض العناصر الحورية في نموذج الجبهة. من بينها الفكرة التي تذهب إلى أن الإخوان المسلمين ومصر الفتاة منظمتان فاشيتان. والحال أنه ما من قضية أسفرت عن عواقب تاريخية في عطورة عواقب المواجهة بين الحركة الشيوعية والإخوان المسلمين في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦. ويرجع الصراع بينهما إلى تنافسهما على اليمين على الحركة الوطنية. وفي هذه المناورة جرب الإخوان المسلمون عدة تكتيكات تزاح بين مقاطعة اللجان والمطالبة بإعادة الانتخابات، وفي النهاية انسحبوا بعد ٢١ فبراير من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وأنشأوا مع مصر الفتاة تنظيمًا منفصلاً سُمي "اللجنة القومية"، ساندته إسماعيل صدقي وأداته الحركة الشيوعية بوصفه تنظيمًا فاشيًا.

لم يكن وصف مؤيدي خطاب الأصالة بأنهم "فاشيون" مسألة عابرة أو سطحية، فهو يرتبط مباشرة بالنظرة الحدائنية للحركة الشيوعية ويشكل جزءًا مكملًا لها. ذلك أن الحركة الشيوعية كانت تنقيد حريفًا بالفكرة القائلة بأن الدين لا مكان له في السياسة، وتؤمن بأن الدين يشوش القضاء ويعبي الشعب على أسس غير عقلانية، مما يؤدي إلى الارتباك السياسي. وجرت العادة على اتهام أيديولوجية الإخوان المسلمين بالفموض. فقد رفض الإخوان وضع برنامج سياسي واضح. وكان بناؤهم التنظيمي استبداديًا هرميًا، ورفضوا حقوق الأقليات الليبرالية الأساسية والحقوق المتساوية للنساء والرجال، كما أدانوا النظام البرلماني. وكان ذلك كله ينتهك البرنامج العقلاني على نحو ما قدمته الحركة الشيوعية ضمن نموذجها للجبهة. ومن هذه الزاوية كان من السهل اعتبار الإخوان المسلمين قوة رجعية في المجتمع المصري تحاول أن تدعم الثقافة التقليدية والبنى الاجتماعية - الاقتصادية التي آمنت الحركة الشيوعية بضرورة محوها لإقامة مجتمع حديث. وفي عام ١٩٤٧ أصدرت "حدثو"، خليفة حتى (انظر لاحقًا) كتاب "الإخوان المسلمون في

الميزان"، بقلم محمد حسن أحمد، وهو عبارة عن هجوم مرير على الإخوان المسلمين. ومع أن هذا التحليل متطرف نوعا، فإن الملاحظات الأخرى التي أوردتها يسكرا في "أهدافنا الوطنية" والمقالات المكتوبة في الفجر الجديد تؤكد نفس الموقف العام تجاه الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، وتضعه ضمن المفهوم الحدائي الشامل للتاريخ والمجتمع الذي طرحته الحركة الشيوعية والذي يتميز بالارتباط الوثيق بين العقلانية والعلمانية. وتكونت الصورة الشائعة للإخوان المسلمين، عن طريق المقارنة مع تاريخ أوروبا في ثلاثينات القرن، حول فكرة رئيسية تقول بأنهم يخلقون وعيا زائفا.

ويرجع تشبيه الإخوان ومصر الفتاة بألمانيا النازية إلى القول بأنهما يحددان مصالح الرأسمالية الاحتكارية مثل هتلر. واعتُبرت الحماية التي أسفها على ماهر وعزيز المصري على مصر الفتاة في الثلاثينات أول اتصال بين دوائر الحكومة والمنظمات الفاشية<sup>(٩٤)</sup>، وصُورت علاقة اللجنة القومية بإسماعيل صدقي على أنها امتداد مباشر لهذه العلاقات<sup>(٩٥)</sup>، وقيل أن الطبقات الحاكمة قد نجحت، كما حدث في ألمانيا، في اجتذاب مقفين من الطبقات الوسطى لـ "تقدير الشعب وصرفه عن التفكير في الواقع"<sup>(٩٦)</sup>، وأن الفاشية نجحت بالتالي من الاستفادة من اليأس الغالب في أوقات الأزمات كما حدث في أوروبا في الثلاثينات، وأنه قد تم استخدام استراتيجيتين، هما الخداع وغرس الوعى الزائف، في الحصول على الأنصار وتشويش الملكات العقلانية للشعب، فتحول انتباه السكان من المطالبة بأجور أعلى ومستويات معيشة أفضل إلى القضايا العنصرية في ألمانيا والقضايا الدينية في مصر. ولما يؤكد الطابع الرجعي لأيديولوجية الإخوان أنهم يقدمون "برنامجا شاملا مفصلا في الرجوع الروحي والفكري إلى القرن الوسطى"<sup>(٩٧)</sup>.

وكتب محمد حسن أحمد أن الخطأ الأساسي في فكر الإخوان السياسى هو الخلط بين القضايا السياسية والدينية، وأن استراتيجية الخداع الأساسية عند الإخوان تكمن بالتالي في التركيز على قضايا أخلاقية مثل اختلاط الجنسين والدعارة والفساد وفسق الصحافة الليبرالية، وهى قضايا يعتبرها محمد حسن أحمد أعراضا لأزمة المجتمع الرأسمالى وليست مشكلات قائمة بذاتها<sup>(٩٨)</sup>. ويؤدى الافتقار المطلق إلى التحليل الواضح للمجتمع، مع الفلسفة المبينة على الدين، إلى تناقضات عديدة وسياسات كارثية. ذلك أن هذه الأيديولوجيا تحافظ على تماسك البنية الاجتماعية - الاقتصادية بسبب قيام معاييرها الرئيسية على الدين والتضامن الإسلامى: "فهى تعتبر أن صاحب الشركة ما دام مسلما يجب على الإخوان تأييده ومساعدته"<sup>(٩٩)</sup>، وتهدد بالمقابل وحدة الحركة بتمييزها الدينى ضد الأقباط واليهود. ويضيف الكاتب داحضا إدانة الإخوان للاستعمار البريطانى، فيقول أن الإدانة ليست موجهة للاستعمار بحد ذاته، ولكن للاستعمار المسيحى<sup>(١٠٠)</sup>. وفوق ذلك ينصب هجوم الإخوان على المجتمع الغربى على الصفات التى تعتبر عناصر حضارية

تقدمة، وهى العلم والقانون والفن والثقافة. وينتهى محمد حسن أحمد إلى أن أيديولوجية الإخوان المسلمين، بالتالى، لا تستبعد أبدا المساومة مع الاستعمار البريطانى، وأن هذا التخمين يدعمه تحالف الإخوان مع "الطبقات شبه الإقطاعية" والراشمالية الاحتكارية المحلية والأجنبية.

وأخيرا يستند وصف الإخوان المسلمين ومصر الفتاة بالفاشية على سطوية أيديولوجيتهم وينتجهم التنظيمية، يرى الكاتب أن الإخوان المسلمين يعدون قيادتهم مثل الفاشيين، حيث يُطلب من الأعضاء الإيمان المطلق بالقيادة والرغبة فى التضحية بأنفسهم فى الجهاد، كما لا يتسع التنظيم للمناقشة والنقد، ناهيك عن المعارضة، أما القائد فلا يمكن أن يكون محل مساءلة<sup>(١٠١)</sup>. وتنعكس هذه الأيديولوجيا السلطوية المعادية للديمقراطية فى مطالبة الإخوان المسلمين بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإدانة النظام البرلماني: "بدلا من إصلاح أداة الحكم يشارك الشعب فيها، وبدلا من توسيع الحريات وتحقيق أهداف الشعب من ملبس وغذاء وحرية واستقلال"<sup>(١٠٢)</sup>.

ويلخص "أهدافنا القومية" النقد الخدائي للإخوان المسلمين، فيصفهم بأنهم خطر على الكفاح الوطنى ضد الاستعمار، وتهديد لوضع الأقليات، الأمر الذى يوفر للاستعمار ذريعة للتدخل، وخطر على النضال الدولى، خصوصا بالنظر إلى الهند، التى يمكن أن تفرق فى القوضى إذا حدث انشقاق إسلامي - هندوسي. والأكثر أهمية من ذلك القول بأن المد الإسلامى، من حيث التوجه الدولى، سوف يؤدي إلى فقدان التعاطف الدولى مع الحركة الوطنية<sup>(١٠٣)</sup>.

## ٥ - الأزمة الداخلية وتغير التوجه الأيديولوجى

### • مدخل:

أسفر الفشل فى تحقيق الثورة الديمقراطية عن عواقب وخيمة على الحركة الشيوعية، وعن تحول تنظيمى وأيديولوجى، حيث انتهى التطور المتفائل للحركة وبدأت فترة التأمل والنقد الذاتى. وتقلت أعراض الأزمة الأيديولوجية فى التصلب الأيديولوجى عموما وتزايد نفوذ برنامج الحد الأقصى. وبالإضافة للمؤثرات الداخلية، كان هناك بعض التأثير الناتج عن بداية الحرب الباردة والعودة إلى استراتيجية مأخوذة عن الفرة التى سبقت الجبهة الشعبية، برغم استقلال موقف الحركة الشيوعية المصرية وتوجهها المبكر نحو الصين. وبالتالى أصبحت الحركة الشيوعية أقل ليبرالية وتسامحا وأكثر تصلبا، أيديولوجيا وتنظيميا على حد سواء، وبدأ الميل للانتقال من الموقف الأكثر ليبرالية فى خطاب الجبهتين الشعبية والمتحدة وثورته على مرحلتين إلى تبني الثورة على مرحلة واحدة. ومع هذا التحول أصبحت الحركة الشيوعية أكثر انغزالا وحرصا وسلطوية، مؤقتا، ففقدت بذلك طبيعتها السابقة المنفتحة نسبيا.

## • الوحدة والانشقاق والتجزؤ:

كانت النتيجة التي استخلصتها تنظيمات شيوعية عديدة من فشل انقضاة عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ هو حتمية توحيد قواها وتنظيم نفسها بشكل غير قانوني. فبعد اندماج عدة جماعات أصغر مع إيسكرا أو حتى، منها جماعة تحرير الشعب، اندمجت المنظمات الكبيران وكونتا "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني"، واسمها المختصر "حدثو"، في مايو ١٩٤٧. وجمع هذا التنظيم الشيوعي الجديد ٧٠٠ عضو من حتى، معظمهم من العمال المصريين ومعهم عدد قليل من المثقفين، و ٩٠٠ عضو من إيسكرا، معظمهم من الطلبة والمثقفين، منهم نسبة عالية من الأجانب، وغالبا من اليهود. وتكونت اللجنة المركزية من أحد عشر عضوا، منهم خمسة من حدثو (منهم هنري كوريل وسيد سليمان رفاعي ومحمد شطا) وخسة من إيسكرا (منهم هليل شوارتز وشهدى عطية الشافعي وعبد المصود الجبيلي) وعضو من جماعة تحرير الشعب. وورث حدثو مع الاندماج جريدة إيسكرا الناجحة للغة: الجماهير.

وقفلت مصادر الاحتكاك والانشقاق، منذ البداية، في اختلاف الثقافة السياسية للمنظمتين الأساسيتين وعدم تماثل تركيب وأشكال العضوية والتقاليد التنظيمية التي توطدت في السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال اعتبر أعضاء حتى من الطبقة العاملة أعضاء إيسكرا (سابقا) طبقة أعلى تنهمك فحسب في مناقشات نظرية ولا تشارك في نضال حقيقي. أما أعضاء إيسكرا فقد اعتبروا الأعضاء القادمين من حتى متخلفين من الناحية النظرية. كذلك كان الشعور العام بسيادة الأجانب، واليهود خصوصا، على الحركة من القضايا التي قوضت الوحدة. فبعد قبول خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، اعتبر وجود الأعضاء الشيوعيين اليهود في الحركة أمرا محرجا. كذلك وجه البعض النقد لهيكل الحزب/ الجبهة العريضة الذي أسس هنري كوريل حتى على أساسه. وأخيرا ثارت المعارضة ضد الطريقة غير الديمقراطية التي أقيمت بها حدثو ولجنتها المركزية.

أدت هذه الاحتكاكات إلى اتجاه الفكر الشيوعي إلى الراديكالية وإلى عهد الأزمة الأيديولوجية. وفي البداية لم يكن يبدو أن هذه الاحتكاكات قد أثرت على الخط العام للشورة الوطنية الديمقراطية والجبهة الوطنية الذي اتبعه الحركة منذ عام ١٩٤٤. ففي ٧ يوليو نادى حدثو بالنضال ضد الاستعمار الذي لن ينجح إلا "باعتادكم عمالا وفلاحين وطلبة وصغار موظفين في كتلة جبارة تحت قيادة جبهة وطنية مخلصه". وفي ٢١ سبتمبر تم التأكيد بوضوح على أن الجبهة تتضمن الوفد: "إن التحالف بين الحركة العمالية وطلبتها الواعية وبين الوفد شرط أساسي لاستعادة حريات الشعب المسلوبه. والكفاح المشترك للعمال والجماهير الوفدية في المدن والقرى هو الطريق الوحيد لتحطيم القيود التي تخنق حريتنا"<sup>(١٠٤)</sup>. ونادت حدثو في أغسطس بإقامة

"الجبهة الوطنية الشعبية"، وقدمت لها برنامجا بدأ شديد الشبه بالبرامج التي نشرتها قبل ذلك بسنة<sup>(١٠٥)</sup>. وتعلقت الغفرات الأيديولوجية أساسا بالبنية الداخلية للمنظمة، إلا أنها، إذا مُدَّت على استقامتها للسياسة الخارجية للحركة الشيوعية، يمكن أن تتضمن نتائج نفس استراتيجيات الجبهة.

ويرجع أصل المناقشة إلى الفترة السابقة على الوحدة. ففي إبريل ١٩٤٧ أصدرت إيسكرا، أو الطليعة الموحدة كما كانت تسمى آنذاك، جريدة الجماهير، وضمت هيئة التحرير الكثير من مثقفيها المصريين البارزين، فكان شهدي عطية الشافعي (١٩١٢ - ١٩٦٠) محررها السياسي، وعمل أنور عبد الملك (وُلد عام ١٩٢٨) في هيئة تحرير الشئون الخارجية بها، بينما شارك سعد زهران في صفحة الطلبة<sup>(١٠٦)</sup>. وشارك كل هؤلاء المثقفين في انتفاضة ١٩٤٥-١٩٤٦ واستخلصوا نفس الدرس من التجربة: أن الحركة الشيوعية يجب أن تُعاد تنظيمها وفقا لخطوط الحزب البلشفي الكلاسيكي، وأن تنقل قيادتها إلى أيدي مصرية. وبدأ شهدي عطية الشافعي في ٢١ إبريل ١٩٤٧ حملته الأولى لإعادة تنظيم الحركة الشيوعية في مقاله الانتحاشي بعنوان "يريد الشعب حزبا.. من نوع جديد"، يفسر فيه هذا الاتجاه ويدعي أنه قد ظهرت قيادة جديدة للطبقة العاملة:

وقد تجلّى هذا راتعا يوم الجلاء، يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦، فقد كان هذا اليوم إزدانا بفجر جديد، إزدانا بأن العمال المصريين سيتولون بأنفسهم قيادة النضال من أجل الحرية والاستقلال، ولهذا فزع الاستعمار فزعا شديدا ... وفي يوم أول مايو من كل عام يحدد كافة عمال العالم برنامجهم للعام الجديد، فليكن برنامج العمال المصريين هذا العام ضم صفوفهم بعد تطهيرها وتوحيد كلمتهم تحت قيادة حزب من نوع جديد، حزب يمثلهم أصدق تمثيل، حزب يلف حوله ملايين الفلاحين والطلبة والمثقفين، حزب يقود الكفاح، كفاحا لا يلين.. ويسير باللايين سيرا لا هوادة فيه نحو الحرية والديمقراطية والاستقلال<sup>(١٠٧)</sup>.

يتضح من ذلك اختلاف اتجاه ومصطلحات شهدي عطية الشافعي عما ورد في "أهدافنا الوطنية"، وهو البيان الليبرالي لإيسكرا الذي شارك شهدي في كتابته. فسوف يصبح الحزب الجديد الذي سيوحد جميع المنظمات الشيوعية طليعة الحركة الوطنية، وسيلعب، متحالفا مع الوفد، دورا مهما<sup>(١٠٨)</sup>. أما اعتراضات جماعة الفجر الجديد على أساس أن الوقت المناسب لإقامة حزب شيوعي لم يحن بعد بسبب قلة عدد العمال وغلبة الحركة الوطنية، فقد رُفِض في مقال بعنوان: "نعم! يريد الشعب حزبا من نوع جديد".

ويبدو أن الوحدة بين الطليعة الموحدة (إيسكرا وآخرين) وحمق في يوليو ١٩٤٧ قد خيبت

آمال الجماعة التي تحلقت حول شهدي عطية الشافعي، لأنها تمت بتسرع وأُجِزَتْ تحت الضغط وأقيمت بغير برنامج وإستراتيجية واضحة. وفوق ذلك مثلت الوحدة تهديدا مباشرا لجموعة جريدة الجماهير التي كان عليها أن تفصل نصف هيئة تحريرها لتخلي مكانهم لأعضاء حتمو، ويدو أن شهدي عطية الشافعي ذاته كان ضحية لهذه السياسة. وحين فقد أيضا عضويته باللجنة المركزية خلال عملية إعادة التنظيم شرع في التمرد على حدثو، وجند أعضاء انشق بهم وكون "التكتل الثوري". ويؤي هنري كوريل أن تكوين التكتل الثوري كان بسبب قرار تقسيم فلسطين في ديسمبر ١٩٤٧<sup>(١٠٩)</sup>.

وبرغم أن انشقاق التكتل الثوري قد بدأ قبل توزيع ورقة هنري كوريل الشهيرة، "خط القوات الوطنية الديمقراطية"، في اللجنة المركزية في بداية عام ١٩٤٨، إلا أن هذه الوثيقة استخدمت كذريعة للهجوم المباشر على القيادة القديمة وأيديولوجيتها وتنظيمها للحركة الشيوعية. فقد أعاد هنري كوريل في ورقة العمل هذه التأكيد على الإستراتيجية التي كانت متبعة منذ عام ١٩٤٤:

إن ظروف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد خلقت واقعا جديدا جذب إلى العمل الثوري في مصر قوى طبقية غير عمالية.. بمعنى أن الطبقة العاملة ليست الطبقة الثورية الوحيدة في مصر وإنما هناك قوات ثورية أخرى. وأنه مع الاعتراف بقيادة الطبقة العاملة يجب أن يكون الحزب حزبا لكل الجماهير الثورية - في إطار المرحلة - حزبا لمصر كلها، أي أن الشعب كله يجب أن يشعر أن الحزب ملك له وليس للعمال وحدهم<sup>(١١٠)</sup>.

وتمثل رد فعل شهدي عطية الشافعي في كتابة تقرير يقع في سبعين صفحة بعنوان: "تلك هي المنظمة الشيوعية التي نريد أن نقيمها"، وتقد حدثو لأن نظرتها برجوازية ولأنها مكونة من المثقفين والطلبة والبرجوازيين الصغار. ولما كانت حدثو قد عرّفت نفسها كحركة للقوى الوطنية الديمقراطية فقد أهتمت بأنها "قادرة بشكل فريد على إضعاف الصراع الطبقي بتشتيت قواها المناهضة في مجالات عمله مختلفة"<sup>(١١١)</sup>. كما طالب التقرير بمشاركة أكبر للعمال وإنهاء التنظيم الثوري [الذي ينظم كل فئة: العمال، الطلبة... الخ، كل على حدة - م] وجعل الخلايا وحدة التنظيم الأساسية<sup>(١١٢)</sup>. وقد ترك التكتل الثوري حدثو، ولكن لا يبدو أنه لعب دورا آخر ذا أهمية، ومع إعلان الأحكام العرفية في مايو ١٩٤٨ تم القبض على معظم أعضائه، وعلى شهدي عطية الشافعي شخصيا في نهاية عام ١٩٤٨، وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات<sup>(١١٣)</sup>.

دشنت معارضة شهدي عطية الشافعي للجنة المركزية مرحلة من التحلل العام، فتكونت أجنحة منشقة معارضة عديدة في الشهور التالية قبل انهيار مايو، الذي شهد قمع الحركة الشيوعية ككل مرة أخرى. وانقسمت اللجنة المركزية ذاتها إلى جناحين، أحدهما من أتباع عبد النعم

الجيلي (واسمه الحركي عادل) وسُمي العادليون، والآخر من أتباع هنري كوريل، وأسمى نفسه اليونسيون، نسبة إلى يونس، الاسم الحركي لهنري كوريل. وطالب العادليون مثل التكتل الثوري بأن تكون حدوتو حزبا عماليا. أما أكثر الجماعات تطرفا آنذاك فكانت "صوت المعارضة" و"نحو منظمة بلشفية"، فرفعت الأولى شعار مائة بالمائة عمال في التنظيم، استنادا إلى المقارنة بين تاريخ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي<sup>(١)</sup> والأحداث التي مرت بها الحركة الشيوعية المصرية، وآمن أعضاؤها، استنادا إلى كتاب لينين: "مهام الاشتراكيين الديمقراطيين الروس"، بأن تاريخ مصر قد بلغ المرحلة التي يجب أن يتكرر فيها الانقسام التاريخي بين البلاشفة والمناشفة<sup>(٢)</sup>، لأن العلاقات بين الرأسماليين المصريين والاستعمار لا تسمح بمزيد من تطور الرأسمالية، وبالتالي تتطلب المرحلة التي بلغها تاريخ مصر ثورة اشتراكية (أي الثورة على مرحلة واحدة وتطبيق برنامج الحد الأقصى):

لقد توصلت الرأسمالية المصرية الناشئة إلى اتفاق مع الاستعمار... ويسمح لها هذا الاتفاق بالنمو مع الارتباط بالاحتكار الاستعماري، وأخذ هذا الارتباط شكله النهائي عام ١٩٣٦ حين أصبحت الرأسمالية المصرية مرتبطة بالاستعمار. وبذلك فقدت الرأسمالية المصرية إلى الأبد أي ادعاء بأنها قوة ثورية ضد الاستعمار وخانت القضية الوطنية وأصبحت جزءا من معسكر الثورة المضادة. لذلك يجب أن تكون الثورة الوطنية موجهة ضد الرأسمالية المصرية. وهناك تناقض رئيسي بين مصالح الرأسمالية العالمية ومصالح البروليتاريا المصرية، لأن الأولى تمنع الطبقة العاملة من تحقيق هدفها الاشتراكي ... إن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي تملك ... القدرة على قيادة الطبقات الأخرى ضد الاستعمار ... ومن أجل الاشتراكية<sup>(٣)</sup>.

ومن شأن هذا التصور أن ينهي استراتيجية التحالف مع الوفد في جبهة وطنية ديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك عانت حدوتو من خسائر ثقيلة بسبب فرض الأحكام العرفية في مايو ١٩٤٨ واعتقال كثير من أعضائها. ويبدو أن جماعة الفجر الجديد التي أصبح اسمها طليعة العمال تجاوزت هذه المرحلة بشكل أفضل كثيرا، بلا انقسامات وبعقوبات أقل بسبب سرية تنظيمها.

### • الحزب الشيوعي المصري:

حقق التيار المتجه إلى الراديكالية الأيديولوجية توازنه بتأسيس الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٥٠. ولم يصبح هذا الحزب، برغم اسمه، التنظيم الشيوعي الوحيد في مصر. ويرجع تأخر

(٣) هو الحزب الماركسي في روسيا القيصرية الذي انشق على نفسه إلى جناحين، المناشفة والبلاشفة (أي الأقلية والأغلبية) وكان الأخير بقيادة لينين، والذي نجح فيما بعد في قيادة الثورة وتحول اسمه إلى الحزب الشيوعي السوفيتي (المترجم).

تأسيسه إلى أن مؤسسيه، فؤاد مرسى (١٩٢٥ - ١٩٩٠) وإسماعيل صبرى عبد الله (ولد عام ١٩٢٤) كانا يدرسان في فرنسا أثناء المد الوطنى فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦، وأثناء قرار تقسيم فلسطين. ولذلك كان تأسيس الحزب بمثابة بداية جديدة متحررة من تشوة وخداع المد الوطنى لعام ١٩٤٦، واستطاع واقيا أن يسفد من الشعور بعدم الرضا الذى ولّدت حدثو فى نفوس أعضائها. فقد استجاب الحزب لمطالب الوضع والنظام عند أعضاء المنظمات السابقة، بتخطيط برنامج واضح وإقامة منظمة شيوعية كلاسيكية كطليمة للطبقة العاملة. كما نجح فى تجنب وصمة حدثو ويسكرا كمنظمات إباحية يسودها اليهود باستبعاد عضوية النساء واليهود فى السنوات الأولى. وأخيرا وطد الاعتراف الرسمى به من جانب الحزب الشيوعى الفرنسى وضعه كوريث للمنظمات الشيوعية الأسبق<sup>(١١٧)</sup>، فانضم إلى مؤسسيه بعد عودتهما إلى مصر عام ١٩٤٩ أعضاء مهمون فى حدثو، مثل مصطفى طيبة وسعد زهران وداود عزيز<sup>(١١٨)</sup>.

كتب فؤاد مرسى، قبل تأسيس الحزب فى يناير ١٩٥٠، تحليلا تاريخيا وسياسيا للمجتمع المصرى قامت عليه استراتيجية الحزب. وبعد هذا العمل، وعنوانه "تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر"<sup>(١١٩)</sup>، أحد الوثائق النادرة التى تتيح بفضل طولها وعمقها التعمق فى دراسة الفكر الشيوعى فى مصر فى أواخر الأربعينات، ويمكن بمقارنته مع المقالات الشيوعية المبكرة تكوين فكرة عن التحول الأيديولوجى فى الخطاب الشيوعى الثورى بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٠. كذلك تطرح هذه الوثيقة بعض المشكلات فى تحليلها لجمال أيديولوجية الحركة الشيوعية. وقد صُمم "تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر" كوثيقة داخلية لتؤثر على الأتباع الماركسيين، ولذلك لم يكن يدرى مطلقا أن يخفى مرجعيته الماركسية والستالينية واللينينية.

ومع ذلك تظل الوثيقة علامة على تحول مهم فى الخطاب الشيوعى، حتى حين نأخذ اختلاف غرضها عن غرض الوثائق الأقدم فى الاعتبار. ويكمن الفارق الرئيسى بينها وبين المقالات الشيوعية لصامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ فى خلوها التام من المساومة. فقد اتسم كتيب "أهدافنا الوطنية" ومقالات "الفجر الجديد" بالضاؤل والإيمان بأن النظام البرلمانى يمكن أن يتلاءم مع القوى الاجتماعية الجديدة. ويستند هذا الانحياز إلى الفكرة القائلة بأن الرجوازية الوطنية تستطيع أن تحقق ثورة وطنية ديمقراطية. أما فى تحليل فؤاد مرسى فقد اختفى هذا المفهوم تماما وأصبحت الحدائة ضرورة تاريخية للثورة الاشتراكية، وتحسدت العقلانية فى الكشف الخموى deterministic للتاريخ باتجاه هدله. وأينما ذُكرت الثورة الوطنية الديمقراطية اعتبرت صراحة خطوة فى اتجاه الثورة الاشتراكية، وتحتصر قيمة الديمقراطية فى كونها وسيلة تتيح غو القوى التى تستطيع بها. ولم تطرح الوثيقة أية مطالب سياسية عملية، ولم تقدم اقترحات سياسية، لأنها اعتبرت



الإصلاح بلا معنى في بيئة اعتبرتها معادية للإصلاح.

وبعد "تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر" عملاً بارزاً بسبب صرامة منطق، وأيضاً بسبب موقفه المتحذلق نوعاً ما، لأن فؤاد مرسى، برغم أنه ميصيح فيما بعد أحد القادة الشيوعيين المهمين، لم يكن قد تجاوز الخامسة والعشرين من عمره حين كتيبه. وكان تحليله أقرب للترتيب والنقل منه للتجديد، وتضمن اقتباسات عديدة من لينين وستالين لتدعيم أطروحته الأساسية. وقد انطلق فؤاد مرسى في تحليله التاريخي للرأسمالية المصرية من الأحداث الوطنية المصرية التي تعتبر نقاط تحول: ثورة عرابي وثورة ١٩١٩ وحركة ١٩٤٥ - ١٩٤٦، التي أصبحت مدججة الآن في التاريخ ذى النزعة الوطنية. وتهدف الوثيقة من ذلك - مثل كل التحليلات الشيوعية السابقة واللاحقة - إلى تحديد المرحلة التاريخية التي تمر بها مصر بشكل "علمي"، وبالتالى تحديد الاستراتيجية الثورية للحركة الشيوعية. ويتمثل محور الوثيقة فى التساؤل عما إذا كانت مصر لا زالت تستطيع أن تمر بحجرة ثورة برجوازية ديمقراطية، أم أن هذا الطور قد تم تجاوزه بالفعل.

ويبدأ تحليل فؤاد مرسى مثل كل التحليلات الشيوعية من المقدمة القائلة بأن مصر ما زالت "شبه إقطاعية". وهو يقرر أن وضع مصر كشبه مستعمرة يرجع إلى عدم قدرتها على تطوير وسائل الإنتاج بقدر كاف فى القرن التاسع عشر، وعدم قدرتها على قطع صلتها تماماً بماضيها الإقطاعى، ويقرر أن التوسع الأوروبى والاحتكافات الأوربية قد قوضت بالفعل البناء الإقطاعى للمجتمع، إلا أن هذه القوى ذاتها استوعبته ومنعت البرجوازية من أخذ السلطة من كبار الملاك الإقطاعيين خلال ثورة عرابي ١٨٨١-١٨٨٢. ويستند فؤاد مرسى تحليله لهذا الحدث من الثورات الأوربية البرجوازية الكلاسيكية فى القرن التاسع عشر، فهو يرى أنه قد وُجد آنذاك تحالف عريض من التجار الأثرياء والعلماء والمثقفين والفلاحين وقف ضد التدخل الأجنبى والضررائب المرتفعة، ودعم المطالب البرجوازية الديمقراطية التى تتمثل فى دستور ديمقراطى واستقلال سياسى. وتكونت جبهة مضادة كرد فعل لهذا التحالف تشكلت من ملاك الأرض الإقطاعيين والحدويين والبريطانيين، وتمكنت من قمع الثورة الديمقراطية. ويواصل فؤاد مرسى قائلًا:

لم تقف الرجعية عند حد القضاء على الثورة، بل أن سيطرة الاستعمار على البلاد جعلت المقام الأول لرجال الإقطاع، وأصبح تاريخ الاستعمار البريطانى فى مصر هو تاريخ انتصار الاتجاهات الإقطاعية وتعطيل حركات التجديد، تاريخ الاعتماد الكلى على الزراعة وقتل الصناعة، تاريخ تأييد الحكام ضد الشعب، لهذا ألغى الاستعمار الدستور والبرلمان ووضع مائة البلاد تحت سيطرته<sup>(١٢)</sup>.

ولم تهدم ثورة ١٩١٩ مرحلة "العبودية الاقتصادية" هذه إلا جزئيا. غير أن فؤاد مرسى يتناقض مع نفسه في تحليل هذه الفترة. فمن جهة يذكر أن البرجوازية قد أكملت خلال ثورة ١٩١٩ تطورها الذي كان قد أوقف وانتزعت السلطة من الطبقات الإقطاعية، ويؤكد من جهة أخرى على فشل "الثورة البرجوازية الديمقراطية التحررية"<sup>(١٢٢)</sup>. فيقول فؤاد مرسى - بعد ثلاثين سنة من قيام ثورة ١٩١٩ - أن مصر ما زال يسودها كبار ملاك الأرض الإقطاعيين الذين يملكون الجانب الأكبر من الأرض، بينما تملك المصالح الرأسمالية الأجنبية غالبية الشركات الصناعية والتجارية. ويُرجع فؤاد مرسى تطور الأمور على هذا النحو إلى صعود الطبقة العاملة التي هددت البرجوازية، التي تحالف جزء منها مع الطبقات الإقطاعية وواصل سياسة التهادن مع الاستعمار، مثلما حدث في الصين خلال الطور الثاني لثورتها بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٧. ولم يواصل الكفاح ضد الاستعمار سوى الوفد الذي يمثل بعض أقسام البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة<sup>(١٢٣)</sup>.

ويشرح فؤاد مرسى كيف غيرت الحرب العالمية الثانية هذا الوضع تماما، حيث رسمت الخطوط الفاصلة بين المعسكرين المتعارضين بشكل أكثر وضوحا.. فقد توسعت الصناعة، وأصبحت البرجوازية الصغيرة "كيانا مستقلا" برغم الحدار ثروتها ومكانتها، وزاد التضخم، بينما أصبحت الطبقة العاملة قوة قائمة بذاتها. وأصبح على البرجوازية أن تتخذ إجراءات عنيفة للدفاع عن مصالحها. ويقول فؤاد مرسى أن البرجوازية تخلت عن الكفاح الوطني، كما اتضح في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦، وتولت الطبقة العاملة قيادة الحركة الوطنية، ويدعى - مشيرا إلى السياسات اليائسة لحكومة النقراشي في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ - أن البرجوازية قد أقامت جهازا للدولة لبث الرعب في صفوف الطبقة العاملة دفاعا عن مصالحها، وأن "البرجوازية الكبيرة" قد تولت القيادة داخل الوفد بدلا من الطبقات الليبرالية الوسطى، وقمعت أية مطالب ديمقراطية. ويقول فؤاد مرسى أنه لم يندهش من صعود جماعات "فاشية" مثل الإخوان المسلمين في هذه الظروف<sup>(١٢٤)</sup>، كما يرى أن إعلان الحرب على إسرائيل كان لتحويل الانتباه عن المشكلات الحقيقية.

أما بالنسبة للمسألة ذات الأهمية القصوى، وهي العلاقات والتحالفات الطبقة بعد الحرب العالمية الثانية، فيذكر فؤاد مرسى ثلاثة تطورات: يتعلق الأول بدور البرجوازية، حيث خانت "مهمتها التاريخية" التي تتمثل في تطبيق الديمقراطية وقيادة البلاد إلى الاستقلال الوطني وتطويرها اقتصاديا، كما استسلمت للمعسكر الاستعماري - في إطار رؤيته للملم التي تقسمه إلى معسكرين، "معسكر ديمقراطي وسلمي يقوده الاتحاد السوفيتي" و"معسكر استعماري للحروب

الاستعمارية تقوده الولايات المتحدة<sup>(١٢٥)</sup>. أما التطور الثاني فهو صعود الطبقة العاملة، "الطبقة الثورية الوحيدة" القادرة على الكفاح ضد الإقطاع والاستعمار. وأخيرا يصف فؤاد مرسى الطبقات الوسطى، متبعا انعدام الثقة الكلاسيكي في هذه الطبقات، بأنها تتأرجح بين حركة العمال والبرجوازية، وتختار الأخيرة غالبا. ويستخلص فؤاد مرسى من هذه التطورات نتيجة واضحة، وهي أنه لن يستطيع أن يقود الثورة سوى حزب شيوعي، حيث سينظم الطبقة العاملة ويعزل البرجوازية ويكسب البرجوازية الصغيرة<sup>(١٢٦)</sup>.

وينتقد فؤاد مرسى في القسم الثاني من الوثيقة الخط السياسي لحدثو ويحيره انتهازيا يمينيا، والخط السياسي لصوت المعارضة ويعتبره انتهازيا يسارية. أما الخط الأول فيهاجه لأنه يرى أن كل الطبقات الديمقراطية الوطنية تمتلك إمكانيات ثورية ويُدخلها ضمن الكفاح الوطني، بينما يرى هو بالمقابل أن الثورة البروليتارية وحدها هي التي ستقيم مجتمعا اشتراكيا، ويشعر أيضا أن سياسة حدثو تؤدي إلى حصر التركيز في الكفاح المضاد للاستعمار وإهمال العدو الداخلي والثورة البروليتارية التي تمثل الهدف النهائي للكفاح. كما يرى أن الانتهازية اليمينية ركزت جهودها على إقامة "جبهة وطنية"، وبالتالي أهملت قضية إقامة حزب شيوعي مصري وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا. ويرى أيضا أن منظمة "الفجر الجديد" وجهت جانبا كبيرا جدا من نشاطها إلى الولفد<sup>(١٢٧)</sup>. ويعتقر فؤاد مرسى بصفة خاصة إيمان اليمين بالديمقراطية وإمكانية الضغط على الحكومة لإلغاء الأحكام العرفية، ويرفض الطريق البرلماني لأنه يعنى الحصول على الأغلبية، ويتساءل "متى كان كسب الأغلبية (البرلمانية) الشغل الشاغل للشيوعيين؟". ولا يقل نقده لإيمان بعض المنظمات بثورة الفلاحين قسوة، ويرى أن استراتيجية تطبيق الثورة الرأسمالية أولا في الريف من خلال الميكنة الحديثة متناقض تماما مع الماركسية<sup>(١٢٨)</sup>.

ويعتبر فؤاد مرسى جميع هذه الانحرافات علامات على عدم ثقة الشيوعيين بالقدرات الثورية للطبقة العاملة، ويصرح، مضفقا مع مبادئ الحزب البلشفي، بإيمانه بالقوة الثورية للعمال وبقدرتهم، برغم قلة عددهم نسبيا، على أن يصبحوا القوة الثورية القائدة حين يقودهم حزب شيوعي يوسع آفاق وعيهم ويدفعهم على الطريق. ومع ذلك لم يتخل فؤاد مرسى تماما عن الثورة على مرحلتين، وإن كان يضيفهما إلى الحد الأدنى. فعلى أساس ملاحظات ستالين عن ثورة ١٩٠٥ في روسيا بين فؤاد مرسى انحيازه للمرور أولا بمحلة الثورة البرجوازية الديمقراطية لتحطيم بقايا الإقطاع:

على هذا الأساس ننادي اليوم بضرورة الثورة البرجوازية الديمقراطية الوطنية، بضرورة تصفية بقايا الإقطاع، بوصفها ثورة لازمة للثورة البروليتارية، فهي ثورة برجوازية في مضمونها، بروليتارية في طرق كفاحها، لأن البروليتاريا هي التي تقودها متحالفة مع الفلاحين في ذات الوقت الذي تعزل فيه البرجوازية عن القيادة<sup>(١٢٩)</sup>.

وبرغم أن هذا الكلام يردد مفهوم تصور ماوتسى تونج عن الثورة الديمقراطية الوطنية، إلا أن الأمر يبدو كما لو أن مفهوم التحالف قد انكمش إلى حدود الاستراتيجية التي سبقت مرحلة الجبهة في أوروبا والصين، أى استراتيجية "طبقة ضد طبقة".

### • الشيوعيون المشتقون:

إلى جانب الفرق التي انفصلت عن منظمات شيوعية أكبر، وُجدت مجموعات أصغر وأفراد وقفوا على هامش هذه المنظمات الأكبر وظلوا فى معظمهم مستقلين. وقد دخل عديد من هؤلاء الأفراد الحركة الشيوعية خلال الثلاثينات، أى قبل تنظيمها بشكل دقيق وقبل محاولات فرض الانضباط معين على الفكر والسلوك. ومن بين هؤلاء عبد المنفى سعيد وأنور كامل. وتكمن أهمية عملهما فى قدرته على تسليط ضوء مختلف على التيار الرئيسى للفكر السياسى الشيوعى وخطاب الحداثة اليسارى، ولهذا السبب يمكن أن تُستخدم حالتها كمحاولة مغايرة كاشفة.

كان أنور كامل (١٩١٣ - ١٩٩١) كما رأينا عضوا بالجماعة السريالية فى الحركة اليسارية المصرية فى الثلاثينات، فقد انضم عام ١٩٣٩ إلى جماعة جورج حنين من الرسامين والشعراء السرياليين، وهى جماعة الفن والحرية، وكتب فى مجلته *Un effort*، وفى عام ١٩٤٠ رأس تحرير مجلة التطور، وهى أول مجلة عربية اشتراكية - تحررية، وفى عام ١٩٤٢ كون مع أعضاء عديدين من هذه الجماعة الجبهة الاشتراكية التى نظمت الحملة الانتخابية لرمسيس يونان فى الانتخابات البرلمانية التى جرت بعد ذلك بعامين. ويتمثل الإسهام الأكبر لأنور كامل فى الفكر الاشتراكي فى كتيباته المعنونة: "مشاكل العمال فى مصر" (١٩٤١)<sup>(١٣٠)</sup>، "الصهيونية" (١٩٤٤)<sup>(١٣١)</sup>، "لا طبقات...!" (١٩٤٥)<sup>(١٣٢)</sup> و"اليون الشعب" (١٩٤٨)<sup>(١٣٣)</sup>.

وتكمن أهمية كتيب "لا طبقات" فى طابعه المباشر وشجيه الصريح للبناء الطبقي للمجتمع المصرى. فالكتيب بطابعه المباشر لم تنقله الاعتبارات النظرية أو الاستراتيجية السياسية التى عانت منها وثائق شيوعية كثيرة فى تلك الفترة. أما "اليون الشعب" فهو كتيب أكثر طموحا وإثارة للانتباه بسبب خروجه على أعراف الحركة الشيوعية المصرية. ففى مقابل معظم الكتيبات الشيوعية التى اصطلحت بالشمولية برغم مناصرتها للحقوق الليبرالية تميز هذا الكتيب بنزعة شديدة الفردية، تجعله شبه فوضوى. وهو يعد من حيث نقده للاستالينية امتدادا لحركة جورج حنين السريالية ونموذجا لمذهب الحداثة التحررى المتطرف الذى نادرا ما وجد فى مصر أنصارا بين أعضاء الحركة الشيوعية بعد عام ١٩٤٥. وشعار أنور كامل هو "التطور الدائم والتغير المستمر" وكتيبه موجه ضد "الأصنام" التى، فيما يقول، تعوق التحرر الفردى وتسد الطريق أمام تقدم الإنسانية المستمر. وينتقد أنور كامل فى حملته المقدمة على الأعراف، المحافظة واليسارية على حد

سواء، كل العقائد الحدائية الأكثر سطوية والمقدمة عند الحركة اليسارية المصرية بعد عام ١٩٤٦. فهو يجنر من أن الاستغلال لن ينتهى بإلغاء الملكية الخاصة، "بل ويشد حتى يبلغ أرقاما فلكية لا تحلم بها الرأسمالية نفسها، وتبقى المساواة بعد ذلك حلما من الأحلام، يداعب الجفون ولا يرى نور الواقع"<sup>(١٣٦)</sup>. كما يرى أن الملكية العامة لا تضمن الإدارة الجيدة وإنهاء "فوضى الإنتاج" التى كانت تعد السمة الرئيسية للرأسمالية آنذاك. وهو ينقد الاشتراكيين لأنهم يمدون الدولة، ويعتبر مفهومهم: "الدولة فوق الجميع" مساويا لشعار مصر الفتاة "مصر فوق الجميع"، ويؤكد على خلاف العقيدة الشيوعية أن الدولة وسلطتها هى التى تؤدي إلى الاستغلال المتزايد وخلق فوارق "لا تصدق" بين المدخول.

ووجه أنور كامل سهام نقده بصفة خاصة لانتشار الشيوعية السوفيتية التى يسميها "الدين الجديد القادم من موسكو، فكان من أوائل من نقدوا الشيوعية السوفيتية آنذاك وأشاروا إلى نقائصها. وهو يعترف بأن الاتحاد السوفيتي قد قطع شوطا عظيما فى تطوير نفسه على مدى نصف القرن السابق، ولكنه يدعى أن هذا الإنجاز كان مقابل ثمن هائل، يتضمن حكم الإرهاب والرقابة على النشر وقمع الحقوق الديمقراطية وتوسع الاستعمار الروسى بعد الحرب العالمية الثانية فى إيران وأوروبا الشرقية، وقال أن قبول الاتحاد السوفيتي لحظة تقسيم فلسطين يؤكد عدم ملائمته كنموذج"<sup>(١٣٧)</sup>.

أما عبد المنفى سعيد (وُلد عام ١٩١٥) فبعد من نواح عديدة نقبضا لأنور كامل. ففى الثلاثينات كان عبد المنفى سعيد اشتراكيا، وشارك فى مجلة التطور، كما كان صديقا للمصور السريالى فؤاد كامل الذى صمم غلاف كتابه "العالم بين حريين"، ولكنه ترك المجلة بسبب أخلاقيها التحررية، وبسبب اعتقاده بأن مضمونها لا ديني أو حتى معادٍ للدين<sup>(١٣٨)</sup>.

وكان عبد المنفى سعيد أحد الاشتراكيين المصريين القلائل الذين صدمهم ونفّرهم الطابع الكروموبوليتاني للحركة الشيوعية فى الثلاثينات وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وهو يذكر بلهجة حادة أحد لقاءاته الأولى مع مجموعة من الشيوعيين، اصطدم فيه مع إحدى عضواتها التى أماتته. ولم يفرغ عبد المنفى سعيد بهذا الشعور بالنفور، فقد شاركه فى ذلك خالد محيى الدين، أحد الضباط الأحرار، الذى نفر من عضوية منظمة إيسكرا عام ١٩٤٧ بسبب هجومها على الدين. ولم يرغب خالد محيى الدين فى الاتصال مرة أخرى بالحركة الشيوعية إلا بعد أن أكد له أحد فؤاد، الذى تولى الاتصالات بين الضباط الأحرار وحدثو، موقف حذو الخايد من الدين<sup>(١٣٩)</sup>.

إلا أن التكوين الأيديولوجي الفريد لعبد المنفى سعيد لم يكن يسمح بمثل هذا الحل، فقد حاول بنشاط أن يدمج الإسلام بالاشتراكية العقلانية فى تكوين واحد، فكان بذلك، ربما، المثل الأول

هذه الظاهرة التي استصحب شائعة في نهاية الأربعينات وأوائل الخمسينات<sup>(١٣٨)</sup>. وكان مدفوعا أساسا بنزعة وطنية عميقة منعت من قبول المذهب العقلاني الشيوعي الذي كان يعتبر الوطنية جزءا من النضال العالمي ضد الاستعمار والاحتكار. وفي كتاب "العالم بين حريين"، الذي قدم فيه عرضا جيدا للتوثيق للتاريخ الدولي الحديث، حاول أن يبرهن على أن الظروف الخفية والنزعة الوطنية في الاتحاد السوفيتي هما اللذان أقاما الشيوعية<sup>(١٣٩)</sup>. وقد اعتبر النزعة الأممية الشيوعية وسيلة لتسخير الحركات القومية لمصلحة الاتحاد السوفيتي، ولذلك دافع عن موقف البقاء على الحياد خلال الحرب<sup>(١٤٠)</sup>. غير أن نظره الحدائية منعت أيضا من اعتناق أفكار الإخوان المسلمين، حيث اعتبر حركتهم غير راغبة في التوافق مع العالم الحديث واختباره. ونظرا لأنه درس الاقتصاد في كلية التجارة في المدة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٨، كان شغوفًا بالنظم الاقتصادية الأحدث وبالبولشيد (الخطيط) الاقتصادي، الذي كتب عنه أحد الكتب الأولى عن الموضوع في مصر<sup>(١٤١)</sup>.

## الخلاصة

تمثل المساهمة الرئيسية للحركة الشيوعية في الفكر السياسي المصري في إدخال نقد راديكالي عقلاني للوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي القائم وتقديم بديل واضح. غير أنه لم يُتفق على وسائل إنجاز الحدائة. ففي البداية بدا أن "نموذج الجبهة" بعد تكييفه مع الأوضاع المصرية يوفر نموذجًا واضحًا وتفسيرًا كافيًا للمساواة والظلم في المجتمع ووسيلة لتغييره بالتحالف مع البرجوازية الوطنية. وظل هذا النموذج سائدًا في عهد استراتيجية الجبهة عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦، ولكن برنامج الحزب الشيوعي المصري تحده بعد ذلك.

وبحلول مطلع الخمسينات تبلورت النماذج الأيديولوجية الرئيسية للحركة الشيوعية المصرية، وانتهى الأمر إلى الانقسام حول الأمور الاستراتيجية بين منظمين مصريين منفصلين. فبعد الأزمة الأيديولوجية لعامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ تغلب برنامج الحد الأدنى مرة أخرى داخل صفوف حدثو، بينما أقام الحزب الشيوعي المصري استراتيجيته على برنامج الحد الأقصى بشكل أكبر. وظهرت نتائج هذا الانقسام في موقف كل طرف تجاه حكومة الوفد حين وصلت إلى الحكم عام ١٩٥٠ وتجاه حكومة الضباط بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢. فبينما دعمت حدثو وطلبة العمال الوفد والضباط الأحرار. كان موقف الحزب الشيوعي المصري أكثر نقديًا بكثير.

وترتب على الانقسام أيضًا تجلر الموقف تجاه الحركة الإسلامية، فقد أدانت كل المنظمات الشيوعية خطاب الأصالة كشكل للوعي الزائف ووسيلة لإضفاء الغموض على علاقات السلطة

والحفاظ على سلامة البنى الاجتماعية القائمة ونظم الوصاية. ولذلك كانت العلاقات التى قامت مع أقسام محددة من الإخوان المسلمين متوترة وهشة دائما. وأدى الاستقطاب بين الخطابين إلى مزيد من تدمير فرص التحول الديمقراطي إلى مجتمع مدنى.

وأخيرا أوضح الفصل أن بعض المثقفين "المنشقين" حاولوا أن يهربوا من الخيارات الضيقة التى فرضها الخطابان عليهم. فسلك أنور كامل سبيلا أكثر فوضوية فى مواجهة البلشفة التى المحدرت من الاشتراكية المصرية المبكرة، بينما حاول عبد الغنى سعيد أن يصيغ خطابا سلطويا حدائيا يكون فى ذات الوقت خطاب أصالة. أما خالد محيى الدين الذى نَقَر مثل عبد الغنى سعيد من النعمة المعادية للدين فى بعض المنظمات الشيوعية فقد انجذب من جهة أخرى إلى جانبها الديمقراطي العقلاني الثورى.



## هوامش الفصل الرابع

- ١- J.P. Haithox, *Communism and Nationalism in India* : M.N. Roy and the Comintern Policy 1920-1939 (Princeton : Princeton University Press, 1971) 32.
- ٢- Fernando Claudin, *The Communist Movement : From Comintern to Cominform* (London: Peregrin Books, 1975) 267.
- ٣- E.H. Carr, *Twilight of the Comintern 1930-1935* (New York; Pantheon Books, 1982) 45-103.
- ٤- Jonathan Haslam, "The Comintern and : وحول نفس الحقيقة أنظر أيضا: Ibid., 128-29. -the Origins of the Popular Front, 1934-1935", *Historical Journal* 22 (1979) 677 83.
- ٥- Carr, *Twilight* 197.
- ٦- Julian Jackson, *The Popular Front in France Defending Democracy, 1934-1938* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988) 37.
- ٧- Claudin, *Communist* 185.
- ٨- Jackson, *Front* 40.
- ٩- Irwin M. Wall, *French Communism in the Era of Stalin: The Quest of Unity and Integration, 1945-1962* (Westport CT: Green Wood Press, 1983) 16. وانظر أيضا: E.J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism Since 1980: Program. Myth. Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992) 145-50.
- ١٠- Jackson, *Front* 47-49.
- ١١- Stuart Shram, *Mao Tse-Tung* (Harmondsworth: Penguin Books, 1967) 74, 80-81 and 86. وانظر أيضا: Stuart Shram, *The Political Thought of Mao Tse-Tung* (Harmondsworth: Penguin Books, 1969) 40-47.
- ١٢- Haithox, *Communism* 108.
- ١٣- Schram, *Mao Tse-Tung* 111.
- ١٤- Mao Tse-Tung, "On New Democracy", (January 1940) *Selected Works of Man* 339-84. اسطوبولي Raymond Stambouli كتيب "On New Democracy" من الفرنسية إلى العربية لتتبع نمو (الحركة المصرية للتحرير الوطني)، أنظر: Gilles Perault, *Un Homme à part* (Paris: Bernard Barault. 1984) 178. وقد نادى تنظيم الفجر الجديد لقصة قصيرة بديمقراطية الشعب لتأثره بكتيب ماو: "عن الديمقراطية الجديدة"، وترجمه أيضا. أنظر: رفعت السيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦) ٣١١. ويقول مصطفى طية أن الحزب الشيوعي المصري الذي أسس عام ١٩٥٠ كان متأثرا أيضا بالثورة الصينية. أنظر: مصطفى طية، الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٦٥، رؤية داخلية (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠) ٦٠.
- ١٥- ماوتسى تونج، الديمقراطية الجديدة، ترجمة يوسف أحمد (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٧).
- ١٦- محمد عوده، الصين الشعبية (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٥).
- ١٧- Mao Tse-Tung, *Works* 344. (التشديد من عند المؤلف).
- ١٨- Ibid., 349. (التشديد من عند المؤلف).



- ١٩- Ibid., 356.
- ٢٠- توجد سيرة قصيرة لجورج حنين كتبها الكساندريان: (Paris: Alexandrian, Georges Henein (Edition Seghera, 1981). ولإطلاع على نشاط جورج حنين السياسى المبكر أنظر الصفحات: 37-10
- ٢١- المؤلفات التي تضم أكثر الروايات شهرا عن التاريخ التنظيمي للحركة الشيوعية المصرية في هذه الفترة هي: رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦) ١١٩ - ٢٠٥؛ Tarik Y. Ismail & Rifaat El-Said, The Communist Movement in Egypt 1920-1988 (Syracuse, N.Y. : Syracuse University Press, 1990) 32-54; Selma Botman, The Rise of Egyptian Communism, 1939-1970 (Syracuse N.Y., Syracuse University Press, 1988) 6؛ طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣) ٧٥-٩١.
- ٢٢- Gurdun Krämer, The Jews in Modern Egypt 1914-1952 (London: I.B. Taurus, 1989) 172-82.
- ٢٣- B.L. Carter, The Copts in Egyptian Politics (Beckenham: Croom Helm, 1986) 110-13.
- ٢٤- رفعت السعيد، تاريخ ٣٥٥ - ٥٦. وهو يورد قائمة بالكُتب التي ترجعها حديثو - ولكن هذه القائمة ليست صحيحة قطعا لأن بعض هذه الكتب كان راخذ الراوى قد ترجمه بالفعل مثل رأس المال، وكذلك البيان الشيوعي الذي ترجمه القائل الشيوعي السوري خالد بكناش.
- ٢٥- يبدو أن أغلبية الكتب متحلة كليا أو جزئيا، حيث أن اسم المؤلف غير مذكور، مثل كتيب تقدم الإنسان الذي ترجمه مصطفى منيب. ويقدم هذا الكتاب نموذجاً للتفكير التاريخي في ذلك الوقت، فيرى أن التاريخ الإنساني قد بدأ بالمردية وتقدم عبر الإقطاع والراشالية نحو الاشتراكية. وقد ترجم مصطفى منيب أيضا: "الرفيق ستالين"، و"الزواج والأسرة في الاتحاد السوفيتي"، و"الماركسية والحرب".
- ٢٦- بالمر، الهند، ترجمة مصطفى منيب (القاهرة: دار الفجر، ١٩٤٦)؛ عبد المنعم الغزالي، إيلوليسيا المجاهدة (القاهرة: دار الفجر، بدون تاريخ).
- ٢٧- سلامة موسى، حرية العقل في مصر (القاهرة: دار الفجر [١٩٤٥]).
- ٢٨- أحمد رشدي صالح، كرومر في مصر، صفحات من تاريخ مصر الحديث (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥).
- ٢٩- أحمد صادق سعد، مشكلة الفلاح (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥).
- ٣٠- أحمد صادق سعد، مأساة التعمين (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥).
- ٣١- أبو سيف يوسف، حول الفلسفة الماركسية، رد على العقاد (القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٦).
- ٣٢- أحمد رشدي صالح، كرومر ١٠.
- ٣٣- شهدي عطية الشافعي ومحمد عبد المعبود الجبيلي، أهدافا الوطنية (القاهرة: مطبعة الرسالة، أكتوبر ١٩٤٥).
- ٣٤- أبو سيف يوسف، حول الفلسفة ٤.
- ٣٥- نفسه ٢٦.
- ٣٦- نفسه ٢٦.
- ٣٧- نفسه ٣٠. (التشديد من عند المؤلف).

- ٣٨- نفسه ١٩ أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م].
- ٣٩- (القاهرة : دار القرن العشرين، ١٩٤٥).
- ٤٠- أنظر تحليلاً للتاريخ المصري في الخمسينات في الفصل السابع، ققرة : "في تحقيق الرسالة التاريخية".
- ٤١- أحمد رشدي صالح، كرومر ١٠.
- ٤٢- Theodore Rothstein, Egypt's' Ruin: A Financial and Administrative Record (London: Clifford Inn, 1970).
- ٤٣- Elinor Burns, British Imperialism in Egypt (London: The Labour Research Department 1928, Colonial Series No. V).
- ٤٤- إليور بيرنز، الاستعمار البريطاني في مصر (القاهرة : دار القرن العشرين، ١٩٤٦).
- ٤٥- أحمد رشدي صالح، كرومر ٢٦-٣٥.
- ٤٦- نفسه ٦٠.
- ٤٧- أحمد صادق سعد، مشكلة الفلاح.
- ٤٨- نفسه ١٣-١٤.
- ٤٩- نفسه ١٤.
- ٥٠- أحمد صادق سعد، "الإصلاح الزراعي بقلم مريت غالي"، الفجر الجديد، العدد ٧ (١٦ أغسطس ١٩٤٥)، أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥ - ١٩٤٦، تقديم عبد العظيم رمضان (القاهرة: مكتبة مدهبولي ١٩٧٦): ١٦١-١٦٤. أنظر أيضاً: أحمد صادق سعد، "ملاحظات على تجلبد الملكية الزراعية بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ"، الفجر الجديد، العدد ٥ (١٦ يوليو ١٩٤٥). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٥٧-١٦٠.
- ٥١- أحمد صادق سعد، مشكلة ٢٠.
- ٥٢- نفسه ٢٧-٤٤.
- ٥٣- نفسه ٤٧.
- ٥٤- نفسه ٥٥ أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م].
- ٥٥- أهدافنا ٥٥-٥٨.
- ٥٦- أحمد صادق سعد، مشكلة ٦٧-٦٨.
- ٥٧- أهدافنا ٥٨.
- ٥٨- أحمد صادق سعد، "تطور مصر الرأسمالي ١٩١٩ - ١٩٤٥"، الفجر الجديد، العدد ١٣ (١٦ نوفمبر ١٩٤٥). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٧٦-١٨٢.
- ٥٩- أحمد صادق سعد، "يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبي بشروط"، الفجر الجديد، العدد ١٢ (١ نوفمبر ١٩٤٥). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٧١ - ٧٥.
- ٦٠- أنور كامل ولطف الله سليمان، أخرجوا من السودان (القاهرة: مطبعة الدهماء، مايو ١٩٤٧).
- ٦١- أهدافنا ٥٢.
- ٦٢- أحمد صادق سعد، "يجب أن نحمل صغار المتجدين"، الفجر الجديد، العدد ١٨ (٢٢ يناير ١٩٤٦). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٩ - ١٩٤.
- ٦٣- سعد مكارى، "مصر والسياسة الصناعية"، الفجر الجديد، العدد الأول (١٦ مايو ١٩٤٥). نقلًا عن : رفعت السيد، الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ (القاهرة: مكتبة مدهبولي، ١٩٧٧) ١٢٨.

- ٦٤- أحمد صادق سعد، "في التكوين"، الفجر الجديد، العدد الأول (١٦ مايو ١٩٤٥)، نقلًا عن: رفعت السعيد، الصحافة ١٢٨.
- ٦٥- أحمد صادق سعد، "يجب أن نحمي صفار المنتجين"، الفجر الجديد، العدد ١٨ (٢٢ يناير ١٩٤٦). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٩-١٩٤.
- ٦٦- "جلاء القصادي أم ديمقراطية"، الفجر الجديد، العدد ٣٨ (١٢ يونيو ١٩٤٦)، نقلًا عن: أحمد صادق سعد، صفحات ٢١٠-٢١٥؛ أحمد صادق سعد، "يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبي بشروط"، الفجر الجديد، العدد ١٢ (١ نوفمبر ١٩٤٥). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١٧١-١٧٥.
- ٦٧- أحمد صادق سعد، "حول البعثة التجارية البريطانية"، الفجر الجديد، رقم ١٥ (١٦ ديسمبر ١٩٤٥). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٥-١٨٨.
- ٦٨- أهدافنا ٥٠.
- ٦٩- نفسه ٤٦.
- ٧٠- أحمد صادق سعد، "في قضايا التحرر الوطني والديمقراطية: تعديل الماهدة المصرية الإنجليزية"، الفجر الجديد، العدد ٦ (١ أغسطس ١٩٤٥). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ٦٢-٦٥.
- ٧١- أهدافنا ٤٨.
- ٧٢- أحمد صادق سعد، "التحرر من الاستعمار البريطاني والمفاوضات الحالية"، الفجر الجديد، العدد ٢٦ (٢٠ مارس ١٩٤٦). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١٠٦-١٠٩.
- ٧٣- أحمد صادق سعد، "دور الجماهير في الحركة الوطنية والمفاوضات الحالية"، الفجر الجديد، العدد ٢٩ (١٠ إبريل ١٩٤٦)، أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١١٨-١٢٢.
- ٧٤- أهدافنا ٦١.
- ٧٥- أحمد صادق سعد، "لماذا نطالب بإجراء انتخابات"، الفجر الجديد، العدد ٢٥ (١٣ مارس ١٩٤٦). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١٠٥-١٠٥.
- ٧٦- أحمد صادق سعد، "هل نلبي الأحزاب"، الفجر الجديد، العدد ٢٠ (٦ فبراير ١٩٤٦)، أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ٨٤-٨٨.
- ٧٧- أحمد صادق سعد، "حول مقال يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبي بشروط"، الفجر الجديد، العدد ١٤ (١١ ديسمبر ١٩٤٦). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٣-١٨٤.
- ٧٨- أحمد صادق سعد، "حول مقالة الدكتور منور"، الفجر الجديد، العدد ٣٨ (١٢ يونيو ١٩٤٦). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ١٣٤-١٣٧.
- ٧٩- رمون دويك، "الديمقراطية المصرية بين أنصارها وأعدائها"، الفجر الجديد، العدد ٥ (١٦ يوليو ١٩٤٥). ورد في رفعت السعيد، الصحافة ١٣٤.
- ٨٠- 1945- Jean Pierre Th
- ٨١- أحمد صادق سعد، "الشعب ضمان انتصار حركتنا الوطنية"، الفجر الجديد، العدد ٢٢ (٢٠ فبراير ١٩٤٦). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات ٩٠-٩٢.
- ٨٢- أهدافنا ٤٧.
- ٨٣- نفسه ٤٨.
- ٨٤- Botman, Rise 47.
- ٨٥- Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class 1882-1954 (London: I.B.

Taurus, 1988) 329.

- ٨٦- محمود العسكري، "وطنية العمال"، الضمير (٧ نوفمبر ١٩٤٥). ورد في: رفعت السعيد، الصحافة ١٥٩.
- ٨٧- يوسف درويش، "الشعب يرسم أهدافه وينظم صفوفه"، الضمير (٢٤ أكتوبر ١٩٤٥). ورد في: رفعت السعيد، الصحافة ١٦٢.
- ٨٨- Beinin and Lockman, Workers 337؛ رفعت السعيد، تاريخ ٣٠٧-٧.
- ٨٩- رفعت السعيد، تاريخ ٢٧٢-٣.
- ٩٠- أهدافنا ٤٤.
- ٩١- نفسه ٤١-٤٢.
- Beinin and Lockman, Workers 340-44.
- ٩٢- محمد حسن أحمد، الإخوان المسلمون في الجزائر (القاهرة: د. ت. د. ن.).
- ٩٤- أبو سيف يوسف، "المثقفون المصريون في مهب القاشية"، الفجر الجديد، العدد ٢٧ (٢٧ مارس ١٩٤٦)؛ مجموعة أوراق صلاح عيسى.
- ٩٥- أحمد رشدي صالح، "الوحدة الوطنية هي الهدف - لجان أم جبهة وطنية وحيدة؟"، الفجر الجديد، العدد ٢٤ (٦ مارس ١٩٤٦)؛ مجموعة أوراق صلاح عيسى.
- ٩٦- أبو سيف يوسف، "المثقفون".
- ٩٧- نفسه.
- ٩٨- محمد حسن أحمد، الإخوان ١٣-٢١.
- ٩٩- نفسه ٤٣.
- ١٠٠- نفسه ٢٠-٣٥.
- ١٠١- نفسه ٢٣-٣٠.
- ١٠٢- نفسه ٥٠-٥١.
- ١٠٣- أهدافنا ٣٤.
- ١٠٤- ورد في: Ismael and al-Said, Communist 60 (أيضا: رفعت السعيد، تاريخ ٣٩٧ المرجع).
- ١٠٥- رفعت السعيد، تاريخ ٢٧٧-٢٧٨.
- ١٠٦- رفعت السعيد، الصحافة ١٦٩-١٧٠. وللإطلاع على بداية هذه القوة راجع مذكرات سعد زهران وتحليله السياسي للسياسة المصرية في: سعد زهران، في أصول السياسة المصرية: مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥) ١٠٦-١٢٢.
- ١٠٧- محمود حمدي (شهادي عطية الشافعي)، "يريد الشعب حزباً... من نوع جديد"، الجماهير، ٢١ إبريل ١٩٤٧. نقل عن: رفعت السعيد، الصحافة ١٠٩.
- ١٠٨- رفعت السعيد، الصحافة ١٩٢-٣.
- ١٠٩- Henri Curiel, "Pour une Lutte Conséquante Pour L'unité Des Communistes Egyptiens" (Henri Curiel Papers, 1953). أما ورقة هنري كورييل التي تتناول تطورات هذه القوة، وعنوانها "Avant Propos" فلم تأت على ذكريات الانشاقاقية بأي شكل: Henri Curiel papers 1951). وقد حصلت على صورة ضوئية من هذه الأوراق من يوسف حزان.
- ١١٠- Ismael and El-Said, Communist 61؛ الاقتباس من مقابلة لرفعت السعيد مع هنري كورييل في باريس في ٢ إبريل ١٩٧٣. ويبدو أنه لا توجد نسخة أصيلة لـ "سخط القوات الوطنية الديمقراطية"، ويعتقد رفعت السعيد أن هذه الورقة لم توجد أصلاً: مقابلة شخصية مع رفعت السعيد

في استرداد في ٢٢ يناير ١٩٩٢. (ومع ذلك أنظر هذا النص بالعربية في: رفعت السيد، تاريخ ١٥-٦-١! المرجع).

- ١١١ - نقل عن : Botman, Communism 93.
- ١١٢ - للإطلاع على رواية رفعت السيد لهذا الحدث، أنظر: رفعت السيد، تاريخ ١٣-٢٠٠٠.
- ١١٣ - صلاح عيسى، "اختيال شهدي عطية الشافعي: عبد الناصر والشيوعيون: شهر العسل وسنوات الصدام"، المقال الأول، مجلة اليسار، العدد ٦ (أغسطس ١٩٩٠) ١٧.
- ١١٤ - رفعت السيد، تاريخ ٢٠-٢١.
- ١١٥ - نفسه ٢٣-٢٢.
- ١١٦ - نقل عن : Botman, Communism 97.
- ١١٧ - صلاح عيسى، "طبخت حيا وميتا يا رفيق خالد"، اليسار، العدد ٨ (أغسطس ١٩٩٠) ٣٣-٣٥.
- ١١٨ - للإطلاع على رواية مثيرة للاهتمام عن أسباب انتقال ولاء أحد أعضاء جندو المصريين للهميين إلى الحزب الشيوعي المصري، راجع مذكرات مصطفى طية السياسية: الحركة ٣٣-٥٤.
- ١١٩ - لحسن الحظ تولى نشر هذه الوثيقة الطويلة التي كانت مفقودة داود عزيز، صديق فؤاد مرسى، ونشرها بعد وفاته: فؤاد مرسى، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر (القاهرة: كتابات المصري الجديد، ١٩٩٠).
- ١٢٠ - نفسه ١٧-٢٦.
- ١٢١ - نفسه ٢٤.
- ١٢٢ - نفسه ٣٠.
- ١٢٣ - نفسه ٣١.
- ١٢٤ - نفسه ٤٢-٤.
- ١٢٥ - نفسه ٥١.
- ١٢٦ - نفسه ٥٧.
- ١٢٧ - نفسه ٦٢-٩.
- ١٢٨ - نفسه ٧٣-٩٥.
- ١٢٩ - نفسه ١٠١.
- ١٣٠ - أنور كامل، مشاكل العمال في مصر (القاهرة: ١٩٤١).
- ١٣١ - أنور كامل، الصهيونية (القاهرة: ١٩٤٤). ويرى بشير السباعي أن هذا الكتيب عبارة عن تلخيص لكراس نشره الشيوعي البريطاني ريتاب بعنوان معاداة السامية ومشكلة الصهيونية Anti-Zionism and the Problem of Semetism، الذي ترجم ونشر في لبنان عام ١٩٤٣. ويستند هذا الكتاب بدوره إلى مقال كاوتسكي عن معاداة السامية: أنظر: بشير السباعي، "حول ما يسمى بالروتسكية المصرية بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨" في: تاريخ مصر بين المنهج العلمي والصراع الحزبي (القاهرة: دار شهدي، ١٩٤٧) ٤٠٥.
- ١٣٢ - أنور كامل، لا طبقات...! (القاهرة: د. د. ١٩٤٥).
- ١٣٣ - أنور كامل، أفيون الشعب (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٨).
- ١٣٤ - نفسه ٢٠-٢١.
- ١٣٥ - نفسه ٣١-٦٩.

- ١٣٦- راجع ذكريات عبد المنفى سعيد في: أسرار السياسة المصرية في ربع قرن (القاهرة: كتاب الحرية، ١٩٨٥) ٥٥-٥٨.
- ١٣٧- خالد محيي الدين، والآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام، ١٩٩٣) ٦٦.
- ١٣٨- ربما كان النموذج الأكبر شهرة للجمع بين الإسلام والنزعة الاشتراكية العقلائية هو كتاب خالد محمد خالد: من هنا نبدأ (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٠). وقد ترجم إلى الإنجليزية: Khalid Mohammed Khalid, From Here We start, trans. Ismail R. el-Faruki (Washington D.C.: American Council of Learned Societies, 1953).
- ١٣٩- عبد المنفى سعيد، العالم بين حرين (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٤٧) ٤٤.
- ١٤٠- عبد المنفى سعيد، أسرار ٧٥-٧٨.
- ١٤١- عبد المنفى سعيد، نحو الرشد الاقتصادي: دراسة شاملة لنظريات الرشيد ووسائله (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٠).

## الفصل الخامس

زوال خطاب الحداثة الديمقراطية

ثورة يوليو: ١٩٥٠-١٩٥٤

## ١ - مدخل

في نهاية الأربعينات، كان يبدو أن مصر قد وصلت إلى مفترق الطرق بين المسارين السلطوي والديمقراطي. أما المسار الديمقراطي فقد عبّده تطور المنظمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستقلة. فقد شكلت النقابات العمالية والمهنية والصحافة غير المرتبطة بالأحزاب التقليدية العمود الفقري لصمود المجتمع المدني الحديث. وكانت هذه المنظمات قد انبثقت منذ الثلاثينات واكتسبت قدرا كبيرا من الاستقلال عن تلك المنظمات الأخرى في المجتمع المصري التي ساندت نظاما للسيطرة مبنيًا على الوصاية والموالة والتوقيف والطاعة. كما نما مذهب الحدأة والأفكار القائمة على العقلانية، التي تم التعبير عنها في النقد الاجتماعي والثقافي والفكري على حساب المذهب التقليدي، أو التقليدي الجديد، وخطاب الأصالة.

ولكن إلى جانب هذه الميول القوية تجاه المخرطة وجدت قوى معادلة مهمة، مشتقة جزئيا من مذهب الحدأة عند كل التيارات التي تناولتها الفصول السابقة تقريبا. فإذا كانت جماعة النهضة القومية تميل إلى الكفاءة البيروقراطية، فإن هذا الميل يصل إلى أقصى مده في "الاشراكية الإدارية" عند راشد البراوي. أما الحركة الشيوعية فكان برنامجها لـ "الحد الأقصى" يدافع عن الحرب الطبقة ويرفض نظام التعددية الحزبية لأنه يعتبره فخا برجوازيا. وقد قوضت هذه الميول توسع المجتمع المدني، وغالبا كانت قوتها تنمو حين يكون القمع في قمة شراسته، لتخلق دائرة متنامية من العنف والقمع باسم الحدأة. وإذا كانت هذه الاتجاهات أقل تأثيرا في عهد حكومات الأقليات والحكم القمعي الذي يدافع عن الوضع القائم، فإن أهميتها تزايدت مع بداية تصدع النظام القديم، وخصوصا بعد استيلاء الضباط الأحرار على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وخلال هذه المدة حقق مذهب الحدأة السيادة على السياسة المصرية، ولكن قضية نوع مذهب الحدأة الذي سيسود ظلت معلقة لفترة ما.

وسوف يتناول هذا الفصل الفكر السياسي في أواخر العهد الملكي وبداية الثورة ذات القيادة العسكرية، وسيحاول أن يبين على أن الصحافة هي التي لعبت الدور الحاسم في تقويض سلطة السراي. ذلك أن الدوريات الأسبوعية المهمة مثل روز اليوسف وجريدة المصري اليومية لم



تكثف بنقد السراى، وإنما ساعدت بشكل فعال على الإطاحة بها، كما شاركت فى تجذير الحركة الوطنية التى طالبت بحلول نهاية الأربعينات بالكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى ورمزه التمثل فى القاعدة العسكرية الضخمة على طول قناة السويس. وفى البداية أيدت هذه القوى الليبرالية الراديكالية حكومة الوفد الأخيرة فى بداية حكمها عام ١٩٥٠، ولكنها تخلت بحلول نهاية عام ١٩٥١ عن أمل إصلاح الملكية بالطريق الديمقراطى ونادت بشورى مدعومة شعبيا أو بديكتاتورية مؤقتة. وقد لعب هذا المفهوم الأخير دورا حاسما بعد تولي الجيش السلطة مباشرة. ويفسر هذا الفصل لماذا انضم راشد البراوى وآخرون إلى جانب "الثورة". غير أن هذه الفترة كانت بالنسبة لمعظم المثقفين فترة تشوش، حيث توازنت الحجة المؤيدة والمعارضة للنظام فى غالب الأحيان، ولم يرغب سوى القليلين فى حل هذه المعضلة التى اتخذت شكل معضلة للاختيار بين الإصلاح والديمقراطية. وإذا كان راشد البراوى من أوائل من اختاروا الإصلاح، واستخدم خطاب الحداثة السلطوية لخدمة النظام الجديد، فإن غالبية المنظمات والأفراد انقسموا على أنفسهم من حيث الموقف من النظام. فإذا نظرنا إلى جماعة النهضة القومية، مثلا، سنجد أن مريت بطرس غالى قد انضم فى مرحلة مبكرة للثورة على أساس أن برنامجها إصلاحى، بينما أصبح وحيد رافت واحدا من أكثر معارضى النظام تماسكا واتساقا على أساس الطبيعة السلطوية للنظام. كما انقلبت حدثو ومنظمات شيوعية أخرى ضد النظام لأسباب معينة، لأنها آمنت باستحالة تنفيذ أهداف حركة الأربعينات الوطنية الراديكالية بغير الوسائل الديمقراطية.

## ٢ - نهاية النظام القديم ١٩٥٠-١٩٥٢

### • توسع المجتمع المدنى:

من العوامل المهمة فى تطوير مجتمع مدنى وخلق بنى ديمقراطية توسيع الشبكات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة. وقد نشأت هذه الشبكات فى مصر فى نهاية الثلاثينات أثناء صعود مذهب الحداثة الجماعى Collective ذاته، وتوسعت تدريجيا لتشمل الجماعات المذكورة فى هذه الدراسة، التى تداخلت وساعدت بعضها البعض بحيث أصبحت قوية بما يكفى للمساعدة فى الإطاحة بالنظام القديم. ومن الأسباب الرئيسية لنمو قوة هذه الشبكات فى تلك الفترة بالذات أن مذهب الحداثة الشامل كان محصورا إلى حد كبير فى الجيل الذى ولد بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٢٠. وقد شهدت الأربعينات بداية حصول هذا الجيل على الوسائل والمراكز اللازمة ليصبح قوة قائمة بذاتها.

تشكلت إحدى هذه الشبكات التى ستلعب دورا بالغ الأهمية فى توسيع المجتمع المدنى

والدفاع عنه حول جريدة المصرى التى صدرت عام ١٩٣٧ لتكون أول جريدة يومية يصدرها مصريون حقاً وفعلاً. وفى العقد التالى نمت لتصبح أكبر صحيفة يومية مصرية. ولأنها جريدة راسمالية، فإنها كانت تعتمد على جمهور تزداد مشاعره التهايا، واستطاعت لذلك أن تتبع مساراً مستقلاً<sup>(١)</sup>. وبعد تولى أحمد أبو الفتح رئاسة تحريرها فى يوليو ١٩٤٦ أخذت الجريدة موقفاً أكثر نقدية من حكومات الأقلية وميول الحكم المطلق عند السراى أولاً، ثم من الوفد أيضاً. كذلك يتضح موقف الجريدة الليبرالى، الميال قليلاً للييسار، والوطنى، من نقدها لكل عروض الأحلاف العسكرية، وميلها لتأييد التأميم، وتعليقاتها على الإضرابات والقضايا الاجتماعية الأخرى، فكانت تعليقات محايدة، بل متعاطفة أحياناً<sup>(٢)</sup>.

امتدت الشبكة التى تشكلت حول "المصرى" إلى أعلى نحو المجتمع المدنى الذى أسسته البرجوازية الثرية فى العشرينات الثلاثينات، وإلى أسفل نحو المجتمع المدنى الذى كان يتشكل تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية. أما الاتصالات مع الأول فقد حافظت عليها الجريدة من خلال محمود أبو الفتح (وُلد عام ١٨٩٤)، أكبر الأخوين أبو الفتح، الذى أصبح أحد الرؤساء الأوائل لنقابة الصحفيين التى أنشئت فى أول الأمر عام ١٩٤١ كتنقيب للعاملين وأجرات على وضع أخلاق مهنية وممارسة رقابة ذاتية<sup>(٣)</sup>، ثم أصبحت أكثر استقلالاً مع نزاع الشرعية عن السراى، الذى لمبت فيه الصحافة دوراً مهماً. أما الأخ الأصغر، أحمد أبو الفتح (وُلد عام ١٩١٧) فقد أقام علاقات ممتازة مع الدوائر الإصلاحية، وأصبح عضواً فى الجناح اليسارى للوفد: الطليعة الوفدية. ووفر له وضعه كرئيس لتحرير صحيفة يومية محترمة وقوية وسائل لمساندة زملائه الثلاثة فى الطليعة الوفدية، وهم محمد مندور (١٩٠٧ - ١٩٦٥) وعزيز فهمى (١٩٠٩ - ١٩٥٢) ومصطفى موسى، حين ألقى إسماعيل صدقى القبض عليهم وأغلق جريدتهم: الوفد المصرى مع بقية صحف اليسار. كما امتدت شبكة المصرى تجاه اليسار أكثر من ذلك بفعل الروابط القوية بين الطليعة الوفدية وجماعة الفجر الجديد الشيوعية التى كانت شديدة القرب من الوفد. ففى عام ١٩٤٧ أنشأت الطليعة الوفدية مع مجموعة الفجر الجديد مجلة أسبوعية مشتركة اسمها رابطة الشباب<sup>(٤)</sup>. كما شملت الشبكة أيضاً، من خلال جماعة الفجر الجديد، حركة النقابات العمالية المستقلة. يضاف إلى ذلك أن أحمد أبو الفتح أقام علاقة وثيقة مع جمال عبد الناصر<sup>(٥)</sup>.

وكانت مجلة روز اليوسف الأسبوعية مركزاً لعنفود آخر من الشبكات كان شديد الأهمية، حيث شكلت نظامها الخاص من الشبكات برغم روابطها العديدة مع المصرى وجماعات إصلاحية أخرى. وكانت روز اليوسف، التى أسستها الممثلة فاطمة اليوسف عام ١٩٢٤، قد مرت مثل كل المنظمات الحدائيه بتجربة الصدام المؤلم مع القيادة الوفدية، حين بدأت فى اتخاذ مسار مستقل عام

١٩٣٥<sup>(١)</sup>. غير أن قطع الوفد لعلاقته برؤس اليوسف رسميا كان نعمة في ثوب نقمة، لأنه مكّنها من ركوب موجة الخدانة. وقد تأكّدت هذه السياسة رسميا في أغسطس عام ١٩٤٥ حين عينت فاطمة اليوسف ابنها إحسان عبد القدوس (١٩١٩-١٩٩٠) رئيسا للتحرير وعمره ستة وعشرون عاما. وقد تولى هذا المنصب بعد إلقاء القبض عليه بسبب مقال نقد فيه البريطانيين<sup>(٢)</sup>. وخلال السنوات التالية نجحت رؤس اليوسف في أن تكون العضو السياسى والثقافى الأكثر إبداعا وأصالة، فيما أظن، فى الجيل الخدائى، حيث نجحت فى تمثيل كل تناقضات الجيل الخدائى بفعل طابعها الساخر غير الدوجانى، الذى يبرز بأوضح شكل فى كاريكاتير عبد السميع الذى كان مرعا غالبا. وقد نتج هذا الطابع جزئيا عن المناخ الليبرالى فى هيئة التحرير، أو "الأسرة"، الذى جذب كل المصلحين، من سيد قطب عضو الإخوان المسلمين<sup>(٣)</sup> إلى الماركسى محمود أمين العالم، كما نتج جزئيا عن قيام المجلة بالتعبير عن معضلات المصلحين الخدائين، خصوصا فى مقالات إحسان عبد القدوس الطويلة التى وضعت بصمتها على المجلة. أما ميول إحسان عبد القدوس الشعبوية الحيوية فقد أكملتها ووازنتها تحليلات اشتراكية - ديمقراطية أكثر ميدينة حين التحق صحفيون ذوى موهبة متميزة مثل أحمد بهاء الدين (وُلد عام ١٩٢٧) وفتحى غانم بهينة التحرير ككاتبى أعمدة فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ على التوالى. ويعكس موقفهما الرصين الأكثر صرامة من الناحية الفكرية، بلا شك، تلمذتهما السابقة فى مجلة الفصول، حين كانا متأثرين سياسيا بجماعة النهضة القومية متمثلة فى شخص محمد زكى عبد القادر. وأصبحت رؤس اليوسف ركنا أساسيا للمجتمع المدني من خلال هذه الصلات الليبرالية بالإضافة إلى اتصالاتها اليسارية.

وإلى جانب هاتين المؤسستين اعتنقت شبكات ومؤسسات أخرى عديدة مبدأ الإصلاح الخدائى وأيدته. فالجامعات أصبحت بشكل متزايد مراكز للنزعة الإصلاحية كلما حصل الجيل الأصغر على مناصب تمكن أعضائه من التمتع بالحرية فى توليد أفكارهم. ومن مؤشرات قوة هذه الدوائر والرادها تعيين راشد البراوى فى يوليو عام ١٩٥١ كأهم كاتب عمود صحفى فى الصحيفة اليومية المملّكية: الزمان، كما شارك قبل ذلك بالكتابة فى الأهرام، حيث أيد محمد زكى عبد القادر نداءاته الإصلاحية. ويتضح من مقالات راشد البراوى فى المصرى بعد الثورة أنه حافظ أيضا على علاقات جيدة مع أحمد أبو الفتح والطليعة الوفدية، بالإضافة إلى علاقته الوثيقة، مثل

(١) من المشكوك فيه أن سيد قطب كان وقت كتابته فى رؤس اليوسف (١٩٥٢) عضوا فى الإخوان برغم الصلة الوثيقة بهم، وكان آنذاك ذو ميول اشتراكية دولية قوية فى إطار التيار الإسلامى. راجع دراسة المترجم عن سيد قطب: سيد قطب والأمولية الإسلامية (القاهرة: دار طيبة، القاهرة، ١٩٩٥) ١٧٤-١٨٠ (المترجم).

أحمد أبو الفتح، بجمال عبد الناصر، وهي صلة ترجع لتعيينه في الكلية الحربية لتدريس علم الاقتصاد<sup>(٨)</sup>.

إلا أن أوضح مؤشر على قوة خطاب الحداثة هو اختراقه لخصون خطاب الأصالة، الذي يعتبر عدوه ومنافسه الرئيسي على اجتذاب الجيل الجديد. ففي نهاية الأربعينات ظهرت مساحة رمادية بين هذين الخطابين، وبعد تغيير مصر الفتاة لاسمها إلى الحزب الاشتراكي المصري في أكتوبر ١٩٤٩ أكثر انعكاسات هذا التطور أهمية. وقد ظل الحزب الاشتراكي المصري برغم هذا التغير الظاهر يهتق الكثير من أفكاره السابقة، وحاول أن "يؤصل" مفاهيم خطاب الحداثة بإنكار أصلها المادى والعلماني والغربي<sup>(٩)</sup>. وترتب على اتساع خطاب الحداثة تقارب ملموس بين العدوين القديمين، الليبرالي واليساري، وظهر اتجاه مماثل عند الإخوان، فمثل في وجود توجه اشتراكي ملحوظ بعد اغتيال حسن البنا في فبراير ١٩٤٩، حيث بدأ البعض في استخدام الاصطلاحات الحداثية، وسعوا لبناء روابط أقوى مع الدوائر الإصلاحية العلمانية<sup>(١٠)</sup>.

وأخيرا وصل التوجه الإصلاحى إلى أحزاب الأقلية بحلول نهاية الأربعينات. غير أن التوجه الإصلاحى لم يتخذ هناك شكلا تنظيميا موازيا للطليعة الوفدية. ولذلك أدى السخط المتصاعد على النظام القائم إلى قيام بعض أفراد الجيل الأصغر بإعلان تأييدهم للإصلاح الحداثى، التكنوقراطى غالبا، وبشكل فردى. وأفضل مثل على هذا النوع من الإصلاحيين سيد مرعى، الذى كان عضوا صغيرا بالحزب السعدى، وانضم بعد ذلك إلى الثورة<sup>(١١)</sup>. ولا حاجة للقول بأن أيا من هؤلاء الأفراد أو أتباع التوجه الحداثى داخل خطاب الأصالة لم يكن ديمقراطيا.

### • انتشار مفهوم "النظام القديم" •

أدى الانتصار الانتخابى للوفد إلى منح الفرصة للتيارات الحداثية لممارسة السلطة وتنتشر خطابها. ومن الطبيعى أن الطليعة الوفدية، تدعمها جريدة المصرى كانت الأكثر تفاؤلا وإيمانا بأن فرصة الإصلاح قد حانت أخيرا، خصوصا مع انتخاب عدد من أعضائها البارزين فى البرلمان للمرة الأولى، وهم أحمد أبو الفتح وعزيز فهمى ومحمد مندور. وأصبحت الطليعة الوفدية قوة يحسب حسابها فى منظمات الوفد المركزية برغم تمثيلها بأقل من حجمها فى المستويات العليا للتنظيم الحزبى وحرمان أعضائها، على يد قيادة الحزب المحافظة، من حيابة حقائب وزارية. كذلك تطلمت الحركة الشيوعية إلى التغير نحو الأفضل بمجرد إعلان انتصار حزب الوفد، وكلفت حدثو وطليعة العمال (جماعة الفجر الجديد سابقا) أعضائهما بالتصويت للوفد، تمسكا بتقاليد الجبهة ومفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية. فقد توقعت الحركة الشيوعية أن تتمكن فى ظل المناخ السياسى الليبرالى الأكثر مواتاة الذى يفترض أن حكومة الوفد ستوفره من البرء من آثار قمع

حكومات الأقلية، وأن تستعيد بالتالي نفوذها في مختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية. أما الاشتراكيون من أمثال راشد الرياوي فقد اعتبروا انتصار الوفد الانتخابي - كما رأينا من قبل - الفرصة الأخيرة لتنفيذ تحول منظم إلى دولة الرفاهية والقيام بإصلاح دولتي<sup>(١٣)</sup>. وأخيرا سعى الليبراليون من أمثال محمد زكي عبد القادر إلى دخول البرلمان، بوعم أنهم فقدوا الأمل في قدرة الوفد على تحويل المجتمع، لأنهم آمنوا بأن البرلمان تحت حماية الوفد يمكن أن يوفر للإصلاحيين الفرصة لإنفاذ أفكارهم<sup>(١٤)</sup>.

إلا أن هذه الآمال تحطمت سريعا، فقد أوضح الوفد جيدا، بمجرد انتصاره تقريبا، أنه لن يسعى إلى أية إصلاحات دستورية ولا لجعل السلطة التنفيذية تراجع لصالح السلطة التشريعية، بل حاول على العكس أن يرضى السراي بالتسليم بامتيازاتها الدستورية والإذعان لمطالبها السياسية. وبالتالي اتحد الوفد مع السراي التي أصبح الحداثيون في مصر يعتبرونها بشكل متزايد فاسدة ومتعفة ورمزا لكل ما يفتونه. كذلك أهمل الوفد الإجراءات الإصلاحية مثل الإصلاح الزراعي والضريبي وبرامج التصنيع الطموحة، وهو موقف ربما كان أكثر أهمية من الموقف السراي، لأنه كشف أن أغلبية الوزراء الإصلاحيين الوفديين إما منعدي الكفاءة، وإما حيل بينهم وبين تنفيذ أية إصلاحات بفعل التحايل السياسي الذي مارسه الجناح اليمني التقليدي بقيادة فؤاد سراج الدين<sup>(١٥)</sup>. كذلك انهارت نداءات التماسك الحزبي الداخلي بسبب تأجيل إصلاح بنية الحزب وإبقاء نظام الوصاية القديم القائم على الاصطفاء.

وكانت المفارقة الساخرة أن الوعد الوحيد الذي حاول الوفد أن يحافظ عليه، وهو خلق مناخ ليبرالي نسبيا، كان هو العنصر الذي ساهم مساهمة كبرى في تفاقم عواقب هذه القصورات. فقد أطلقت الحكومة حرية الصحافة بعد الانتخابات مباشرة، وألفت قانون الأحكام العرفية في مايو ١٩٥٠، وأطلقت سراح السجناء السياسيين الذين ألقى القبض عليهم في عهد حكومات الأقلية، وبالتالي توفرت للمجتمع المدني فرصة توسيع نشاطاته توسيعا هائلا. غير أن هذه النشاطات اتجهت لسوء حظ الوفد ضد الحكومة بشكل متزايد، وعبرت الصحافة التحررة من الرقابة عن انعدام الرضا المتزايد عن سياساتها.

وهناك قضية معينة ساهمت بشكل خاص في فكرة اعتبار النظام السائد "نظاما قديما"، هي فضيحة الأسلحة الفاسدة التي قادت روز اليوسف الحملة عليها. فقد نشر إحسان عبد القدوس سلسلة من المقالات في روز اليوسف بدأت بمقال عنوانه "مجرمي حرب فلسطين يجب أن يحاكموا"، في ٢٠ يوليو ١٩٤٩، واستمرت السلسلة حتى القبض عليه في يونيو ١٩٥٠، واتهم في هذه المقالات كبار ضباط الجيش المصري بحلب أسلحة فاسدة لحرب فلسطين<sup>(١٦)</sup>. ولم تكن

المقالات تشير فقط إلى أن الأسلحة الفاسدة قد أدت إلى الهزيمة. بل كانت تعنى أيضا أن السراى. بوصفها المسئول الرئيسى. عاجزة وفاسدة وغليلة القلب ولا تصلح للحكم. وتأكدت صورة الخطأ بمجمل النظام السياسى والاقتصادى حين ساعد الوفد السراى على إخفاء ما حدث. وبذلك نجحت روز اليوسف فى توصيل أفكار الحداد الرئسية بطريقة أكثر عينية وتأثيرا من أطروحات المثقفين الدارسين الأمل للكتابة النظرية والأكاديمية مثل راشد البراوى. ولاشك أن صورة إحسان عبد القدوس كصحفى مثالى شاب مقدم عززت تأثير هذه الرسالة<sup>(١٦)</sup>.

كانت النتيجة المباشرة لتزايد نقد السراى أن أصبحت حرية الصحافة إحدى القضايا الرئيسة فى الحركة القائمة بين المدافعين الإصلاحيين عن المجتمع المدنى والقوى السياسية المحافظة. فضغطت السراى باستمرار على الوفد ليمنع كل نقد للملك وليقر قوانين تحرم النشر بلا إذن عن أى امر مرتبط بالسراى. خصوصا حين أصبحت فضاخ حياة الملك الخاصة موضوعا للنشر بشكل متزايد. وبلغت أهمية هذه القضية أنها كادت أن تسبب فى انشقاق داخل مجلس الوزراء. حيث احتج وزير الخارجية محمد صلاح الدين فى يوليو ١٩٥١ على مشروعات قوانين جديدة ترمى إلى تقييد الصحافة، كما انقسمت الهيئة البرلمانية الوفدية حول هذه القضية فى ديسمبر. وفى المناسبتين لعبت الطليعة الوفدية دورا حاسما فى منع إقرار هذه القوانين<sup>(١٧)</sup>.

وفى ذات الوقت أدى نزاع الشرعية الكامل عن السراى إلى تزايد قوة خطاب الحداد وصعود المؤسسات التى تزيده. فقد تمت قوة أجهزة الحدائين الصحفية وأصبحت قوة مرهوبة الجانب فى توجيه الرأى العام وتحويله ضد السراى والوفد. وكانت الدوريات التى قادت الهجوم الحدائى على النظام القديم هى صحيفة الملايين اليومية ومجلة الكاتب الأسبوعية. وهما دوريتان شيوعيتان. وجريدة المصرى، وعددها الأسبوعى المسمى الجمهور المصرى، وروز اليوسف. والدعوة. مجلة الإخوان المسلمين الأسبوعية. بالإضافة إلى مجلة الاشتراكي. مجلة الحزب الاشتراكي المصرى.

#### • محاولات جديدة لتكوين جبهة:

كان فشل حكومة الوفد فى الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية الراديكالية بقطع كل اتصالات مع البريطانيين وبدء الكفاح المسلح هو الذى وحد قوى الحداد تنظيميا فى نهاية المطاف. ويدل الشكل التنظيمى لهذه الجبهه. وهو الجبهة. على تزايد نفوذ الحركة الشيوعية. كما كشف الجدل حول طبيعة الجبهة اختلاف المواقف من هذا المفهوم وتفسيراته.

فى ٤ إبريل ١٩٥١ نظمت حدثو مظاهرة فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة (فؤاد الأول

آنذاك) للاحتجاج على مفاوضات الوفد مع البريطانيين التي طالت كثيرا، وكان من المشاركين المهمين فيها سلامة موسى والمزورخ محمد السريوني وزكي مراد. أحد قادة حدتو. وطالب "الميثاق الوطني" الذي أقرته بقطع المفاوضات وبالكفاح المسلح ضد البريطانيين. وكان من الموقعين عليه احسان عبد القدوس وفتحى الرملى رئيس تحرير جريدة حدتو: الملايين.

واقص أحمد حسين، زعيم الحزب الاشتراكي المصرى محاولة التوحيد المبكرة هذه. ونادى فى ٢٧ مايو فى جريدة الملايين بتشكيل "جبهة شعبية قومية"<sup>١١٨</sup>. على أن تتكون من الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحزب الوطنى (جناح فتحى رضوان) و"لجان تقدمية أخرى". واعتبر أن "هذه الهيئات الأربعة تهدف كلها إلى إخراج الإنجليز من مصر والسودان. وتهدف كلها إلى القضاء على الفساد فى مصر وإلى محاربة الطغيان وإقرار القواعد الدستورية والديمقراطية". كما انها "بالت تزامن بوجود القضاء على الفوارق بين طبقات المجتمع". وأنهى نداءه بتزديد الفكرة المركزية للحركة اليسارية التي تقول أن "الإقطاعيين فى مصر هم أحلاف المستعمر وهم يحكمون هذا الحكم الفاسد المزرى الذى يجعلنا سبة العالمين. وقد وجب التخلص فورا من هذا المستعمر وأذنبه وحلفائه"<sup>١١٩</sup>. وقد أدى نداء أحمد حسين لإقامة جبهة إلى رد فوري من جانب محمود العسكرى. أحد قادة طليعة العمال، احتج فيه على استيلاء حركة يمينية سابقا على الاستراتيجية اليسارية. ودافع بالمقابل عن "جبهة شعبية". عبارة عن:

تحالف شعبى يجب أن يتم على أسس شعبية... وليس على أساس فرض شخصيات مراقبة تربت فى أحضان المدرسة السياسية الاستعمارية. حتى وإن كانت تحمل فى يدها شعارات براقة وجملا طنانة بهدف ركوب التيار الشعبى الوطنى المتصاعد<sup>١٢٠</sup>.

وبهذا الموقف من الجدل الاختلافات النظرية الأساسية داخل الحركة الشيوعية، والتي تنصل بتحليل المرحلة التاريخية التي توجد فيها مصر تحت حكم الوفد. فإذا كان الحزب الاشتراكي المصرى والحزب الوطنى لا يهتمان بمثل هذه الأمور. مكتفين ببساطة بتبنى أجزاء من البرنامج الحدائى. كانت استراتيجية التيارات المختلفة داخل الحركة الشيوعية مرهونة بنتائج هذه الجدالات النظرية. فأكدت حدتو مجددا، فى ردها اللاذع السريع على طليعة العمال، تمسكها باستراتيجيتها القديمة لبرنامج الحد الأدنى كما عرّفه هنرى كوريل، ورفضت استخدام مصطلح "الجبهة الشعبية". ونشرت، استكمالا للنقاش، مقالا فى الملايين. عنوانه "الجبهة الديمقراطية لا الجبهة الشعبية". ذكرت فيه:

الذين يدعون اليوم لقيام جبهة شعبية فى مصر مهرجون لأنهم لا يعرفون الأسس التي تقوم عليها هذه الجبهة الشعبية ... الجبهة الشعبية هي جبهة من أحزاب تمثل العمال والفلاحين

والمقنن فهل يوجد في مصر أحزاب يمكنها أن تدعى أنها تمثل هذه الطبقات الاجتماعية تمثيلا حقيقيا لا تمثيلا هزليا؟... ليست المسألة مزايدات أيها الحمقى إنما المسألة هي إدراك القيادة الواعية لواجباتها السياسية في المراحل المختلفة التي يجتازها الكفاح الوطنى ضد الاستعمار، والمزايدات النهرجية هي التي يمكن أن تنادى بجهة شعبية لا يمكن تحقيقها الآن.. الجهة الوطنية إذن هي واجب من واجبات الساعة، واجب يجب الإسراع فى القيام به، وحشد كل القوى لمصارعة الاستعمار وصنائع الاستعمار<sup>(٢١)</sup>.

وفى العدد التالى اعتذرت حدثو لأحمد حسين وفتحى رضوان وأوضحت لقرائها أن الحزبين، الاشتراكي المصري والوطنى (الجديد) كانا معا فى معسكرات الاعتقال أثناء حرب فلسطين. ونُشر خطاب موجه للجريدة من أحد الأعضاء يعيد التأكيد على مفهوم الجبهة الوطنية العريضة:

للجبهة الشعبية مدلول محدد فالأصل فيها أولا قيام الطبقة العاملة بقيادة كافة الحركات الجماهيرية المكافحة بجميع مراتبها وصورها. ذلك لأنه بدون قيادة الطبقة العاملة سيطل كفاح تلك الحركات مانعا ضائعا وتلقائيا.. فإذا كانت الطبقة العاملة فى مصر لم تزل فى دورها الجنينى وإذا لم تكن قد ارتبطت قياديا ببقية القوى المكافحة كانت الدعوة إلى الجبهة الشعبية دعوة مضللة سيئة القصد تهدف أولا إلى تجميع الصراع الحقيقى وثانيا إلى إخضاع سلطة الطبقة العاملة لسلطان الجبهة الشعبية الزعومة وما تتضمنه من عناصر قلقة غير متأدرة ولا.. متجانسة<sup>(٢٢)</sup>.

استمرت محاولات تشكيل جبهة من مختلف أقسام الحركة الوطنية برغم هذا الجدل الداخلى حول الاستراتيجية، وبالتالى زاد الضغط على الوفد ليقطع علاقته بالقصر ويطبق برنامج الجبهة الوطنية الواسعة. ففي ١١ يوليو نظم الحزب الاشتراكي المصري مظاهرة أخرى، كانت هذه المرة فى ذكرى ضرب الأسطول البريطانى للإسكندرية عام ١٨٨٢. وفشلت محاولة حكومة الوفد فى حظر المظاهرة، لأن مجلس الدولة اعتبر قرار الحظر غير دستورى. وشارك فى المظاهرة، بالإضافة للحزب الاشتراكي المصري، حدثو وبعض ممثلى الإخوان المسلمين. وأخيرا كانت مسيرة ٢٦ أغسطس دليلا على مدى قوة الجبهة وتماسكها خلال ذلك الصيف. فقد شكلت لجنة لقيادة الجبهة من أحمد حسين وفتحى رضوان ويوسف حلمى، تتولى تنفيذ البرنامج المشترك الذى طالب بـ: أم إلغاء المعاهدة الإنجليزية - المصرية لعام ١٩٣٦؛ ب) وقف كل العلاقات مع المؤسسات العسكرية البريطانية رسميا. وأيدت هذه المطالب كل المؤسسات التى تنتمى إلى المجتمع المدني، تقريبا، وسارت النقابات العمالية بقيادة الحركة الشيوعية إلى قصر عابدين تدعما للمطالب الوطنية<sup>(٢٣)</sup>.



## • فشل ثورة الجماهير:

في ٨ أكتوبر ١٩٥١ أفسحت حكومة الوفد الطريق أخيراً لضغط الحركة الوطنية، وألغت من طرف واحد المعاهدة الإنجليزية - المصرية، واتفاقية الحكم المشترك للسودان. وتعتبر هذه الخطوة انتصاراً هاماً لأجهزة الصحافة الإصلاحية التي أيدتها، لأنها فتحت الطريق للكفاح المسلح الذي كان أحد أهم مطالب الحركة الوطنية منذ فشل توسط الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. فكتب إحسان عبد القدوس بعد هذا الحدث بيوم واحد: "إن المراسيم بمشروعات قوانين... إنما هي تعبير صادق عن الثورة التي أفرغنا العمر في المناداة بها... والحكومة التي تضع هذه المراسيم موضع التنفيذ العملي: هي حكومة الثورة... ونحن جميعاً معها، يدا واحدة في التضحية والجهاد، ما دامت قد فتحت لنا أبواب الكفاح والجهاد"<sup>(٢٤)</sup>. كما عبّر ممثلون آخرون لحركة الطبقة الوسطى الإصلاحية، مثل أحمد أبو الكفاح وراشد البراوي، عن ارتياحهم بتعبيرات مشابهة<sup>(٢٥)</sup>. ولى حرارة الأسابيع الأولى كانت مكاتب روز اليوسف والمصري بمثابة مراكز للتجنيد وتنظيم كفاح حرب العصابات ضد القوات البريطانية على طول قناة السويس.

غير أن الاصطدام كان حتمياً، لأن حكومة الوفد لم تكن تنوى أن تعبى السكان ضد البريطانيين في وقت تستطيع فيه المنظمات الثورية أن تحول اتجاه مقاتلي العصابات للهجوم على المؤسسة المتصدعة. وكانت حدثوا أول من لظن إلى هذا الحد، فأعلنت في نهاية أكتوبر: "لقد اتخذ الشعب من موقف الحكومة، من خطاب فؤاد سراج الدين وتصريحات صلاح الدين... لقد اتخذ واعتقد أن حكومة الوفد مستقود بصدور رجب الكفاح الثوري للشعب المصري". وتواصل الملايين كلامها، بشكل يكشف عن التغلغل عن الأمل في تكوين جبهة مع الوفد واستخدام إمكانياته في تنفيذ الثورة البرجوازية، فقالت:

إننا نؤمن تماماً أن الكفاح المسلح للشعب المصري هو الطريق الوحيد للتحرر ولكننا لا نؤمن أن هذا الكفاح المسلح سيتم عن طريق القيادة الوفدية أو أية حكومة مماثلة لحكومات العهد الفابر. إننا نؤمن أن الكفاح الشعبي المسلح سيتم عن طريق قيادة مخلصه ينق بها الشعب ويخاف منها الاستعمار الأنجلو - أمريكي والحكومات الموالية له<sup>(٢٦)</sup>.

ثم تبني إحسان عبد القدوس هذه الفكرة، فكتب مقالاً في ديسمبر بعنوان "الحكومة معنا.. أم علينا"، قال فيه:

منذ أن ألغيت المعاهدة وأعلنت حالة العداء بين مصر وبريطانيا وأنا أصرخ مطالباً بأن يتحمل الشعب وحده المسؤولية كلها ومطالبة الحكومة بأن تقسح الطريق للشعب ليتحمل المسؤولية.. فهل تحمل الشعب المسؤولية؟ وهل أفسحت الحكومة له الطريق وشجعته على

المضى فيه؟.. أين الثورة المسلحة التى تشمل مصر كلها ويجند فيها شبابها وأموالها ومراقفها؟.. وأين زعيم الثورة<sup>(٢٧)</sup>.

وختم إحسان المقال أسفاً: "أخشى أن أقول أن الحكومة تخشى تحريك الشعب أكثر مما يخشاه الإنجليز خصوصاً إذا كان شعباً مسلحاً!!".

كان لفشل الكفاح المسلح آثاره السيئة، ليس فقط على حكومة الوفد ولكن أيضاً الحركات الإصلاحية، لأنه كشف نقاط ضعفها. فقد اتضح الآن أن التشققات القديمة بين خطابتى الحدائى والأصالة ما زالت على حالها، فالاصطلاحات الحدائى الحديثة اكتفت بإخفائها، ولم يتم تجاوزها أبداً. فإذا كان الوفد وفقاً لنموذج الجبهة هو الحليف الطبيعى للحركة الشيوعية، فإنه من جهة أخرى العدو المطلق للأحزاب الراديكالية السلطوية. فحين طلب الحزب الاشتراكي من حكومة الوفد التنحي انتهت الجبهة وأعيد فتح الصراع القديم<sup>(٢٨)</sup>. وبالنسبة للحركة الشيوعية كان كفاح القناة أيضاً انتكاسة لها. فقد أخفقت محاولات تكوين اتحاد عام لنقابات عمال مصر، الذى كان من المقرر إعلانه يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢، بسبب قيام الفوضى بحرق القاهرة قبل هذا الموعد بيوم واحد<sup>(٢٩)</sup>، وفشلت أيضاً محاولات إنشاء "اللجان الوطنية" خلال كفاح قناة السويس.

#### • البحث عن ديكتاتورية صالحة:

كان حرق ونهب القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ تجربة أعادت المصلحين الحدائين إلى رشدهم. فقد أدت إعادة العمل بقانون الأحكام العرفية ومراقبة المطبوعات وإقالة حكومة الوفد إلى انتهاء صعود هذه المؤسسات التى حضت على الإصلاح وساندت التحول الديمقراطى، وساد شعور بأن الثورة قد ضاعت. وكان رد الفعل المباشر من جانب الخطاب الحدائى الوطنى السائد على العنف الجماعى والتعطيل الجماهيرى متوقفاً. فقد اتفق كل المعلقين على أن الحدث كان نتيجة مؤامرة رجعية خططت لها السفارة البريطانية ونفذها القصر أو تعامى عنها. فالبراوى اعتبر البريطانيين مسئولين بشكل غير مباشر، على أساس أن "الاستعمار هو الجو الخائق الذى تولد فيه السموم، والبيئة الفاسدة التى تعيش فيها الجراثيم السامة"<sup>(٣٠)</sup>. أما إحسان عبد القدوس فرأى أن البريطانيين قد أشعلوا النار عامدين لزرع الفتنة<sup>(٣١)</sup>، ولام الوفد على الكارثة لأنه فقد زمام السيطرة على الثورة التى ساعد فى التحريض عليها دون أن يؤمن بالشعب. وكان من المعتقد بصفة خاصة أن فؤاد سراج الدين قد لعب دوراً خفياً فى الأمر برتمه.

كان الفكر السياسى للممثلين الراديكاليين للطبقات الوسطى معقداً للغاية فى الشهور السبعة السابقة على الثورة. وإذا كانت هى الثورة قد جرفتهم فى تلك اللحظة، فإنهم من جانب آخر

ظلوا مبالين لتفضيل تحول أكثر انضباطاً إلى المجتمع الحديث. وتسبب المناخ السياسي البالغ المشاشة في جعل تناول معضلة التعارض بين الميادين الديمقراطية والسلطوى أكثر صعوبة. فقد ظل راشد البراوى، برغم ترحيبه بكفاح القناة خلال الأشهر السابقة، ينادى بإصلاح سلمى على أساس عمله النظرى السابق، مدعياً أن "الدعوة الحقيقية إلى الإصلاح دعوة هادئة قوية، هادئة فى أسلوبها وقوية فى إخلاصها وهدفها، فهى تقوم على الإقناع والاعتناع، بالحجة والبرهان، اقتناع من جانب الداعين، ثم قيامهم بإقناع عامة الشعب وأهل الحكم"<sup>(٣٢)</sup>. وتقوم نظريته عن الإصلاح التدريجى على الفكرة الشمولية القائلة بأن المجتمع يجب أن يكون كياناً عضوياً: "إن المجتمع، بمعنييه القومى والعالمى، جسم حى قابل للتحويل والنمو، كائى كائن عضوى آخر". ورأى أن هذه العلاقة العضوية يجب أن تستعاد من خلال إقامة ديمقراطية حقيقية. وأن المنظمات السياسية تستطيع عن طريق إقرار "العقيلة الجديدة" أن تستعيد الاتصال بالشعب وتشركه فى العملية السياسية"<sup>(٣٣)</sup>.

ويبدو أن هذا التحول الديمقراطي لا يتناقض مع "الثورة من أعلى" التى دعا إليها راشد البراوى منذ نهاية الأربعينات. فهو يرى أن الصلة العضوية بالمجتمع من شأنها أن تحاصر الفوضى والإرهاب اللذان يصاحبان عادة أغلب الثورات، ويذكر قرائه بأن مصر قد شهدت خلال حكم محمد على مثل هذه الثورة، حيث شهدت "فى عصر الحاكم المستنير محمد علي ثورة ضخمة مماثلة أخرجت البلاد من ظلمات العصور الوسطى إلى نور العصر الحديث". ويحدد البراوى خصائص مثل هذا الحاكم، فيصف الدول من قبيل دولة محمد علي بأنها "الدولة المستنيرة، القوية البصر، والبعيدة النظر، تستطيع أن تعرف روح العصر وأن تتبين مطالب الجماعة فيه، فتعتمد إلى القيام بمختلف ألوان الإصلاحات، تمشياً مع هذه الروح، وإشباعاً لتلك المطالب". ويقرر أن من عوامل نجاح هذا النوع من الثورات "أن يشجع دعاة الإصلاح غير المرغبين على مواصلة دعوتهم بشرط أن يتقدموا دائماً بالعلاج العملى الممكن، وأن يشجع الناس على التعبير عن أهدالهم ومطالبهم بطريقة سليمة هادئة"<sup>(٣٤)</sup>.

وفى ضوء ذلك لا غرابة فى أن يرحب راشد البراوى وآخرون من متغضى الطبقة الوسطى الراديكاليين بوزارة على ماهر الذى تولى منصبه فى ٢٧ يناير ١٩٥٢. فمع أنه كان ينتمى إلى الحرس القديم من السياسيين، وأنه حاول أن يقيم دولة ملكية نقابية (على النمط الفاشستى - م) فى مصر للمرة الأولى فى نهاية الثلاثينات<sup>(٣٥)</sup>، إلا أنه كان مقبولاً فى هذه الظروف لأنه أصبح أكثر استقلالاً، ولأنه كان مصلحاً، حتى وإن كان إصلاحه من النوع المحافظ. وهناك اعتبار آخر مهم، وهو حصوله على المشروعية بتأييد الإجماعى للبرلمان الوفدى الذى لم يجعله الملك. يضاف إلى ذلك أن على ماهر قد اعتُبر سداً واقياً ممكناً من الفوضى: "لن تستطيع الأمة أن تصل إلى

أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما لم توحدها وجهودها وتركزت على العمل المنتج الذى لا يقطعه الاضطراب ولا يتسم بعدم الثبات<sup>(٣٦)</sup>. كما رحب بإجراءات على ماهر الاقتصادية لتخفيض سعر الجاز وتقويض سلطة الاحتكارات على أساس أنها الخطوة الأولى فى اتجاه الإصلاح. وذهب إحسان عبد القدوس إلى أبعد من ذلك فى مدح على ماهر، حيث اعتبره السياسى النظيف النزىة الوحيد<sup>(٣٧)</sup>، ورؤج، مثل راشد البراوى، للأمل فى أن ينفذ على ماهر الإصلاحات التى تحدد من الفوارق بين الطبقات، فاحظر الأكبر فى نظره على رفاهية البلاد لا يكمن فى الشيوخين ولا الاشرافيين، وإنما فى الإقطاعيين. كما كتب معبرا بأقصى الوضوح عن الحنين لحاكم مستنير، مؤكدا أن إصلاح مصر يتطلب بالضرورة ديكتاتورية مؤقتة، يتطلب "ديكتاتورا للشعب لا على الشعب، وديكتاتورا للحرية لا على الحرية، وديكتاتورا يدفعها إلى الأمام ولا يشدها إلى الخلف"<sup>(٣٨)</sup>.

وقد ترايد الجدل حول الإصلاح تعقيدا وغموضا فى ذلك الوقت بسبب تحرك المصلحين اليمينيين أيضا تحت راية الديكتاتورية، مع إعطائها وجهة أخرى. فبعد سقوط حكومة الوفد اختلط الإصلاح بمفهوم "التطهير"، بمعنى تطهير الحياة العامة من الفساد، وبرزت قضية منح الأولوية للتطهير أو للتحرير<sup>(٣٩)</sup>. وفى هذا الجدل بنى أعداء الوفد موقف أولوية التطهير، واستخدموه بشكل انتقائى بهدف التأثير من الوفد، بينما تبنى الاشرافيون والشيوخون الرأى القائل بأن التطهير مستحيل بغير التحرر مسبقا من الاستعمار، وأن فساد الوفد ليس سوى جانب من فساد النظام السياسى المصرى المتقادم، الذى يحتاج إلى إصلاح وإعادة تنظيم كاملين بأسلوب عقلانى حديث.

كانت هذه القضية بعيدة ونائمة خلال المدة التى حافظ فيها على ماهر على صلته بالوفد. ولكنها أصبحت قضية حادة حين خلفه نجيب الهلالي فى أول مارس وحل البرلمان وأعلن تبنيه سياسة التطهير رسميا. وكانت وزارة الهلالي، التى استمرت حتى ٢٩ يونية، قتل خطر قيام ديكتاتورية يمينية إصلاحية سلطوية فى ظل الملكية. وكشف رد فعل الإصلاحيين اليساريين عليها بشكل أكبر عن الشروط التى يقبلون قيام الديكتاتورية على أساسها. فالحاكم الذى يقبلون به يجب أن يكون فى المقام الأول مستقلا تماما عن القصر، على خلاف الهلالي الذى كان يبدق فى يد الملك. فبعد يومين من تولي الهلالي لرئاسة الوزارة، هجا إحسان عبد القدوس سياسته القائمة على منح الأولوية للتطهير ومحاربة الفساد، واعتبرها ذريعة لجذب الانتباه بعيدا عن الاحتلال البريطانى<sup>(٤٠)</sup>. وقد سلم إحسان عبد القدوس، بلا شك، بضرورة التطهير، ولكنه رأى أن يُترك للمحاكم<sup>(٤١)</sup>، وأكد أن تنفيذ برنامج التطهير بغير تفويض من البرلمان مخالف للدستور<sup>(٤٢)</sup>. ويمثل

الشرط الثاني في القائد الحقيقي في قدرته على الاحتفاظ بصلة قوية بالشعب، لأن ذلك وحده هو الكفيل بمنحه القوة الكافية لقيادة الحركة الوطنية: "الرجل القوى لا يملك الشعور القومي بالأحكام العرفية، بل يملكه بالإقناع، وبقننه، وبإيمانه بقدرته...". فهو يرى أن العمل بالاتفاق مع الرأي العام الثورى هو الشرط المسبق للقيادة الحقيقية<sup>(٤٣)</sup>.

لقد عززت فترة حكم المهلاي قناعة إحسان عبد القدوس ومصلحين راديكاليين آخرين بأن أزمة مصر السياسية لن تحلها إلا ديكتاتورية يسارية إصلاحية: "لو كان هناك أمل فى أن يقوم فى مصر - فى هذه الظروف - حاكم كريم على نفسه بلا دستور، لكنست أول من يطالب المهلاي بأشأن أن يحكم بلا دستور، وأن يؤجل الانتخابات، وأن يكون ديكتاتورا صالحا"<sup>(٤٤)</sup>. وتوضح ردود الفعل الليبرالية هذه على حكومة المهلاي أن معضلة الاختيار بين الديمقراطية والديكتاتورية كانت ترداد تعقيدا كلما تعمقت الأزمة وتباعد الحل. وترجع الأزمة أساسا إلى ضعف الإصلاحيين أنفسهم وفشلهم فى تطوير مجتمع مدنى أقوى، بحيث يشكل قوة تكفى لتفكيك ميول السراى الاستبدادية وإقامة بنية أكثر ديمقراطية. لقد بين الإصلاحيون قدرتهم على دفع النظام القديم إلى حافة الهاوية، ولكن بغير قدرة على الحلول بحله. وبالتالي كانوا محصورين بين تفضيل حل ديمقراطى شامل، وهو ما بدا مستبعدا طالما ظلت القوى المحافظة سائدة داخل الوفد، وبين الديكتاتورية التى يفرضها القصر الفاقدة للشرعية، والذى يعتبر فى نظرهم متنافرا بالكامل مع المفهوم الحديث الشامل عن الأمة. فكان الحل الذى سعوا إليه، والذى كان بإمكانهم أن يبرروه بسهولة فى ضوء الميل اللا ديمقراطى الذى يخرق كل التيارات العلمانية، هو "الديكتاتورية الصالحة"، التى يفرض أن تكون مؤقتة. فالنظام الديكتاتورى عليه أن ينفذ الإصلاحات من أعلى، ثم ينسحب ويسلم البلاد بعد تحديثها إلى نظام سياسى عقلانى وديمقراطى بحق، تهمين عليه فيما يفرض الطبقات الوسطى.

وتشهد أمثلة كثيرة على أن المفروض فى هذه الديكتاتورية هو أن تكون مؤقتة، وأنها، كمفهوم، لا تقوض بالتالى الطابع الديمقراطي للتيارات الإصلاحية والليبرالية والاشتراكية فى الطبقات الوسطى. فعلى سبيل المثال اقترح إحسان عبد القدوس حلا إصلاحيا ديمقراطيا بديلا للأزمة، يتميز باقترانه مع الإصلاح الاجتماعى، وهو اتخاذ إجراءات مختلفة بشأن الانتخابات العامة. فيقترح، فى ضوء غلبة تسلط عائلات كبار الملاك اقتصاديا واجتماعيا فى مناطقهم، منعهم من الترشح فى دوائرهم، وأكد، مقدما مثلا نموذجيا للنقد الإصلاحى، أن هذا الاقتراح:

يحتاج فى تنفيذه والإقدام عليه... إلى رجل يؤمن إيمانا قاطعا بأن الديمقراطية والحياة النيابية معناهما حكم الشعب بالشعب، وليس معناهما حكم الشعب فى ظل نظام عائلى أشبه بنظام

القبائل: وتسخير مصالحه في خدمة ملاك الأرض.. رجل يؤمن بأن حرية الانتخابات لا تعنى تحرر الناخب من تدخل الحكومة والبوليس فحسب. بل تحرره أولاً من سيطرة الأسياذ عليه وتحرره من حاجته المادية التي تستعبده وتذله وتغتصب صوته<sup>١٤٥</sup>.

ويفترض أن تؤدي هذه الإجراءات إلى صعود نواب من الطبقة الوسطى الحديثة. التي يصفها بأنها "طبقة مثقفة واعية كادحة لا يحول بينها وبين مقاعد النواب حتى اليوم إلا نفوذ العائلات"<sup>١٤٦</sup>.

وفي مرة أخرى أكد إحسان عبد القدوس. انطلاقاً من الفكرة المركزية في النقد الليبرالي لنظام مصر السياسي منذ عام ١٩٢٣، أن مشاكل مصر لا ترجع إلى دستور ١٩٢٣ في حد ذاته. كما يردد أنصار خطاب الأصالة. وإنما ترجع إلى أن مصر لم تعرف ديمقراطية حقيقية. وقد دعم هذه الأطروحة بالإشارة إلى أعمال قوانين الطوارئ خلال الجانب الأعظم من السنوات الإثنى عشرة الأخيرة<sup>١٤٧</sup>. ونستطيع أن نجد نفس أسلوب النقاش في مقالات راشد الراوى في الزمان. فهو يعارض الفترحات اليمينية بإلغاء نظام التعددية الحزبية مؤكداً الحاجة إلى المسئولية والإجراءات الديمقراطية، ويقترح بالمقابل تدعيم النظام البرلماني بإيجاد أحزاب سياسية جديدة. بل ويمكن هو نفسه أن ينشئ حزباً سياسياً:

في هذه الحالة لا بد من توافر شروط وظروف إذا كنت أرجو له النجاح والاكتساح.. فمن الضروري أن يكون هذا الحزب وليد العصر. بمعنى أن يكون مرآة لامعة تعكس عليها المطالب والأهداف التي تحيى في نفوس فريق من الجماعة. ومن الطبيعي أن يمثل هذا الفريق الأغلبية بمعناها الصحيح<sup>١٤٨</sup>.

وقد ظل راشد الراوى مخلصاً للمطالب الحديثة القائلة بأن مثل هذا الحزب يجب أن يكون له برنامج واضح. وأن تقوم عضويته وتأييده على الاقتناع وليس الصداقة أو أية أسباب أخرى غير- عقلانية للولاء. ولا تقل الاعتبارات الدولية أهمية عن ذلك:

إننا دولة اتخذت لنفسها النظام النيابي، وأعلنت أنها من أشد أنصار الديمقراطية. فماذا يقول العالم عنا حين نقدم على إجراء يناقض المبدأ الديمقراطي من أساسه؟... وكيف يعطف العالم على مطلبنا بشأن الحرية والاستقلال. وهما من أكبر دعائم الديمقراطية الدولية. إذا كنا لا نحرص على الديمقراطية في الداخل.

فالراوى لا يقبل تعطيل الديمقراطية ولو مؤقتاً، لأنه "دعوة تهزم الغرض منها" كما بينت التجريبتين الديكتاتوريتين في عهدى إسماعيل صدقي ومحمد محمود في العشرينات والثلاثينات<sup>١٤٩</sup>. وهو يرحب بإجراء انتخابات جديدة إذا رُفعت الأحكام العرفية، وقد ظل إلى ما قبل الانقلاب العسكرى بشهر واحد يردد نظرية الحاجة إلى أحزاب سياسية تعمل كهيئات عضوية عن طريق

برامج ومبادئ ووسائل تناقله مع "روح العصر"<sup>١٠١</sup>.

وعلى ذلك كانت حكومة المهلاى بمثابة الدافع الذى جعل حدثين عديدين ينادون بنوع مختلف من الثورة. وقد كتب أحمد أبو الفتح فى مذكراته أنه قد شعر فى ذلك الوقت باليأس وفقدان كل أمل فى مستقبل أفضل، إلا إذا انتزع الجيش السلطة. وكانت المعارضة الواسعة لحكومة المهلاى سببا فى تقديم الضباط الأحرار لموعد الانقلاب الذى خططوا له إلى شهر فبراير. ويتضح من منشور لم يعكس تعاونهم مع حدثو فى ذلك الوقت أنهم التزموا تماما بالتحليل السائد. الذى يعتبر حكومة المهلاى، ومحاولتها لاستبدال التطهير بالتحريز، مؤامرة "الخنجلو - أمريكية"<sup>١٠٢</sup>. وفى نهاية المطاف استغل الضباط الأحرار فجوة حكومة حسين سرى (٢٢-٢٣ يوليو) والتهديد بإعادة نجيب المهلاى، واستولوا على السلطة.

### ٣ - ثورة يوليو ١٩٥٢

#### • هل أتت الديكتاتورية الصالحة أخيرا؟

اجبر استيلاء الجيش على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصلحين الليبراليين على أن يواجها فكرة الديكتاتورية الصالحة واقعا للمرة الأولى. وقد رحبوا بطرد الملك فاروق فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وإلغاء الألقاب، وغير ذلك من الإجراءات الرمزية التى كانت علامات موت النظام القديم. باعتبارها بشر "العهد الجديد". فقد حققت هذه الإجراءات آمال جميع التيارات السياسية الخدائية فى قيام الديكتاتورية الصالحة التى نادوا بها منذ حريق القاهرة. كذلك فإن استيلاء الجيش على السلطة مؤقنا يقدم فرصة لإجراء تطهير محايد والقيام بالإصلاحات الاجتماعية الضرورية لتحويل مصر إلى بلد حديث. ولكن من جهة أخرى اتضح لهم فى مرحلة مبكرة أن مسار الأحداث يشير إلى مسار أقل ليبرالية. وقد كان الحكم الذى أصدره مجلس الدولة فى قضية الوصاية على العرش فى ٣١ يوليو لصالح "الشرعية الثورية"، وضد إعادة انعقاد البرلمان (الوفدى) السابق علامة شؤم. كذلك فإن طريقة على ماهر (الذى أصبح أول رئيس للوزراء بعد استيلاء الجيش على السلطة)، فى تنفيذ التطهير، ومعارضته للإصلاحات الاجتماعية لم تكن تدعو إلى التفاؤل بمستقبل التحول الديمقراطى الإصلاحى. وزادت آمالهم فى التحول السلمى إلى الديمقراطية ترجعا مع إبقاء القبض على الشخصيات السياسية القيادية فى مستنمر، مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم عبد الهادى. برغم أنها لم تكن بالشخصيات المحبوبة عند الإصلاحيين.

وقد وأدت هذه الأحداث فى مجموعها نوعين من ردود الأفعال، فمن جهة اعتبر الليبراليون أن طرد الملك يمثل إنتماا لثورتهم الليبرالية التى طال انتظارها، والتى يجب أن تؤدى فى نهاية

المطاف إلى تحويل مركز السلطة من السلطة التنفيذية إلى التشريعية، الذى كان فى نظرهم شرطاً يعتقدون أنه كان المقصد الأصلى لدستور ١٩٢٣، غير أن الملك كان يعصف به. ولكنهم كانوا أقل اهتماماً بالجانب الاجتماعى للثورة، برغم اعتقادهم بحتمية وضرورة انهيار طبقة كبار الملاك تدريجياً. أما هؤلاء الذى كانوا يأملون فى ثورة اجتماعية كجزء أساسى من الثورة السياسية، فقد اعتبروا أن القضاء على كبار الملاك - "الطبقة الإقطاعية" - وإحلال الطبقات الوسطى محلها شرطاً مسبقاً للثورة الناجحة فى نظريهم. وبين هذين الموقعين المتطرفين وُجدت توليفات عديدة ممكنة. وكانت مدة الديكتاتورية الصالحة موضوعاً آخر للخلاف بين الطرفين. فبينما اعتقد الليبراليون أن الثورة قد انتهت فى ٢٦ يوليو، تمسك المنحازون للتطرف الآخر باستحالة العودة إلى الديمقراطية إلا بعد تنفيذ الثورة الاجتماعية، وهى مهمة من شأنها أن تستغرق بضع سنوات.

### • يوم البراوى:

كان راشد البراوى ينتمى بوضوح إلى الفئة الثانية، التى كانت تنتظر ثورة اجتماعية وسياسية فى ذات الوقت. وفى ٤ أغسطس كتب مقالاً فى الزمان عبر فيه عن أفكاره للمرة الأولى بعد رفع الرقابة عن الصحف. كان الملك فاروق آنذاك قد طُرد من البلاد بالفعل، وأعلن قيام العهد الجديد. ومع ذلك ظلت مؤسسة السراى سليمة، ولم يكن من المتوقع أن تُتخذ إجراءات اجتماعية قاسية فى ظل رئاسة على ماهر للوزارة. وفى هذه الظروف أصبح راشد البراوى من أشد المدافعين عن قيام ثورة اجتماعية فى حدود "الثورة من أعلى"، فحث القادة العسكريين فى هذا المقال على انتهاز الفرصة وتحقيق ثورة اجتماعية:

لا اظن أننى أكون مسرفاً فى الاستنتاج أو مغالياً فى التفاؤل إذا قلت أن العهد الجديد الذى هو وليد إرادة الشعب، يستهدف بناء جديداً للمجتمع على أساس متين ودعامة سليمة من العدالة الاجتماعية. بحيث تزول مظاهر البذخ والفساد بالقضاء على أسبابها. وبحيث تتوافر الأموال اللازمة لتنفيذ مختلف مشروعات الإصلاح.

ثم رفض صراحة تطبيق الضريبة التصاعدية للحد من عدد ملاك الأرض الذين يملكون ما يفوق مساحة معينة، لأن هذا الإجراء يُبقى على كبار الملاك الذين يعتبرهم أعداء للتقدم:

ننتقل الآن إلى الاقتراح الأخير الخاص بتحديد الملكية الزراعية. وهنا نلاحظ أن أكبر عامل فى إفساد هذا البلد وأعظم عقبة فى وجه الإصلاحات الصحيحة وأشد قوة تفسد النظام الحزبى والبرلمانى، إنما هو تلك الطبقة الإقطاعية ذات الممتلكات الضخمة من الأرض. فهى التى عارضت طويلاً الضريبة العامة، وهى التى جعلت ضريبة الزكوات اسماً على غير مسمى،



وهي التي قاومت تكوين النقابات الزراعية، وهي التي حاربت نشر التعليم، وأكثر من هذا فهي التي تسيطر على الريف، ففسد الانتخابات وتفرس سلطاتها على الهيئات السياسية وتلعب بأداة الحكم من تشريعية وتنفيذية، طبقاً لأهوائها، وخدمة لأغراضها الذاتية ومصالحها الخاصة.

واختتم مقاله قائلاً أنهم جميعاً "طبقة" ... من الملاك الغائبين... لا تعاني جهداً حقيقياً في جمع المال"، ويتضمن المقال ككل مطلب القضاء عليهم كطبقة<sup>(٥٢)</sup>.

أحدث المقال أثراً فورياً، فاقبل أحمد حمروش (أحد الضباط الأحرار من الرب الدنيا وعضو حداث) براشد البراوى، ودعاه لحضور اجتماع مجلس قيادة الثورة، وأعطاه فرصة شرح آرائه في الإصلاح الزراعى، حيث واجه معارضة متصلة من جانب بعض الضباط بالمجلس، وبعد الجليل العمري وزير الاقتصاد، وعلى ماهر الذى سيتهمة لاحقاً بالشوعية. غير أنه حصل على تأييد ناصر، زميله في كلية أركان الحرب، وخالد محيى الدين، تلميذه السابق بكلية التجارة، الذى كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الإثنا عشر آنذاك ومتعاطفاً مع اليسار. وجدير بالذكر أنه نال أيضاً تأييد عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، الذى اعتبر الإصلاح الزراعى وسيلة أخرى يواصل بها ثأره من الوفد. ومع أن الإصلاح الزراعى لم يكن أبداً من القضايا المطروحة في منشورات الضباط الأحرار، فإنهم وافقوا على ضرورته في النهاية، ووضعوا حداً أقصى للملكية يبلغ مائتى فدان<sup>(٥٣)</sup>.

ولم يكن راشد البراوى هو المصلح الوحيد الذى دخل وسط المخرج وحاول أن يؤثر على السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للنظام الجديد. ففي منتصف أغسطس أصدر مريت بطرس غالى "تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية"، قدم فيه للجيش برنامجاً أكثر محالفة بكثير لينتولى تنفيذه. ففيه يرى مريت غالى أن الاقتصاد المصرى يعاني من "اختلال التوازن"، الذى يمنع حل مشكلات الجهل والفقر والمرض الأليمة. وهو يرجع اختلال التوازن، أو الأزمة، إلى الفارق المتزايد بين نمو الموارد ونمو السكان، وفقاً للتحليل الاجتماعى الليبرالى الكلاسيكى. فكل من الإنتاج الزراعى والصناعى لا يلاحق زيادة السكان، مما أدى إلى نمو الواردات والمخاطر استهلاك الفرد من المنسوجات والأغذية والخدمات مثل الصحة والتعليم<sup>(٥٤)</sup>.

وجدير بالذكر أن توصيات مريت غالى، بالإضافة إلى ما تكشف عنه من انعدام تأثير النفوذ المتنامى لخطاب الحدادة اليسارى، تبين أيضاً عدم حماسيته تجاه الظروف السياسية المتغيرة بعد طرد الملك. فمع اعترافه بالحاجة إلى توزيع أكثر مساواة للدخول، أنكر أن هذا بمقدوره أن يحل مشكلة مصر الاقتصادية الأساسية، التى عرّفها بأنها زيادة الإنتاج. وذكر، محيلاً إلى كتابه "الإصلاح

الزراعى: الملكية، الإيجار، العمل"، أن دعم الوضع الاجتماعى للفلاح وزيادة الإيجار (كذا.. غالباً يقصد تخفيضها - م) وخلق سوق داخلى، وإن كانت من الآثار المهمة للإصلاح الزراعى، فإنها لا تكفى فى نهاية المطاف لإصلاح آثار "احتلال التوازن" (٥٥). فالأهم من ذلك كثيراً زيادة الإنتاج ومحاربة "الركود" فى كل من الصناعة والزراعة، الأمر الذى لن يحققه نقل مهمات جديدة إلى الدولة، وإنما التركيز على رفع الكفاءة واستخدام موارد مصر بطريقة أفضل. وبالتالي رأى أن الإصلاح الزراعى يجب أن يقتصر على نفس الاقتراحات التى كتبها قبل سبع سنوات (٥٦).

وقد اختير راشد البراوى من بين المصلحين الكبار ليعتلى وضع مشروع قانون الإصلاح الزراعى، ونشرت المصرى الاقتراح الجديد فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢. وفى البداية عارض الوفد الاقتراح بشدة، برغم الحد الأقصى المرتفع الذى يبلغ ٢٠٠ فدان للملكية الفرد الواحد، ولم يذعن إلا بعد أن دبر أحمد أبو الفتح لقاء بين فؤاد سراج الدين وراشد البراوى، وبعد جدل طويل داخل الحزب، فأدرج مشروع الإصلاح الزراعى فى برنامجه الثانى الذى صدر فى ٢٣ سبتمبر (٥٧).

وتعد التعيينات التى صدرت فى تلك الفترة مؤشراً رئيسياً على نفوذ الإصلاحيين الحدائين داخل النظام الجديد. فقد أصبح مريت غالى وزيراً للشئون القروية، بينما تولى شريكه إبراهيم بيومى مذكور وزارة التعمير والإسكان فى تعديل وزارى فى الخامس من سبتمبر. وبعد ذلك بيوم واحد أقيمت وزارة على ماهر وحلت محلها وزارة محمد نجيب التى تشكلت فى المقام الأول من رجال الانشقاق الشاب للحزب الوطنى (بقيادة فتحى رضوان - م)، فقد تولى فتحى رضوان منصب وزير دولة، وأصبح نور الدين طراف وزيراً للصحة، وعُين العضوين السابقين فى جماعة النهضة القومية، مريت غالى وإبراهيم بيومى مذكور، فى المجلس الدائم للخدمات، وهو أحد مؤسستين أقامتهما الثورة. أما راشد البراوى فقد أصبح المتحدث باسم المؤسسة الأخرى: المجلس الدائم للإنتاج، ورئيساً للبنك الصناعى. وخلال السنوات التالية أصبح البراوى من أهم مخططي السياسة وداعية مذهب الحدالة لصالح النظام.

### • فى تأييد الثورة الاجتماعية:

لم تقتصر جهود راشد البراوى فى تحقيق الثورة الاجتماعية على قانون الإصلاح الزراعى، فقد استخدم أيضاً مواهبه الصحفية لدفع "الثورة" إلى الأمام. ففى مقاله الذى نشره يوم إقالة وزارة على ماهر حث النظام الجديد على مواصلة الثورة والتمسك بها، ونادى بضرورة وجود مرحلة ثورية بعد تحقيق الشرط الأول للثورة، وهو طرد الملك، يتم فيها تحقيق التحول الشامل. لقد كان الوضع ملائماً تماماً لفكرة البراوى عن الثورة من أعلى؛ بيد أن الإصلاح الزراعى ليس

أكثر من بداية، لأن الثورات الإصلاحية فيما يقول "لا تؤمن بالتدابير الجزئية أو الحلول الفاترة". كما أن "العلاجات السطحية تجعل الأمور أسوأ بدلا من تحسينها". وواصل المقال مدافعا عن المزيد من الإصلاحات التي "يمكن أن تؤدي إلى نهاية الاستبداد الإقطاعي، والفوارق الطبقة الفاحشة، وكذا غياب العلاقات بين العمل ورأس المال". ومع أنه يشجع قراءه على الثقة في الجيش "لأنهم أبناء الشعب"، فإنه يطالب الجيش أيضا بتوضيح أهداف الثورة<sup>(٥٨)</sup>. وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر بثلاثة أيام، تناول البراوي مرة أخرى فكرة طبيعة الثورة، فمأخرا هذه المرة بأنه كان أول من أسمى استيلاء الجيش على السلطة "الثورة الكبرى"، التي تقف على قدم المساواة مع الثورات العالمة الأخرى مثل الثورات الإنجليزية والفرنسية والروسية. وهو يؤسس هذا التقييم على "الأحداث الحاسمة" التي جرت بين يومى ٢٣ و٢٦ يوليو، والتي أدت إلى تصحيح الوضع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى<sup>(٥٩)</sup>.

وكان اتجاه رد فعل إحسان عبد القدوس يشبه كثيرا مثيله عند البراوي، فقد هتف لبداية المهمد الجديد، وحث الجيش على استكمال الثورة. وتثقل رد فعله الفورى في اعتبار الثورة إلبانا لمفهومه عن الديكتاتورية الصالحة، وأهمية وجود "رجال فوق القانون"<sup>(٦٠)</sup>. فقد دخلت مصر "عهدا جديدا" مع طرد الملك، ولكنه يحذر من عدم كفاية هذا الطرد بمحد ذاته: "عندما نخلصنا من الماضي، لم نخلص من شخص الملك، بل نخلصنا من نظام معين؛ ونخلصنا من أسلوب محفوت من أساليب الحكم، ونخلصنا من عقلية مظلمة ظالمة من عقليات الحكم..."<sup>(٦١)</sup>.

وعبرت الكتب السياسية بدورها في هذه الفترة عن حماسها للثورة الاجتماعية. وهنا أيضا تفوق راشد البراوي على معاصريه، ففي كتابه "حقيقة الانقلاب الأخير في مصر"، الذى صدر في أكتوبر ١٩٥٢، قدم تحليله الكلاسيكى لثورة يوليو أشهر تفسير للانقلاب العسكرى بوصفه ثورة اجتماعية<sup>(٦٢)</sup>. وفيه استجمع البراوي معرفته الواسعة بتاريخ العالم وبالاشرافية لتدعيم أطروحاته الرئيسية القائلة بأن الثورة كانت "تستند إلى منطق التاريخ"، وأنها ثورة لصالح الطبقات الوسطى الصاعدة. وادعى أن الثورة بناء على ذلك تشكل علامة على دخول مرحلة جديدة من تاريخ مصر، على غرار ثورة ١٩١٩ التي دشنت مرحلة تاريخية أميق وأدنى. فمن خلال الانقلاب العسكرى دخلت مصر أخيرا عصر الحداثة، وهو تحول لن يكتمل بغير تغيير اجتماعى - اقتصادى: "الشيء الثابت... أنها كانت ثورة شاملة على الأوضاع السائدة من الاقتصادية واجتماعية وسياسية، بقصد تغييرها وإحلال غيرها مما هو أكثر انفاقا مع روح العصر وأهداف الجماعة"<sup>(٦٣)</sup>.

ويرى البراوي في تحليله أن الثورة قادرة على تحقيق هذه الأهداف لأن القائمين بها قد نجحوا

في انتزاع قيادة الحركة الوطنية من الطبقات الوسطى القديعة التي فقدت القدرة على القيادة منذ الثلاثينات حين فقدت إحساسها برسالتها مع تحولها إلى مجموعة من الاحتكاريين<sup>(٦٤)</sup>. أما الطبقة الوسطى الجديدة التي استولت على "شعلة التقدم المضنية"، لتتكون من موظفي الحكومة الصغار والمتوسطين ومعظم الطبقات المهنية والطلبة، وعدد كبير من التجار والحرفيين الصغار والمتوسطين. وهي الطبقة التي يعتبرها البراوى "ذات طابع ثورى"، ويقول أن برنامجها العام "ضد الاستعمار، والحكم المطلق والاحتكار والإقطاع والفساد والرشوة"، ولذلك دخلت في جبهة مع الطبقات العاملة: "وهكذا أصبحت القوة الشعبية المكونة من الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الجديدة... وقد ألقت نفسها أمام تحالف وثير، لتمثل الهدف والمصلحة، بين الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع والرأسمالية الاحتكارية، وصار لزاماً أن يكون الكفاح الشعبى موجهاً إلى هذه القوى الأربع"<sup>(٦٥)</sup>.

لقد آمن راحد البراوى بأن الثورة ليست سوى امتداد هذه الحركة، وأنها مستحقة مطالب الجبهة الشعبية كما يفهمها بقيادة الطبقة الوسطى. وتكمن البراعة الملحوظة في هذا التحليل في قيامه بتحويل تحليل الحركة الشيوعية للجبهة وتكييفه بالكامل ليصبح تحليلاً لصالح الطبقات الوسطى. فمنح منصب الطبقة الثورية القائدة للطبقات الوسطى، لا العاملة. بذلك كان البراوى أول من أضفى الشرعية على ثورة يوليو بمصطلحات الخطاب الخدائى اليسارى، وهي تقنية كان لها في السنوات العشرين التالية تاريخاً طويلاً وتاجحاً.

وسوف نجد نفس هذا التحليل لثورة يوليو كتحول اجتماعى - وهو من العلامات المميزة لمذهب الخدالة - في العمل الكلاسيكى الآخر لهذه الفترة، وهو كتاب أحمد بهاء الدين: فاروق ملكاً<sup>(٦٦)</sup>. ولا شك أن موقف أحمد بهاء الدين من الصورة كان أكثر نقدياً بمراحل. فمعلا كان يتشكك كثيراً في آثار الإصلاح الزراعى، ورأى أنه لا يستحق أن يسمى ثورة. كذلك لم يكن منشغلاً بمسيرة التاريخ كسلسلة من نظم الهيمنة الطبقيّة المختلفة. فالطابع الاجتماعى لهذا الكتاب يقع في مكان آخر، هو الدفاع الأغلغنى عن الدماء وقيم الطبقات الوسطى. فالكتاب يتهم النظام القديم بالفساد وانعدام المسؤولية والقومية، ويتهمه أيضاً بالتخريبية والوصاية والموالاة والنفاق أخلاقياً، ويصف طريقة إدارة الملك فاروق للبلاد، بوصفه المالك الأكبر للأرض الذى يقف فوق قمة هذا الجهاز الإقطاعى، بأنه أدارها كعزبة يملكها، منكراً على رعاياه حقوق المواطنة<sup>(٦٧)</sup>. ويدعى أحمد بهاء الدين أن نهاية هذا الحكم قد أسفرت عن بداية ظهور المجتمع المدنى الذى يعلو فيه حكم القانون، ولا تعرقل فيه حرية الصحافة، وتسوده الحوارات العقلانية. ومن هذه الناحية يكون أحمد بهاء الدين قد جمع بين ليرالية جماعة النهضة القومية وبين الاشتراكية البريطانية التى

كان معجبا بها مثل راشد البراوي.

وهناك نموذج ثالث لتحليل بارز لثورة يوليو، كتب في أوائل عهد الثورة. وهو كتاب عبد المغني سعيد: "آه لهذا الشعب أن يفهم"<sup>(٦٨)</sup>. والمؤلف ليس ليبراليا بأي حال من الأحوال، وإنما يعتبر منتقيا لـ "المنطقة الرمادية" الواقعة بين خطابي الحداثة والأصالة. وعلى غرار البراوي، يبدأ عبد المغني سعيد تحليله للثورة العسكري بتفسير جذوره التاريخية، فيقسم تاريخ مصر الحديث إلى أربع مراحل، أولها ثورة عرابي، التي سادتها الزعامة العسكرية، ثم المرحلة الثانية التي امتدت من بداية القرن إلى ثورة ١٩١٩، وتميزت بالزعامة الأدبية. بينما قادت الزعامة القانونية المرحلة الثالثة التي امتدت من ثورة ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦. وأخيرا اضطلع الجيل الجديد بقيادة الحركة الوطنية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا.

وعلى ذات النمط الحدائي، يرى عبد المغني سعيد أن كل هذه الأجيال كانت تحاول أن تنجز أهداف الحركة الوطنية. ويمكن الفارق بينه وبين الكتابين الآخرين في أنه لا يكتفى بتحديد أهداف الحركة الوطنية، بمصطلحات علمانية، بأنها إقامة المجتمع الحديث الذي يقوم على اقتصاد كفاء، وبنية اجتماعية أكثر مساواة، أو إقامة مجتمع مدني يقوم على حكم القانون: فالجتمتع المصري عنده يجب أن يتسم أيضا بالأصالة، التي سيستمد منها من التراث الإسلامي. ذلك أن تعريف مختلف أجيال القيادات السياسية هو بالضبط الذي حال بينهم وبين تحرير البلاد. فجيل "الزعامة الأدبية" قصر كفاحه من أجل الاستقلال على الحملات الصحفية والحصول على دعم فرنسا للكفاح الوطني ضد البريطانيين<sup>(٦٩)</sup>، بينما أعاققت "الزعامة القانونية" نفسها بالتصاها في وسائل التحرر الوطني على الإجراءات القانونية الغربية. ولم يقتصر أثر النظام البرلماني على تحديد منهج الجيل الثالث في الكفاح الوطني بالوسائل القانونية السلمية، كالمفاوضات<sup>(٧٠)</sup>، وإنما أوقف أيضا كل الإصلاحات الاجتماعي<sup>(٧١)</sup>.

وينطبق هذا أيضا على الجيل الجديد، الذي لا يعتبره عبد المغني سعيد بديلا، لأنه، بعد انكشاف أوهامه بفعل تجربته الخاصة مع الحركة اليسارية في مصر منذ نهاية الثلاثينات، أصبح يؤمن بأن الجيل الجديد قد فشل بدوره في الاضطلاع بتنفيذ أهداف الحركة الوطنية. فهو يحلل فجرا كاذبا برغم انتباهه لـ "روح العصر"، لأنه أخذ نزعه الوطنية الحداثية عن الغرب، وبالتالي عجز عن تكوين "الشخصية المصرية"، التي تعتبر شرطا مسبقا للتحرر الوطني<sup>(٧٢)</sup>.

ويتمثل الحل الذي يمحى عبد المغني سعيد الأحكام العسكرية على تبنيه في مزج عناصر من خطابي الحداثة والأصالة. فهو يتمسك بالقول بأن النهضة المصرية لن تتحقق إلا على أساس وعي إسلامي جديد يحقق الانسجام بين الثقافتين الغربية والعربية، باستبعاد أخلاق الفساد والنفاق

والجشع الغربية مع قبول "الأوضاع" و"النظم" الغربية الحديثة. وموف يعشق هذه الثقافة "الطبقة الوسطى الجديدة" من الفنيين والمديرين الذين يتبعون سياسة تمزج الرشيد الاشتراكي بالقيم الثقافية الأصلية التي "تنفق مع ظروف البلاد"، ومع "عقليتنا"<sup>(٧٣)</sup>. وعلى الدولة أن تفرض هذه الاشتراكية الإسلامية وتلقى النظام البرلماني وتعمل الأحزاب السياسية<sup>(٧٤)</sup>. وفي ضوء هذه الأفكار لا يندهش المرء من الدور المهم الذي لعبه عبد المنفى سعيد في إقامة الدولة النفاية corporatist<sup>(٧٥)</sup>.. فقد كان مسئولاً، كخبير عمالي، عن تطبيق قوانين العمل الجديدة التي استمالت الحركة النفاية العمالية إلى جانب النظام خلال أزمة مارس.

### • هل التطهير مع الديمقراطية أم عليهما؟

إذا كان المثقفون الليبراليون قد استحسنوا كثيراً الجانب الاجتماعي للانقلاب العسكري، فإن حماسهم للديكتاتورية الصالحة في جانبها السياسي كان أقل بكثير. كانت قضية التطهير قد استعادت أهميتها. وإذا كانت إدانة التطهير سهلة في عهد الحكومات الملكية الأخيرة، فإنها أصبحت معضلة أكبر بكثير مع تغير الظروف بعد ٢٣ يوليو، لأن الليبراليين أدركوا أن الإصلاح يحتاج إلى درجة ما من الحكم السلطوي، وفي ذات الوقت كان معظم الإصلاحيين منزعين من المخاطر التي يمكن أن تترتب على مثل هذا الحكم.

أيد الليبراليون الذين آمنوا بالدور المصلح للجيش إجراءاته في الإصلاح السياسي، لأنهم اعتبروها جزءاً من الإصلاح الشامل الكامل للمجتمع الذي تتطلبه الظروف. فإحسان عبد القدوس الذي كان وثيق الصلة بالجيش، بحيث أقنع رجاله بصعيبين على ماهر رئيساً للوزراء<sup>(٧٦)</sup>، أعلن المحيازه بشدة لتطهير الأحزاب السياسية في بداية عهد الانقلاب، لأن تطهير الحرس القديم الذي ينتمى للطبقة الفاسدة من شأنه أن يمنح الفرصة "للطبقة الواعية المثقفة" لتتولى قيادة الأحزاب التقليدية وتحولها إلى أحزاب حديثة قائمة على برامج حديثة تقبل التغيير والإصلاح. ورأى أن التغيير موهون بإقرار الأحزاب لهذه الإصلاحات السياسية، فغيرها متحول الإصلاحات الاجتماعية إلى حبر على ورق بمجرد إجراء الانتخابات وعودة الوفد بغير إصلاحه إلى السلطة. وأوضح إحسان عبد القدوس أنه "ليس معنى هذا أنني لا أطالب بالدمستور.. ولكني أريد أن تنتهي من مهمة بدأت ولم تتم..". وخصص عن غير قصد، وهو مازال مستبشراً بالمستقبل، مأزق الليبراليين: "لنتذكر أن الدستور لم يعزل الملك، وإنما عزله الشعب الذي عبر الجيش عن إرادته.."<sup>(٧٧)</sup>.

(٧٥) الكوربوراتية هي المذهب الذي يعتبر التجمعات المهنية من نوع الطوائف والنقابات بمثابة البنية الأساسية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويعتبر أساس بنية الدولة الفاشستية (المترجم).

علق إحسان عبد القدوس آماله جميعا على أن تقوم الأحزاب السياسية القديمة، والوفد خصوصا، بتطهير نفسها. فبذلك فقط يمكن أن تبدأ النهضة ويبدأ العهد الجديد. غير أن تخلص الوفد من غالبية أعضاء هيئته البرلمانية وانتخاب قيادة جديدة يتطلب أن يعرف بفساده وأن يتبنى "الوعي الجديد". وبغير ذلك تكون العودة إلى الحكومة المدنية مستعجلة: "الجيش ... لم يخلص مصر من فاروق ليسلمها لفؤاد سراج الدين وعثمان محرم". كذلك اعتبر إحسان عبد القدوس كلام الوفديين القدامى عن انتهاك الدستور نقاقا: "لا مجال اليوم للحديث عن الدستور.. فباسم الدستور ارتكب الوفد جميع أخطائه"<sup>(٧٧)</sup>.

ومع ذلك بدأ إحسان عبد القدوس في التشكك في مسار الأحداث حين حشد على ماهر كبار ملاك الأرض ضد مشروعات الإصلاح الزراعي<sup>(٧٨)</sup>، ولم يعد واضحا من الذى يحكم ومن يتحمل المسؤولية. والأهم من ذلك أن مشروع التطهير الذاتى ظهر فشله، لأن الأحزاب السياسية لم ترغب في طرد قادتها القدامى. وأدى به ذلك في نهاية أغسطس إلى أن يطلب من الإصلاحيين باتسا أخذ زمام المبادرة، وإلا أخذه الجيش<sup>(٧٩)</sup>. وحين تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي وسقطت وزارة على ماهر صفق إحسان لهذه التطورات، ولكنه أكد على عدم كفاية الإصلاحات الاجتماعية بمحد ذاتها، لأن الإصلاح السياسي هو الذى سيمدع سلطة الطبقات الوسطى الجديدة بشكل أسرع وأكثر فعالية في إقناع الجيش بالعودة إلى الثكنات<sup>(٨٠)</sup>.

وفي نفس الوقت وصل صبر إصلاحيين آخرين على الجيش إلى منتهاه، وضجوا مطالبين بعودة الحكم البرلماني. ويعد الصحفي الشاب آنذاك أحمد بهاء الدين نموذجاً هؤلاء المصلحين الذين يفضلون ثورة سياسية واجتماعية ديمقراطية. فلم تكد تمر أيام على الانقلاب حتى نبه الجيش إلى أن الدستور يشكل الضمانة الوحيدة ضد سوء استخدام السلطة، ووصفه بأنه "الواحة الظليلة الخضراء التي يجمينا ظلها من شر الثقلبات"، ودافع عن الدستور قائلاً أنه يقدم برلماناً وقيداً على السلطات وحقوقاً مدنية وحرية الصحافة<sup>(٨١)</sup>. ويقدم مثلاً نموذجياً للتفسير الليبرالي للتاريخ، حين يقرر أن التاريخ أدى بشكل حتمي إلى الانتصار النهائي للدستور على الملك: "بعد سقوط وزارة على ماهر الأولى في نهاية فبراير ١٩٥٢ أصبحت التناقضات بين الشعب ومصالح الملك كبيرة للغاية، والشعور به عميقاً جداً بحيث أصبح من المستحيل أن يعيش الاثنان سوياً بعد هذا اليوم. فإما أن يذهب الدستور أو يذهب الملك. وذهب الملك"<sup>(٨٢)</sup>.

وخلال الشهور التالية أدرك أحمد بهاء الدين أن الدستور ربما لا يكون هو المنتصر في النهاية، وظهر ذلك في شكه في طبيعة التطهير الواقعي، حيث أصبح مقتنعا بأن الذين يروجون للتطهير و"الشرعية الثورية" يشبهون نجيب الهلالي والمصلحين السابقين تحت الحكم الملكي.. فهم أيضاً آخر

من يهتم باستعادة الديمقراطية<sup>(٨٦)</sup>. وعبر أيضا عن إدانته الصريحة لقانون تنظيم الأحزاب واعتبره رجعا لأنه ترك لوزير الداخلية تحديد الفاسدين والأحزاب التي يُسمح ببقائها، متناقضا بذلك مع المبادئ الليبرالية، بدلا من ترك القرار للشعب<sup>(٨٧)</sup>. ولم يكن تنديده بمؤيدي نظام الحزب الواحد أقل شراسة، وأكد مشيرا لنال تركيا أن ثلاثين عاما من حكم أتاتورك قد أفقرت البلاد تماما<sup>(٨٨)</sup>.

وشارك أحمد أبو الفتح في هذا القلق على الحصاد الديمقراطي للديكتاتورية الصالحة. غير أن تورطه مع الجيش كان أكبر على خلاف أحمد بهاء الدين، لأنه لعب، مستعينا بقدراته الثلاثية، كرتيس تحرير المصرى أكبر جرائد مصر، وعضو في الطليعة الوفدية، وكصديق مقرب لجمال عبد الناصر، دورا معقدا ومحفوفا بأشد المخاطر في التوفيق بين الجيش والحرس القديم والرأى العام. وكانت محافوه إزاء نوايا الجيش قد ظهرت للمرة الأولى حين حكم مجلس الدولة لصالح "الشرعية الثورية"<sup>(٨٩)</sup>، وأكد نداء التطهير شكوكه، فأصبح ينظر بعين الريبة إلى أى توسع فى سلطة الجيش، وأى علامة على تزايد نفوذه واستمراره فى السلطة، مثل إصدار مجلة التحرير الخاصة به.

دشتن المصرى حملتها ضد التطهير والمطالبة بعودة الحياة النيابية فورا بمقال لإبراهيم طلعت فى ١٦ أغسطس، حاول فيه أن يكسب الجيش إلى جانبه بمدحه على طرد الملك وفتح مستقبل جديد، وتوجيه اللوم لناصرية لأنه يضللون الأمة ويسعون لتحقيق أهدافهم السياسية الخاصة غير الديمقراطية. فاتهمهم بـ "صناعة الرأى العام ونشر الشائعات الكاذبة... بأن الحياة البرلمانية لا تناسب الأحوال الحاضرة"، وحذر من المطالبة بديكتاتورية عادلة "حتى تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها"<sup>(٩٠)</sup>. وواصل أحمد أبو الفتح الحملة بعد أسبوع، فأعلن إخلاص الجيش وأكد على وعده بالانسحاب من السياسة وإجراء الانتخابات فى فبراير<sup>(٩١)</sup>.

وحلت نقطة التحول يوم ٧ سبتمبر، بعد إلقاء القبض على أربعة وستين سياسيا بارزا من الحرس القديم. ففى سلسلة من المقالات بعنوان "إلى أين؟" أعلن أحمد أبو الفتح صراحة أنه ينوى أن يُطلع الجمهور على شكوكه الخطيرة تجاه تحول الأحداث. فأعلن اعتقاده بأن تنفيذ التطهير بالذات كان ضارا بالإجراءات الديمقراطية، وحل على ماهر مسئولية تدشين هذه السياسة ولام الوفد على قبولها، وكتب أنه كان على الوفد بدلا من المضى بغير اقتناع فى سياسة سممت العلاقات داخل الحزب أن يقوم التدخل الخارجى بإصلاح بنائه المهادى للديمقراطية، وبعد ذلك كان يمكن أن تجرى انتخابات داخلية لتشكيل قيادة جديدة<sup>(٩٢)</sup>.

وحين واصل أحمد أبو الفتح سلسلة مقالاته بعد يومين كان على ماهر قد نحى وحل محله محمد نجيب رئيسا للوزراء، وعُين مجلس جديدا للوزراء. وبعد ذلك صدر قانون إعادة تنظيم



الأحزاب، الذى دفع أحد أبو الفتح إلى التصميم على مقاومة التطهير، فأدان اتجاه الجيش إلى تنفيذ ثورة إصلاحية، معارضا بذلك السلطات المتزايدة التى منحها العسكريون لأنفسهم، ومجمل فكرة الثورة من أعلى. وأعلن بدلا من ذلك أن الشعب يجب أن يستعيد سيادته<sup>(٩٠)</sup>. وأخيرا أعلن فى مقاله الثالث، آخر مقالات السلسلة، أنه يعارض عن قناعة تدخل الجيش فى السياسة، على أساس أن بنيتة الهرمية المعادية للديمقراطية تنزع عنه صلاحيته كأداة سياسية<sup>(٩١)</sup>. لقد أوضحت هذه المقالات أن أحمد أبو الفتح قد انحاز إلى الوفد ضد النظام الذى حاول أن يفرض على الحزب قيادة جديدة، كان أحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت أبرز المرشحين لها<sup>(٩٢)</sup>. وفى المقالات التالية استمر أحمد أبو الفتح على موقفه المطالب بالعودة للديمقراطية فورا، ورفض فكرة ضرورة الفترة الانتقالية، التى يفرض أن تحقق درجة أعلى من الاستقرار تسبق إقامة النظام البرلماني من جديد<sup>(٩٣)</sup>.

ومن دلائل الصراع داخل الليبراليين نشر مقال راشد البراوى الذى انحاز فيه للثورة الإصلاحية فى المصرى فى نفس اليوم الذى نشر فيه رفض أحمد أبو الفتح الحاسم للنظام العسكرى. وفيه كان البراوى يظهر بأنه مازال يؤمن بالعودة الديمقراطية التى قدها الجيش، ولكنه أعلن فى ٢٦ سبتمبر تأييده لفكرة حتمية وجود فترة قمعية، وأكد مستشهدا بمثال الثورة الفرنسية أن الثورة المصرية يجب أن تمر بمرحلة توجيه "الطمنة القتالية" للنظام الإقطاعى والاستبدادى. وأن كلتا الثورتين نبعنا من الشعب وخدمتا مصالحه ضد "العناصر الرجعية المعادية". ويمكن أن تقام ديمقراطية حقيقية، ولكن فقط بعد أن تمر مصر بهذا الطور العنيف. وبناء على ذلك ناشد البراوى المثقفين المصريين أن يظلوا على إيمانهم بالثورة وأن يساعدوها بالدعم والتوجيه<sup>(٩٤)</sup>. غير أن كتاب "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر" بين أنه يؤمن بأن العودة إلى الديمقراطية ضرورية: "إن إعادة الحياة الدستورية من أكبر أهداف الثورة .. ولماذا؟ لأنها الكفيلة بكفاح الأعداء فى الداخل والخارج والسير قدما بعملية الإصلاح"<sup>(٩٥)</sup>.

### • البرنامج الليبرالى:

عندما اتخذت إجراءات متزايدة الشدة لقمع المجتمع التعددى فى نهاية عام ١٩٥٢ اتفق الليبراليون على برنامج مشترك برغم اختلافاتهم حول استراتيجية الثورة. واستند هذا البرنامج المشترك على مساومتين، أولا هما بين أنصار تحقيق الجيش لثورة اجتماعية وسياسية قبل عودته إلى الفكتات (أى برنامج الحد الأقصى الليبرالى)، وأنصار العودة الفورية إلى النظام البرلماني (برنامج

الحد الأدنى الليبرالي<sup>(٩)</sup>. أما المساومة الثانية فكانت مع الحقيقة الواقعة، والقاتلة بأنه من المسلم به أن الجيش لن يعود إلى العتبات بغير أن يحتفظ ببعض النفوذ.

وليس من الغريب أن روز اليوسف كانت أول من أفصح عن هاتين المساومتين<sup>(١٠)</sup>. ويتألف الحل المقترح من إدماج الجيش في نظام برلماني، بتشجيع العسكريين على الاستقالة من الجيش وإقامة حزب سياسي لهم يشارك في انتخابات حرة. كان الأساس الفكري لهذه الخطة أن الجيش قد أصبح "أداة" الحركة الوطنية، وأن أيًا من الأحزاب السياسية القائمة لا يمثل العهد الجديد، وبالتالي يستطيع العسكريون بتحويل أنفسهم إلى حزب سياسي أن يدافعوا عن المبادئ التي قاموا من أجلها<sup>(١١)</sup>.

وترجع جذابة هذه الفكرة أيضا إلى توفيرها لدور سياسي مهم للمثقفين وممثلي الطبقات الوسطى الذين اعتبروا أنفسهم الورثة الشرعيين للثورة: "شكل الدولة لن يتضح ولن يتحدد... إلا إذا تمثل العهد الجديد في حزب جديد يضم الفلاحين والعمال وأصحاب الرأي. ويعبر عن مبادئ الحركة وآرائها وأهدافها"<sup>(١٢)</sup>. ويشترط في الفترة الانتقالية أن يوضع دستور جديد، وأن تتم تهيئة السكان للانتخابات الجديدة في جو يشمل ضمان حرية الصحافة والحريات المدنية الأخرى. وظلت هذه المساومة الليبرالية تمثل البرنامج المشترك لمعظم التيارات الليبرالية حتى أزمة مارس ١٩٥٤. وترتب على هذا البرنامج رفض إلغاء نظام تعدد الأحزاب في يناير ١٩٥٣ وإقامة هيئة التحرير كحزب سياسي وحيد، والقمع المتزايد للصحافة والرأي الحر، والتجريح بمعارضى النظام وإلقاء القبض عليهم.

كانت الشبكات التي أقيمت في تلك الفترة أداة لمواصلة الضغط على الحكومة ومقاومة القمع، كما كانت تعبيرا عن الأمل الليبرالي في تحقيق المرونة والليونة. ومن أبرز مظاهر التضامن الليبرالي مساهمة كل من إحسان عبد القدوس وأحمد أبو الفتح في الدورية التي يصدرها الآخر. وبزعم إعادة الرقابة على الصحف في أكتوبر وفرت الشبكة الليبرالية، عن طريق حشد الليبراليين ضد النظام، جبهة مشتركة ضد كل من النظام ومجموعة "أخبار اليوم"، التي تعتبر المؤسسة المهمة الأخرى في تشكيل الرأي العام، والتي أيدت بالمقابل قمع النظام للوفد وإلغاء النظام البرلماني. غير أن هذه الشبكات لم تقتصر على الليبراليين، حيث اشترك معهم الشيوعيون في أغلب الأحوال في شبكة واحدة. فمثلا نشر عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم سلسلة مقالاتهما الشهيرة عن الثقافة المصرية الحديثة في المصري عام ١٩٥٤<sup>(١٣)</sup>، كما تزايد تشجيع روز اليوسف لمشاركة

(٩) اعتقد أنه من وجهة النظر الليبرالية يمكن اعتبار الطرف الأول ممثلا للحد الأدنى، والثاني ممثلا للحد الأقصى للمطالب الليبرالية (المترجم).

المثقفين اليساريين والشيوعيين على الكتابة فيها. وبالمقابل كتب الليبراليون مثل أحمد أبو الفتح وأحمد بهاء الدين في مجلة حدتو الشهرية "الغد"<sup>(١٠١)</sup>، كنوع من الاحتجاج على إجراءات النظام القمعية. ومن ناحية أخرى أكثر عملية دافع المحامون الليبراليون عن الشيوعيين الذين قُدموا للمحاكمة. وتشكلت شبكة مثمرة أخرى تجمع بين الماركسيين والليبراليين من الصحفيين الليبراليين أحمد بهاء الدين وعادل ثابت والوفدي محمد مندور والاقتصادي الماركسي عبد الرزاق حسن والمؤرخ الاشتراكي الشاب محمد أنيس. وأصدر هذا التجمع قبل حضره في يناير ١٩٥٣ كتابين في سلسلته المسماة "كتاب المواطن"، تضمن أولهما دفاعا حارا عن التعددية السياسية بقلم محمد مندور<sup>(١٠٢)</sup>، وقدم ثانيهما نقدا قاسيا لسياسة الحكومة الاقتصادية المحافظة، بقلم عبد الرزاق حسن<sup>(١٠٣)</sup>. وإذا كانت قيمة هذا النوع من المقاومة للعسكريين محض رمزية من الناحية السياسية، فلا شك أن حجب معظم المثقفين الحداثيين للشرعية عن النظام الجديد كان له أثره.

### • التحليل الشيوعي للضباط الأحرار:

لم تكن علاقات الضباط الأحرار مع الحركة الشيوعية أقل تعقيدا من علاقتهم مع الليبراليين. كانت حدتو المنظمة الشيوعية الوحيدة التي جندت أعضاء من صفوف الجيش وأقامت قسما عسكريا خاصا، انضم عديد من أعضائه إلى الضباط الأحرار، أهمهم أحمد حمروش ويوسف صديق، الذي كان أيضا عضوا بمجلس قيادة الثورة. أما أحمد فؤاد، القاضي الذي قام بدور الوسيط بين القسم العسكري في حدتو والضباط الأحرار، فقد توصل إلى أن يصبح أحد أهم مستشاري جمال عبد الناصر، وانحاز إلى العسكريين حين فسدت علاقتهم بحدتو في يناير ١٩٥٣<sup>(١٠٤)</sup>.

وقبل الانقلاب ساعد أحمد فؤاد وخالد محيي الدين الضباط الأحرار في كتابة وطباعة وتوزيع منشوراتهم، فأضغيا عليها نكهة يسارية واضحة<sup>(١٠٥)</sup>، كما أبلغ الضباط حدتو بالانقلاب قبل وقوعه، مثلما فعلوا مع الإخوان المسلمين وبعض الليبراليين. وتفسر هذه العلاقات الجيدة السابقة بين حدتو والضباط الأحرار جزئيا استقبال حدتو الحار للعسكريين بعد الانقلاب مباشرة. وبالمثل يمكن أن نغزو رفض الحزب الشيوعي المصري للانقلاب بعد وقوعه بأيام إلى انعدام العلاقة مع العسكريين.

ومع ذلك كانت العوامل الأيديولوجية حاسمة في تحديد مواقف المنظمات الشيوعية من الضباط الأحرار. فاستراتيجية حدتو التي تقوم على فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية الواسعة أتاحت لها إمكانية صياغة موقف أكثر مرونة تجاه الضباط الأحرار، على عكس موقف الحزب

الشيوعي المصري الستاليني الأكثر عقائدية، الذي يؤكد على احتكار الريولوتاريا لدور الطليعة. فغير استراتيجية الجبهة لم يكن بمقدور حدثو أن تقيم ولو مجرد اتصال بالضباط الأحرار. يضاف إلى ذلك أن الدور الذي تضعه حدثو على كاهل الطبقات الوسطى هو العامل الأيديولوجي الأساسي في تحليل حدثو للانقلاب العسكري. ولما كان من المتفق عليه عموما في الخطاب الخداثي لتلك الفترة أن ضباط الجيش ينتمون إلى الطبقات الوسطى، وأن الانقلاب يدل على تغير جلري عن النظام السابق، يكون على الحركة الشيوعية أن تنكب على دراسة هذه المسألة وأثر التركيب الاجتماعي لمجلس قيادة الثورة على الثورة الوطنية الديمقراطية. وكانت هذه المهمة ملحة للغاية لأن البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة يحتلان مكانا بارزا في التحليل الماركسي، باعتبارهما قوتين تتمتعان بأهمية حاسمة في التاريخ الثوري، وفي نفس الوقت متردتين. فانشغل التحليل الماركسي المصري للثورة والضباط في السنوات التالية بتحديد ما إذا كانت البرجوازية الصغيرة تشكل عاملا ثوريا كجزء من قوى التحالف ضد الاستعمار، أم تشكل جزءا من التحالف - المضاد للبرجوازية الكبيرة وكبار الملاك الإقطاعيين مع الاستعمار.

وبالنسبة للحزب الشيوعي المصري تقرررت طبيعة الانقلاب العسكري في إضراب كفر الدوار يوم ١٢ أغسطس، الذي أدى إلى قمع حركة العمال وشنق العاملين خيس والبقري في ٧ سبتمبر. وكانت شكوك الحزب في طبيعة القادة العسكريين قد ثارت منذ موقف طرد الملك، الذي اعتبره الحزب موقفا مؤددا لأنه كان يريد اقياده للمحاكمة وشنقه، وكذلك موقف إقامة مجلس الوصاية. ولذا أدان الحزب القادة العسكريين بسرعة بعد أحداث كفر الدوار واعتبرهم "فاشين" (١٠٦). أما طليعة العمال فكان حدث كفر الدوار يمثل بالنسبة لها نقطة تحول أيضا، برغم أنها كانت أكثر مرونة بكثير.

وبالمقابل احتفظت حدثو بعلاقات جيدة مع الضباط حتى بداية عام ١٩٥٣، برغم أنها أصدرت منشورا يوم ٢٣ يوليو طالبت فيه بالآتي: أ) استئناف الكفاح المسلح فوراً على طول قناة السويس ؛ ب) عودة برلمان الوفد المنحل وتشكيل حكومة تستند إلى جبهة وطنية موحدة تتكون من كل القوى السياسية الوطنية ؛ ج) إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين فوراً (١٠٧).

وخلال هذه الفترة كانت حدثو تؤمن بأن الضباط ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة التي تناصر التحول الثوري وتعارض تحالف المصالح الإقطاعية والمالية الخلية مع الاستعمار. غير أن هذا الموقف أخذ يتغير تحت ضغط سياسة الضباط غير الديمقراطية، حيث انتهى شهر العمل بسبب اعتقال أحمد حمروش مؤقفا في يناير ١٩٥٣، واستقالة يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة، وإغلاق "الملايين" و "الواجب" و "الكاتب" ومنابر الحركة الشيوعية الأخرى. ولا يقل عن هذه الإجراءات في

الأهمية إقامة مجلس قيادة الثورة لعلاقات ممتازة مع السفير الأمريكي جيفرسون كالفرت، الذى أوضح أن الولايات المتحدة تفضل الديكتاتورية العسكرية على العودة إلى الديمقراطية التى تحمل معها خطر زيادة انتشار الشيوعية<sup>(١٠٨)</sup>.

تجلت بداية المواجهة فى المنشورات التى وصفت الضباط الأحرار بأنهم "أعداء الشعب" و"أعداء الجيش"، و"أعداء الشعب"<sup>(١٠٩)</sup>. وعدد منشور آخر نقاط الاعتراض الرئيسية على النظام فى إطار نقد محمد نجيب:

لقد كشف نجيب القناع عن وجهه الفاشى بتخليه عن ارتباطاته أمام الشعب. فقد تعهد بحماية الدستور لم أسقطه، وأعلن عن إعادة الحياة النيابية فألغاه، وأعلن عن احترام الحريات فأعدم خيس والبقرى واعتقل الأحرار، وأعلن احترامه للأحزاب السياسية لم حلها، وأعلن تنكره للحزب الواحد ففرض هيئة التحرير<sup>(١١٠)</sup>.

وانتهى المنشور بتشبيه الجيش بأحزاب الأقلية الأخرى التى ترجع للعهد الملكى ونادى بأن "نعمل جميعا على تحطيمه وإسقاطه كما أسقطنا قبله أعداء الشعب، أعداء الدستور، صدى والى والنقراشى وعبد الهادى وفاروق... إلى الأمام نحو الجبهة المتحدة".

وفى يناير ١٩٥٣ نشرت "الطلعة"، وهى نشرة داخلية موجهة لكواخر حدثو، تحليلا طبقيا لوضع الضباط الأحرار وآثاره على الديمقراطية والثورة الوطنية. ومن الطريف أن يرى مدى اختلاف هذا التحليل عن التحليل الذى قدمه راشد البراوى قبل شهور فى كتابه: "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر"، وعن تحليل الليبراليين الذين استخدموا نفس المصطلحات. فبينما وصف الليبراليون الراديكاليون الضباط بأنهم يمثلون "الطبقة الوسطى الجديدة" وطلعة التاريخ، اعتبر حدثو حركتهم انفجارا للحركة الشعبية "فى اضعف نقطة فى استحكامات كتلة أعداء الشعب"، ولها نقاط ضعفها "التي تسفيد منها مؤامرات الاستعمار الأمريكى الإنجليزى للانتقال بحركة الجيش من حركة ذات طابع شعى إلى ديكتاتورية عسكرية معادية للشعب". ويُرجع التحليل هذا الضعف فى اغل الأول إلى طبيعة الضباط الطبقية:

تألف [اللجنة القيادية لحركة الجيش] من عدد من الضباط الشبان الذين يتمون إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة أو ما يسمى بالطبقة المتوسطة... أما المسألة الرئيسية فى هذا الموضوع فهى الطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة التى تنسب إليها هذه القيادة.. البرجوازية الصغيرة فى مصر كبلد مستعمر هى من الناحية العامة طبقة ثورية تتعارض مصالحها الاقتصادية مع مصالح الاستعمار - ولكنها من ناحية ثانية بوضعها المتوسط بين الطبقتين الأساسيتين فى المجتمع... العمال والرأسماليين، لا يمكن أن تكون لها طريقة مستقلة فى التفكير وبالتالى ليس

لها موقف مستقل عن هاتين الطبقتين، فهي تارة تتأثر بمواقف الطبقة العاملة وأحزابها، أى بمواقفنا، وتارة أخرى تتأثر بمواقف الأحزاب الرجوازية والطبقات العليا في المجتمع. ويرتبط الكاتب على هذا التحليل الاستنتاجات التالية بشأن استراتيجية جديدة للجهة:

أن المعركة الحالية ليست في جوهرها معركة بين الشعب والجيش، أى أنها ليست معركة بين الطبقة العاملة والرجوازية الصغيرة، ولا بين الشعب وفئة من فئات هذه الطبقة ممثلة في اللجنة القيادية لحركة الجيش، ولكنها في جوهرها معركة من أجل عزل هذه اللجنة عن نفوذ الاستعمار وأحزاب الرجوازية الكبيرة.. فهي معركة بين الطبقة العاملة وحلفائها من جماهير الرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة وفي الجيش من ناحية وبين الاستعمار الأمريكي والإنجليزى ووكلائه من كبار الملاك الذين لم يقض عليهم بعد، والاحتكاريين والأحزاب والأجهزة التى تستند عليها هذه الكتلة من ناحية أخرى<sup>(١١١)</sup>.

حاولت حدتو في شهرى مارس وإبريل أن تقسم جبهة وطنية ديمقراطية مع الوفد. وتغل أحد أنشطتها في تنظيم حملة من أجل "الميثاق الوطنى"، الذى صاغته في خمسة مطالب، تتعلق بإعادة دستور ١٩٢٣ فوراً ورفض الأحلاف العسكرية<sup>(١١٢)</sup>. وأكد بيان الجبهة الوطنية الديمقراطية الذى صدر فيما بعد هذه النقاط التى تبناها الحزب بالاشتراك مع الوفد<sup>(١١٣)</sup>. وجدير بالذكر أن الجبهة أعلنت مساندتها لمصطفى النحاس، الذى أصبح مرة أخرى رمز الحركة الوطنية<sup>(١١٤)</sup>. كان تأثير الجبهة على مجرى الأحداث ضعيفاً، وقد ظلت قائمة حتى نوفمبر ١٩٥٣ حين تم اعتقال غالبية أعضائها مع كل أعضاء لجنة حدتو المركزية تقريباً.

وبحلول ذلك الوقت كانت حدتو ذاتها تعاني من أزمة أيديولوجية عميقة أدت إلى عدة انشقاقات، وقع أولها في يناير ١٩٥٣ بعد موجة الاعتقالات الأولى. حيث شكل عدد صغير من أعضائها تنظيم "وحدة الشيوعيين"، بينما انضم آخرون للحزب الشيوعى المصرى وطلبة العمال. وفي ٢٨ يونية أدى صراع انشقاقي آخر إلى انقسام اللجنة المركزية لحدتو وقيام سيد سليمان رفاعى بتأسيس تنظيم "حدتو - التيار الثورى"<sup>(١١٥)</sup>. كان هذا الانفصال الأخير، مثله مثل الانقسام السابق عام ١٩٤٨، ناشئاً عن العضلة الأصلية داخل الحركة الشيوعية المصرية، وهى ازدواج برنامجها للحد الأدنى والحد الأقصى. فقد أقرت حدتو، منذ أن قادها هنرى كورييل، برنامج الحد الأدنى كسياسة رسمية لها، غير أنها واجهت دائماً فى عهود القمع الشديد ميلاً لتبنى برنامج بلشفى متشدد. وفي عام ١٩٥٣ تكرر هذا الوضع: فبعد قيام النظام العسكرى بقمع كل الأنشطة السياسية العلنية تشكل جناح داخل حدتو يدافع عن تغيير الاستراتيجية كلية. فشجبت حدتو - التيار الثورى فى عديد من إصداراتها عام ١٩٥٣ التأييد المشروط للنظام العسكرى

الذى انتهجته حدثو من قبل، ووصفت الضباط بأنهم "العصابة العسكرية خادمة البرجوازية الكبيرة وحارسة مصالح الاستعمار وكبار الملاك والاحتكاريين".

ولم تكف هذه الفرقة المثقفة بإدانة الضباط وسياسة حدثو تجاه النظام الجديد، وإنما اتضدت بمحمل الاستراتيجية التى اتبعتها حدثو خلال السنوات السابقة، ونسبت ورطة الحركة الشيوعية المصرية إلى موقف الحركة من البرجوازية، وادعت أن حدثو، بركيزها على تشكيل جبهة وطنية، تبنت التفكير البرجوازى وأقرت "كفاحا إصلاحيا قانونيا فى الغالب"، وأكدت بالمقابل خطأ هذه الاستراتيجية لأنها مماثلة لـ "الاتجاه المنبعث من بين صفوف الفئات الوسطى من البرجوازية المتوسطة، ويدافع هذا الاتجاه بصفة أساسية عن شعار إعادة الحياة البرلمانية وحكومة برجوازية.. وهذه الجماعات من البرجوازية المصرية.. المتهادنة مع أعداء الشعب تخشى الثورة.. وحينما تدافع عن البرلمان البرجوازى فهى تحاول بدعوتها هذه الابتعاد بالشعب عن السير فى طريق الثورة، عن السير خلف الطبقة العاملة وطلبتها الثورية". وبدلا من ذلك تقترح حدثو - التيار الثورى استراتيجية الثورة على مرحلة واحدة، بوصفها استراتيجية لا تعمل "على دعم السلطات البرجوازية" وإنما تهدف إلى المساعدة "على التصجيل بسلطة نظام شعبى بزعامة الطبقة العاملة". فأتت إدانة كافة الإجراءات الديمقراطية والانتلافات مع القوى المتذبذبة المعادية للاستعمار بمثابة المسمار الأخير فى نعش استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك فإن الاستراتيجية الثورية الحقيقية لن يضطلع بها سوى العمال والفلاحين، كما مستقوم هذه الاستراتيجية على أساس الثورة المسلحة ضد النظام، مع ضرورة تأسيس لجان ثورية لتنظيم الجماهير تتبع هذه السياسة<sup>(١١٦)</sup>.

وإذا كانت حدثو لم تبين استراتيجية الثورة على مرحلة واحدة فإنها لم تفلت من تأثير نقد مساندتها السابقة للضباط فى هذه الظروف. وبالتالي كان على الحزب أن يراجع آرائه، وهو ما قام به فى كتيب كُتب فى ذكرى خميس والبقري، وصدر بعد عام واحد من إصدارهما بعنوان "٧ سبتمبر خميس لم يمت".. كتبه زكى مراد، أحد الأعضاء النشيطين فى اللجنة المركزية لحدثو. اعرفت قيادة حدثو فى المقدمة بخطأ سياستها السابقة: "تقرر السكرتارية المركزية فى مناسبة ذكرى خميس والبقري أن موقفنا السياسى... خاطئ...". وبناء على ذلك سألت القيادة نفسها سؤالا: "لماذا لم نتحرك ونحرك الطبقة [العاملة] ضد قاتلى خميس منذ اللحظة الأولى"، وأجابت كالتالى:

لأننا نحن الطليعة اتخذنا موقفا خاطئا من انقلاب الضباط، موقفا لا يعتمد على التحليل الطبقي السليم وعلى الماركسية اللينينية، لقد أدى بنا التحليل الخاطئ لانقلاب ٢٣ يوليو إلى موقف سياسى خاطئ - موقف التأيد المشروط - وأدى بنا إلى الانعزال عن طبقتنا العاملة

والعجز عن فهم تحركاتها إذ ذاك الفهم السليم. لقد اتخذت الطليعة، اتخذت حدثو بذلك التحليل الانتهازي اليميني، وكانت النتيجة أنها: أولا لم تعرف أن تحركات العمال على نطاق القطر إذ ذاك بالإسكندرية وكفر الدوار وأخلة والقاهرة إنما كانت بداية لمد ثوري واسع، بداية لتقدم الحركة الشعبية والحركة الوطنية بوجه عام... وأنها ثانيا يوم أقيم مجلس الشنق العسكري لشنق العمال الأبطال ويسجنهم في كفر الدوار والإسكندرية لم تهتم بتحريك العمال والرأى العام في كل مكان ضد هذه المذابح وتركنا المسألة تمر، بل أخطر من ذلك لقد دعونا العمال إلى النظام وعدم اللجوء إلى سلاح الإضراب... إننا نعرف اليوم بالصرحة التي يعلمها لنا قادة عمال العالم لينين وستالين ورفاقهما العظماء أننا نتحمل مسئوليتنا كاملة ونعتبر هذه الإدانة لأخطائنا معيارا لجديتنا في الكفاح في طليعة العمال والشعب من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشراكية والسلام<sup>(١١٧)</sup>.

وفي يناير ١٩٥٤ انتهى زكى مراد إلى استنتاج أن الضباط قد شكّلوا تحالفا مع الاستعمار. وجدير بالذكر أن هذا الموقف القضي في ذات الوقت إعادة النظر في طبيعتهم الطبقية: "نحن نعرف بأننا أخطأنا في تحليل حركة الجيش ووصفها بأنها تمثل البرجوازية الصغيرة.. إن الأيام أثبتت خطأ هذا التحليل، فحركة الجيش تقف مع البرجوازية الكبيرة وتتخذ موقف الخيانة الصريحة"<sup>(١١٨)</sup>. وفي نهاية عام ١٩٥٣ وخلال أزمة مارس كانت الحركة الشيوعية معادية تماما للنظام الذي وصفه عموما بأنه "فاشستي"، ونأت تماما عن النظام الجديد على أساس أن الجيش أداة للبرجوازية، وليس حركة سياسية أصيلة للطبقة الوسطى قائمة بذاتها.

## ٤ - أزمة مارس ١٩٥٤

### • الجولة الأخيرة:

كانت أزمة مارس آخر جولات الصراع الأيديولوجي بين النظام ومعارضيه الديمقراطيين الحدائين، في حدود الشكل الذي اتخذته منذ يوليو ١٩٥٢. فبالنسبة للمعارضين كانت الأزمة بمثابة الأمل الأخير في استعادة نظام تعدد الأحزاب وإعادة الضباط إلى التكتات وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية. ولا يعني هذا أن الكفاح من أجل الديمقراطية قد مات بعد أزمة مارس، ولكنه اتخذ شكلا مختلفا تماما، لأنه لم يعد من الممكن تجاهل الحدود التي وضعتها الثورة بفرض نظام الحزب الواحد. ويتمثل السبب المباشر لأزمة مارس في الصراع بين محمد نجيب، الذي كان قد أصبح رئيسا للجمهورية في يونيو ١٩٥٣، وبين مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر.

وأُسفر الصراع عن طرد محمد نجيب في ٢٥ فبراير ثم إعادة تعيينه بعد يومين، بسبب



المظاهرات الهائلة التي انطلقت في الشوارع تؤيد محمد نجيب وعودة الديمقراطية، فاجبرت الجيش على إعادة النظر في قراره السابق. وخلال الأسبوع التالي أجبر مجلس قيادة الثورة على تقديم مزيد من التنازلات لنجيب. الأمر الذي أفضى إلى إصدار تصريح ٥ مارس الشهير، الذي نص على وجوب انتخاب جمعية تأسيسية في ٢٣ يوليو، كخطوة أولى نحو عودة نظام تعدد الأحزاب<sup>(١١٩)</sup>.

وفجّر إيقاف الرقابة على الصحف، الذي واكب هذه الأحداث، انفجار عاصفة من النقد للضباط، الذي كانوا يحتمون بالرقابة منذ تطبيقها في أكتوبر ١٩٥٢. واحتلت المصري متحصرة موقع القيادة في جبهة الهجوم على النظام، بجمع أقصى ما يمكن من تأييد هذا الاتجاه. فنشرت في ٧ مارس حديثاً مع خالد محيي الدين، أحد أنصار مذهب الحداثة الديمقراطية في مجلس قيادة الثورة، والذي لعب دوراً مهماً في إصدار تصريح مارس. وجاء في هذا الحديث أن نهاية الرقابة على الصحف "خطوة مفيدة في نحو الحياة الديمقراطية"، وأضاف "إنني أؤمن بشيء واحد، الحياة النهائية الديمقراطية". وأيد أحمد أبو الفتح تصريح مارس بحماس في افتتاحته، وفسره تفسيراً ليبرالياً بقدر الإمكان، وأعلن أن الخامس من مارس يجب أن يصبح عيداً وطنياً، وذكر النقاط الرئيسية للتصريح، مؤكداً من خلالها على البرنامج الليبرالي، وهو الحرية الكاملة للصحافة وانتخاب جمعية تأسيسية (لا تعينها) وعودة الأحزاب السياسية ومشاركة الضباط في السياسة كمدنيين فحسب، ووحدة الشعب مع الضباط ضد الاستعمار ودفاعاً عن الديمقراطية، وكذلك الطابع غير السياسي لمهمة الضباط بوصفهم مدافعين عن الأمة<sup>(١٢٠)</sup>.

وإلى جانب هذه المواظم الموجهة للضباط عبر وحيد رافقت عن المشاعر المعادية التي كان يكنها الليبراليون بلا شك لحكم الضباط، فكتب مقالاً مدحياً بالمصري، قال فيه أنه يعتبر السنة ونصف السنة الأخيرة مضيقاً للوقت، على أساس أن الخطوة التي اتخذت في تصريح مارس كان يجب اتخاذها فور طرد الملك فاروق في ٢٦ يوليو: "لو جرت الأمور منذ البداية في مجراها الطبيعي لكانت دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع الدستور الجديد هي الخطوة التالية مباشرة لنجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢"، وأكد أن السيادة يجب أن تعود للشعب، وأن "العهد الجديد" لن يبدأ بالفعل إلا بعد انتخاب الجمعية التأسيسية. وناشد وحيد رافقت، بما يشكل إهانة للضباط، الليبراليين الذين افترض أنهم قد انتصروا بالفعل، لا أن يعيروا عن امتنانهم للضباط، ولكن أن يصفحوها عن أخطائهم واعتدائهم من أجل تحقيق وحدة وطنية جديدة<sup>(١٢١)</sup>. وبعد أيام الفصح أحمد أبو الفتح عن ذات المشاعر: "في اعتقادي أن حركة الجيش لن توتي ثمارها ولن تكون قد أفلادت الشعب الفائدة المرجوة إلا يوم أن تجرى في مصر انتخابات حرة نزيهة"<sup>(١٢٢)</sup>.

لم يقتصر هذا القول بأن الأحداث قد اتخذت مساراً خاطئاً على اليساريين من أمثال وحيد رافت الذى كان يمثل المذهب الليبرالى لجماعة النهضة القومية. ففى خطاب مفتوح لـ محمد نجيب دافع يسارى مثل يوسف صديق - العضو السابق بمجلس قيادة الثورة وعضو حدتو - عن العودة إلى الماضى للسير فى طريق مختلف، وقُدِّم فيه موقف حدتو الجديد، الذى أصبح يعتبر قرار تطبيق "الشرعية الثورية" والراجع عن دعوة البرلمان الوفدى المنحل خطأ، فحث يوسف صديق على العودة إلى تلك اللحظة من الزمن لأنه "بعد أن تبين لنا بوضوح أننا قد ضللتنا طريقنا فلا يكون هناك تصحيح للوضع سوى أن نعود إلى حيث أشكل علينا الأمر فنصحح طريقنا". وهذا يعنى إما استدعاء البرلمان الوفدى أو تكوين حكومة ائتلافية يكون وحيد رافت دون سواء رئيسها<sup>(١٢٣)</sup>. وكان خالد محيى الدين قد كرر قبل ذلك أفكار حدتو الرئيسية عن الديمقراطية، فرفض حجج الصحف الموالية للنظام التى قالت أن الشعب غير مؤهل لحكم نفسه، لأن عودة الديمقراطية ستؤدى إلى نجاح الإقطاع والاستعمار مرة أخرى فى التلاعب بالأصوات، وطرح بالمقابل أن الاستعمار والإقطاع لن يتمكنوا من ممارسة سلطاتهما السابقة بعد طرد الملك وتطبيق الإصلاح الزراعى. وتستند فكرته فى واقع الأمر إلى القول بأن الديمقراطية شرط مسبق للتحرر، وأن إنهاء الهيمنة الاستعمارية مستحيل بغير درجة أعلى من مشاركة الشعب فى الحكم<sup>(١٢٤)</sup>. وكان خالد محيى الدين شخصياً مؤيداً بشدة لفكرة قيام الضباط بتكوين حزب سياسى، بحيث يشاركون به فى الانتخابات المقبلة.. لقد كان يريد أن يدافع عن الثورة ولكن فى إطار ديمقراطى<sup>(١٢٥)</sup>، ويرى بالمقابل أن مجلس قيادة الثورة يتجه إلى الاعتماد على "الخبراء" بدلاً من الاستناد لظقة الشعب<sup>(١٢٦)</sup>.

واتخذ إحسان عبد القدوس موقفاً مشابهاً، ولكنه كان أكثر حرصاً على إدماج الضباط فى البنية الديمقراطية الجديدة، بوصفهم جزءاً من الطبقة الوسطى الحاكمة الجديدة، و"منفذى" الثورة. فقد أنكر أن للضباط طبيعة خاصة، واعتبرهم امتداداً للحركة الوطنية التى قادها الوفد. ومع ذلك هاجم إحسان عبد القدوس بدوره الضباط بشراسة فى مقاله الشهير: "الجمعية السرية التى تحكم مصر" فاستعرض العام ونصف العام السابق منتقداً الضباط لعدم قيامهم بتأسيس حزب سياسى يدافع عن مبادئ الثورة فى انتخابات حرة. فقد حافظوا على سمة الكتمان وابتعدوا بذلك عن الشعب، وأصبحوا معزولين، يهملون النصيحة ولجأوا للإرهاب بإقامة محكمة الثورة<sup>(١٢٧)</sup>. وفى مقاله الأخير الذى كتبه بعد اختياره، قارن الضباط بحكومات الأقلية فى الملكى<sup>(١٢٨)</sup>.

وفى الممارسة دار الصراع ضد الديكتاتورية على عدة جبهات. فخلال أزمة مارس كانت حملة المصرى تهدف، فى أحد جوانبها الأساسية، إلى ضمان تشكيل الجمعية التأسيسية بالانتخاب

حقاً وفعلاً، لا بالتعيين، فأعضاؤها "يجب أن يكونوا ممثلين للشعب" - على حد تعبير الافتتاحية في بداية الحملة<sup>(١٣٢)</sup>. ومن القضايا الأخرى إلغاء قانون الأحكام العرفية فوراً والإفراج عن المسجونين السياسيين<sup>(١٣٣)</sup>. وكثيراً ما طرح مطلب إجراء انتخابات برلمانية مباشرة، على أساس أن تشكل البرلمان بسرعة يؤدي للإسراع بتنظيم القوى الموازنة لقوة الضباط. ويستطيع البرلمان أن يتخذ القرارات بشأن الدستور الجديد بشكل أفضل من الجمعية التأسيسية الأكثر محدودة. والطبعة بالتالي<sup>(١٣٤)</sup>. وكان طرح كل هذه القضايا مصحوباً بالتفسير الليبرالي لتاريخ مصر، القائل بأن الشعب هو الذى أسقط النظام، وبمقتضاه تفقد الحجاج المؤيدة للرعاية الأبوية وتمطيل الحريات المدنية مؤلفاً مشروعتها ومبرراتها<sup>(١٣٥)</sup>.

وفي نهاية المطاف عجزت القوى الليبرالية عن ترجيح كفتها. ففي ٢٥ مارس رفع مجلس قيادة الثورة الحظر عن الأحزاب السياسية وأعلن موافقته على انتخاب جمعية تأسيسية، بل ذهب إلى حد إعلان أنه سيحل نفسه في ٢٤ يوليو وينهى الثورة. وبهذه الحيلة استعاد مجلس قيادة الثورة زمام المبادرة، بالربط بين الثورة واستمرار الحكم العسكري من ناحية، وبين الديمقراطية والعودة إلى النظام القديم من ناحية أخرى، والاختيار. ودعمت مظاهرات مؤيدة لمجلس قيادة الثورة الخيار الأول، ولعبت النقابات العمالية دوراً مهماً في الهجوم المضاد بإعلانها الإضراب العام يوم ٢٧ مارس. وكان النظام العسكري قد اجتذب النقابات إلى صفه بتوفير ضمان العمل للعمال. كذلك ساهم حياد الإخوان المسلمين مساهمة مهمة في نجاح الضباط النهائي. وأخيراً برهنت هيئة التحرير على قيمتها كتظيم سياسى بقيامها في هذه اللحظات الحاسمة بتعبئة مؤيدي النظام وتنظيم العنف الجماهيري<sup>(١٣٦)</sup>.

وفي أجواء الهجوم المرتدة التي أعقبت الانتفاضة الديمقراطية تم حظر جريدة المصري وإغلاقها، كما اعتقل إحسان عبد القدوس في السجن لمدة شهر. وفي الشهور التالية تم إدماج المنظمات التي قاومت الضباط - مثل نقابة الصحفيين - في الدولة النقيابة corporatist تدريجياً.

## الخلاصة

هناك عدة أسباب تفسر فشل مذهب الحداثة الليبرالي في توطيد وضعه في تلك الفترة، وبالتالي فرض الديكتاتورية العسكرية. وتعرض أغلبية الدراسات الضدام بين الضباط ومعارضيهم كصراع عادى على السلطة كسبه الضباط بسبب تفرقهم التنظيمي وذكاء عبد الناصر<sup>(١٣٧)</sup>. وثمة دراسات أخرى ترجع توقف التطور الديمقراطي الذى كان متاحاً إلى ضعف المجتمع المدني، وخصوصاً النقابات العمالية<sup>(١٣٨)</sup>. وكلا الرأيين صحيح إلى درجة معينة. غير أنه من الواضح أن الأسباب الأيديولوجية لعبت دوراً مهماً في مسار الأحداث.

فانتصار الضباط وفتح الصلة بالانقسامات الأيديولوجية الرئيسية في السياسة المصرية آنذاك. فهو أولا يرتبط بالانقسام بين الميلين الديمقراطي والسلطوي في خطاب الحدادة. ومن الواضح أن المثقفين الذين أيدوا خطاب الحدادة السلطوي كانوا ميلين لمساندة النظام. وقد ينتمي هذا النوع إلى منظمات تجمع بين خطاب الأصالة وخطاب الحدادة السلطوي، مثل أعضاء الحزب الوطني أو الحزب الاشتراكي المصري، كفتحي رضوان ونور الدين طراف، اللذان عملا في مجلس الوزراء المدني التابع للضباط. وقد يحتفظ باستقلاله الفردى، مثل عبد الحفيى سعيد الذى لم ينسب لأية منظمة سياسية. وينتمى إلى هذه الفئة أيضا الأفراد الذين يؤيدون خطابا حدائيا سلطويا خالصا، مثل راشد البراوى، أو، ولو لوهلة، مهيت بطرس غالى.

ولا تكمن قيمة هؤلاء المثقفين المؤيدين فى خيرتهم التقنية التى توظف فى تنفيذ الإصلاحات فحسب، ولكن أيضا فى قدرتهم على تزويد النظام بقموس وأفكار تتضمن مذهب الحدادة السلطوي وتأييده. فالمثقفون من أمثال البراوى قدموا للنظام نموذج مذهب الحدادة السلطوي، وأكسبوه عقلانية تاريخية، وأضافوا الشرعية على الوسائل السلطوية فى تطبيق سياساته. وبعد عام ١٩٥٥ زودهو أيضا بسياسة متماسكة مأخوذة عن الحركة الوطنية الراديكالية. ولا يعنى هذا أن الظروف والقوى الدولية والداخلية لم تؤثر فى الأحداث، وإنما يعنى أن هؤلاء المثقفين زودوا النظام بوسيلة لتفسير هذه الظروف وصياغة سياساته واكتساب حس باتجاه حركتهم والشعور بالاحترام الذاتى. فالظروف لا ترجم آليا إلى سياسة معينة، وإنما بمصفاة الوسائط التى تفسرها.

أما العامل الثانى الذى ساهم فى صعود مذهب الحدادة السلطوي فكان الانقسام الحاصل بين خطابى الحدادة والأصالة. ذلك أن تأييد الإخوان المسلمين للنظام العسكرى فى اللحظات العصيبة خلال أزمة مارس ضاعف انهيار مذهب الحدادة الديمقراطي. كما أدى هذا الانقسام بعد ذلك إلى سقوط الإخوان المسلمين فى أكتوبر ١٩٥٤. حيث وفرت محاولة اغتيال فاشلة لعبد الناصر الدريعة لقمع الإخوان المسلمين على أيدي النظام. ثم امتلك النظام حيزا كافيا للمناورة وإقامة هيمنته الأيديولوجية الخاصة فور نجاحه فى قمع كل معارضيه وتوقيع معاهدة من شأنها إنهاء الاحتلال البريطانى عام ١٩٥٦. وبحلول ذلك الوقت كانت بعض عناصر مذهب الحدادة السلطوي الخاصة قد بدأت عملها بالفعل، مثل التخطيط، واقربت من مرحلة الإشمار، وهى العناصر التى صاغها وطبقها نفس المثقفين الذين ساندوا النظام فى صراعه مع المعارضة الديمقراطية.



## هوامش الفصل الخامس

- ١- سهر اسكندر، جريدة المصرى والقضية الوطنية (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٦) ص ٣٣-٣٢.
- ٢- سهر اسكندر، الصحافة المصرية والقضية، الوطنية ١٩٤٦-١٩٥٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢) صفحات ٧٨-٨٣، ١٣٧-١٤٨، ١٥٢-١٦١، ١٦٤-١٧٧، ١٧٨، ١٨٥-١٨٨، ١٩٢-١٩٦، ٢٠٦-٢١٦، ٢٣١-٢٣٩، ٢٤٩-٢٥١، ٢٦٤، ٢٧٥-٢٧٢.
- ٣- Robert Bianchi, Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt (New York, Oxford: Oxford University Press, 1989) 75.
- ٤- إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة الوطنية والحركة الوطنية، ١٩٤٥-١٩٥٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١) ص ٦١.
- ٥- أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر (القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٩١).
- ٦- للإطلاع على رواية للصراع بين الولد وروز اليوسف، أنظر: فاطمة اليوسف، ذكريات (القاهرة: كتاب روز اليوسف، ١٩٥٣) ص ١٥٥-٢١٦.
- ٧- أميرة أبو الفتح، إحسان عبد القدوس يتذكر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢) ص ٧٠-٧٤.
- ٨- لقاء شخصي مع صلاح الدين نامق في ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩.
- ٩- James P. Jankowski, Egypt's Young Rebels: "Young Egypt" 1933-1952 (Stanford: Hoover Institution Press, 1975) 108-109.
- ١٠- Joel Beinin, "Islamic Responses to the Capitalist Penetration of the Middle East", The Islamic Impulse, ed. Barbara Freger Stowasser (Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1987) 96-100.
- ١١- سيد مرعي، أوراق سياسية، جزءان (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨).
- ١٢- راشد البراوى، "هذا صوت الشعب فاستمعوا إليه"، الأهرام، ١١ يناير، ١٩٥٠؛ راشد البراوى، آراء حرة، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).
- ١٣- محمد زكي عبد القادر، مذكرات... وذكريات (القاهرة: د.د.، د.ت.)، ١١٤.
- ١٤- Joel Gordan, "The False Hopes of 1950: The Wafd Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Order", International Journal of Middle East Studies 21 (1989): 198-214.
- ١٥- أميرة أبو الفتح، إحسان، ٩٧-١٠٨.
- ١٦- كانت هذه بصيغة خاصة الصورة التي طرح بها أحمد بهاء الدين القضية كلها في كتابه: فاروق ملكا (القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢) ٨٥-١٠١. وقد أظهرت الدراسات الأخيرة أن هذه الصورة مبالغ فيها كثيرا. أنظر: عبد النعم الدمردقي الجمعي، الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).
- ١٧- إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة، ٦٩-٨٦.
- ١٨- رفعت السعيد، منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠-١٩٥٧ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣) ٧٧-٨.
- ١٩- ورد في: رفعت السعيد، الصحافة اليسارية، ١٩٤-٥.

- ٢٠- ورد في نفس المرجع، ١٩٦.
- ٢١- ورد في نفس المرجع، ١٩٧.
- ٢٢- ورد في نفس المرجع، ١٩٩. أنظر أيضا: طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣) ٤٢٨-٣٢.
- ٢٣- طارق البشرى، نفسه، ٣٥٢-٦.
- ٢٤- إحسان عبد القدوس، روز اليوسف، عدد ١٢١٧ (٩ أكتوبر ١٩٥١). ورد نصه في: أميرة أبو الفتوح، إحسان، ١٢٩-٣٠.
- ٢٥- أنظر على سبيل المثال: راشد البراوى، "رد هادى على أتشيون"، الزمان ١٩ أكتوبر ١٩٥١.
- ٢٦- ورد في: رفعت السيد، الصحافة، ١٥٧-٨.
- ٢٧- إحسان عبد القدوس، "الحكومة معنا أم علينا"، روز اليوسف، العدد ١٢٢٥ (٤ ديسمبر ١٩٥١).
- ورد في: أميرة أبو الفتوح، إحسان، ١٣٤.
- ٢٨- طارق البشرى، الحركة، ٤٣٨.
- ٢٩- Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on The Nile: Nationalism, Communism . Islam, and the Egyptian Working Class. 1882-1954 (London: I.B. Tauris. 1988) 409-12.
- ٣٠- راشد البراوى، "الاستعمار هو المستول"، الزمان ٢٧ يناير ١٩٥٢.
- ٣١- إحسان عبد القدوس، "الرجل الوحيد الذى يجب أن يؤمن ببراءة الشعب"، روز اليوسف. العدد ١٢٣٤ (٤ فبراير ١٩٥٢) ٣.
- ٣٢- راشد البراوى "الدعوة الحقيقية إلى الإصلاح. أهدافها وحدودها"، الزمان (١ أغسطس ١٩٥١).
- ٣٣- راشد البراوى، "مشروعات يجب أن تخرج إلى حيز التنفيذ"، الزمان (٦ أغسطس ١٩٥١).
- ٣٤- راشد البراوى، "الإصلاح والتطور في الدول المستترة"، الزمان (٢٣ أغسطس ١٩٥١).
- ٣٥- Bianchi, Corporatism 72-3.
- ٣٦- راشد البراوى، "الاستعمار.. هو المستول"، الزمان (٢٧ يناير ١٩٥٢).
- ٣٧- إحسان عبد القدوس، "الرجل الوحيد الذى يجب أن يؤمن ببراءة الشعب"، روز اليوسف. العدد ١٢٣٤ (٤ فبراير ١٩٥٢) ص٣.
- ٣٨- إحسان عبد القدوس، "أن مصر في حاجة إلى ديكتاتور.. فهل هو على ماهر؟". روز اليوسف. العدد ١٢٣٥ (١١ فبراير ١٩٥٢) ٣.
- ٣٩- Joel Gordon, "The Myth of the Savior: Egypt's 'Just Tyrants' on the eve of the Revolution, January-July 1952". Journal of the American Research Center in Egypt, 16 (1989) 223-8.
- ٤٠- إحسان عبد القدوس، "ليس الفساد حكومة الوفد وحدها!!"، روز اليوسف، العدد ١٢٣٨ (٣ مارس ١٩٥٢) ٣.
- ٤١- إحسان عبد القدوس، "الرجل الذى لا يستطيع أن يكون بطلا شعبيا لا يستحق أن يكون رئيسا للوزارة"، روز اليوسف، العدد ١٢٤١ (٢٤ مارس ١٩٥٢) ٣.
- ٤٢- إحسان عبد القدوس، "باسم من يتولى الحلال باشا التطهير والتحرير ؟!!"، روز اليوسف، العدد ١٢٤٢ (٣١ مارس ١٩٥٢) ٣.
- ٤٣- إحسان عبد القدوس، "الرجل القوى هو الذى يحكم بلا أحكام عرقية"، روز اليوسف. العدد ١٢٣٩ (١٠ مارس ١٩٥٢) ٣.

- ٤٤ - إحسان عبد القدوس، "بين معالم الطريق" وللى أين المصير؟، روز اليوسف، العدد ١٢٤٣ (١٩٥٢) ٣.
- ٤٥ - إحسان عبد القدوس، "من يطلق الجرس في رقة القط الكبير؟"، روز اليوسف، العدد ١٢٥٣ (١٩٥٢) ٣.
- ٤٦ - نفسه.
- ٤٧ - إحسان عبد القدوس، "حياة الحكومة .. وحياة الشعب"، روز اليوسف، العدد ١٢٥٥ (٣٠ يونيو ١٩٥٢) ٦-٧.
- ٤٨ - راشد الرياوي، "لو أنشأت حزبا سياسيا"، الزمان (٢٣ مارس ١٩٥٢).
- ٤٩ - راشد الرياوي، "دعوة خطورة يجب القضاء عليها"، الزمان (٥ أبريل ١٩٥٢).
- ٥٠ - راشد الرياوي، "الأحزاب السياسية كانتات حية"، الزمان (١٢ يونيو ١٩٥٢).
- ٥١ - للاطلاع على بعض منشورات الضباط الأحرار (معاد نشرها)، أنظر: خالد محي الدين، والآن أتكلم (القاهرة، مركز الأهرام للدراسة والنشر، ١٩٩٢) ٩١. وللإطلاع على أكثر الروايات تفصيلا عن منشورات الضباط الأحرار، أنظر: كمال الدين رفعت، مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ والفتاة ١٩٥٤ (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٨).
- ٥٢ - ورد مقال راشد الرياوي في: عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس (القاهرة، مكتبة روز اليوسف، ١٩٧٧) ٢٢٩-٣١.
- ٥٣ - لقاء مع راشد الرياوي في: المرجع السابق، ٣٧-٧.
- ٥٤ - مريت بطرس شالي، تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية (القاهرة، د.د. ١٩٥٢) ١٧-٥.
- ٥٥ - نفسه، ٢٣-٥.
- ٥٦ - نفسه، ٤٤-٥٣.
- ٥٧ - عبد العظيم رمضان، عبد الناصر، ٥٧.
- ٥٨ - راشد الرياوي، "شروط أولية لتبجح الإصلاح"، المصري (٥ سبتمبر ١٩٥٢) ٥.
- ٥٩ - راشد الرياوي، "هذه الثورة الإصلاحية .. من هم أعداؤها الحقيقيون؟"، المصري (١٢ سبتمبر ١٩٥٢) ٨.
- ٦٠ - إحسان عبد القدوس، ملحق خاص عن الانقلاب، روز اليوسف، العدد ١٢٥٩ (٢٨ يوليو ١٩٥٢) ٢-٣.
- ٦١ - إحسان عبد القدوس، "الدمور لم يعزل الملك ولم يطهر الأحزاب"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٥ (٤ أغسطس ١٩٥٢) ص ٣.
- ٦٢ - Rashed El-Barawy, The Military Coup in Egypt. An Analytical Study (Cairo: The Renaissance Bookshop, 1952). وقد صدرت هذه الترجمة الإنجليزية في شهر ديسمبر، أما الطبعة الأولى للأصل العربي فقد صدرت عن نفس دار النشر (النهضة) في أكتوبر ١٩٥٢، بينما ظهرت الطبعة الثانية في ديسمبر.
- ٦٣ - راشد الرياوي، حقيقة، ص ١٧ (من الأصل العربي -المرجم). التشديد من عند المؤلف.
- ٦٤ - نفسه، ٦٨.
- ٦٥ - نفسه، ٧٥، ٧٨.
- ٦٦ - أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا (القاهرة: كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢).
- ٦٧ - نفسه، ٤٨.
- ٦٨ - عبد الغني سعيد، آن فلما الشعب أن يفهم ! (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٢).
- ٦٩ - نفسه، ٢٧.

- ٧٠- نفسه، ٣١.
- ٧١- نفسه، ٣٥-٧.
- ٧٢- نفسه، ٤٧.
- ٧٣- نفسه، ٥٣-٦٢. (إعادة ترجمة عن الإنجليزية - م).
- ٧٤- نفسه، ٧٨-٩.
- ٧٥- أنظر رواية إحسان عبد القدوس لهذا الحدث في: روز اليوسف، العدد ١٢٦٤ (٢ سبتمبر ١٩٥٢) ٣، ٣٠.
- ٧٦- إحسان عبد القدوس، "الدستور لم يعزل الملك ولم يظهر الأحزاب"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٠ (٤ أغسطس ١٩٥٢) ٣.
- ٧٧- إحسان عبد القدوس، "فاروق لم يكن الوحيد الذي تقرر أن تتخلص منه"، روز اليوسف، العدد ١٢٦١ (١١ أغسطس ١٩٥٢) ٣.
- ٧٨- إحسان عبد القدوس، "من الذي يحكم: الجيش أم على ماهر؟"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٢ (١٨ أغسطس ١٩٥٢) ٣.
- ٧٩- إحسان عبد القدوس، "الجيش ينتظر الشعب والشعب ينتظر الجيش"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٣ (٢٥ أغسطس ١٩٥٢) ٣.
- ٨٠- إحسان عبد القدوس، "مضى عهد الدستور، ومتى تجري الانتخابات؟"، روز اليوسف، العدد ١٢١٦ (١٥ سبتمبر ١٩٥٢) ٣.
- ٨١- أحمد بهاء الدين، "في ظل الدستور"، روز اليوسف، العدد ١٢٥٩ (٢٨ يوليو ١٩٥٢) ٩.
- ٨٢- أحمد بهاء الدين، "الدستور بين العرش والشعب"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٠ (٤ أغسطس ١٩٥٢) ٢٢-٣.
- ٨٣- أحمد بهاء الدين، "العسكريون... والمدنيون"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٥ (٨ سبتمبر ١٩٥٢) ٥.
- ٨٤- أحمد بهاء الدين، "هذا القانون... رجعي"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٨ (٢٩ سبتمبر ١٩٥٢) ٥.
- ٨٥- أحمد بهاء الدين، "الحزب الواحد"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٩ (٦ أكتوبر ١٩٥٢) ٥.
- ٨٦- أحمد أبو الفتح، عبد الناصر، ١٣٠-٥.
- ٨٧- إبراهيم طلمت، "فلسفة الانقلاب (١): كيف بنى الدولة"، المصري (١٦ أغسطس ١٩٥٢). ونشر الجزءان الآخران يومي ١٧ و ٢٠ أغسطس.
- ٨٨- أحمد أبو الفتح، "مبادئ الجيش"، المصري (٢٢ أغسطس ١٩٥٢).
- ٨٩- أحمد أبو الفتح، "إلى أين؟"، المصري (٧ سبتمبر ١٩٥٢).
- ٩٠- أحمد أبو الفتح، "إلى أين؟"، المصري (٩ سبتمبر ١٩٥٢).
- ٩١- أحمد أبو الفتح، "إلى أين؟"، المصري (١٢ سبتمبر ١٩٥٢).
- ٩٢- Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution (New York, Oxford: Oxford University Press, 1992) 71.
- ٩٣- أحمد أبو الفتح، "إلى أين... الدستور؟"، روز اليوسف، العدد ١٢٧٧ (١٠ ديسمبر ١٩٥٢) ٣.
- ٩٤- راشد البراوي، "هذه الثورة الإصلاحية... من هم أعداؤها الحقيقيون؟"، المصري (١٢ سبتمبر ١٩٥٢) ٨.
- ٩٥- راشد البراوي، "حمية الثورة"، المصري (٢٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٥. انظر أيضا: راشد البراوي، "كنايتا وحركة التحرير"، المصري (٤ أكتوبر ١٩٥٢).
- ٩٦- راشد البراوي، حقيقة، ٢١٥.



- ٩٧- إحسان عبد القدوس، "غدا لن تستقر إلا إذا غررنا من عقلية السعيد"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٧ (٢٤ سبتمبر ١٩٥٢) ٣. وكذلك: إحسان عبد القدوس، "متى يعود الدستور ومتى تجرى الانتخابات"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٦ (١٥ سبتمبر ١٩٥٢) ٣.
- ٩٨- إحسان عبد القدوس، "كيف نريد أن نحكم مصر"، روز اليوسف، (طى ١٣، ٢٠، ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢)، ٣.
- ٩٩- إحسان عبد القدوس، "رؤوس المسائل أولا ثم التفاصيل"، روز اليوسف، العدد ٢٧٥ (١٧ نوفمبر ١٩٥٢)، ٥.
- ١٠٠- عبد العظيم أنيس، "ومن أجل أدب واقعي أيضا"، المصري (١٧ يناير ١٩٥٤)؛ عبد العظيم أنيس، "مأساة الزمن عند توليق الحكيم"، المصري (٢٤ يناير ١٩٥٤)؛ عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، "عقريبات القناد"، المصري (٧ مارس ١٩٥٤)؛ عبد العظيم أنيس، "الأدب والحريّة"، المصري (٢١ مارس ١٩٥٤).
- وقد جمعت هذه المقالات بعد ذلك مع مقالات أخرى سبق نشرها في أماكن أخرى، لتشكّل في مجموعها أحد أهم المساهمات الماركسية النظرية في الأدب المصري: عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، في الثقافة المصرية (القاهرة: دار الفكر الجديد، ١٩٥٥؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨).
- ١٠١- أحمد أبو الفتح، "حرية في كل البلاد"، العدد الأول (مايو ١٩٥٣) ٢-٢٠؛ أحمد بهاء الدين، "إمبراطورية زفتي"، العدد الأول (مايو ١٩٥٣) ٣٥-٤٥.
- ١٠٢- محمد مندور، الديمقراطية السياسية (القاهرة: كتاب المواطن، ١٩٥٣). ومن الطريف أن محمد مندور قد ترجم عن الفرنسية تاريخاً لإعلان حقوق الإنسان: تاريخ إعلان حقوق الإنسان (القاهرة: نشر العصبة العربية، ١٩٥٠).
- ١٠٣- عبد الرازق حسن، أزمة الاقتصاد (القاهرة: كتاب المواطن، ١٩٥٣).
- ١٠٤- بالنسبة للعلاقات بين الحركة الشيوعية والاضطرابات الأحرار، أنظر: Selma Botman, "Egyptian Communists and the Free Officers: 1950-54", Middle Eastern Studies 22 (1986): 350-66.
- ١٠٥- للإطلاع على أفضل رواية لهذا الحدث، أنظر: خالد محي الدين، والآن أتكمّل، ٧٨-٩٦.
- ١٠٦- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر، ٧٧: The Rise of Egypt (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1988) 123.
- ١٠٧- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر، ٨٩.
- ١٠٨- Mohammad Abd-el Wahab Sayed Ahmad, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956 (Cairo: The American University in Cairo Press, 1989) 51-70.
- ١٠٩- ورد في: رفعت السعيد، منظمات، ١٠٩-٧.
- ١١٠- ورد في نفس المرجع، ١٠٧.
- ١١١- ورد في نفس المرجع، ١١٠-١١١.
- ١١٢- رفعت السعيد، منظمات، ١٤٩-١٥٠.
- ١١٣- نفسه، ١٥٢-٤.
- ١١٤- نفسه، ١٥٥.
- ١١٥- للإطلاع على رواية كاملة للصراع الداخلي في حدّوث، أنظر، رفعت السعيد، منظمات، ١١٢-١٣٧؛ ١٩٩٩-٢٠٥.

- ١١٦- الكادر (النشرة الداخلية لحدتو - التيار الثوري)، العدد ٥ (نوفمبر ١٩٥٣). ورد في: المرجع السابق، ١٩٦-٢٠٢.
- ١١٧- ٧ سبتمبر لم يمت. ورد في المرجع السابق، ١١٣، ١١٦-٧.
- ١١٨- تقرير داخلي كعبه زكي مراد بعنوان: "عن حركة الجيش نقد ذاتي لتحليل حركة الضباط وموقفنا منه". ورد في المرجع السابق، ١٣٧.
- ١١٩- Gordon. Movement 127-43.
- ١٢٠- أحمد أبو الفتح، "خطوة مرفقة.."، المصري (٧ مارس ١٩٥٤).
- ١٢١- وحيد رافت، "المهد الجديد"، المصري (٨ مارس ١٩٥٤).
- ١٢٢- أحمد أبو الفتح، "سيادة الشعب"، المصري (١٥ مارس ١٩٥٤).
- ١٢٣- خطاب مفتوح لرئيس الجمهورية محمد نجيب، كتب يوسف صديق ونشر في: المصري (٢٤ مارس ١٩٥٤).
- ١٢٤- حديث مع خالد محيي الدين، منشور في الصفحة الأولى من جريدة المصري (١١ مارس ١٩٥٤).
- ١٢٥- خالد محيي الدين، والآن، ٧٨٩-٩٤؛ ٢٥١-٦١.
- ١٢٦- خالد محيي الدين، "مخطوطة الكفاءات في مصر"، روز اليوسف العدد ١٣٤٤ (١٥ مارس ١٩٥٤)، ٨.
- ١٢٧- إحسان عبد القدوس، "الجمعية السرية التي تحكم مصر!!"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٥ (٢٢ مارس ١٩٥٤)، ٣-٥.
- ١٢٨- إحسان عبد القدوس، "مصر الثورة.. ومصر رجال الثورة!!"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٦ (٢٩ مارس ١٩٥٤)، ٣-٥.
- ١٢٩- "كلمة المصري"، المصري (٩ مارس ١٩٥٤).
- ١٣٠- أحمد أبو الفتح، "حكم الشعب"، المصري (٩ إبريل ١٩٥٤)؛ "صححة.. لص!!"، المصري (٢١ مارس ١٩٥٤).
- ١٣١- إحسان عبد القدوس، "برلمان.. لا جمعية تأسيسية"، المصري (١٦ مارس ١٩٥٤).
- ١٣٢- "كلمة المصري"، المصري (١١ مارس ١٩٥٤).
- ١٣٣- Gordon. Movements, 134-36.
- ١٣٤- هذه هي أطروحة Gordon الرئيسية في دراسته: Movements. وهناك دراسات لا تشير إلى أية إمكانية لوجود خيار ديمقراطي في تلك الفترة. أنظر: Bianchi: Corporatism.
- ١٣٥- هذه هي الأطروحة الرئيسية لـ Bein and Lockman, Workers.

## الفصل السادس

هيمنة مذهب الحداثة السلطوية

تغير اتجاه الليبراليين ١٩٥٥-١٩٥٨

## ١- مدخل

شهدت مصر في النصف الثاني من الخمسينات انقلابا كاملا في وضع حكومتها، حيث تحول نظامها من نظام تحيط به الشبهات إلى أحد النظم الأكثر شعبية في تاريخ مصر، وأصبح ناصر قائدا كاريزميا لا يبارى في العالم العربي. ولكن كيف استطاع هذا النظام الذي كان يفطر تقاما للشعبية والشرعية خلال أزمة مارس أن يحصل على هذا العدد الهائل من الأنصار في هذا الوقت القصير؟ نستطيع عن طريق التركيز على المثقفين الذين تناولتهم هذه الدراسة أن نجد الإجابة في نجاح النظام في تأسيس هيمنة خطاب الحداثة السلطوية، بوسائل شتى وعلى مستويات مختلفة. وكانت هذه العملية في غاية التعقيد، انتهت في بعض الحالات إلى مساومة، وفي حالات أخرى إلى استسلام كامل من جانب المعارضين. وإذا كان خطاب الحداثة الديمقراطية لم يُسمح بالكامل أبدا فإنه دفع إلى موقف الدفاع. وفي الظروف السياسية التي تهيأت بعد عام ١٩٥٥ فقد قاموسه تدريجيا علاقته بالواقع وفاعليته في معارضة الخطاب السلطوي السائد، الذي أصبح أكثر قدرة باستمرار على تحديد شروط الحوار. وقد ساهمت ثلاثة عوامل في تشييد سيادة مذهب الحداثة السلطوية:

فأولا، كان صعود خطاب الحداثة السلطوية مدعوما إلى حد بعيد بمحض قوة النظام، وقمع معارضيه وتهديدهم. فبمجرد أن نجح النظام الجديد في توطيد سلطته على نحو حاسم بعد أزمة مارس التضح أن شروط الحوار قد تعرضت لتغير عنيف، فقد أعيدت الرقابة على الصحف، وكذلك الأحكام العرفية، فأصبحت أبواب الحوار مغلقة بإحكام، واستبعد تقاما اقتراح نظام تعدد الأحزاب. وربما كان الأمر الأكثر أهمية في تاريخ مصر على المدى الطويل هو القضاء على الإخوان المسلمين بالكامل تقريبا في أكتوبر ١٩٥٤. فبذلك نجح النظام، ليس في إزالة أشرس منافسيه من المسرح السياسي فقط، ولكن أيضا في جمع خطاب الأصالة كخطاب بديل، حتى الستينيات. وقد استخدم النظام الإسلام كمحصن في إضفاء الشرعية، ولكنه أخضعه خطاب الحداثة السلطوية ووضعه في خدمته.

ومع ذلك لا تكفي السلطة بمحد ذاتها في تفسير شعبية النظام، لأن هيمنة أى خطاب كان لا تقوم على القمع وحده، بل يجب أن يتم اجتذاب السكان بطريقة ما على أساس إرادى ولو جزئيا،

وهو ما لا يتحقق إلا إذا طبقت الحكومة سياسة تتمتع بتأييد شعبي. وكانت السياسة الخارجية، من بين الوسائل التي استخدمتها حكومة ناصر لاكتساب الشرعية، هي الوسيلة الأكثر إشارة بما لا يقاس. فمنذ بداية عام ١٩٥٥، غير النظام تدريجياً اتجاه سياسته بعيداً عن الولايات المتحدة، ونحو الحياد والعداء للاستعمار، بدءاً برفض حلف بغداد في بداية ذلك العام، ثم دور عبد الناصر البارز في مؤتمر باندونج في إبريل، وصفقة الأسلحة الشيكية في سبتمبر، وأزمة قناة السويس في نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٦، وانتهاء بالوحدة مع سوريا في فبراير ١٩٥٨. ذلك أن هذه الأعمال الكبرى، بالإضافة إلى تحقيقها لاستقلال مصر السياسي، دفعت بها للعب دور قيادي على مسرح المنطقة والمشرق العربي والدولي أيضاً. وتحقيق مطالب الحركة الوطنية الراديكالية بهذه الطريقة الدرامية سحب النظام البساط من تحت أقدام خصومه، معارضيه الليبراليين السابقين. وتمكن بذلك أيضاً، على المستوى الأيديولوجي، من امتلاك قاموس الحركة الوطنية الراديكالية. الذي أصبح عدند من دعاة في خطاب الحداثة السلطوية الذي يخلصه الأمر الذي دعمه شرعية النظم. أما الحجاج الديمقراطية عن الوسائل التي يجب أن تستخدم في وضع القرار السياسة الخارجية، فقد أصبحت، وبما للعيب، ضعيفة وطفولية، إن لم تكن خيانية في تلك الظروف، التي غلب عليها الطابع الدرامي، حيث كانت مصر تحارب في ظلمة لتتزعزع تحررها من أنياب المعارضة الغربية. وبذلك، تؤرض تنفيذ برنامج السياسة الخارجية الوطني الراديكالي بشكل سلطوي العقيدة المركزية لمذهب الحداثة الديمقراطية، والقائلة باستحالة تحقيق الاستقلال والتطور الاقتصادي والمساواة الاجتماعية بدون الوسائل الديمقراطية.

مع ذلك لم يتعد دور سياسة النظام الجديد الخارجية الناجحة مساعدته على إقامة شرعيته، فقد دعمت خطاب الحداثة السلطوية، ولكن لم تكن هي التي دعمت عقائده الأيديولوجية المركزية، التي تسل إلى الجزم باستحالة تحقيق الإصلاح والتقدم إلا عن طريق النزعة الدولية السلطوية. ويعبر نتائج الأحداث التي أدت إلى أزمة قناة السويس بشكل رمزي وغوذجي عن المكانة السامية لمذهب الحداثة السلطوية، وتبعية السياسة الخارجية له. فالدور المركزي في هذه الدراما كان من نصيب الولايات المتحدة وبريطانيا حين قامت برفض تحويل السد العالي، وهو أحد المشروعات الحداثية المحورية للنظام الجديد، حيث تنقم النظام بتأميم القناة التي كانت تعتبر رمزاً للاستعمار. نجحتي ليستخدع عائداً في تحديث البلاد. وفي هذه العملية اختلطت مصطلحات الحركة الوطنية الراديكالية بخطابة النظام العسكري بشأن التحديث.

وفي الممارسة ترجم مذهب الحداثة السلطوي نفسه إلى توسيع الجهاز البيروقراطي الذي احتل مكان الشبكية غير الرسمية من الأحزاب السياسية التقليدية والشبكات الحداثية الديمقراطية لمعارضيه

الليبراليين. وكان قاموس ومنطق التخطيط هما واسطة العقد الأيديولوجية في مذهب الحدادنة التكوثرراطي الجديد. ويتجسد قاموس التخطيط، كما أوضحت الفصول السابقة، في مصطلحات التوجيه والرشيد والتخطيط، التي تتضمن بقوة معاني الإشراف والتوجيه والسيطرة السلطوية. فقد انتشرت هذه المصطلحات، التي نشأت في البداية في المؤسسات الاقتصادية الأولى التي أقامتها الدولة عامي ١٩٥٧ و١٩٥٣، وتخللت قطاعات أخرى في الحياة العامة، وبدأت، بعدما اقتبستها الصحافة، لتغصب الخطاب السياسي وتسيطر على التصور الكلي عن المجتمع المصري وتحديثه. وبذلك احتلت العقلانية الاقتصادية الوظيفية الجديدة، التي تتحدث عن وسائل تؤدي لغايات، محل عقلانية مذهب الحدادنة الديمقراطية. فأصبحت العقلانية الاقتصادية هي العقلانية السائدة، وأصبحت الدولة تجسدها. لقد لعب هذا الشكل من أشكال العقلانية، الذي يمثل قلب مذهب الحدادنة السلطوية، دوراً في غاية الأهمية في المظهر الأيديولوجي للنظام الجديد، وذلك قبل وقت طويل من تأميم قناة السويس والأصول الاقتصادية البريطانية والفرنسية التي منحت الدولة ذريعة لاستكمال دور المخطط الأعلى. لقد كان توسع الدولة إلى حد كبير مدفوعاً بمذهب الحدادنة السلطوي الذي قامت عليه الدولة ومشطاً منه.

كان العامل الثالث الذي قرأ خطاب النزعة السلطوية هو تغير مفهوم وضع مصر في العالم، أي الأفكار التي طورها المثقفون عن بنية مصر الاقتصادية والاجتماعية، ومكانها الجغرافي والأيديولوجي في الماضي والحاضر والمستقبل. ذلك أن مؤتمر باندونج وبني سياسة عدم الانحياز لم ينجسا تغير السياسة المصرية وحدها، ولكن أيضا عملية إعادة تنظيم أيديولوجي في المكان والزمان. وكما جر مفهوم التخطيط إلى فكرة قابلية المجتمع للتشكيل حفز تغير اتجاه مصر إلى الشرق لفكرة أن مصر تدخل مرحلة جديدة في تاريخها. فالتخطيط وعقلانية الدولة والتصنيع وصعود المجتمع الجديد القائم على طبقات جديدة تقبل العقلانية الجديدة، والسياسة الخارجية الجديدة التي تضع مصر في صف الأمم الصاعدة، خصوصا الشرق الشيوعي العقلائي، كبل ذلك جعل المثقفين المصريين يشعرون بأن مصر على وشك أن تصبح جزءا من حضارة جديدة. كذلك ساهمت السياسة الخارجية الناجحة وسلطة الدولة المكتسبة حديثا ووهم حصول مصر على الاستقلال التام في دعم الفكرة القائلة بأن المستقبل مجيد بالتأكيد، وأن مصر تستطيع أن تتفوق تفوقا عظيما على الغرب في الكفاءة الاقتصادية والثروة والمساواة الاجتماعية والإنجاز الفكري. وقد دعم هذا التفاؤل مذهب الحدادنة السلطوية لأنه شدد على خصوصية مصر في مواجهة الغرب وجعل عالية القيم ومعايير مذهب الحدادنة الديمقراطية بالية. فأصبح مؤيدو نظام التعدد الحزبي البرلماني المخلصون يعتبرونه ظاهرة أوروبية خاصة لا تقبل التطبيق في البلاد غير الأوروبية، التي

تتملك مساراً تاريخياً خاصاً للتطور. وقد كبحت العناصر العالمية التي تخربها الاشتراكية الميل النسوى في الفكر السياسى المصرى بعد باندونج إلى حد ما، ولكنها عززته من ناحية أخرى بادعاء تفوق الاشتراكية على مذهب الحداثة الديمقراطية.

وسوف تستكمل الفقرات التالية صورة صعود مذهب الحداثة السلطوية وتأسيسه التدريجى، عن طريق تتبع الخطوط المختلفة للتطور الأيديولوجى. سيتبع القسم الأول صعود خطاب التخطيط وسيصف القسم الثانى تغير اتجاه الليبراليين، بتحليل المقالات المنشورة فى روز اليوسف من عام ١٩٥٤ إلى نهاية عام ١٩٥٨.

## ٢- التخطيط

### • أصول التخطيط : ١٩٥٢-١٩٥٦

يرى معظم خبراء الاقتصاد المصرى أن تخطيط الاقتصاد لم يبدأ بشكل جدى إلا بعد أزمة السويس، حين صادرت الدولة معظم الأصول الفرنسية والبريطانية، وحصلت بذلك على حصة تقدر بـ ١٢٪ من الناتج القومى الإجمالى. فحينئذ فقط أغريت الدولة برسم خطط قطاعية استعداداً للخطة الخمسية الأولى التى سوف تبدأ عام ١٩٥٨<sup>(١)</sup>. وربما كان هذا صحيحاً، ولكنه لا يعنى أن التخطيط لم يكن قد تأسس قبل ذلك، ولو فى شكله الأكثر تواضعاً، وهو تدخل الدولة فى الاقتصاد بشكل متزايد. والأهم من ذلك أنه يبدو أن التخطيط كأيدىولوجيا كان قد احتل بالفعل موقعا مهماً فى الخطاب السياسى قبل ١٩٥٦. فالتخطيط كأيدىولوجيا كان طليعة الممارسة، وكان بالتالى مستعداً لوضعه موضع التنفيذ حين تسنح الفرصة. ولكن الفارق فى أن النظام كان ما زال آنذاك يؤمن بالتعاون مع القطاع الخاص الرأسمالى الأجنبى والخلى. وكان المقصود بتخطيط الدولة حث القطاع الخاص على زيادة استثماراته التى اضمحلت منذ عام ١٩٥٠، بالإضافة إلى تكليف الدولة بتنفيذ المشروعات التى لا يقدر عليها القطاع الخاص، مثل إقامة البنية التحتية والصناعات الثقيلة. ومع ذلك كانت هذه الأهداف الدولية الأكثر تواضعاً مدفوعة أيضاً بالأيدىولوجيا. ومهدت المشروعات الكبيرة عالية المقام مثل إقامة مجمع الحديد والصلب فى حلوان وبناء السد العالى ومديرية التحرير لسيطرة الدولة الشاملة فى المستقبل وانعكس ذلك فى حسن استقبال هذه المشروعات وفى انتشار خطاب التخطيط فى الصحافة.

وفى القوة الانتقالية كان راشد البراوى الشخصية الأكثر ارتباطاً بالتخطيط. فقد أصبح بمعنى ما تجسيدا للسياسة الجديدة فى مراحلها المبكرة، برغم أنه من المستحيل التحقق بدقة من مدى نفوذه داخل هيئات الدولة. وكان النظام قد قرر فى أكتوبر ١٩٥٢ إقامة المجلس الدائم لتنمية

الإنتاج القومي وعيّن رجل الأعمال حسين فهمى رئيساً له، تعبيراً عن مياسة التعاون مع البرجوازية المصرية. وكان إبراهيم بيومي مذكور وعلي الجريتلى من أعضائه المتخصصين، وكان خالد محبى الدين همزة الوصل مع مجلس قيادة الثورة. واتساقاً مع التركيز الجديد على البحث العلمى والعقلانية كان على المجلس أن يقوم بمسح شامل للاقتصاد القومى، ووضع الأولويات وتحديد مجالات الاستثمار الخاص وتقديم النصيحة للراشمال الخاص والتعاون معه فى تحقيق الأهداف التى وضعها.. وذلك كله فى غضون عام واحد. ومُنح المجلس درجة عالية من الاستقلالية، وميزانية لتنفيذ خطته إذا لم تتم إحالتها إلى الوزارات.

كان رد الفعل المباشر على إقامة هذا المجلس حماسياً، واتضح عواقبه السياسية والأيدىولوجية المهمة منذ البداية<sup>(١)</sup>، فقد وصف محمد نجيب مهماته عند التناحه، بلغة الخطابة العسكرية المبكرة للثورة، بأنها جزء من "معركة الإصلاح"، مؤكداً الحاجة إلى "خطة للإصلاح والنهوض"، ومانداً بـ "التضحية" فى سبيل التطور الاقتصادى. وادعى بروح حدائية حقبة أن المجلس من شأنه أن يساعد على تخطيط الإنتاج على "أساس وطنى وعلمى واقتصادى"<sup>(٢)</sup>. وأكد حسين فهمى فى خطبة الافتتاح دور المجلس المعاون مستخدماً مصطلحات "التنسيق" و"التنظيم" الأكثر حيادية فى تحديد مهماته<sup>(٣)</sup>.

وفى السنوات التالية كان المجلس بعيداً عن الأضواء مؤقتاً لانشغاله أساساً بإحجاز المسح الاقتصادى. وكانت أهم توصياته فى تلك الفترة إعادة تنظيم البنك الصناعى الذى أنشئ عام ١٩٤٩، والذي لم يكن قد لعب الدور المنوط به. وتولى راشد البراوى رئاسة البنك فى أول نوفمبر ١٩٥٣، فكان البنك أول مؤسسة يخلقها النظام لتعزيز الأيدىولوجيا التكنوقراطية عن الإنتاج والتخطيط الفعال. وكان موقف الصحافة من تعيين راشد البراوى شديد التحمس، فنشرت المصرى مقالاً بعنوان "رسالة البنك الصناعى" طالبت فيها بسياسة صناعية فعالة وتوسيع الائتمان الصناعى<sup>(٤)</sup>.

وقيل أنه يجب أن يتم استثمار ٦٠ مليون جنيه مصرى فى الصناعة سنوياً، وأن الدولة يجب أن تعيد تحديد العلاقة بين البنك المركزى والبنك الصناعى لتوسيع تسهيلات الائتمانية. ومن جهة أخرى أعلنت المصرى بوضوح أن رسالة البنك الصناعى هى على وجه التحديد تشجيع الصناعات الصغيرة وتطبيق سياسة تؤدى إلى جذب مدخرات الطبقات المتوسطة والدنيا إلى الصناعة<sup>(٥)</sup>. وفى نفس الشهر أقيم المجلس الدائم للخدمات الاجتماعية. وهو الملحق الاجتماعى لمجلس الإنتاج، وفيه بدأ عزيز صدقى، وزير الصناعة فيما بعد، حياته العملية<sup>(٦)</sup>.

وعلى ذلك كان المسرح قد أعد فى عام ١٩٥٤، عام هزيمة المعارضة الديمقراطية على يد



النظام، لصعود خطاب بديل أقيمت له مؤسسات وعُين فيها بعض من رواد أنصاره. وفي تلك السنة بالذات قدمت صحف أخبار اليوم الأكثر ميمنة تغطية واسعة لسياسات النظام الاقتصادية، فأجرت حديثاً مع حسين فهمي، رئيس مجلس الإنتاج، وهو في طريقه إلى الهند للتعرف على تطورها الصناعي، ونقلت عنه قوله أن "مصر ستكون بلداً صناعياً"<sup>(١)</sup>، ثم غطت رحلة أعضاء مجلس الإنتاج إلى الاتحاد السوفيتي، التي صرحوا أثناءها أن مصر سوف تدخل خطط السنوات الخمسية في المستقبل القريب<sup>(٢)</sup>. كذلك أبرزت هذه السنة الطقوس المعادة للاقتصاد المخطط: توقيع العقود ووضع أحجار الأساس وافتتاح المصانع الجديدة. فكان كبار المسؤولين، وأحياناً ناصر ذاته، يتصدرون المسرح في هذه الطقوس التي حظيت بأكبر اهتمام، فأصبحت ظواهر تتناولها الصحف يومياً. وينطبق ذلك على معظم الصناعات المهمة التي شارك البنك الصناعي في تأسيسها وغويها. وعلى سبيل المثال قبول توقيع عقد إنشاء شركة مجمع الحديد والصلب بملوان مع شركة الصلب الألمانية برحيب حار بوصفه انتصاراً اقتصادياً للثورة. فنظراً لشجوع اعتبار هذا المجمع حجر الزاوية في الاقتصاد المتكامل، والمستقل بالتالي، فقد اعتُبر تدشينه المعادل الصناعي للعهد الجديد. فلمّا دشّن السد العالي العهد الجديد في الزراعة. وهناك صناعات أخرى أقيمت، مثل صناعة المطاط والملح وجميع الأسمدة، كانت أقلّ نجومية، ولكنها اعتُبرت صناعات أساسية لأنها ستقلل الواردات.

وأفضى تزايد تدخل الدولة إلى الدعاية للتصنيع، ودعم المصالح الرأسمالية الخاصة الأجنبية والمحلية، كما أدى إلى تحويل الانتباه من الشركات الخاصة إلى الدولة وإنجازاتها الاقتصادية. وازداد وضوح هذا التحول عندما ردت المصالح الخاصة باستجابة ضعيفة على حملة التصنيع التي ساندتها النظام. فلم يستعجب الرأسمال الأجنبي ولا المحلى لمبادرات الدولة برغم إلغاء القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذي كان يشترط مساهمة المصريين في الشركات بمقد أدنى ٥١٪، واتخاذ تدابير تشجيعية أخرى، كالنص على ترحيل الأرباح والإعفاءات الضريبية، بل وصل الأمر في الواقع إلى حد سحب المستثمرين لاستثماراتهم. ففي عام ١٩٥٦ كان إجمالي الاستثمارات الخاصة يمثل نحو ثلث مستواها عام ١٩٥٠، وكانت الأرباح توزع على حملة الأسهم بدلاً من إعادة استثمارها. وعلى سبيل المثال وزعت شركة مصر غلة الكبريت للغزل والنسيج ٧٨٪ من أرباحها عام ١٩٥٢، نقصت إلى ٦٢٪ عام ١٩٥٤، ولكنها ارتفعت إلى ٧٧٪ عام ١٩٥٦ و٧٩٪ عام ١٩٥٧ و٨١٪ عام ١٩٥٨. وبينما ركز حجم الاستثمار الصناعي الخاص عند رقم ٣٠ مليون جنيه مصري منذ بداية الخمسينات، ارتفع في مجال العقارات المدينة من ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى ٥٩ مليوناً عام ١٩٥٨<sup>(٣)</sup>.

انتمكنت خفية أمل الدولة في المبادرة الخاصة ونجاح الأخيرة في خداعها في اتجاه البنك الصناعي تدريجياً إلى التدخل في نشاط القطاع الخاص، وفي مجلس مديره لتنظيم الشركات على أساس أفكاره الاشتراكية. وتعد شركة للملح المصرية التي ساهم البنك الصناعي في تمويلها وإقامتها في مارس ١٩٥٥ نموذجاً للبنية الجديدة التي يشجعها البنك. فقد تشكلت الشركة الجديدة من اندماج عدة شركات صغيرة كانت تتنافس فيما بينها، ولم تكن تملك وأصلاً للتطوير، وعاشت على استغلال عمالها. ويفخر البراوى بأن الشركة الجديدة، بالمقابل، أصبحت قادرة على الحصول على آلات جديدة عن طريق الاقتراض من البنك الصناعي، كما أصبحت شركة كفؤة تدر أرباحاً وتتمكن من دفع أجور معقولة لعمالها، بل وأصبحت قادرة على تصدير إنتاجها. وقد أكد البراوى على خاصية مهمة لهذه "الصفقة الجديدة"<sup>(١٦)</sup>، وهي ملكية البنك الصناعي للنسبة الغالبة من الأسهم، وهي ٥١٪، وهو ما غير موقفها الاقتصادي: "إن الشركة العامة [للملح المصري] يحكم طبيعة تكوينها تنظر إلى المسألة من مستوى أعلى من المصلحة الذاتية، أى أن الذى يعنىها فى المقام الأول "الملح المصرى" بوصفه عنصراً من عناصر الاقتصاد القومى"<sup>(١٧)</sup>. وأصبحت مشاركة البنك الصناعي بأغلبية الأسهم قاعدة فى معظم المشروعات الكبيرة التى شارك فيها، مثل حالة مصنع الخنزف والصنى الذى تولى إدارته وإعادة تنظيمه<sup>(١٨)</sup>، ومع ذلك كان البنك الصناعى حريصاً فى كل مشروعاته على التأكيد على مشاركة رأس المال الخاص، وبلغت نسبة رأس المال التى يملكها المواطنون فى مجمع الحديد والصلب بحلول ١٩٥٠٪<sup>(١٩)</sup>.

وفى عام ١٩٥٥ اتخذت خطوة أخرى مهمة فى اتجاه مأسسة التخطيط، حيث أصدر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى تقريره الأخير الذى قدم للدولة نجرذا كاملاً للاقتصاد المصرى ووسائل التحكم فيه<sup>(٢٠)</sup>، فحل محله بعد استيفاء الغرض منه "لجنة التخطيط القومى" التى شكلت حديثاً وعُهد إليها بـ "وضع مشروع خطة قومية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية"<sup>(٢١)</sup>، ومن الناحية الأيديولوجية أوضح راشد البراوى بتفصيل أكبر سياسة النظام الاقتصادية. فمن واقع سلطته كمتحدث باسم مجلس الإنتاج ومدير للبنك الصناعى، جسّد الميل إلى التحديث الدولى فى كتاب "الفلسفة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعملية"<sup>(٢٢)</sup>. وفيه قسم سياسة الثورة إلى ثلاث مقولات، مبرراً عن الأمل الذى تباطأ تحقيقه فى تكوين الطبقة الوسطى المستقلة التى ستكون حاملة لواء الثورة (مقابل الطبقة المأجورة). والمقولة الأولى هى "الديمقراطية الاقتصادية"، ويقصد بها البراوى تشجيع الطبقات الوسطى فى القطاع الخاص. فباستثناء الإصلاح الزراعى الذى كان

(\*) New Deal، وهو تعبير ذو شهرة خاصة لأنه أطلق أولاً على مشروع روزفلت للتدخل الحكومى الجزئى فى الاقتصاد الأمريكى أثناء الكساد الكبير - المرجع.

أثره قد امتد آنذاك إلى ١٠٠ ألف شخص كانت كل الإجراءات تهدف إلى تعزيز وضع الطبقات الوسطى، وأهمها تخفيض الحد الأدنى لسعر السهم إلى جنيهن مصريين، لأنه يفتح مختلف مصادر الاستثمار أمام الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى إقامة روابط قوية بين هذه الطبقة والدولة التي ستعتمد على مدخراتها في إقامة الصناعات الثقيلة. وتهدف المقولة الثانية، وهي "تبسة لافض القيمة"، التي تعنى في الممارسة إدخال الضريبة التصاعدية على الدخل والتركات، إلى ذات الهدف. فهي تدعم الطبقات الوسطى بتقليل الفوارق الطبقية من جهة وزيادة دخل الدولة وسلطانها من جهة أخرى. أما المقولة الثالثة لسياسة الدولة، وهي "التوجيه الاقتصادي"، فتهدف إلى تبرير التدخل المتزايد للدولة بصفة عامة. وكانت المصطلحات الأساسية في هذا القسم هي "تنظيم" الموارد المحدودة و"الإشراف" و"الرقابة" و"التنسيق" بين الجهود المشتركة لمنع "الفوضى" و"الإسراف"<sup>(١٩)</sup>.

وليس الأمر الخير للانتباه في هذا الكتاب هو استخدام هذا القاموس بحد ذاته، لأنه كان قد صار "طبعة ثانية" لراشد البراوى، وإنما هو اكتساب هذا القاموس لوضع شبه رسمي وإدماجه في السياسة الرسمية. لقد أجبر راشد البراوى على تقديم تنازلات ملموسة، خصوصا فيما يتعلق بقبول برنامج المساعدات الأمريكى المسمى النقطة الرابعة<sup>(٢٠)</sup>، الذى اعتبره اليسار عموما شكلا من أشكال الاستعمار. ومع ذلك فمن الواضح أن التخطيط والدولة كانا فى صعود. وأقام راشد البراوى مركز بحوث فى البنك الصناعى لتعزيز الميل إلى تسخير العلم فى خدمة الاقتصاد وادعاءات الدولة بموضوعيتها وكفاءتها، وعين عبد الرازق حسن رئيسا له. ولعب الأخير فى تلك الفترة دورا فائق الأهمية، ليس فى مركز البحوث فقط، ولكن أيضا فى نشر مفهوم التخطيط بوصفه محررا للمجلة المهنية التابعة للجمعية الوطنية للاقتصاديين المصريين، وهى مجلة الاقتصاد والحامية<sup>(٢١)</sup>. فقد هاجم فيها سياسة النظام لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأكد على الارتباط الحامى بين التخطيط الدولى والصنيع والاستقلال الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والرخاء، وهى المفاهيم التى أصبحت "ماركة مسجلة" فى فترة أواخر الخمسينات<sup>(٢٢)</sup>.

وقد وضع البنك الصناعى هذه الصيغة موضع التنفيذ بتوسيع نشاطه توسيعا هائلا بدءا من عام ١٩٥٥ وبتنفيذ السياسة التى رسمها مجلس الإنتاج فى العامين السابقين. وكان المقصود من التقارير السنوية التى كان يكتبها البراوى ونُشر كتقليد ثابت فى الصحف المصرية فى مارس وإبريل أن تكون قوات دعائية لـ "الفلسفة الجديدة للدولة"، وأحداث توازن مع انزعاج على الشمسى الذى كان حينئذ مديرا للبنك الأهلى، والذى حلر من الانتهاكات الدولية فى تقريره السنوى<sup>(٢٣)</sup>. ففى أول تقرير سنوى كُتب تحت إدارته، فى إبريل ١٩٥٥، قال أنه يفخر بإعلان أن

حجم النشاط الإجمالي (أى القروض والإعانات المالية والأسهم) يكاد يساوى إجمالي حجم النشاط فى الفترة السابقة منذ إنشاء البنك عام ١٩٤٩، حيث وصل إلى ١,٧١١,٤٠١ جنيه مصرى عام ١٩٥٤، بالمقارنة بإجمالي يقدر بـ ١,٨٢٢,٤٣١ جنيه مصرى على مدى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣، كما يعدد المشروعات التى بدأ البنك الصناعى يشارك فيها، مثل شركة الملح المصرية وجمع الحديد والصلب، تطبيقا للفكرة القائلة بأن "من الضروري أن تقدم الدولة القدوة بلعب دور إيجابي، عن طريق التصنيع وفقا خطة مرسومة حتى يكون التصريح [بإقامة صناعة] قائما على مسح للمائة الصناعة والطلب المتوقع وفرص النجاح". وذكر فى تقريره أن مشاركة البنك الصناعى بالأسهم فى هذه الشركات ارتفعت من ٥٠ ألف جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٥٩٨ ألف جنيه عام ١٩٥٤. وهناك مؤشر آخر على التوجه الجديد للبنك، يتمثل فى التحول من القروض قصيرة الأجل إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل، التى زادت نسبتها من ٢٦,٥٪ عام ١٩٥٣ إلى ٥٩,٩٪ عام ١٩٥٤<sup>(٢٤)</sup>.

واستمر هذا الاتجاه فى السنوات التالية، حيث وصل مجموع الائتمان والتسليف وخطابات الضمان عام ١٩٥٥ إلى ١,٨٤٤,٧٧٧ جنيه مصرى بزيادة نسبتها ٧٧٪ بالمقارنة بالسنة السابقة، كما ارتفع مقدار المشاركة المباشرة فى ذات الفترة من ٥٩٨ ألف جنيه إلى ٨٥٧ ألف جنيه، وانخفضت نسبة الائتمان المقدم لصناعة النسيج التقليدية من ٥٦,٦٪ عام ١٩٥٣ إلى ٢٣,٥٪ عام ١٩٥٥<sup>(٢٥)</sup>. [التقرير السنوى لعام ١٩٥٥]. غير أن عام ١٩٥٧ هو الذى شهد القفزة الكبرى، حيث وصل إجمالي الائتمان والتسليف وخطابات الضمان إلى ٣,١ مليون جنيه مصرى، ووصل عدد المؤسسات التى استفادت من هذه الأنشطة إلى ٥٩ مؤسسة برأسمال إسمى إجمالي قدره ٢٩ مليون جنيه مصرى، مقابل ٥٣ مؤسسة عام ١٩٥٦ برأسمال إسمى إجمالي يصل إلى خمسة ملايين جنيه مصرى. وذهبت أغلبية القروض إلى شركات مساهمة، بمتوسط ٥٠ ألف جنيه للقرض أو أكثر. وكانت الصناعات التى اعتبرت أساسية على رأس الصناعات المستفيدة من البنك، خصوصا الصناعات المدنية والميكانيكية التى لاق نصيبها الإجمالي مليون جنيه، أو نسبة ٤٠,٧٪ من مجموع القروض والائتمانات التى ضمنها البنك. كذلك انعكس تزايد أهمية البنك الصناعى فى القروض التى رغبته الحكومة فى ضمانها. فبينما كان ضمان الدولة لقروض البنك الصناعى من البنك الأهلى يبلغ مليونا وحيدا من الجنيهات فى ديسمبر ١٩٥٣، ارتفع فى مارس ١٩٥٥ إلى ٥ مليون جنيه، ليصل إلى ٧ ملايين جنيه بحلول نهاية عام ١٩٥٦<sup>(٢٦)</sup>.

بحلول ذلك الوقت كان خطاب التخطيط قد أصبح مُعأسسا بالكامل وسافنا. فنص الدستور الجديد الذى صدر فى يناير ١٩٥٦ فى المادة السابعة على "تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط

مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة. كما نصت المادة التاسعة على أن "أساس استخدام رأس المال أن يكون لخدمة الاقتصاد القومي وتحقيق الخير العام"<sup>(٢٧)</sup>. وتُرجمت هذه النوايا إلى سياسة مع إعادة التنظيم الكبرى لمجلس الوزراء فى يونيو ١٩٥٦، حيث قسمت وزارة التجارة والصناعة بإقامة وزارة جديدة للصناعة برأسها عزيز صدقى، "قصر الصناعة" فيما بعد. كذلك انعكست السمة التكوينية للنظام فى إنشاء منصب وزير الدولة للتخطيط وتعيين سيد مرعى وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعى ومصطفى خليل وزيرا للمواصلات. وكان عبد المنعم القيسونى قد عُيِّن قبل ذلك وزيرا للمالية فى أغسطس ١٩٥٦.

وقد جسد هؤلاء الوزراء الشباب النشطين مذهب الحدادة الخاص بالنظام الجديد. فقد عززوا خطاب التحول التكوينى على توطيد أركان النظام بقدر ما بررت توسع وزاراتهم الخاصة. فساهم القيسونى مساهمة كبيرة فى حملة التصنيع، برغم أنه كان وزيرا محافظا للمالية، بوسائل منها توفير الائتمان للبنك الصناعى وتمتعة موارد أخرى لهذا الغرض. فأذاع فى مارس ١٩٥٦ أن الحكومة تتفاوض مع شركة قناة السويس لتستثمر جانبها من أرباحها فى المشروعات الإنتاجية فى مصر<sup>(٢٨)</sup>. ويوضح حديث ناصر عن هذا الموضوع فى ١٨ يونيو الأولى القصوى الممنوحة للتصنيع. وكالعادة حيث الأخبار إعادة تنظيم مجلس الوزراء بعد أحد عشر يوما، بوصفه رمزا لدخول مصر المرحلة التاريخية الجديدة.. حيث خطا النظام خطوة كبرى لتجاوز الماضى وبناء مستقبل جديد، بالتقليل من مكانة وزارة التجارة التى ترتبط باعتماد مصر على تصدير القطن والاستعمار وتفنن النظام القديم، وإقامة وزارة الصناعة بما يتضمن معانى الاستقلال والتنمية وإقامة مجتمع جديد حديث<sup>(٢٩)</sup>.

وكان من أثر استقرار الاتجاه إلى التصنيع والتخطيط القطاعى تزايد نفوذ مصطلح التخطيط أساسا، ومصطلح الرشيد بدرجة أقل، بما يتضمنانه من دلالات أقوى بكثير على التحكم والسلطة بالمقارنة بمصطلح التوجيه. وما يدل على سحر هذين المصطلحين تقديم عزيز صدقى كخبير كتب رسالته للدكتوراه عن التخطيط. وكان صدقى ذاته بارعا فى توظيف قاموس التخطيط ومضامينه التحديثية.. فى أول حديث معه بعد توليه الوزارة قال أن مصر فى حاجة إلى ثورة صناعية، وأن سياسة الحكومة يجب أن تؤمن تغير الريف عن طريق التصنيع. وبعد التأكيد على أهمية التخطيط وأصل قائلا: أنه "من الضرورة تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية وفقا لبرنامج محدد له أهداف واضحة". واعتبر مصطلحا الإرشاد والإشراف الدولتين، وهما من المصطلحات المألوفة فى نزعة التخطيط، عنصريين أساسيين للتخطيط طويل المدى. أما من الناحية التاريخية فقد أضفى عزيز

صدقي المشروعية على الحججة الحدائية السلطوية القائل بأن مصر تدخل الآن مرحلة البناء بعد أن مرت بمرحلة الاستقرار، والأخيرة كناية مهذبة عن مرحلة قمع المعارضة الديمقراطية<sup>(٣٠)</sup>.

### ٣ - في دعم النظام

#### • تغير رؤية روز اليوسف للنظام:

لم تكن تغطية الصحافة اليمنية الواسعة لسياسات النظام الاقتصادية هي الانعكاس الوحيد لتنامي شعبية النظام. ذلك أن مجموعة الصحفيين المتحلقة حول روز اليوسف، التي أكدت استقلالها أثناء وبعد ثورة يوليو كما رأينا، وصلت بدورها إلى اتخاذ موقف مختلف من النظام. وهنا يجب أن نفسر هذا التغير في الرؤية في إطار مجمل الأيديولوجيا الحدائية التي ساندوها، والتي تتمحور حول مبادئ العقلانية والعلمانية والوطنية والتقدم. وبمعنى هذا، من الناحية السياسية أولا، أنهم شعروا بضرورة إقامة هذه المبادئ الأيديولوجية المثيرة للجدل على مبادئ علمانية معرفية بشكل واضح، وأن يصب العمل بها في مصلحة الاستقلال السياسي والاقتصادي. ومن الناحية الاقتصادية اقتضت الأيديولوجيا الحدائية درجة أعلى من تدخل الدولة التي يُفترض فيها أن تتصرف ككيان عقلاني يخاطر القوى الاقتصادية اللا عقلانية للمنافسة اللا أخلاقية والاستغلال وإسراف الرأسمالية. أما من الناحية الاجتماعية فإن المبادئ الحدائية تتجسد في الطبقات الوسطى التي اعتبرت القوة الأكثر تقدمة في تاريخ مصر، والتي تمثل في نظر القوانين التاريخية المرحلة التالية في التاريخ التي يجب أن يسودها العلم والعقلانية وحكم القانون والعلمانية.

كانت المبادئ الحدائية متطابقة من نواح كثيرة مع أيديولوجية الحركة الشيوعية المصرية. وخصوصا حدثو التي تمثل الجناح الذي أيد برنامج الحد الأدنى. فكلاهما استخدم خطاب الأربعينات الحدائي الوطني الديمقراطي الراديكالي. ولكن بينما اعتبر إحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وفتحى غانم الطبقات الوسطى بمثابة الطليعة في الجبهة التقدمية للبرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين، واصل الشيوعيون القول بأن العمال هم الطليعة. فليس غريبا إذن أن نجد العديد من أعضاء هذا الجناح مثل محمود أمين العالم وأنور عبد الملك يكتبون في روز اليوسف فور تغير سياسة النظام الخارجية وبدء الشعور بنتائج برنامج الصناعات. ولذلك كانت روز اليوسف تعكس سير المفاوضات المستمرة المصحوبة بالتكيف والنقد التي شكلت جزءا من صراع هاتين المجموعتين مع الدولة على السيادة على الخطاب الراديكالي الوطني.

## • "المثقف هو مهندس العقل البشرى":

### المناقشة حول الثقافة الوطنية:

ثمة علامة أخرى على تغير علاقة إنليجنسيا الطبقة الوسطى بالنظام، هي اعتمادها المتزايد عليه في تنفيذ جدول أعمالها الثقافي. وقد انعكس ذلك بوضوح في المناظرة حول "الشخصية المصرية" التي ساهم فيها إحسان عبد القدوس بسلسلة من المقالات في روز اليوسف، التي تتيح لنا فرصة نادرة لرؤية مزاج تغير الاتجاه الذى ساد بعد أزمة مارس مباشرة، وكذلك معاناة الفموض الأصلي في فكر إحسان عبد القدوس الذى كان يراوح بين مذهب الحداثة والنزعة الشعبوية. ففي المقال الأول يشرح إحسان القضية ويعرف "شخصية المجموع" بأنها تتكون من الثقافة المصرية ككل؛ بيوتها وعلاقاتها الاجتماعية وتقاليدها ونظم العقيدة والموسيقى والفن. ويرى إحسان عبد القدوس أن هذه الشخصية في أزمة، حيث تحللت أو أصبحت مائعة حائرة، ولذلك فقدت خصائصها التي تميزها وتماسكها، وحلت النزعة الفردية محل التضامن. وهو يعزو هذه الأزمة إلى بضعة عصور من السيطرة الاستعمارية التي فصلت الفكر عن المشاعر. فبينما اتبعت العقول النماذج الغربية في الفكر والعادات قاومتها مشاعر المصريين، وأسفر ذلك عن اغتراب واضح الانتشار. وهو يرى أن هناك طريقين لمواجهة الاغتراب، هما الدين والعلم. أما الدين فقد فشل لأنه اعتمد اعتمادا كاملا على العواطف، ولم يستجيب التعليم الديني للمعايير الحديثة. ويرهن بالتالي على أن الحل الوحيد يتمثل في العلم والمذهب العقلاني. وكان إحسان عبد القدوس يظن فيما مضى أن الجامعة تشكل نواة يمكن أن تُنتج شخصية مصرية جديدة وتقاليد ومعايير مشتركة جديدة، ولكنه لم يعد يؤمن بهذا الرأي، لأن الجامعة فشلت في وظيفتها التحديثية، فقد استمر تحجُّب النساء ولم يُفكِّلُ الجنسان<sup>(٣١)</sup>.

ويستكمل إحسان المناقشة في ذات الاتجاه في مقال ثانٍ مكررا أنه يرغب في تكوين شخصية جديدة تماما. ويورد كمثالين حاليين تركيا تحت حكم أتاتورك والهند أثناء قيادة غاندى لحزب المؤتمر. وهو مفتون بصفة خاصة بالتجربة التركية، ومولع بهذا النوع من برامج التغير الجذري لإنتاج شخصية جديدة. ولكنه يقول أن هذا البرنامج قد يستغرق عقودا حتى يتغلغل بين السكان. وعلى أية حال فهو يرى أن هذا التحول الكامل مشكوك في حدوثه في الأوضاع المصرية، فقد أغلقت الأرستقراطية هذا الطريق في الماضي حين تشبهت تماما بالثقافة الاستعمارية السائدة. فهو يؤكد أن الأرستقراطية المصرية تمت الثقافة التركية أولا ثم الثقافة الغربية الرفيعة، وبالتالي لم تمتلك أبدا أوراق اعتماد وطنية وتصرفت كمخلب قط للاستعمار. أما الطبقة الأصلية حقا عند إحسان عبد القدوس فهي طبقة الفلاحين، فهي الوحيدة التي لم "تلوثها" التأثيرات الغربية وحافظت على

سلامة تقاليد عمرها ألف عام، ولكنها لهذا السبب عاجزة عن قيادة مصر إلى العالم الحديث. وبين هاتين الثقافتين تقف الطبقات الوسطى - الموضوع الحقيقي لسلسلة مقالات إحسان عبد القدوس. فلأنها ممزقة بين الحداثة والتقاليد، وبين العقلانية والعواطف، وبوصفها الطبقة الأكثر نشاطا وتقدما، فضلا عن كونها الأكثر ابتلاء بالأزمات، فإن أزمتهما، فيما يقول، تؤثر على المجتمع ككل<sup>(٣٢)</sup>.

وبقدم إحسان عبد القدوس قرائه في المقال الثالث حله الرومانسى الشعبوى، وفيه يكون الفلاحون مصدر الشخصية الأصلية بينما تتولى الطبقة الوسطى مهمة تحويل التقاليد القديمة لشكل شخصية حديثة:

المهم: أن نتخذ من تقاليد الفلاح المصرى أساسا فى كل بحث نخلق الشخصية المصرية الحديثة، لأنها التقاليد الوحيدة التى تحفظ بشخصية مميزة ظلت ثابتة قوية أمام جميع المدينيات الغربية.

ونحن لن نستطيع أن نبني شيئا حديثا إلا إذا أقمناه على التراث القديم.. التراث الذى يحمل حكمة الجدود وتجاربهم وجهادهم وعزمهم<sup>(٣٣)</sup>.

وإذا كان هذا المقطع يمكن أن يتضمن عودة إلى الأصالة وارتدادا إلى النزعة التقليدية، فإنه مع ذلك يؤكد أيضا على رسالة الطبقات الوسطى ويحوى الكثير من العناصر الحداثية، منها مثلا الحاجة إلى أيديولوجيا و"غودج"، والتأكيد على العلمانية، فضلا عن الحاجة إلى دولة قوية لفرص هذه العناصر الضرورية للاستقرار. وبالتالي لا يتضمن البحث عن "شخصية وطنية" بالضرورة الاحتجاج عن العالم، فالتنهضة وفقا لرأى إحسان تشكل بالتوفيق بين الأفكار الأهمية والأفكار التى تنمو فى بلد المرء. وهو يقول أن الأيديولوجيات الأهمية يجب أن تتأقلم وتدخّل فى خدمة المصالح الوطنية التى تحددها الظروف الخاصة. وإذا كانت الثقافة الفلاحية مصدر الثقافة الوطنية، فإن الطبقات الوسطى هى التى ستولى بناء الثقافة المشتركة للمجتمع داخل سياق دولي<sup>(٣٤)</sup>.

أما أحمد بهاء الدين فقد صاغ مهمات الطبقات الوسطى بمصطلحات سياسية أكثر حداثة وتحديدا بكثير داخل نموذج الجبهة الوطنية وتحالفها الطبقي. وتقوم قضيته الحزبية الرئيسية على القول بأن انهيار سلطة "الطبقة الإقطاعية" وضعف الطبقة الصناعية والبروليتاريا يجعل من الطبقات الوسطى الفئة الاجتماعية الوحيدة القادرة على قيادة مصر إلى التحرر والتقدم. وتتمثل المجموعة الأكثر ثورية فى أعضائها المتورين الأكثر تلهفا على قبول الأفكار الجديدة، من المفكرين والطلبة والأساتذة ورجال المهن الحرة: "إذا كان الإقطاعيون هم معقل الرجعية... فإن هذه الجماعة تشكل مركز التجديد والمقاومة"<sup>(٣٥)</sup>. وتتمثل مهمة هذه الجماعة فى نشر الأفكار وتعزيز الوعى الوطنى،



وعليها أيضا أن تدافع عن الحرية والعدالة الاجتماعية وتعمل على حماية استقلال الرأسمال الوطنى. وحين تنولى هذه الجماعة مسئوليتها فسوف تنور طبقات الجبهة الأخرى وتقود مصر إلى التقدم والتنمية<sup>(٣٦)</sup>.

وعلى غرار إحسان عبد القدوس، يتضمن تولى الطبقات الوسطى دور الطليعة فى الحركة الوطنية، عند أحمد بهاء الدين، هيمتها الثقافية أيضا، كما يفرض مهمة تعريف ماذا تكون مصر. ولما كانت ميول أحمد بهاء الدين أكثر أممية من إحسان، فقد اضطر إلى موازنة النزعة الوطنية الثقافية المصرية مع تعاطقاته الأممية القوية واحترامه للنماذج السياسية الدولية، وخصوصا حزب العمل البريطانى الذى كتب عنه مقالات عديدة. وتمثل مساهمته الكبرى فى الجانب الأول فى كتابه عن تاريخ مصر: "أيامها تاريخ"<sup>(٣٧)</sup>. بينما كانت مساهمته فى الجدل حول "الشخصية المصرية" سلبية أساسا، حيث كان يدعو إلى حماية الشخصية المصرية. ومن الملفت للنظر أنه اتجه إلى الدولة ليؤكد إليها تطبيق هذه الإجراءات، وقارن مهمتها فى حماية الثقافة الوطنية بإجراءاتها الاقتصادية الحمائية. وكان منزعا بصفة خاصة من الثقافة الغربية الهابطة، من قبيل مجلة ريدرز ديجست Reader's Digest والكتب الرخيصة التى تُرجم إلى العربية وتلقى فيما يدعى دعما ضخما. وقارن استيراد هذه المطبوعات بالممارسات اليابانية لإفراق الأسواق، وطالب الدولة باتخاذ إجراءات لحماية "العقل الوطنى" من هذا الهجوم، ودافع عن اتباع سياسة حيادية ثقافية قائلا أن: "المواطن الذى يرتدى حلة بريطانية مصنوعة من قماش أمريكى يدفع فيها بضعة جنيهات لا يرتب على سلوكه عواقب وخيمة... أما المواطن الذى يكتسب عقلا بريطانيا أو أمريكيا فيكون قد ضاع إلى الأبد". وخلص من ذلك إلى أنه، وإن كان من واجب الليبراليين أن يساندوا حرية الصحافة ويشجعوا الترجمات، فإن النفوذ الثقافى الغربى لابد أن يكون محكوما ومشروطا:

لقد قلت أننا فعلا فى حاجة إلى ترجمة الآثار الأجنبية ما أمكن، وإلى التعرف على الثقافة الغربية على أوسع نطاق.. بشرط أن يكون العقل الذى يختار مصريةا.. واليد الذى ترجمه مصريةا.. نحن لا نريد إلا أن يعرف المصريون عن عرابى قدر ما يعرفوا من نابليون وعن الكفاح من أجل الدستور فى مصر قدر ما يعرفوا عن تحرر العبيد فى أمريكا. نحن نريد فقط أن نحافظ على تفسيرنا المصرى للعالم<sup>(٣٨)</sup>.

كان لهذا الجدل حول الثقافة الوطنية جذور عميقة بين [أجنحة] التحالف الوطنى، وكان يعكس محاولاتهم للتحكم فى الخطاب الحدائى الوطنى. فاستأنف بعض الشيوعيين مثل محمود أمين العالم القضية بعد أكثر من عام على صفحات روز اليوسف، فطالب بتعيرات أقوى بإصدار "تشريع جديد.. تشريع يحمى كيانات الوطنى من هجوم خاطف تنوى أن تشنه علينا المؤسسات الصحفية الأمريكية". ويرجع اهتمامه إلى وجود ثلاث دوريات أسبوعية لم يذكر أسماءها ورابعة شهرية

ستُرجم أيضا إلى العربية:

إذا تُرجمت [الصحف الأمريكية] إلى اللغة العربية كانت عبئا ثقيلا على وجداننا الوطني الحديث... إن الموافقة على مبدأ ترجمة المجلات الأمريكية وصودرها بلغتنا العربية يعنى إدخال عامل غير وطنى فى تاريخنا القومى الحديث. يعنى أن تفقد صحافتنا وظيفتها الأساسية كمؤسسة اجتماعية تعبر عن رأى العام المصرى<sup>(٣٨)</sup>.

غير أن عمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس رفضا فى كتاباتهما النظرية التصور المركزى لخطاب الأصالة، وهو وجود هوة بين "العقلية الغربية" و"العقلية الشرقية"، وقررا جازمين أنه لا توجد سوى عقلية إنسانية واحدة، وأنه حيثما تجلت فوارق وطنية فإنها تقوم على الظروف الاجتماعية التى أنتجها الاستعمار، وقالوا أن "ممارستنا الاجتماعية"، نظرا لأن الاستعمار قد أعاق التطور الثقافى المصرى مثلما أعاق تطورها الاقتصادى، تقوم على "موقف معين من الاستعمار ومحاولة جاهدة دائية للمحتر منه، فى أشكاله المختلفة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية". ولن تتمكن "الشخصية الثقافية المصرية" الحقيقية من الوجود إلا إذا اندمجت فى الكفاح الوطنى وساندته<sup>(٣٩)</sup>.

كانت جميع وجهات النظر هذه عن الثقافة المصرية والنهضة المصرية حديثة من حيث الجوهر. فسواء كانت تعيد العزف على الوتر الأسطورى "للراث الثقافى" المصرى، أو تطلعت إلى الطبقات الوسطى، أو إلى ممارسة الكفاح الثورى الوطنى، فإنها كانت تسمى إلى خلق "شخصية مصرية" جديدة تماما، يُفرض أنها تقطع روابطها مع الماضى المظلم بالنظام القديم وثقافته الكوزموبوليتانية العالمية. غير أن العنصر المشترك الذى يتمثل فى الإشارة إلى الظروف المصرية الخاصة جرّد هذا المفهوم من عالميته، وعُبد بذلك الطريق لتمثله من جانب السياسات الوطنية للدولة. وعندما بدأت الدولة فى تنفيذ السياسات المصاحبة للبرنامج الوطنى الراديكالى فى السياسة الخارجية والاقتصاد، تزايد تآكل استقلال هذا المفهوم عن الدولة بفعل الاندماج الوثيق بين الثقافة والاقتصاد والسياسة. وتزايد الاتجاه للاندماج فى الدولة قوة بفعل تطلع جميع أنصار مفهوم "الشخصية المصرية" الجديدة للدولة لكى تفرض سيادة الطبقات الوسطى، أو سيادة أيديولوجيا معينة، على الطبقات الأخرى، أو لتدافع عن البلاد ضد الاختراق الثقافى الأجنبى. وفى النصف الثانى من الخمسينات أصبح مصطلح تخطيط الثقافة لا يقل شيوعا عن مصطلح تخطيط الاقتصاد. فالآن أصبحت الثقافة شيئا قابلا للتخطيط والتدريب. أو كما يقرر محمد عودة، تعبيرا عن الصبغة التكوينية المتزايدة للخطاب الوطنى، يكون "المخفقون هم مهندسو الروح الإنسانية ورسالتهم هى تخليص الروح الإنسانى من القيود لتتطلق كل مواهبها وإمكاناتها الكامنة ولتعبى جميعها فى سبيل بناء الحياة"<sup>(٤٠)</sup>.

## ٤- مجتمع يقوم على المبادئ

### • سياسة خارجية تقوم على المبادئ الحدائية:

يمكن تفسير موالاة روز اليوسف للنظام بصدد السياسة الخارجية بمثل تفسيرنا لموقفها الثقافي، أى بتنفيذ النظام لبرنامج الأربعينات الحدائي العام، الذى يشكل فيه الاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى شرطاً مسبقاً للتطور، كما تسوده العقلانية والعلمانية. وفى مجال السياسة الخارجية أدى هذا البرنامج إلى نزعة الحياد الذى صار سياسة مصر منذ عهد حكومة الوفد الأخيرة. وكانت هذه النزعة موجهة فى المقام الأول ضد الأحلاف العسكرية مع الغرب التى اعتبرت خرقاً للسيادة الوطنية، وبالتالي قيّداً على الاستقلال الوطنى. ومن الناحية الاقتصادية تزايد ارتباط نزعة الحياد بفكرة أن الدولة النامية يجب أن تتخذ لنفسها مساراً منفصلاً مستقلاً عن الرأسمالية والشيوعية، وأن تكون لديها بنية اقتصادية واجتماعية تتفق مع ظروفها الخاصة. ويجب أن تتجه التحالفات المضادة باستمرار للتحالف مع الدول المستقلة التى انفصلت تماماً عن الغرب والاستعمار، وأن تقوم فوق ذلك على مبادئ علمانية. وبالإجمال وجهت نزعة الحياد توجه مصر الخارجى نحو البلدان التى اعتبرت شبيهة بمصر فى مراحل تطورها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وادعت هذه النزعة فى شكلها المتطرف، واتساقاً مع التصور التاريخى العام عن مراحل التطور أن هذه البلدان تشكل طليعة حركة التحرر الوطنى، وأنها قد دخلت مستوى جديداً، أعلى، من مستويات الحضارة.

وترتب على هذه النظرة الحدائية تطلع الشيوعيين والجناح اليسارى للبرلين إلى الهند ويوغوسلافيا وإندونيسيا والصين، قبل أن تباهر الحكومة سياسة الحياد الخارجية (عام ١٩٥٥) بزم طويل. وكان ثمة اهتمام خاص بالهند تحت حكم نهرو، الذى نال لوقت طويل المديح مقابل التشهير بقيادة مصر السياسيين الضعفاء. وتم تقديم نظرة نهرو العلمانية وسياسة الخارجية المستقلة وبرنامجه الصناعى الموجه مركزياً كنموذج لكى تحتذيه مصر. كان نهرو بالنسبة لأحمد بهاء الدين وأمثلة بمثابة التجسيد للمزيج الصحيح من الغرب والوطنية. وعلى النقيض كانت باكستان تحت حكم رئيس وزرائها محمد على جناح تعتبر المثال الأسوأ، لأنه لم يكتف بتوقيع معاهدة عسكرية مع الولايات المتحدة ضد الهند والصين والاتحاد السوفيتى، بل حاول أيضاً إغراء مصر بالانضمام إلى الحلف الإسلامى الذى كان راشد البراوى قد وصفه من قبل عام ١٩٥٤ بأنه محاولة لجر مصر إلى تبنى سياسة خارجية تقوم على "التعصب" الدينى<sup>(١)</sup>. وحصلت باكستان مع تركيا، "الحائنة" الأخرى للجهة المعادية للاستعمار، على لقب "الدولتين الأكثر رجعية فى المنطقة"<sup>(٢)</sup>. ذلك أن

تركيا بعد انتخاباتها الحرة عام ١٩٥٠ سارت في عكس اتجاه مصر، ففكت اقتصادها الدولتي المنظم مركزيا ودخلت حلف الناتو عام ١٩٥٤، وحلف بغداد في فبراير ١٩٥٥، وبالتالي اعتبرت العدو الأكبر - غير العربي وغير الغربي - لمصر والمبادئ الحداثية للحركة الوطنية الراديكالية. وقيل أن تركيا قد باغت استقلالها انطلاقا من خوف مبالغ فيه من الاتحاد السوفيتي، وأنها وضعت أقدار تطورها الاقتصادي في أيدي الاستعمار الأمريكي لتعود بلدا زراعيا متخلفا. وإخلاصة كما كتبها إحسان عبد القدوس: أن تركيا كانت تفقد "شخصيتها"<sup>(٤٣)</sup>. وبالمثل وُصفت سياسة باكستان الدينية بأنها تقوم على "المعجزات الدينية والدولارات الأمريكية"<sup>(٤٤)</sup>.

كانت هذه المبادئ ذاتها تقع في قلب رؤى روز اليوسف لنزعة الوحدة العربية. وكان مؤدى هذه الرؤى، التي كانت تخالف الكثير من التيارات السياسية الأخرى، أن الوحدة العربية ليست هدفا بحد ذاتها، ولا لزوم لها إلا بقدر ما تدعم المبادئ الحداثية. وانعكس هذا التصور في سلسلة مقالات كتبها إحسان عبد القدوس عام ١٩٥٣ بعنوان "مصر أولا"، حين كانت مصر غارقة في مشكلاتها الداخلية. وفيها حذر من الانخراط في عواطف التضامن العربي، ساعرا من "الحكمة العربية"<sup>(٤٥)</sup>، ونقد الحجة العربية الرئيسية القائلة بأن الاستعمار هو الذي فرض تقسيم العالم العربي، قائلا أن التقسيم له جذور تاريخية أعمق بكثير، وُجدت قبل المهمة الاستعمارية أصلا. أما الصفات المشتركة للعالم العربي كالثقافة والدين والتقاليد الاجتماعية والثقافة فلا تكفي لإقامة سياسة مشتركة، على أساس أن المصلحة المشتركة هي الأساس الوحيد لسياسات كهذه. ولا يعنى هذا أن البلاد العربية لا يجب أن تشرك في هدف واحد، فإحسان يرحب، على العكس، بالتعاون بقدر ما يقوم على مصالح مشتركة - ولكن من الواضح أنه لم يكن يؤمن حقيقة بوجود مصالح مشتركة<sup>(٤٦)</sup>. وعندما هوجم بسبب هذه الآراء أشار إلى انه قد كنموذج لبلد تقوم وحدته على المصالح المشتركة، بدلا من الدين أو اللغة المشتركة<sup>(٤٧)</sup>.

كان أحمد بهاء الدين متفقا مع إحسان عبد القدوس في أن الدين واللغة لا يكفيان بحد ذاتهما كأساس للسياسة الخارجية، ولكنه أشار بالتأكيد إلى عنصر آخر يوفر أسبابا للوحدة، هو التجربة التاريخية المشتركة للبلاد العربية، فكلها عانت من الحكم العثماني التركي بالإضافة إلى الهيمنة الأوروبية، وازدادت انتماجا خلال مقاومتها للقمع الأجنبي، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية. كما أشار إلى أن صيرورة الاندماج المستمرة هذه في مصلحة مصر، حيث ستتمكن من أن تكون مركز العالم العربي على أساس وضعها الأكثر تقدما في العلم والثقافة، يضاف إلى ذلك أن البلاد العربية تقدم لمصر سوقا لمنتجاتها الصناعية الجديدة<sup>(٤٨)</sup>.

## • وضع المبادئ موضع التطبيق:

اعتبر مصطفى روز اليوسف سياسة الحكومة بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٨ تنفيذاً لبرنامج الأرميينات الوطنى الراديكالى، ومن هنا كانت هذه الفترة بالنسبة لهم فترة انتماش. لقد آمنوا بأن مصر قد وجدت مكانها الصحيح من العالم، وبأن مبادئ البرنامج الوطنى الراديكالى تضمن للبلاد مستقبلاً مجيداً.

ففى يناير ١٩٥٥ قلم إحسان عبد القدوس تقييماً لأهداف الفترة التى كانت ما تزال مختلطة، فمال ميزانه لصالح الجانب الإيجابى برغم التحفظات الملموسة. فقد ظهرت نتائج الإصلاح الزراعى، ولكن "لا يزال الريف المصرى حتى اليوم يعيش تحت سلطة الأسر الكبيرة وأبناء البيوتات"، وإن كانت تنهوى. ومن ناحية أخرى تضاعف نفوذ رأس المال فى المجتمع، "ليس [ك]نتيجة لنظام قائم مستقر... وإنما نتيجة إيمانهم [قادة الفترة] بضرورة قيام التوازن بين نفوذ رأس المال ونفوذ الشعب". ويعد قانون العمل دليلاً على سياسة الحكومة الأكثر إنصافاً، فهو نوع من التشريع يكون مستحيلاً إذا كان رأس المال يهيمن عليها. ويشر إحسان على نفس الإهتمام بالشعب فى برنامج التصنيع الحكومى، بالإضافة إلى السد العالى ومديرية التحرير<sup>(٤٩)</sup>.

كان هذا التأييد القيد للنظام علامة على نقطة تحول فى تطور الفكر الاشتراكى الليبرالى. ففى الشهور الأولى من عام ١٩٥٥ تغير اتجاه هذا الفكر بشكل درامى حين رفض النظام حلف بغداد وتزايد وضوح سياسته المستقلة تجاه الولايات المتحدة<sup>(٥٠)</sup>. وكان دور ناصر البارز فى مؤتمر باندونج نقطة تحول جلى فى الموقف الناقذ السابق من توقيع النظام على المعاهدة الأنجلو - مصرية فى أكتوبر ١٩٥٤. ووصف إحسان عبد القدوس الذى رافق الوفد المصرى إلى إندونيسيا اتصالات ناصر بنهر وخواين لائ وسوكانو بالوان زاهية، وحيا بحماس وحرارة تبنى ناصر لـ "لحياد الإيجابى"<sup>(٥١)</sup>. كذلك رحب أحمد بهاء الدين بتأييد ناصر لقرارات المؤتمر بوصفه الخطوة الأولى نحو قيادة مصر الحققة لتحرير الشعوب الأفرو - آسيوية بالاشتراك مع الهند وإندونيسيا ويوغوسلافيا<sup>(٥٢)</sup>. كذلك اعتبر تأييد الاتحاد السوفيتى للحياد الإيجابى وقوله لنزعة قومية غير شيوعية فتحاً جديداً فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والبلدان الأفرو - آسيوية المستقلة البازغة<sup>(٥٣)</sup>. وأخيراً اعتبرت صفقة الأسلحة التشكيلية التى أنهيت فى سبتمبر تأكيداً لعهد التعاون الجديد. فكان هذا التغير فى سياسات النظام الخارجية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً (حيث أن التجارة مع الشرق كانت قد سبقت العلاقات السياسية) علامة على تحول اتجاه مصر إلى الشرق واستقلالها المتنامى عن الغرب<sup>(٥٤)</sup>.

وأدرك إحسان عبد القدوس بوضوح العلاقة بين سياسة النظام الخارجية وبرنامجه الاقتصادى

والسياسى المحلى. فصرح بأن السد العالى والإصلاح الزراعى وتنازل الملك فاروق عن العرش وصفقة الأسلحة التشكيلية أجزاء من ذات الكفاح من أجل الاستقلال، فهي تؤدى معا إلى نهاية بلابا مصر الثلاث: الجهل والفقر والمرض. كانت باندونج علامة على خطوة كبرى فى هذه الصيرورة لأن ناصر أكد هناك "شخصية مصر الدولية"<sup>(٥٥)</sup>. وفى هذه الفترة خلقت روز اليوسف بحملة الصنيع أيضا، فادعت أن "الامتحان الحقيقى لمصر وجيلنا هذا هو تحقيق التصنيع"<sup>(٥٦)</sup>.

لم يتعكس تأييد التوجه الجديد للنظام فى تغير موقف صحفيا روز اليوسف البارزين فقط، فقد اتضح أيضا فى إعادة تأسيس التحالف القديم بين متقضى الطبقة الوسطى ومتقضى الحركة الشيوعية، حيث مُنح متقفوها مساحة فى المجلة الأسبوعية لإعلان تأييدهم لسياسات النظام. وكان لإسهامهم فى روز اليوسف وظيفتان، هما إقناع الحركة الشيوعية بتغيير سياساتها تجاه النظام، وتقديم تفسير لسياسات النظام أكثر يسارية مما يبرره واقع الحال. وكان المقصود بهذه المقالات التعبير بشكل غير مباشر وتلميحا عن النية الشيوعية فى إقامة "جبهة وطنية" مع النظام على أساس برنامج الأربعينات الوطنى الراديكالى، وهى سياسة أهدتها روز اليوسف بالكامل طالما ظلت الحركة الشيوعية فى موقع تابع.

مدح محمود أمين العالم فى المقالات التى ظهرت فى نهاية عام ١٩٥٥ وفى عام ١٩٥٦ سياسة الحكومة بشأن الحيايد، ورفض دخول الأحلاف العسكرية، وتوسيع التجارة مع الكتلة الشرقية. وقال أن النظام يدعم السلام العالمى، وهو تعبير كان يمثل آنذاك ختم الموافقة الشيوعى الشائع<sup>(٥٧)</sup>. وشدد محمود العالم فى جميع مقالاته على ارتباط الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى فى البرنامج الوطنى الراديكالى، والذى خصه بعد توقيع صفقة الأسلحة التشكيلية كالاتى: "إذا كانت الأسلحة ستجعلنا أقوىاء فى مواجهة التهديد المسلح... فإن الصناعة الثقيلة ستجعلنا أشدأ فى مواجهة الضغط الاقتصادى والتطويق السياسى". وادعى بالمقابل أن برنامج الولايات المتحدة الأمريكية، المسمى النقطة الرابعة، إنما يشير بتركيزه على الزراعة إلى نواياها الاستعمارية فى الإبقاء على تأخر مصر<sup>(٥٨)</sup>. ولفس الغرض كتب أنور عبد الملك مقالاته عن مبادئ مؤثر باندونج وسياسة الاتحاد السوفيتى<sup>(٥٩)</sup>.

وإذا كان المدح الشيوعى والليبرالى لناصر يكفى بالنمو فى مجمل الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٨، فإن أزمة السويس كانت علامة على مرحلة أخرى فى الدماج المثقفين المتزايد فى مذهب الحدائة السلطوى. فبعد تأمين قناة السويس فى ٢٦ يوليو مباشرة هتف إحسان عبد القدوس قائلا: "اثنان وعشرون مليونا مصريا اجتمعوا فى قلب رجل واحد، وعقل واحد، وإرادة واحدة.. وأطلق عليهم اسم: جمال عبد الناصر". وتستبعد هذه الوحدة أية محاولة لشق صفوف

الأمة أو وجود خونة كما حدث في إيران أو في مصر قبل الثورة. وأعلن أنه ليس في مصر أديناور أو شيانج كاي تشيك أو مندريس: "قبل الثورة كان يكفي أن تشير بريطانيا إلى أنها لا تتق في رئيس وزراء مصر، حتى يسقط ويتولى غيره... ولكن - بعد الثورة... الشعب أصبح هو وحده الذي يولي ويعزل... وإذا كان مسر إيدن يريد أن يتعامل مع مصر فهو مضطر أن يتعامل مع جمال عبد الناصر". وفي هذا المقال الحماسي إلى حد ما، وإن كان يدل على بعد النظر، تبأ إحسان بأن إسرائيل ستبلي أمر قوى الاستعمار بعد أن تم قمع حلفائه في الداخل<sup>(١٠)</sup>.

كانت الوحدة مع سوريا في فبراير ١٩٥٨ ذروة هذه الفترة. فإذا كان تأميم قناة السويس قد استند إلى الدفاع عن مبادئ الثورة وتنفيذ البرنامج الوطني الراديكالي على نطاق محلي ضد الاستعمار، فإن نفس الأمر ينطبق على الوحدة مع سوريا، ولكن على نطاق إقليمي. كان محمود أمين العالم قد سبق أن حيا بمحاسن تلك المادة من دستور ١٩٥٦ التي تنص على أن "مصر دولة عربية. والشعب المصري جزء من الأمة العربية"<sup>(١١)</sup>. ورحب فتحى خليل، الصحفي الجديد في روز اليوسف الذي عُيِّن عام ١٩٥٦ بسبب تعاطفه الصريح مع الناصرية، بالتقارب مع سوريا، حتى قبل تأميم قناة السويس، باعتباره "الخطوة الأولى... الحجر الأول في سور منيع في وجه الاستعمار"، وأعلن متمسكا بالزواج المثالي لهذه الفترة أنه "ليس معجزة أن تتحد مصر وسوريا.. وأن تتحد بأسرع مما تتصور.. شعوبنا العربية كلها. فنحن في عصر تصنع فيه الشعوب المعجزات.. أما الاستعمار.. فقد فقد هذه الميزة منذ عرفت الشعوب.. معنى الوحدة"<sup>(١٢)</sup>.

في وصف أحمد بهاء الدين وإحسان عبد القدوس لم تكن وحدة مصر وسوريا وتكوين الجمهورية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ مجرد حدث سياسي هائل، وإنما كان التقاء بين شعبين وحكومتين على أساس برنامج مشترك يقوم على الحياد والتصنيع ومعاداة الاستعمار. ورغم شكوكهما بسبب سهولة تحقيقها، فقد اعتبرها انتصارا للعقل على المادة والعدالة على القهر والوحدة على العدد، وباختصار اعتبرها تحققا للتاريخ. وفوق ذلك تحققت الوحدة على أساس المبادئ السياسية الحديثة، وليست على أساس الأفكار غامضة عن الإشراف في الضاليد أو اللغة أو الدين. وزادت حلالة الانتصار بقدر فشل محاولات الفاشيين "الرجعية" السابقة في تحقيق الوحدة، فقد أثبتت الوحدة في ضوء هذا الفضل جدارة البرنامج الحداثي الوطني الراديكالي<sup>(١٣)</sup>.

لا يعنى هذا كله أن المثقفين قد استسلموا تماما للنظام. فبرغم اكتمال سيادة النظام بنهاية عام ١٩٥٦ وأزمة قناة السويس، وتزايد تماسكها عام ١٩٥٨، فقد حقق النظام هذه السيادة على أساس مبادئ البرنامج الوطني الراديكالي التي اعتبرها مثقفو الطبقة الوسطى مبادئهم الخاصة. ولكن هذا البرنامج لم يكن يقتصر على السياسة الخارجية.. ففي نهاية الأمر كان تحويل المجتمع من

الداخل هو هدف الحركة الوطنية الراديكالية. وسيوقف تقييم السياسة الخارجية على برنامج النظام الحدائي الداخلي. غير أن هذا البرنامج كان يتركز في اتجاهات تكتوقراطية ويولى أهمية كبرى للنزعة النسبية (التي تنطلق من مبدأ أولوية الخصوصيات اخلية - م).

### • "ديمقراطية موجبة" تقوم على الظروف الخاصة:

ترتب على تأييد السياستين الخارجية والاقتصادية للنظام، والوعي الجديد المصاحب له، نتائج مباشرة بالنسبة لمفهوم الديمقراطية الذي قُدر له في نهاية المطاف أن يسود في النصف الثاني من الخمسينات. فإذا كان الميل العام في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية يتجه نحو الاستقلال وحق طريق مستقل بين الرأسمالية والشيوعية، فإن نفس الشيء ينطبق على الديمقراطية. ويمكن تلمس هذا الاتجاه الجديد بدءاً من مايو ١٩٥٥، حين ذكر إحسان عبد القدوس أن "المبدأ الديمقراطي هو مبدأ عالمي يصلح في كل زمان ومكان... ولكن النظم الديمقراطية يجب أن تكون دائماً نظماً محلية تتلاءم مع طبيعة الشعب ومع ظروفه، ويجب أن تتطور دائماً مع تطور طبيعة الشعب وتطور ظروفه". وأشار إلى أن الديمقراطية في مصر<sup>(٦٦)</sup> لم تنشأ عن "تجارب شعبية محلية"، وإنما فرضها الاستعمار. وتم تبرير رفض فكرة الصلاحية الكونية للديمقراطية والحقوق الديمقراطية الأساسية لصالح النسبية والأصالة بالقول، ضمناً، بأن الديمقراطية خدمت دائماً المصالح الاستعمارية، وكان أدائها لصالح الطبقات الرأسمالية التي تطابقت مصالحها مع مصالح الاستعمار. ويتأكد رفض إحسان لنظام التعدد الحزبي وتبنيه لمذهب الدولة النقيية corporatism بقبوله لنظام تمثيلي يقوم على المهن والطبقات، لا الأحزاب<sup>(٦٧)</sup>.

وحين صدر الدستور الجديد في يناير ١٩٥٦، بضماناته الاقتصادية والاجتماعية وبنية الكوربوراتية (النقيية)، رحب به إحسان عبد القدوس بوصفه نتاج المنطقى للكفاح الوطني الطويل من أجل الاستقلال والديمقراطية منذ ثورة عرابي، وبذلك أدمج الثورة في تاريخ مصر الوطني. فعلى خلاف دستور ١٩٢٣ الذي كان تحت رحمة التلاعب الاستعماري، والذي منح الاستعمار الفرصة لمد سيطرته على البلاد بالوكالة، فإن الدستور الجديد يحميه الجيش بوصفه "الطليعة الواعية الثائرة المسلحة للشعب"<sup>(٦٨)</sup>. وجاء التأييد بناء على الفكرة القائلة بأن ديمقراطية شعوب الشرق الأوسط "ناعبة من تاريخها وتراثها وأمانها"<sup>(٦٩)</sup>، وأن "الديمقراطية السياسية لا تعيش ولا تتناقص بغير ديمقراطية اقتصادية توزع الثروة توزيعاً عادلاً"<sup>(٧٠)</sup>.

ومع ذلك فسوف نخطئ الفهم إذا زعمنا أن هذا التنازل أمام مذهب الدولة النقيية عن طريق

(٦٦) الإشارة هنا إلى الفترة المعروفة بالفترة الليبرالية في مصر: ١٩٢٤-١٩٥٢ (المترجم).



التشديد على نسبة الديمقراطية وارتداء عباءة الأصالة يعنى أن مقفى الطبقة الوسطى قد تنازلوا عن دورهم كطليعة للثورة. فقد احتفظ النظام بزماد المادوة واكتسب شرعيته عن طريق تحقيق برنامج الحركة الوطنية. كما أن نهاية القوة الانتقالية وقبول الدستور كوثيقة تقرر خطأ سياسيا كان من شأنه ورغم كل شيء تزويد المثقفين للمرة الأولى بمعايير رسمية للحكم على النظام ومحاسبته، بنفس الطريقة التى مكن بها إقرار مبادئ باندونج المثقفين من التوصل إلى تقدير سياسة النظام على أساس معايير محددة. فالاعراف بناصر كـ "ديكتاتور صالح" لم يعن أن الاستبداد قد أصبح مقبولا، بل كان العكس هو الصحيح. لقد أدرك مقفوا الطبقة الوسطى بوضوح أن النظام كان يرمى إلى مساندة شرعية اجتماعية جديدة عن طريق إعادة تنظيم البناء الاجتماعى والاقتصادى. ومنحهم الدستور شرعية من شأنها أن تكفل لهم نفوذا معينا فى البرلمان الجديد الذى لن تدخله الأحزاب التقليدية القديمة بتكويناتها العتيقة. وإلى جانب ذلك فهو يمنحهم فرصة رفع صوتهم بوصفهم أصحاب الرأى وتوطيد علاقتهم بالنظام. ومع أنهم تخلوا عن مفهومهم السابق عن المجتمع المدنى بوصفه مفهوما عتيقا وغير واقعى فى الظروف القائمة فقد شعروا بأن بإمكانهم أن يعضوا شروطا ديمقراطية معينة مستقاة من فكرة المجتمع المدنى. وكان إيمانهم بهذا يكمن خلف قلوبهم للتفسير الرسمى للتطور التاريخى للسنوات السابقة، والذى يقرر أن مصر تدخل الآن، بعد مرحلة الهدم التى أعقبها مرحلة البناء، مرحلة "المجتمع الجديد". وأملوا فى أن يتسامح هذا المجتمع الجديد المستقر والموحد مع النقاش وقوة الحجلة.

وتتضح هذه العلاقة الجديدة فى طريقة تأييد إحسان عبد القدوس لرئاسة ناصر للجمهورية فى يونية ١٩٥٦. فقد شدد، كما فعل فى بداية الثورة، على القاعدة الاجتماعية الحديثة للنظام، التى تتكون من تحالف الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى بوصفها القوى التقدمية التى قادت الثورات المصرية. وقال أن الجيش قد اختار طوال الكفاح الوطنى الانضمام إلى الشعب، وأصبح ممثله، كما أصبح ناصر زعيمه. غير أن هذا الاعتراف بناصر "زعيمًا"، وليس كمجرد رئيس، تضمن فى ذات الوقت مستويات محددة تجاه الشعب: "والفارق... أن الرئيس يُعرف بمنصبه، والزعيم يعرف بمبادئه". وكانت المبادئ التى يجب على ناصر أن يجرمها هى الحياد والقضاء على سلطة رأس المال والاشراكية والوحدة العربية والديمقراطية. وبذلك منح إحسان عبد القدوس معانٍ جديدة للمصطلحات القديمة<sup>(٦٨)</sup>.

ومع ذلك لم تكن تتوافر سوى إمكانية محدودة لتحقيق ما انتواه المثقفون الحداثيون من الحد من قوة السلطة التنفيذية وتوسيع قوة السلطة التشريعية، وذلك بسبب التغلغل التدريجى لخطاب الحداثة السلطوى فى خطابهم ذاته. فخطاب الديمقراطية كان يتآكل تدريجيا بفعل الحجج

التكنوقراطية ومصطلحات الكفاءة والمنظمات السلطوية، وجميعها كان جزءاً حداثياً متمماً للنزعة النسبية (أى القول بخصوصية ونسبية الديمقراطية - م) التى كانت العدو الرئيسى للخطاب الحداثى الديمقراطى. فالأصالة وسلطان الهيراركية، بالإضافة إلى امتياز المعرفة والمهارة، كانت تزداد أهميتها كلما توسعت الدولة ذاتها وكلما زادت مناعة زعيمها واستعصى نقده. وحتى إذا أراد الحداثيون أن يعزّزوا سلطات البرلمان فى مواجهة سلطات الرئيس، فسيكون عليهم أن يتكثروا وينتظموا فى حزب من الكوادر ليشكلوا نقلاً موازناً، بالإضافة إلى حماية الثورة.

وعندما أجريت الانتخابات البرلمانية فى يولية ١٩٥٧، طفت مبادئ الكفاءة التكنوقراطية والحماسة الثورية على الفكر السياسى بسبب أزمة السويس. وطبق إحسان عبد القدوس هذه المبادئ فى البداية على الاتحاد القومى، الحزب الجديد الذى تقوده الدولة، فيجب أن يقوم فى رأيه على أيديولوجيا محكمة تدافع عن الثورة. وعلق أمله على جيل جديد يكون قادراً على تبني وعى سياسى جديد. فالنظام والثورة ستزداد أقدامهما رسوخاً عن طريق الكتب المدرسية الجديدة وإقامة "مدارس سياسية شعبية" يتم فيها تعليم مبادئ الثورة. وبالفعل تقام مدرسة لكبار الموظفين تؤهلهم لمهامهم وتعزز العقيدة الثورية<sup>(٦٩)</sup>.

يعنى تطبيق هذه المبادئ على البرلمان وجوب دعم سلطته وتنظيم أعضائه لمساندة الثورة وما وراءها من أفكار وتكوين نقل موازن لسلطة الرئيس. لقد آمن إحسان عبد القدوس بأن الوقت قد حان، بعد خمس سنوات نُفذت فيها الثورة الاجتماعية بالقوة من أعلى، لتفويض السلطة للبرلمان الذى يجب أن يصبح مؤسسة مسئولة. فالآن وقد "تحققت لمصر ديمقراطية من نوع خاص.. وديمقراطية ليست مستوردة، ولا نظرية، إنما هى نظام يستمد خطوطه من صميم طبيعة الشعب المصرى ومن طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تحيط بمصر"، ما من سبب يجعل البرلمان عاجزاً عن تولى المسئولية<sup>(٧٠)</sup>. وآمن إحسان عبد القدوس بأن مهمة البرلمان الأولى هى النقاش حول مبادئ الثورة. فيمكن تفسير مفهوم الحياء الإيجابى فى مجال السياسة الخارجية بطرق مختلفة، فمما حدث فى حالة إدخال "الاقتصاد الموجه" مثلاً. فالآن لم يعد الخطر يأتى من الإقطاع والاستعمار، وإنما من الأعضاء المنتخبين الذين يفكرون إلى مفهوم واضح لأهداف الثورة، وبالتالي فإن النقاش الحر فى حدود مبادئ الثورة يجب أن يهدف لتصحيح أفكارهم. وخص إحسان عبد القدوس مفهوم "الديمقراطية الموجهة" كالاتى: "أصبحت هذه التيارات مظهرًا من مظاهر الديمقراطية، مادامت لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للثورة"<sup>(٧١)</sup>، وبدأ بتطبيق هذا المبدأ بنفسه، فناقش مبدأ الاشتراكية التعاونية. ولما كان لا يؤيد اشتراكية الدولة فقد دافع عن تصفية ملكية الدولة الجديدة ونقلها إلى الأفراد، لتتشأ بذلك الاشتراكية التعاونية. وقال - مستخدماً

المصطلحات الحداثيّة النموذجيّة للطبقة الوسطى - أن الدخل والربح يجب أن ينتجا عن العمل وحده، وأن التخطيط عليه أن يتأكد من تحقيق ذلك بطريقة منظمة<sup>(٧٦)</sup>.

وربما كانت مقالات أحمد بهاء الدين مثلاً أوضح على مدى تغلغل التخطيط ومفاهيم الاقتصاد الموجه في القاموس السياسي. كان أحمد بهاء الدين أكثر وعياً بمخاطر تغلغل هذه المفاهيم والجمع بين النزعتين النسبية والدولية، وبالتالي أشار إلى المخاطر التي تواجهها الديمقراطية في الاقتصاد وديمقراطية واقعين تحت سيادة الدولة. ورغم قبوله لفكرة الديمقراطية التي تتلاءم مع الظروف المحلية، فإنه نقد رافضى النموذج الغربي للديمقراطية رفضاً تاماً: "يجب أن يكون موقفنا منها موقفاً حراً ناقداً هادئاً الذهن... وأن نحتجها - كما نحتج كل التجارب الديمقراطية - على ضوء ظروفنا والمصلحة التي نريدها.. ما دمتنا نضع نصب أعيننا هدفاً أساسياً: هو أن يحكم الشعب نفسه". كانت الديمقراطية عند أحمد بهاء الدين وسيلة وهدفاً معاً، وكان في ذهنه أن الجانب الأول بصفة خاصة مهدد بالنسيان في ظل صيرورة التحديث الدولي التي تركز بشكل شبه كامل على التنمية الاقتصادية، ورأى أن الديمقراطية الحقة تقتضى تدريجاً وفترة خيرة طويلة، ومن ثم يستحيل تحقيق الديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية، لأن "الديمقراطية ليست بناء مادياً كالعمارة أو المصنع يمكن أن يقام خلف الأبواب ثم يزاح عنه الستار مرة واحدة".

وعلى خلاف المؤيدين المحمسين للنزعة النسبية آمن أحمد بهاء الدين بأن الظروف التي أقيم في ظلها النظام الديمقراطي في مصر كانت سلبية: مجتمع تسوده طبقة تعتبره غزبتها الخاصة وأحزاب لا تهتم إلا بالوصول إلى السلطة بأي وسيلة كانت وفقر منتشر جعل قضية العدالة الاجتماعية إلزامية. وواصل فكرته قائلاً أنه كان من الضروري في ظل هذا الوضع أن تغلب العدالة الاجتماعية على حرمة الملكية الخاصة وأن يتطلب التصحيح قدرًا معيناً من الإكراه: "فمن أجل إرغام بعض الناس على التخلي عن امتيازاتهم، ومن أجل إرغام آخرين على توجيه استثماراتهم... لا مفر من 'توجيه' الديمقراطية". وحلّر أحمد بهاء الدين من خطر تحويل التوجيه إلى وصاية.. وحاول أن يثبت أن الديمقراطية الموجهة تفرض مسبقاً نفس القواعد التي تتبعها الديمقراطية الغربية، وهي خضوع الدولة والمواطنين معاً للقانون. ومع ذلك فقد قال أيضاً أن مبادئ الثورة يجب أن تكون أساس الديمقراطية، فبدلاً من وحده تصبح الديمقراطية ممكنة. وبالتالي فإن الديمقراطية تخضع في النهاية للتطور الوطني والوحدة الوطنية<sup>(٧٧)</sup>.

ويقدم تحليل أحمد بهاء الدين للوحدة أوضح مثال لاعتراق مذهب الحداثة السلطوى لخطاب الحداثة الديمقراطي. فمع ثائه الوافر على إنجازات الحكومة، يسعى أحمد بهاء الدين في ذات الوقت للتدليل على أن نجاح الجمهورية العربية المتحدة إنما يقاس بإنجاز البرنامج الوطني الراديكالي:

"سوف يسأل العرب أنفسهم على الدوام وهم ينظرون إلينا: هل هناك إنتاج يرتفع؟.. هل هناك ديمقراطية تنمو؟.. هل هناك مساواة تزيد؟..". ولأنه نجح بمهارة في دس معايير المجتمع المدني داخل مفهوم التطور فقد أعطى تعريفا لـ "المجتمع التقدمي" بمصطلحات حداثة، بوصفه مجتمعا متحررا ومتطورا باستمرار، بأنه مجتمع يشجع مشاركة السكان في السياسة، بما يؤدي إلى انتقال جهاز الدولة من "الحكم" إلى "الخدمة". ويقوم المجتمع التقدمي، بعد ذلك، على الإيمان بالعقلانية، وبأنهم أشكاهما وهو العلم. ومع ذلك فقد أصبح الآن يعتبر العقلانية والديمقراطية منفصلين، ولم يعد يعتقد أنهما يعززان بعضهما البعض على نحو ما كان خطاب الأربعمينات الحداثي الديمقراطي يطرح. فلم يعد أحد بهاء الدين يعرف الحداثة الكاملة بأنها انتشار الخطاب الديمقراطي بين مجمل السكان على جميع المستويات، ولكن بأنها انتشار التكنوقراطية على مجمل النطاق الاجتماعي:

إننا نشرى من الخارج الآلات والمصانع التي هي لغة العصر الحديث، ولكن مجرد امتلاك الآلات والمصانع والمهندسين الذين يديرونها لا يكفي، وإنما المهم أن نمتلك "الروح" التي خلقت وصنعت هذه الآلات، روح أحوام العلم والخبرة، والأخذ بالنتائج العلمية في كل شيء... والتخلص من كل ما يعرقل بحث هذا العقل أو يطل عمله.

وأهم المعايير التي تفرق بين الحضارة والبربرية هي المهارة والتنظيم، أو، بكلمات أخرى، القدرة على البناء والتطور. فيجب أن يمتد أحوام العلم ليشمل "كل فرع من فروع الحياة"<sup>(٧٤)</sup>.

وقد أصبح هذا الطرح هو النمط الشائع. فبعد سنة انتقد فتحى غانم المفهوم الدولي للتخطيط مشيرا إلى تنامي التوترات بين تعاضف سلطة الدولة والتدخل المتزايد في حياة الفرد. فالدولة توجه الحياة الشخصية للفرد بشكل متزايد عن طريق تخطيط التعليم والعمل. ما زال فتحى غانم غير معروض على تزايد تدخل الدولة في حد ذاته، فهو مباح في رأيه طالما أقيمت الدولة الناس بضرورته، وهو ما لا يتحقق إلا بالسماح لهم بدرجة أكبر من المشاركة<sup>(٧٥)</sup>.. وبذلك تسلي مذهب الدولة النقاية، الذي سيصبح المبدأ الطاغي، داخل خطاب الحداثة الديمقراطي.



## هوامش الفصل السادس

- ١- هناك مجموعتين من الأفكار عن تطور الاقتصاد المصري في تلك الفترة. ويمثل بارتريك أوبريان وجهة نظر الأغلبية التي ترى أن أحكام مصر الجدد لم تكن لديهم أيديولوجيا اقتصادية محددة. ويتركز هنا الرأي على الاستمرارية مع الفترة السابقة للثورة. أنظر: Patrick O'Brien, *The Revolution of Egypt's Economic System: From Private Enterprise to Socialism, 1952-1966* (London: Oxford University Press, 1966) 68-70 and 82-83.
- ومن جهة أخرى يمثل روبرت مابرو وجهة نظر الأقلية التي تعتبر عام ١٩٥٢ نقطة تحول في تاريخ مصر الاقتصادي. ويقول مابرو أنه برغم وجود قدر معين من الاستمرارية فإن "الثورة التزمت مبكراً بالصنيع السريع وعميق البنية الصناعية، وسادت محاولة تنفيذ هذا البرنامج في هذه الفترة. وكان مجمع الحديد والصلب رمز هذا الالتزام، ومهد مجلس الإنتاج القومي الطريق للتخطيط وتدخل الدولة القوي في الصناعة". ويرى مابرو "أنه قد تم السير في طريق جديد يتضمن قدراً كبيراً من تدخل الدولة في كل من الصناعة والزراعة. ونتجت الخطوات التالية - مثل التخطيط والتأميم - منطقياً عن هذا الالتزام المبكر. وهذا لا يعني أن هذه الخطوات كانت محتممة، وإنما يعني أننا نستطيع أن نميز بنوع من الإدراك اللاحق، هنا متماسكا بخدق مجمل الفترة". أنظر: Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (Oxford: Clarendon press, 1974) 5.
- المؤلف: "قرارات مجلس الإنتاج القومي في حالة الموافقة على قانون الشركات الجديد"، المصري (٣ يناير ١٩٥٣). "أركان حرب الحكومة في ميدان الإنتاج القومي"، المصور (٩ يناير ١٩٥٣). وللإطلاع على حماس الأهرام المبكر لسياسة الدولة الاقتصادية الجديدة فيما يتعلق بمجلس الدائم لتتمة الاقتصاد القومي، والصلب، والتخطيط، والتحكم العلمي في الاقتصاد، أنظر: "بناء المجتمع المصري"، الأهرام (١٨ سبتمبر ١٩٥٢)؛ "مرسوم بإنشاء مجلس لتتمة الإنتاج القومي"، الأهرام (٣ أكتوبر ١٩٥٢)؛ "بماذا نبأ؟"، الأهرام (٦ يناير ١٩٥٣)؛ "البحث العلمي في عمدة الثورة"، الأهرام (٢٤ يناير ١٩٥٣)؛ "التخطيط والتنسيق القومي"، الأهرام (٢٦ يناير ١٩٥٢). وللإطلاع على مقالات عن المجلس الدائم لتتمة الإنتاج القومي في الأهرام الاقتصادي، أنظر: "إنتاجنا"، الأهرام الاقتصادي، نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٣، ١-٥، ١٦-١٧.
- ٣- الأخبار، ٤ يناير ١٩٥٣.
- ٤- الأخبار، ٢٣ يناير ١٩٥٣.
- ٥- "رسالة البنك الصناعي"، المصري (١ نوفمبر ١٩٥٣)، ٤.
- ٦- أحمد أبو إسماعيل، "تحويل الصناعة في مصر يتطلب إنشاء بنك صناعي جديد"، المصري (١٥ مارس ١٩٥٤).
- ٧- "كلمة المصري"، المصري (١٥ نوفمبر ١٩٥٣)، ٣.
- ٨- "مستكون مصر بلداً صناعياً"، أخبار اليوم (٣٠ يناير ١٩٥٤).
- ٩- الأخبار، ٢٠ إبريل ١٩٥٤.
- ١٠- 1945- Mourad Magdi (Houndsmill: Macmillan, 1993) 75.
- ١١- John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton University Press, 1993) 62.
- ١٢- "نجاح باهر لسياسة حكومة الثورة"، الأخبار (٢٤ مارس ١٩٥٥)، ٣.
- ١٣- "الشركة العامة لإنتاج الحرايات والقضبان"، الأخبار (١٣ سبتمبر ١٩٥٦).

- ١٤- الأخبار، ١٩ سبتمبر ١٩٥٦.
- ١٥- التقرير السنوي لشركة الحديد والصلب بمحلولاء الأخبار، ١٦ مارس ١٩٥٦.
- ١٦- المجلس الدائم لخدمة الإنتاج القومي (القاهرة، د.ن.، ١٩٥٥).
- ١٧- Mabro, Economy 113.
- ١٨- راشد الرياوي، الفلسفة الاقتصادية للصورة من الناحيتين النظرية والعملية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥).
- ١٩- نفسه، ١٤٦.
- ٢٠- راشد الرياوي، النقطة الرابعة في الميزان (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣).
- ٢١- لقاء شخصي مع عبد الرزاق حسن في ٢ أكتوبر ١٩٨٩.
- ٢٢- عبد الرزاق حسن، "اتفاقيات شركة كونورادا المتحدة للبحث عن البترول واستغلاله في الصحراء الغربية"، الاقتصاد والمخاض، العدد ٧٥ (١٥ إبريل ١٩٥٤) ١٥-١٤، عبد الرزاق حسن، "امتياز شركة كونورادا المتحدة للبترول"، الاقتصاد والمخاض، العدد ٧٦ (١ مايو ١٩٥٤) ١٤-١٨، عبد الرزاق حسن، "أسواق الأوراق المالية والعوامل التي تتحكم فيها"، الاقتصاد والمخاض، العدد ٨٦ (١ يناير ١٩٥٥) ١١-١٣ و ٢١، عبد الرزاق حسن، "تقليل الدخل القومي المصري من سنة ١٩٥٣"، الاقتصاد والمخاض، العدد ٨٧ (١ فبراير ١٩٥٥) ٢٦-٣٧.
- ٢٣- علي الشمس، التقرير السنوي للبنك الأهلي، المصري (٢٥ مارس ١٩٥٤).
- ٢٤- راشد الرياوي، التقرير السنوي للبنك الصناعي ١٩٥٤؛ نشر في الأخبار "١٤ إبريل ١٩٥٥) ٨-٩.
- ٢٥- The Industrial Bank: Report of the Sixth Ordinary General Meeting, 1955 (Cairo: 1956).
- ٢٦- The Industrial Bank: Report of the Seventh Ordinary General Meeting, 1957 (Cairo: 1958).
- ٢٧- The Industrial Bank: Report 1957: 28.
- ٢٨- الأخبار (٢٢ مارس ١٩٥٦) ٤.
- ٢٩- "كلمة اليوم"، الأخبار (١ يوليو ١٩٥٦).
- ٣٠- مؤخر صحفي لمزين أباطة، الأخبار (٤ يوليو ١٩٥٦) ٧-٩.
- ٣١- إحسان عبد القدوس، "الشخصية المصرية التي ضاعت .. أين نبحثها؟"، روز اليوسف، العدد ١٣٥٠ (٢٦ إبريل ١٩٥٤) ٣.
- ٣٢- إحسان عبد القدوس، "الشخصية المصرية"، روز اليوسف، العدد ١٣٦٦ (١٦ أغسطس ١٩٥٤) ٦-٧.
- ٣٣- إحسان عبد القدوس، "الذين لم يتلونوا بمدنية الأتراك ولا بمدنية الإنجليز"، روز اليوسف، العدد ١٣٩٦ (١٤ مارس ١٩٥٥) ٦-٧.
- ٣٤- إحسان عبد القدوس، "هل أنت عالمي، أم أنت وطني؟"، روز اليوسف، العدد ١٣٩٥ (٧ مارس ١٩٥٥) ٦-٧.
- ٣٥- أحمد بهاء الدين، "الإقطاعيون... والرأسماليون... والمثقفون... والعمال"، روز اليوسف، العدد ١٧١٣ (١٧ مايو ١٩٥٤) ٦.
- ٣٦- أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ (القاهرة: كتاب روز اليوسف، ١٩٥٤)، ٣.

- ٣٧- أحمد بهاء الدين، "هم الدنيا.. ولنا الآخرة"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٣ (٨ مارس ١٩٥٤) ١٩.  
 - الجزء الأول من الاقباس: "المواطن الذي ... ضاع إلى الأبد" لم أجده في المقال المذكور ولم استطع أن استدل عليه في مقال آخر، فأعدت ترجمته - الموجه
- ٣٨- محمود أمين العالم، "صحافتنا الوطنية في خطر"، روز اليوسف العدد ١٤٣١ (١٤ نوفمبر ١٩٥٥) ١٩.
- ٣٩- عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، في الثقافة المصرية (القاهرة: دار الفكر ١٩٥٥، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨) ٢٨.
- ٤٠- محمد عردة، "ثورة تحتاج إليها مصر"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٤ (٢ يوليو ١٩٥٦) ١٠-١١.
- ٤١- راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢) ٧٠.
- ٤٢- عادل ثابت، "مزامرات الدفاع.. في الشرق الأوسط"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٧ (٥ إبريل ١٩٥٥) ١٨، ١٩.
- ٤٣- المواطن المصري، "ومية كمال أتاتورك خلفاته"، روز اليوسف، العدد ١٤٥٤ (٢٣ إبريل ١٩٥٦) ٣.
- ٤٤- "أين تقف باكستان؟" روز اليوسف، العدد ١٤٧٥ (١٧ سبتمبر ١٩٥٦) ١٦-١٧.
- ٤٥- إحسان عبد القدوس، "مازلت أقول.. مصر أولا"، روز اليوسف، العدد ١٣٢٥ (٢ نوفمبر ١٩٥٣) ٣.
- ٤٦- إحسان عبد القدوس، "مصر أولا.. وأمريكا أولا"، روز اليوسف، العدد ١٣٢٦ (٩ نوفمبر ١٩٥٣) ٣.
- ٤٧- إحسان عبد القدوس، "من يمثل الشعوب العربية في مؤتمر الشعوب"، روز اليوسف، العدد ١٣٣٣ (٢٨ ديسمبر ١٩٥٣) ٣.
- ٤٨- أحمد بهاء الدين، "مصر وعرب) كلاهما أولا"، روز اليوسف، العدد ١٣٣٥ (١١ يناير ١٩٥٤) ١٨-١٩.
- ٤٩- إحسان عبد القدوس، "حساب الأهداف لا حساب الحوادث" روز اليوسف، العدد ١٣٨٦ (٣ يناير ١٩٥٥) ٦-٧.
- ٥٠- أحمد بهاء الدين، "الاستقلال التام.. هو ما نريد"، روز اليوسف، العدد ١٣٨٩ (٢٤ يناير ١٩٥٥) ١٢-١٣.
- ٥١- إحسان عبد القدوس، "إحسان عبد القدوس يكتب من بالنونج"، روز اليوسف، العدد ١٤٠٢ (٢٥ إبريل ١٩٥٥) ٦-٧.
- ٥٢- أحمد بهاء الدين، "هنا الصباح.. في بالنونج"، روز اليوسف، العدد ١٤٠١ (١٨ إبريل ١٩٥٥) ٥.
- ٥٣- أحمد بهاء الدين، "عودة للحياة.."، روز اليوسف، العدد ١٤٠٧ (٣٠ مايو ١٩٥٥) ٥.
- ٥٤- أحمد بهاء الدين، "احتكار السياسة"، روز اليوسف، العدد ١٤٢٦ (١٠ أكتوبر ١٩٥٥) ٣.
- ٥٥- المواطن المصري، "الرجل الذي بنى السد العالي"، روز اليوسف، العدد ١٤٣٥ (١٢ ديسمبر ١٩٥٥) ٣.
- ٥٦- المواطن المصري، "كيف نسحب الأرض من تحت إسرائيل؟"، روز اليوسف، العدد ١٤٤٤ (١٣ فبراير ١٩٥٦) ٣.
- ٥٧- محمود أمين العالم، "مسرح دالاس يتحدث عن السعادة"، روز اليوسف، العدد ١٤٢١ (٥ سبتمبر ١٩٥٥) ٥.
- ٥٨- محمود أمين العالم، "لكي نحى.. انتصارنا"، روز اليوسف العدد ١٤٢٧ (١٧ أكتوبر ١٩٥٥) ٥.

- ٥٩- أنور عبد الملك، "ما هو الصايش السلمى؟"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٦ (١٦ يوليو ١٩٥٦) ٢٢-٢٣. وكانت المبادئ الخمسة التى يستند إليها كلاهما هى: الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية؛ عدم الاعتداء؛ عدم التدخل فى الشئون الداخلية؛ المساواة؛ الصايش السلمى.
- ٦٠- إحسان عبد القدوس، "هذا الرجل هو الشعب"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٨ (٣٠ يوليو ١٩٥٦) ٣.
- ٦١- محمود أمين العالم، "وطنيتنا"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٢ (١٨ يونيو ١٩٥٦) ٦-٧.
- ٦٢- فتحي خليل، "سوريا خطوة أولى"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٥ (٩ يوليو ١٩٥٦) ٥.
- ٦٣- بالنسبة للوحدة مع سوريا أنظر المقالات التالية: أحمد بهاء الدين، "سوريا ومصر.. بشجاعة"، روز اليوسف، على ١٥٤٥ (٢٠ يناير ١٩٥٨) ٣-٤؛ أحمد بهاء الدين، "سلطة مركزية واحدة تفسد الوحدة"، روز اليوسف، العدد ١٩٤٦ (٢٧ يناير ١٩٥٨) ٣ و ٣٨؛ أحمد بهاء الدين، "مجمع تقدمي.. للدولة المتحدة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (٣ فبراير ١٩٥٨) ٨-٩؛ أحمد بهاء الدين، "أثار ترتب على مولد الجمهورية العربية المتحدة"، روز اليوسف العدد ١٥٥٣ (١٧ مارس ١٩٥٨) ٣-٤؛ إحسان عبد القدوس، "مشاكل"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٦ (٢٧ يناير ١٩٥٨) ٦-٧؛ إحسان عبد القدوس، "الذين يعارضون الوحدة.. بلباقة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (٣ فبراير ١٩٥٨) ٣-٥؛ فتحي خليل، "حماية الوحدة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (١٠ فبراير ١٩٥٨) ١٠؛ فتحي غانم، "الذين يستفيدون من الوحدة"، روز اليوسف، العدد ١٩٥٨ (٨-٩ فبراير ١٩٥٨) ٣-٥؛ فتحي غانم، "فترة الانتقال"، روز اليوسف، العدد ١٥٥٣ (١٧ مارس ١٩٥٨) ٥.
- ٦٤- إحسان عبد القدوس، "النظم الديمقراطية.. صناعة محلية"، روز اليوسف، العدد ١٤٠٦ (٢٣ مايو ١٩٥٥) ٦-٧.
- ٦٥- المواطن المصرى، "الذين وقفوا مكان جمال عبد الناصر"، روز اليوسف، العدد ١٤٤٠ (١٦ يناير ١٩٥٦) ٣.
- ٦٦- المواطن المصرى، "الحقيقة التى يتجاهلها إيدن ولينزهاور"، روز اليوسف، العدد ١٤٤٢ (٣٠ يناير ١٩٥٦) ٢.
- ٦٧- المواطن المصرى، "الذين وقفوا مكان جمال عبد الناصر".
- ٦٨- إحسان عبد القدوس، "بعد الجلاء.. كيف نحاسب جمال عبد الناصر؟"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٢ (١٨ يونيو ١٩٥٦) ٣-٤.
- ٦٩- إحسان عبد القدوس، "البحث عن زعيم جديد"، روز اليوسف، العدد ١٥١٦ (١ يوليو ١٩٥٧) ٦-٧.
- ٧٠- إحسان عبد القدوس، "خمس سنوات بلا ديمقراطية"، روز اليوسف، العدد ١٥١٩ (٢٢ يوليو ١٩٥٧) ٣.
- ٧١- إحسان عبد القدوس، "كى لا تحالف الديمقراطية"، روز اليوسف، العدد ١٥٣٦ (١٨ يوليو ١٩٥٧) ٣-٥.
- ٧٢- إحسان عبد القدوس، "مجمع اشراكي تعاوني"، روز اليوسف، العدد ١٥٣٨ (٢ ديسمبر ١٩٥٧) ٣-٤.
- ٧٣- أحمد بهاء الدين، "كيف نوجه الديمقراطية؟"، روز اليوسف، العدد ١٥٣٨ (٢ ديسمبر ١٩٥٧) ٦-٧.
- ٧٤- أحمد بهاء الدين، "مجمع تقدمي.. للدولة المتحدة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (٣ فبراير ١٩٥٨) ٨-٩. التشديد من عند المؤلف.
- ٧٥- فتحي غانم، "مستولية الدولة، وحرية الفرد"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٥ (٢٠ يناير ١٩٥٨) ٨.



## الفصل السابع

# نحو حضارة جديدة

تغير اتجاه الشيوعيين ١٩٥٥-١٩٥٨

## ١- مدخل

كان تغير اتجاه الشيوعيين بشأن النظام العسكرى أصعب بكثير من تغير اتجاه الليبراليين والاشتراكيين الليبراليين. فقد كان من الصعب على الحركة الشيوعية، بسبب وقوعها فى شبكة أيديولوجية معقدة، أن تتكيف مع الظروف الجديدة فور اتخاذ النظام لمسار "تقدمى". وفوق ذلك كانت علاقتهم مع الحكومة تنقلها الاعتقالات الواسعة لأعضاء الحركة الشيوعية، الذين اعتاد النظام أن يعتقلهم فى أوقات التغيرات الفعالة. ومن جهة أخرى ساعد الاتحاد السوفيتى الحركة الشيوعية على الاتجاه إلى الاعتراف بالنظام بنظرته عن "الطريق اللا رأسمالى إلى الاشتراكية" التى تطورت تدريجيا بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٦. وقد دعمت هذه التطورات أنصار برنامج الحد الأدنى للجهة الوطنية، وهما حدثو وجماعة الفجر الجديد. أما الانشقاقات الستالينية، مثل الحزب الشيوعى المصرى و"حدثو - التيار الثورى"، فقد ضلت طريقها أيديولوجيا، حيث غمرت الأحداث هؤلاء المؤيدين لبرنامج الحد الأقصى والكفاح المسلح ضد النظام. ومن سخرية الأقدار أن انصار برنامج الحد الأدنى كان إيذانا بنهايته فى نفس الوقت، لأن التغير التدريجى فى الاتجاه نحو الميل إلى النظام كان يعنى، كما حدث مع الليبراليين، تبنى العناصر المركزية من خطاب الحدأة السلطوية. وبرغم محاولات الحفاظ على وضع مستقل أيديولوجيا وفكريا، لم يستطع الشيوعيون أن يأملوا فى أكثر من دور الشريك الأصغر داخل الدولة النقابية الزعامية الجديدة. وانتهت الحركة الشيوعية أخيرا إلى الموافقة على العنصر الأساسى فى المنهج السلطوى، وهو أن برنامج الحركة الوطنية الراديكالية لا يمكن تنفيذه بغير الوسائل السلطوية.

كذلك تعقدت مسيرة تغير الاتجاه نحو النظام بمسألة توحيد الحركة الشيوعية تدريجيا. ففي فبراير ١٩٥٥ اندمجت حدثو مع انشقاقاتها لتكون الحزب الشيوعى المصرى الموحد، ثم اتحدت هذه المجموعة مع الحزب الشيوعى المصرى فى يوليو ١٩٥٧ وكونت الحزب الشيوعى المصرى المتحد. وأخيرا التحقت طليعة العمال بالحزب المتحد فى يناير ١٩٥٨، فتشكل منها الحزب الشيوعى المصرى.

## ٢ - تغير الاتجاه

## • يوارد التقرير الأولى:

دلت المحاولات الأولى لتوحيد الحركة الشيوعية في نهاية عام ١٩٥٣ على الانتصار الكامل لمؤيدى برنامج الحد الأقصى، حيث جرت بشروط "حدثو - النصارى السوري" والجماعات الراديكالية الأخرى التى سبق أن أدانت برنامج الحد الأدنى لحدثو بوصفه مصدر ضعف الحركة الشيوعية المصرية. فكانت شروط الوحدة إدانة النظام العسكرى إدانة كاملة وطرد هنرى كورييل، كما وُضع برنامج مبدئى بمصطلحات برنامج الحد الأقصى الراديكالى، وُصفت فيه مصر بأنها "شبه إقطاعية" و"شبه مستعمرة"، وقرر الخط السياسى أن "الطبقة العاملة المصرية تحت قيادة الحزب الشيوعى المصرى الموحد تكافح من أجل ثورة شعبية مسلحة تحرر بلادنا من الاستعمار الأنجلو - أمريكى". ونادى البرنامج، مسرّدا بخبرة الثورة الصينية، بجهة متحدة لأربع طبقات ضد الإقطاع والاستعمار وإقامة "النوع الجديد من حكومات الشعب الديمقراطية على هذا الأساس"، وادعى أن الحكومات السابقة "لم تكن سوى أدوات فى أيدي المستعمرين"<sup>(١)</sup>.

وتنص وثيقة أخرى كُتبت لتحديد التكتيكات التى يجب على الحزب الشيوعى الموحد إتباعها على الآتى: "تجبح الاستعمار الأنجلو أمريكى فى فرض حكومة الديكتاتورية العسكرية". أما الإصلاح الزراعى فقد هونت هذه الوثيقة من قيمته ونادت بـ "جبهة ديمقراطية" تتكون من كل الشرائع الاجتماعية التقدمية فى المجتمع والأحزاب السياسية و"الشخصيات المعادية للديكتاتورية"، وانتهت إلى القول بأنه "لا يمكن كسب قضية الديمقراطية دون التطويع بالعصاية العسكرية القائمة وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية... تقيم نظاما جمهوريا برلمانيا وتنفذ برنامج الجبهة"<sup>(٢)</sup>. ولكن لم يتم قبول أيا من الوثيقتين لأنهما فقدتا معنهما بسبب مقاومة النظام خلف بغداد وتأييده مؤتمر باندونج وعقده لصفقة الأسلحة التشكيلية. وبرغم تنفيذ النظام للبرنامج الوطنى الراديكالى استغرق تغير الاتجاه للميل إلى النظام وقتا حتى يضرب بمجذوره، وتباطأ عن الأحداث قرابة العام. فعند انعقاد مؤتمر باندونج كان معظم الشيوعيين فى السجن، وظلوا فيها حتى أزمة قناة السويس، أو حتى بعدها. ولزمن طويل ظلت الإصدارات الرسمية الخارجية للحزب الشيوعى المصرى الموحد تنتقد النظام بشدة. فمثلا ظل منشور صادر فى أول مايو ١٩٥٥ يسمى ثورة يوليو الانقلاب العسكرى، ويزعم أن الطبقة العاملة "هى أول الفئات الوطنية وعيا بحقيقة هذه المؤامرة الاستعمارية"<sup>(٣)</sup>. وحتى بعد صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر أدانت نشرة كفاح الشعب، النشرة الخارجية الرسمية للحزب الشيوعى المصرى الموحد، سياسة النظام الموالية لأمريكا،

وإهتمامه بتفضيل شروط البنك الدولي القاسية لتمويل السد العالي على عروض الاتحاد السوفيتي السخية<sup>(٤)</sup>.

أثناء ذلك كان يجري تحول ضخم داخل الحركة الشيوعية، يعكس تزايد جاذبية النظام لأعضائها، فجرت مناقشات ساخنة داخل وخارج جدران السجون بين أنصار برنامج الحد الأدنى وأنصار برنامج الحد الأقصى بشأن طبيعة النظام الحاكم. وظهرت آثار هذه المناقشات في تصريح صادر عن اللجنة المركزية في نوفمبر ١٩٥٥، أعيد فيه النظر في الإدانة الكاملة السابقة للنظام:

الذي ينبغي ذكره هنا ببساطة أن كفاحنا الحزبي كان يتميز باتجاه يساري حاد في تحديد موقفنا من سياسة الديكتاتورية الخارجية. لم يكن موقفنا من باندونج ومن رفض الحلف العراقي - الركي إلا اتهاماً للديكتاتورية بالمانورة والتآمر. وكنا نتغافل دائماً عما في هذه السياسة من اتجاه إيجابي استقلالي. كنا نكفي بالتحليل والكشف عن الأساس التأمري، دون أن نضع هذه السياسة الخارجية موضع الاعتبار<sup>(٥)</sup>.

وبرغم هذه الرغبة في أخذ العالم الإيجابية لسياسة النظام الخارجية بعين الاعتبار لم يعلن التصريح عن تغير سياسي كبير. فبصفة عامة ظل النظام يُعتبر مثلاً لـ"الاحتكار المصري المندمج المصالح مع الاستعمار العالمي عامة والأجلو أمريكي على وجه خاص".

وقد ترك لزيكي مراد، الذي أصبح آنذاك عضواً باللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري الموحد، مهمة اخرايق هذا الموقف. فقد وجد في سياسة النظام الخارجية الجديدة تأكيداً على رؤية حدثت الأصلية للضباط كجزء من الجبهة الوطنية. ورفض التصور القائل بأن مصر "نصف مستعمرة" "نصف إقطاعية"، واعترف بأن الحكومة تلعب دوراً طليعياً في النضال من أجل تحرر مصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من الاستعمار<sup>(٦)</sup>، كما رأى في تأميم شركة السكر التي يملكها أحمد عبود، الذي اعتبره اليسار نموذج الاحتكار النقي، وفي القوانين الجديدة التي تُحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات، "دلالة واضحة على أن السيطرة القائمة لكبار الرأسماليين الأجانب والمصريين تواجه ضربات متزايدة يوماً بعد يوم"، وهو ما يسرى أيضاً على الإقطاع. غير أن النقطة الأكثر أهمية التي أثارها زيكي مراد بالنسبة لهذا الموضوع هي تشييده على العلاقات بين سياستي النظام الخارجية والداخلية، لكي يضع أساساً للقول بالطبيعة التقدمية للنظام في مجمله:

كلنا يعرف أن الإقطاع في مصر قد تلقى ضربات شديدة منذ ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بطرد الملك وقانون الإصلاح الزراعي وقوانين العمال الزراعيين في ٩ سبتمبر ثم مصادرة أملاك الأسرة المالكة في نوفمبر ١٩٥٣ ثم وضع القضاء على الإقطاع هدفاً رئيسياً في الدستور.. كل هذه الضربات قد حطمت النظام الإقطاعي بشكله القديم الذي كان سائداً. وإذا كانت

بعض مظاهر هذا النظام تعيش في مصر فإن هذا طبعي لأن الكفاح ما زال مستمرا ولأن القضاء على كل آثار النظام الإقطاعي لا يمكن أن يتم دفعة واحدة.. وهكذا نرى أن الكفاح ضد الاستعمار كان متمشيا جنبا إلى جنب مع الكفاح ضد الإقطاع، وأن الشعب المصري الذي سجل تلك الانتصارات العظيمة... قد سجل أيضا انتصارات هامة في مجال الثورة الديمقراطية بالقضاء على رأس الإقطاع - الأسرة العلوية - وإضعاف الإقطاعيين بشكل عام. ولاشك أن القضاء على نظام الاستغلال الإقطاعي قد أصبح اليوم قريب النال.

واختتم زكي مراد كلامه قائلا أن "المجتمع المصري قد تغير تغيرا عميقا فبعد أن كان مجتمعا تابعا نصف إقطاعي أصبح اليوم مستقلا ديمقراطيا"<sup>(٧)</sup>.

طالب هذا التحليل بقلب استراتيجية الحركة الشيوعية تجاه النظام بالكامل، وتوجيه النظام مرة أخرى للاندماج في الجبهة الوطنية. ومع ذلك حذر زكي مراد من أنه:

ليس هناك ضمان أكيد لتطور بلادنا الديمقراطية وتدعيم استقلالنا القسي وسياساتنا السلمية مثل إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية الشاملة. إن بناء هذه الجبهة التي تضم العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية بما فيها بل على رأسها حكومة عبد الناصر والنضال في سبيل إبراز دور الطبقة العاملة القيادية تدريجيا على هذه الجبهة هو واجب ملح ويتطلب تركيز قوى حزبنا لتحقيقه. ويجب أن يكون واضحا أن حكومة عبد الناصر هي حليف لنا على هذه الجبهة وأن التحالف معها شرط أساسي لتقديم بلادنا.

وفي فبراير ١٩٥٦ أرسل زكي مراد، ومعه أعضاء آخرون من الحزب الشيوعي المصري الموحد، خطابا من السجن، وصف فيه سياسات النظام بأنها "تتويج لنضالات شعبنا خلال سنوات عديدة". وكانت النقاط التي أوردها الخطاب صراحة تأييدا لذلك هي مؤتمر باندونج ودور عبد الناصر في صياغة قراراته وتنفيذها وإدانة حلف بغداد وإصدار الدستور الجديد في يناير، والذي ضمن لكل مواطن الحق في العمل وفي التأمين الاجتماعي<sup>(٨)</sup>.

وقبل ذلك كانت طليعة العمال قد غيرت سياساتها تجاه النظام. ففي يناير ١٩٥٥ أعلنت في أحد كراسياتها أنها سوف تؤيد النظام بمجرد أن يقطع روابطه مع "الاستعمار الأنجلو أمريكي" ويعتني سياسة الحياد المستقلة<sup>(٩)</sup>. وكتب بعد باندونج وبدء العلاقات الجديدة مع الكتلة الشرقية خطابا مفتوحا إلى رئيس الوزراء عبد الناصر أعلنت فيه تأييدها "للخطوات الجديدة" في سياسة النظام الخارجية. غير أن الخطاب المفتوح تضمن في ذات الوقت المطالبة بالحريات المدنية التي تقوم على حقوق الإنسان ونداء لبذل جهود أكبر لتحقيق الوحدة العربية<sup>(١٠)</sup>. وفي سبتمبر ١٩٥٥ صدر تحليل تاريخي للحركة الوطنية ظلت فيه طليعة العمال تعتبر مصر بلدا "شبه إقطاعي" و"شبه

مستعمر" يسوده الرأسمال الاحتكاري الأجنبي مع "حكومة ديكتاتورية لا تحقق مطالب الحركة الوطنية الجذرية"<sup>(١١)</sup>.

### إعادة إدماج النظام في الحركة الوطنية:

في مارس ١٩٥٦ أصدر الحزب الموحد "خطة الحزب الشيوعي المصري الموحد" وأعلن فيها تأييده للنظام رسمياً<sup>(١٢)</sup>، وقدم فيها تقييماً تفصيلياً للنظام وعرضاً عاماً لأفكار الحزب عن الوضع السياسي والاقتصادي العام لمصر آنذاك. وبدأ الوثيقة بقائمة بأربع قضايا استند إليها الانتقال من النظرة السلبية السابقة نحو النظام إلى تقييدها، وهي: أ) اتخاذ الحكومة لـ "موالف سلامية واستقلالية إيجابية" ظهرت في باندونج وفي معارضتها لحلف بغداد العدواني؛ ب) واتجاهها إلى "تعمية الصناعة الوطنية والثقيلة منها بشكل خاص"؛ ج) توقيع اتفاق الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا وإقامة علاقات تجارية مع المعسكر الاشتراكي؛ وأخيراً د) رغبتها في الاتفاق على برامج للتبادل الثقافي مع المعسكر الاشتراكي. وبالنسبة للحزب الشيوعي المصري الموحد فإن هذه النقاط الأربع تبرر القول بأن:

حكومة عبد الناصر... تتخذ طريقها نحو التطور المستقل لبلادنا سياسياً واقتصادياً، الذي يعني التحرر تدريجياً من السوق الاستعمارية، وإضعاف السيطرة السياسية للاستعمار وتدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية مع المعسكر الاشتراكي<sup>(١٣)</sup>.

وكما تغير الموقف الشيوعي العام من البلدان المستقلة الناشئة في العالم الثالث بعد باندونج، أصبحت الخطة الرسمية تعتبر النظام الناصري جزءاً من الكفاح العالمي من أجل الاستقلال الذي تقوم به "البرجوازيات الكبيرة الحاكمة في الهند وإندونيسيا وبورما وسوريا ولبنان والسودان". وكان المفهوم المشترك عن برجوازيات هذه البلدان المختلفة أنها تدرك أن التصنيع هو الشرط المسبق المطلق للتطور الوطني، وأنه بينما يعرقل "معسكر الاستعمار" التصنيع، وخصوصاً إقامة الصناعة الثقيلة، ويحاول التركيز على تدعيم الزراعة، فإن المعسكر الاشتراكي يتوق إلى توفير المساعدة الاقتصادية والعسكرية بسعر معقول وتعزيز السلام العالمي<sup>(١٤)</sup>. وقد عزز زكي مراد الخطة الرسمية في تقريره بعنوان "حول الطبيعة الطبقية لحكومة الضباط"<sup>(١٥)</sup>، كتبه في يوليو ١٩٥٦. وتقم حجته الأساسية على أن حركة الضباط الأحرار هي "إحدى الهيئات السياسية لقسم من البرجوازية الوطنية في مصر، هي بالتحديد هيئة تعبر عن مصالح الضباط المتوسطين والصغار، وتعارض سيطرة الاستعمار والإقطاع المطلقة على الجيش وعلى مصائر الضباط بالتالي"<sup>(١٦)</sup>.

ويتفق كل من الحطة الرسمية وتقرير زكى مراد على تمتع البرجوازية الوطنية بطبيعة مزدوجة. فيقول زكى مراد:

طبيعة البرجوازية الوطنية، تلك الطبيعة المزدوجة، واضحة أيضا في هذا الجانب [جانب الضباط الأحرار] ... بل وبينهم شخصيات رجعية وذات ميل واضح للاستعمار. وهم في الوقت الذي يحارون فيه الاستعمار والإقطاع يحشون الجهر بالتحالف مع الشيوعيين والعمال والفلاحين ويوردون كثيرا في ذلك<sup>(١٧)</sup>.

فسرت الطبيعة المزدوجة للضباط تناقضات السياسة التي اتبعوها حتى ذلك الحين. فشرح زكى مراد في تحليله التاريخي للنظام أن هذه الطبيعة المزدوجة تفسر الفارق بين المحتوى القديم للمنشورات التي أصدرها الضباط الأحرار قبل الثورة والعلاقات الوثيقة التي رحبوا بإقامتها مع الولايات المتحدة بعد ذلك، حين "خرجوا من صفوف البرجوازية الوطنية"<sup>(١٨)</sup>. وانتهت فترة النضحية الكاملة للاستعمار الأمريكي هذه في بداية عام ١٩٥٥ حين اتضح أن الأمريكيين لن يعطوا أسلحة وسيواصلون إقامة حلف بغداد. وقال زكى مراد أن مقاومة الشعب المنظمة للضباط والأزمة الاقتصادية ومحاجات المسكر الاشرافي، أجبرت كلها الضباط على العودة إلى حظيرة الحركة الوطنية الراديكالية<sup>(١٩)</sup>.

ويوضح زكى مراد أن طبيعة الضباط البرجوازية الوطنية كانت المصدر الدائم لتناقض سياسات النظام في الفترات المختلفة. ففي الفترة الأولى بين يوليو ١٩٥٢ ويناير ١٩٥٣ اتخذوا إجراءات من قبيل طرد الملك فاروق والإصلاح الزراعي والإفراج عن السجناء السياسيين، وفي نفس الوقت قمعوا الحركة العمالية. وفي الفترة الثانية من يناير ١٩٥٣ إلى يناير ١٩٥٥ كان النظام مغدوعا تماما في الأمريكان، ووقع معاهدة مع البريطانيين، وفي نفس الوقت أقام في مصر النظام الجمهوري وصادر أملاك العائلة المالكة. ولم تبدأ سيادة الجوانب الإيجابية من حكم البرجوازية الوطنية في السياسة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية إلا في الفترة الثالثة. ومع ذلك استمر العمل بالمعاهدة مع البريطانيين في تلك الفترة واتخذت إجراءات لتنشيط الاستثمار الأجنبي<sup>(٢٠)</sup>. وقالت الحطة الرسمية، وفقا لنفس الاستنتاج، أن "كل هذه العوامل من شأنها أن تجعل المواقف السلافية والاستقلالية لحكومة عبد الناصر مواقف جزئية قابلة للنكسة، قابلة للتراجع، بل وقابلة للمؤامرات الخفية من الاستعمار"<sup>(٢١)</sup>. وانتهت إلى خلاصة متناقضة تقول بضرورة إقامة جبهة قادرة على الدخول في تحالف مع النظام.

جبهة وطنية معادية للاستعمار، جبهة وطنية للسلام والاستقلال الوطني... تضم كافة القوى الشعبية بزعامة الطبقة العاملة وحزبها، تضم الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمتقنين الوطنيين

والبرجوازية الوطنية المتوسطة، جهة يمكن أن تدخل في اتفاقات وتعاون، بل تستطيع أن تفرض تحالفا بشروط مع الديكتاتورية العسكرية القائمة في سبيل تدعيم السلام والاستقلال<sup>(٢٢)</sup>.

وقد بُنيت استراتيجية الحزب الشيوعي المصري الموحد أيضا على أساس الإدراك الواضح لضعف الجبهة الوطنية الديمقراطية البديلة. فقد اعتبرت الخطة الرسمية أن "توازن القوى" في مجموعه ليس مواتيا لجبهة كهذه، لأن البرجوازية الصغيرة مزددة، ولأن البرجوازية الكبيرة كما يمثلها الوفد ضعيفة وخاضعة لقيادتها الرجعية. كذلك ليس الشيوعيون قادرين على مقاومة النظام: "للاشيوعيين ضعف ارتباطهم بالطبقة العاملة ولانقسامهم، لا يمكنهم أن يقيموا حكومة تحمل محل حكومة عبد الناصر". ورات الخطة الرسمية الجديدة أن دستور ١٩٥٦ يعبر عن علاقات القوى القائمة بين النظام والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى، فهو يعكس "توازن القوى في الداخل بين الديكتاتورية العسكرية والقوى الشعبية، فهو يمثل فيه الجانب السلافي والاستقلالي للديكتاتورية، كما يمثل فيه الشكل الديكتاتوري العسكري الحاكم". لقد أعطى الدستور حقوقا جزئية محدودة للشعب وحد من نفوذ الإقطاع وبعض قطاعات رأس المال الاحتكاري<sup>(٢٣)</sup>.

أصبحت الخطة الرسمية للحزب الموحد علنية في مقال نُشر في إبريل ١٩٥٦ في "صوت الفلاحين"، طالب بجبهة وطنية عريضة كخطوة في اتجاه توحيد البلاد العربية ضد الاستعمار<sup>(٢٤)</sup>. كذلك حث بيان رسمي بعنوان "الاستعمار هو العدو الأول" على "تعنت كافة القوى الوطنية، حشد وتجميع الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والكتاب والفنانين والتجار وأصحاب المصانع، صغبرها ومتوسطها، بل وكبرها أيضا لمقاومة الهجوم الاستعماري"<sup>(٢٥)</sup>.

أما تأييد طليعة لعمال للنظام فكان أقل مشروطة وحلرا من تأييد الحزب الشيوعي المصري الموحد، برغم غموض موقفه بدوره من الطليعة الوطنية البرجوازية للنظام. فأتى تحليل الطليعة الطبقة للضباط معتمدا على مدى ولائهم لبدأ الحيا الذي اعتبرته المنظمة وسيلة يستخدمها العديد من قادة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة مثل ناصر ونهرو وسوكارنو لتحرير بلادهم من سيادة الاستعمار، كما اعتبرته تناقضا داخل العالم الرأسمالي يجب أن تستغله الحركة الشيوعية مثلما فعلت في الماضي في عهد الجبهة الشعبية في فرنسا عام ١٩٣٦ والجبهة المتحدة بين الشيوعيين الصينيين وشيانج كاي تشيك في الكفاح ضد الغزو الياباني. وانتهت طليعة العمال إلى الآتي:

نحن الشيوعيون المصريون - باعتبارنا الصف الأول في حركة التحرر الوطني - سوف نؤيد أى خطوة تتخذها الحكومة الحالية أو القادمة لدعم استقلالنا وإضعاف تسلط الاستعمار على سياستنا واقتصادنا. وليس دعمنا للحكومة مجرد دعم سلمي، فهو لا يعنى أننا سنمتنع



عن مهاجمة الحكومة فى سياستها الخارجية فقط، ولكننا أيضا منتشر على أوسع نطاق السياسة الوطنية والسلمية التى تبنتها الحكومة مؤخرا، وندمج التوقيعات ولحج نقابات العمال والمنظمات الفاعلة الأخرى على اتخاذ قرارات تؤيد هذه السياسة. كذلك سنعمل بالاشتراك مع هيئة التحرير على الدعاية لهذا الخط السياسى وستعاون مع حكومة عبد الناصر ونسائدها. وفوق ذلك سوف نساند الحكومة فى مواجهة الانقلابات العسكرية التى سيحاول الاستعمار أن يديرها ضد الحكومة<sup>(٢٦)</sup>.

أدى تغير موقف المنظمين من النظام إلى الإفراج عن معظم أعضاء الحركة الشيوعية وإلى السماح بحرية أوسع فى التعبير. وكانت أهم نتيجة ملموسة لهذا التنازل بين الجانبين تأسيس جريدة "المساء" المسائية فى أكتوبر ١٩٥٦، التى رأس تحريرها خالد محي الدين. وأصبحت المساء أهم أداة دعائية يسارية وأشد مؤيدى التخطيط الاقتصادى حماسا. كذلك أنشئت فى ذات الفترة الليبرالية عدة دور نشر يسارية مثل دار الفكر ودار النديم<sup>(٢٧)</sup>.

### ٣ - هيمنة النظام أيديولوجيا

#### • اكتساب الشرعية فى السويس:

استمر غموض النظرة إلى النظام باعتباره نملا للبرجوازية الوطنية عاملا ثابتا فى تحليل الشيوعيين للضباط. ولكن أهميته اضمحلت تدريجيا حين اكتسب النظام شرعيته خلال أزمة السويس وأصبح الخطاب السائد هو خطاب النزعة السلطوية، الأمر الذى أسفر عن نتائج هائلة بالنسبة للحركة الشيوعية. فقد فقدت الحركة سلطتها الأيديولوجية على الحركة الوطنية، وكذلك سلطتها السياسية [فى المناورة] بين بدائل الجبهة الوطنية الديمقراطية بسبب خفوت صوت أحزاب المعارضة الأخرى أو قمعها بالكامل، وبالتالي اضطرت الحزب الشيوعى المصرى الموحد وطلبة العمال إلى السعى للتحالف مع الحكومة، وهو تحالف كانوا فيه الشريك الأصغر إلى حد بعيد. وأدى هذا الموقع التابع إلى فتح الطريق أمام اختراق خطاب الحداد السلطوى لقطاعات الحركة الشيوعية التى ظلت تمارس هذا الميل السلطوى حتى ذلك الحين. فكلما زاد ارتباط الحركة الشيوعية بالنظام كلما قل احتمال إعلان المطالب الديمقراطية وقل الإصرار عليها. وحتى إذا تم إعلانها، فغالبا ما كان يُعاد تكييفها لتناسب مع البنى السلطوية الجديدة. وأصبحت الدولة القابضة الجديدة تُحدد قواعد اللعبة ويحتوى الخطاب الحدائى المهمين، كما حدث مع الليبراليين والاشتراكيين الليبراليين فى روز اليوسف.

كانت النتيجة المباشرة لأزمة السويس بالنسبة للشيوعيين هى قيامهم بدعم الحكومة بالكامل.

فأصدرت طليعة العمال نشرة خاصة بعنوان المقاومة الشعبية أعلنت فيها أن تكوين جبهة متحدة ضد الاستعمار له "أولوية وطنية تجب كل المصالح الجزئية"<sup>(٢٨)</sup>، وأعلن الحزب الشيوعي المصري الموحد بصراحة أن الأزمة وسيلة لإثبات وطنية الحركة الشيوعية:

إن هذه الحركة لتقدم لنا نحن الشيوعيين المصريين - ولأبناء الحزب الشيوعي المصري الموحد بالذات - فرصة ذهبية لإثبات جدارتنا، لا بقيادة العمال والفلاحين فحسب، بل بقيادة كل الوطنيين، قيادة مصر كلها في زحفها المقدس لحماية استقلالها وتأمين انتصاراتها والتقدم نحو الديمقراطية ونحو الاشتراكية... وعلينا نحن أبناء الحزب الموحد أن نثبت أننا أحلص وأصلب الوطنيين في الدفاع عن حرية شعبنا واستقلال وطننا<sup>(٢٩)</sup>.

ويُفترض أن تتخذ هذه السياسة شكل "جبهة وطنية متحدة"، وهي تختلف عن الجبهات السابقة في أنها موجهة ضد الاستعمار لا الحكومة، وهدفها تعبئة كل القوى الوطنية على نطاق واسع يمتد من أعضاء هيئة التحرير إلى أعضاء الوفد البائد والإخوان المسلمين، بالإضافة إلى المنظمات الشيوعية الأخرى. وإلى جانب توسيع الجبهة لتشمل المنظمات الوطنية القائمة، فإن الجبهة المتحدة تعتبر فرصة للامتداد إلى أسفل نحو السكان بتشكيل لجان قاعدية. فدعا الحزب الموحد لتنظيم المدنيين في كتائب مسلحة وإنشاء لجان في القرى والمدن على غرار ما حدث أثناء الكفاح في قناة السويس عام ١٩٥١. وكان المفروض أن هذه اللجان "هدفها حماية المكاسب الوطنية التي حققتها حكومة جمال عبد الناصر" بل و"حماية حكومة جمال عبد الناصر نفسها وتطوير وتحقيق مكاسب جديدة في ميدان السياستين الداخلية والخارجية". وتشكل عضويتها من "أوسع الجماهير الممكنة". ونصح الحزب أعضائه بالأن يسيطروا على هذه اللجان في البداية، ولا يدعوا المتعاطفين مع الشيوعية يسيطرون عليها<sup>(٣٠)</sup>.

ومع أن الجبهة المتحدة تبدو وكأنها فرصة جديدة لتعبئة السكان على شطط منظمات المقاومة القاعدية التي يمكن للشيوعيين أن يؤثروا عليها أو يصلوا للسيطرة عليها، فإنها تطلبت تنازلاً عظيماً لأنها شكلت الخطوة الأولى نحو قبول مذهب الخداعة السلطوي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المطالب الديمقراطي للحزب الموحد:

إن السكوتارية المركزية [للحزب] تعتقد أنه من الخطأ البالغ في هذه الظروف المسادة بشعار حوية تكوين الأحزاب القديمة، حتى ولو كان هذا الشعار ذو طابع دعائي فقط، لأن الأحزاب القديمة بوضعها التقليدي وبرامجها التقليدية متخلفة تماماً عن التطورات الاجتماعية والسياسية الهامة التي حدثت في بلادنا سواء منها الداخلية أو الخارجية. إن رجوع الأحزاب القديمة بكل ظروفها التي شرحناها كما هي عامل معطل لتطور الحركة الوطنية والديمقراطية لبلادنا<sup>(٣١)</sup>.

هذا لا يعنى أن الحزب الموحد كان معاديا لنظام تعدد الأحزاب من حيث المبدأ، فقد صرح، بالعكس، بوضوح بأنه سيطالب بالعودة إلى نظام تعدد الأحزاب في وقت لاحق، "في الوقت والظروف التي تتضح فيها الإمكانيات لخلق أحزاب جديدة تعبر عن مصالح فئاتها وطبقاتها ببرامج مناسبة وقيادات متطورة تمشي مع الظروف الجديدة لبلادنا"<sup>(٣٢)</sup>. وكشف هذا التحليل عن انتهاء أوهام الشيوعيين بشأن إصلاح الأحزاب السياسية بعد الثورة، وأيضا عن الاتجاهات الحداثية المضرة التي تفسر التصاقهم بالنظام.

ولم تتحقق الجبهة بشكلها النموذجي خلال أزمة قناة السويس إلا في بور سعيد بعد احتلال القوات البريطانية والفرنسية لها وخروجها من تحت سلطة الحكومة المصرية المركزية بالكامل. وهناك نظمت "الجبهة المتحدة" مظاهرات واحتجاجات ضد الاحتلال الأجنبي<sup>(٣٣)</sup>، وولفسا للإستراتيجية المقررة سلفا اعتبرت "الانتصار"، نشرة الجبهة، عبد الناصر "زعيمنا"، وأعلنت أن:

استمرار جبهتنا المتحدة في كفاحها، واستمرار تدعيمها هو الضمان الأول لتحقيق انتصارات جديدة... إن طريقنا طويل... وإن صمام الأمان الوحيد هو أن نلتف جميعا الشعب والحكومة والجيش حول أهدافنا التي لن نغيب عنها، وحول القائد جمال عبد الناصر رمز مقاومتنا الشعبية الظاهرة.. وإلى الإمام<sup>(٣٤)</sup>...

حظر النظام تنظيم لجان المقاومة الشعبية، وذكرت كفاح الشعب، بعد رحيل المحتلين الأجانب، أن لجان المقاومة التي أسست في القاهرة كانت قليلة<sup>(٣٥)</sup>. ومع ذلك ظلت هذه اللجان أحد أكثر طرق الحزب الشيوعي المصري الموحد أهمية محاولة تعبئة الشعب وإقامة قنوات نفوذه الخاصة، بالإضافة إلى إظهار تأييده للنظام. وحين أعلن مبدأ أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ قدم الحزب الموحد نفس الاستراتيجية:

لاشك أن لجان المقاومة الشعبية التي انبثقت عن الكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار هي أكثر الأشكال التنظيمية ملائمة بالنسبة للجماهير لتنفيذ هذه المهمة. ويمكن أن يتم تنظيم المنظمات الجماهيرية الأخرى كالتنقيات والاتحادات في وحدة كاملة حولها، وبذلك يمكن توجيه الروح الوطنية الموحدة ضد مؤامرات الاستعمار<sup>(٣٦)</sup>.

وادعى الحزب أن مصر يجب أن تشن حربا مستمرة على الولايات المتحدة لكي تحافظ على سياستها الاقتصادية المستقلة. ويتطلب ذلك تسليح الشعب وإقامة مراكز تدريب وتنظيم الميليشيات الشعبية. وهناك تيرير آخر لهذه الاستراتيجية، وهو اختيار المرشحين للانتخابات البرلمانية الموجلة. للجان المقاومة الشعبية تستطيع أن تتخلص من "العناصر الانتهائية والمرددة والخائنة... وتساعد على قطع رأس المؤامرات". وأخيرا، تستطيع هذه اللجان أن تساهم في تعبئة

الشعب من أجل الوحدة التلقائية لمصر وسوريا ضد الاستعمار. وظلت الأعداد اللاحقة من النشرة تقدم حالة بورسعيد كنموذج تنظيمي وطني للمقاومة الشعبية، وتشدد على وجوب انضمام كل المنظمات القائمة في المجتمع للجان المقاومة الشعبية، وخصوصا النقابات المهنية والعمالية، بل وهيئة التحرير أيضا. ويجب أن تقام لجنة عليا تشرف على اللجان المحلية ولجان المناطق<sup>(٣٧)</sup>.

### • تصويت على الاستقلال والتنمية:

كانت أول انتخابات مجلس الأمة في يونيو ١٩٥٧ المناسبة التالية لتطوير استراتيجية الجبهة المتحدة. وقد أدت هذه المناسبة إلى تثبيت تبعية الحركة لقيادة النظام بشكل حاسم. حل النظام هيئة التحرير وأقام بدلا منها الاتحاد القومي. ولكن هذا الحزب لم يكن يشبه لجان المقاومة الشعبية التي تصورتها الحركة الشيوعية. فمع أن إنشاء الاتحاد القومي كان علامة على تحول واضح للميل إلى الطبقة الوسطى التي حاباها النظام، ولكنه لم يكن بحال منظمة سياسية ترمي إلى تعبئة السكان. وكان الأمر الأكثر إحباطا للحركة الشيوعية هو منع كل السجناء السياسيين السابقين من المشاركة في الانتخابات، كما سقط معظم المرشحين الشيوعيين الذين شاركوا فيها.

برغم هذه الإعاقات شاركت الحركة الشيوعية بحماس في الانتخابات، لأن الانتخابات أصبحت شديدة الارتباط بمجمل برنامج التحديث الاجتماعي والاقتصادي. ولما كان النظام يبدو في عين الشيوعيين مدافعا عن هذا البرنامج في مواجهة التدخل الأجنبي، أصبح من شبه المستحيلات طرح مطالب ديمقراطية. ولما كان النظام على أوج قوته، فإنه استطاع بسهولة أن يفرض خطاب الحدأة السلطوية الخاص به، ويحول الارتباط الوثيق الذي أقامته الحركة الشيوعية بين الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ضدها. وعبرت كفاح الشعب عن هذا المنطق، فأعلنت في مارس أن الانتخابات القادمة ستكون أهم انتخابات تاريخ مصر البرلماني، وادعت أنها تمثل "جمالا جماهيريا فسيحا لتوحيد كل القوات الوطنية في جبهة متحدة حول برنامج معين"<sup>(٣٨)</sup>. وسوف تتيح الانتخابات تعميق الثورة وتوظيف الوعي الوطني ضد التهديد الأجنبي وأتباع الاستعمار في الداخل، أو، كما جاء في عدد تال من كفاح الشعب: "إن الانتخابات القادمة معركة ضد الاستعمار وستتلو هذه المعركة في استبعاد عملاء الاستعمار الرجعيين وفي انتخاب العناصر الوطنية لمجلس الأمة القادم حتى يأتي المجلس معبرا عن السياسة السلمية الاستقلالية التقدمية التي تنتهجها مصر"<sup>(٣٩)</sup>.

وعبرت بعض المقالات التي نُشرت في "المساء" بفرض إظهار تأييد المنظمات الشيوعية المختلفة للنظام عن نفس الموقف. فقال أبو سيف يوسف، عضو اللجنة المركزية لطليعة العمال،

صراحة، أن الانتخابات ليست منافسة بين أحزاب سياسية مختلفة تمثل الرأسمالية أو الإقطاع، ولا هي تتعلق بسياسة مجلس وزراء بعينه، وإنما يجب النظر إليها، فيما يقول، كصويت على الثقة في الثورة أولاً وقبل كل شيء، تصويت للاستقلال والسيادة الوطنية والسلام والوحدة العربية. كذلك فإن الانتخابات موجهة ضد العناصر الرجعية في الداخل<sup>(٤٠)</sup>. وأكد عبد العظيم أنيس على نفس الخط السياسي، فرأى أن المطالبة بوجود معارضة أمر غير ضروري، أو حتى خياني، في هذه الظروف التي تهدد فيها الولايات المتحدة ومبدأ أيزنهاور مصر. وقال - متفقاً لحد كبير مع بلاغة النظام الدعائي - أن أعضاء البرلمان يجب أن يراقبوا الحكومة، على أن تقوم الرقابة على فكرة "النقد الإيجابي"، وليس على "فكرة الهجوم"<sup>(٤١)</sup>. ويجب إجبار كل مرشح على تقديم برنامج حتى يمكن استبعاد إمكانية إشراك عناصر خائنة في الانتخابات<sup>(٤٢)</sup>.

وربما كان تعليق فؤاد مرسى هو أهم تعليق نشر في المساء عن الانتخابات. لأن تأييده، بوصفه السكرتير العام للحزب الشيوعي المصري الذي اتحد قبل قليل مع الحزب الشيوعي المصري الموحد لتكوين الحزب الشيوعي المصري المتحد، كان يعني حدوث تحول مهم في سياسة الحزب السابقة التي كانت تنعت النظام بـ "الفاشية". وكانت مقالاته في المساء أوضح تعبير عن كيفية وضع المثل الديمقراطية في خدمة التحديث السلطوي. قدم فؤاد مرسى لسلسلة مقالاته بباراز التقدم المهائل التي حققته مصر:

إن في مصر اليوم نهضة شاملة تتمثل في تلك التغيرات الجوهرية التي تناولت - ولا تزال تتناول - تكويننا الاجتماعي وبنائنا الاقتصادي وتنظيمنا السياسي ووضعنا الدولي. وهي تغيرات متكاملة تعبر في النهاية ثورة كاملة في أسلوب حياتنا تكشف عن قوة تلك الرغبة العميقة عندنا في التجديد وملاحقة ركب البشرية<sup>(٤٣)</sup>.

ومع أنه انتقد الانتخابات الوشيكة، فإنه قارن بين الشكل القائم للديمقراطية المصرية والأشكال "التقليدية" للديمقراطية، كما تطورت بعد الثورة الفرنسية. فمع أن هذه الأشكال عرفت المعارضة غير أن ذلك لم يكن ضرورياً دائماً، لأن الديمقراطية، كما أدعى، "ليست هدفاً في ذاتها، وإنما هي وسيلة لخوض معركة التقدم الاجتماعي". وعزز فؤاد مرسى هذا المفهوم الأداتي للديمقراطية بفلسفة نسبية عن الظروف الخاصة:

إن الديمقراطية تتحقق في كل بلد على حسب تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بحيث تتشكل في إطار معركته الأساسية التي يخوضها أبنائه للتقدم عبر الأجيال. إن الديمقراطية تتحقق بمقدار مشاركة جموع الشعب في تحقيق المهمة التاريخية التي تواجه بلداً معينا في وقت معين<sup>(٤٤)</sup>.

ويرى فزاد مرسى أن الديمقراطية في هذه المرحلة من تاريخ مصر قساة يعير الفلاحون والعمال والمتقنون من خلالها عن رسالتهم التاريخية؛ "إنها حريته [الشعب] في التعبير عن أهدافه التاريخية وتنظيم نفسه لتحقيقها"، إنها حرية الأغلبية لا الأقلية، ولا تتضمن بالضرورة انقسام الآراء ولا تعدد الأحزاب أو قيام المعارضة. فالديمقراطية فيما يقول تعنى حماية حكومة الأغلبية<sup>(٤٥)</sup>. قبل ذلك كانت الديمقراطية تحمى الاستعمار والاستبداد والإقطاع، أما الآن، فيما يقول، "فلأول مرة في تاريخنا الحديث يتمتع الشعب المصرى بحرية التعبير عن أهدافه الوطنية وتنظيم نفسه داخليا لتحقيقها". وبالتالي انتهت الحاجة إلى المعارضة التي كانت قائمة في الماضى حين كانت الديمقراطية تعمل لصالح الاستعمار<sup>(٤٦)</sup>.

ولما كانت الحركة الشيوعية قد أصبحت متوحدة إلى هذا الحد مع الحكومة، فقد انقلبت على "حلفائها" الفاضين السابقين الذين كانت تحاول أن تنظمهم في جبهة وطنية ديمقراطية. ووفقا لسياسة التخلص من "العناصر الانتهازية والمرددة والخائنة... والمساعدة في قطع رأس المؤامرات"، وجهت الحركة انتباهها إلى الكشف عن هذه المؤامرات، واستهدفت الإخوان بوجه خاص. ففى مايو كشفت نشرة "بفاح الشعب" مؤامرة فى المنصورة شملت أعضاء فى الإخوان المسلمين والوفد والحزب الاشتراكي، أقاموا اتصالات مع الولايات المتحدة وكبار الملاك. وبممثل تهديد نموذجى آخر للثورة فى المرشحين الذين لا يطرحون أى برنامج سياسى وتستند قاعدتهم الانتخابية على المال والعصية، فهذهم فيما قال الشيوعيون هو تقسيم صفوف الوطنيين وتدمير الثورة<sup>(٤٧)</sup>.

وأوردت النشرة الداخلية الجديدة للحزب الشيوعى المصرى المتحد، والمسماة "حياة الحزب"، تقييما شاملا للانتخابات<sup>(٤٨)</sup>، وكان التحليل عبارة عن مقارنة بين أهداف الحركة الشيوعية وبين الحصلة النهائية للانتخابات. فقد جرت المعركة، كما قال الحزب، حين كانت مصر "تجز لورثها الوطنية الديمقراطية وتناضل من أجل تصفية الاستعمار"، والغرض منها ليس "مجرد تكوين أى برلمان، وإنما انتخاب مجلس للأمة يكون برلمانا للثورة، مهمته صون الثورة لا التفریط فيها... والسرى بها إلى الأمام"<sup>(٤٩)</sup>. وإلى حد كبير بدا أن الانتخابات قد حققت آمال الحزب.. ف فيما يتعلق بالطبقات العاملة ذكر التقييم أن الانتخابات "أكدت وجودها الطبقي ومهمتها السياسية ودورها السياسى فى بلادنا".. ولكن لم يدخل البرلمان من أبنائها سوى عدد قليل بسبب ضعف تنظيم اتحاد نقابات العمال.. ولذلك "لا تدل النتيجة النهائية للمعركة على كل ما للطبقة العاملة من وزن سياسى فى بلادنا". وستكون مهمة الحركة الشيوعية فى المستقبل المساعدة فى تنظيم هذه المؤسسات، ورفع "هذا الوعى [السياسى] إلى مرتبة الوعى الاشتراكي". ومع ذلك انتهى التقرير إلى أن "الطبقة العاملة قد بدأت تحتل مكانتها السياسية فى بلادنا، وتشارك

بعزم في توجيه مصائرهما»<sup>(٥٠)</sup>. وينطبق نفس الأمر على الفلاحين، فقد قال عنهم التقرير أنه "الأول مرة يتحرر الفلاح من سيطرة الإقطاع ويذهب إلى صندوق الانتخاب ليختار". ولكن الفلاحون فشلوا مع ذلك في إسماع صوتهم بشكل مناسب بسبب ضعف تنظيمهم<sup>(٥١)</sup>.

وقال التقرير أن البرجوازية الوطنية كانت الفاتر الأكبر في الانتخابات في كل من الريف والمدن، يليها البرجوازية الصغيرة، وخصوصا المثقفين ورجال المهن الحرة. ويؤمن التقرير أن هاتين الطبقتين الاجتماعيتين تلعبان دورا مزدوج التوجه في الثورة الوطنية الديمقراطية. كما قال أن نتائج الانتخابات ترجع جزئيا إلى تنظيم الاتحاد القومي:

لقد كانت معركة الانتخابات أعنف معركة سياسية خضناها في السنوات الأخيرة، ولقد وقفت البرجوازية فيها موقفا ارجحاليا متخططا، موقفا تسوده الانعزالية والبعد عن الجماهير. إن النتيجة التي انتهت إليها الانتخابات نتيجة عظيمة، ولكنها نتيجة كان يمكن الوصول إلى أعظم منها لو كانت البرجوازية قد أدركت تماما مسؤولياتها داخل الجبهة الوطنية<sup>(٥٢)</sup>.

وقال التقرير أن هذا الموقف قد نتج جزئيا عن الطبيعة الطبقة للبرجوازية الوطنية وعدم ثقتها في حلفائها في الجبهة الوطنية. وعلق التقرير على إجراء منع السجناء السياسيين السابقين من المشاركة قائلا أن:

البرجوازية الوطنية قد كشفت عن تخلف خطير في إدراك طبيعة المعركة. والسبب في ذلك كله هو حداثة عهد البرجوازية الوطنية بالانتخابات واستجابة أجزاء منها إما لتخويف الاستعمار وإما لتهديداته وانعزالها بالتالي عن جماهير الشعب<sup>(٥٣)</sup>.

وبرغم الإجراءات التي اتخذت ضد الشيوعيين كان الاستنتاج الإجمالي للتقرير إيجابيا للغاية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية. أما عن التركيب الاجتماعي للبرلمان فقد ذكر التقرير أنه "لاشك أن مجلس الأمة يعبر في مجموعه عن الاتجاه الوطني في بلادنا"<sup>(٥٤)</sup>. فبناء على منع العناصر الإقطاعية وممثلي الرأسمالية الاحتكارية من دخول البرلمان إلا فيما ندر، رأى التقرير أن مجلس الأمة "لا يمكن بتكوينه الحالي أن يكون في يوم من الأيام أداة بائس الاستعمار أو الإقطاع، أنه على العكس حرب عليهما"<sup>(٥٥)</sup>.

فيالنسبة للبرلمان الوطني رأى التقرير أن الانتخابات قد عززت الجبهة الوطنية. وكانت الخلاصة النهائية أن مصر قد دخلت عصرا جديدا للكفاح الوطني، وادعى متفقا مع نفسه بعض الشيء أن الانتخابات كانت منسجمة تماما مع التطور التاريخي للحركة الوطنية التي ترتبط فيها الديمقراطية بالاستقلال ارتباطا لا يتفصم:

نحن نعلم أن مصر بسبيل إنجاز ثورتها التاريخية، ثورتها الوطنية الديمقراطية، ولقد أثبتت تجربتنا الثورية منذ هراي أن ثورتنا المصرية تتكون من جانبين لا يتفصل أحدهما عن الآخر، وهما الجانب الوطني والجانب الديمقراطي، وهما نحن نتأكد مرة أخرى من واقع تجربتنا أن ثورتنا تتحقق اليوم بجانبها. إن كل نصر وطني هو تدعيم لمكاسبنا الديمقراطية، وكل مكسب ديمقراطي هو تدعيم لانتصاراتنا الوطنية<sup>(٥٦)</sup>.

## ٤ - مصر : حضارة جديدة

### • الثورة الاقتصادية:

بالنسبة للحركة الشيوعية كان تزايد تحكم الحكومة في الاقتصاد أحد أسباب التحول التدريجي في موقفها من النظام، فقد اعتبرت إقامة صناعة ثقيلة ومشروعات عامة كبيرة مثل السد العالي إجراءات حاسمة لصالح الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وصفت الحركة لكل الإجراءات التي وجهت الاقتصاد بعيدا عن الغرب مثل زيادة التجارة مع الكتلة الشرقية، بينما انتقدت سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية. ونسبت الحركة الشيوعية اختلال سياسة الحكومة إلى أصولها البرجوازية الوطنية. وتلاشى غموض هذا التحليل مع تأميم قناة السويس ومصادرة الملكيات البريطانية والفرنسية في مصر في نوفمبر ١٩٥٦. ونشط جمل الميل إلى التخطيط بقوة مع إقامة "المؤسسة الاقتصادية" في يناير ١٩٥٧، التي استولت على معظم الملكيات البريطانية والفرنسية المصادرة، وإقامة مجلس التخطيط القومي وجنة التخطيط القومي، وتؤكد هذا الميل مع إعلان عزيز صدقي، وزير الصناعة، عن خطة صناعية خمسية في إبريل ١٩٥٧ تقدر بمبلغ ١١٤ مليون جنيه مصري، ستوفر منها الحكومة ٢٤ مليونا<sup>(٥٧)</sup>.

وبنفس الطريقة تقريبا رأى الشيوعيون في سياسة النظام الاقتصادية الداخلية تقدما ملموسا نحو مزيد من الاستقلال، حيث خضع عدد أكبر من قطاعات الاقتصاد للسيطرة المركزية. ولما كان الشيوعيون قد اعتبروا الاستقلال الاقتصادي شرطا للاستقلال السياسي، وربطوه بالدولة بوصفها المؤسسة القادرة على تنمية الاقتصاد لصالح البرجوازية الوطنية، وجدوا أنفسهم وقد خضعوا عفويا للدولة النيابية الجديدة الصاعدة. ومن الناحية الأيديولوجية اتخذ هذا الخوض شكل عبادة التخطيط بوصفه التعبير الأسمى عن النزعة العقلانية. وبفعل السلطة المكتسبة حديثا على الاقتصاد، وخصوصا على قناة السويس والبنوك الأجنبية الضخمة مثل بنك باركليز، ظهرت للمرة الأولى في تاريخ مصر فكرة أن مصر قد دخلت عصرا جديدا، عصرا حديثا تسوده النزعة العقلانية وتكون السلطة فيه في خدمة الشعب. وكانت المساء، الصحيفة المسائية التي أنشئت في ٦ أكتوبر



١٩٥٦ ورأس تحريرها خالد محيى الدين، الفضل من عبّر عن هذا الشعور. أما عبد الرزاق حسن، رئيس القسم الاقتصادى فيها، ورئيس قسم الأبحاث فى البنك الصناعى أيضاً، فلم يدخر وسعاً فى الإلحاح على مفهوم التخطيط بحوية قصوى، وعياً قائمة طويلة من الاقتصاديين وأيدولوجى التخطيط غير المتخصصين للقيام بمهمة كبيرة للرويج لفهوم التخطيط فى كل أشكاله.

اعتبرت المساء التأميم أو "التصميم" شرطاً مسبقاً للتخطيط<sup>(٩٨)</sup>، وقالت أن تأميم قناة السويس كشف عن أن الاحتكارات، خصوصاً الأجنبية منها، هى مصدر مشكلات مصر الاقتصادية، وادعت أنها تحكم فى سوق رأس المال المصرى واستغلت ثروة مصر المعدنية ووضعت الصناعة المصرية فى قبضتها<sup>(٩٩)</sup>، كما ربطت بين التأميم وبين الكفاءة وزيادة إنتاجية الاقتصاد المصرى<sup>(١٠٠)</sup>.

صورت المساء إقامة المؤسسة الاقتصادية كخطوة إضافية نحو الاستقلال الاقتصادى: "تدخل الدولة يعنى بدء سياسة التخطيط العلمى للاقتصاد ووضع الأولوية للمشروعات حسب أهميتها الاقتصادية للأغلبية العظمى من الشعب"<sup>(١٠١)</sup>. كما اعتبرت إقامتها تنفيذاً لمواد الدستور التى نصت على وجوب قيام الاقتصاد القومى على الخطط المرسومة ووجوب تنظيمه<sup>(١٠٢)</sup>. وتأكدت حيوية قضية التخطيط بإقامة المجلس الأعلى للتخطيط القومى برئاسة عبد الناصر، وأثير التساؤل حول مدى واقعية الأمل فى نجاح لجنة التخطيط القومى التى أقيمت قبل عام حين كان معظم الاقتصاد خارج نطاق سيطرتها<sup>(١٠٣)</sup>. وتبأت المساء بأن عصر "التخطيط الشامل" الجديد قد بدأ الآن، وستصبح فوضى الرأسمالية من ذكريات الماضى، وستصل الإنتاجية القومية والطاقة الفردية إلى الحد الأقصى<sup>(١٠٤)</sup>. وسوف يجلب العصر الجديد التقدم والاستقلال، وسيقضى التخطيط فى ظل المجلس الأعلى للتخطيط القومى على نفوذ الاستعمار والرجعيين، وسيعاد تنظيم الاقتصاد للمصالح العام<sup>(١٠٥)</sup>. وسيححر التخطيط الطاقة الوطنية المصرية الكامنة بتعطيم قبضة الاستعمار الذى أبقى مصر متخلفة<sup>(١٠٦)</sup>، كما سيؤدى إلى "تنمية ثابتة دائمة"<sup>(١٠٧)</sup>.

أعطى إعلان الخطة الصناعية الخمسية دفعة هائلة للجدل حول التخطيط فى المساء. وطالب أغلب الكتاب بنصيب أكبر لرأسمال الدولة فى المشروعات المدرجة فى الخطة. وأبدوا تخوفهم من أن يؤدى كبر نصيب الرأسمال الخاص إلى زيادة سلطته، وطالبوا بإجراء دورة تأميم أخرى<sup>(١٠٨)</sup>. واستخدم أنصار التخطيط الدولى ما استجد من افتقار رأس المال الخاص للحماس للاستثمار كحجة لمصالح قضيتهم<sup>(١٠٩)</sup>، ووافقوا فى ضوء ذلك على التقرير السنوى للبنك الصناعى لعام ١٩٥٦، الذى رحب بزيادة نسبة الاستثمارات والقروض الموجهة للصناعة الكيماوية الثقيلة<sup>(١١٠)</sup>. وبالمقابل ندرت الأصوات التى ارتفعت للتنذير من تزايد تدخل الدولة ونمو البيروقراطية

المصاحب له<sup>(٧١)</sup>. وبالمثل قبل توسيع سلطة البنك المركزى برحيب حار<sup>(٧٢)</sup>. وبحلول النصف الثانى من عام ١٩٥٧ أصبحت الخطة الصناعية الخمسية أحد المبادئ المقدسة للشورة - "حجر أساس الاستقلال السياسى" - لا ينتقدها سوى "الرجعيين"<sup>(٧٣)</sup>، فقد أصبحت تعتبر الطريقة الوحيدة للحاق بالغرب، بل والتفوق عليه<sup>(٧٤)</sup>. وأثناء الوحدة مع سوريا اعتبرت الخطة الطريقة المناسبة لدمج اقتصاد البلدين<sup>(٧٥)</sup>.

كان الإيمان المطلق بالعلم من الجوانب فاتكة الأهمية فى الفلسفة الخداثية التكنوقراطية الجديدة التى أسهم اليسار فى دعمها فى صحيفة المساء. وإذا كان سحر وضع أحجار الأساس والفتح المصانع يرمى إلى ترسيخ الأيديولوجيا الخداثية فى أذهان السكان، فإن إقامة المؤسسات والمجالس، خصوصا المجالس "الأعلى"، كانت ترمى إلى استهواء المثقفين. فبالنسبة لهم كانت قصور العلم هذه دليلا على دخول مصر إلى العصر الحديث. وهنا أيضا، مثل الصناعة الثقيلة، كان الاتحاد السوفيتى نموذجاً يحتذى، حيث قيل أن تقدمه التكنولوجى السريع يرجع إلى قدرته على إنتاج العلماء بمعدل يفوق الولايات المتحدة بثلاثة أمثال. وأبلى إطلاق "سوتيك"، أول قمر صناعى، إلى مداره تفوق الاتحاد السوفيتى علميا<sup>(٧٦)</sup>. ويكمن جزء من جاذبية العلم فى أثر التنويم المغناطيسى الذى تحدثه الأرقام، خصوصا الأرقام التصاعدية. وحتى قبل اندلاع جنون الأرقام عندما بدأ العمل فى الخطة الصناعية الخمسية، كانت زيادة ميزانية المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى والبنك الصناعى قد اعتبرت مؤشرات على التقدم المتوقع فى المستقبل<sup>(٧٧)</sup>.

وساد الاعتقاد فى إمكانية إخضاع العلم والإنتاج العلمى للتخطيط، مثل الاقتصاد والثقافة. وكانت إقامة المركز القومى للبحوث والمجلس الأعلى - ولا بد من علوه - للعلوم، بمثابة الخطوات الأولى نحو "تخطيط البحث العلمى"<sup>(٧٨)</sup>. وإذا كان البحث العلمى موجودا بالفعل قبل الثورة، فإنه الآن فعسب صحيح "العلم مرتبطا بالمجتمع بحيث يتمكن البحث العلمى من دفع المجتمع للأمام"<sup>(٧٩)</sup>. كذلك اعتبر تخطيط البحث العلمى وسيلة لجذب الجامعات لدعم سياسات النظام<sup>(٨٠)</sup>. ووفقا لمقال طالب بخطة خمسية للعلم فإن استثمار ١٪ من الدخل القومى فى العلم سوف يؤدى لزيادة هذا الدخل بنسبة ١٠٪<sup>(٨١)</sup>. وادعى مقال آخر أن تحقيق أعلى كفاءة يتطلب تنظيم العلم فى مؤسسة واحدة هائلة على غرار الاتحاد السوفيتى<sup>(٨٢)</sup>.

### • تحقيق الرسالة التاريخية:

من الأسباب المهمة لقبول الحركة الشيوعية للنظام ذلك المفهوم الشيوعى عن التاريخ الذى يقوم على النظرية الأيديولوجية عن المراحل التاريخية. فبعد أن بدأت الحركة الشيوعية تؤيد النظام

عام ١٩٥٦ أصبلر بعض من أبرز مثقفها عددا من الكتب، هي: "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦" لشهدى عطية الشافعي<sup>(٨٧)</sup>، و"دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي" لفوزى جرجس (١٩١٤-١٩٨٦)<sup>(٨٨)</sup>، و"الأرض والصلاح: المسألة الزراعية فى مصر"<sup>(٨٩)</sup> و"ثورة مصر القومية" لإبراهيم عامر (١٩٢٢-١٩٧٦)<sup>(٩٠)</sup>. وتقتل هذه الكتب ثورة فى الكتابة التاريخية المصرية: فالكتابة التاريخية التقليدية الأكاديمية، المحافظة غالبا، كان يكتبها آنذاك شفيق غربال وآخرين ممن تولوا مناصبهم خلال العهد الملكي، وكتبوا غالبا فى مدح الملك. أما الكتابات الشيوعية فكانت على العكس تحليلية للغاية، وتعبر بقوة عن الحركة الوطنية الراديكالية فى عقد الأربعينات. كما كانت، مثل كل الكتابات الماركسية فى التاريخ، عبارة عن شكل متكامل للكتابة التاريخية يجمع بين الاقتصاد والتشكيلة الطبقة ووضع مصر الدولى. ومع أنهم لم يحصلوا على اعتراف أكاديمي، فإنهم تأثروا كان هائلا على الجيل الأصغر من المؤرخين الأكاديميين مثل محمد أنيس، الذى سيدمج فيما بعد الكثير من مفاهيمهم فى كتابه المرجعي عن الثورة المصرية<sup>(٩١)</sup>.

عكست الكتابات التاريخية للشيوعيين المصريين فى النصف الأخير من الخمسينات المناظرة الشرسة التى احتدمت بين الشيوعيين المصريين حول طبيعة المجتمع المصرى، منذ صدور كتاب أحمد رشدى صالح: "كروم فى مصر"<sup>(٩٢)</sup>. يضاف إلى ذلك أنها استأنفت المناظرة التى بدأها راشد البراوى فى كتابه "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر"<sup>(٩٣)</sup> وأعماله السابقة عن الاقتصاد المصرى. وبرغم أن الحركة الشيوعية كانت قد رفضت كتابات البراوى فور صدورها، فإنها القوت فى دراساتها التاريخية فى الخمسينات بشدة من استنتاجاته غير الناضجة، والقاتلة بأن الانقلاب كان فى حقيقته ثورة، الأمر الذى يشهد بحد ذاته على المدى الذى بلغته الحركة الشيوعية فى تقبل النظام.

وتتميز الكتابة التاريخية الماركسية المصرية بالجمع بين مذهب الحتمية الاقتصادية والنزعة الوطنية. وتجلى الطبيعة الوطنية لهذه الأعمال فى تحليلاتها الغالية للتاريخ الذى يتحرك من حالة الاستعباد الكامل إلى حالة الاستقلال والتحرر الوطنى، التى تتحقق فيها مثل الحركة الوطنية الراديكالية. وفى ذات الوقت قدم كتابا فوزى جرجس وشهدى عطية الشافعي التحليل الشيوعي الكلاسيكي للتاريخ الذى يتحرك من الإقطاع إلى الرأسمالية، وأخيرا إلى الاشتراكية. ويكمن اختلاف مفهوم تاريخ مصر عن التاريخ الأوروبى الذى يمثل مصدره فى أن التطور التاريخى لمصر قد شوه تدخل الاستعمار الأوروبى.

وتمثل تشوه تاريخ مصر فى غياب الميزانوية (الوطنية) كحامل للتنوير والديمقراطية

والتطور الرأسمالي "الطبيعي". وكانت البرجوازية الأوروبية في وجهة النظر هذه بمثابة نموذج البرجوازية، فاعتبرت رائدة العلمانية والديمقراطية البرلمانية والتصنيع. أما العامل الآخر الذي اعتبر مستولا عن تطور مصر "غير الطبيعي"، فهو التشكيل الطبقي والدولة فيما قبل الحملة الفرنسية. فالدولة العثمانية التي قامت على النهب واستغلال الفلاحين، بالإضافة إلى موقفها السلبي من التجارة - أو في تصور إبراهيم عامر: الاستبداد الشرقي - حالت دون صعود طبقة رأسمالية مستقلة قادرة على قيادة البلاد نحو التطور. ولم تدخل مصر التاريخ الحديث حقا إلا بعد أن حطمت الحملة الفرنسية هذا التشكيل. وفي كل الأحوال أدى غياب الطبقة الرأسمالية البرجوازية اقليمية بالاشراك مع تدخل الاستعمار إلى سيطرة طبقة كبار الملاك والمصالح الاستعمارية الأجنبية. وسواء كانت مصر في نهاية القرن التاسع عشر "نصف إقطاعية، نصف مستعمرة" كما يردد فوزى جرجس، أو ظلت إقطاعية كما يعتقد شهدي عطية الشافعي، أو أصبحت رأسمالية كما يرى إبراهيم عامر، فإنها في كل الأحوال دُعلت في طريق غير طبيعي للتطور.

وادعت الكتابة التاريخية الماركسية أن الأهداف الوطنية ظلت دائما تنتظر تحقيقها. فيؤكد فوزى جرجس أن مصر احتفظت دائما، برغم قرون القهر والغزو، "بتقاليدھا المصرية الأصلية" التي خلقت نزعتها القومية "بغلالة دينية رقيقة". وكانت الحملة الفرنسية بمثابة الشرارة التي ألهبت شعبنا وكشفت عن الروح الثورية العارمة التي تكمن فيه<sup>(٩١)</sup>. وكانت هذه الروح الثورية ديمقراطية، ووهبت نفسها كلية للاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي. ومع ذلك لم يكن نحو "الوعي" الثوري كافيا بسبب تشوه التطور الاقتصادي. وأدى "عدم نضج" الحركة الوطنية إلى فشلها في تحقيق الاستقلال والديمقراطية خلال عدة ثورات، مثل الانتفاضة التي قادها الشيخ عمر مكرم عام ١٨٠٥ وانتهت بتعذيب محمد علي، وثورة عرابي عامي ١٨٨٩ و١٨٨٢، ومقاومة الحزب الوطني - الذي تأسس عام ١٩٠٧ - للبريطانيين وثورة ١٩١٩ التي قادها الوفد.

وفي بداية هذا القرن تطورت الحركة الوطنية برغم شكلها المشوه إلى حركة أوسع وأكثر راديكالية، ولما "الوعي" بوضع مصر الفعلي، وقد تبين المؤرخون الماركسيون ذلك، مثلا، في جذب محمد فريد، قائد الحزب الوطني، لانتباه لضرورة التصنيع والتعليم، بالإضافة إلى اهتمامه بحركة الطبقة العاملة الصاعدة<sup>(٩٢)</sup>. كذلك اعتبر انتشار "العقلية البرجوازية" بين قطاعات بعينها من كبار الملاك علامة على التقدم<sup>(٩٣)</sup>. وتمثل التعبير عن صعود قوة الحركة الوطنية في إعلان مطالب أكثر جرأه بالديمقراطية والاستقلال. فكلما زادت قوة الحركة الوطنية أصبح صوت المطالبة بالدستور أكثر تكرارا وقوة<sup>(٩٤)</sup>. وأخيرا، فيما كتب شهدي عطية الشافعي، تبدى هذا الميل الناقذ في صعود الوفد وانفجار ثورة ١٩١٩ التي شارك فيها العمال والفلاحون مشاركة كاملة للمرة الأولى<sup>(٩٥)</sup>.

أما السمة المهمة الأخرى التي ميزت ثورة ١٩١٩ في كتابات المؤرخين الماركسيين فهي صعود البرجوازية الوطنية. وادعوا أن قوة وضعف البرجوازية المصرية التي مثلها الوفد هي التي قررت مصير السياسات المصرية إلى عام ١٩٥٢. فانعكست قوتها في مكاسب الثورة التي وُضعت في القائمة التالية: أ) درجة أعلى من الاستقلال؛ ب) نهاية السلطة المطلقة لكبار الملاك والملك؛ ج) الحد من سلطة الاستعمار؛ د) إقامة البرلمان؛ هـ) الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين؛ و) خلق شروط صالحة لتوسع الصناعة والتجارة المحلية؛ ز) التوسع في التعليم والنهضة الثقافية<sup>(٩٦)</sup>. وتم تعديد مظاهر ضعف البرجوازية الوطنية كالتالي: أ) الاعتماد على وسائل المفاوضات "السلمية القانونية" مع البريطانيين بدلا من تعبئة الجماهير؛ ب) ما ترتب على ذلك من تهادن مع الاستعمار بدليل عقد معاهدة ١٩٣٦؛ ج) استمرار سلطة الإقطاع الذي دافع عنه حزب الأحرار الدستوريين؛ د) فشل المصالح الصناعية الأهلية في العمل بشكل مستقل عن المصالح الرأسمالية الأجنبية وتكوين احتكارات مشتركة معها في نهاية المطاف.

ووصف فوزى جرجس كيف نجحت المصالح الإقطاعية والمالية والاستعمارية معا في إعاقة عمل النظام البرلماني بشكل سليم وأجبرت تحقيق أهداف الحركة الوطنية. وبسبب ذلك ظهرت المنظمات الفاشية وذات التوجه الفاشي، كمصر الفتاة والإخوان المسلمين<sup>(٩٧)</sup>. وقال شهدي عطية الشافعي أن الوفد بوصفه يمثل البرجوازية الوطنية كان عاجزا عن مواجهة هذه القوى.. لأن:

هذه الطبقة التي قادت الحركة الوطنية كانت ضعيفة إذ ذاك اقتصاديا، ضعيفة سياسيا، غير واضحة فكريا، فهي لا تدرك قوانين التطور، وهي لا تستطيع استخدام هذه القوانين لدفع حركة الثورة إلى الأمام<sup>(٩٨)</sup>.

وأرجع المؤرخون الماركسيون تجذر الحركة الوطنية بعد عام ١٩٣٦ إلى فشل الوفد، بالإضافة إلى التوسع الصناعي الهائل وما رافقه من نمو الطبقة العاملة، خصوصا أثناء الحرب العالمية الثانية. وأدى ذلك، مع تزايد الفوارق الاجتماعية في المجتمع، إلى أن "بدأ الوعي الوطني على أسس علمية واضحة يتسرب إلى صفوف المثقفين وإلى بعض أجزاء الطبقة العاملة المصرية"<sup>(٩٩)</sup>.

وبرغم أن الحركة الجديدة لم تنجح في شق الطريق لتحقيق ثورتها عام ١٩٤٦ فإن الحرب العالمية الثانية اعتبرت نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية. فبعدها اكتسبت الحركة الوطنية محتوى واتجاها جديدين تماما، وهو ما انتهت ثورة يوليو ١٩٥٢. وفي هذه المرحلة الجديدة للحركة الوطنية مستحق التنمية الاقتصادية أخيرا، وكذلك "الوعي" الكامل.

وأتت التطورات الدولية لتقدم المزيد من البراهين وتدعم مجمل التصور التقدمي لتاريخ مصر الذي ساندته المؤرخون الماركسيون. فقد أدى ميل مصر المتزايد إلى الاشتراكية وتزايد ارتباطها

بالكتلة الشرقية إلى الفكرة القائلة بأن مصر تبدأ حضارة جديدة. وإذا كان مؤيدو خطاب الأصالة اعتبروا اندماج مصر تدريجياً في بيئتها الإسلامية أو العربية إثباتاً لصحة منطلقات الحركة القومية الراديكالية فإن مؤيدي خطاب الحدأة استدلوا إلى الروابط الأوثق بالكتلة الشرقية لإثبات صحة منطلقاتهم. ومن الناحية التاريخية كان التوازي بين قيام الاتحاد السوفيتي و صعود الحركات القومية في العشرينات لم بين انتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية وتوسع الكتلة الشرقية وانتصار الحزب الشيوعي الصين عام ١٩٤٩، واستمرار عملية التحرر من الاستعمار.. اعتبرت - أى هذه التوازيات - مكونات صعود الحضارة الجديدة. فكان مؤتمر باندونج و"التعايش السلمي" عنياناً بالنسبة لمؤرخ مثل شهدي عطية الشافعي المزيد من اندماج القوى غير - الرأسمالية وانكماش الاستعمار والرأسمالية وزوالهما نهائياً<sup>(١٠٠)</sup>. وحتى حين أعرب كل من فوزي جرجس وإبراهيم عامر عن شكوكهما في ثورية النظام، فإنهما اعتقدا أن الروابط المتزايدة مع الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي سوف تضمن "تميق" الثورة. وادعيا أن قيام النظام الجديد أعلن نهاية الإقطاع وسلطة رأس المال الاحتكاري وأنه سينمي إمكانيات مصر الاقتصادية، خصوصاً من خلال الصناعة الثقيلة. وفوق ذلك ستظهر طبقة عاملة ستعول قيادة الحركة الوطنية وتحورها إلى ثورة اشتراكية. وفي ذات الوقت ستعول قوانين الاقتصاد العالمية القيام بالباقي. فقد آمن المؤرخان، اعتماداً على ما ورد بكتاب لئين: "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، بأن الرأسمالية تستسلم، لأن الاستعمار، الذي يُعتبر جوهرها بالنسبة لوجود الرأسمالية، يعاني من هزيمة تلوا الأخرى<sup>(١٠١)</sup>. وبالنسبة للوضع الداخلي يعني هذا بالنسبة لهما انتصار خطاب الحدأة وهزيمة خطاب الأصالة، أو، على نحو ما يضع شهدي عطية الشافعي المسألة:

أما الهيئات الأخرى، الدينية منها وغير الدينية، فلم يكن لها من الكفاءة ولا الوضوح السياسي، ولا حتى مجرد الإلمام البسيط بقوانين التطور، حتى تستطيع أن تقود المعركة الوطنية، وهي - أهميتها السياسية وتخلطها الذهني - كثيراً ما كانت تقع فريسة سهلة لكبار رجال المال وكبار ملاك الأرض.. فهي بذلك عاجزة عن قيادة المعركة الوطنية ضد الاستعمار والإقطاع والاحتكار<sup>(١٠٢)</sup>.

#### • فلسفة لحضارة جديدة:

كان لبهجة فترة باندونج تأثيراً واسع الانتشار شمل كل قطاعات الإنجليسما المصرية، ولكن لم يستطع سوى القليل من المثقفين التعبير عن الانتعاش الحدائي بعد باندونج بشكل واف كأنور عبد الملك<sup>(١٠٣)</sup>. فلم يكف أنور عبد الملك في أفكاره بتكرار أفكار البحث عن الحدأة التي وقعت في قبضتها الحركة الوطنية الراديكالية، وإنما صاغها أيضاً في قالب مذهب الحدأة السلطوية

الذى أصبح سائدا في النصف الثاني من الخمسينات. فقد جمعت فلسفة أنور عبد الملك الجديدة بين الإيمان الوضعي بالعلم وبالمسار الصاعد للتاريخ، وبالإصلاح الدولوي، والفكرة القائلة بأن مصر قد دخلت عصرا حضاريا عقلانيا جديدا حين اتجهت إلى الشرق. وعبر أنور عبد الملك عن هذه الأفكار جميعا بالخاصة الأبرز التي تميز فكره: تصور التقدم المطلق في كل شيء.

لنمن ناحية أولى يتصدر هذا التصور إيمان أنور عبد الملك بأن جيله أرقى من الجيل السابق. فهو يقر، انطلاقا من تصور التاريخ كخط تقدمي، بأن جيل سلامة موسى وتوفيق الحكيم واحد أمين وعلى عبد الرازق وسيد درويش كان له إسهامه في تاريخ مصر ونهضة الثقافة الحديثة، ولكنه مع ذلك لم يكن يفهم المعنى الحقيقي لـ "التجديد". ووفقا لهذا النمط من التفكير وصف أنور عبد الملك المرحلة السابقة على الحركة القومية بأنها مرحلة مبسطة، مرحلة غير متحركة من تاريخ مصر.

أما جيله هو، فعلى العكس، ربط المدينة بالريف والعامل بالفلاح وأقام جبهة من العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية والمثقفين<sup>(١٠٤)</sup>، وقدم قدوة أخلاقية للأمة بإقامة الحياة على أساس القيم الإنسانية والعلم<sup>(١٠٥)</sup>. ويعتمد هذا الجيل قوته من المبادئ، لا من التهادن والظاهر مع الاستعمار<sup>(١٠٦)</sup>. وتمثل النتائج العملية لهذه الفلسفة في الحياض الإيجابية ومؤتمر باندونج والتصنيع والاقتصاد المستقل.

ومع ذلك تبقى ثلاث مشكلات، فيما يقول، تجعل مهمة "البناء" بالغة الصعوبة في المرحلة الجديدة من تاريخ مصر التي تلت باندونج. فأولا مازالت العقلية المصرية متأخرة بشكل طاع، ولأنها لم تندمج البلاد تماما بعد في بقية العالم غير الرأسمالي، ولأنها لم تكتمل بعد الفلسفة المصرية الخصوصية الجديدة التي يجب أن يقوم المجتمع الجديد على أساسها<sup>(١٠٧)</sup>.

ويعزو أنور عبد الملك تأخر العقلية المصرية إلى الطبيعة الزراعية المغالية لمصر، ويقول أن مصر مازالت تعيش عهد الركود الفكري الذي تسود فيه العقلية الأسطورية<sup>(١٠٨)</sup>. وفي موضع آخر يتكلم عن سيادة "العقلية الشرقية" في هذه الفترة، وهي تتميز بأنها حالة من حالات العقل "عاجزة عن التفكير النقدي الإبداعي الخلاق، لا تملك إلا التفتيل والإذعان والنقل". ومن السمات السلبية الأخرى للعقلية الشرقية "تقييدها للمكتوب... [وقيامها] على أساس تنمية الذاكرة والحفظ بالذاكرة، دون كل ما من شأنه أن ينمي ملكة التفكير النقدي الإبداعي الخلاق"<sup>(١٠٩)</sup>. ويرى أنور عبد الملك أن الاستعمار عزز العقلية الشرقية بإهمال تنفيذ سياسة للتعليم على نطاق واسع، وساعد الاستعمار على ذلك انتشار الخرافات والأباطيل والأساطير [الموروثة من العصور الوسطى]... والتي راحت تشكل الإنسان في إرادته، وفي عقله، وفي قوته،

وفى عمله، وفى قدرته على السيطرة على قوى الطبيعة والمجتمع»<sup>(١١٠)</sup>.

وفوق ذلك آمن أنور عبد الملك بأن الاستعمار قد دُفِر الخصائص الإيجابية للمقل المصرى بهدف "ضرب شخصية الشعوب الخاضعة فى الصميم، وطمس معالمها المميزة، وتعطيل كل ما من شأنه أن يساعد على تطويرها فى طريقها الخاص". لقد سعى الاستعمار إلى "تفتيت وتزييف الروح القومية - فى العقل والوجدان على السواء - بحيث يصبح الشعب المستعمر وكأنه ضعيف الشخصية". وبالتالي أصبح "الراث القومى" لهذه البلدان التى خضعت للاستعمار "تراثا ميتورا مقطعا". وأضاف أخيرا أن الاستعمار فُصل الثقافة القومية [المصرية] عن الشرق الذى كان يستطيع أن يغذيها<sup>(١١١)</sup>.

أما النهضة التى يقترح أنور عبد الملك تأسيسها فهى انتقائية، تستعير من كل من الغرب والشرق، وتأسس فى ذات الوقت على التراث القومى. ويُستند إلى الجيل الجديد من المثقفين مهمة بناء فلسفة تقوم على أساسها النهضة المنشودة:

إن غاية الفلسفة هى توعية الإنسان لكى يعمل فى الاتجاه الذى يؤدى شيئا فشيئا إلى رفع الوجود إلى مستوى الجوهر، أى رفع التاريخ والمجتمع إلى مستوى إنسانية الإنسان، وذلك بتمكينه من السيطرة على الطبيعة والسيطرة على عملية التطور الاجتماعى كذلك، بحيث يصبح الإنسان سيدا لمصيره، فيخرج من عصر ما قبل التاريخ الذى مازلنا نعيش فيه، ويدخل عصر التاريخ الواعى<sup>(١١٢)</sup>.

ويمكن تحقيق ذلك بإتباع "الفلسفة العقلية العلمية" التى ترفع الحياة من مستوى العفوية إلى مستوى الوعى<sup>(١١٣)</sup>. ويستمد أنور عبد الملك الصورة الخدائية التى يستخدمها لوصف النهضة من القاموس الاقتصادى والمذهب الوضعى إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال يطالب، كشرط مسبق للنهضة، بإنتاج كتب توجيهية استراتيجية عليا فى مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد تتناول المشكلات الملحة، وتحل بذلك قمة هرم الثقافة القومية. وتهدف هذه الكتب التوجيهية العلمية إلى هدف واحد، هو الوصول إلى "الحقيقة الموضوعية" التى وصفها بأنها أقرب مدخل إلى "الواقع". وبالتالي فإن العلم يهدف إلى "أن يقرب أكثر فأكثر من تصوير هذا الواقع تصويرا أميناً دقيقاً يحترم حقيقته الموضوعية، دون تلويها بالاعتبارات الذاتية"<sup>(١١٤)</sup>.

وعلى ذلك يزعم أنور عبد الملك أن المهمة الأولى للمثقفين المصريين فى هذه المرحلة الحضارية هى "تحرير العقلية المصرية من اتجاهها الأسطورى ودفنها نحو الاتجاه العلمى"<sup>(١١٥)</sup>. أما الهدف الثانى فهو تقليص الفكر والوجدان المصرى من نفوذ الاستعمار. وسوف يؤدى ذلك إلى:

إحياء التراث القومى الذى دفته الاستعمار، كل ما فيه من عناصر صالحة تخدم مجتمعنا الجديد



[والتي تتضمن] البحث عن منابع الأدب والفنون الشعبية في المدن والقري؛ وتحسب معالم الشخصية المصرية المعاصرة والتعبير عنها بكافة الوسائل المعروفة، ودراسة مشكلاتنا الخاصة بمنهج علمي وأسلوب مصري ... مساهمة منا في تقدم شعبنا و[في] تراث حضارة الإنسانية المعاصرة<sup>(١١٦)</sup>.

وبعد التخلص على هذا النحو من أزمة الفكر صرح أنور عبد الملك بأن على المصريين أن يخلقوا شخصية جديدة، بذات الطريقة التي يشيدون بها الصناعة الثقيلة ويروون آلاف الأفئدة<sup>(١١٧)</sup>. وقال أن مصر تستطيع في سعيها هذا، ويجب عليها، أن تستفيد من مزايا التقدم الحاصل في بلدان أخرى، حتى ولو كانت غريبة. ذلك أن التمييز الحاسم في مشروعه التنويري لا يقوم على التفرقة بين الثقافتين المصرية والغربية، وإنما بين الثقافة الاستعمارية والتراث المصري الشعبي. ولذلك يشير إلى أهمية تعلم كيفية التمييز بين العناصر الرجعية وتلك التقدمية في الحضارة الغربية<sup>(١١٨)</sup>. ومع ذلك فمن الواضح أن أطروحة موجّهة في مجملها ضد الغرب.

#### • الالتحاق بحضارة شرقية جديدة:

لم تقتصر فكرة الحضارة الجديدة على دخول عصر جديد من حيث الزمن والبنية الاجتماعية - الاقتصادية والأيدولوجيا، وإنما تضمنت أيضاً تحولاً في الهوية من الناحية الجغرافية. ذلك أن مصر في كفاحها الناجح من أجل الاستقلال لم تقم فحسب بقطع روابطها بالسيادة الاستعمارية، وإنما أقامت أيضاً علاقات وروابط جديدة مع بلدان أخرى شرقية، اشتراكية في أغلبها. وبالنسبة للمثقفين الحدائين عززت هذه العلاقات الجديدة شعورهم المتضائل بدخول حضارة جديدة. ولما كانت هذه الظاهرة غير مقتصورة على الشيوعيين، حيث انتاب المثقفين اليساريين نفس الشعور، لسوف تشملهم هذه الفكرة. وكانت كتاباتهم تنشرها عادة في هذه الفترة دور نشر يسارية/ شيوعية مثل دار النديم ودار الفكر.

إذا كان الغرب قد ظل بالنسبة للكثير من الحدائين العلمانيين المصريين نموذجاً مهماً للتشبه به في رفض خطاب الأصالة الإسلامي فإن نموذج الحضارة الشرقية قد حلّ عندهم بعد مؤتمر بانوليج محل النموذج الغربي كمصدر للإلهام. ولكن الشرق لم يعد في هذا النموذج موطناً للنقاء الروحي، كما قال الجيل السابق من المثقفين المصريين، وإنما أصبح نموذجاً للعقلانية الاشتراكية المتطوّقة التي ورثها الشرق عن الغرب الآخذ في الانحطاط. وتستصل العقلانية في الشرق إلى مرحلة أعلى لحصل في المستقبل محل الحضارة الغربية المنحطة العتيقة وتفزوها. وبذلك لم يكن التأكيد على الأصالة يستند إلى رفض العقلانية وإنكار كونية القيم الغربية، وإنما إلى التأكيد على أنها قد وصلت إلى مرحلة أعلى في الشرق. وهنا كانت النزعة الشرقية امتداداً لمشروع التنوير وإنكاراً له في ذات

الوقت. وهاجم المثقفون الحداثيون الغرب بالادعاء بأنهم ينفذون مبادئه الاشتراكية المتفوقة في الشرق.

وأصبحت النزعة الكونية تتألف من القيم والسياسات العقلانية الشرقية التي تتحدى التقييم الرأسمالي الغربي. ومع ذلك أعادت هذه الفلسفة بعدة طرق خلق ذات الانقسام الحاد الذي أحدثه الجيل السابق أو الإخوان المسلمون. وزاد الشيوعيون هذا الانقسام حدة بنظريتهم عن الاستعمار. كان مفهوم الحضارة الجديدة مفهوما مصطنعا في مجمله. فالحضارة الجديدة كانت مثالا أكثر منها واقعا، بسبب المبالغة في عموميتها. فقد خفض هذا المفهوم الفوارق بين البلدان إلى الحد الأدنى، وركز بالمقابل على التشابهات. ففي مجمل الأمر كانت علامات التقدم الأكثر تجريدا هي التي اعتبرت جوهرية في الجماعة المتخيلة حديثا. وعزز المفهوم الخطي للتاريخ هذا التجريد.. لأن كل البلدان التي تنتمي للحضارة الحديثة مرت، وفقا له، بمراحل التطور نحو "الحداثة". وأدى الانقصار على استخدام مقولات بالغة التجريد في التحليل مثل "الإقطاع" و"البرجوازية الوطنية"، و"التحرر الوطني" إلى عمو الاختلافات وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك والتضامن. وعلى سبيل المثال كان من بين الطرق البارزة لخلق الشعور بالتضامن مع البلدان الشيوعية إغفال ذكر وجود الحزب الشيوعي أو النضال من أهميته، أو تحويله ببساطة إلى قوة تحديث بلا خصائص. وإذا ذكر القمع في ظل النظم الشيوعية، كان يُعتبر هفوة مؤقتة وليس شيئا متأصلا في النظام ذاته، وكان التشديد على العناصر الإيجابية في الشرق يهدف أيضا إلى وصف نموذج مثالي لكى يحتذى به النظام، لا إلى تقديم صورة واقعية عن الشرق ذاته.

من جهة أخرى كان لابد من حماية تميز الهوية المصرية الوطنية داخل مذهب الحداث، خصوصا فيما يتعلق بالشيوعية. وسهّل اعتراف الاتحاد السوفيتي بتعدد الطرق نحو الاشتراكية - أثناء المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي هناك - هذه المهمة على مثقفي اليسار المصري. فبذلك تم الاعتراف داخل تجانسية الحضارة الجديدة بطرق وسرعات حركة مختلفة وفقا للقابليات السياسية والاقتصادية والثقافية ومستويات التطور. وكان الفارق العظيم يقوم بين الحضارة الجديدة والحضارة الغربية الغربية، وتم تقديمه كصدام بين الشرق الاشتراكي المتحضر المسالم النامي وبين الغرب الرأسمالي المتحضر العدوانى التنافسى المنحط الاستعماري. فعلى خلاف المجتمع الشرقى الذى يقوم على التعاظم الاجتماعى وعلى بنية اجتماعية متماسكة موحدة يملك المجتمع الغربى بنية اجتماعية فردية شقاقية. وفوق ذلك فإن الغرب ككل طقيلي يعيش على حساب بقية العالم، بينما كان الشرق نشيطا ومتواضعا، معتمدا على نفسه ورحيما.. الأمر الذى يتضح مثلا في الفارق في طبيعة النزعة الوطنية بين كلتا الحضارتين. فالنزعة الوطنية الغربية مؤسسة على القمع والعدوان،

أما النزعة الوطنية الشرقية فحُرِّرَ وتخلَّصَ<sup>(١١٩)</sup>. وحين كانت صورة الشرق تلوِّث بالانحرافات ويظهر للبيان جانبه القمعي المظلم كان ذلك يبرِّز بضرورته للدفاع عن النفس ضد العدوان الأجنبي، كما تتم الاستعانة بالنزعة النسيية والظروف الخاصة للحضارة الجليدية لمواجهة النزعة الكونية للدعاعات الغربية. ومع ذلك لم يكن الانقسام بين الحضارتين يُعبر جوهرها ولا دائما. ففي نهاية المطاف كان ثمة إيمان بحتمية انتصار الاشتراكية أو بحتمية اتجاه العالم نحو نظام جماعي واحد<sup>(١٢٠)</sup>. وكان المثقفون اليساريون المصريون يشيرون دائما إلى وجود نماذج إيجابية لدى الغرب لتأكيد ادعاءاتهم الكونية. فمثلا ترجمت دار النديم كتابا عديدة لهارولد لاسكى. ومن جهة أخرى كان هؤلاء الأفراد الاشتراكيين المبجلين للغاية كثيرا ما يؤكدون القاعدة القائلة بأن الغرب، ككل، متعفن.

وقد تبدى هذا الانقسام بين الشرق والغرب بصفة خاصة في قصص رحلات المثقفين المصريين حين بدأوا في "اكتشاف" الشرق عام ١٩٥٥. وقد انصب اهتمامهم أساسا على الاتحاد السوفيتي والصين واند واوربا الشرقية، ثم أفريقيا وبلدان آسيا الأخرى بدرجة أقل. وتقدم رواية أحمد بهاء الدين الراقعة عن رحلته إلى الاتحاد السوفيتي هذا البلد لمصر كتجسيد للعقلانية<sup>(١٢١)</sup>... وتلخص الرواية المسمة العقلانية للاتحاد السوفيتي بمرض كيفية خضوع المصالح الفردية والمؤسسية للمبادئ:

إن روسيا كلها لا تحكمها الوزارة التي يرأسها بولجانين، ولا الجيش الذي يقوده زوكوف، ولا الحزب الشيوعي الذي يتولى غروشنشوف منصب سكرتيره العام..

إن روسيا تحكمها نظرية!

وإذا استكثر أحد من الناس أن تكون هناك نظرية تفوق في قوتها الحزب والوزارة والجيش، فإني أقول له أن هذه النظرية تصل هناك إلى مرتبة الدين، فلها ما للدين من قداسة تملو فوق قداسة أى مخلوق<sup>(١٢٢)</sup>.

يعبر أحمد بهاء الدين بهذه المقارنة بين الأيديولوجيا والدين عن افتتانه بسلطة الفكر والتجريدات في الاتحاد السوفيتي، ويخلص إلى أن النظرية تشبه الدين من حيث "سيطرته على كل مظاهر الحياة، ومن حيث أنه ينظم للإنسان هناك كل أنواع العلاقات، بل أنه يقدم له أخلاقا جديدة أيضا"<sup>(١٢٣)</sup>. ومع أنه يدين الإرهاب تحت حكم ستالين فإنه يجعل الإدانة نسبية بالقول بأن "الحرية قد اتخذت، على مر العصور، أشكالا كثيرة..". وأن "لكل نوع من الحرية منطقها الخاص بها"، ففي فرنسا الحرية فردية وفي روسيا الحرية جماعية<sup>(١٢٤)</sup>. وواصل قائلا أن كل فرد في الاتحاد السوفيتي مسخر لتحقيق الفكرة العامة التي تمنح حياتهم هدفا. فحتى الفنان يخضع للهدف

المشرك: "كما أن الفلاح يزرع نوع المحصول الذي تتطلبه مصلحة البلاد العامة، فهو ليس حراً في أن يزرع ما يشاء.. كذلك الكاتب عليه أن يكتب ما تدعو إليه حاجة البلاد، طبقاً للخطة التي تقررها الهيئة المسئولة التي تدبر دفة البلاد"<sup>(١٢٥)</sup>. ووفقاً لأحمد بها الدين تبدي المؤشرات الأخرى للسمة العقلانية للاتحاد السوفيتي في التوصل إلى الانسجام بين الماضي والحاضر، بواسطة النُصب التذكارية والأوبرا والمسرح، فجعلها أبقى الماضي حياً، وبذلك كله "يكون الروح الوطنية في النفوس"<sup>(١٢٦)</sup>. وفوق ذلك تتمتع النساء بحقوق مساوية للرجال وتؤدى أعمالاً أقل مشقة منهم، بينما تتمتع الأقليات بحقوق متساوية مع الأغلبية وبقدر كبير من الحكم الذاتي<sup>(١٢٧)</sup>.

كذلك عبر محمد مندور عن احترامه للاتحاد السوفيتي ورومانيا حين زارهما عام ١٩٥٦<sup>(١٢٨)</sup>. وكانت رحلته، مثل رحلة أحمد بهاء الدين، تهدف إلى دحض الأساطير الشائعة عن البلدان الاشتراكية والتعبير عن احترامه للتنظيم الذي وجدته هناك والتثنية به. وكالمعادة، انتهر محمد مندور للغاية بالمزمار الجماعية التي زارها<sup>(١٢٩)</sup>، وذكره ترمت النظام بالوهابية والبروتستانتية<sup>(١٣٠)</sup>، ودحض وجود أية دلائل على قمع حرية الرأي بإعطاء أمثلة من تجاربة الشخصية تبين وجود حرية بالفعل<sup>(١٣١)</sup>. ولكن المهمة الأخطر كانت نقل السياسة الثقافية للبلدان الاشتراكية إلى النظام المصري الجديد، والتشديد على الدور الذي يلعبه الخقف في المؤسسات والوزارات الكثيرة التي ترتبط بالإنتاج الثقافي<sup>(١٣٢)</sup>.

وحتى عبد الغنى سعيد الذى كان يحاول دائماً أن يقيم توازناً بين عناصر خطابى الحداثة والأصالة أظهر بدوره تأثيره العميق بالاتحاد السوفيتي حين زاره عام ١٩٥٨<sup>(١٣٣)</sup>. فقد أثبت له الاتحاد السوفيتي إمكانية إقامة بلد مصنّع حديث يقوم على أكثر التقنيات الاقتصادية تقدماً (التخطيط) وأكثر الأيديولوجيات تقدمة، ويحتفظ فى نفس الوقت بقيمه الثقافية الأصيلة، التى تظهر على سبيل المثال فى بنية الأسرة الروسية. فبينما حرص أحمد بهاء الدين ومحمد مندور على تنفيذ الفكرة الشائعة فى الشرق الأوسط عن الشيوعية، بأنها تؤدى إلى الإباحية الجنسية وتحلل الأسرة، ابتهج عبد الغنى سعيد كثيراً حين وجد الأسرة السوفيتية تقليدية بالمعنى الإيجابى<sup>(١٣٤)</sup>. وأرجع تفوق الاتحاد السوفيتي على المجتمع الغربى إلى التوازن بين نظامه الاقتصادى والسياسى الحديث وبين قيمه الثقافية الأصيلة التى لم يمسه نفاق والتحلال الغرب<sup>(١٣٥)</sup>.

لقد أضافت سياسة الاتحاد السوفيتي منذ مؤتمر بالدونج ودعاه لمصر خلال أزمة السويس الكثير إلى حسن سمعة الشيوعية، وقدمت إثباتاً إضافياً للقول بأن مصر تدخل عصراً جديداً. فقد بدت سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية وكأنها تقوم، مثل سياسته الداخلية، على النزعة العقلانية، ووصفت بالتالى بأنها "مبدئية". وكتب كتاب غير شيوعيين مثل إحسان عبد القدوس، على نفس

المتوال، أن مبادئ سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية "لا ترتبط بالشوعية، ولكنها ترتبط بالضمير الحر، وبالتحرر من الأنانية والأطماع الدولية، وبالإيمان بالإنسانية"<sup>(١٣٦)</sup>. واكتفى الشيوعيون من أمثال أنور عبد الملك بتشجيع هذه الفكرة، فقال هو في روز اليوسف أن قبول مبدأ التعايش السلمى يعزز الجانب الإيجابي لسياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية<sup>(١٣٧)</sup>. وشدد كامل زهيري على التقارب الأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية بعد اعتراف الاتحاد السوفيتي بشرعية المسارات المختلفة نحو الاشتراكية، وتزايد التوجه الاشتراكي للبلاد العربية<sup>(١٣٨)</sup>. ومع أن طبيعة العمال وجهت بعض النقد لقمع الاتحاد السوفيتي للانتفاضة النجفية، فإنها سرعان ما أصدرت كيبا دافعت فيه عن ذلك الإجراء باعتباره موجها ضد التدخل الاستعماري<sup>(١٣٩)</sup>.

وتم تناول الصين بنفس الطريقة التي تستدعي فكرة فجر الحضارة الجديدة. وترجع عودة الاهتمام بالصين منذ باندونج جزئيا إلى علاقتها بالاتحاد السوفيتي تحديدا؛ أى مسألة احوام الاتحاد السوفيتي للمسارات الخاصة للبلدان الأخرى في تطورها نحو الحضارة الجديدة. ويعكس كتاب محمد عودة عن الصين، وعنوانه الصين الشعبية<sup>(١٤٠)</sup> هذا الشاغل. فمع أنه لم يكن شيوعيا فإنه أكد للقارئ المصري مجددا أن الاتحاد السوفيتي يحوم شخصية الصين المستقلة، مستشهدا بقول لينين: "إن الثورة لا تصبّر ولا تمّار، وعلى كل مجتمع أن يتدع ويحقق ثورة وفق ظروفه الخاصة"<sup>(١٤١)</sup>. ويعكس كتابه أيضا الاهتمام المستمر بدور البرجوازية الوطنية، فوصف المذبحة التي ألحقت بالحزب الشيوعي في شانغهاي عام ١٩٢٧ بأنها تمثل خيانة "البرجوازية الكبيرة" و"الإقطاعيين" للتغيير الثوري. فالبرجوازية الصينية عند ماو كما يقول عودة "لم تكن الشعب والثورة الاجتماعية فقط، ولكنها خانت رسالة البرجوازية التاريخية في القضاء على الاستعمار والإقطاع وإقامة مجتمع رأسمالي وطني ديمقراطي مستنير"<sup>(١٤٢)</sup>. ولم يشر محمد عودة في أى موضع إلى الوضع في مصر بوضوح، ولكن المقارنة مع مصر مسألة سهلة. فإذا كان الوفد قد خان الثورة البرجوازية، فإن النظام الجديد سيخون تحقيقا لهذه الثورة، فيستطيع أن ينفذها بأخذ زمام المبادرة وجر البرجوازية الوطنية لتدعيم برنامج الصين.

وقد عكست مقالات كثيرة في روز اليوسف، التي انضم محمد عودة فيمة تحريرها، ذلك الإيمان القاطع بالمشابهة بين الصين ومصر من عدة أوجه. ومع أن إحسان عبد القدوس لم يبال صراحة بالمقارنة الضمنية التي عقدها محمد عودة<sup>(١٤٣)</sup>، فإنه أرسل أحد صحفيه ليكتب عن الوضع في الصين، وعززت التقارير المرسلة الفكرة القائلة بأن الصين ومصر يجب اعتبارهما برغم الاختلافات تجربتين حداثيتين متشابهتين، تحتلان موقعا بين القومية والاشتراكية. فقد ذكر محمد بيلى في تحقيقه الصحفي الأول أن "ما حدث في الصين لم يكن انقلابا شيوعيا كاملا"، وأن

الراسمالية في الصين تساعد في بناء الاشتراكية؛ فما زال تسعون بالمائة من المتاجر مملوكة ملكية خاصة، كما يتم انتخاب ملاك المصانع في البرلمان<sup>(١٤٤)</sup>. وأكد مقال آخر على قيام التعاون بين البرجوازية الوطنية والنظام في تنفيذ الخطط الخمسية<sup>(١٤٥)</sup>. وأكد محمد عودة لاحقا هذا الرأي، فقال أن الصين شهدت "أول تجربة في توجيه رأس المال واستئناسه ثم تحويله باقتناع الراسماليين ورضائهم إلى الاشتراكية في ظل تعايش وتعاون الطبقات"<sup>(١٤٦)</sup>.

كذلك أدمج الفكر السياسي اليساري النزعة العربية في نفس النموذج الحدائى. وكانت الحركة الشيوعية منذ الحرب العالمية الثانية تقدر التكامل العربى تقديرا إيجابيا بقدر ما يتحقق عن طريق الشعوب ويؤدى إلى إصلاح اجتماعى - اقتصادى ويقاوم الاستعمار<sup>(١٤٧)</sup>. وأيد اليسار بناء على ذلك سياسة التعاون العربى بعد باندونج، وعززت أزمة قناة السويس المشاعر الوحيدة العربية عند الحركة الشيوعية واليسار عموما. ومع ذلك ظلت النزعة العربية بالنسبة لليسار فى عمومها استراتيجية ترمى لإنجاز أهداف محددة، ولم تكن أبداً هدفا قائما بذاته. وقد عززت عملية التكامل المستمرة للعالم العربى، وتضامنه المتزايد ضد الاستعمار، الفكرة القائلة بأن مصر تدخل عصر الحدائة. وينطبق هذا بصفة خاصة على تحليل المؤرخ الشاب محمد أنيس للقومية العربية الذى نشر فى المساء بمناسبة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨. فعلى خلاف القوميين العرب لم يُطل محمد أنيس الكلام عن الحجج الثقافية واللغوية والاقتصادية بصدد الوحدة العربية، وإنما صورها بطريقة محايدة شعوريا وأكاديمية كعملية تحديث تاريخية حتمية. كما ذكر صراحة فى محاضرة لاحقة عاد فيها لهذا الموضوع ضرورة تجريد الوحدة العربية من قسماتها اللاعقلانية التى أقيمت على الشعارات السياسية البدائية ومشاعر التعاطف والتضامن الهوائية، لتحل محلها دراسات موضوعية علمية تبين قوانين التاريخ ومنطقه الداخلى<sup>(١٤٨)</sup>. بذلك ربط محمد أنيس النزعة العربية بالتقدم والمصر، حيث قُدِّر لهذه النزعة فيما يرى أن تهزم كل القوى التى تصوق رسالتها. ذلك أن جميع محاولات الإبقاء على تأخر الشرق العربى وانقسامه واستغلاله مقضى عليها بالفشل، سواء كانت محاولات الدولة العثمانية أولاً، أو بعد ذلك الاستعمار البريطانى والفرنسى والعدوان الإسرائيلى والاستعمار الأمريكى. كما شدد على الطابع الحتمى الموضوعى العلمى التقدمى للنزعة العربية، وربط صعودها وتفتحها بمراحل أعلى من التطور الاجتماعى - الاقتصادى، ودرجات متزايدة من التكامل الاقتصادى للعالم العربى. ويؤكد صحة هذا المسار فى التطور فشل أشكال الوحدة العربية الأسبق، الأقل تطورا، والرجعية، مثل محاولات الهاشميين فى الأردن والعراق. أما التأكيد المطلق على الطبيعة التقدمية للنزعة العربية فيستند إلى طبيعتها العلمانية<sup>(١٤٩)</sup>.

وفى مواجهة المسيرة التقدمية العامة للتاريخ التى تتحقق فيها الإمكانيات المصرية/ العربية

بدعم من السياق الأوسع للحضارة الجديدة، تقف القوى المضادة المتعنتة المتهاوية التي تحاول برغم ضعفها أن تحول دون ظهور هذه الحضارة الجديدة. وكان البرهان الأوضح على صحة هذا الرأي هو انهيار القوى الاستعمارية القديمة: بريطانيا العظمى وفرنسا، اللتان أدت أزمة قناة السويس إلى تقويض البقية الباقية من مصداقيتهما، وأسفرت عن إذلال مطلق للغرب وانتصار كامل للشرق. وفي السنوات التالية أجمعت قصص الرحلات إلى الغرب عمق الإحساس بأزمته الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية. فمثلا وصف أحمد بهاء الدين فرنسا أثناء أزمة الجزائر عام ١٩٥٨ كيلد فقد اتجاهه، وانحدر من مستوى إمبراطورية قوية إلى مستوى بلد "على هامش الحياة". وظهر ضيق أفقها في لا مبالاة متقفيتها وانعدام الحس في ثقافة ضبابها وإفلاس اقتصادها. وآمن أحمد بهاء الدين بأن فرنسا انحدرت، وهي تواجه الكارثة، من قمة كفاحها البطولي ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية إلى قاع الملل واليأس العام<sup>(١٥٠)</sup>. ورأى إحسان عبد القدوس أن استيلاء ديجول الظافر على السلطة ونهاية الجمهورية الرابعة يؤكد على تقادم نظام تعدد الأحزاب<sup>(١٥١)</sup>.

غير أن الولايات المتحدة هي التي أصبحت بحلول النصف الثاني من الخمسينات العدو الأكبر للمثقفين المصريين اليساريين، وكانت تعتبر منذ نهاية الأربعينات وريث القوى الاستعمارية القديمة. وقد أصبحت الولايات المتحدة الخصم السياسي الرئيسي لمصر بفعل تدخلها المتزايد في المنطقة، منذ إعلان مبدأ ترومان، وتأييدها لإسرائيل، ثم محاولاتها المستمرة لإقامة أحلاف عسكرية، وما تبع ذلك من رفض المساعدة في تمويل سد أسوان العالي، وأخيرا إعلان مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧. وظهرت كتب كثيرة تشرح النوايا الاستعمارية الأمريكية، استمدت نموذجها الإجمالي من كتاب لينين عن الإمبريالية مباشرة. وقدمت وصفا للتقاليد الاستعمارية للولايات المتحدة منذ نهاية القرن الماضي<sup>(١٥٢)</sup>.

ولكن العداء تجاه الولايات المتحدة لا يمكن أن يفسر سياستها الخارجية وحدها. ومن الممكن أن نرجع "الشيطنة" الكاملة للولايات على يد الكثير من المثقفين اليساريين المصريين إلى غرائبها بالنسبة لهم وبُعدها عن مصر، بالإضافة إلى أنها كانت ألد خصوم الاتحاد السوفيتي. وتمثل الحالة القصوى لهذه الشيطنة في كتاب فتحي خليل: "دفاع عن الثقافة العربية: الحرب الفكرية التي يديرها الاستعمار في شرقنا العربي"<sup>(١٥٣)</sup>. وهو يشكل امتدادا مباشرا، ولكن أكثر حدة بكثير، للجدل بشأن الدفاع عن الثقافة الوطنية الذي دشنه أحمد بهاء الدين فقد اعتبر المؤسسات الأمريكية بالذات، مثل مؤسسة فرانكلين، "مراكز تصدير السموم الفكرية الأمريكية"<sup>(١٥٤)</sup>.

وهو يعرض الثقافة الأمريكية كما لو كانت ثقافة مصطنعة بالكامل، تنتجها وتديرها الاحتكارات، وينسب لهولود دور "مفتاح حرب الأفكار"، لأن العالم يتقلب في الأفلام الأمريكية

رأساً على عقب: المجرمون يصبحون أبطالاً، والجاذبية تكون من نصيب اللصوص والمقامر،  
ونساؤها يثرن أسوأ الفرائز الحيوانية<sup>(١٥٥)</sup>. وكالمعتاد كان اللوم الموجه للولايات المتحدة هو قيام  
لفلسفتها على التراجعتية وعدم مبدئيها، الأمر الذى أدى إلى النزعة المغامرة والحرب ورفض  
الحقائق الموضوعية، مثل وجود النزعة القومية العربية<sup>(١٥٦)</sup>. ويحاول فتحى خليل فى كتابه الآخر:  
"أمريكا ١٩٥٨: ٦ مليون عاطل، ٥٠ بليون دولار للحرب"<sup>(١٥٧)</sup>، أن يدحض رأى القائل بأن  
الولايات المتحدة هى أرض الحرية وحقوق الإنسان، مؤكداً، بالعكس، أن "الحرب هى أوكسجين  
حياتها"<sup>(١٥٨)</sup>، فهى دائماً محرك الاقتصاد الأمريكى.. وما زالت، لأن البطالة ترتفع.. يضاف إلى  
ذلك أنها وسيلة لتحويل الانتباه عن الطبيعة الطبقة للمجتمع الأمريكى<sup>(١٥٩)</sup>. وتم احتضان كل  
موضوع من شأنه إحراج ادعاءات الولايات المتحدة بأنها قائدة "العالم الحر"، وكان الموضوع  
المفضل عند المثقفين المصريين هو وضع السود المهين فى الولايات المتحدة. وكتب طاهر عبد  
الحكيم كتباً بعنوان "اضطهاد الزوج فى أمريكا"، يتناول تاريخ السود الأمريكين من العبودية  
وحتى حركة التحرر الحديثة<sup>(١٦٠)</sup>.





## هوامش الفصل السابع

- ١- الخطوط الرئيسية لبرنامج الحزب الشيوعي المصري الموحد، مذكورة في: رفعت السعيد: منظمات اليسار المصري، ١٩٥٠-١٩٥٧ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣) ٢٥٤-٢٥٦.
- ٢- مشروع كتكتك الحزب الشيوعي المصري الموحد. ورد في: المرجع السابق، ٢٥٨-٢٦٠.
- ٣- ورد في: المرجع السابق، ٢٦٤.
- ٤- كفاح الشعب، العدد ٩ (ديسمبر ١٩٥٥)، (أرشف هنري كوريل بالمعهد الدولي للضابط الاجتماعي - أمستردام).
- ٥- ورد في: رفعت السعيد، منظمات ٢٦٦.
- ٦- زكي مراد، حول واجبات إزاء مصر المستقلة. ورد في: رفعت السعيد، منظمات ٢٦٩-٢٧٠.
- ٧- نفس المرجع والصفحة.
- ٨- ورد في: رفعت السعيد، منظمات ٢٧٣.
- ٩- بيان من طليعة العمال إلى الشعب المصري (منشور، يناير - فبراير ١٩٥٥ - مجموعة أوراق أبو سيف يوسف).
- ١٠- من طليعة العمال: خطاب مفروح إلى رئيس الوزراء (منشور صدر بين إبريل وسبتمبر ١٩٥٥ - مجموعة أوراق أبو سيف يوسف).
- ١١- الحركة الوطنية في مرحلة الانتصار على الاستعمار والرجعية (منشور، سبتمبر ١٩٥٥ - مجموعة أوراق أبو سيف يوسف). [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية -م].
- ١٢- خطة الحزب الشيوعي المصري الموحد (أرشف هنري كوريل - أمستردام).
- ١٣- نفسه، ص ١.
- ١٤- نفس المصدر والصفحة.
- ١٥- زكي مراد، "حول الطبيعة الطبقية لحكومة الضباط"، الكادر، العدد ٢١ (مايو ١٩٥٧) ١-١٥: كتب التقرير في يوليو ١٩٥٦ ولم يطبع في مجلة الكادر الداخلية للحزب الشيوعي المصري الموحد إلا في مايو ١٩٥٧، كما جاء في الصفحة الأولى للعدد (أرشف هنري كوريل - أمستردام).
- ١٦- نفسه، ٢.
- ١٧- نفسه، ٥. أنظر أيضاً: خطة.
- ١٨- زكي مراد، حول طبيعة، ٩.
- ١٩- نفسه، ١٠.
- ٢٠- نفسه، ١١-١٣.
- ٢١- خطة، ٢.
- ٢٢- نفسه، ٤.
- ٢٣- نفسه، ٤، ٦.
- ٢٤- "نحو جبهة وطنية واسعة"، صوت الفلاحين، العدد ٨ (إبريل ١٩٥٦) ١-٣ (أرشف هنري كوريل - أمستردام).
- ٢٥- "الاستعمار هو العدو الأول" (بيان الحزب الشيوعي المصري الموحد، أرشف هنري كوريل - أمستردام).
- ٢٦- الجهاد، مطبوعات طليعة العمال، يناير ١٩٥٦ (مجموعة أوراق أبو سيف يوسف) [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية -م].

- ٢٧- Anouar Abdel-Malek, Egypte société militaire (Paris: Editions du Seuil, 1962) 201-21.
- ٢٨- المقاومة الشعبية، العدد الأول (٩ يناير ١٩٥٦) ١. أنظر أيضا كراس أحمد صادق سعد الذي كتبه تأييدا للنظام ضد الغزو الاجتياح: أحمد صادق سعد: أسئلة واجبة حول الموقف الحاضر (القاهرة: د. ن، ١٩٥٦) [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية -م].
- ٢٩- "من أجل جبهة وطنية متحدة شاملة"، الكاسر، العدد ١٣ (أكتوبر ١٩٥٦) ١. (أرشيف هنري كوريل - أمسردام)
- ٣٠- نفسه، ٨.
- ٣١- نفسه، ٩-١٠.
- ٣٢- نفسه، ١٠ [التشديد من عند المؤلف].
- ٣٣- للإطلاع على رواية تفصيلية عن المقاومة الشيوعية في السويس، أنظر: أحمد رفاعي وعبد النعم، أيام الانتصار (القاهرة: دار الديمقراطية الجديدة، ١٩٥٧).
- ٣٤- "مريتنا طویل... وعوننا غادر"، الانتصار، ١٩ ديسمبر ١٩٥٦: ص ٢ (أرشيف هنري كوريل - أمسردام).
- ٣٥- "لجان المقاومة الشعبية تواصل نشاطها"، كفاح الشعب، العدد ٢٣ (ديسمبر ١٩٥٦) ٢. (أرشيف هنري كوريل - أمسردام).
- ٣٦- عنوان المقال غير مقروء، كفاح الشعب، العدد ٢٤ (يناير ١٩٥٧) ١.
- ٣٧- "الجبهة المتحدة هي السبيل الوحيد أمام مصر"، كفاح الشعب، العدد ٢٨ (فبراير ١٩٥٧) ٣.
- ٣٨- "جبهة واحدة ضد الاستعمار"، كفاح الشعب، العدد ٣٢ (مارس ١٩٥٧) ٢.
- ٣٩- "حول الانتخابات القادمة"، كفاح الشعب، العدد ٣٤ (١٣ إبريل ١٩٥٧) ٣. وجاء الاقياس في كفاح الشعب منسوبا إلى "أحد القراء".
- ٤٠- أبو سيف يوسف، "معركة وطنية في المحل الأول"، المساء (٢١ مايو ١٩٥٧).
- ٤١- عبد العظيم أنيس، "المعارك الانتخابية"، المساء (٧ يولية ١٩٥٧).
- ٤٢- عبد العظيم أنيس، "هذه البرامج الانتخابية"، المساء (١٧ يوليوز ١٩٥٧).
- ٤٣- فؤاد مرسى، "الديمقراطية في مصر"، المساء (١٣ يوليوز ١٩٥٧) ٥.
- ٤٤- نفسه. [التشديد من عند المؤلف].
- ٤٥- نفسه.
- ٤٦- فؤاد مرسى، "الديمقراطية في مصر - ديمقراطيتنا الحالية؟"، المساء (١٤ يوليوز ١٩٥٧) ٥.
- ٤٧- "بعض أساليب الرجعية في الحركة الانتخابية"، كفاح الشعب، العدد ٣٩ (٢٣ مايو ١٩٥٧) ٣.
- ٤٨- "دلالة الحركة الانتخابية"، حياة الحزب، العدد الأول (أغسطس ١٩٥٧) ١٨-٤٢ (أرشيف هنري كوريل - أمسردام).
- ٤٩- نفسه، ١٨-١٩.
- ٥٠- نفسه، ٢٧-٢٨.
- ٥١- نفسه، ٢٩.
- ٥٢- نفسه، ٢٥.
- ٥٣- نفسه، ٣١.
- ٥٤- نفسه، ٢٥.
- ٥٥- نفسه، ٢٧.

- ٥٦ - نفسه، ٣٢-٣٣.
- ٥٧ - Roger Owen, "The Economic Consequences of the Suez Crisis of Egypt", Suez 1956: The Crisis and its Consequences, eds. Roger Louis and Roger Owen (Oxford: Clarendon Press, 1989) 367.
- ٥٨ - على الشلقاني، "التخطيط الاقتصادي.. معركة سياسية" المساء (٣ فبراير ١٩٥٧) ٥.
- ٥٩ - عبد الرازق حسن، "اقتصادنا قبل وبعد الحركة"، المساء (٢٩ ديسمبر ١٩٥٦).
- ٦٠ - عبد الرازق حسن، "خمس سنوات من حكم الثورة"، المساء (٢٥ يوليو ١٩٥٧).
- ٦١ - خالد محيي الدين، "قوانين التحرر الاقتصادي"، المساء (١٦ يناير ١٩٥٧).
- ٦٢ - الاقتصادي، "المؤسسة الاقتصادية ودورها في الاقتصاد المصري"، المساء (١٦ يناير ١٩٥٧) ٥.
- ٦٣ - الاقتصادي، "المؤسسة الاقتصادية ودورها في الاقتصاد المصري"، المساء (١ يناير ١٩٥٧) ٥.
- ٦٤ - عادل ثابت، "أسس التخطيط القومي الشامل"، المساء (٢٧ يناير ١٩٥٧) ٥.
- ٦٥ - على الشلقاني، "التخطيط الاقتصادي".
- ٦٦ - على الشلقاني، "أسباب التخطيط القومي ومدخل الدولة"، المساء (٦ فبراير ١٩٥٧) ٥.
- ٦٧ - الاقتصادي، "زيادة الكفاءة الإنتاجية في سبيل اقتصاد مستقل متطور"، المساء (٩ مايو ١٩٥٧) ٧. [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م].
- ٦٨ - ناهد أبو زهرة، "تغيير الشركات المساهمة"، المساء (٦ مارس ١٩٥٧) ٥.
- ٦٩ - على الشلقاني، "بعد ٣ سنوات.. مساهمة الحكومة في التصنيع"، المساء (٢٧ مارس ١٩٥٧) ٥.
- ٧٠ - على الشلقاني، "نشاط البنك الصناعي في عام"، المساء (٣ إبريل ١٩٥٧) ٢.
- ٧١ - الاقتصادي، "مشروع قانون التنظيم الصناعي"، المساء (٩ إبريل ١٩٥٧).
- ٧٢ - الاقتصادي، "البنك المركزي. عرض عام للمشكلة"، المساء (١٣ يونيو ١٩٥٧).
- ٧٣ - على الشلقاني، "مشروع السنوات الخمس. بعض الاعتبارات السياسية"، المقال الأول، المساء (٢ ديسمبر ١٩٥٧) ٥. [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م].
- ٧٤ - على الشلقاني، نفسه، المقال الرابع، المساء (١٠ ديسمبر ١٩٥٧) ٥.
- ٧٥ - حسين كمال الدين، "البحث العلمي في الجمهورية العربية المتحدة" المساء (١٧ فبراير ١٩٥٨).
- ٧٦ - راشد البراوي، "الجانب المنسي من المشكلة الجامعية"، المساء (١٥ أكتوبر ١٩٥٧).
- ٧٧ - على الشلقاني، "مشروع السنوات الخمس..."، المقال الخامس، المساء (١٥ ديسمبر ١٩٥٧) ٥.
- ٧٨ - حسين كمال الدين، "البحث العلمي في مصر"، المقال الأول، المساء (٥ يناير ١٩٥٨) ٥.
- ٧٩ - حسين كمال الدين، نفسه، المقال الثاني، المساء (٦ يناير ١٩٥٨) ٥. [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م].
- ٨٠ - عادل ثابت، "تنظيم البحوث العلمية بالوزارات"، المساء (١١ يناير ١٩٥٨) ٥.
- ٨١ - عادل ثابت، "قبول البحوث العلمية: تخصيص نسبة من الدخل القومي أو مصروفات المجتمع"، المساء (٢ مارس ١٩٥٨) ٥.
- ٨٢ - شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ (١٩٥٧)، القاهرة: دار شهدي، (١٩٩٣).
- ٨٣ - فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي (القاهرة: مكتبة الدار المصرية، ١٩٥٨).
- ٨٤ - إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨).
- ٨٥ - إبراهيم عامر، ثورة مصر القومية (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٦).

- ٨٦- أنظر مثلاً رواية محمد شفيق غربال التفصيلية، ولكن الحالية من أى بعد نظرى: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية: بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحلال إلى عقد معاهدة التحالف (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢).
- ٨٧- محمد أنيس والسيد رجب حراز، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٥٦). أنظر أيضاً: محمد أنيس، تطور المجتمع المصرى من الإنقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (القاهرة: مطبعة الجبلاوى، ١٩٧٧).
- ٨٨- أحمد رشدي صالح، كرومر في مصر: صفحات من تاريخ مصر الحديث (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥).
- ٨٩- راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢).
- ٩٠- فوزى جرجس، دراسات، ٢٥-٢٦.
- ٩١- نفسه، ١٢٢-١٢٣.
- ٩٢- نفسه، ١٣١.
- ٩٣- شهدي عطية الشافعي، تطور، ٢٢-٢٣.
- ٩٤- نفسه، ٢٨-٢٩.
- ٩٥- فوزى جرجس، دراسات، ١٤٧؛ شهدي عطية الشافعي، تطور، ٥٤-٦٠؛ إبراهيم عامر، ثورة، ٦٠.
- ٩٦- فوزى جرجس، دراسات، ١٧٣.
- ٩٧- شهدي عطية الشافعي، تطور، ٧٢.
- ٩٨- نفسه، ٩٥.
- ٩٩- نفسه، ١٢٩.
- ١٠٠- هذه هي الفكرة العامة في كتاب إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية.
- ١٠١- شهدي عطية الشافعي، تطور، ١٤٤.
- ١٠٢- نُشرت معظم مقالات أنور عبد الملك في المساء، ونشرت مقالات أخرى في الهدف، وجمعت هذه المقالات بعد ذلك ونُشرت في: أنور عبد الملك، دراسات في الثقافة الوطنية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧). وقد استخدم هذا الفصل المقالات المنشورة في الكتاب، ولكن المصدر الأصلي سيشار إليه.
- ١٠٣- أنور عبد الملك، "احتياجات الشعب في مرحلة البناء"، دراسات، ٨٠-٨١. نُشر الأصل في المساء (٤ و ١٢ فبراير ١٩٥٨).
- ١٠٤- أنور عبد الملك، "الشباب المصري والثقافة"، دراسات ٧٢. نُشر الأصل في المساء (١٤ أغسطس ١٩٥٧).
- ١٠٥- أنور عبد الملك، "من أجل نهضة فكرية"، دراسات ١٢١-١٢٢. نُشر الأصل في المساء (١٧ سبتمبر ١٩٥٧).
- ١٠٦- أنور عبد الملك، "الإستعمار وثقافتنا الوطنية"، دراسات، ٥٥. نُشر الأصل في المساء (١٧ سبتمبر ١٩٥٧ و ٧ فبراير ١٩٥٨).
- ١٠٧- أنور عبد الملك، دراسات، المقدمة، ١٥.
- ١٠٨- أنور عبد الملك، "الإطار العام لوضع المسألة"، دراسات، ٣٧-٣٨. نُشر الأصل في الهدف (يناير ١٩٥٧) ٤٢-٤٤.
- ١٠٩- أنور عبد الملك، "من أجل نهضة فكرية" - سبق ذكره.

- ١١٠- أنور عبد الملك، "من أجل تاريخنا القومي"، دراسات ٣٤-٣٥، ١١٥. نشر الأصل في المساء (٩) يونية (١٩٥٧).
- ١١١- أنور عبد الملك، دراسات، المقدمة، ١٩.
- ١١٢- أنور عبد الملك، "احتياجات الشباب في مرحلة البناء" - سبق ذكره.
- ١١٣- أنور عبد الملك، دراسات، المقدمة، ١٥-٢٧.
- ١١٤- نفسه، ٢٦.
- ١١٥- أنور عبد الملك، "من قضايا البناء الثقافي"، دراسات ٩٩. نشر الأصل في الهدف (ديسمبر ١٩٥٦) ٣٤-٤٧.
- ١١٦- أنور عبد الملك، "ماذا وراء هذه الحملة"، دراسات ١٠٧. نشر الأصل في روز اليوسف، العدد ١٤٦٧ (٢٣ يونيو ١٩٥٦).
- ١١٧- أنور عبد الملك، "الإطار العام لوضع المسألة" - سبق ذكره.
- ١١٨- طاهر عبد الحكيم، "بين القومية العربية والحركة القومية في أوروبا"، المساء (١ سبتمبر ١٩٥٨) ٥.
- ١١٩- أحمد بهاء الدين، "عصر الاشتراكية"، روز اليوسف، العدد ١٤١٦ (١ أغسطس ١٩٥٥).
- ١٢٠- أحمد بهاء الدين، شهر في روسيا (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٥). كان هذا الكتاب قد نشر أولاً مسلسلًا في روز اليوسف من ١٢ سبتمبر إلى ١٤ نوفمبر ١٩٥٥.
- ١٢١- نفسه، ٧٩.
- ١٢٢- نفسه، ٧٩.
- ١٢٣- نفسه، ١٠٢.
- ١٢٤- نفسه، ١٠٣-١٠٤.
- ١٢٥- نفسه، ٢٦-٢٧.
- ١٢٦- نفسه، ٤٣.
- ١٢٧- محمد مندور، جولة في العالم الاشتراكي (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٥٧).
- ١٢٨- نفسه، ٢١.
- ١٢٩- نفسه، ٣٢-٣٤.
- ١٣٠- نفسه، ٣٠-٣٢.
- ١٣١- نفسه، ٥٩.
- ١٣٢- عبد الفتى معيد، الاتحاد السوفياتي كما رأيته (القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٨).
- ١٣٣- نفسه، ٢٨.
- ١٣٤- نفسه، فصل "التخطيط وبناء النظام الاشتراكي"، ٧٥-١٠٣.
- ١٣٥- إحسان عبد القدوس، "تحية إلى روسيا، نصيحة لأمريكا، صلعة لبريطانيا"، روز اليوسف، العدد ١٤٧٠ (١٣ أغسطس ١٩٥٦) ٣.
- ١٣٦- أنور عبد الملك، "أمريكا.. وروسيا"، روز اليوسف، العدد ١٤١٩ (٧ يناير ١٩٥٧) ١٨-١٩.
- ١٣٧- كامل زهيري، "كيف التقينا مع روسيا، وكيف التقت الاشتراكية مع القومية العربية؟"، روز اليوسف، العدد ١٥٦٠ (٥ مايو ١٩٥٨) ٣ و٣٣.
- ١٣٨- محمد حلمي ياسين، الاستعمار يُهزم في البحر (القاهرة: المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، دون تاريخ).
- ١٣٩- محمد عودة، الصين الشعبية (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٥).

- ١٤٠- نفسه، ٦٨.
- ١٤١- نفسه، ٩٩.
- ١٤٢- إحسان عبد القدوس، "مصر في تاريخ الصين"، روز اليوسف العدد ١٤٣٢ (١٢ نوفمبر ١٩٥٥)، ٦.
- ١٤٣- محمد البيلي، "أول تحقيق صحفي عن الصين الشعبية"، روز اليوسف العدد ١٤٣٥ (١٢ ديسمبر ١٩٥٥).
- ١٤٤- فتحي خليل، "قطرة الجنة"، روز اليوسف، العدد ١٤٧٠ (١٣ أغسطس ١٩٥٦)، ٢٤-٢٥.
- ١٤٥- محمد عودة، "رأسماليون وشيوعيون معا"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٣ (٢٥ يونيو ١٩٥٦)، ١٠-١١.
- ١٤٦- أنظر على سبيل المثال بالنسبة للفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية: أحمد صادق سعد، "جماعة الدول العربية على ضوء موقفنا من مسألة سوريا ولبنان"، الفجر الجديد، العدد ١٤ (١ يوليو ١٩٤٥). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٦)، ٢٤٤-٢٤٦؛ شهدي عطية الشافعي ومحمد عبد المصود الجميلي، أهدافنا الوطنية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٥)، ٣٢-٣٦. كما أظهرت الحركة الشيوعية المصرية انحيازها للوحدة العربية الكبرى خلال الخمسينات. ولكنها كانت ترمز غالبا بأن تأخذ الوحدة الشكل الفيدرالي وليس الاندماجي.
- ١٤٧- محمد أنيس، دراسات في القومية العربية من الناحيتين النظرية والتاريخية (١٩٥٩)، القاهرة، دار الجبل، (١٩٦٣)، ٣.
- ١٤٨- نفسه، ١١. وانظر سلسلة مقالاته في المساء: محمد أنيس "سوريا والوحدة العربية"، المساء (١٠ فبراير ١٩٥٨)؛ محمد أنيس، "الوحدة العربية أمام التاريخ"، المساء (٢٠ و ٢٢ فبراير ١٩٥٨)؛ محمد أنيس، "الجيش العراقي والحركة الوطنية"، المساء (٢٠ و ٢٦ يوليو ١٩٥٨).
- ١٤٩- أحمد بهاء الدين، "هكذا تعيش باريس في حرب الجزائر"، روز اليوسف، العدد ١٥٥٤ (٢٤ مارس ١٩٥٨)، ١٦-١٧.
- ١٥٠- إحسان عبد القدوس، "هزيمة أخرى للديمقراطية الحزبية"، روز اليوسف، العدد ١٥٦٥ (٩ يونيو ١٩٥٨)، ٦.
- ١٥١- أنظر مثلا: ميشيل كامبل، أمريكا والشرق العربي (القاهرة: دار الفجر، د. ت.؛ على داني، أمريكا والعدوان على مصر (القاهرة: دار الفكرى، ١٩٥٧)؛ طاهر عبد الحكيم، الأمريكيون خارج بلادهم (القاهرة: مطبعة المرفقة، د. ت.؛).
- ١٥٢- فتحي خليل، دفاع عن الثقافة العربية: الحرب الفكرية التي يديرها الاستعمار في شرقنا العربي (القاهرة: دار الفجر الجديد، ١٩٥٩).
- ١٥٣- نفسه، ٤١.
- ١٥٤- نفسه، ٥٧.
- ١٥٥- نفسه، ٧٥-٧٦.
- ١٥٦- فتحي خليل، أمريكا ١٩٥٨: ٦ مليون عاطل، ٥٠ بليون دولار للحرب (القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٨).
- ١٥٧- نفسه، ٤١.
- ١٥٨- نفسه، ١١٢.
- ١٥٩- طاهر عبد الحكيم، اضطهاد الزنوج في أمريكا (القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٨).

## الختام

كان الهدف الرئيسى لهذه الدراسة الإشارة إلى أهمية الفكر السياسى فى مصر فى تفسير التطورات الاقتصادية والسياسية. فبرغم أن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية تحدد البيئة التى يعمل فيها البشر، فإن تفسيرهم لهذه الظروف يحدد دائما أفعالهم بدرجة كبيرة. أما الهدف الثانى فكان إبراز دور مذهب الحدائى فى الفكر السياسى المصرى.

وقد تم تحقيق الهدفين عن طريق تحليل الفكر السياسى المصرى منذ بداية القرن، حين تزايد تأثير الأفكار الغربية على السياسة المصرية وبرزت صفوة فكرية مصرية أهلية تبنت المفاهيم السياسية الغربية. وبينت الدراسة كيف أدت نخبة المفاهيم السياسية عند أول أجيال المثقفين المصريين إلى محدودية الليبرالية التى أقيمت بعد ثورة ١٩١٩. فقد كانت نقطة الضعف الأيديولوجية الرئيسية عند هذا الجيل هى مفهومه المحدود للأمة، حيث حصرها فى النخبة. وإذا كانت شعبية الوفد قد ضمت قطاعات أكبر من الأمة، وخصوصا الأفندية، فإن علاقات الوصاية والمواالة ظلت قائمة، الأمر الذى تشهد عليه بشكل صارخ حالة النقابات العمالية الصاعدة. وبحلول الثلاثينات كانت الليبرالية المحدودة تمر بأزمة عميقة. فقد ضمت جانبا كبيرا من السكان فى الأمة من الناحية الاقتصادية، بغير أن يحصلوا مع ذلك على حقوق سياسية حقيقية أو يدمجوا فى النظام البرلماني، فتنامى سخط الطبقة الوسطى والطبقة العاملة على النظام القائم وتطلعوا إلى أيديولوجيات أكثر راديكالية لنرشدهم. وبسبب محدودية مذهب الحدائى وارتباطه بالغرب وقع صراع داخل الخطاب السياسى المصرى بين خطاب الحدائى الراديكالى وخطاب الأصالة.

وبرغم أن خطاب الأصالة يُعتبر عادة أنجح خطاب سياسى فى تاريخ مصر، حاولت هذه الدراسة أن تبين أن خطاب الحدائى كان على وجه التحديد هو الحثاب الذى تمتع فى نهاية الأمر بالفوز الأعظم على الفكر السياسى المصرى فى الأربعينات والخمسينات. لقد أراد خطاب الحدائى

أن يعمق مشروع التنوير ويدمج فيه مجمل الأمة، بينما اتجهت نية خطاب الأصالة إلى التخلي عن العلاقات الثقافية والأيدولوجية مع الغرب والعودة إلى القيم "الأصلية". وقد قامت الدراسة أيضا، بالإضافة إلى تحليل هذا الصدد داخل الخطاب السياسى المصرى العام، بتحليل الانقسام داخل خطاب الحدادة بين الميلين الديمقراطى والسلطوى.

شهد العقد التالى للحرب العالمية الثانية ثلاثة تطورات كبرى فى الفكر السياسى المصرى. أولها عجز القوى الاجتماعية المحافظة عن الحيلولة دون تحلل نظام الليبرالية المحدودة تدريجيا. وثانيها فشل الجناح الراديكالى لخطاب الأصالة فى تحقيق المهيمنة فى الأربعينات، حيث اصطدم الإخوان بالحكومة وتم حظر نشاطهم فى ديسمبر ١٩٤٨. أما ثالثها فهو وصول خطاب الحدادة بشكل متزايد إلى الصراع مع الأنصار الراديكاليين لخطاب الأصالة باعتبارهم المنافس الرئيسى على السلطة. وفى خضم هذا الصراع ضاع الميل الديمقراطى داخل خطاب الحدادة، وفاز الميل السلطوى فى نهاية المطاف مع إقامة النظام العسكرى عام ١٩٥٢. وقد حقق مذهب الحدادة السلطوى هيمنته، أولا بإلحاق الهزيمة بالمعارضة الديمقراطية فى مارس ١٩٥٤، ثم بقمع الإخوان المسلمين، حلفائه السابقين، فى أكتوبر التالى. ونجح النظام الناصرى فور هزيمة أعدائه فى الحصول على الشرعية بإثبات أن برنامج الحركة الوطنية الراديكالية يستحيل تطبيقه بغير الوسائل السلطوية. وخلال هذه العملية أصبحت الوطنية أكثر ارتباطا بالتحديث، فتشابكت مشروعات التنمية الضخمة مثل السد العالى ومجمع الحديد والصلب بمحلولان مع تأميم قناة السويس والاستقلال الوطنى. وقدم مستشارون من أمثال راشد البراوى البنية الأيدولوجية التى تأسس عليها هذا الخطاب.

ثمّة أيدولوجيات مهمة أخرى كانت موجودة، مثل النزعة القومية المصرية أو العربية، ولكنها كانت فى حد ذاتها محدودة، بحيث كان يصعب عليها أن تغطى مجمل الطيف الأيدولوجى الذى أسس عليه النظام سلطته. لا شك أن نجاح النظام فى سياسته المعادية للاستعمار قد ساعده على توطيد شرعيته، غير أن هذه السياسة يجب أن تُدرج ضمن مفهوم الحدادة الأشمل حتى تكسب أبعادها الصحيحة، إذ كانت شرعية النظام عند الكثير من المثقفين تقوم على رؤيتهم الحدادية، التى تتضمن تحديث المجتمع من كل جوانبه. لقد وعدت المشروعات الضخمة التى صاحبت استقلال مصر بتحويل المجتمع المصرى بأكمله وإنتاج شخصية مصرية جديدة. فالتصنيع سيخلق بنية طبقية حديثة جديدة من شأنها أن تحل محل البنية السابقة التى تأسست على مجتمع زراعى تفشت فيه الوصاية والموالاة والطاعة والخنوع، الأمر الذى سيؤدى إلى سيادة العقل العليا بدلا من المصالح الأنانية لكبار ملاك الأرض. أيضا سينظم العقل الاقتصاد بطريقة أكثر كفاءة ويحصنه فى وجه قوى



الاستعمار والإقطاع غير العقلانية، التي نجحت سوريا في الإبقاء على تخلف مصر حتى ذلك الحين. وتوضح المصادر التي استخدمتها هذه الدراسة أن المثقفين المصريين كانوا يشعرون شعورا طاعيا بأن مصر تدخل مرحلة جديدة في تاريخها بعد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وهزيمة الاستعمار في السويس عام ١٩٥٦. فآمنوا آنذاك بأن مصر قد تجاوزت أخيرا البنى الإقطاعية القديمة وشرعت في تنمية نشطة جديدة تماما، لا تعرف الحدود، وتعد بمستقبل ذهبي. لقد أخذت البلاد مصيرها في يدها، وعقدت العزم على التخطيط لمستقبلها، وكفست عن الخضوع للقوى الأجنبية. لقد عاد تاريخ مصر إلى مساره الطبيعي، ويحقق الآن رسالته. فبعد عام ١٩٥٥ استأنفت مصر مسيرتها، وترابط ماضيها مع حاضرها ومستقبلها وأصبح لمسارها معنى. وأصبحت مهمة المثقفين الرئيسية تأييد الضباط ومساعدة تاريخ مصر على الانطلاق واللحاق بمصره.

عززت التطورات البيوية هذا الميل نحو الاستقلال وإنجاز الحلم الحدائي. فمثلا تعززت سلطة الدولة المتزايدة بالتخلص التدريجي من الاستعمار وتزايد سيادتها بعد معاهدة مونرو (١٩٣٧)، وتوسعت مع تفلغل الكوادر العسكرية في صفوف البيروقراطية المدنية. ومع ذلك لم يكن توسع الدولة عملية حتمية، حتمت بدورها السياسات التي اتبعت؛ فقد وجهت الأيديولوجيا قوة الدولة المتنامية في اتجاه محدد وأكسبتها شكلا معينا. فغير الأيديولوجيا الدولية أو التكنولوجيا ما كان بمقدور الدولة أن تتوسع في وظائفها بالسرعة التي توسعت بها بعد الانقلاب، أو تأخذ شكلها الذي اكتسبته. فمثلا لم يكن إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والمجلس القومي للتخطيط من قبيل "التطورات الطبيعية" التي أملت عليها الظروف، وإنما كانت بالأحرى جزءا من إطار أيديولوجي أوسع يحوى عناصر أخرى تشكل سوريا نموذج مذهب الحدائى السلطوى، الذى تشكل من عناصر ربما لم يكن ليرتبط بمجد ذاتها مع بعضها البعض ارتباطا لا فكاه منه، ولكنها أصبحت مع الوقت تشكل بنية أيديولوجية صلبة. وأصبحت النزعة العقلانية تتجسد فى مذهب الحدائى السلطوى فى التخطيط والصناعة الثقيلة والاستقلال الكامل من الناحية الاقتصادية، كما كانت معظمنة تاريخيا فى تفنح مجمل طاقات البلاد التى أصبحت قادرة بشكل متزايد على استعمال كل إمكانياتها، واتخذت فى أمور الفكر شكل العلمنة المتزايدة للمجتمع. وكانت الدولة داخل هذا الكل الكيان المحكم الأعلى الذى يقضى على قوى السوق غير العقلانية وأنانية قوى الإقطاع الرجعية والعناصر التكنيلية والانقسامية فى نظام تعدد الأحزاب.

وفى مجال السياسة الخارجية اتخذت النزعة العقلانية شكل تعزيز الروابط مع البلدان الأخرى التى كانت تعاني بدورها من الاستعمار وتنوى أن تبنى مستقبلها على قاعدة مختلفة، أكثر عقلانية. واعتبرت هذه البلدان، سواء كانت عربية أو تنتمى لحركة عدم الانحياز، بمثابة لعقلانية أعلى من

عقلانية الغرب، الأمر الذى سمكتها من بناء حضارة جديدة. وهنا تعود الأصالة فى هيئة نزعة عقلانية جديدة أعلى، وليس كرفض للحدثة ومذهب التنوير الحدائى. ومع أن مذهب الحدثة حصل فيما بعد على هوية عربية أو إسلامية محلية من خلال الاشتراكية فإن مذهب الحدثة السلطوى كان قد استتب تماما قبل أن تصبح الاشتراكية العربية الأيديولوجيا الرسمية فى الستينات، ويغطى التخطيط معظم قطاعات الاقتصاد المصرى.

على أية حال، النهار نموذج مذهب الحدثة السلطوى منذ السبعينات مع انتهاء مصداقية اقتصاد الأوامر Command economy، وإدراك أن الصناعة الثقيلة كانت مشروعا خاسرا، ورفض القمع الذى مارسه نظام الحزب الواحد والمفهوم الخطى للتاريخ، وفقد جمل الصرح الذى تأسس عليه مذهب الحدثة السلطوى عقلانيته وشرعيته، وترتب على ذلك ظهور منافسيه على السطح ثانية، ليستأنفا الصراع على الهيمنة الأيديولوجية. ظهر مذهب الحدثة الديمقراطية بوصفه النصير الأساسى للمجتمع المدنى، بينما وجد خطاب الأصالة أنصاره فى الحركة الإسلامية. ومع ذلك توجد أمثلة عديدة لمتقنين مصريين حافظوا على مذهب الحدثة الصارم للخمسينات والستينات. فما زال فؤاد زكريا نصيرا مهيبا للنزعة العقلانية الديمقراطية المتطرفة التى تميز مشروع التنوير<sup>(١)</sup>. وما زال رفعت السعيد يقاتل الحركة الإسلامية بنفس الحماس المتقد لمتقنى الأربعينات الشيوعيين<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك سنجد آخرين واكبوا "روح العصر" الجديدة، يحاولون العثور على حل وسط جديد بين مذهبى الحدثة والأصالة، بغير خضوع لأى من الطرفين. وربما كانت أعجب التطورات التى على عن السفينة الحدائية الفارقة من جانب أنصارها المتطرفين فى زمن الخمسينات. فقد اهتم راشد البراوى بالاقتصاد الإسلامى قبل وفاته<sup>(٣)</sup>، وتحرك أنور عبد الملك منذ السبعينات نحو خطاب الأصالة تدريجيا<sup>(٤)</sup>. أما المؤرخ طارق البشرى الذى كان قد تبنى بالكامل تحليل اليسار للإخوان المسلمين فى كتابه العظيم: "الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢"، فقد راجع وجهة نظره إلى حد إدانة الأجزاء التى تناولت الإخوان المسلمين فى كتابه عند إعادة طبعه عام ١٩٨٢<sup>(٥)</sup>، وبذل منذ ذلك الحين جهدا كبيرا للجمع بين النزعة العقلانية والأصالة، وأدان المفهوم الأساسى الذى تأسس عليه البحث عن الحدثة فى الأربعينات والخمسينات، والقاتل بأن العلنية ترابط مع النزعتين العقلانية والوطنية برباط لا فكاك منه، وأنها تشكل الطريق الوحيد نحو الحدثة فى الشرق الأوسط<sup>(٦)</sup>.



## هوامش الخاتمة

- ١- فؤاد زكريا، خطاب إلى العقل العربي (الكويت: كتاب العربي، ١٩٨٧)؛ فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦)؛ فؤاد زكريا، الصحوة الإسلامية في ميّات العقل (القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧).
- ٢- رفعت السعيد، حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: متى.. كيف.. لماذا (١٩٧٧)؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.
- ٣- راشد الراوى، في الاقتصاد الإسلامي (القاهرة: كتاب الحرية، ١٩٨٦).
- ٤- أنور عبد الملك، ربيع الشرق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).
- ٥- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ (١٩٧٤)؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢. أنظر مقدمة الطبعة الثانية في الصفحات ٦٨-٩.
- ٦- Leonard Binder, Islamic Liberalism. A Critique of Development Ideologies (Chicago: The University of Chicago Press, 1988) Chapter 7 "Nationalism, Liberalism, and the Islamic Heritage: The Political Thought of Tariq al-Bishri" 243-292; Roel Meijer, History, Authenticity and Politics: Tariq al-Bishri's Interpretation of Modern Egyptian History. MERA Occasional Paper No. 4 September 1989.

## هوامش الخاتمة

- ١- فؤاد زكريا، خطاب إلى العقل العربي (الكويت: كتاب العربي، ١٩٨٧)؛ فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦)؛ فؤاد زكريا، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل (القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧).
- ٢- رفعت السيد، حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: متى.. كيف... لماذا؟ (١٩٧٧)؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.
- ٣- راشد البراوي، في الاقتصاد الإسلامي (القاهرة: كتاب الحرية، ١٩٨٦).
- ٤- أنور عبد الملك، ربيع الشرق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).
- ٥- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ (١٩٧٤)؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢. انظر مقدمة الطبعة الثانية في الصفحات ١-٦٨.
- ٦- Leonard Binder, Islamic Liberalism. A Critique of Development Ideologies (Chicago: The University of Chicago Press, 1988) Chapter 7 "Nationalism, Liberalism, and the Islamic Heritage: The Political Thought of Tariq al-Bishri" 243-292; Roel Meijer, History, Authenticity and Politics: Tariq al-Bishri's Interpretation of Modern Egyptian History. MERA Occasional Paper No. 4 September 1989.

## ثبت المصادر والمراجع أدلة: المصادر

### • لقاءات شخصية:

- إبراهيم حلمي عبد الرحمن (١٠ ديسمبر ١٩٩٠).
- أنور عبد الملك (١ نوفمبر ١٩٩٠).
- سعد زهران (١ أكتوبر ١٩٨٧).
- صلاح الدين نامق (٢٧ أكتوبر ١٩٨٩).
- عادل ثابت (١٢ نوفمبر ١٩٩٠).
- عبد الرازق حسن (٢ أكتوبر ١٩٨٩).
- عبد المنعم سعيد (٢٨ نوفمبر ١٩٩٠).
- مصطفى طيبة (١٢ نوفمبر ١٩٩٠).

### • صحف ودوريات:

١٩٥٢-١٩٥١	الزمان	١٩٥٦-١٩٥٢	الأخبار
١٩٥٦	صوت الفلاحين	١٩٤٥	الاقتصاد والاجتماع
١٩٤٦-١٩٤٥	النهر الجديد	١٩٥٤-١٩٥٢	الاقتصاد والحاجة
١٩٥٢-١٩٤٩	القصور	١٩٥٦	الانتصار
١٩٥٧	الكادر	١٩٥٣-١٩٤٩	الأهرام
١٩٥٧-١٩٥٥	كفاح الشعب	١٩٥٦-١٩٥٢	الأهرام الاقتصادي
١٩٥٨-١٩٥٦	المساء	١٩٤٨-١٩٤٧	الجمهورية
١٩٥٤-١٩٥٢	المصري	١٩٥٧	حياة الحزب
١٩٥٣	المصور	١٩٥٩-١٩٥٢	روز اليوسف

### • مجموعات وأرشيفات خاصة:

- مجموعة أوراق رفعت السعيد.
- مجموعة أوراق أبو سيف يوسف.
- مجموعة أوراق صلاح عيسى.
- مجموعة أوراق هنري كوريل، المؤسسة الدولية للتاريخ الاجتماعي، أمستردام.

## • كتب ومقالات بالعربية:

- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، القاهرة، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.
- ثورة مصر القومية، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٦.
- أبو سيف يوسف، حول الفلسفة الماركسية، رد على العقاد، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٦.
- أحمد إبراهيم، البنك المركزي، القاهرة، دار الفصول، ١٩٤٩.
- أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٩١.
- أحمد بهاء الدين، فاروق ملكاً، ١٩٣٦ - ١٩٥٢، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢.
- أيام لها تاريخ، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٤.
- شهر في روسيا، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٥.
- أحمد رشدي صالح، كرومر في مصر، صفحات من تاريخ مصر الحديث، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٥.
- مسألة السودان، د. ن.، د. ت.
- فنون الأدب الشعبي، القاهرة دار الفكر، ١٩٥٦.
- أحمد صادق سعد، مشكلة الفلاح، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٥.
- مأساة التميمين، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٥.
- أسئلة وأجوبة حول المؤلف الحاضر القاهرة، د. ن.، ١٩٥٦.
- صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٤٦، تقديم عبد العظيم رمضان، القاهرة، مكتبة مديولي، ١٩٧٦.
- أحمد رفاعي وعبد المنعم الغزالي، أيام الانتصار، دار الديمقراطية الجديدة، ١٩٥٧.
- إليوت بيرنز، الاستعمار البريطاني في مصر، ترجمة أحمد رشدي صالح، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٦.
- أميرة أبو الفتوح، إحسان عبد القدوس... يتذكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
- أنور عبد الملك، دراسات في الثقافة الوطنية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧.
- الشارع المصري والفكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
- أنور كامل ولطف الله سليمان، أخرجوا من السودان، القاهرة، مطبوعات الدهماء، مايو ١٩٤٧.
- أنور كامل، أفيون الشعب، القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٩٤٨.
- خالد محيي الدين، وآلآن أتكلّم، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٩٣.
- راشد البراوي ومحمد حزة عlish، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (١٩٤٤)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥.
- راشد البراوي وأحمد نظمي عبد الحميد، النظام الاشتراكي، عرض وتحليل ونقد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦.

- راشد الراوى، نحو عالم جديد وتطور الفكرة الدولية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥.
- (ترجمة) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، ل. ف. أ. ليتين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥.
- (ترجمة) الاقتصاد السياسى، ل. أ. ليونيف، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦.
- (ترجمة) التفسير الاشتراكي للتاريخ، مقتطفات من فريدريك إنجلز، ل. فريدريك إنجلز، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
- (ترجمة) رأس المال لكارل ماركس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
- مشروع سوريا الكبرى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
- حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
- مشروعات السنوات الخمس من الناحيتين النظرية والتطبيقية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
- مشكلتنا الاجتماعية، الفقر، الفلاح، التأميم، العمال، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
- مشكلة الشرق الأوسط، تحرير راشد الراوى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
- آراء حرة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩.
- الطريق إلى السلام، بحث في تنظيم العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩.
- حرب البترول في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.
- (ترجمة) الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط ل. أ. بونى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.
- دراسات في السودان واقتصاديات الشرق الأوسط، تحرير راشد الراوى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.
- الكتلة الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
- مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
- حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
- مجموعة الوثائق السياسية، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
- ليبيا والمؤامرة البريطانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.
- النقطة الرابعة في الميزان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.
- الفلسفة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعملية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥.
- النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية، القاهرة، (١٩٥١) مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٦.
- من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.
- في الاقتصاد الإسلامى، القاهرة، كتاب الحرية، ١٩٨٦.

- سعد زهران، في أصول السياسة المصرية، مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- سلامة موسى، حرية العقل في مصر، القاهرة، دار الفجر، ١٩٤٥.
- سيد مرعي، أوراق سياسية، ٣ أجزاء، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨.
- شفيق غربال، محمد علي الكبير، القاهرة، دار الإحياء للكتب العربية، ١٩٤٤.
- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
- شهدى عطية الشافعي، ومحمد عبد المعود الجبيلي، أهدافنا الوطنية، القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٩٤٥.
- شهدى عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢-١٩٥٦، (١٩٥٧) القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٣.
- طاهر عبد الحكيم، الأمريكيون خارج بلادهم، القاهرة، مطبعة المعرفة، د.ت.
- اضطهاد الزنوج في أمريكا، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨.
- عبد الرزاق حسن، أزمتا الاقتصادية، القاهرة، كتاب المواطن، ١٩٥٣.
- عبد الرحمن الشرفاوي، باندونج والسلام العالمي، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٥.
- عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، في الثقافة المصرية، القاهرة، دار الفكر الجديد، ١٩٥٥؛ القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.
- عبد الفتى سعيد، العالم بين حرين، القاهرة، دار النيل للطباعة، ١٩٤٧.
- لحو الرشد الاقتصادي، دراسة شاملة لنظريات الوشيد ووسائله، القاهرة، دار النيل للطباعة، ١٩٥٠.
- آن لهذا الشعب أن يفهم، دار الكتاب العربي، ١٩٥٢.
- الاتحاد السوفياتي كما رأيته، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨.
- أسرار السياسة المصرية في ربع قرن، القاهرة، كتاب الحرية، ١٩٨٥.
- عبد المنعم الغزالي، إندونيسيا المجاهدة، القاهرة، دار الفجر، د.ت.
- على الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٥٢.
- على دالي، أمريكا والعنوان على مصر، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٧.
- فاطمة اليوسف، ذكريات، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٣.
- فتحي خليل، أمريكا ١٩٥٨، ٦ مليون عاطل، ٥٠ بليون دولار للحرب، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨.
- دفاع عن الثقافة العربية، الحرب الفكرية التي يديرها الاستعمار في شرقنا العربي، القاهرة، دار الفجر الجديد، ١٩٥٩.



- فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٦.
- الصحو الإسلامية في ميزان العقل، القاهرة، دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧.
- خطاب إلى العقل العربي، الكويت، كتاب العربي، ١٩٨٧.
- فؤاد مرسى، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر، (١٩٤٩) القاهرة، كتابات المصري الجديد، ١٩٩٠.
- فوزى جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، القاهرة، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.
- كمال الدين رفعت، مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٨.
- ماوتسى تونج، الديمقراطية الجديدة، ترجمة يوسف أحمد، القاهرة، دار التديم، ١٩٥٧.
- محمد أنيس والسيد رجب حراز، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.
- محمد أنيس، دراسات في القومية العربية من الناحيتين النظرية والتاريخية، (١٩٥٩) القاهرة، دار الجبل، ١٩٦٣.
- تطور المجتمع المصري من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، (١٩٦٥) القاهرة، مطبعة الجبلاوى، ١٩٧٧.
- محمد حسن أحمد، الإخوان المسلمون في الميزان، القاهرة، د.ن.، د. ت.
- محمد حلمي ياسين، الاستعمار يُهزم في البحر، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، د. ت.
- محمد زكى عبد القادر، مئة الدستور، ١٩٢٣ - ١٩٥٢، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢.
- أقدام على الطريق، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٥٧.
- مذكرات... وذكريات، القاهرة، د. ن.، د. ت.
- محمد عودة، الصين الشعبية، القاهرة، دار التديم، ١٩٥٥.
- محمد فهمى هبة، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى، مصر فى طريق التوجيه الكامل، ٣ أجزاء، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥ - ١٩٤٦.
- النظام النقدي بين الرأسمالية والاشراكية، جزآن، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.
- محمد مندور، الديمقراطية السياسية، القاهرة، كتاب المواطن، ١٩٥٣.
- جولة في العالم الاشواكى، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٥٧.
- مريت بطرس غالى، سياسة الغد، برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى، القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٩٣٨.
- الإصلاح الزراعى، الملكية، الإيجار، العمل، القاهرة، دار الفصول، ١٩٤٥.
- تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، د.ن.، دون طابع، ١٩٥٢.

مریت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مذکور، الأداة الحكومية، نظام جديد، حياة جديدة، القاهرة، دار  
القبول، ١٩٤٥.  
مصطفى طيبة، الحركة الشيوعية المصرية، ١٩٤٥ - ١٩٦٥، رؤية داخلية، القاهرة: ميثا للنشر،  
د.ت.

#### • مصادر باللغة الإنجليزية:

El-Barawy, Rashed. "The Agrarian Problem in Egypt. "Middle Eastern Affairs 2  
(1951): 75-84.

The Military Coup in Egypt. An Analytic Study. Cairo: The Renaissance  
Bookshop, 1952.

El-Gritly, A.A.I. "The Structure of Modern Industry in Egypt." L'Egypte  
Contemporaine (1948): 364-582.

Hussein Taha. The Future of Culture in Egypt. New York: Octagon Books, 1975.

Laski, Harold. A Grammar of Politics. London: George Allen & Unwin, 1952.

Lenin, V.I. Imperialism, the Highest Stage of Capitalism. Selected Works. Vol. 1.  
Moscow: Foreign Language Publishing House, 1946. 643-740.

Mau Tse-Tung. "On New democracy. "Selected Works of Mau Tse-Tung. Vol. 2.  
Peking: Foreign Language Press, 1965. 339-384.

Rothstein, Theodore. Egypt's Ruin. A Financial and Administrative Record. London:  
Cliffords Inn, 1910.

Warriner, Doreen. Land and Poverty in the Middle East. London, New York: Royal  
Institute of International. Affairs., 1948.

#### ثانياً : (المراجع

#### • أولاً: بالعربية:

إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية، ١٩٤٥ - ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية  
العامة للكتاب، ١٩٩١.

بشير السباعي، "حول ما يسمى بالزوتسكية المصرية بين عامى ١٩٣٨ - ١٩٤٨"، تاريخ مصر بين  
المنهج العلمى والصراع الحربى. تحرير أحمد عبد الله، القاهرة، دار شهدى ١٩٨٧.

رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ - ١٩٥٠، القاهرة، دار الثقافة الجديدة،  
١٩٧٦.

• الصحافة اليسارية فى مصر، ١٩٢٥ - ١٩٤٨، القاهرة، مكتبة مديولى ١٩٧٧.

• الصحافة اليسارية فى مصر، ١٩٥٠ - ١٩٥٢، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢.

• منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ - ١٩٥٧، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.

- حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، متى... كيف... لماذا؟ (١٩٧٧)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.
- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة، الانقسام، الحل، ١٩٥٧ - ١٩٦٥، القاهرة، شركة الأمل، ١٩٨٦.
- رعوف عباس، جماعة النهضة القومية، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- سهير اسكندر، جريدة المصري والقطايب الوطنية، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٦.
- الصحافة المصرية والقضية الوطنية، ١٩٤٦-١٩٥٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٧، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٢.
- المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، (١٩٨٠) بيروت، دار الوحدة، ١٩٨٢.
- دراسات في الديمقراطية المصرية، القاهرة دار الشروق، ١٩٨٧.
- الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢-١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.
- عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، ١٩١٤-١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٥.
- عبد العظيم ومضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، القاهرة، مكتبة روز اليوسف، ١٩٧٧.
- تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٣.
- عبد المنعم الدسوقي الجمعي، الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- على بركات، "في طريق إلى مدرسة اجتماعية في كتابة تاريخ مصر الحديث"، دار الفكر، العدد ٥ (١٩٨٥) ٥٦-٦٢.

## • ثانياً: بالإنجليزية والفرنسية والألمانية:

- Abdalla, Ahmad. The Student Movement and National Politics in Egypt. London: Saqi Books, 1985.
- Abdel Malek, Anouar. Egypte société militaire. Paris: Editions du Seuil, 1962.
- Alexandrian, Georges Henein. Paris: Editions Seghers, 1981.
- Anderson, Benedict. Imagined Communities. Reflections on the Origins and Spread of Nationalism. 1983 London: Verso, 1993.
- Awad, Louis. "Cultural and Intellectual development in Egypt Since 1952," Egypt Since the Revolution. Ed. P.J. Vatikiotis. London: George Allen and Unwin, 1968. 143-161.
- Ayalon, Ami. "Egyptian Intellectuals versus Fascism and Nazism in the 1930s," The Great Powers in the Middle East 1919-1939. Ed. Uriel Dann. New York: Holmes & Meier, 1988: 391-404.

- 
- Al-Azmeh, Aziz. *Islams and Modernities*. London: Verso, 1993.
- Baer, Gabriel. "Egyptian Attitudes Towards Land Reform, 1922-1955," *The Middle East in Transition. Studies in Contemporary History*. Ed. W. Laqueur. London: RKP, 1958. 80-99.
- Baker, Raymond William. *Sadat and After. Struggles for Egypt's Political Soul*. London: I.B Taurus, 1990.
- Batau, Hanna. *The Old Social and the Revolutionary Movements of Iraq. A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers*. Princeton: Princeton University Press, 1978.
- Bauman, Zygmunt. *Legislators and Interpreters. On Modernity, Post-modernity and Intellectuals*. Cambridge: Polity Press, 1987.
- Beattie, Kirk J. *Egypt During the Nasser Years. Ideology, Politics & Civil Society*. Boulder: Westview Press, 1994.
- Beilharz, Peter. *Labour's Utopias. Bolshevism, Fabianism, Social Democracy*. London: Routledge, 1992.
- Beinin, Joel and Lockman, Zachary. *Workers on the Nile. Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954*. Princeton: Princeton University Press, 1988.
- Beinin, Joel. "Islamic Responses to the Capitalist Penetration of the Middle East." *The Islamic Impulse*. Ed. Barbara Freyer Stowasser. Beckenham: Croom Helm, 1987. 96-104.
- "The Communist Movement and Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt", *Middle East Journal* 41 (1987): 568-584.
- "Labor, Capital, and the State in Nasirist Egypt, 1952-1961", *International Journal of Middle East Studies* 21 (1989): 71-90.
- Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab-Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965*. London: I.B. Taurus, 1990.
- "Exile and Political Activism: The Egyptian-Jewish Communists in Paris, 1950-59". *Diaspora* 2 (1992): 73-94.
- Berman, Marshall. *All That Is Solid Melts Into Air. The Experience of Modernity*. London: Verso, 1991.
- Bianchi, Robert. *Unruly Corporatism. Associational Life in Twentieth-Century Egypt*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Binder, Leonard. *Islamic Liberalism. A Critique of Development Ideologies*. Chicago: University of Chicago Press, 1988.
- Botman, Selma. "Egyptian Communists and the Free Officers: 1950-54." *Middle Eastern Studies* 22 (1986): 350-366.
- The Rise of Communism in Egypt, 1939-1970*. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1988.
- Egypt from Independence to Revolution. 1919-1952*. New York: Syracuse University Press, 1991.

- Boullata, Issa J. *Trends and Issues in Contemporary Arab Thought*. Albany, NY: State University of New York Press, 1990.
- Boutros Ghali, Mirrit. *The Policy of Tomorrow*. Trans. Isma'il R. el Faruqi. Washington D.C: American Council of Learned Societies, 1953.
- Burns, Elinor. *British Imperialism in Egypt*. Colonial Series No. V. London: The Labour Research Department, 1928.
- Carr, E.H. *Twilight of the Comintern, 1930-1935*. New York: Pantheon Books, 1982.
- Carter, B.L. *The Copts in Egyptian Politics*. London: Croom Helm, 1986.
- Chatterjee, Partha. *Nationalist Thought and the Colonial World. A Derivative Discourse?* London: Zed Books, 1986.
- Choueri, Youssef M. *Arab History and the Nation-State. A Study in Modern Arab Historiography 1920-1980*. London: Routledge, 1989.
- Claudin, Fernando. *The Communist Movement. From Comintern to Cominform*. London: Peregrine Books, 1975.
- Crabbs, Jack A. *The Writing of History in Nineteenth-Century Egypt*. Cairo: The American University in Cairo Press, 1984.
- Crouchley, A.E. *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt*. Cairo: Government Press, Bulaq, 1936.
- The Economic Development of Modern Egypt*. London, 1938.
- Davis, Eric. *Challenging Colonialism. Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1981*. Princeton: Princeton University Press, 1983.
- "The Concept of Revival and the Study of Islam and Politics." *The Islamic Impulse*. Ed. Barbara Freyer Stowasser. Beckenham: Croom Helm, 1987. 37-58.
- Deeb, Marius. *Party Politics in Egypt. The Wafd & its Rivals, 1919-1939*. London: Ithica Press, 1979.
- Deane, Herbert A. *The Political Ideas of Harold Laski*. Hamden, CT.: Archon Books, 1972.
- Al-Din al-Hadidy, Alaa. "Mustafa al-Nahhas and Political Leadership". *Contemporary Egypt through Egyptian Eyes. Essays in Honour of P.J. Vatikiotis*. Ed. Charles Tripp. London: Routledge, 1993. 72-88.
- Egger, Vernon. *A Fabian in Egypt. Salamah Musa and the Rise of the Professional Classes in Egypt*. Lanham: University Press of America, 1986.
- Enayat, Hamid. *Modern Islamic political Thought. The Response of the Shi'i and Sunni Muslims to the Twentieth Century*. London: MacMillan, 1982.
- Erich, Haggai. *Students and University in Twentieth Century Egyptian Politics*. London: Frank Cass, 1989.
- Foucault, Michel. *Power/ Knowledge: Selected Interviews & Other Writings. 1972-1977*. Ed. Colin Gordon. New York: Pantheon Books, 1980.
- Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism*. Oxford: Basil Blackwell, 1983.
- Postmodernism, Reason and Religion*. London: Routledge, 1992.

- 
- Reason and Culture. The Historic Role of Rationality and Rationalism. Oxford: Blackwell, 1992.
- Gershoni, Israel and Jankowski, James P. Egypt, Islam, and Arabs. The Search for Nationhood, 1900-1930. Oxford: Oxford University Press, 1986.
- Gershoni, Israel. The Emergence of Pan-Arabism in Egypt. Tel Aviv: Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1981.
- "Egyptian Intellectual History and Egyptian Intellectuals in the Interwar Period." Asian and African Studies 19 (1985): 333-364.
- "The Muslim Brothers and the Arab Revolt in Palestine, 1936-39". Middle Eastern Studies 22 (1986): 367-397.
- "Rejecting the West: The Image of the West in the Teachings of the Muslim Brotherhood, 1928-1939." The Great Powers in the Middle East 1919-1939. Ed Uriel Dann. New York: Holmes & Meier, 1988. 370-390.
- "Imagining the East: Muhammad Husayn Haykal's Changing Representation of East-West Relations, 1928-1933." Asian and African Studies 25 (1991): 209-251.
- Goldberg, Ellis. "Bases of Traditional Reaction: A Look at the Muslim Brothers". Peoples Méditerranéens 14 (1981):79-93.
- "Smashing Idols and the State: The Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism." Comparative Study of Society and History 33 (1991): 3-35.
- Gordon, Joel "The False Hopes of 1950: The Wafd's Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Order". International Journal of Middle East Studies 21 (1989): 193-214.
- The Myth of the Savior: Egypt's "Just Tyrants" on the Eve of Revolution, January-July 1952." Journal of American Research Center in Egypt 26 (1989) 223-238.
- Nasser's Blessed Movement. Egypt's Free Officers and the July Revolution. New York: Oxford University Press, 1992.
- Gouldner, Alvin W. The Dialectic of Ideology. New York: The Seabury Press, 1976.
- Greenleaf, W.H. "Laski and British Socialism." History of Political Thought 2 (1981): 573-591.
- The British Political Tradition. Vol. I. London: Methuen, 1983.
- Haithcox J.P. Communism and Nationalism in India. M.N. Roy and Comintern Policy, 1920-1939. Princeton: Princeton University Press, 1971.
- Harris, Christina Phelps. Nationalism and Revolution in Egypt. The Role of the Muslim Brotherhood. The Hague: Mouton, 1964.
- Harris, José. William Beveridge. A Biography. Oxford: Clarendon Press, 1977.
- Harvey, David. The Condition of Postmodernity. An Inquiry into the Origins of Cultural Change. Oxford: Basil Blackwell, 1989.
- Haslam, Jonathan "The Comintern and the Origins of the Popular Front, 1934-1935." Historical Journal 22 (1979): 673-691.

- Hettne, Bjorn. *Development Theory and the Three Worlds*. Burnt Mill: Longman, 1990.
- Hinnebusch, Raymond A. "State and Civil Society in Syria, *Middle East Journal* 47 (1993): 243-257.
- Hobsbawm, E.J. *Labouring Men. Studies in the History of Labour*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1964.
- Nations and Nationalism Since 1980. Program, Myth, Reality. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.
- Hosseinzadeh, Esmail. *Soviet Non-Capitalist Development*. New York: Praeger, 1989.
- Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*. Oxford: Oxford University Press, 1962.
- Ibrahim A. Ibrahim. "Salama Musa: An Essay on Cultural Alienation." *Middle Eastern Studies* 15 (1979): 346-357.
- Ismael, Tareq Y. and el-Sa'id Rifa'at. *The Communist Movement in Egypt, 1920-1988*. Syracuse University Press, 1990.
- Jackson, Julian. *The Popular Front in France. Defending Democracy, 1934-38*. Stanford, C.A: Hoover Institute. Publications., 1975.
- Jankowski, James P. *Egypt's Young Rebels "Young Egypt": 1933-1952*. Stanford, CA: Hoover Institute. Publications., 1975.
- Kazziha, Walid. "The Jaridah-Umma Group and Egyptian Politics." *Middle Eastern Studies* 13 (1977): 373-385.
- Kedourie, Elie. *The Chatham House Version and other Middle-Eastern Studies*. Hanover: University Press of New England, 1984.
- Krämer, Gudrun. *The Jews in Modern Egypt 1914-1952*. London: I.B. Taurus, 1989.
- Lawrence, Bruce B. *Defenders of God. The Fundamentalist Revolt Against the Modern Age*. London: I.B. Taurus, 1990.
- Lockman, Zachary. "The Social Roots of Nationalism: Workers and the National Movement in Egypt, 1908-1919." *Middle Eastern Studies* 24 (1988): 445-459.
- Lutfi al-Sayyid Marost, Afaf. *Egypt's Liberal Experiment 1922-1936*. Berkeley: University of California Press, 1977.
- Mabro, Robert. *The Egyptian Economy, 1962-1972*. Oxford: Calrendon Press, 1974.
- Meijer, Roel. "History, Authenticity, and Politics: Tariq al-Bishri's Interpretation of Modern Egyptian History." *MERA Occasional Paper* 4 (September 1989).
- "Authenticity in History. The Concepts al-Wafid and al-Mawruth in Tariq al-Bishri's Reinterpretation of Modern Egyptian History." *Amsterdam Middle Eastern Studies*. Ed. Manfred Woidich. Wiesbaden: Dr. Ludwig Reichert Verlag, 1990. 68-83.
- Mitchell, Ritchard P. *The Society of the Muslim Brothers*. London: Oxford University Press, 1969.

- 
- Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt*. 1988. Cairo: The American University in Cairo Press, 1989.
- Moore, Barrington, Jr. *Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston: Beacon Press, 1967.
- Morgan, K.O. *Labour in Power, 1945-1951*. Oxford: Clarendon Press, 1984.
- Nederveen Pieterse, Jan. *Empire and Emancipation. Power and Liberation on a World Scale*. London; Pluto Press, 1990.
- "Dilemmas of Development Discourse: The Crisis of Developmentalism and the Comparative Method." *Development and Change* 22 (1991): 5-29.
- Nisbet, Robert A. *The Sociology of Emile Durkheim*. London: Heinemann Educational, 1975.
- Norton, Augustus Richard. "The Future of Civil Society in the Middle East," *Middle East Journal* 47 (1993): 205-216.
- O'Brien, Patrick. *The Revolution in Egypt's Economic System: From private Enterprise to Socialism, 1952-1966*. London: Oxford University Press, 1966.
- Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*. London: Methuen, 1981.
- "The Ideology of Economic Nationalism in its Egyptian Context: 1919-1939". *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939*. Ed. M.R. Buheiry. Beirut: American University of Beirut Press, 1981. 1-9.
- "The Economic Consequences of the Suez Crisis for Egypt." *Suez 1956. The Crisis and its Consequences*. Eds. W.M. Roger Louis and Roger Owen. Oxford: Clarendon Press, 1989. 363-376.
- Perrault, Gilles. *Un homme à prat*. Paris, Bernard Barrault, 1984.
- Peters, Rudolph. *Islam and Colonialism. The Doctrine of Jihad in Modern History*. The Hague: Mouton, 1979.
- Pocock, J.G.A. *Politics, Language and Time. Essays on political Thought and History*. New York: Atheneum, 1971.
- Reid, Donald, "Fu'ad Siraj al-Din and the Egyptian Wafd." *Journal of Contemporary History* 15 (1980): 721-744.
- Cairo University and the Making of Modern Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Safran, Nadav. *Egypt in Search of Political Community. An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961.
- Sayed-Ahmad, Muhammad Abd el- Wahab. *Nasser and American Foreign Policy 1952-1956*. Cairo: The American University in Cairo Press, 1989.
- Al-Sayyid, Mustapha Kamil. "A Civil Society in Egypt," *Middle East Journal* 47 (1993): 229-243.
- Schram, Stuart. *Mau Tse-Tung*. Harmondsworth: Penguin Books, 1967.
- The Political Thought of Mau Tse-Tung*. Harmondsworth: Penguin Books, 1969.



- Schrand, Irmgard. Louis Awad. Ein ägyptischer Kritiker und Denker des 20. Jahrhunderts: Streiter Für einen säkularen Staat. Münster/Hamburg: Lit Verlage, Hamburger Islamwissenschaftliche und Türkologische Arbeiten und Texte, 1994.
- Schulze, Reinhard. Die Rebellion der ägyptischen Fallahin 1919. Berlin: Baalbek Verlag, 1981.
- Sharabi, Hisham. Neopatriarchy. A Theory of Distorted Change in Arab Society. New York: Oxford University Press, 1988.
- Skinner, Quentin. "Meaning and Understanding in the History of Ideas," *History and Theory* 8 (1969): 3-53.
- The Foundations of Modern Political Thought. Volume One: The Renaissance. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.
- "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action." *Meaning and Context*, Quentin Skinner and His Critics. Ed. James Tully. London: Polity Perss, 1988. 97-118.
- "Language and Political Change." *Political Innovation and Conceptual Change*. Eds. Terence Ball, James Farr and Russel L. Hanson. Cambridge: Cambridge University Press, 1989. 6-23.
- Smart, Barry. Postmodernity. London: Routledge, 1993.
- Smith, Anthony. National Identity. London: Pinguin Books, 1991.
- Smith, Charles D. "The 'Crisis of Orientation': The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s." *International Journal of Middle East Studies* 4 (1973): 382-410.
- "4 February 1942: Its Causes and Its Influence on Egyptian Politics and on the Future of Anglo-Egyptian Relations, 1937-1945". *International Journal of Middle East Studies* 10 (1979): 453-479.
- "The Intellectual and Modernization: Definitions and Reconsiderations: The Egyptian Experience." *Comparative Studies in Society and History* 22 (1980): 513-533.
- Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal. A Political Biography. Harmondsworth: Penguin Books, 1971.
- Terry, Janice. The Wafd, 1919-1952. Cornerstone of Egyptian Political power. London: Third World Center, 1982.
- Thieck, Jean Pierre. "Communistes et mouvement national en Egypte (1945-1946)." *Passion d'Orient*. Paris: Editions Karthala, 1992. 71-109.
- Tignor, Robert L. "The Egyptian Revolution of 1919: New Directions in the Egyptian Economy." *Middle Eastern Studies* 12 (1976): 41.
- "Equity in Egypt's Recent Past: 1945-1952." *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*. Eds. Gouda Abdel Khalek and Robert Tignor. New York: Holmes & Meier, 1982). 20-55.

- 
- State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952. Princeton: Princeton University Press, 1983.
- "Decolonization and Business: The Case of Egypt." *Journal of Modern History* 59 (1987): 479-505.
- Egyptian Textiles and British Capital, 1930-1956. Cairo: The American University in Cairo Press, 1989.
- Vatikiotis, P.J. *The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat*. 1969 London: Weidenfeld and Nicolson, 1980.
- Nasser and His Generation. London: Croom: Helm, 1978.
- Vitalis, Robert. "On the Theory and Practice of Compradors: The Role of 'Abbud Pasha in the Egyptian Political Economy." *International Journal of Middle East Studies* 22 (1990): 291-315.
- Wahba, Mourad Magdi, *The Role of the State in the Egyptian Economy: 1945-1981*. Houndsmill: MacMillan Press, 1993.
- Wall, Irwin M. *French Communism in the Era of Stalin. The Quest for Unity, and Integration, 1945-1962*. Westport, CT: Greenwood Press, 1983.
- Wallwork, Ernest. *Durkheim: Morality and Milieu*. Cambridge MA: Harvard University Press, 1972.
- Warren, Bill. *Imperialism Pioneer of Capitalism*. London Verso, 1980.
- Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat. The Political Economy of Two Regimes*. Princeton: Princeton University Press, 1983.
- Webb, Sidney and Beatrice. *Soviet Communism: A New Civilization*. London: Longmans, 1935.
- Wild, Stefan. "'Das Kapital' in arabischer Übersetzung." *Festabe für H. Wehr* Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1969. 97-111.
- Wittig, Peter. *Der englische Weg zum Sozialismus. Die Fabier und ihre Bedeutung für die Labour Party und die englische Politik*. Berlin: Duncker & Humboldt, 1982.



## هذا الكتاب

\*\*\*\*\*

• تتناول هذه الدراسة الرائدة فترة عصيبة من تاريخ مصر السياسي الحديث،  
 • فقد شهد النصف الأول من المدة بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٨ حركة احتجاج  
 • متصاعدة ضد النظام القديم، القائم على دستور ١٩٢٣، بتناقضاته التى  
 • أفضت فى النهاية لانهياره. غير أن القوى السياسية التى هدمته فشلت  
 • مع ذلك فى أن تحل محله.. لتؤول السلطة إلى العسكريين الذين نجحوا  
 • عبر صراعات امتدت على مدى عامين فى تأسيس الحكم المطلق والإطاحة  
 • بكل القوى المعارضة.

• وقد بنيت الدراسة على استقصاء واسع لمصادر الفكر السياسي لمصر،  
 • وتشتمل على كتابات الحركة الشيوعية المصرية بمنظوماتها المختلفة،  
 • وجماعة النهضة القومية، والمفكر الاقتصادى راشد البراوى الذى لعب  
 • دورا مهما فى الصراعات الأيديولوجية فى تلك الفترة، كما تشمل دراسة  
 • واسعة لمواقف كل من "روزاليوسف" و "المصرى"، باعتبارهما بؤرتين  
 • للفكر العلمانى الليبرالى واليسارى آنذاك، وتتبع تطور هذا الفكر على مدى  
 • تلك الفترة.

• وتقدم هذه الدراسة من خلال تلك المصادر وغيرها خريطة واضحة  
 • لاتجاهات الفكر السياسي العلمانى الحداثى فى تلك الفترة وتطورات،  
 • وتهتم بصفة خاصة بتتبع تناقض أساسى بين ميلين تنازعا جميع فصائله،  
 • هما الميل الديمقراطى، والميل السلطوى. ويبين الكتاب كيف أن الميل  
 • السلطوى الكامن بدرجات مختلفة فى جميع اتجاهات الفكر السياسي  
 • الحداثى قد لعب دورا مؤثرا فى تحقيق انتصار الحكم العسكرى، لأنه يفسر  
 • تلك التحولات التدريجية من جانب الكتاب العلمانيين للانحياز إلى الجانب  
 • السلطوى من الفكر السياسي الحداثى الراديكالى، وبالتالي الدور المهم  
 • الذى لعبوه فى تزويد ذلك النظام بأيدولوجيا مناسبة.



ميريت

للنشر والمعلومات

Bibliotheca Alexandrina



0572405